الهاوية

حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي 2013

رصد وتوثيق الإنتهاكات

سند

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي

SANAD

الهاويـــة

حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي 2013

«رصد وتوثيق الإنتهاكات»

سند

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي

SANAD

الهاويـــة

الإدارة و التنسيق

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

بدعم من

السفارة النرويجية/ عمان

ROYAL NORWEGIAN EMBASSY

الإخـــراج الفنـــي: نعيم الذيـاب
التدقيـــق اللغـــوي: نظمي أبوبكر
تصميـــم الغـــلاف: سمير الرمحي
الإشـــراف الفنـــي: سمير الرمحي

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي

حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي 2013

«رصد وتوثيق الإنتهاكات»

التقرير السنوي الثاني

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي

شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» تحالف يضم مؤسسات مجتمع مدني تعمل في الدفاع عن حرية الإعلام.

وشبكة «سند» تأسست تنفيذاً لتوصيات ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي الأول، والذي نظمه مركز حماية وحرية الصحفيين في عمان/ ديسمبر 2011 بعد بدء الربيع العربي.

برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي «عين»، كان باكورة أعمال شبكة «سند»، وقد بدأ العمل بتدريب فرق وطنية للرصد والتوثيق في كل من مصر وتونس، وفي الوقت ذاته استكمل الجهود التي انطلقت في هذا الميدان بالأردن، وأسس لاحقا فريق وطني في اليمن، وجرى تدريب راصدين في العراق بالتعاون مع نقابة الصحفيين في كوردستان.

ووضع برنامج «عين» خطة للتوسع في العالم العربي تستهدف الوصول إلى تأسيس فرق وطنية للرصد والتوثيق في كل البلدان، ضمن برنامج زمني قابل للتحقق والنجاح.

وبالتوازي مع الفرق الوطنية التي تعمل على رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في البلدان التي تتواجد بها وفقاً لمنهجية علمية وحقوقية تستند إلى المعايير الدولية للحريات الإعلامية وحقوق الإنسان، فإن باحثين محترفين يعملون على رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام في البلدان التي لا يتواجد بها راصدو برنامج «عين»، معتمدين بذلك على المعلومات التي توفرها وسائل الإعلام، والتواصل ومتابعة ما تنشره المؤسسات الحقوقية من معلومات عن الانتهاكات، بالإضافة إلى الزيارات الميدانية، والاتصال المباشر مع ضحايا الانتهاكات من الصحفيين.

تسعى شبكة «سند» إلى مأسسة الجهود في الدفاع عن حرية الإعلام في العالم العربي، ولذلك أطلقت مرصدها الإلكتروني لتسليط الضوء على الانتهاكات التي تقع على الإعلاميين، وتوفير منصة إلكترونية تعمل بكفاءة على فضح المنتهكين لحرية الإعلام، وحشد التأييد لحرية الصحافة، والتشبيك بين المؤمنين في الدفاع عن الحريات الإعلامية.

وستستمر «سند» في احتضان ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، وتوسيع دائرة حلفاء الإعلام لزيادة مساحة الحريات، وتعزيز المكتسبات، واستقطاب الخبرات الدولية لمساندة الصحفيين العرب الذين يواجهون تحديات جسيمة لنيل حريتهم واستقلاليتهم.

الهاويـــة

برنامج رصد وتوثيق
الإنتهاكات الواقعة على الإعلام

عين

برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في العالم العربي

الرؤية:

الحد من الانتهاكات المرتكبة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية من أجل تعزيز حرية واستقلالية الإعلام.

المهمة:

رصد وتوثيق المشكلات والتجاوزات والانتهاكات الواقعة على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية خلال ممارستهم لعملهم.

الأهداف:

- بناء فرق عمل مؤهلة ومتخصصة من المحامين والصحفيين والباحثين لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية وفق الأصول والمعايير المتعارف عليها دولياً.
- تحفيز الصحفيين على الإفصاح عن المشكلات والتجاوزات والانتهاكات التي يتعرضون لها خلال عملهم وآليات التبليغ عنها.
- تطوير ومأسسة آليات رصد المشكلات والانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون.
- توعية الصحفيين بحقوقهم وتعريفهم بالمعايير الدولية لحرية الإعلام، وماهية الانتهاكات التي يتعرضون لها.
- مطالبة الحكومات باتخاذ التدابير للحد من الانتهاكات الواقعة على الإعلام ومحاسبة مرتكبيها.
- حث البرلمانات على تطوير التشريعات الضامنة لحرية الإعلام للحد من الانتهاكات التي ترتكب ضده ومحاسبة مرتكبيها.
- توفير الدعم والمساعدة القانونية للإعلاميين الذين يتعرضون للمشكلات والانتهاكات، بما في ذلك مساعدتهم في الحصول على تعويض عادل عن الانتهاكات التي لحقت بهم وملاحقة مرتكبيها.
- استخدام آليات الأمم المتحدة للحد من الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلاميين وإنصافهم.

الهاويـــة

فريق التقرير

الإشراف والمراجعة: **نضـــال منصـــور**
الرئيس التنفيذي - مركز حماية وحرية الصحفيين

• **إعـــــداد:**

محمـــــد غنـــيم
الباحث الرئيسي - منسق المعلومات والأبحاث في مركز حماية وحرية الصحفيين
ديمـــا أبوالخـــير
المنسق الإقليمي - شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند»

الفرق الوطنية التابعة لبرنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي «عين»:

• **في الأردن:**

إيمان أبوقاعود - راصدة
هبة جوهر- راصدة

• **في مصر:**

إسلام عزام - منسق برنامج «عين» في مصر / مركز صحفيون متحدون
طارق موسى - راصد
هشام شعبان - راصد
محمد أبوليلة - راصد
صفا رجب - راصدة
سعيد المواردي - راصد

الهاويـــة

- **في تونس:**

كريمة الوسلاتي - منسق برنامج «عين» في تونس
راضية الدريدي - راصدة
آمنة عبودة - راصدة
شيراز البجاوي - راصدة
كريمة دغراش - راصدة

- **في اليمن:**

خالد الحمادي - منسق برنامج «عين» في اليمن / مؤسسة حرية للحقوق والحريات الإعلامية
صديق الفتيح - راصد
عبدالله العيسائي - راصد
معاذ الفتيح - راصد
عبدالرزاق عون - راصد

- **سكرتاريا شبكة «سند» والتنسيق العام:**

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين
Center for Defending Freedom of Journalists

- **مؤسسات شريكة:**

مركز صحفيون متحدون/ مصر
مؤسسة حرية للحقوق والحريات الإعلامية والتطوير/ اليمن
الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين/ العراق
مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز»/ لبنان
الشبكة السورية لحقوق الإنسان/ سوريا
نقابة صحفيي كوردستان/ العراق
المركز الليبي لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان/ ليبيا
المنظمة التونسية لحماية الإعلاميين/ تونس

الهاويـــة

الفهرس العام

توطئة 15

الملخص التنفيذي 21

الفصـل الأول: 57

منهجية العمل وإعداد التقرير

الفصل الثاني: 89

انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في الدول العربية: بانوراما عامة

الفصل الثالث:

الباب الأول: الشكاوى والانتهاكات المتعلقة بحرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في دول مختارة[1]:

الأردن 99

تونس 153

مصر 191

اليمن 235

[1] الـدول العربيـة التـي يتضمنها الباب الأول: مـصر، الأردن، تونس واليمن حيث عمل برنامج «عين» في عـام 2013 من خلال فرق وطنية محلية قامت برصد الإنتهاكات وتوثيقها من خلال استمارات شكوى بكل الحالات ومقابلة الضحايا من الصحفيين في تلك الدول.

الهاويـــة

البـــاب الثانـــي: الانتهاكـــات الواقعـــة على حريـــة الإعـــلام وحقـــوق الإعلاميـــين في[2]:

الإمارات	283
البحرين	286
الجزائر	291
السعودية	294
السودان	298
سوريـــا	304
الصومال	319
العـــراق	324
فلسطين	335
قطـــر	344
الكويت	346
لبنـــان	348
ليبيا	353
المغرب	356

الباب الثالث:

الإنتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في العالم العربي - إحصائيات ومؤشرات عامة: 365

[2] الـدول العربيـة التي يتضمنها الباب الثاني هـي الدول التي عمل فريق الباحثين لبرنامج "عين" برصـد الانتهاكات والاعتداءات التي وقعت بهـا عـلى حرية الإعلام والإعلاميـين، ولا يوجد بها فرق وطنية للرصد، إنما يقوم فريق الباحثين بعمليـات رصد الانتهاكات والتحقق من وقوعها مـن خلال متابعة وسـائل الإعـلام والاتصال مباشرة مع الضحايا من الصحفيين، إضافة إلى التنسـيق والتعاون مع مؤسسـات إعلامية وحقوقية في هذه البلدان.

توطئة

رُفـــــات الإعـــــلام..

نضال منصور*

ماذا تبقى لكم؟

غصـة في القلـب توجع وتبحـث عن إجابات .. بعد 3 سـنوات على بدء ثورات "ربيع العـرب" .. ماذا تبقى لنحلم به، ونعيش على أمل أن يأتي؟!

هذه الدماء التي سـالت، وتلك الحناجر التي نادت حتى شـقت عنان السـماء .. أليس من حقها أن تعرف، أليس من حقها أن ترى "ورد الجنايين" الذي بشرنا به، وما جاء أبداً؟

لمن رحلوا قرباناً لثورة، ومن سجنوا فداء لوعد، ومن أوجعت سياط المواجهات صدورهم وما صرخوا .. أو أحنوا رؤوسهم .. ماذا سنقول لهم؟!

هل كان الحلم وهماً، والثورة ليست أكثر من سراب العطشى، والربيع خريفاً؟

بأي أبجدية نشرح ونقدم المستقبل الموعود على رفات.

كل الرهانـات على أن الفرس سـتنهض من كبوتها، وأن هدير حناجر المنتشـين بانتصارهـم لا يهزم، وأن بعد البارود، وقنابل المسـيل، وطناً يمتشـق حريته المستلبة، كانت هلوسـات وحمى استفقنا بعدها على كابوس إعـادة عقارب السـاعة للـوراء، حتى بتنا نقارن بين "بسـطار" دكتاتـور راحل، وآخر قادم، وبين من يسـجن الأحرار، ومن يقتلهم!.

مقارنات مفزعة أحلاها مر..

تبخـرت رائحـة الياسـمين، والنوارس التي حلقت وحملتنـا معها إلى بحر الحرية غـادرت موانئنا .. وما زلنا بانتظار..

الهاويـــة

كنـا نقـول بعد عامنـا الأول أن الثورات والاحتجاجات الشـعبية تتقدم، وأن نافـذة الفجر أزاحت عتمة الليـل، وفي عامنـا الثانـي قبلنـا بمقولة «خطـوة للأمـام.. خطوتان إلى الـوراء..» وكان همنـا أن نصمد، فالثـورات ليسـت عصـا سـحرية ترميها بـالأرض فتنبت نـواراً، وفي عامنـا الثالث لم نجد غـير قصائد الرثـاء لنبكـي عـلى ثورات سرقت، وشـباب بعمر الـورد مضوا ولم نودعهـم، ولم يأت بعد رحيلهم سـوى الفوضى والخراب.

أبحـث في فسيفسـاء المشـهد في العالم العربـي، فلا أجد الآن سـوى اقتتال بـين حلفاء الأمـس، وانتصارات لخصـوم الحريات، سـواء من ارتدى بزة عسـكرية أو تخندق بلباس ديني وطائفـي، وفي الظل يصرخ صناع الثورة حيث لا يسمعهم أحد، فالوطن الذي سيجوه بدمهم اختطفه سماسرة الثورات.

إنهـا اسـتدارة للخلف، وحالة التنازع بعـد ثلاثة أعوام حسـمت، والمدافعون عن الحريـات الذين ذادوا عن أحلامهم كُسروا، والمعركة للأسف ألقت أوزارها بانتظار معجزة تنتشلنا من السقوط في الهاوية.

لندقـق في مشـهد الحريات الإعلاميـة ونقترب أكثر، فالوضع في مصر يعود أسـوأ، والقتـل للإعلاميين الذي لـم تشـهده مصر منذ عقـود صار حقيقة مؤلمة، واليمن نموذج للدولة الفاشـلة التي تسـتباح وتهدد فيها حياة الصحفيـين، ولا مـن مجيب على صرخاتهم، وسـوريا أصبح فيها اغتيال الصحفيـين ـ محترفين أو مواطنين ـ أمراً لا يمكن حصره أو إحصاؤه، ودمهم توزع بين نظام مستبد، وميليشيات "دينية" وجماعات مسلحة تريد أن تخرس الكاميرات، وتبني وطناً على مقاسها.

حالة من التماثل في الاسـتبداد ضد حرية الإعلام، ففي العراق يخرج الصحفيون من بيوتهم وهم يعرفون أن مصيراً مجهولاً قد ينتظرهم عند قارعة الطريق، وأن ثمن حياتهم رصاصة، وما يحدث في العراق أصبح واقعاً منذ أمد بعيد في الصومال التي كان وما زال الصحفيون فيها عرضة للاغتيال والتصفية على أيدي الجماعات المسلحة، وفي ليبيا يعيش الإعلاميون رعب التهديد بالقتل والاختطاف في حياتهم اليومية.

إذا لـم يتعـرض الصحفيـون إلى انتهـاكات جسـيمة وخطيرة، فهـذا لا يعني أنهـم يرفلون بنعيـم الحريات، فالانتهـاكات التي لا يسـلط الضوء عليها تعـم، وأبرزها حجب المعلومـات ومنع التغطيـة والرقابة الذاتية والمسـبقة والتدخـلات الحكوميـة والأمنيـة، وأضيـف لها التشـويش عـلى الفضائيـات والقرصنـة للمواقع الإلكترونية.

لا تكفي الصفحات لسرد حكاية الإعلام الذي لم يلتقط بعد أنفاس الحرية الموعودة، فعادوا ليخنقوه بقسوة، وبسرعة، إذ ليس هناك من فرق بين دول العالم العربي إلا شدة الانتهاكات، وطبيعتها، ومرتكبيها، ولكنها متفقة على أن الإعلام هو الضحية والهدف.

الهوامش التي انتزعها الإعلاميون بنضالاتهم ضاقت، وحتى السماء الافتراضية التي حلقوا بها ليخرجوا من زمن الوصاية طوعتها السلطات الحاكمة وسيطرت عليها، ووسائل التواصل الاجتماعي استباحوها وصارت مرتعاً لمعارك داحس والغبراء.

تعدد الجلادون في زمن ما بعد الربيع العربي، لم تعد الانتهاكات ضد حرية الإعلام حكراً على الحكومات وأجهزتها الأمنية، بل أصبح العديد من القوى السياسية شريكاً، تحلل وتقدم الفتاوى لاستباحة حرية الإعلام، تارة تحت حجج الأمن الوطني، والإساءة للأديان تارة أخرى، وهي ذات الشعارات التي تتماهى مع خطاب الطغاة.

إستقلالية الإعلام عن السلطة مقولات سقطت عند التطبيق في بلادنا، وغدا الكثير من وسائل الإعلام التي تدعي الاستقلالية تبث خطاب التحريض والكراهية ضد الخصوم السياسيين، وقبل ذلك على الإعلاميين الذين يتجرأون على قول رأي مختلف، وتقدم صكوك الغفران لمن يزجهم بالسجون حتى دون محاكمات.

حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي لا تبعث على التفاؤل حتماً، ولا تبشر بأننا تعلمنا من تجارب الماضي، كل ما حدث، تغيرت الصورة والوجوه، والأيدي التي ترتكب الجرائم والانتهاكات.

التقرير الأول الصادر عن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي "سند" كان عنوانه "حرية تحت الهراوات"، حيث كانت الحرية تنازع الهراوة، وتصمد في وجهها، وترفض الخضوع لها، والآن، ونحن نصدر التقرير الثاني عن حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي أستطيع القول: "ذهبت الحرية .. وبقيت الهراوة تتسيد المشهد"، أما من يحمل الهراوة ويستخدمها ضد الصحفيين فهم كثر، ربما أخطرهم الإعلاميون أنفسهم!.

يستمر المشهد في العام الثاني من عمل شبكة "سند" سوداوياً، وأصبح الوضع أكثر التباساً وخطورة بعد أن

غـاب الكثـير من القواعد والتقاليد المهنية للإعلام، وغدا من الـضروري أن نعود للبديهيات الإعلامية لنعيد إنتاجهـا والتخنـدق خلفها، فنؤكـد على الصدقيـة والموضوعية، وأهميـة وضرورة التعدديـة، لمواجهة أحادية الآراء، وترويج الشائعات والتحريض وبث الكراهية.

في عـام 2013؛ لم تكن مهمة شـبكة "سـند" سـهلة، بل أصبحت أكـثر صعوبة، فالانتهاكات غـير المعلنة رغم كل الجهـود التـي بذلت ربما تكون أضعاف ما تم رصده وتوثيقـه، فالإفصاح صار أكثر خطورة، والاتهامات الملفقة باتت جاهزة لمن يتجرأ على تحدي سياسة الصمت.

دول ما بعد الربيع العربي ليست استثناء في الانتهاكات ضد الصحفيين، فهذه البلدان رغم كل حالة التصادم التي تحدث ويتعرض الصحفيون فيها للاعتداءات والتجاوزات، وخاصة من يعملون في الميدان تبقى هناك فرصـة لأخبار تتسرب، ووسـائل تواصـل اجتماعي ترصد وتوثق، حتى وإن كانـت تعبر عن صراع الخصوم، والمشـكلة في دول تفرض سـتاراً فولاذياً عـلى الانتهاكات ولا تتسرب منها معلومـات موثقة عن الانتهاكات لخـوف الصحفيين مـن المصير الذي قد يتعرضون له إن أفصحوا عما حـدث معهم، فتبدو صفحة هذه الدول بيضاء، مع أن سجلها الحقوقي يشي بالانتهاكات الواقعة على الإعلاميين.

لـم تتغـير الانتهـاكات الواقعة عـلى الصحفيين كثيراً بـين عامـي 2012 و2013، وإن شـهدت بعض الدول تطـورات خطـيرة في نوعية الانتهاكات، أبرزها حدوث وتزايد مقتل الصحفيين، وهو الأمر الذي لم تعهده سابقاً.

ولكن القاسم المشترك بين جميع الدول هو استمرار الإفلات من العقاب لمن يرتكبون جرائم الانتهاكات ضد الصحفيين.

تقرير حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي لا يقدم حلولاً لأزمة الإعلام المعقدة، ولا يبشر بسواد الصورة والواقع، بل ينقل حقائق، ويصبح مجهراً يكشف عورات أنظمة وحكومات وميليشيات وأحزاب وجماعات تمعن في ضرب حرية الإعلام لحماية نفسها من رقابة الصحافة ومساءلة المجتمع.

تقريرنـا لهـذا العـام صوت يرفـض الصمـت والتكميم، ووسـم بالعار لمـن يريدون قمـع الصحافـة وخنقها وإسكاتها.

وبعد؛

هل أسدلت الستارة على مشهد حرية الإعلام في العالم العربي بعد انكسارات الربيع، وحسم سلفاً أن القادم أسوأ، وأن خطاب الأمل بات من مفردات الماضي؟!

لنعـترف أن المدافعـين لم ينتصروا في معركتهم، ولنعترف أيضاً وهذا هو الأهم والثابت الوحيد .. أن الأحلام لا تموت ..

فحبوب سنبلة تموت تملأ الوادي سنابل ..

*الرئيس التنفيذي/ مركز حماية وحرية الصحفيين

الملخص التنفيذي

المقدمة:

تأسست شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» في عام 2012، وذلك بمبادرة دعا إليها ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام الذي قام بتنظيمه مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن في ديسمبر من العام 2011. ومن بين أهم الأهداف التي تسعى الشبكة إلى تحقيقها رصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام في العالم العربي بصورة منهجية وعلمية، ووفقا للأصول المتبعة عالميا في مجال الرصد والتقصي والتوثيق. وقد أنشأت شبكة «سند» برنامجا لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام تحت اسم «عين».

أما الأسباب الدافعة للشبكة لإنشاء البرنامج والقيام بعملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها في العالم العربي فتتمثل في: التحقق من مدى احترام البلدان العربية للمعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان ذات الصلة، تعبئة الرأي العام العربي والعالمي ضد الممارسات المنطوية على انتهاكات لهذه الحريات والحقوق، فهم أنماط الانتهاك السائدة في المنطقة العربية وأسبابها، تقديم أدلة وأسس صالحة لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين ولمنع الجناة من الإفلات من العقاب، تحفيز الإعلاميين على توثيق ما يتعرضون له من مشكلات وانتهاكات ورفع وعيهم بأهمية الحريات والحقوق الإنسانية والإعلامية لهم لتمكينهم من القيام بعملهم بسهولة ويسر ونشر فكرة الرصد والتوثيق العلمي والمنهجي لانتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي.

ركزت شبكة «سند» في هذا العام على رصد سائر أنواع الانتهاكات ولم تقف كما هو الحال في العام الماضي على الانتهاكات الجسيمة وسياسة الإفلات من العقاب واستخدام القانون والقضاء لعرقلة الحريات الإعلامية، خاصة وأن عددا من بلدان الربيع العربي المشمولة بالرصد المنهجي المستند في الأساس لأسلوب الشكاوى تراجعت فيه الحريات الإعلامية بصورة واضحة وملموسة، وباتت هذه الانتهاكات تطال سائر أنشطة الإعلاميين ولم تعد تقتصر على أنواع وأشكال محددة. كما اهتمت الشبكة كذلك بالتغير الذي طرأ عقب الربيع العربي على مصادر انتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في العالم العربي، فلم تعد هذه الانتهاكات تقتصر على السلطات والأجهزة الرسمية، ولكنها باتت تشمل كذلك على أشخاص غير رسميين من قبيل التنظيمات والحركات السياسية والمليشيات التابعة لبعضها. واللافت للانتباه كذلك أن القانون والقضاء باتا أداتين تلجأ لهما السلطات العامة بصورة متزايدة لتكميم أفواههم باسم الشرعية والمشروعية.

لقد سجلت دول مثل مصر والأردن تراجعا كبيراً في مجال الحريات الإعلامية. وقد استرعى انتباه شبكة «سند» التراجع الكبير في الحريات الإعلامية في مصر بعد إزالة الحكم السابق بقيادة حزب الحرية

والعدالـة التابـع للاخـوان المسـلمين، ومجـيء حكم جديد يوصف بأنه حكم عسكري، بعد أن قام الجيش المـصري بالتدخل لعزل الرئيـس محمد مرسي. أما في الأردن، فقـد ركـزت الشـبكة عـلى سياسـة الضبط الذاتـي أو مـا يسـمى الرقابـة الذاتية التـي يتبعها الإعلامية والتي تنفذها المؤسسات الإعلامية بصورة واضحـة وجليـة. كذلـك، لفـت انتبـاه الشـبكة في هذا العـام لجوء الأردن إلى تطبيق عـدد من القوانين الناظمة للعمـل الإعلامي بصورة تقييدية، وبالذات ما يتعلق بحجب المواقـع.

ويتضمـن هـذا التقريـر بعـد هـذه المقدمـة عرضـا للمسائل الآتية:

- منهجية العمل وإعداد التقرير.
- الاتجاهـات العامـة للانتهـاكات الحريـات الإعلامية في العالم العربي: بانوراما عامة.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في الأردن.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في تونس.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في مصر.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في اليمن.
- انتهـاكات الحريـات الإعلاميـة وحقـوق الإعلاميين في باقي الدول العربية.
- التوصيات.

الفصل الأول: منهجية العمل وإعداد التقرير

بالإضافـة إلى فـرق الرصد الثلاثـة العاملة في الأردن وتونس ومصر والتي شـكلتها شبكة «سـند» في العام 2012، قامـت الشـبكة في هـذا العـام بإنشـاء فريق رصـد خـاص باليمن بالتنسـيق مع «مؤسسـة حرية للحقوق والحريات والتطويـر الإعلامي» العاملة في اليمن منذ سـنوات. كما سعت الشـبكة إلى تشكيل نـواة أوليـة لفريق رصـد في العراق تمهيـدا لعملها في العام القادم في الرصد المنهجي لانتهاكات الحريات الإعلاميـة في العراق والمأمول أن تقوم به الشـبكة في العام 2014. وقد جرى تشـكيل فريق اليمن بالكيفية ذاتها التي اتبعت بالنسـبة للفـرق الثلاثة الأخرى، حيـث خضـع أعضـاء الفريـق إلى برنامـج تدريبـي مكثـف وعلى مرحلتـين، وقد حرصت الشـبكة على الاستعانة بمنهجية علمية منضبطة لجمع المعلومات وتقصي الحقائق بشـأنها، كما استهدفت الشبكة في عمليـة الرصـد في البلـدان الأربعة المسـتهدفة رصد الانتهـاكات الواقعـة على طيف واسـع مـن الحقوق والحريات ذات الصلة بالإعلام والإعلاميين.

وإلى جانـب عمليـة الرصـد المنهجـي للانتهـاكات الواقعة على الإعـلام والإعلاميين في البلدان الأربعة المذكـورة أعـلاه والتـي اسـتهدفتها الشـبكة في هـذا العام، قامت الشبكة كذلك برصد الانتهاكات التي طالـت الحريـات الإعلاميـة وحقـوق الإعلاميـين في عمـوم الـدول العربيـة وبمعنى آخر، فـإن عملية الرصـد والتوثيـق التي قامـت بها الشـبكة في العام 2013 كانـت عـلى مسـتويين. المسـتوى الأول تمثل في عمليـة رصـد مؤسسـية ومتكاملـة لانتهـاكات الحريـات الإعلامية في أربع دول عربية، والمسـتوى الثاني شـمل سائر الدول العربية الأخرى ولكن ليس بصـورة شـمولية ومؤسسـية ومـن خلال فـرق رصد، وإنما من خلال عملية جمع للمعلومات عبر ما ينشر

من تقارير ووسائل الإعلام المختلفة بعد التحقق منها عبر التعاون والتنسيق مع شبكة مؤسسات مجتمع مدني تعنى بالدفاع عن حرية الإعلام والرأي وحقوق الإنسان ومراجعتها علمياً، ولكن دون أن تستند على استقبال استمارات شكاوى وبلاغات ومتابعتها من خلال عملية استقصاء، بالمعنى المستقر للكلمة. مع خصوصية بالنسبة للانتهاكات المتعلقة بالحريات الإعلامية في العراق، حيث أن الشبكة لم تنشئ هناك فريقا للرصد ولكنها نفذت دورة تدريبية بالتنسيق مع نقابة صحفيي كوردستان والجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين ومقرها بغداد، وغدا لها صلات مع عدد من الذين تلقوا التدريب وقاموا بتزويدها باستمارات شكاوى وبلاغات تتعلق بعدد من الانتهاكات المرتكبة بالعراق، بالإضافة طبعا إلى قيام الشبكة برصد الانتهاكات الأخرى الواقعة في هذا البلد أسوة ببقية البلدان العربية التي لم تتم عملية الرصد فيها من خلال فرق رصدية. وفيما يأتي عرض لمنهجية العمل التي طبقتها الشبكة في هذا العام في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين مع الإشارة للإطار المرجعي القانوني والحقوقي الناظم لهذه العملية وما اعتراها من صعوبات وتحديات:

فرق الرصد التابعة لشبكة «سند»

في إطار برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» المتفرع عن الشبكة، قامت الشبكة بالعمل على رصد وتوثيق الانتهاكات في سائر الدول العربية، وذلك من خلال عمليتين مختلفتين تتمثلان برصد الانتهاكات التي وقعت في الدول العربية بشكل عام من خلال جمع المعلومات عبر ما يصدر من مواقف وتقارير ومواد إعلامية حول هذه الانتهاكات وبرصد منهجي ومؤسسي من خلال فرق للرصد أنشأتها الشبكة في دول عربية أربع هي الأردن، مصر، وتونس واليمن. فيما يخص عملية الرصد العام التي استهدفت جمع معلومات حول انتهاكات الإعلام في سائر الدول العربية، فقد جرت من خلال باحثين استخدمتهم الشبكة لهذه الغاية أما أسلوب عمل هؤلاء الباحثين، فسيجري عرضة لاحقاً.

أما بالنسبة لفرق الرصد التي أنشأتها الشبكة لجمع المعلومات في كل من الأردن، وتونس ومصر واليمن، فقد قامت الشبكة بإعداد هذه الفرق بشكل علمي. ومنهجي، ومن خلال برنامج تدريبي مكثف ومعمق. وقد قامت شبكة «سند» في العام 2013 بتعزيز القدرات والمهارات التي ينبغي توافرها في أعضاء هذه الفرق الأربعة من خلال لقاءات دورية تدريبية وتنسيقية وتقييمية.

أما بالنسبة لفريق الرصد اليمني الذي انشأته الشبكة بالتنسيق مع «مؤسسة حرية» في اليمن، فقد عقدت الشبكة دورة أولية لعدد من الأشخاص، وقامت بنتيجتها، وفي ضوء قيام المشاركين فيها بالمهمات التي جرى تكليفهم بها والنتائج التي توصلوا إليها، باختيار نواة فريق الرصد. وقد عقدت دورة إعداد الفريق في صنعاء في شهر حزيران مع عام 2012. وبعد اختيار نواة فرق الرصد، قامت الشبكة بتنظيم دورة تطبيقية متقدمة ركزت الدورة

عـلى تزويـد الراصدين بالمهـارات الأساسـية لجمع المعلومـات، ومقابلـة الضحايـا والشـهود والموظفـين الرسميين، وتعبئة استمارات الشكاوى والبلاغات، وتحليـل البيانـات وإعـداد تقاريـر الحـالات. كما جـرى التوافـق في هذه الدورة على آليـة عمل الفريق والتنسـيق بينـه وبين الجهة الحاضنة للشـبكة وهي مركز حماية وحرية الصحفيين.

الدول المستهدفة

اسـتهدف برنامج رصد وتوثيق الانتهـاكات الواقعة على الإعلام «عين» المتفرع عن شـبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» في العام 2013، رصـد الانتهـاكات التي تطال الحريـات الإعلامية وحقـوق الإعلاميـين في البلـدان العربيـة جميعهـا. ولكن عملية الرصد تنقسـم إلى شـقين: شق لا يعتمد على إنشـاء فـرق رصـد محليـة واسـتقبال شـكاوى وبلاغـات والتحقـق ممـا جـاء فيها من خـلال طرق التقصي وجمع المعلومات وشـق آخر يعتمد على بناء فـرق رصد محلية في عـدد من الـدول العربية تتلقى شـكاوى وبلاغـات وتتابعها بشـكل منهجي وعلمي منضبط. ومن المأمول أن تنشـئ الشـبكة في كل عام فريقـين إلى ثلاثـة فرق محلية للرصـد والتوثيق وقد قامـت الشـبكة في العـام 2013 برصـد الانتهـاكات مـن خلال فرق رصديـة متخصصة في كل من الأردن، وتونـس ومصر واليمن. وهي كلهـا من بلدان ما أطلق عليها «الربيع العربي».

وعلى أي حال، فإن الشبكة في الأعوام المقبلة ستوسع مـن دائـرة الرصـد الـذي يعتمد عـلى فـرق راصدين واسـتقبال شـكاوى وبلاغات لتشـمل بلداناً عربية أخرى.

الحقوق والحريات المشمولة بالرصد

لا تقوم شـبكة «سند» من خلال برنامج رصد وتوثيق الانتهـاكات الواقعـة على الإعلام «عـين» إلا برصد الانتهـاكات التـي تقـع عـلى الحقـوق والحريـات الإنسـانية المعترف بها لسـائر الأشـخاص بمن فيهم الإعلاميون، بالإضافة طبعاً إلى الحريات الإعلامية، ولا يسـعى برنامج «عين» إلى رصد الاعتداءات التي تنـال من هذه الحقوق والحريات إلا إذا كان سـببها أو الباعث إليها ممارسـة العمـل الإعلامي. وبمعنى آخـر، فـإن الحقـوق والحريـات المسـتهدفة بالرصد والتوثيـق من جانب الشـبكة في إطار برنامج «عين» هـي التي يجـري الاعتداء عليها بمناسـبة ممارسـة الإعلاميـين لعملهـم وأنشـطتهم. وقـد عمـل برنامج «عين» في العام 2013 على دراسـة وتحليل الأسـباب غـير المباشرة للانتهاكات ولم يقتصر على الأسـباب المباشرة من قبيـل تأثير الأمـن الوظيفي للإعلاميين والاستقطاب السـياسي والأيديولوجي على ممارسة الحريات الإعلامية. ويهـدف برنامج «عين» التابع لشـبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سـند» إلى رصد وتوثيق الانتهـاكات التي تقع على الحقوق والحريات الآتية:

- الحق في عدم الخضوع إلى التعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة.
- الحق في الحرية الشخصية والأمان.
- الحق في الحياة.
- حرية الرأي والتعبير والإعلام.

- حق الحصول على المعلومات.
- الحق في المحاكمة العادلة.
- الحق في الخصوصية.

جمع المعلومات والتحقق منها

إن رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميون ليس بالأمر اليسير، فهو بالغ الصعوبة والتعقيد. وهناك أسباب عديدة ومختلفة تقف وراء ذلك أهمها: سياسة عدم الإفصاح عن الانتهاكات لدى الإعلاميين، طريقة ارتكاب بعض الانتهاكات مثل التهديد من خلال الهاتف أو الإيميل أو تعليق في موقع إلكتروني، أو الرقابة المسبقة من قبل رئيس التحرير أو التعرض لاعتداء بدني أو لفظي من قبل أشخاص مجهولي الهوية... إلخ.

لقد طور برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام عدداً من الوسائل لجمع المعلومات والتحقق منها بغية إثبات وقوع مختلف الانتهاكات ومن أهم هذه الأدوات: استمارة المعلومات التي قد تنطوي على شكوى أو بلاغ واستمارة الرصد الذاتي، وهي كلها تتعلق بحالات تخص مزاعم أو شبهة انتهاك. ويستقي البرنامج معلوماته وأدلته كذلك من وثائق أخرى مثل التصريحات الرسمية، والتقارير الوطنية والدولية التي تتعلق بالحريات الإعلامية وبحقوق الإنسان، ومن خلال المقابلات، والشهود، والقرائن المحيطة بالحالة وسياقاتها.

يمكن تصنيف أهم مصادر جمع المعلومات والأدلة التي اتبعها برنامج «عين» على النحو الآتي:

استمارة المعلومات الخاصة بـ«شكوى» أو ببلاغ أو بالرصد الذاتي.

- الوثائق والمستندات المكتوبة.
- المقابلات والزيارات الميدانية.
- القرائن والمصادر غير المباشرة.
- مواقف الهيئات والمنظمات الدولية.

النظر في الحالة وتحليلها

حرصت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» على النظر في الحالات التي يستقبلها برنامج «عين» سواء أكانت شكاوى أم بلاغات أم استمارات رصد ذاتي، وفحصها وتحليلها على أساس علمي ومنهجي متبصر، وذلك الهدف الأساسي من وراء برنامج «عين» هو رصد الانتهاكات بمعناها الفني الدقيق، وتوثيقها حسب الأصول ووفقاً للحقوق الإنسانية المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وتستند على النظر في الشكاوى وفحصها وتحليلها على مراحل متعددة، فهي تخضع ابتداءً إلى مراجعة قانونية وعلمية شاملة. وقبل النظر في صحة الحالة ووجود انتهاك فعلاً يتم التحقق من توافر شروط صحة ومقبولية الحالة من حيث الشكل. فإن ثبت أن الشروط الشكلية متوافرة، يتم فحص أساس الحالة أو موضوعها وبالنتيجة فإنها قد تكون منطوية بالفعل على انتهاك للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين أو لا تكون. ويمكن إيجاز عملية النظر في الحالات التي يتلقاها والتي يقوم برنامج «عين» التابع للشبكة برصدها على النحو الآتي:

المراجعة القانونية والعلمية

تخضـع الحـالات التـي يتلقاهـا برنامج «عـين» من فـرق الرصد العاملـة تحت مظلتها بمجرد اسـتلامها إلى مراجعة قانونيـة وعلمية من جانب خبير قانوني متخصص في قانون حقوق الإنسان هو الدكتور محمد الموسى الذي قام بدراسة سائر الحالات التي استقبلها برنامج «عين» أو قام برصدها، والأستاذ خالد خليفات بوصفـه خبيرا في قوانين الإعلام، وهـو يقوم بمراجعة هذه الحالات على أسـاس القوانين الوطنية والدولية ويعاونه في المراجعة الخاصة بالقوانين الوطنية في كل من تونس ومصر واليمن المحامون العاملون كراصدين ضمن فرق الرصد في البلدان المذكورة.

ويعطـى اعتبار أسـاسي في عمليـة المراجعة للمعايير الدولية لحقوق الإنسـان فالمراجعة التي تسـتند على القانـون الوطنـي وحـده ليسـت كافيـة، ويتوجب فحصهـا كذلـك من خـلال التزامـات الأردن، ومصر وتونـس واليمـن الدوليـة المتعلقـة بحقوق الإنسـان والحريـات الإعلامية. فأحـكام القانون الدولي التي تلتـزم بهـا الـدول العربيـة عمومـاً، وكل مـن الأردن وتونـس ومـصر واليمـن خصوصـاً، تشـكل المرجعيـة الأولى والأسـمى وحـدا أدنى لا يجوز النـزول عنه أو الانتقاص منه، وهي تسمو عند تعارضها مع القوانين الوطنيـة. فقـد لا تتضمـن الحالـة انتهـاكاً لأحـكام القانـون الوطني في الـدول المذكـورة ولكنها لا تكون كذلك بالنظر لالتزامات الأردن الناشئة عن القانون الـدولي، وهـذه الأخيرة هي الأسـاس. عـلاوة على أن الهيئات الرقابية الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات الإعلامية تحـدد مواقفهـا بالنسـبة للـدول في ضـوء التزاماتها الدولية وليس على أساس أحكام قانونه الوطني.

تحليل موضوع الحالة وتصنيفها

عنـد توافر شروط صحة الحالـة أو مقبوليتها، يجري تحليل الحالة من خلال المراجعـة العلمية والقانونية وينبغـي التأكيد في هذا الشـأن أن مصـدر الانتهاك قد يكون السـلطات العامة داخل الدولة، أو هيئات خاصـة، أو مؤسسـات القطـاع الخاص أو أشـخاص عاديـين. فالانتهـاكات لحريـات الإعـلام ولحقوق الإعلاميـين التـي يقـوم برنامـج «عـين» يرصدهـا وتوثيقهـا قـد تقـع مـن مؤسسـات القطـاع العام والخاص على السـواء بما فيهـا طبـعاً المؤسسات الإعلامية ذاتها، والمشتغلـين فيها أو العاملين معها.

تسـتند عمليـة تحليل الحالـة والنظـر في موضوعها على جملة من الأسـس أهمها الاسـتناد على الأحكام القانونيـة الدوليـة والوطنيـة التي ينبغـي احترامها والعمل بهـا في مجال الحقوق الإنسـانية للإعلاميين والحريـات الإعلاميـة. وقـد توزعت هـذه الأحكام في الأسـاس عـلى جملـة مـن الاتفاقيـات الدوليـة التـي تلتـزم بهـا الـدول العربيـة مـن قبيـل: العهـد الـدولي الخاص بالحقـوق المدنية والسياسـية، العهد الدولي الخاص بالحقـوق بالاقتصادية والاجتماعية والثقافيـة، اتفاقيـة القضـاء عـلى كافـة أشـكال التمييـز العنصري، اتفاقيـة الأمم المتحـدة لمناهضة التعذيـب وغـيره مـن ضروب المعاملـة أو العقوبـة القاسية أو اللا إنسـانية أو المهينة، القوانين الخاصة بالإعلام، والاجتماعات العامـة، والتجمع، والإعلام

الإلكتروني وضمان حق الحصول على المعلومات، وقوانين العقوبات والدساتير الوطنية. وارتكزت عملية دراسة الحالات على ارتباط موضوعها بعمل الإعلامي ونشاطه المهني، وكان يؤخذ بالحسبان عند القيام بذلك مدى تأثير الوقائع الواردة في استمارات الشكوى أو البلاغ أو الرصد الذاتي على التمتع الفعلي بالحريات الإعلامية، إضافة طبعاً إلى اتساق محتوى الاستمارة ووقائع الحالة مع بعضها البعض.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الحالات التي تنطوي على انتهاكات لا يكون للانتهاك الذي يتعلق بها وصف واحد فحسب، أي أن عملية تحليل الحالات وتصنيف الانتهاكات تستند على الأصول والأطر المتبعة في مجال حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان مترابطة ولا تقبل التجزئة، وقد يفضي انتهاك أحدها إلى انتهاك حقوق أخرى ترتبط بها، الأمر الذي يعني من الناحية العلمية أن انتهاكات الحقوق الإنسانية للإعلاميين والحريات الإعلامية هي انتهاكات مركبة في الأغلب وأنها تشمل أكثر من حق أو حرية ولا تقتصر على حق واحد من الحقوق الإعلامية المعترف بها فحسب. فاحتجاز إعلامي دون سبب قانوني لا يشكل انتهاكاً لحريته الشخصية فحسب، ولكنه يتضمن كذلك انتهاكاً للحق في عدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية، وقد يعد كذلك تمييزاً إذا كان الحرمان من الحرية يشمل صحفيين بعينهم دون سواهم بالنسبة إلى الحالة ذاتها كأن يطلب رجل الأمن من صحفي ما البقاء جالساً عنده لثلاث ساعات بينما يسمح للآخرين بالدخول وتغطية الحدث.

ويعد التصنيف الذي تتبعه شبكة المدافعين عن حرية الإعلام وبرنامج «عين» التابع لها، نقله نوعية في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية لأنه أكثر واقعية، وشمولاً وأقرب إلى فهم طبيعة الانتهاكات، وواقعها، وأنماطها والتأثير المتبادل فيما بينها على التمتع الفعلي بالحريات الإعلامية في العالم العربي.

الإطار القانوني المرجعي

تستند عملية مراجعة الحالات التي يتلقاها برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» على إطار قانوني مرجعي واسع، فهي تأخذ بالحسبان القوانين الوطنية النافذة في الدول الأربع المشمولة بآلية استمارات البلاغات والشكاوى، بالإضافة إلى التزامات تلك الدول الدولية الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة التي تلتزم بها. والدول الأربع المقصودة هنا هي: الأردن، ومصر، واليمن وتونس. أما باقي الدول العربية الأخرى التي لم تستند عملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية فيها على تلقي بلاغات وشكاوى واقتصرت على الرصد من خلال ما ينشر في التقارير الدولية والوطنية، وفي وسائل الإعلام وما يريد المركز من معلومات، فإن عملية التحليل والرصد استندت على المعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية.

بالنسبة إلى القوانين الوطنية كمرجعية في فحص

الحالات وتحليلها، فيمكـن القول بأن القوانين التي جرى أخذها بالحسـبان هي القوانـين النافذة في كل مـن مصر وتونس واليمن والأردن والتي تنظم الإعلام المرئي، والمسموع، والمطبوع والإلكتروني بالإضافة إلى قوانين العقوبات والدسـاتير الوطنية لتلك البلدان، والقوانين الناظمة للحق في الحصول على المعلومات.

ومـن الجدير بالذكر هـو أن المرجعية الأولى في الحكم على الحالة تكـون للالتزامات الدوليـة ذات الصلة بالحريـات الإعلاميـة وحقـوق الإنسـان، وذلك لأن هـذه الالتزامات تعد بمثابة حد أدنى من الحماية لا يجوز النزول عنه أو الانتقاص منه في النظم القانونية الوطنيـة. وهي تسـمو بموجب القانـون الدولي على القوانـين الوطنيـة، ولا يجـوز للـدول أن تتحلل منها أو تمتنـع عـن احترامهـا وضمانها بسـبب مخالفتها لقوانينهـا الوطنية. فضلاً عـن أن الدول الأطراف في اتفاقيـات حقوق الإنسـان بمـا فيها تونـس، ومصر والأردن التزمت بموجب هذه الاتفاقيات بأن تتخذ جميع الإجـراءات والتدابير التشريعيـة، والإدارية، والقضائيـة وغيرها مـن أجل المواءمة بـين التزاماتها الناشئة عن الاتفاقيات المذكورة وأوضاعها الوطنية. كما أن مراجعة أوضـاع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميـين في أجهـزة الأمـم المتحدة المعنيـة بحقوق الإنسـان، وفي إطـار عمل المنظمات غـير الحكومية العاملـة في مجـال حريـة الإعلام أو حقوق الإنسـان تتخذ من المعايير الدولية أساساً في هذه المراجعة، وفي تقييم واقع الحقوق والحريات فيها.

ومـن أهـم الصكـوك الدوليـة التـي تتبناهـا شـبكة المدافعـين عـن حريـة الإعـلام في العالـم العربـي «سـند» كأسـاس وإطار مرجعي لعملها وأنشطتها في مجـال رصد الحريـات الإعلاميـة وتوثيقهـا الآتي: العهـد الدولي الخـاص بالحقوق المدنية والسياسـية، اتفاقيـة الأمم المتحدة لمناهضـة التعذيب وغيره من ضروب المعاملـة أو العقوبة القاسـية أو اللا إنسـانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنـصري، والإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان، وما صدر عن مجلس حقوق الإنسان ومقرر الأمم المتحدة الخـاص بحرية الـرأي والتعبير مـن توصيات تتعلق بالحريات الإعلامية بوجه عام، وفي البلدان العربية بوجه خـاص. وهـي كلها تشـكل بمجموعهـا وحدة متكاملة من المبادئ والمعايير التي لا مفر من احترامها وحمايتها لتعزيز الحريات الإعلامية.

الصعوبات والتحديات

تتصف عملية رصـد انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بانها عملية معقدة ومركبة، وهي تحتـاج إلى الكثير مـن العناء؛ وبالذات بالنسـبة إلى جمـع الأدلـة والتحقق من وقـوع الانتهـاكات. فهي عمليـة تواجه في حالات كثيرة، إضافة إلى الصعوبة الكامنـة فيها، عـدداً من التحديـات والعراقيل. وقد قامت شبكة «سند» في تقريرها الأول الذي صدر في العام 2012 بتشـخيص عـدد التحديات والصعوبات التي تواجه عمل الشـبكة في مجـال رصد انتهاكات الحريـات الإعلامية وحقـوق الإعلاميـين في العالم العربـي. وتؤكـد الشـبكة في هـذا العـام 2013 أن الصعوبات والعراقيل التي أشـارت إليها في تقريرها السـابق للعام 2012 ما زالت قائمـة، بالإضافة طبعا

إلى عدد من الصعوبات والتحديات الجديدة المتعلقة في الأساس إلى إخفاق التحول الديمقراطي في عدد من بلدان الربيع العربي وعودة الفاعلين السابقين للحكم في بعض من هذه الدول. وقد واجه برنامج «عين» العامل ضمن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي في العام 2013عدداً من الصعوبات أهمها:

- التراجع في واقع الحريات وحقوق الإنسان بصورة عامة في سائر الدول العربية
- فشل بعض الدول العربية وإخفاقها في إدارة شؤون الدولة وتوفير الأمن.
- الأسلوب الذي يستخدم في ارتكاب الانتهاك.
- استمرار امتناع الإعلاميين عن الإفصاح واللامبالاة في الكشف عن الانتهاك.
- افتقار الإعلام العربي للوعي بمسائل حقوق الإنسان والحريات الإعلامية.
- انعكاس المواقف السياسية للإعلاميين على موقفهم من الانتهاكات التي تطالهم.
- الانتهاكات المتعلقة بإساءة استخدام القانون والملاحقات الجزائية.
- التفاوت في البيئات السياسة والتشريعية في الدول المشمولة بعملية الرصد والتوثيق.

الفصل الثاني: الاتجاهات العامة المتعلقة بواقع الحريات الإعلامية في العالم العربي في العام 2013 (بانوراما عامة)

اتسمت الفترة التي قامت فيها شبكة «سند» بإعداد هذا التقرير وهي العام 2013 بأنها لم تشهد نجاح التحولات الديمقراطية في عدد من بلدان الربيع العربي، والأهم أنها شهدت تراجعا كبيرا في الحقوق والحريات العامة وفي مقدمتها الحريات الإعلامية. وقد قام برنامج «عين» لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية برصد ما وقع على الإعلام والإعلاميين من انتهاكات في عموم الدول العربية، وتبين له أن واقع هذه الحريات تراجع بصورة ملحوظة في العام 2013. كما لاحظ البرنامج نتيجة رصد وتوثيق الانتهاكات أن هناك سمات واتجاهات عامة مشتركة بين الانتهاكات المرتكبة في سائر الدول العربية، وهي مسألة سيجري استعراضها وتحليل أسبابها ومسبباتها في مواضع أخرى من هذا التقرير. وعلى أي حال، ثمة اتجاهات وقواسم عامة مشتركة بين الانتهاكات المرتكبة في العام 2013 والتي قام برنامج «عين» برصدها في سائر البلدان، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

- تراجع الحريات الإعلامية في الدول العربية.
- الانتهاكات الإعلامية على خلفية المواقف السياسية.
- استمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة.
- المصدر الأساسي لارتكاب الانتهاكات هو رجال الأمن والعسكر.
- استمرار ظاهرة الاعتداءات المرتكبة من أشخاص عاديين ومصادر مجهولة.
- الإمعان في سياسة الإفلات من العقاب.
- الاختلاف الكبير بين النظم القانونية الوطنية والمعايير الدولية لحرية الإعلام.

الفصـل الثالـث: الرصـد والتوثيـق للانتهـاكات الواقعة على حرية الإعلام في الدول المشـمولة بفـرق الرصد:

الباب الأول:

• الأردن

اللافت للانتباه في نتائـج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعـة على الإعـلام في الأردن هـو التراجع الواضح للانتهاكات الجسـيمة الواسـعة النطـاق والمنهجة والتـي عرفهـا الأردن تحديداً في عـام 2011 مع بداية الحراك الشـعبي تزامناً مع الثـورات والاحتجاجات التي عصفت بالعالم العربي. وترى شبكة «سند» أن التفسـير المنطقي لتراجع هذا النوع من الانتهاكات والذي لم يكن شـائعاً في الأردن طوال العقود الماضية، هو انحسـار المظاهـرات والاحتجاجات الشـعبية في الشـارع الأردني، وبالتالي تراجـع التواجد الإعلامي في البـؤر ومناطـق التوتر والاحتكاك السـاخنة، مما كان يجعلـه عرضة للاعتـداءات المنهجة والمتعمدة إلى جانب الاعتداءات العرضية.

ورغـم ذلك؛ فـإن الانتهاكات بوجه عـام لم تتراجع، وظلـت انتهـاكات حجـب المعلومـات والتدخلات وغيرهـا ماثلـة، والأبـرز كان إنفاذ الحكومـة لقانون المطبوعـات والنـشر ممـا تسـبب في حجـب (291) موقعاً إلكترونياً، وهو انتهاك جماعي واسـع النطاق ومخالـف لمعايـير حرية الإعـلام وحريـة الإنترنت. ورغم تعهدات الحكومة بعد إنفاذ قانون المطبوعات والنـشر بـأن تقتـصر محاكمـات الصحفيـين سـنداً لقانـون المطبوعـات، فلقد أحيل صحفيـون لمحكمة أمن الدولة وجرى توقيفهم.

القضيـة التي شـغلت بال الإعلاميـين كانت الأمن الوظيفـي لهم بعد توقـف صحيفة العـرب اليوم عن الصـدور والاسـتغناء عـن خدمات غالبيـة العاملين فيهـا والذين يزيد عددهم عن 200 إعلامي وموظف، تبع هذا القرار اعتصام طويل للعاملين أمام الجريدة احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم وحقوقهم المالية.

ومـا كادت أزمة صحيفة «العـرب اليوم» تغيب عن المشـهد قليـلاً حتـى كان العاملون في جريـدة الرأي ينصبـون خيمتهـم احتجاجاً عـلى عدم التـزام إدارة المؤسسـة باتفاقية عماليـة وقعت معهم عـام 2011، وتطـور الاحتجاج في جريدة الـرأي للمطالبة بإقالة رئيـس وأعضـاء مجلـس الإدارة، وتوالـت الأحداث ليمتنـع الصحفيون عن نـشر أي أخبار تخص رئيس الحكومة وأعضاءها، وتعمقت الأزمة بقرار العاملين بالتوقـف عـن الصـدور ليـوم واحـد أعتـبر المؤشر الأخطـر لأزمـة الصحافـة المكتوبة، مما دفـع نواب وشـخصيات عامة للتدخـل لاحتواء الأزمـة التي لم تتوقـف إلا بإقالـة مجلـس الإدارة، وتعهـد الحكومة بتنفيـذ الاتفاقيـة العماليـة. في هذه الأثنـاء كانت أزمة جريدة الدسـتور مفتوحة على كل الاحتمالات بسـبب تدهور الوضع المالي للصحيفة، وعدم صرف رواتب الموظفين في مواعيدها المحددة.

واقع الشكاوى والانتهاكات في الأردن:

اتسـم واقع الحريات الإعلاميـة في الأردن في العام 2013 بالتراجـع الشـديد، فقـد حـاصرت الحكومـة الإعـلام، وبالـذات الإعـلام الإلكترونـي، بتطبيق تعديـلات قانون المطبوعـات والنشر الذي أدى إلى

إغلاق عدد كبير منها. كما استمرت سيطرتها على الإعلام الرسمي بأشكاله المختلفة. وتعددت الحالات التي أحيل فيها إعلاميون إلى القضاء، وبالأخص محكمة أمن الدولة لمحاكمتهم على أساس قانون العقوبات عن مواد إعلامية قاموا بنشرها. ورغم التراجع الملموس والملحوظ في واقع الحريات الإعلامية في الأردن، فإن عدد الحالات التي رصدها برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين»، والاستمارات التي استقبلها وقام الراصدون بتعبئتها موزعة بين شكوى وبلاغ ورصد، كانت قريبة من العام الماضي لأسباب كثيرة سيجري ذكرها لاحقا، ولا بد من التنويه إلى أن بعض استمارات الرصد تحولت فيما بعد إلى استمارات شكوى حيث تمكن الراصدون من اللقاء مع الضحية في الوقت المناسب، كما أن عدد الاستمارات بكافة أشكالها (رصد وبلاغ وشكوى) وصل إلى (99) استمارة معلومات تلقاها البرنامج في عام 2013، تبين أن (60) منها تنطوي على انتهاك أو أكثر يتعلق بالحريات الإعلامية أو بحقوق الإعلاميين.

واقع الشكاوى في الأردن:

بنتيجة دراسة وتحليل الحالات التي قام برنامج «عين» برصدها، تبين وجود عدد من الاتجاهات العامة التي تشبه في جزء منها الاتجاهات التي جرى الكشف عنها في العام الماضي، بالإضافة لاتجاهات أخرى جديدة في العام 2013. ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات العامة كالآتي:

- عودة ظاهرة عدم الإفصاح عن الاعتداءات من جانب الإعلاميين.
- تآكل الأمن الوظيفي للإعلاميين وتأثيره على ممارسة الحريات الإعلامية.
- تراجع دور الإعلام الورقي لحساب الإعلام الإلكتروني.
- تفضيل الإعلاميين للحلول الودية على الحلول القانونية.
- تنوع المشكلات الواردة في الحالات واتساع مجالاتها.
- انعدام المعرفة بالمنظومة الحقوقية والتشريعية المتعلقة بالحريات الإعلامية.

عرض لنماذج من الحالات وتحليلها:

بلغ عدد استمارات المعلومات المتعلقة بشكوى أو ببلاغ أو برصد ذاتي في العام 2013 (99) استمارة، وفيما يأتي عرض لأبرز الحالات والشكاوى التي تلقاها برنامج «عين» في هذا العام بخصوص حالات تعرض فيها الإعلاميون الأردنيون لمشكلات. وهذا العرض يتعلق بتلك الحالات التي أثارت مسائل تستحق التحليل والنقاش، وهي على النحو الآتي:

- حالة إياد الجغبير المتعلقة بتوجيه اتهامات جزائية له.
- حالة حسن الحسيني المتعلقة بتعرضه للضرب من قبل أحد المرشحين للانتخابات النيابية.
- شكوى يوسف البستنجي من قناة رؤيا المتعلقة بتعرضه للضرب.
- شكوى عدنان برية المتعلقة بفصله التعسفي من العمل في صحيفة العرب اليوم.

- شكوى هديل غبون بشأن التأخر باعتمادها كمراسلة للموقع الإلكتروني العربي لشبكة الـ«سي إن إن».
- شكوى راشد فريحات بتعرضه للضرب من قبل قوات الدرك في مجلس النواب.
- شكوى أحمد أبو حمد المتعلقة بمنعه من تغطية اعتصام موظفي قصر العدل.
- شكوى وليد حسني المتعلقة بمنعه من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- شكوى عمر الزيود بشأن تلقيه اتصالا لإزالة خبر.
- شكوى مجموعة من الصحفيين بشأن اقتحام قوات الأمن مبنى صحيفة الرأي.
- محاكمة نضال فراعنة وأمجد معلا أمام محكمة أمن الدولة.

واقع الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وبحقوق الإعلاميين عام 2013

تمكن برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية، وهي جزء من عمل شبكة «سند» لرصد وتوثيق الانتهاكات في العالم العربي من التحقق من وقوع عدد من الانتهاكات المتنوعة الماسة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية في الأردن في العام 2013. ومن بين (99) استمارة معلومات تلقاها البرنامج في عام 2013، تبين أن (60) إستمارة منها تنطوي على انتهاك أو أكثر يتعلق بالحريات الإعلامية أو بحقوق الإعلاميين.

وفيما يلي عرض للاتجاهات التي توصلت إليها شبكة المدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي من واقع الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها في الأردن، وأبرز تلك الانتهاكات مصنفة بحسب الحقوق والحريات المعتدى عليها:

الاتجاهات الأساسية التي كشفت عنها انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين

اتسم العام 2013 بتراجع الحريات الإعلامية بصورة كبيرة في الأردن رغم انخفاض عدد الانتهاكات الجسيمة بصورة ملموسة مقارنة بالعام الماضي. فهذا النوع من الانتهاكات انحسر في الأردن لصالح انتهاكات أخرى من قبيل المنع من التغطية، واحتجاز الصحفيين ومحاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة التي لا توفر ضمانات المحاكمة العادلة وفي مقدمتها استقلال المحكمة ذاتها. واستمر الأردن في انتهاج سياسة اللجوء للقانون كأداة لقمع الحريات وتكميم حرية الإعلام وتضييقها. كما استمرت سياسة الإفلات من العقاب وإخفاء هوية المعتدين. وبوجه عام يمكن القول أن السيطرة الرسمية والحكومية على الإعلام ازدادت وتمثلت بالتضييق الشديد على حرية الإعلام الإلكتروني وتعديل القوانين الناظمة للعمل الإعلامي بشكل يهدر حريته اهدارا صارخا. وسيتناول التقرير المسائل المذكورة كلها على النحو الآتي:

- تراجع الحريات الإعلامية.
- انخفاض عدد الانتهاكات الجسيمة.
- استمرار سياسة الإفلات من العقاب وانعدام مساءلة الجناة.
- محاكمة الإعلاميين أمام محكمة أمن الدولة.
- كثرة حالات المنع من التغطية من قبل الهيئات الأمنية.

- عودة الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين

تشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات) وبسبب التشريعات والقوانين النافذة. ومن الضروري التأكيد على أن جزءا كبيرا من هذه الانتهاكات طال أكثر من حق من حقوق الإنسان والحريات الإعلامية المعترف بها، ولكن روعي في عرضها إدراجها ضمن الانتهاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنى آخر فقد جرى تصنيف هذه الانتهاكات في التقرير بحسب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قد ينطوي على انتهاك لحقوق أو لحريات أخرى. ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

- **الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة**

لم ترصد شبكة «سند» في العام 2013 أي اعتداء على حرية الإعلام من خلال المساس بحق الحياة للإعلاميين أو التهديد بالحرمان منه. ويمكن القول بوجه عام أن هذا النوع من الانتهاكات ليس مألوفا في الأردن.

- **الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**

تمكنت برنامج «عين» في العام 2013 من رصد وتوثيق عدد من الانتهاكات التي تتعلق بإساءة معاملة الإعلاميين بشتى أشكالها وصورها بما في ذلك الحرمان من الحرية تعسفا أو بشكل غير قانوني، والشتم، والضرب، والتهديد، والاستدعاء الأمني بسبب عمل إعلامي. وقد تمكن البرنامج من التحقق من وقوع انتهاكات من هذا النوع في (19) حالة من الحالات التي قامت برصدها. وفيما يأتي عرض لأبرزها:

- الاعتداء على عبدالحميد اللحام من راديو البلد بالضرب من قبل ملثمين مؤازرين لأحد المرشحين للانتخابات النيابية.
- الاعتداء بالضرب على حسان خريسات من موقع عفرا الإلكتروني.
- تهديد أمجد المجالي من صحيفة الرأي وشتمه بألفاظ قبيحة.
- إعتداء بالضرب على الزميل غسان أبو لوز وأعضاء فريق العربية الآخرين في مخيم الزعتري.
- الاعتداء بالضرب على أحمد الحراسيس من موقع جو 24 الإخباري من قبل قوات الدرك.

- **الانتهاكات الماسة بالحق في محاكمة عادلة**

جرت الإشارة بأن العام 2013 اتسم بمحاكمة عدد من الإعلاميين الأردنيين أمام محكمة أمن الدولة عن أنشطة ومواد تندرج ضمن ممارستهم لحرياتهم الإعلامية. وقد تمكنت شبكة «سند» من رصد (4) انتهاكات لحرية الإعلام من خلال إخضاع الإعلاميين لمحاكمات أمام محكمة أمن الدولة تخالف معايير الحق في المحاكمة العادلة كما نصت

عليها المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفيما يأتي عرض لعدد من هذه الانتهاكات:

- استدعاء ماهر مضية لمدعي عام محكمة أمن الدولة.
- استدعاء نادر مقابلة لمدعي عام محكمة أمن الدولة بسبب نشر خبر عن تغيير رئيس هيئة الأركان.
- محاكمة نضال فراعنة وأمجد معلا امام محكمة أمن الدولة.

- **الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية الشخصية**

تمكنت برنامج «عين» في العام 2013 من رصد وتوثيق (6) انتهاكات طالت الحرية الشخصية للإعلاميين الأردنيين من خلال حجز حريتهم أو توقيفهم. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الحالات:

- احتجاز سامر الشمري لدى مديرية شرطة المفرق.
- احتجاز نضال سلامه اثناء مثوله لدى مدعي عام محكمة أمن الدولة.
- احتجاز عيسى شقفة من قبل شرطة مكافحة المخدرات أثناء قيامه بعمله دون سبب قانوني.

- **الانتهاكات الماسة بحرية التعبير والنشر والإعلام**

قامت شبكة «سند» في العام 2013 بالتحقق من وقوع (43) انتهاكا من الانتهاكات الماسة بحرية الرأي والتعبير والإعلام من خلال أفعال لا تنطوي على حرمان من الحقوق الإنسانية الأخرى المعترف بها. وفيما يأتي عرض لأبرزها:

- منع جهاد غبن من التصوير أثناء الانتخابات النيابية من قبل الأمن الوقائي.
- مضايقة هديل الدسوقي وإرغامها على إزالة مادة صحفية بعد نشرها
- حجب معلومات عن موفق كمال من قبل أمين عام وزارة العدل.
- منع عدد من الصحفيين من طرح أسئلة والحصول على معلومات في اجتماع لمبادرة من أجل إربد الكبرى.
- منع عدد من الصحفيين من تغطية اجتماع لوزيرة التنمية الاجتماعية.
- محاولة إغلاق قناة اليرموك ومنعها من البث.
- حجب مئات المواقع الإلكترونية الأردنية عملا بقانون المطبوعات والنشر المعدل.

- **تونس**

واقع الشكاوى والانتهاكات في تونس:

لقد تمكنت شبكة سند في العام 2013 من استقبال ورصد عدد من الحالات بلغ (190) وهي حالات قامت الشبكة بإدراجها في سجل الشكاوي والبلاغات وحالات الرصد الخاص بتونس، ويوضح الجدول الآتي عدد كل من استمارات الشكوى، والبلاغ والرصد الذاتي التي توافدت لبرنامج «سند» بشأن مشكلات واعتداءات تعرض لها إعلاميون في تونس في العام.

واقع الشكاوى في تونس:

قامت الشبكة بدراسة وتحليل سائر الشكاوى

والبلاغات التي استقبلتها بشأن مشكلات واعتداءات تعرض لها الإعلاميون، بالإضافة طبعاً إلى الحالات التي رصدتها الشبكة بشكل ذاتي من خلال فريق الرصد الخاص بتونس. وظهر للشبكة أن هذه الحالات تنطوي على جملة من المسائل التي تشكل اتجاهات عامة محددة. وهي اتجاهات مشتركة بين القاسم الأعظم من هذه الحالات. ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات على النحو الآتي:

- استمرار لا مبالاة الإعلاميين التونسيين بتوثيق الاعتداءات التي تقع عليهم.
- تأثر الشكاوى بالاستقطاب السياسي والأيديولوجي القائم في تونس.
- كثرة أعداد الحالات المتعلقة باعتداءات جسيمة مجهولة المصدر.

عرض لعدد من الشكاوى وتحليلها:

فيما يأتي عرض لبعض الحالات التي قامت شبكة سند برصدها، وهي حالات تعكس بوضوح الاتجاهات العامة المشار إليها أعلاه. وتنوه الشبكة بأن اختيار الشكاوى والبلاغات التي سيتضمنها هذا البند لا يعني أنها أهم من غيرها، فليس لهذا الاختيار أية علاقة بأهمية الحالة ولكن الضابط هو ارتباط الحالة سواء أكانت شكوى أم بلاغاً بالاتجاهات العامة المتعلقة بهذه الحالات أو بمسائل تثير أسئلة أو إشكاليات مهمة في مجال الرصد والتوثيق. وفيما يأتي عرض لنماذج من هذه الشكاوى والبلاغات:

- الحالة المتعلقة بإحالة الإعلامي لطفي العماري من قناة حنبعل إلى القضاء.
- الحالة المتعلقة بإصابة احمد العقوني من شبكة تونس الاخبارية بصورة غير مقصودة.
- الحالة المتعلقة بالإعلامي عادل النقاطي من قناة حنبعل.
- الحالة المتعلقة بالمصور الصحفي محمد مدلة.
- الحالة المتعلقة بالصحفي ناجح الزغدودي من جريدة الشروق جريدة الشروق.
- الحالة المتعلقة بإصابة الصحفي عصام العوني من اصطرلاب TV.
- الحالة المتعلقة بالعبث بمقر جريدة 30 دقيقة.
- الحالة المتعلقة بالصحفية بسمة الغريبي من جريدة المغرب.

واقع الانتهاكات:

لقد تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» من رصد انتهاكات متنوعة ومختلفة للحريات الإعلامية لحقوق الإعلاميين في تونس في العام 2013. وقد توافرت للشبكة معلومات بشأن هذه الانتهاكات من خلال الحالات التي قامت الشبكة برصدها سواء من خلال الشكاوى أو البلاغات أو الرصد الذاتي، ومن بين (190) استمارة تلقتها الشبكة تبين وجود (147) استمارة من هذه الاستمارات تحتوي على انتهاك أو أكثر يتعلق بالحريات الإعلامية أو بحقوق الإعلاميين. وفيما يلي عرض لأهم هذه الاتجاهات ولأبرز الانتهاكات التي جرى التحقق من وقوعها:

- الاتجاهات العامة المتعلقة بانتهاكات الحريات الإعلامية:
- من خلال الانتهاكات التي جرى رصدها

وتوثيقها، تبين وجود اتجاهات عامة اتسمت بها هذه الانتهاكات في العام 2013. وهي تشبه كثيرا تلك التي توصلت إليها الشبكة في العام الماضي وتلك التي توصلت إليها بالنسبة لسائر البلدان العربية الأخرى. ويمكن إيجاز أهم هذه الاتجاهات كالآتي:

- تعدد مصادر الانتهاك للحريات الإعلامية.
- استمرار ظاهرة الانتهاكات الجسيمة.
- استمرار سياسة الإفلات من العقاب.
- فشل الأجهزة الأمنية في توفير الحماية اللازمة للإعلاميين.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في تونس:

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها في تونس والمرتكبة في العام 2013، وهي لا تشكل كل الانتهاكات التي جرى توثيقها من جانب شبكة «سند» ولكنها الانتهاكات الأكثر جسامة. وقد شملت الانتهاكات التي تحقق برنامج «عين» من وقوعها في تونس: إساءة المعاملة والمعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة، وحرية التعبير والنشر والإعلام، والاحتجاز غير القانوني والاعتداء على الحرية الشخصية للإعلاميين وعلى حرمة الحياة الخاصة والحق في الحياة والحق بالمحاكمة أمام محاكم خاصة. ويمكن إيجاز هذه الانتهاكات الواقعة على حقوق الإعلاميين في تونس على النحو الآتي:

- **الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة**

تمكنت شبكة «سند» من رصد (6) حالات من الانتهاكات ارتكبت في تونس وكانت تتعلق بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الحالات المنطوية على هذا النوع من الانتهاكات:

- تهديد حمزة البلومي من قناة نسمة بالقتل.
- تهديد مهدي حواص من قناة تونسنا بالقتل.
- تهديد زياد الهاني من جريدة الصحافة بالقتل.

- **الانتهاكات المتعلقة بالحق في تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**

يعد هذا النوع من الانتهاكات الأكثر ارتكابا وشيوعا من بين الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في تونس، فقد تحققت الشبكة من وقوع حالات كثيرة وعديدة من هذه الانتهاكات بلغ عددها حوالي (84). وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- الاعتداء لفظيا على معز سليمان من قناة الحوار.
- شتم ماهر قاسم من قناة التونسية.
- تهديد مجدي الورفلي من موقع إيلاف ومراسلون الألمانية بالضرب.
- الاعتداء اللفظي على أمينة الزياني من راديو كلمة.
- تعذيب كريم مفتي من قناة حنبعل.

- تعذيب محمد الهشيري جريدة الضمير.
- إساءة معاملة أمين مطيراوي من موقع نواة.
- إساءة معاملة عبدالجليل المزوغي من صبرة FM.
- شتم غسان قاسم من تلفزة TV .

- **الانتهاكات المتعلقة بالحرية الشخصية وبتحريم الاحتجاز غير القانوني:**

يعد هذا النوع من الانتهاكات هو الآخر من بين انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية المتكررة والشائعة في تونس أسوة بما عليه الحال في مصر. فقد تحققت الشبكة من وقوع حالات كثيرة وعديدة من هذه الانتهاكات بلغ عددها حوالي (7) حالات. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- احتجاز المصور مراد المحرزي من اسطرلاب TV.
- احتجاز آزر منصري من وكالة رويترز للأنباء.

- **الانتهاكات المتعلقة بحرية الإعلام والنشر:**

رصدت الشبكة وقوع عدد من الانتهاكات الماسة بشكل أساسي بحرية الإعلام والنشر لوحدها، وقد بلغ عدد الانتهاكات المتعلقة بهذه الحرية (118) انتهاكا. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- منع منتصر ساسي من شمس FM من التغطية.
- منع صابر الجبلاوي من جريدة التونسية من التغطية.
- منع ناجح الزغدودي من جريدة الشروق من التغطية.
- منع حاتم الصالحي من أوكسيجين FM من التغطية وإتلاف أدوات عمله.
- رفض تزويد بوخضرة حاجي من قناة الحوار بمعلومات.
- منع خلود بوزيان من راديو لايت اف أم من التغطية شروق.

- **مصر**

تمر مصر بمرحلة انتقالية تتصارع فيها قوى مختلفة، وقد اتخذ الصراع فيها شكل استقطاب حاد بين الإسلاميين وبين القوى العلمانية واليسارية، بالإضافة إلى أصحاب النفوذ من بقايا النظام السابق. وفي ظل هذه الظروف، سعت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي في رصدها وتوثيقها لانتهاكات الحريات الإعلامية في مصر أن تكون حيادية تماماً، وأن تقوم بعملها بموضوعية بصرف النظر عن مزاعم هذا الفريق أو ذاك. ففي ظل ظروف كتلك التي تمر بها مصر الآن، ربما لا يكون يسيراً القيام بعملية رصد وجمع للمعلومات بشكل محايد، فثمة خوف من أن تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها غير دقيقة لأن مصدرها يميل إلى اتجاه معين من الاتجاهات المتصارعة. كما أن هناك خشية من المبالغة في وصف المشكلات التي يتعرض لها الإعلاميون إذا كان مصدرها ينتمي إلى اتجاه مخالف لاتجاه المشتكى عليه على سبيل المثال أو من الكشف عنها إذا كان مصدرها يحظى بدعم الإعلامي ذي الصلة به. ولهذا السبب، اتخذت عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات بخصوص انتهاكات حريات الإعلام في مصر طابعاً خاصاً غايته ضمان حيادية المعلومة وموضوعية الاستنتاج.

وبالرغم من أن عام 2012 كان هو العام الأول

للشبكة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات في مصر، إلا أن الشبكة لاحظت أن هناك قبولاً للفكرة في مصر بدليل العدد الكبير من الحالات التي استقبلتها الشبكة أو رصدتها من خلال فريق الرصد المصري التابع لها. فقد وصل إلى برنامج «سند» لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية (التابع للشبكة) ما يربو عن (348) حالة موزعة على شكاوى، وبلاغات وحالات رصد ذاتي.

واقع الشكاوى في مصر:

قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» بفحص وتحليل ما وردها من شكاوى وبلاغات. بالإضافة إلى الحالات التي رصدتها الشبكة بشكل ذاتي. وقد ظهر للشبكة أن هذه الحالات تنطوي على عدد من الاتجاهات العامة التي سيتناولها التقرير أدناه. كما سيتضمن التقرير عرضاً لعدد من أبرز الحالات التي ترتبط بهذه الاتجاهات أو تعالج مسائل وموضوعات تثير جدلاً في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين.

الاتجاهات العامة المتعلقة بالحالات التي رصدتها الشبكة:

توصلت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من واقع الحالات التي قامت باستقبالها أو رصدها سواء على شكل شكاوى أم بلاغات أم حالات رصد ذاتي، ومن بين (348) استمارة استقبلتها الشبكة تبين وجود (635) نوعاً أو شكلاً من أشكال الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على الإعلاميين في مصر .وخلصت شبكة «سند» إلى عدد من الاستنتاجات التي تكشف عن اتجاهات عامة يمكن إيجازها كالآتي:

- ظاهرة الاعتداءات العرضية وغير المقصودة.
- كثرة الحالات المتعلقة بمطالبات مالية وعمالية أو بخلافات شخصية بين الإعلاميين أنفسهم.
- كثرة الحالات المتعلقة باعتداءات مجهولة المصدر.
- استمرار لامبالاة الإعلاميين المصريين بتوثيق الاعتداءات التي تقع عليهم.

عرض لأبرز الحالات وتحليلها:

يتناول هذا البند من التقرير بالعرض والتحليل عدداً من أبرز الحالات التي قامت الشبكة برصدها سواء على شكل شكوى أم بلاغ أم استمارة رصد ذاتي. ولا يعني وصف هذه الحالات، بأنها الأبرز أو أنها أهم من غيرها ولكنها تتعلق بالاتجاهات المذكورة أعلاه وبمسائل محل نقاش وتثير عدداً من الأسئلة المهمة في مجال الرصد والتوثيق عموماً، وبالنسبة للحالات المتعلقة بالإعلاميين المصريين على وجه الخصوص. ومن بين (348) استمارة تلقتها الشبكة في مصر تبين وجود (262) استمارة منها تحتوي على انتهاك أو أكثر من الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين المصريين . ويمكن إيجاز الحالات التي استقبلتها الشبكة في مصر كالآتي:

- الحالة الخاصة بإصابة الصحفي أحمد غنيم من جريدة الوطن بشكل غير مقصود.
- الحالة المتعلقة بتقديم بلاغ ضد الإعلامي توفيق عكاشة من قناة المصارع.
- الحالة المتعلقة بإحالة الإعلامي عمرو اديب من

قناة أوربيت إلى نيابة أمن الدولة.

- البلاغ المقدم من طارق الرفاعي من موقع مصراوي بشأن مقتل الصحفي صلاح الدين حسن.
- الحالة المتعلقة باستقالة حنان كامل من قناة الجزيرة بسبب خلافات حول التوجهات السياسية.
- الحالة المتعلقة بالاعتداء على سحر عبدالرحمن من جريدة الأهرام لأسباب شخصية.
- الحالة المتعلقة باحتجاز محمد ربيع من قناة «مصر 25» لأسباب سياسية.
- الحالة المتعلقة بمحاكمة شريف عبدالغني من جريدة الدستور.
-

واقع الانتهاكات الماسة بحرية الإعلام وحقوق الإعلاميين المصريين:

كشفت الانتهاكات التي قامت الشبكة بتوثيقها والتحقق من وقوعها بحق الإعلام والإعلاميين في مصر عن عدد من الاتجاهات العامة والتي تشبه إلى حد كبير تلك التي توصلت إليها شبكة «سند» في العام الماضي، وقد شملت الانتهاكات التي تحقق برنامج «عين» من وقوعها في مصر: الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، حرية الإعلام والنشر والتعبير، حرمة الممتلكات الخاصة، الحرية الشخصية والاحتجاز غير القانوني، الحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة. ويمكن إيجازها كالآتي:

- استمرار اللجوء إلى التدابير الاحتجازية بحق الإعلاميين.
- شيوع ظاهرة الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين.
- الاستقطاب السياسي سبب أساسي للانتهاكات.
- تنوع الحقوق والحريات التي مستها الانتهاكات.
- استمرار الانتهاكات المرتبطة بعدم اتخاذ تدابير الحماية الكافية.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في مصر:

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها في مصر والمرتكبة في العام 2013، وهي لا تشكل كل الانتهاكات التي جرى توثيقها من جانب شبكة «سند» ولكنها الانتهاكات الأكثر جسامة. علاوة على أنها تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية دون أن يعني ذلك مطلقا عدم أهمية الانتهاكات الأخرى التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في مصر. وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات). ومن الضروري التأكيد على أن جزءا كبيرا من هذه الانتهاكات طال أكثر من حق من حقوق الإنسان والحريات الإعلامية المعترف بها، ولكن روعي في عرضها إدراجها ضمنا لانتهاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنى آخر فقد جرى تصنيف هذه الانتهاكات في التقرير بحسب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قد ينطوي على انتهاك

لحقـوق أو لحريات أخـرى. ويمكـن إيجازها على النحو الآتي:

- **الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة:**

تمكـن برنامج «عين» التابع للشـبكة مـن رصد (12) من الانتهاكات التي ارتكبت في مصر وكانت تتعلق بالتهديـد بالاعتداء على الحق في الحياة أو بالتهديد بالحرمـان منـه. وفيمـا يأتي عرض لأبـرز الحالات المنطوية على هذا النوع من الانتهاكات:

- محاولـة قتل معتـز صبيح من جريـدة الوفد من قبل مجموعة «بلطجية».
- مقتـل الصحفـي «صـلاح الديـن حسـن» أثنـاء تغطيته للمظاهرات في بورسعيد.
- مقتـل أحمد عاصم من جريـدة الحرية والعدالة برصاص قوات الأمن.
- مقتـل 3 صحفيـين يـوم فـض اعتصـام رابعـة العدوية.
- مقتـل مدير مكتـب الأهـرام في البحـيرة «تامر عبدالرؤوف».
- إصابـة شـادي يعقـوب مـن جريـدة الـشروق بخرطوش أثناء قيامه بعمله.
- تهديـد محمـد البحـراوي مـن المـصري بالقتـل والتصفية الجسدية.
- إصابـة عـلاء محمـد مـن المـصري اليـوم بطلق ناري.

- **الانتهـاكات المتعلقـة بالحـق في تحريـم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة:**

لقد تحققت الشبكة من وقوع حالات كثيرة وعديدة من هذا النوع من الانتهاكات التي بلغ عددها حوالي (182) انتهـاكا. وهـي تعـد مـن الانتهـاكات الأكثر انتشـارا وشـيوعا في مصر. وفيما يأتـي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- الاعتداء على نرمين فتحي من جريدة الصباح.
- الاعتـداء بدنيـا عـلى هبـة وصفي مـن جريدة فيتو.
- الاعتـداء بدنيا عـلى حمدي جمعة مـن جريدة المصري اليوم.
- الاعتـداء بالـضرب عـلى سـليمان ابـو بكر من شبكة يقين.
- إسـاءة معاملة الصحفي أحمـد محيي من وكالة الأناضول من قبل رجال الأمن.
- الاعتـداء بالضرب على صبري كامـل من موقع حقوق دوت كوم.
- الاعتـداء بالضرب على إبراهيم يوسـف جريدة البديل.
- الاعتداء بالـضرب على احمد ناجي من جريدة الوطن.
- الاعتـداء بالضرب على محمـد صفاء الدين من موقع البديل الإخباري.
-

- **الانتهـاكات المتعلقـة بالحرية الشـخصية وبتحريم الاحتجاز غير القانوني:**

يعـد هـذا النوع مـن الانتهـاكات هو الآخـر من بين انتهـاكات الحريات الإعلاميـة وحقوق الإعلاميين الإنسـانية المتكررة والشـائعة في مصر. فقد تحققت الشـبكة من وقـوع حالات كثـيرة وعديـدة من هذه الانتهـاكات بلـغ عددهـا حـوالي (43). وفيمـا يأتي

عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- توقيف أدهم رشدي من جريدة الدستور من قبل قوات الشرطة.
- احتجاز كريم عبدالمعين من جريدة الجمهورية.
- توقيف محمد بدر من قناة الجزيرة الفضائية.
- احتجاز محمد الهواري من موقع صدى البلد الإخباري.
- احتجاز باسم الشريف من شبكة الإعلام العربية «محيط».

• الانتهاكات المتعلقة بحرية الإعلام والنشر:

رصدت الشبكة وقوع عدد من الانتهاكات الماسة بشكل أساسي بحرية الإعلام والنشر لوحدها والتي لم تقترن بانتهاك أي حق آخر من الحقوق الإنسانية المعترف بها كوسيلة للتعرض لحرية الإعلام وعرقلتها، وقد بلغ عدد الانتهاكات المتعلقة بهذه الحرية على النحو المذكور (174) انتهاكا. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- منع سعيد شعيب وعدد آخر من الصحفيين من الظهور على القنوات التلفزيونية الحكومي.
- منع طاقم قناة الجزيرة مباشر من تغطية مؤتمر صحفي.
- اقتحام مقر قناة الناس وايقافها من البث.
- منع أحمد أبو القاسم من موقع الثورة تايم من التغطية وتحطيم أدوات العمل التي كانت بحوزته.
- إيمان علي من جريدة اليوم السابع.
- منع بث إحدى حلقات البرنامج الذي يقدمه باسم يوسف من قناة «سي بي سي».

• اليمن

يمكن القول بأن السمة الأبرز لواقع الحريات الإعلامية في اليمن تتمثل بفشل الدولة اليمنية وإخفاقها في مجال احترام الحريات الإعلامية والحقوق الإنسانية للإعلاميين وحمايتها وصيانتها، فما يقع في اليمن من انتهاكات ومشكلات تعتري الجسم الإعلامي يدل بوضوح على الغياب التام للدولة ولمؤسساتها في مجال حماية الإعلاميين اليمنيين وضمان حرياتهم الإعلامية. ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن مصادر الانتهاكات التي يتعرض لها الإعلاميين في اليمن متعددة وهي حكومية وعادية ولا تقتصر على الأولى منها فحسب. لقد تكمنت شبكة سند من خلال برنامج عين وفريق الرصد اليمني التابع للبرنامج من رصد وتوثيق عدد من الحالات التي تعكس اتجاهات محددة تتعلق بواقع الحريات الإعلامية في اليمن.

واقع الشكاوى في اليمن :

بنتيجة دراسة وتحليل الحالات التي قام برنامج «عين» برصدها، تبين وجود عدد من الاتجاهات العامة التي تعكس بوضوح خصوصية المشهد الإعلامي في اليمن. ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات العامة كالآتي:

- كثرة الاعتداءات المتعلقة بالخلفية السياسية للإعلاميين.
- كثرة الاعتداءات المرتبطة بخلافات.
- صعوبة بيئة العمل الإعلامي في اليمن وخطورتها.
- افتقار الإعلاميين اليمنيين للوعي الحقوقي

والقانوني.

- اللامبـالاة في توثيق عنـاصر الاعتداءات التي تطال الإعلاميين.
- صعوبـة إثبـات الانتهـاكات بسـبب طريقـة ارتكابها.

عرض لنماذج من الحالات وتحليلها:

بلـغ عدد اسـتمارات المعلومات المتعلقة بشـكوى أو ببـلاغ أو برصـد ذاتي في العام 2013 (200) اسـتمارة، وقد تضمنت هذه الاسـتمارات (392) نوعاً وشـكلاً مـن أشـكال الانتهـاكات الواقعـة عـلى الصحفيـين ومؤسسـات الإعـلام في اليمـن، وفيمـا يأتي عرض لأبـرز الحـالات والشـكاوى التـي تلقاهـا برنامـج «عـين» في هـذا العام بخصوص حـالات تعرض فيها الإعلاميون اليمنيون لمشـكلات. وهذا العرض يتعلق بتلك الحالات التي أثارت مسـائل تستحق التحليل والنقاش، وهي على النحو الآتي :

- الاعتـداء عـلى توفيـق أبـو زيـد مـن قناة سـبأ الفضائية بالضرب.
- الاعتـداء بالـضرب عـلى حمود دغـشر من يمن نيشن.
- الاعتـداء على توفيق الشرعبي وعدد من زملائه بالضرب من قبل الجنود. المكلفين بحراسة قناة اليمن الفضائية.
- شـتم عبد الرقيـب الهدياني بألفـاظ بذيئة من قبل إعلامي زميل له.
- الاعتـداء على محمد فرحان بالضرب ومنعه من دخـول مـكان عمله مـن قبل جنود حراسـة قناة عدن الفضائية.
- سرقة منزل بشير الحزمي من قبل مجهولين.
- تهديـد يحيـى الحاتمـي بالتصفيـة الجسـدية وبحرق منزله وسيارته من قبل شخص مجهول.
- اعتقال بسام القاضي من قبل الأمن السياسي في مطار صنعاء.
- محاولـة قتـل عبدالله النهيـدي مـن قبـل مجهولين.
- الاعتـداء عـلى طارق عوض بالـضرب وإطلاق الرصاص عليه.
- الحالة المتعلقة بقرصنة موقع دماج برس.

واقـع الانتهاكات الماسـة بالحريـات الإعلامية وبحقوق الإعلاميين

تمكـن برنامـج «عـين» لرصـد وتوثيـق الانتهاكات الواقعـة عـلى الحريـات الإعلاميـة التابـع لشـبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سـند» مـن التحقق من وقوع عدد مـن الانتهاكات المتنوعة الماسـة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية في اليمن في العام 2013. وقد توافرت للشبكة معلومات بشـأن هـذه الانتهـاكات من خـلال الحـالات التي قامـت الشـبكة برصدها سـواء من خلال الشـكاوى أو البلاغـات أم الرصـد الذاتي. وقـد خضعت هذه الحالات كلها لآلية النظر، وتقصي الحقائق والمراجعة العلميـة والحقوقية. ومن بين (200) اسـتمارة تلقاها البرنامج في عام 2013، تبين له أن (149) منها تنطوي على انتهـاك أو أكثر تتعلق بالحريـات الإعلامية أو بحقـوق الإعلاميـين. أما فيمـا يتعلق بمصـادر هذه الانتهاكات، فقد سـاوت شبكة المدافعين عن حرية الإعـلام في العالـم العربي «سـند» بـين الانتهاكات

الصادرة عن القطاعين العام والخاص.

لقد توزعت الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في اليمن في العام 2013 على أكثر من حق من الحقوق التي ترصدها شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، خاصة وأن انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها حرية الإعلام تتسم بطبعها وبحكم الترابط بينها بكونها متعددة الجوانب. وقد شملت الانتهاكات التي تحقق برنامج «عين» من وقوعها في اليمن: الحرمان من الحق في الحياة، إساءة المعاملة والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة بما فيها الاختطاف، والاعتداء على حرية التعبير والنشر والإعلام، والاحتجاز غير القانوني والاعتداء على الحرية الشخصية للإعلاميين والمحاكمة أمام محاكم خاصة لا توفر ضمانات المحاكمة العادلة المعترف بها دوليا.

وفيما يلي عرض للاتجاهات التي توصلت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي إليها من واقع الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها في اليمن، وأبرز تلك الانتهاكات مصنفة بحسب الحقوق والحريات المعتدى عليها:

الاتجاهات الأساسية التي كشفت عنها انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين:

اتسم العام 2013 بانتهاج سياسة اللجوء للقانون كأداة لقمع الحريات وتكميم حرية الإعلام والتضييق عليها. كما استمرت سياسة الإفلات من العقاب وإخفاء هوية المعتدين. وبوجه عام يمكن القول أن السيطرة الرسمية والحكومية على الإعلام ازدادت وتمثلت بالتضييق الشديد على حرية الإعلام الإلكتروني وتعديل القوانين الناظمة للعمل الإعلامي بشكل يهدر حريته اهدارا صارخا. وسيتناول التقرير المسائل المذكورة كلها على النحو الآتي:

- شيوع ظاهرة الانتهاكات الجسيمة.
- الإفلات من العقاب.
- فشل الدولة وهشاشة مؤسسات إنفاذ القانون وتطبيقه.
- تعدد مصادر الانتهاكات وتنوعها.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين:

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها، وهي تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية في اليمن. وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات) وبسبب التشريعات والقوانين النافذة. ومن الضروري التأكيد على أن جزءا كبيرا من هذه الانتهاكات طال أكثر من حق من حقوق الإنسان والحريات الإعلامية المعترف بها، ولكن روعي في عرضها إدراجها ضمن الانتهاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنى آخر فقد جرى تصنيف هذه الانتهاكات في التقرير بحسب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قد ينطوي على انتهاك لحقوق أو لحريات أخرى.

ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

- **الانتهـاكات المتعلقـة بالتهديـد بالاعتـداء على الحق في الحياة:**

يعـد هـذا النـوع مـن الانتهـاكات شـائعا في اليمن، حيث يتم اللجوء لقتـل الإعلامي أو لتهديده بالقتل والتصفية الجسدية أو اختطافه بغية إخفائه بسبب نشـاطه الإعلامـي. وقد تمكنت شـبكة «سـند» من رصـد وتوثيـق (34) انتهـاكا للحريـات الإعلامية في اليمن من خلال المسـاس بالحق في الحياة لإعلاميين يمنيين. وفيا يأتي عرض لعدد من هذه الانتهاكات:

- تهديد عادل السعيد بالتصفية الجسدية.
- محاولـة قتـل أحمـد الجحـشري والمصـور علي البعداني.
- اختطاف ياسر المسوري وتهديده بالقتل.
- محاولـة اغتيال محمد العمـادي من خلال عبوة ناسفة.
- اختطاف سليمان النواب من قبل مجهولين.
- محاولة قتل عبدالله بن عامر.

- **الانتهـاكات الماسـة بالحق في عـدم الخضوع للتعذيـب أو لغـيره مـن ضروب المعاملـة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة:**

تمكـن برنامـج «عـين» التابع لشـبكة سـند في العام 2013 مـن رصد وتوثيق عدد من الحالات التي تتعلق بإساءة معاملة الإعلاميين بشتى أشكالها وصورها بما فيها الشتم، والضرب، والتهديد، والاستدعاء الأمني بسـبب عمل إعلامي. وقد تمكنت شـبكة سـند من التحقـق من وقـوع انتهاكات من هذا النـوع في (94) حالة من الحالات التي قامت برصدها. وفيما يأتي عرض لأبرزها:

- الاعتداء بالضرب والشتم على طاقم قناة سهيل الفضائية.
- الاعتـداء عـلى عبدالغنـي اليوسـفي بالـضرب المبرح.
- الاعتداء بالضرب المبرح على يوسـف القارة من قبل أحد جنود الأمن.
- الاعتداء بالضرب عـلى عبدالحفيظ الحطامي بسبب عمله الإعلامي.
- ترهيـب صفوان الغائشي وإسـاءة معاملته لمنعه من التغطي.
- الاعتـداء على إياد غانم بالضرب المبرح من قبل مجهولين.

- **الانتهـاكات الماسـة بالحـق في الحريـة الشخصية:**

تمكـن برنامـج عـين التابـع لشـبكة سـند في العـام 2013 مـن رصـد وتوثيق (31) انتهـاكا طالت الحرية الشـخصية للإعلاميـين اليمنيـين مـن خـلال حجز حريتهم. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الحالات:

- حجز حرية خالد اليوسفي من قبل جنود الحرس الجمهوري.
- احتجـاز طاقـم قنـاة تلفزيـون الصـين المركزي داخل معسكر الأمن المركزي.
- احتجاز عادل عبد المغني من قبل الأمن الوطني في مطار صنعاء.

- احتجاز رمزي القادري من قبل الحارس الشخصي لمدير أمن محافظة.

- **الانتهاكات الماسة بالحق في حرمة الممتلكات :**

تمكنت شبكة سند من رصد وتوثيق عدد من انتهاكات الحريات الإعلامية في اليمن من خلال الاعتداء على الحق في حرمة الممتلكات الخاصة وقد بلغ عددها (54) انتهاكا. وفيما يأتي عرض لأبرزها :

- محاولة اقتحام منزل عادل محسن.
- إحراق مخزن تابع لصحيفتي الأولى والشارع وموجوداته من الصحف.

- **الانتهاكات الماسة بحرية التعبير والنشر والإعلام:**

قامت شبكة سند في العام 2013 بالتحقق من وقوع (63) انتهاكا من الانتهاكات الماسة بحرية الرأي والتعبير والإعلام من خلال أفعال لا تنطوي على حرمان من الحقوق الإنسانية الأخرى المعترف بها. وفيما يأتي عرض لبعضها :

- منع فريق الجزيرة مباشر من التغطية والقيام باستطلاع ميداني.
- منع تهلة القدسي وعدد من زملائها الإعلاميين من تغطية أوضاع سجناء السجن المركزي/ الحديدة.
- منع بث حلقة من حلقات برنامج «مرافئ السمر» للإعلامي أحمد النقيب على إذاعة صنعاء.

الفصل الثالث: رصد الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الدول الأخرى:

الباب الثاني:

• الإمارات العربية المتحدة

جاءت الإمارات العربية قريبة من مستوى نيبال في حرية الصحافة والتي أحتلت الرقم 112، وذلك وفقا للمؤشر السنوي لمنظمة «مراسلون بلا حدود» الخاص بحرية الصحافة. وفيما يلي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- منع «منصور الجمري» و«ريم خليفة» من دخول الأراضي الإمارتية.
- منع الصحفيين الأجانب من تغطية محاكمة 94 إماراتياً ملاحقين بتهمة التآمر على نظام الحكم.
- احتجاز «محمد علي موسى» ومنعه من السفر.
- حجب موقع جريدة الوطن.

• البحرين

لوحظ في العام 2013 تدهور في حرية الصحافة في دول مثل البحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة. وقد وصنفت البحرين ضمن الدول«غير الحرة»، إذ جاءت ضمن أسوأ ثلاث دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحتلت البحرين المرتبة الـ17، فقد تراجعت نقطتين إضافيتين لتصل للنقطة 86 بسبب بـ«الرقابة الحكومية» و«ترهيب الصحافيين». ويعود السبب في تراجع حرية الصحافة في البحرين لسياسة «الضغط التي تمارسها السلطة على الإعلام لخنق المعارضة السياسية المتنامية». وفيما يلي عرضاً

لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- اعتقال «محمد الشيخ» و«مازن مهدي» و«حسن جمالي» من قبل السلطات البحرينية.
- منع فريق قناة « ITVالإخبارية» من العمل وترحيله.
- احتجاز «محمد الشيخ» و«حسن جمالي» و«نزيهة سعيد» من قبل الأجهزة الأمنية.
- اعتقال «حسين حبيل» من قبل قوات الأمن البحرينية ومنعه من السفر.
- تهديد «إبراهيم سنان».
- حجب 70 موقعا إعلاميا.
- مداهمة منزل «قاسم زين الدين» واعتقاله .
- اعتقال «عبدالله سلمان الجردابي» وتعذيبه.
- منع وسائل الإعلام من تغطية اقتحام مقر جمعية الوفاق.

• الجزائر

احتلت الجزائر المرتبة 125 في الترتيب العالمي لحرية الصحافة لسنة 2012-2013، وقد تراجعت الجزائر بثلاثة مراتب بسبب « تزايد عدد الاعتداءات على المهنيين العاملين في الميدان، وزيادة الضغوط الاقتصادية على وسائط الإعلام المستقلة»، فبعد اكثر من سنة واحدة بعد التصويت البرلمان الجزائري قانون جديد بشان الإعلام، كان من المتوقع إلغاء الاحتكار من البث العام، ولم يتم العمل به لحد الان، وبهذا يبقى التشريع الجديد نظريا، مجرد اثر اعلان». وفيما يلي عرض لأهم الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها:

- الاعتداء لفظيا على «آمال لكال».
- الاعتداء لفظيا على «عفاف فنوح» من قبل وزيرة الثقافة.
- تهديد «حنان غسول» بالقتل.
- تهديد «سعد بوعقبة» بملاحقته لنشره مادة صحفية تنتقد جنرالات الجيش.
- منع صحفي من «جريدة الخبر» التقاط صور لعدد من العاطلين عن العمل حاولوا الانتحار.
- مضايقة «موسى نوي» لمنعه من التغطية.

• المملكة العربية السعودية

فيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- إيقاف جريدة النادي الرياضية.
- قرصنة عدد من المواقع الألكترونية.
- حجب موقع «الأهالي نت» الإخباري.
- استدعاء «نادر العنزي» للتحقيق معه وإرغامه على الكشف عن مصادره الصحفية.
- التحقيق مع «محمد المجدوعي» بسبب نشره مواد صحفية.
- حجب موقع «أحرار الحجاز» الإخباري.
- استدعاء «فهد العنزي» من قبل الشؤون الأمنية.

• السودان

يظهر من واقع الانتهاكات التي قامت شبكة المدافعين عن الحريات الإعلامية في العالم العربي «سند» برصدها في السودان أن واقع هذه الحريات سيء للغاية، وأن البيئة التشريعية والسياسية الحاضنة للعمل الإعلامي هناك معادية للحريات

الإعلامية. فلا زال الإعلاميون يتعرضون لانتهاكات متواصلة مثل الرقابة الأمنيّة القبليّة والبعديّة ومصادرة الصحف وإغلاقها التي يمارسها جهاز الأمن الوطني والمخابرات على الصحف ظاهرة يومية، والمنع من الكتابة بقرار أمني، والاستدعاءات المتكرّرة والمنع من السفر والانتهاكات الجسيمة من خلال الضرب المبرح من قبل أفراد الشرطة والاستخبارات العسكريّة. بالإضافة إلى المحاكمات محاكمات الجائرة وغير القانونية والغرامات الماليّة الباهظة. وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- مصادرة أحد أعداد «صحيفة الخرطوم».
- اعتقال «عمار الضو» من قبل رجال الأمن.
- التحقيق مع «المسلمي الكباشي».
- ممارسة الرقابة المسبقة على «صحيفة الأيام».
- مصادرة أحد أعداد صحيفتي «الرأي العام» و«الأهرام اليوم».
- منع نشر مقالة لـ«محجوب محمد صالح».
- تعليق صدور «صحيفة التيار» بقرار من مدير الأمن العام.
- وقف صدور صحيفة الميدان بقرار من جهاز الأمن العام.
- منع «صلاح عووضة» من الكتابة.
- تعليق صدور «صحيفة القرار» بقرار من الأمن العام.
- تعليق صدور «صحيفة الجريدة» بسبب الخسائر التي لحقت بها لتوالي مصادرة أعدادها
- اعتقال «هاشم عبدالفتاح».
- منع «صلاح عووضه» من النشر بقرار من الأمن العام.

• سوريا

تشكل انتهاكات الحريات الإعلامية مسألة يومية وروتينية في سوريا. منذ اندلاع الأعمال المسلحة فيها. فقد شهد العام 2013 انتهاكات جسيمة وكثيرة العدد في سائر المناطق السورية، وهي انتهاكات ترتكب من قبل أطراف النزاع كلها سواء الطرف الحكومي أم الجماعات والميليشيات المسلحة. وقد شملت هذه الانتهاكات إعلاميين سوريين وأجانب، كما شملت إعلاميين وصحفيين يمتهنون العمل الصحفي والإعلامي وآخرين يعرفون (بالمواطن الصحفي) وقد رصدت الشبكة سائر هذه الانتهاكات ولكنها ليست معنية إلا بإبراز تلك التي طالت الإعلاميين الذين يمتهنون العمل الإعلامي سواء أكانوا سوريين أم أجانب. وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات التي قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي برصدها:

- مقتل «إيف ديباي» في ريف حلب.
- اختطاف «تيموريس غريكو» و«بالينت زلانكو» و«أندوني لوباكي» في شمال سوريا.
- مقتل «أوليفيه فوازان» نتيجة إصابته بجروح بالغة.
- إصابة «نور كلزي» بشظايا قذيفة.
- إصابة «محمد العبدالله» بشظايا قذيفة.
- اختطاف أربعة صحفيين إيطاليين في شمال سوريا.
- اعتقال «آرمن فيرتز» من قبل القوات السورية الحكومية.
- اعتقال «شعبان الحسن» من قبل الهيئة الشرعية في حلب.

- مقتل «يارا عباس» وإصابة «أسامة ديوب» من قناة الإخبارية.
- اعتقال «مصطفى الأحمدي» من قبل مسلحي جبهة النصرة.
- اعتقال «أحمد عمر» من قبل جبهة النصرة وتعذيبه.
- إطلاق الرصاص على «قناة العالم» الإيرانية وإصابة مراسلة القناة بجروح.
- اعتقال «علي أبوالمجد» وتعذيبه بشدة من قبل مسلحين في الرقة.
- اعتقال «سامي جمال» من قبل تنظيم «داعش».
- إصابة «أبو بكر الحاج» بشظية قذيفة أطلقتها القوات الحكومية أثناء مواجهات مع مسلحين.
- اختطاف «مارك مارغينيداس» من قبل إحدى الجماعات المسلحة.
- مقتل «مرهف المضحي».
- توقيف «جان بيار دوتيون» من قبل السلطات السورية الرسمية.
- مقتل «عبدالهادي قاشيط» نتيجة التعذيب على يد المخابرات الجوية.
- مقتل «محمد سعيد الخطيب» على يد عدد من المسلحين.
- تهديد «رأفت الرافعي» واقتحام جريدة «زمان الوصل» بحثا عنه.
- اقتحام منزل «عبدالله أمين حلاق» من قبل المخابرات السورية.
- اختطاف «مؤيد سلوم» من قبل مسلحي «داعش».
- اقتحام مقر جريدة الغربال من قبل مسلحي «داعش» واختطاف مدير تحريرها.
- اعتقال محمد الزهوري من قبل مقاتلي جبهة النصرة.
- استمرار محاكمة مازن درويش بتهمة الإرهاب.
- اقتحام مقر قناة شذا الحرية واختطاف عدد من العاملين على يد مسلحي «داعش».

• الصومال

يعد الصومال من أكثر الدول العربية انتهاكا للحريات الإعلامية وحقوقهم الإنسانية، وهي من أكثر الدول العربية في حالات قتل الصحفيين واستهداف حياتهم . ورغم أن عام 2013 كان أقل دموية من 2012، إلا أن ميليشيا حركة الشباب الإسلامية لاتزال تهدد سلامة الإعلاميين. فقد قُتل سبعة صحفيين خلال العام في هجمات نُسبت إلى حركة الشباب التي بات أسلوبها في القتل معروفاً. ويترتب عن هذا النوع من القتل المستهدف مناخ يسوده الخوف والذعر في أوساط العاملين بوسائل الإعلام الوطنية.وتعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن هذا العدد الكبير من الإعلاميين الذين قضوا نحبهم في الصومال دون معرفة الجناة وملاحقتهم يعكس ضعف السلطات الصومالية وإخفاقها في حماية الإعلاميين والوصول إلى الجناة. وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- إلقاء القبض على عبدالعزيز عبدالنور إبراهيم وعمر فاروق من قبل رجال الشرطة.

- وقف بث ثلاث محطات إذاعية بقرار حكومي.
- الاعتداء بالضرب على عبد الفتاح محمود سياد.
- إطلاق النار على عبد القادر عبد الرزاق جيجيلي.
- مقتل أحمد شريف حسن برصاص مسلحين مجهولين.
- مقتل محمد محمود تمعدي.
- اعتقال أربعة صحفيين من قبل رجال الشرطة.

• العراق وإقليم كوردستان العراق

يشكل العراق أحد أبرز الأمثلة على سياسة الإفلات من العقاب، وعلى ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة المرتبكة بحق الإعلاميين وفي مقدمتها أعمال العنف، والقتل، والاختفاء القسري. ولا تقوم السلطات العراقية بواجبها إزاء هذه الانتهاكات، إذ لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» أن الحكومة العراقية لا تتخذ التدابير المانعة من وقوع هذه الانتهاكات، كما أنها لا تقوم بالتحقيق فيها للتعرف على المتورطين فيها وتقديمهم إلى القضاء. وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات:

- اعتقال محمد العبيدي في إقليم كردستان العراق.
- احتجاز ايوب البلداوي وتعذيبه.
- مقتل حميد رشيد عباس بهجوم مسلح من مجهولين.
- توقيف إياد التميمي بقرار قضائي.
- الاعتداء بالضرب على علاء أدور وتحطيم كاميرته.
- اقتحام مقر قناة ديالى الفضائية من جانب قوة أمنية.
- اعتقال هريم الجاف والاعتداء عليه بالضرب في إقليم كردستان العراق.
- اعتقال صهيب الفهداوي ومصور قناة بغداد الفضائية ومصور قناة الفلوجة الفضائية.
- اعتقال مراسلي رويترز و البي بي سي في الأنبار.
- الاعتداء بالضرب على رياض الاسدي من قبل مدير عام دائرة الصحة.
- الاعتداء على عدد من صحفيي كركوك من قبل حراس دائرة التسجيل العقاري.
- الاعتداء بالضرب على نبيل الجوراني ومحمد الجابري من قبل قوة عسكرية.
- اعتقال خلدون يونس حسن في سامراء.
- اعتزال شهاب احمد محمود العمل الإعلامي بسبب ضربه وتهديده بالقتل.
- الاعتداء بالضرب على كادر قناة العراقية والبغدادية وعبد المناف الوائلي ومحمد وهاب عبود ورياض الإسماعيلي وعدنان عزيز دفار في محافظة ذي قار.
- منع فريق قناة بلادي الفضائية من التغطية في كربلاء.
- منع ممثلي وسائل الإعلام من تغطية الاحتفالية المركزية لجامعة بغداد.
- اغتيال يعقوب رسول في محافظة السليمانية/ إقليم كردستان العراق.
- مقتل بشار عبد القادر النعيمي جنوب مدينة

الموصل.

- اعتقال باقر محمدفي محافظة ميسان.
- احتجاز زياد طارق السنجري بصورة غير قانونية وتعسفية.
- مقتل خمسة صحفيين بقناة صلاح الدين الفضائية في اقتحام مسلحين من داعش لمقر القناة.
- اغتيال كاوة احمد كرمياني في السليمانية / إقليم كردستان العراق.
- مقتل نورس النعيمي في شرقي مدينة الموصل.

• فلسطين

ما زالت فلسطين تعد من أكثر الدول التي ترتكب فيها انتهاكات بحق الإعلاميين والصحفيين، وترجع النسبة الأكبر في هذه الانتهاكات إلى سلطات الاحتلال الإسرائيلي التي تنتهك الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في فلسطين بشكل يومي، والملاحظ أن سلطات الاحتلال ترتكب انتهاكات جسيمة وتنتهج سياسة إفلات من العقاب. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- الاعتداء على أشرف أبو عمرة.
- الاعتداء على شادي حاتم من قبل قوات الاحتلال.
- إصابة عامر عابدين برصاصة مطاطية.
- اعتقال محمد سباعنة من قبل قوات الاحتلال.
- استهداف جهاد القاضي برصاصة من قبل قوات الاحتلال.
- منع صحفيين من تغطية اعتصام تضامني مع الأسرى.
- تهديد ربى النجار بالاغتصاب والقتل.
- تهديد ناصر أبو ميالة بالقتل وعثوره على قنبلة داخل حقيبة.
- اعتقال سعيد القاق ووضربه من قبل قوات الاحتلال.
- اعتقال عبد الله عبيد وأمجد ياغي من قبل الحكومة غزة.
- اعتقال محمد منى من قبل قوات الاحتلال.
- اعتداء قوات الاحتلال على نضال اشتية ومصادرة كاميرته.
- استدعاء مصطفى الخواجا من قبل الأمن الوقائي في مدينة الخليل.
- اعتقال جورج قنواتي من قبل شرطة بيت لحم.
- اعتقال مجدي طه من قبل جهاز المباحث الفلسطيني.
- اعتداء قوات الاحتلال على عطا عويسات أثناء تغطيته اقتحام المسجد الأقصى.
- اعتقال طاقم تلفزيون فلسطين من قبل قوات الاحتلال.

• قطر

لم يكن من اليسير على الشبكة أن ترصد وتوثق انتهاكات ارتكبت في قطر، لأسباب عديدة منها أن حرية الإعلام مكفولة في قطر ما لم يكن الأمر يتعلق بقطر ذاتها وبنظام حكمها، وثمة رقابة ذاتية واضحة في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالشأن غير القطري، فإن حرية الإعلام مكفولة إلى حد ما. وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- احتجاز نبيل شرف الدين من قبل السلطات القطرية.
- مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في قطر.

• الكويت

مما لا شك فيه ان الصحافة الكويتية تتمتع بأعلى معدل حرية صحافة وضمان سلامة الصحافيين في المنطقة. والكويت متقدمة بفارق كبير على العديد من جيرانها الإقليميين حتى دول الربيع العربي. وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- الحكم بإغلاق قناة سكوب مدة شهرين وبغرامة مالية باهظة.
- الحكم بحبس زايد الزيد رئيس تحرير جريدة الآن الألكترونية.
- منع عبدالله بن حمد العذبة من دخول الأراضي الكويتية .
- إيقاف بث برنامج «توك شوك» لمحمد الوشيحي بقرار من وزارة الإعلام.
- مشروع قانون جديد يعزز العقوبات على وسائل الإعلام في الكويت.

• لبنان

تتصف البيئة الإعلامية في لبنان بأنها أفضل منها في العديد من الدول العربية، وقد تراجع خلال عام 2013 لسباب كثيرة داخلية وخارجية .وفيما يلي عرض لبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- إهانة حسام مشيمش ومصادروة كاميرته.
- تهديد فريق عمل تلفزيون الجديد في طرابلس.
- الجيش يمنع وسائل الإعلام من تغطية اعتصام أهالي الموقوفين الإسلاميين في سجن رومية.
- ضرب الصحافي حبيب بطّاح.
- الإعتداء على طواقم محطات «أو.تي.في» و«أم. تي.في» و«الجديد» و«المستقبل» في عبرا.
- قنص سيارة تابعة للمؤسسة اللبنانية للإرسال في طرابلس.
- إصابة المصور إبراهيم بيكال خلال تصويره إخراج المفتي قباني من جامع الخاشقجي.

• ليبيا

رصدت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام جملة من الانتهاكات للحريات الإعلامية في العام 2013. وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة في العام 2013:

- الاعتداء بالضرب على طاقم قناة العاصمة الفضائية.
- توقف قناة ليبيا الرسمية عن البث بسبب مضايقات من مليشيات مسلحة.
- الاعتداء بالضرب على محمد الغرياني.
- اغتيال عزالدين قوصاد برصاص مجهولين.
- اختطاف الطاهر التركي من قبل جماعة مسلحة.
- مقتل رضوان الغرياني.
- محاولة اغتيال عمر البدري.

• المغرب

رصدت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام جملة

من الانتهاكات للحريـات الإعلامية في العام 2013. وفيمـا يأتي عـرض لأبرز الانتهـاكات التي رصدتها الشبكة في العام 2013:

- تهديد هشام الصميعي بالاعتداء عليه.
- اعتداء احد أعوان السلطة على محمد وراق.
- الاعتـداء عـلى سـمير الديـدي في نـدوة الـدار البيضاء.
- اعتقـال مصطفـى الحسـناوي والحكـم عليـه بالحبس.
- الاعتـداء على عبداللـه حفري بعصـا كهربائية من قبل قوات التدخل السريع.
- ضرب عبدالرحمـن المختـاري مـن قبـل رجـال الأمن.
- إهانة نورالدين ميموني ومصادرة كاميرته.
- الاعتداء على جلال رفيق من قبل رجال الأمن.

التوصيات:

في ضـوء الاسـتنتاجات والحقائـق التـي تمكنـت شـبكة المدافعين عن حرية الإعلام من اسـتخلاصها حـول انتهـاكات الحريـات الإعلاميـة في العالـم العربـي في العـام 2013 ونظـرا للتشـابه الكبـير بين الـدول العربيـة في هذا المجـال، ارتأت الشـبكة أن تذيـل هذا التقرير بعدد من التوصيات التي تشـبه إلى حـد كبـير نسـبيا توصياتهـا في العـام المـاضي بسبب اسـتمرار اتجاهات الانتهاكات ذاتها التي كانت سـائدة في هـذا العام، وهـي توصيات تعتقد شـبكة سـند أن حكومـات الـدول العربيـة قاطبة، بمـا فيهـا الحكومـة الأردنيـة والمصرية والتونسـية واليمنيـة، مدعـوة للعمـل بهـا لتحسـين أوضـاع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسـانية في السنوات القادمة.

ولم تقم الشبكة بتخصيص توصيات لكل من الأردن وتونـس ومصر واليمن بسـبب التشـابه الكبير بينها في الاتجاهات الأساسية المتعلقة بانتهاك الحريات الإعلاميـة، وبينهـا وبـين الـدول العربيـة الأخـرى ومنعـا لتكرار لا مـبرر له. وفيما يأتـي أهم توصيات الشبكة:

1. وجوب التوقف عن سياسـة الإفلات من العقاب التي تتبعها سائر الحكومات العربية إزاء الانتهاكات الجسـيمة للحريات الإعلامية والتـي تتم من خلال القتل والتعذيب وإسـاءة المعاملة ايـا كان مصدرها. والمبـاشرة بالتحقيق في سـائر الانتهاكات الجسـيمة المذكورة في التقرير تحقيقا مستقلا يفضي إلى ملاحقة المتورطين ومحاكمتهم.

2. التفكير جديا بإنشاء محكمة عربية جنائية يكون من بين اختصاصاتها محاكمة المتورطين بانتهاكات جسـيمة بحق الإعلاميين، خاصة عندما تعقد الدول العزم على الاسـتمرار بسياسـة الإفلات من العقاب التي تتبعها.

3. مراجعة سـائر التشريعات سـواء المتعلقة بالإعلام بكافة أشـكاله أم التشريعـات الجزائية لإزالة كافة النصوص المقيـدة للحريات الإعلامية منها ولتصبح متوافقـة مـع المعايـير الدوليـة المعمول بهـا في مجال

الإعلام والحريات الإعلامية.

4. تفعيل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالنسبة للدول العربية الأطراف بهذه الاتفاقيات، ووجوب قيام الدول العربية غير الأطراف بها بالانضمام إليها صونا للحقوق والحريات المعترف بها دوليا في مجال ممارسة العمل الإعلامي.

5. التوقف عن السيطرة على وسائل الإعلام أو احتكارها، وإشاعة أجواء الحرية والتعددية داخل الجسم الإعلامي. والامتناع عن ممارسة التدخل في وسائل الإعلام وفرض السياسات والتوجهات الحكومية الرسمية عليها.

6. ينبغي على الحكومات العربية والأجهزة المختصة وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية، أن توفر الحماية اللازمة للإعلاميين أثناء قيامهم بعملهم، وبالذات في الأوقات الحرجة والخطرة مثل الاحتجاجات والمظاهرات والنزاعات الداخلية أو الدولية.

7. دعوة جامعة الدول العربية إلى العمل من أجل إقرار اتفاقية عربية لحماية الصحفيين في الأوقات الخطرة، والاتفاق على قواعد حماية واحدة يتم العمل بها من الدول الأعضاء في الجامعة كاملة.

8. التوقف عن اشتراط التسجيل في نقابة الصحفيين للتمتع بصفة الصحفي عملا بالمعايير الدولية المعمول بها في هذا الخصوص، خاصة وأن هذا الشرط السائد في الدول العربية يخالف الحق في عدم الإجبار على الانتماء لجمعية أو نقابة وهو من الحقوق المعترف بها دوليا.

9. تدريب رجال الأمن والدرك على المعايير والقواعد المتعلقة بالحريات والحقوق الإعلامية وكيفية مباشرة صلاحيات إنفاذ القانون دون التعرض للإعلاميين أو عرقلة عملهم وأنشطتهم المهنية.

10. وجوب توقف الحكومات العربية عن استخدام القانون والإحالة للقضاء كوسيلة لتكميم أفواه وأصوات الإعلاميين، ولمنعهم من القيام بعملهم بحرية أو لمحاسبتهم على أعمال إعلامية قاموا بتنفيذها بمهنية ووفق ضوابط ومعايير العمل الإعلامي.

11. ينبغي على حكومات الدول العربية أن تتوقف فورا عن العمل بالتدابير الاحتجازية (القبض والتوقيف) وبالعقوبات السالبة للحرية (الحبس) في جرائم النشر والإعلام والصحافة. وكذلك التوقف عن العمل بالغرامات المالية الباهظة وغير المعقولة والتي من شأنها أن تعرقل حرية ممارسة العمل الإعلامي نتيجة التبعات المالية الثقيلة التي قد تقع على الإعلاميين بسبب ذلك.

12. العمل بفكرة حرمة مقر وسائل الإعلام المرئي، والمسموع والمقروء والالكتروني وتحريم دخولها أو اقتحامها من قبل رجال الأمن والشرطة إلا بعد قيام

أدلـة واضحـة ومعقولـة تدعـو إلى الاعتقـاد الفعـلي بممارسة أنشطة جرمية وغير إعلامية داخلها وبقرار قضائي مسبب على النحو المذكور.

13. أن تتوقـف التنظيمات السياسـية والمليشـيات التابعـة لها عن التعرض للإعلام والإعلاميين ومنعهم مـن القيـام بعملهـم، أو تهديدهـم بالقتـل أو ضربهم بشـكل سـافر بسـبب ما ينشره الإعلام مـن مواد قد لا تتفـق مـع توجهاتهم، وبالذات عندمـا تكون هذه التنظيمـات والحـركات عـلى رأس الحكومـة وفي السلطة.

14. قيـام المؤسسـات الإعلاميـة العاملـة في العالـم العربـي بإقرار مدونات للسـلوك المهني وأن تتوقف عن ممارسـة الرقابة المسـبقة وغير المهنية لحسـاب الممارسة الواسعة والحرة للعمل الإعلامي.

15. من الضروري أن تقوم منظمات حقوق الإنسـان والمنظمـات غـير الحكوميـة المدافعـة عـن الإعـلام والإعلاميـين في العالـم العربـي باسـتخدام الآليات الدوليـة الخاصـة بـالإشراف والرقابـة عـلى احترام الـدول لحقـوق الإنسـان، والتنسـيق مـع الهيئـات العالمية ذات الخبرة في هذا المجال. وكذلك التنسـيق على المستوى الإقليمي وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها لإنجاح هذا المسعى.

16. إنشـاء قائمـة إقليميـة سـوداء تضـم أهـم الشـخصيات والمؤسسـات والأجهـزة والجهات التي تقـترف أو تدعـو إلى انتهـاكات متكررة أو جسـيمة بحـق الإعلاميـين والحريات الإعلاميـة أو تدعو إلى تقييدها والحد منها.

بريشة الفنان : ميثم راضي - العراق

الفصل الأول

منهجية العمل وإعداد التقرير

الهاويـــة

المقدمة:

تأسست شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» في عام 2012، وذلك بمبادرة دعا إليها ملتقى المدافعين عن حرية الإعلام الذي قام بتنظيمه مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن في ديسمبر من العام 2011. ومن بين أهم الأهداف التي تسعى الشبكة إلى تحقيقها رصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام في العالم العربي بصورة منهجية وعلمية، ووفقا للأصول المتبعة عالميا في مجال الرصد والتقصي والتوثيق. وقد أنشأت شبكة «سند» برنامجا لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام تحت اسم «عين».

أما الأسباب الدافعة للشبكة لإنشاء البرنامج والقيام بعملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وتوثيقها في العالم العربي فتتمثل في: التحقق من مدى احترام البلدان العربية للمعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان ذات الصلة، تعبئة الرأي العام العربي والعالمي ضد الممارسات المنطوية على انتهاكات لهذه الحريات والحقوق، فهم أنماط الانتهاك السائدة في المنطقة العربية وأسبابها، تقديم أدلة وأسس صالحة لملاحقة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين ولمنع الجناة من الإفلات من العقاب، تحفيز الإعلاميين على توثيق ما يتعرضون له من مشكلات وانتهاكات ورفع وعيهم بأهمية الحريات والحقوق الإنسانية والإعلامية لهم لتمكينهم من القيام بعملهم بسهولة ويسر ونشر فكرة الرصد والتوثيق العلمي والمنهجي لانتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي.

وقد تبين للشبكة في العام 2013 أن هناك معضلات وتحديات معيشية وحياتية قد تحول دون ممارسة الإعلاميين لحرياتهم وعملهم، وأن تأثير هذه العوامل ليس مباشرا، فتردي الأوضاع المعيشية للإعلاميين العرب بات يشكل عنصرا تأثير غير مباشر في واقع ممارستهم لحرياتهم الإعلامية وأنشطتهم. ولهذا السبب وسعت شبكة «سند» من نطاق عملها وأهدافها في العام 2013، فلم تعد تقتصر على النظر في العوامل المباشرة ذات الصلة بانتهاكات الحريات الإعلامية ولكنها غدت تبحث كذلك في العوامل غير المباشرة والتي لا يقل تأثيرها عن تلك المباشرة أو المرئية للعيان.

وقد انتهزت شبكة «سند» فرصة ما أطلق عليه «الربيع العربي» والتحولات الديمقراطية التي تجتاح المنطقة العربية للتعرف على واقع الحريات الإعلامية وما يطالها من انتهاكات ولفهم أسبابها واتجاهاتها، خاصة بعد المطالبات المستمرة بالحرية وحقوق الإنسان. وارتأت الشبكة في العام 2013 أن تستمر برصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام في الدول العربية الثلاث التي تندرج ضمن دول الربيع العربي والتي كانت مشمولة بتغطيتها في العام الماضي وهي: مصر، وتونس والأردن بشكل منهجي وعلمي ومن خلال آلية دقيقة لرصد حالات الانتهاك سيتم عرضها في متن التقرير لاحقا. كما أضافت لها في هذا العام كذلك اليمن، بحيث غدت 4 دول من دول الربيع العربي مشمولة بالآلية المنهجية والعلمية المتبعة من قبل الشبكة. وتسعى الشبكة في الأعوام القادمة لأن تتوسع بالدول العربية المشمولة بعملية

الرصد العلمي والمنهجي لتغدو كلها خلال أعوام قلائل مشمولة بهذه العملية التي تعتمد في الأساس على فكرة الشكاوى والبلاغات. وتأمل الشبكة خلال خمسة أعوام أن يكون تقريرها السنوي مستندا لهذه الآلية العلمية والدقيقة.

ركزت شبكة «سند» في هذا العام على رصد سائر أنواع الانتهاكات ولم تقف كما هو الحال في العام الماضي على الانتهاكات الجسيمة وسياسة الإفلات من العقاب واستخدام القانون والقضاء لعرقلة الحريات الإعلامية، خاصة وأن عددا من بلدان الربيع العربي المشمولة بالرصد المنهجي المستند في الأساس لأسلوب الشكاوى تراجعت فيه الحريات الإعلامية بصورة واضحة وملموسة، وباتت هذه الانتهاكات تطال سائر أنشطة الإعلاميين ولم تعد تقتصر على أنواع وأشكال محددة. كما اهتمت الشبكة كذلك بالتغير الذي طرأ عقب الربيع العربي على مصادر انتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في العالم العربي، فلم تعد هذه الانتهاكات تقتصر على السلطات والأجهزة الرسمية، ولكنها باتت تشمل كذلك على أشخاص غير رسميين من قبيل التنظيمات والحركات السياسية والمليشيات التابعة لبعضها. واللافت للانتباه كذلك أن القانون والقضاء باتا أداتين تلجأ لهما السلطات العامة بصورة متزايدة لتكميم أفواههم باسم الشرعية والمشروعية.

لقد سجلت دول مثل مصر والأردن تراجعا كبير في مجال الحريات الإعلامية. وقد استرعى انتباه شبكة «سند» التراجع الفظيع في الحريات الإعلامية في مصر بعد إزالة الحكم السابق بقيادة حزب الحرية والعدالة التابع للاخوان المسلمين، ومجيء حكم جديد يسيطر وصف بأنه حكم عسكري، بعد أن قام الجيش المصري بالتدخل لعزل الرئيس محمد مرسي. أما في الأردن، فقد ركزت الشبكة على سياسة الضبط الذاتي التي يتبعها الإعلامية والتي تنفذها المؤسسات الإعلامية بصورة واضحة وجلية. كذلك، لفت انتباه الشبكة في هذا العام لجوء الأردن إلى تطبيق عدد من القوانين الناظمة للعمل الإعلامي بصورة تقييدية، وبالذات ما يتعلق بحجب المواقع الإلكترونية.

لقد أخذت الشبكة في العام 2013 بحسبانها التغيرات والمعطيات المشار إليها أعلاه جميعها، وقد كان لذلك انعكاسات ملموسة على المنهجية المتبعة في رصد الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وبحقوق الإعلاميين في عدد من الدول. وتأمل الشبكة في تقريرها للعام 2013 أن تكون قد ساهمتا في الكشف عن حجم التراجع في الحريات الإعلامية في العالم العربي، وبالذات في الأردن وتونس ومصر واليمن. وأن تكون قد كشفت عن أهم مظاهر هذا التراجع وأسبابه. إذ يبدو أن «الربيع العربي» والتحول نحو الديمقراطية والحرية التي تشكل حرية الإعلام عمادها وأساسها لم يتحقق بعد، بل بالعكس أضحى الإعلام والحقوق الإعلامية نهبا للانتهاك بشكل لم يكن متصورا.

ويتضمن هذا التقرير بعد هذه المقدمة عرضا

للمسائل الآتية:

- منهجية العمل وإعداد التقرير.
- الاتجاهات العامة للانتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي: بانوراما عامة.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في الأردن.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في تونس.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في مصر.
- واقع الشكاوى والانتهاكات في اليمن.
- انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في باقي الدول العربية.
- التوصيات.

منهجية العمل وإعداد التقرير

بالإضافة إلى فرق الرصد الثلاثة العاملة في الأردن وتونس ومصر والتي شكلتها شبكة «سند» في العام 2012، قامت الشبكة في هذا العام بإنشاء فريق رصد خاص باليمن بالتنسيق مع «مؤسسة حرية للحقوق والحريات والتطوير الإعلامي» العاملة في اليمن منذ سنوات. كما سعت الشبكة إلى تشكيل نواة أولية لفريق رصد في العراق تمهيدا لعملها في العام القادم في الرصد المنهجي لانتهاكات الحريات الإعلامية في العراق والمأمول أن تقوم به الشبكة في العام 2014. وقد جرى تشكيل فريق اليمن بالكيفية ذاتها التي اتبعت بالنسبة للفرق الثلاثة الأخرى، حيث خضع أعضاء الفريق إلى برنامج تدريبي مكثف وعلى مرحلتين، وقد حرصت الشبكة على الاستعانة بمنهجية علمية منضبطة لجمع المعلومات وتقصي الحقائق بشأنها، كما استهدفت الشبكة في عملية الرصد في البلدان الأربعة المستهدفة رصد الانتهاكات الواقعة على طيف واسع من الحقوق والحريات ذات الصلة بالإعلام والإعلاميين.

وإلى جانب عملية الرصد المنهجي للانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين في البلدان الأربعة المذكورة أعلاه والتي استهدفتها الشبكة في هذا العام، قامت الشبكة كذلك برصد الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في عموم الدول العربية وبمعنى آخر، فإن عملية الرصد والتوثيق التي قامت بها الشبكة في العام 2013 كانت على مستويين. المستوى الأول تمثل في عملية رصد مؤسسية ومتكاملة لانتهاكات الحريات الإعلامية في أربع دول عربية، والمستوى الثاني شمل سائر الدول العربية الأخرى ولكن ليس بصورة شمولية ومؤسسية ومن خلال فرق رصد، وإنما من خلال عملية جمع للمعلومات عبر ما ينشر من تقارير ووسائل الإعلام المختلفة بعد التحقق منها عبر التعاون والتنسيق مع شبكة مؤسسات مجتمع مدني تعنى بالدفاع عن حرية الإعلام والرأي وحقوق الإنسان ومراجعتها علمياً، ولكن دون أن تستند على استقبال استمارات شكاوى وبلاغات ومتابعتها من خلال عملية استقصاء، بالمعنى المستقر للكلمة. مع خصوصية بالنسبة للانتهاكات المتعلقة بالحريات الإعلامية في العراق، حيث أن الشبكة لم تنشئ هناك فريقا للرصد ولكنها نفذت دورة تدريبية بالتنسيق مع نقابة صحفيي كوردستان والجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحفيين ومقرها بغداد، وغدا لها صلات مع عدد من الذين تلقوا التدريب وقاموا بتزويدها باستمارات شكاوى وبلاغات تتعلق بعدد

مـن الانتهاكات المرتكبة بالعراق، بالإضافة طبعا إلى قيام الشـبكة برصد الانتهـاكات الأخرى الواقعة في هـذا البلد أسـوة ببقيـة البلدان العربيـة التي لم تتم عمليـة الرصـد فيهـا من خلال فـرق رصديـة. وفيما يأتي عـرض لمنهجية العمل التي طبقتها الشـبكة في هـذا العـام في مجال رصـد الانتهـاكات الواقعة على الإعـلام والإعلاميـين مـع الإشـارة للإطـار المرجعـي القانوني والحقوقي الناظم لهذه العملية وما اعترها من صعوبات وتحديات:

فرق الرصد التابعة لشبكة «سند»

في إطار برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» المتفرع عن الشـبكة، قامت الشـبكة بالعمـل عـلى رصـد وتوثيـق الانتهـاكات في سـائر الـدول العربية، وذلك من خـلال عمليتين مختلفتين تتمثـلان برصد الانتهـاكات التي وقعـت في الدول العربيـة بشـكل عام مـن خلال جمـع المعلومات عبر مـا يصدر مـن مواقف وتقاريـر ومـواد إعلامية حول هذه الانتهاكات وبرصد منهجي ومؤسسي من خلال فرق للرصد أنشـأتها الشبكة في دول عربية أربع هي الأردن، مـصر، وتونـس واليمـن. فيمـا يخص عملية الرصـد العام التي اسـتهدفت جمـع معلومات حول انتهـاكات الإعـلام في سـائر الـدول العربيـة، فقـد جـرت من خلال باحثين اسـتخدمتهم الشـبكة لهذه الغايـة أما أسـلوب عمل هؤلاء الباحثين، فسـيجري عرضة لاحقاً.

أما بالنسبة لفرق الرصد التي أنشأتها الشبكة لجمع المعلومـات في كل مـن الأردن، وتونس ومصر واليمن، فقد قامت الشبكة بإعداد هذه الفرق بشكل علمي. ومنهجي، ومن خلال برنامج تدريبي مكثف ومعمق. وقد قامت شبكة «سند» في العام 2013 بتعزيز القدر ات والمهـارات التـي ينبغـي توافرهـا في أعضاء هذه الفـرق الأربعـة مـن خلال لقـاءات دوريـة تدريبية وتنسيقية وتقييمية.

أمـا بالنسـبة لفريـق الرصـد اليمنـي الذي انشـأته الشـبكة بالتنسـيق مع «مؤسسـة حريـة» في اليمن، فقد عقدت الشـبكة دورة أولية لعدد من الأشخاص، وقامـت بنتيجتهـا، وفي ضـوء قيـام المشـاركين فيها بالمهمـات التـي جـرى تكليفهم بهـا والنتائـج التي توصلوا إليها، باختيار نواة فريق الرصد. وقد عقدت دورة إعـداد الفريـق في صنعـاء في شـهر حزيـران مع عـام 2012. وبعـد اختيـار نواة فـرق الرصـد، قامت الشبكة بتنظيم دورة تطبيقية متقدمة ركزت الدورة عـلى تزويـد الراصدين بالمهـارات الأساسـية لجمع المعلومـات، ومقابلـة الضحايـا والشـهود والموظفـين الرسميين، وتعبئة استمارات الشكاوى والبلاغات، وتحليـل البيانـات وإعـداد تقاريـر الحـالات. كما جـرى التوافـق في هذه الدورة على آليـة عمل الفريق والتنسـيق بينـه وبين الجهة الحاضنة للشـبكة وهي مركز حماية وحرية الصحفيين.

الدول المستهدفة

اسـتهدف برنامج رصد وتوثيـق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» المتفرع عن شـبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» في العام 2013، رصـد الانتهـاكات التي تطال الحريـات الإعلامية

وحقوق الإعلاميين في البلدان العربية جميعها. ولكن عملية الرصد تنقسم إلى شقين: شق لا يعتمد على إنشاء فرق رصد محلية واستقبال شكاوى وبلاغات والتحقق مما جاء فيها من خلال طرق التقصي وجمع المعلومات وشق آخر يعتمد على بناء فرق رصد محلية في عدد من الدول العربية تتلقى شكاوى وبلاغات وتتابعها بشكل منهجي وعلمي منضبط. ومن المأمول أن تنشئ الشبكة في كل عام فريقين إلى ثلاثة فرق محلية للرصد والتوثيق وقد قامت الشبكة في العام 2013 برصد الانتهاكات من خلال فرق رصدية متخصصة في كل من الأردن، وتونس ومصر واليمن. وهي كلها من بلدان ما أطلق عليها «الربيع العربي».

وعلى أي حال، فإن الشبكة في الأعوام المقبلة ستوسع من دائرة الرصد الذي يعتمد على فرق راصدين واستقبال شكاوى وبلاغات لتشمل بلداناً عربية أخرى.

الحقوق والحريات المشمولة بالرصد

لا تقوم شبكة «سند» من خلال برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين» إلا برصد الانتهاكات التي تقع على الحقوق والحريات الإنسانية المعترف بها لسائر الأشخاص بمن فيهم الإعلاميون، بالإضافة طبعاً إلى الحريات الإعلامية، ولا يسعى برنامج «عين» إلى رصد الاعتداءات التي تنال من هذه الحقوق والحريات إلا إذا كان سببها أو الباعث إليها ممارسة العمل الإعلامي. وبمعنى آخر، فإن الحقوق والحريات المستهدفة بالرصد والتوثيق من جانب الشبكة في إطار برنامج «عين» هي التي يجري الاعتداء عليها بمناسبة ممارسة الإعلاميين لعملهم وأنشطتهم. وقد عمل برنامج «عين» في العام 2013 على دراسة وتحليل الأسباب غير المباشرة للانتهاكات ولم يقتصر على الأسباب المباشرة من قبيل تأثير الأمن الوظيفي للإعلاميين والاستقطاب السياسي والأيديولوجي على ممارسة الحريات الإعلامية. ويهدف برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» إلى رصد وتوثيق الانتهاكات التي تقع على الحقوق والحريات الآتية:

- **الحق في عدم الخضوع إلى التعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة:**

من الحقوق الأساسية التي يسعى برنامج «عين» إلى رصد وتوثيق الانتهاكات التي تقع عليها الحق في عدم الخضوع إلى التعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، خاصة بعد ازدياد عدد الانتهاكات التي تنطوي على اعتداءات بدنية ولفظية جسيمة على الإعلاميين في السنوات الأخيرة سواء من جهات رسمية أم خاصة.

ويقصد بالتعذيب أي سلوك سواء أكان إيجابياً أم سلبياً، يلحق بالمعتدى عليه ألماً جسدياً، أو نفسياً أو عقلياً شديداً ويرتكبه، أو يسكت عليه أو يحض عليه شخص رسمي أو أي شخص آخر يعمل لصالحه أو لحسابه أو باتفاق معه، ويستهدف المعتدي منه الحصول على معلومات أو إقرار، أو معاقبة المعتدى عليه على عمل اقترفه،

أو تخويفه، أو إرغامه على سلوك أو التمييز ضده. فالتعذيب بهذا المعنى قد يقع من خلال ضرب إعلامي، أو احتجازه وحرمانه من حريته لمدة طويلة دون سند قانوني في ظروف سيئة وغير إنسانية، أو ممارسة تهديد عليه بقتله هو أو أحد أفراد أسرته، أو تهديده بالاعتداء عليه جسدياً أو نفسياً أو على شخص ثالث يتصل به بقرابة ما، أو من خلال الامتناع عن تزويده بالطعام عند احتجازه أو حرمانه من النوم.

أما بالنسبة إلى المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية، فهي خضوع الإعلامي إلى سلوك ما من شأنه أن يلحق به ألماً جسدياً أو نفسياً أو عقلياً شديداً، ويصدر عن شخص رسمي أو أي شخص آخر يعمل لحسابه أو بالاتفاق معه.

ويندرج ضمن المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية. التهديد أو الاحتجاز لأسباب غير معروفة أو التدخلات والضغوط التي من شأنها أن تلحق ترهيباً ألماً بالإعلامي.

أما المعاملة أو العقوبة المهينة، فتعني إلحاق ألم جسدي، أو نفسي أو عقلي بإعلامي بهدف الحط من قدره أو سمعته أو كرامته أمام نفسه أو أمام الآخرين.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك انتهاكات مركبة تنطوي على اعتداء على أكثر من حق في الحالة الواحدة كأن يشكل الاعتداء تعذيباً واحتجازاً تعسفياً في آن معاً، أو على معاملة لا إنسانية وحرمان غير قانوني من الحرية في الوقت ذاته. وهي قد ترتكب من السلطات العامة ذاتها أو من أشخاص عاديين وتسكت الدولة عنها أو ترتضيها أو تقر بها أو تمتنع عن ملاحقة مرتكبيها.

- **الحق في الحرية الشخصية والأمان**

تقر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان حق كل إنسان بالحرية الشخصية والأمان ويعد هذا الحق من الحقوق الأساسية التي لا يجوز حرمان الإنسان منه إلا لسبب قانوني أو بشكل غير تعسفي. وقد يتخذ الحرمان من الحرية أكثر من شكل أو صورة، فقد يكون قبضاً، أو توقيفاً أو حبساً، وقد يكون حجزاً للحرية دون أن يتوافر أي وصف من الأوصاف المذكورة.

يقصد بالقبض حرمان الإنسان من حريته الشخصية وتقييدها لأغراض الاستدلال والتحقيق ويتم القبض في العادة في إطار الاشتباه بارتكاب فعل جنائي، ويقوم به رجال الضابطة العدلية (الأمن العام) لأغراض جمع الأدلة والتحقيق في جريمة ما، ويجب أن يدعو إليه أساس معقول وينص عليه القانون.

أما التوقيف، فيعني احتجاز الإنسان وتقييد حريته من قبل المدعي العام أو المحكمة في إطار الاشتباه بارتكاب هذا الشخص جريمة ما أو في إطار محاكمته عن جرم أسند إليه ارتكابه. وفي الأحوال جميعها، يكون التوقيف مشروطاً بشروط أهمها: أن

يكـون منصوصاً عليه في القانون، وأن يجري وفقاً له، وأن يكون ضرورياً ومتناسـباً مع الغاية التي شرع من أجلهـا وأن يخضع قرار التوقيـف إلى إمكانية الطعن قضائياً به.

أما الحبس فيعني تقييد حرية فرد ما أو حرمانه منها بمقتضى عقوبة صادرة بحقه بقرار قضائي.

فالحرمـان مـن الحريـة يشـكل إجـراء اسـتثنائياً، ويجـب أن لا يتـم اللجوء إليـه إلا في أضيق الحدود، وعلى أسـاس شروط ومعايير شـديدة الدقة ومحددة تحديـداً وافيـاً. وأي تقييـد للحريـة الشـخصية أو احتجاز للشـخص في غـير هذه الحـالات. بالإضافة إلى حـالات الحجـر الصحي أو الحرمـان من الحرية بسـبب مـرض نفسي أو عصبي لا بـد أن يتوافر فيها الشروط المذكورة، يعد وفقـاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان حرماناً غير مشروع من الحرية.

فالحرمان غير القانوني من الحرية هو تقييد الحرية لسبب ليس منصوصاً عليه في القانون، أما الحرمان التعسـفي مـن الحرية عند عـدم توافر أي شرط من شرطـي الـضرورة والتناسـب وفي كلا الحالتين، يعد حرمـان للشـخص مـن حريتـه محظـوراً بموجـب قانـون حقـوق الإنسـان الـدولي. وينبغـي التأكيـد عـلى أن حرمان الإعلامي من حريته بسـبب يتعلق بممارسـته لعملـه يعـد محظـوراً في القانـون الدولي سـواء أكان قبضـاً أم توقيفـاً أم حبسـاً، لأن سـلب الحرية مهما كانت مدته قصيرة بسـبب ممارسـته الحريـات الإعلامية ليس مقبـولاً بموجب القانون المذكـور. فالإعلامي لا يجـوز أن يتعرض مطلقاً لأية صـورة من صور الحرمان من الحرية أو الاحتجاز، أو بأي شكل كان أو لأية مدة ومهما كان المكان، بسبب عمل قام به أو مادة نشرها في سـياق ممارسته لعمله ومباشرتـه للحريات الإعلامية. ويشـمل هذا الحق كذلـك تحريـم اختطـاف الإعلاميين أو السـكوت عنه.

- **الحق في الحياة**

يشـكل الحـق في الحياة الحق الأسـمى مـن الحقوق التي يتعين عدم انتهاكها بسبب ممارسة الإعلاميين لحرياتهـم الإعلاميـة وأعمالهـم. وهـو مـن الحقوق المكفولـة في المـادة (6) مـن العهـد الـدولي الخـاص بالحقوق المدنية والسياسية، فلا يجوز التعرض لحياة أي فرد بما في ذلك الإعلامي بسبب ممارسته لعمله، ونشـاطه وحرياته الإعلامية، فهو مـن الحقوق التي لا يجوز المساس بها ولا يجوز أن تتعرض لأي انتهاك كنتيجة لأي نشـاط إعلامي، كما لا يجوز أن يتعرض الإعلاميـون لتهديـد بقتلهم أو حرمانهـم من حياتهم بمناسبة أدائهم لعملهم.

- **حرية الرأي والتعبير والإعلام**

يشكل الحق في حرية الرأي والتعبير أحد أهم الحقوق الأساسـية الملازمـة لعمـل الصحفيـين والإعلاميين، فليـس متصـوراً أن يتمكـن الإعلاميـون مـن مباشرة أعمالهـم وأنشـطتهم عـلى النحـو المطلـوب إذا لـم يكفـل حقهم في حرية الـرأي والتعبـير، ويعني الحق في حريـة الـرأي والتعبير في سـياق العمـل الإعلامي حريـة المشـتغلين في قطـاع الإعلام بشـتى أشـكاله

ووسـائله بالإفصـاح عـن آرائهم ومـا تتوافـر لهم من معلومـات بحريـة ودون أن تترتـب عليهـم أية تبعة من جراء ذلك. كما أنه يشمل حقهم في التماس سائر ضروب المعلومات ونقلها، وتداولها وإشاعتها بحرية وانسيابية.

فالحـق في حرية الـرأي والتعبـير يحمـي المعلومات المتوافرة لدى الإعلاميين، ومصادرها وسـائر وسـائل التعبير عنها.

ومـن الأشـكال المألوفة لانتهـاك حريـة الإعلاميين في الـرأي والتعبير: فرض الرقابة المسـبقة، والمنع من النـشر أو إذاعـة أو عرض مـادة ما، وحجـب المواقع الإلكترونية، والمصـادرة بعد الطبع، والخضوع لمعاملة قاسـية أو لا إنسـانية بسـبب مـادة منشـورة، وعدم المسـاواة بـين الإعلاميـين أنفسـهم أو بـين الهيئات الإعلامية ذاتها، والتعرض لتهديد أو اعتداء بمناسبة نشر مادة إعلامية وإخضاع ممارسة العمل الإعلامي للحصول على ترخيص مسبق أو رفضه.

ولا تقتـصر شـبكة «سـند» في برنامجهـا عـلى رصـد وتوثيـق الانتهـاكات التي قد تصدر من السـلطات العامة فحسـب، ولكنهـا ترصد كذلـك الانتهاكات والاعتـداءات التـي يقترفهـا أشـخاص عاديـون أو هيئات خاصة أو أشخاص عاملين في وسائل الإعلام المختلفـة كرؤسـاء التحريـر، وقـد أدت الممارسـة المتعلقـة بعرقلة التمتع الفعـلي بحرية الرأي والتعبير وحريـة الإعـلام إلى بـروز ظاهـرة التقييـد الذاتـي أو (الرقابـة الذاتيـة)، بحيـث أضحـى الإعلاميـون يحـددون مسـاحة الحريـة الخاصـة بهـم في ضـوء معرفتهـم بالمسـموح به أو مـا يطلق عليـه «الخطوط الحمـراء» التي لا يقبل تجاوزها لأسـباب دينية، أو سياسية، أو ثقافية أو اجتماعية. وهي ظاهرة تشكل تهديداً لحرية الإعلام، وتسـعى الشـبكة إلى رصدها من خـلال برنامج رصد وتوثيق الانتهـاكات الواقعة على الإعلام «عين».

- **حق الحصول على المعلومات**

يشـكل حق الحصـول على المعلومات أحـد المكونات الرئيسـة للحق في حرية الرأي والتعبير. فهذا الأخير يشمل بحسب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، حق التماس سائر ضروب المعلومات بما في ذلك طبعاً المعلومـات الموجودة تحت يد السـلطات والهيئات العامة أو المتوافرة لديها.

تقـوم فكـرة حـق الحصول عـلى المعلومـات على حق كل شـخص بـأن يحصـل عـلى المعلومـات الموجـودة لـدى السـلطات العامـة لأن هـذه الأخـيرة مؤتمنة عليهـا. وهـي ـ أي المعلومات ـ ليسـت ملـكاً للدولة ولسـلطاتها العامـة ولكنهـا تحصلـت عليهـا بحكـم أنشـطتها، ومهامها ووظائفهـا. وتقتضى حرية الرأي والتعبـير وحريـة الإعـلام والديمقراطيـة أن تكـون هـذه المعلومـات متاحـة للعمـوم وفق مبدأ الكشـف الأقصى والعلنـي عنها. فينبغي أن يكون الوصول إلى هـذه المعلومات والحصـول عليها مكفـول في القانون والممارسة. ويتعين كذلك أن يكون للإعلاميين وضعاً خاصـاً فيمـا يتعلق بهذه المسـألة وحتى يتسـنى لهم تعزيز الديمقراطية داخل الدولة.

• الحق في المحاكمة العادلة

من الموضوعات المهمة التي استدعت انتباه شبكة «سند» في العام 2012 موضوع المحاكمة العادلة وضماناتها في القضايا المرفوعة ضد الإعلاميين بشأن مواد إعلامية قاموا بنشرها أو بعرضها، أو في الحالات التي تعرض فيها الإعلاميون لانتهاكات جسيمة مثل القتل، والتعذيب، والمعاملة القاسية ولم تقم السلطات العامة بملاحقة الجناة ومحاكمتهم، فالحق في محاكمة عادلة يثبت للإعلامي مشتكياً أو مشتكى عليه، مدعياً أو مدعى عليه.

كما كشفت عمليات الرصد التي نفذتها شبكة «سند» في العام 2013 عن ازدياد عدد الحالات التي يتم فيها إحالة إعلاميين كمشتكى عليهم وكمتهمين أمام المحاكم الجزائية في سائر البلدان العربية لمحاكتهم عن مواد قاموا بنشرها تندرج ضمن حرية الإعلام والنشر. وهو اسلوب يجري استخدامه بكثرة في دول الربيع العربي، وبالذات في تونس ومصر والأردن.

وتتمحور الانتهاكات التي تطال الحق في المحاكمة العادلة عندما يكون الإعلاميون مشتكىً أو مدعىً عليهم بتأثير المفاهيم الثقافية، والاجتماعية والسياسية السائدة على القضاة. فعندما يتناول الإعلاميون موضوعات حساسة بالنسبة للمجتمعات العربية بالنقد في المواد التي ينشرونها، قد يتعرضون في بعض الحالات إلى الملاحقة والمحاكمة أمام المحاكم بحجة أنهم انتهكوا الأخلاق العامة أو النظام أو الآداب، أو مسوا بشخصيات تاريخية أو سياسية. والملاحظ أن عدداً من القضاة في دول عربية عديدة ينظرون إلى هؤلاء الإعلاميين بأنهم تعدوا على السائد في ثقافة مجتمعاتهم. وهي مسألة تتعارض مع كل من: قرينة البراءة المفترضة، والمساواة بين جهتي الاتهام والدفاع، والحق في النظر المنصف والحياد في نظر الدعوى. وهي كلها من مكونات الحق في المحاكمة العادلة كما تكلفه القوانين الوطنية والقانون الدولي.

ويلاحظ بالمقابل أن هناك سياسة إفلات من العقاب في الحالات التي يتعرض فيها الإعلاميون إلى انتهاكات جسيمة من قبيل القتل، وحجز الحرية، والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية. وهي سياسة تتناقض مع ضمانات الحق في المحاكمة العادلة التي تستوجب حق الوصول إلى القضاء والنظر المنصف بالنسبة إلى ضحايا هذه الانتهاكات.

• الحق في الخصوصية

تشمل قائمة الحقوق التي تقوم شبكة المدافعين عن حرية الإعلام برصد الانتهاكات الواقعة عليها وتوثيقها الحق في الخصوصية بما في ذلك الحق في حرمة الحياة الخاصة والعائلية، فقد يتعرض الإعلاميون إلى مداهمة مساكنهم أو أماكن عملهم سواء لتفتيشها أو لأي سبب آخر بمعرض ممارستهم للعمل الإعلامي. وقد يتعرضون كذلك للنيل من سمعتهم أو سمعة أفراد أسرهم، أو تهديدهم بالإعلان عن خصوصيات حياتهم الخاصة أو الأسرية. ومن الأمثلة على ذلك أن تقوم السلطات العامة.

بالكشـف عـن الأسرار الخاصة بأحـد الإعلاميين أو بتهديـده لمنعـه من نشر مادة ما. وبـصرف النظر عن كون هذا السـلوك ينطوي على معاملة سيئة بالمعنى المحدد سابقاً، إلا أنه كذلك يشكل اعتداءً على حرمة حياته الخاصة.

فانتهـاك الحق في حرمة الحيـاة الخاصة لا يجوز أن تتخـذ الهيئـات العاملة في القطاعـين العام الخاص منه وسـيلة لعرقلـة أداء الإعلاميين لعملهـم، أو أداة لتقييد الحرية الإعلامية والنيل منها. ولهذا السبب، قامت الشـبكة من خلال برنامج «عين» بإدخال هذا الحق ضمن الحقوق التي يرصدها ويعتبرها انتهاكاً، وذلـك لأهميـة احترامـه وكفالتـه في تيسـير التمتع الفعلي بالحرية الإعلامية وبحرية الرأي والتعبير من جانب الإعلاميين ووسائل الإعلام المختلفة.

جمع المعلومات والتحقق منها

إن رصـد الانتهـاكات التي يتعرض لهـا الإعلاميون ليـس بالأمر اليسـير، فهـو بالـغ الصعوبـة والتعقيد. وهنـاك أسـباب عديـدة ومختلفـة تقـف وراء ذلك أهمها: سياسـة عدم الإفصاح عـن الانتهاكات لدى الإعلاميـين، طريقة ارتكاب بعض الانتهاكات مثل التهديـد مـن خلال الهاتـف أو الإيميـل أو تعليق في موقـع إلكترونـي، أو الرقابة المسـبقة مـن قبل رئيس التحريـر أو التعرض لاعتداء بدني أو لفظي من قبل أشخاص مجهولي الهوية... إلخ.

لقـد طور برنامـج «عين» لرصد وتوثيـق الانتهاكات الواقعـة عـلى الإعـلام عـدداً مـن الوسـائل لجمـع المعلومـات والتحقق منها بغيـة إثبات وقوع مختلف الانتهـاكات ومـن أهـم هـذه الأدوات: اسـتمارة المعلومـات التـي قـد تنطـوي عـلى شـكوى أو بلاغ واسـتمارة الرصد الذاتي، وهي كلهـا تتعلق بحالات تخـص مزاعم أو شـبهة انتهـاك. ويسـتقي البرنامج معلوماتـه وأدلتـه كذلـك مـن وثائـق أخـرى مثـل التصريحات الرسـمية، والتقاريـر الوطنية والدولية التي تتعلق بالحريات الإعلامية وبحقوق الإنسـان، ومـن خـلال المقابلات، والشـهود، والقرائـن المحيطة بالحالة وسياقاتها.

إن نجـاح أيـة عمليـة من عمليـات الرصـد وتقصي الحقائـق يعتمد بشـكل أسـاسي وكبير على أسـلوب الرصد ذاته، والمصادر التي يتم الاستعانة بها لتقصي الحقائـق وجمـع الأدلـة بشـأن مزاعـم وادعـاءات موضوعها انتهاكات للحقوق الإنسـانية للإعلاميين ولحرياتهـم الإعلامية فالأسـاليب المتبعة في عملية جمـع الأدلـة وتقـصي الحقائق لها دور مهـم في نجاح العمليـة برمتها. فقد تكون زيـارة صحفي محروم من حريته أو مقبوض عليـه كافية لإثبات الحالة. وقد تجري عملية الرصد وتقصي الحقائق في حالة إعلامي يحاكم بمناسبة تقرير حرره ونشره، من خلال عملية مراقبـة المحاكمـة، والتـي قـد تكون كافيـة لوحدها للتحقق من أن محاكمتـه تفتقر لضمانات المحاكمة العادلـة وأن غايتها النيل منه وليس إحقاق الحق. أما في حالة خضوع صحفي ما إلى التعذيب، فربما يكون تقرير الطبيب كافياً للقول بوقوع الانتهاك فعلاً.

فعمليـة الرصـد وتقـصي الحقائـق تتخـذ أكـثر مـن

أسلوب أو شكل فقد تكون من خلال زيارات ومقابلات ميدانية، أو إنشاء مجموعات عمل وفرق رصد لجمع الأدلة والمعلومات وتوثيقها، أو من خلال زيارة أماكن الاحتجاز ومراقبتها، أو من خلال ما يصدر في وسائل الإعلام المختلفة وتصريحات أجهزة الدولة، فثمة أساليب ووسائل مختلفة ومتعددة. ولكن هذه الأساليب كلها يجب أن تستخدم بحرفية ومهنية عالية، فالفارق الأساسي بين عملية الرصد وتقصي الحقائق وبين إجراء التحقيقات الإعلامية الخاصة بحقوق الإنسان هو أن هذه لا تستند على فهم حرفي لمعايير حقوق الإنسان الدولية. وبمعنى آخر، فإن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي تستعين في رصدها لانتهاكات حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين بفهم دقيق وعميق للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولكن هذه المعايير في نطاق عملية الرصد لا تطبق بشكل صارم، فقليل من المرونة ضروري من أجل تحديد طبيعة عملية تقصي الحقائق وأساليبها ومضمونها.

هذا ما يخص أساليب وأشكال الرصد. أما مصادر الحصول على المعلومات والأدلة، فهي ليست الأدوات التي تستخدم في عملية الرصد، ولكنها المنابع التي تستمد منها المعلومات والأدلة للتحقق من مزاعم الانتهاكات. فإذا تقدم إعلامي بشكوى يزعم فيها أنه تعرض لانتهاك أحد حقوقه، فإن هذا الادعاء أو الزعم سيخضع إلى عملية فحص وتحقيق، فرواية الضحية للوقائع أو رواية مقدم الشكوى ليست كافية لوحدها للقول بوقوع انتهاك. فيصار من خلال عملية الرصد والتحقق إلى جمع المعلومات المتاحة، وتحليلها وتقييمها بغية الوقوف على الواقع الفعلي. ويتم اللجوء في العادة في عملية التحقق وجمع الأدلة إلى أسلوب واسع ومرن، ولكن ينبغي في الأحوال جميعها أن تكون العملية حساسة لصحة الأدلة ومصداقيتها.

فإذا تقدم صحفي بشكوى بتعرضه إلى التعذيب أو احتجاز تعسفي أو غير قانوني، فيجب أن تتوجه عملية تقصي الحقائق إلى الأدلة المباشرة والأكثر صدقية مثل شهود شاهدوا الحالة بأعينهم. ولكن أفضلية اللجوء إلى هذا المصدر لا تعني إسقاط أي دليل آخر لأن النهج المتبع في تقصي الحقائق والاستقصاء يجب أن يكون مرناً. ففي الحالة التي يزعم فيها الصحفي أنه تعرض إلى تعذيب، يجري ابتداءً تحليل الحالة، وتحديد رأي أولي بشأن انطوائها على انتهاك، ثم تجري عملية متبصرة حول المصادر الممكنة للمعلومات والأدلة. وفي العادة، تتم عملية إعداد المصادر الممكنة من خلال دراسة الحالة وتفكيك عناصرها، وفي هذه الحالة (حالة الصحفي الذي تعرض للتعذيب)، يتوجب البحث عن معلومات حول: الجناة، وأسباب ارتكابهم للفعل، والظروف المحيطة بالواقعة كالوقت والتاريخ والمكان، والأساليب المستعملة في التعذيب ووسائله، والآثار الناجمة عن التعذيب وهل خضع الضحية إلى فحص طبي لتوثيق الحالة؟ ومن المهم كذلك معرفة الأشخاص مرتكبي الفعل والأشخاص الذين شاهدوا الحالة وأسمائهم.

يمكن تصنيف أهم مصادر جمع المعلومات والأدلة

التي اتبعها برنامج «عين» على النحو الآتي:

- **استمارة المعلومات الخاصة بـ«شكوى»**

هي استمارة أعدها برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» بهدف الحصول على معلومات حول ما تعرض له الإعلاميون من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي. وهي تشكل أحد أهم أدوات برنامج «عين» في عملية رصد الانتهاكات وهي تنطوي على شكوى تخص انتهاك أو أكثر لحقوق الإعلاميين وحرياتهم الإعلامية.

ويقصد بالشكوى في هذا السياق ادعاء من جانب شخص يمارس عملاً إعلامياً بصرف النظر عن وضعه النقابي، يزعم فيه أن حقوقه الإنسانية أو حرياته الإعلامية قد انتهكت في موقف معين، أيا كان مصدر الانتهاك أو الجهات المسؤولية عنه. والمقصود بالشكوى هنا شكوى بمعناها الحقوقي لأغراض العمل الداخلي داخل برنامج «عين» وليس شكوى بالمعنى الجزائي المعمول به في القوانين الوطنية. فالشكوى يتقدم بها الضحية ذاته إلى البرنامج بأية وسيلة متاحة له.

فقد تأخذ الشكاوى شكل طلب، أو التماس، أو مراسلة، أو اتصال هاتفي أو تعبئة استمارة الشكوى المعدة من قبل الشبكة لهذه الغاية باليد. ولا يشترط في الشكاوى التي يتابعها برنامج «عين» التابع للشبكة أن تكون مكتوبة، فالبرنامج يستقبل سائر أشكال الشكاوى سواء أكانت مكتوبة أم شفوية أم إلكترونية شريطة أن تكون ضمن الشروط والمحددات التي وضعتها الشبكة لقبولها ومتابعتها فقد يتلقى برنامج «عين» الشكاوى من خلال الهاتف، أو الفاكس، أو البريد الإلكتروني أو من خلال تعبئة استمارة الشكوى باليد.

قامت الشبكة من خلال برنامج «عين» ببناء استمارة معلومات خاصة بشكوى تتضمن سائر البيانات والمعلومات الضرورية لفحصها ومتابعتها. كما حرصت الشبكة كذلك أن يكون بنيان الشكوى من حيث الشكل والمضمون متطابقاً إلى حد كبير مع نموذج الشكاوى المعتمد من قبل الهيئات التعاهدية المعنية باتفاقيات حقوق الإنسان وأجهزة الأمم المتحدة الرقابية العاملة في هذا المجال. والسمة الأبرز لنموذج الاستمارة التي أعدتها الشبكة أنها لا تقتصر على البيانات والمعلومات الأساسية الواجب توافرها لتكون قابلة للفحص، والتحليل والمتابعة فحسب ولكنها تتضمن كذلك توضيحاً لسائر المداخل التي تمد بها الشكوى داخل الشبكة.

تشمل البيانات والمعلومات الواجب توافرها في الشكوى الآتي:

- معلومات خاصة ببرنامج «عين» من قبيل اسم الراصد، ورقم الشكوى، وتاريخها وكيفية تقديمها.
- معلومات عن المشتكي من قبيل اسمه، والمؤسسة الإعلامية التي يتبع لها وطبيعتها، ومسماه الوظيفي، وعنوانه.

- معلومات عن الانتهاك المزعوم تتضمن نوع الاعتداء المدعى بوقوعه، وملخص عن الاعتداء، وتاريخ وقوعه، ومكانه، والجهة المسؤولة عنه وأية وثائق من شأنها أن تعزز الشكوى وتيسر إثباتها.
- شرح مفصل من قبل المشتكي للوقائع والتفاصيل الخاصة بالمشكلة، التي تعرض لها.
- توقيع المشتكي.
- الغاية التي يتوخاها المشتكي تحقيقها من تقديم الشكوى مثل ملاحقة الجناة، أو مساءلتهم قضائياً، أو حماية الإعلاميين أو الردع وتوثيق الانتهاك.
- التدابير والإجراءات التي تمر بها الشكوى داخل برنامج «سند» بهدف فحصها، وتحليلها، والتثبت من وقوعها وتبويبها وتشمل هذه الإجراءات كذلك المراجعة القانونية والعلمية للشكوى والتوصيات النهائية بشأنها.
- تؤكد الشبكة على أن مجرد تقديم شكوى لا يعني أن الانتهاك الوارد فيها أو المدعى به قد وقع فعلاً، فهي لا تعدو كونها مجرد ادعاء أو زعم بوقوع انتهاك. لهذا السبب، ينبغي على المشتكي أن يتحرى توثيق الوقائع بشكل منطقي، ومتماسك، ومفصل ودقيق. وليس بمقدور برنامج «عين» أن يستخلص من مجرد تقديم شكوى وجود الانتهاك المزعوم فعلاً، فلا بد من تحليلها وإقامة الأدلة التي تؤيدها وتثبت وقوع الانتهاك.

ومن المسائل المهمة عند تقديم الشكوى، أن يسعى المشتكي إلى إرفاق أكبر عدد ممكن من الوثائق والمستندات التي تعزز شكواه، وتشمل هذه الوثائق عادة:

- أية شكوى أخرى جرى تقديمها إلى هيئات رسمية أو غير حكومية تتعلق بالانتهاك المزعوم.
- أي حكم قضائي، أو قرار إداري أو قرار بعدم الاختصاص بنظر قضية ما تتعلق بالانتهاك المزعوم في الشكوى.
- أسماء الشهود الذين شهدوا الوقائع المذكورة في الشكوى.
- التقارير الطبية.
- صور فوتوغرافية أو غيرها ذات صلة بموضوع الشكوى.
- تقارير وسائل الإعلام المختلفة المتعلقة بموضوع الشكوى.

وتجري عملية تعبئة استمارة الشكوى عادة بإشراف الراصدين التابعين لبرنامج «عين» في كل من الأردن وتونس ومصر واليمن الذين قامت الشبكة بإعدادهم لهذه المهمة ومن السبل الأخرى التي استعان بها برنامج «عين» من أجل تسهيل استقبال الشكاوى، قيام الراصدين العاملين في البرنامج بالاتصال بالإعلاميين عبر الهاتف وسؤالهم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها في عام 2013 وتعبئة استمارة الشكوى.

- **استمارة معلومات خاصة بـ«بلاغ»**

البلاغ عبارة عن إخبار يقدمه أي شخص أو أكثر من

الإعلاميين أو غيرهم إلى شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من خلال برنامج «عين»، بأية وسيلة وبصرف النظر عن شكل هذه الوسيلة، ويكون موضوعه تعرض إعلامي أو أكثر بمناسبة عمله لانتهاك أو أكثر يمس حرياته الإعلامية أو حقوقه الإنسانية. فاستمارة المعلومات ببلاغ تكون عندما يتعذر الوصول إلى الضحية المباشر أو لا يكون راغبا بإدلاء معلومات لبرنامج «عين»، فيقوم شخص آخر غيره بالتواصل مع البرنامج ويعبئ استمارة المعلومات ببلاغ.

ويتعامل برنامج «عين» مع البلاغات بالطريقة ذاتها التي يطبقها ويتبعها بشأن الشكاوى، ولكن الاختلاف الوحيد بين البلاغ والشكوى يتمثل في أن البلاغ لا يتقدم به المعتدى عليه أو الضحية بل شخص ثالث أو شخص آخر علم بالانتهاك أو شاهدة ورغب بإحاطة الشبكة به.

تتضمن استمارة البلاغ المعلومات ذاتها التي يتوجب توافرها بالشكوى، ولكنها بالمقابل تتضمن، بالإضافة إلى بيانات الضحية، معلومات تخص مقدم البلاغ مثل اسمه، ومؤسسته، وعنوانه، وصلته بالضحية والأسباب التي دفعته إلى تقديم البلاغ.

- **استمارة الرصد الذاتي**

إضافة إلى استمارة المعلومات الخاصة بالشكوى والبلاغ، قام برنامج «عين» ببناء استمارة أخرى مشابهة لهما من حيث المضمون والشكل ولكن يتم استخدامها عندما يقع في علم الراصدين التابعين للبرنامج أن انتهاكاً وقع على إعلامي ولم يتقدم أحد بشأنه بشكوى أو بلاغ. فالبرنامج يقوم بعملية رصد تلقائي بهدف التوصل إلى معلومات حول ما لحق بالإعلامي في تونس ومصر والأردن من مشكلات تمس حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية من خلال الراصدين العاملين ضمنه!.

وقد تتم عملية الرصد الذاتي من خلال متابعة سائر وسائل الإعلام المرئي، والمسموع، والمكتوب، والإلكتروني وما يميز هذه الأداة من أدوات جمع المعلومات أن برنامج «عين» يتحرك ذاتياً وليس بناءً على معلومات وردته من خلال شكوى أو بلاغ، وبعد جمع الراصد للمعلومات حول الحالة المرصودة يقوم بتعبئة استمارة رصد بهذه المعلومات. وعلى ضوء الرصد الذاتي، قد يطلب من الراصدين في الميدان الاتصال بالضحايا للتوثق والتدقيق في المعلومات والتأكد من صحة المزاعم بوقوع الانتهاك، وحث الضحايا على التقدم بشكاوى موثقة.

الوثائق والمستندات المكتوبة

تعد من أهم مصادر المعلومات التي يتم اللجوء إليها في عملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة. وفي سياق رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين، يمكن القول أن الأدلة المكتوبة تشمل القوانين والتشريعات، والأحكام القضائية، والتقارير الحكومية وغير الحكومية، والتصريحات الرسمية، والمراسلات، والصور وأي مستندات وأدلة أخرى مثل الاعترافات والإقرارات.

تعد الأدلة والمستندات من الأدلة القوية التي تعزز بشكل كبير الشكاوى والبلاغات المتعلقة بوقوع انتهاكات، وذلك لأنها تنطوي على أدلة واضحة وثابتة في أغلب الحالات، ويكون لها مصداقية كبيرة.

الشهود

يعد الشهود كذلك من المصادر المهمة في عملية تقصي الحقائق وجمع الأدلة في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان بما في ذلك الحريات الإعلامية. فالشهود يشكلون مصدراً مهماً لإثبات واقعة ضرب إعلامي، أو احتجازه، أو معاملته بشكل غير لائق ومهين أو منعة من نشر مادة صحفية.

المقابلات والزيارات الميدانية

قد تستوجب عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات إجراء زيارة ميدانية للموقع الذي وقع فيه الاعتداء، أو مقابلة الضحايا بهدف تقييم واقع الحال واستخلاص النتائج. ففي حالة تعرض إعلامي للتعذيب أو لمعاملة قاسية على سبيل المثال، فإن مقابلته قد تشكل الإجراء الأهم لتقصي الحقائق والتحقق من الحالة. وقد تكون زيارة موقع الاعتداء مهمة كذلك للتثبت مما ذكره الشهود.

القرائن والمصادر غير المباشرة

ربما يتعذر في بعض الحالات الحصول على أدلة مباشرة للتحقق من وقوع الانتهاك المزعوم، كما في حالة احتجاز صحفي دون شهود لمدة قصيرة أو إخضاعه للتعذيب والإفراج عنه بعد شفائه، وبالذات إذا اتخذ التعذيب شكل حرمانه من النوم أو الطعام. وقد يكون سبب استحالة الحصول على أدلة مباشرة خوف الشهود.

ومن بين الأدلة غير المباشرة التي تستهدي بها عمليات تقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان القرائن، بحيث يتم استخلاص الحقائق من خلال وصف الحالة كما ذكرها الضحايا أنفسهم، كأن يذكر مجموعة من الصحفيين العاملين في مجال تغطية المحليات مثلاً؛ أنهم تعرضوا إلى رقابة مسبقة أو تهديد يتعلق بنشر مادة صحفية حول الموضوع ذاته. إذ يستنتج من هذه الحالة أن الموضوع لحساسيته كان سبباً لانتهاك الإعلام والرأي والتعبير، خاصة وأن صحفيين عديدين ذكروا أنهم منعوا من نشر مادة تتعلق به رغم أنهم لا يرتبطون بمعرفة شخصية وسابقة ولا يعملون في الصحيفة ذاتها. ومن الضروري في حالة التوصل إلى حقائق واستنتاجات على أساس أدلة غير مباشرة أن تذكر الأسس التي كانت وراء هذه الاستنتاجات بوضوح وتركيز شديدين.

المواقف الحكومية

قد تستند عملية تقصي الحقائق على المواقف التي تتبناها السلطات الرسمية داخل الدولة. فقد تقر هذه السلطات بالانتهاكات المزعومة، خاصة إذا كانت الشكوى صلبة ومفصلة وغير متناقضة، فقد يتقدم أحد الإعلاميين بشكوى موضوعها الاعتداء عليه وحجز حريته عقب أحداث معينة، وتتناقل الصحف و المواقع الإلكترونية المختلفة الخبر، ثم يفرج عنه بعد ساعات ففي حالة كهذه قد لا يكون

بمقدور السـلطات العامة أن تنكر الواقعة، فتعترف بها كلياً أو جزئياً أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وقـد تقـوم الجهـة التي جـرى تقديم الشـكوى إليها (شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي) مثـلاً بطلب مقابلة الجهات الرسـمية المسـؤولة عن الحالـة، فقـد تقبـل الطلـب أو ترفضـه ولا يجوز أن يفسر رفض الطلب أو الصمت على أنه إقرار بوقوع الانتهاك.

مواقف الهيئات والمنظمات الدولية

مـن بين المصـادر الأخرى التي تسـتند عليها شـبكة « سـند» في رصـد انتهـاكات الحريـات الإعلاميـة مـا يصـدر عـن المنظمـات الدوليـة الحكومية وغير الحكومية من مواقف وتقارير وتوصيات بشأن واقع العمـل الإعلامـي والحريـات الإعلاميـة في البلدان العربيـة. ومـن أهـم المصـادر التـي اسـتندت إليهـا الشـبكة في هـذا العام تقاريـر الاسـتعراض الدوري الشـامل لأوضاع حقوق الإنسـان في البلدان العربية والذي يصدره مجلس حقوق الإنسان عقب مناقشته لأوضاع حقوق الإنسان في البلد المعني. وقد شاركت الشـبكة في هذا العام بشـكل ملحوظ في الاستعراض المتعلق بأوضاع حقوق الإنسان في الأردن، حيث أنها تقدمت بتقرير من خلال سـكرتاريا الشـبكة (مركز حمايـة وحريـة الصحفيـين) حـول واقـع الحريات الإعلامية في الأردن. وشاركت في الجلسة الإعدادية أو التمهيدية السـابقة لجلسة مجلس حقوق الإنسان لاستعراض أوضاع حقوق الإنسان في الأردن. كما أنها حضرت جلسة الاستعراض المتعلقة بالأردن وشاركت بالتفاوض مع الوفد الحكومي حول التوصيات.

النظر في الحالة وتحليلها

حرصت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» على النظر في الحالات التي يستقبلها برنامج «عين» سـواء أكانت شـكاوى أم بلاغات أم استمارات رصد ذاتي، وفحصها وتحليلها على أساس علمـي ومنهجي متبصر، وذلك الهدف الأسـاسي من وراء برنامـج «عـين» هو رصـد الانتهـاكات بمعناها الفنـي الدقيـق، وتوثيقهـا حسـب الأصـول ووفقـاً للحقوق الإنسـانية المعترف بهـا في الصكوك الدولية لحقـوق الإنسـان. وتسـتند على النظر في الشـكاوى وفحصها وتحليلها عـلى مراحل متعددة، فهي تخضع ابتـداءً إلى مراجعـة قانونيـة وعلميـة شـاملة. وقبل النظر في صحة الحالة ووجود انتهاك فعلاً يتم التحقق مـن توافـر شروط صحـة ومقبولية الحالـة من حيث الشـكل. فإن ثبت أن الشروط الشكلية متوافرة، يتم فحص أسـاس الحالـة أو موضوعهـا وبالنتيجة فإنها قـد تكـون منطويـة بالفعل عـلى انتهـاك للحريات الإعلاميـة وحقـوق الإعلاميين أو لا تكـون. ويمكن إيجاز عملية النظـر في الحالات التي يتلقاها والتي يقـوم برنامـج «عـين» التابـع للشـبكة برصدها على النحو الآتي:

المراجعة القانونية والعلمية

تخضـع الحالات التـي يتلقاهـا برنامـج «عين» من فرق الرصـد العاملة تحت مظلتها بمجرد اسـتلامها إلى مراجعة قانونية وعلمية من جانب خبير قانوني متخصـص في قانـون حقـوق الإنسـان هـو الدكتـور

محمد الموسى الذي قام بدراسة سائر الحالات التي استقبلها برنامج «عين» أو قام برصدها، والأستاذ خالد خليفات بوصفه خبيرا في قوانين الإعلام، وهو يقوم بمراجعة هذه الحالات على أساس القوانين الوطنية والدولية ويعاونه في المراجعة الخاصة بالقوانين الوطنية في كل من تونس ومصر واليمن المحامون العاملون كراصدين ضمن فرق الرصد في البلدان المذكورة.

تنبع أهمية المراجعة القانونية من حقيقة أن الشكاوى والبلاغات واستمارات الرصد الذاتي هي بحكم طبيعتها ومضمونها ذات أبعاد قانونية؛ فهي عبارة عن إدعاء أو إخبار بمظلمة، الأمر الذي يستدعي دراستها دراسة قانونية، فإن كان للشكوى أو للبلاغ سياق سوسيولوجي، ومعرفي، وسياسي ونفسي، إلا أنها في الأساس تدور وجوداً وعدماً مع وجود انتهاك الحق أو الحرية أي أنها تتعلق بحكم موضوعها باعتداء على نص قانوني أو أكثر. فالحقوق والحريات الإنسانية والإعلامية يعترف بها من خلال القانون، وتحمى كذلك بوساطته. ولهذا السبب فإن الفحص القانوني للحالة يشكل مرحلة أساسية من مراحل مراجعتها وتحليلها.

تستند المراجعة القانونية في المقام الأول على التأكد من توافر البيانات الأساسية للقول بأن حالة ما سواء أكانت شكوى أم بلاغاً، مقبولة شكلاً قبل فحص موضوعها.

ولهذا السبب يتم بموجب هذه المراجعة التحقق من توافر الشروط الشكلية في الحالة مثل السبب، والأساس القانوني، وعدم مجهولية المصدر، وارتباط الشكوى بإعلامي وبعمل إعلامي على وجه التحديد، ولا يشترط لصحة الحالة شكلاً أن يقدمها الضحية ذاته، فقد حرص برنامج «عين» على توسيع دائرة استقبال الحالات فبات يستقبل شكاوى من الضحايا، وبلاغات من غير الضحايا شريطة أن يوضح مقدم البلاغ الصلة التي تربطه بالضحية.

وبعد التثبت من مقبولية الحالة شكلاً، يتم فحص كفاية المعلومات المدرجة في استمارة الشكوى أو البلاغ أو الرصد الذاتي لإعطاء رأي قانوني وعلمي بشأنها.

فإذا تبين أن المعلومات ليست كافية وأنه يتوجب استكمال المعلومات محددة، بعيد المستشار الحقوقي والعلمي الذي يقوم بالمراجعة الحالة إلى الراصدين سواء أكانوا تابعين لفريق مصر أم الأردن أم تونس أم اليمن من خلال منسقة البرنامج، ليقوموا باستكمال المعلومات الواجب توافرها.

أما عندما يتبين بأن المعلومات المدرجة كافية فيجري النظر في أساس الحالة وموضوعها من أجل تحديد مدى وجود انتهاك من عدمه، وتحديد طبيعته ووصفه على أساس أحكام القانونين الوطني والدولي.

ويعطى اعتبار أساسي في عملية المراجعة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان فالمراجعة التي تستند على

القانـون الوطنـي وحـده ليسـت كافيـة، ويتوجب فحصهـا كذلـك من خـلال التزامـات الأردن، ومصر وتونـس واليمـن الدوليـة المتعلقـة بحقوق الإنسـان والحريـات الإعلامية. فأحـكام القانون الدولي التي تلتـزم بهـا الـدول العربيـة عمومـاً، وكل مـن الأردن وتونـس ومـصر واليمـن خصوصـاً، تشـكل المرجعيـة الأولى والأسـمى وحـدا أدنى لا يجوز النـزول عنه أو الانتقاص منه، وهي تسمو عند تعارضها مع القوانين الوطنيـة. فقـد لا تتضمـن الحالـة انتهـاكاً لأحـكام القانـون الوطني في الـدول المذكـورة ولكنها لا تكون كذلك بالنظر لالتزامات الأردن الناشئة عن القانون الـدولي، وهـذه الأخيرة هي الأسـاس. عـلاوة على أن الهيئات الرقابية الدولية الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحريات الإعلامية تحـدد مواقفهـا بالنسـبة للـدول في ضـوء التزاماتها الدولية وليس على أساس أحكام قانونه الوطني.

إن المراجعة القانونية والعلمية للحالة أياً كان شكلها، توفر إطاراً معرفياً ومنهجياً من شأنه أن يجعل عملية النظر في الحالة ودراستها أكثر مصداقية، وبالأخص فيمـا يتعلـق بالاسـتقصاء وجمـع الأدلـة في مجـال حقوق الإنسان، وتحديد طبيعة الانتهاكات في ضوء اتفاقيات حقوق الإنسـان المختلفة والمعايير الدولية المعمـول بها. وقـد ركزت المراجعـة العلمية للحالات عـلى مسـألة الجمـع الدقيـق للمعلومـات وتقـصي الحقائـق وفقاً للأصـول والأسـاليب المتبعة في مجال رصد حقوق الإنسـان، وكانت الغاية في هذا السياق هـي محاولـة البحـث عـن أدلـة ومعلومـات ذات مصداقيـة عالية حتى يكون بالإمـكان القول بوجود انتهـاك، فمجرد قيـام أدلة على وجـود الانتهاك من شـأنه ينقل عبء الإثبات على الجهات التي صدر الانتهاك عنها لتثبت خلاف ذلك.

فـإذا ثبـت نتيجـة المراجعـة العلميـة أن البيانـات المدرجـة في اسـتمارة الشـكوى، أو البـلاغ أو الرصـد الذاتي ليسـت كافيـة أو أن هناك بعـض الجوانب التـي يتعين جمع بيانـات ومعلومات بشـأنها، تعاد الاستمارة إلى الراصدين ليقوموا باستكمال البيانات المطلوبة ضمن مدة محدودة ومحددة.

أمـا إذا كشـفت المراجعـة العلمية عن كفايـة الأدلة والمعلومـات الـواردة في الاسـتمارة، أو عـدم وجـود تناقض بـين مختلف البيانات المدرجـة فيها وتوافر سائر شروط صحة الاستمارة تجري المراجعة العلمية لأسـاس الحالـة أو موضوعهـا في ضـوء الاتفاقيات الدوليـة لحقوق الإنسـان والمبادئ المعتمـدة دولياً في مجال الحريات الإعلامية.

وقـد أفضـت المراجعـة العلمية للحـالات إلى ضبط عمليتـي حفـظ الحـالات أو السـير بهـا، والنظر في أساسـها وموضوعها. فإذا توصلـت المراجعة العلمية إلى أن الحالـة ليس لها أسـاس، أو أنها تفتقر لشروط صحتهـا كأن تكـون قضايـا عماليـة محضـة، أو أن إمكانيـة الحصول على أدلة بشـأنها متعـذرة في ضوء اعتبارات معينة من قبيل زوال الأدلة بسبب التأخر في تقديمها أو لأن المعلومات المتوافرة لدى المشـتكي أو مقدم البلاغ محدودة لأنه أهمل في توثيق البيانات الأساسـية والظروف المحيطة بهـا، فإن حفظ الحالة

وعدم متابعة السير بها هو الحل الذي جرى العمل به.

أما في الحالات التي توصلت فيها المراجعة العلمية إلى كفاية المعلومات، أو معقولية الأدلة المتاحة أو موثوقيتها فقد شملت هذه المراجعة بحث أساس الحالة أو موضوعها. وقد تمت هذه العملية انطلاقاً من التزامات الدول العربية الدولية في مجال حقوق الإنسان والحريات الإعلامية لأنها المرجعية الأولى والأخيرة التي يتعين على أساسها تحديد وجود الانتهاك من عدمه.

الشروط الشكلية لصحة استمارة الشكوى أو البلاغ أو الرصد الذاتي

لا يستقبل برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي إلا الحالات التي تتعلق بالإعلاميين. وقد اقتصر هذا الأمر في عام 2013 على كل من مصر وتونس واليمن والأردن. فالبرنامج لا يُعنى بسائر الحالات المتعلقة بانتهاك حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية، ولكن البرنامج يحصر نشاطه في الرصد والتوثيق على الحالات التي تتعلق بانتهاك حقوق الإعلاميين وحرياتهم الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي. وقد اتبع البرنامج في عام 2013 النهج ذاته لأن مهمته الأساسية تتمثل في حماية الإعلاميين والدفاع عن الحريات الإعلامية ذات الصلة بالعمل المهني الإعلامي، ولا يدخل ضمن صلاحياته رصد انتهاكات الحقوق المالية أو العمالية للإعلاميين، إلا إذا كانت متعلقة بعملهم الإعلامي وحرياتهم، فالبرنامج ليس معنياً بالمطالبات الحقوقية للإعلاميين بسبب عدم قيام مؤسسة بدفع أجره الشهري له، ولكنه معني بفصل إعلاميين تعسفاً من عملهم بسبب مواقفهم السياسية أو الفكرية التي يتبنونها في عملهم ويعبرون عنها.

فالشرط الأول الذي حرصت الشبكة على توافره هو الشرط المتعلق بانتهاك حقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية بمناسبة ممارستهم لعملهم حصراً، ولهذا السبب فإن سائر الحالات التي استقبلها برنامج «عين» في عام 2013 خارجة عن سياق هذه الانتهاكات جرى حفظها لوقوعها خارج الانتهاكات التي يرصدها البرنامج.

أما الشرط الثاني، فهو أن لا تكون الحالة متعلقة بانتهاك لا صلة له بالدول المشمولة (الأردن، مصر، اليمن وتونس) إقليمياً ولا شخصياً. فإذا وقع انتهاك على إعلامي تونسي أو أردني في خارج بلده بمناسبة ممارسة لعمله من شخص أو جهة ليسا أردنيين أو تونسيين، فإن الحالة لا تكون مقبولة ومن الشروط الأخرى مقبولية الحالة، جدية الحالة وعدم مجهولية مصدرها. فالحالات التي امتنع فيها المشتكون أو مقدمو البلاغ عن ذكر أسمائهم أو المؤسسات الإعلامية التي يعملون بها، أو تلك التي لم تتضمن الإشارة إلى وقائع محددة، وإنما تتناول مشكلة عامة يعاني منها الإعلاميون، أو التي أشار مقدم الشكوى أو البلاغ إلى طبيعة الانتهاك وأصر على عدم تقديم المعلومات الأساسية بخصوصها فإنه جرى ردها.

فاشتراط الجدية أمر مهم لضمان أن الحالة لها أساس من الواقع، وأنها ليست مشوبة بعيب إساءة استعمال الحق وأنها ليست مجرد ادعاء قد يستغرق وقت فريق برنامج «عين» ويصرفه عن حالات أخرى أكثر جدية، وتماسكاً وارتباطاً بالواقع.

كما يشترط كذلك أن تكون استمارات الشكاوى، والبلاغات والرصد الذاتي تتعلق بانتهاكات وقعت عام 2013 وليس قبلها، وهو قيد زمني مهم تلتزم الشبكة، وكذلك برنامج «عين» به، ما لم يكن الانتهاك مستمراً، أي ما لم يكن الانتهاك قد وقع في عام سابق لعام 2013، وظهرت آثاره أو استمرت في عام 2013، فإن الشكاوى، والبلاغات وحالات الرصد الذاتي التي تتعلق بانتهاكات لا ينطبق عليها هذا القيد جرى حفظها وعدم السير بإجراءات نظرها ومراجعتها على أساس تخلف هذا الشرط الشكلي.

ومن ضمن الشروط الأخرى التي جرى العمل في هذا السياق أن لا يكون موضوع الحالة قيد النظر من جانب المحاكم، وذلك لأن الضحية قد يكون محلاً للإنصاف من جانبها. وبالنتيجة، فإن الانتهاك لا يكون محل قبول من قبل السلطة القضائية الوطنية، وهي الحامي الأول للحقوق والحريات داخل الدولة. فالانتهاك الذي يكون ضحيته محلاً للإنصاف من قبل القضاء، لا يصلح بحقه وصف الانتهاك لأغراض الرصد والتوثيق ضمن برنامج «عين» لأن القضاء يعد من بين السلطات العامة داخل الدولة التي تختص بإنصاف الضحايا. فإن فشل القضاء أو أخفق في ذلك، يمكن القول عندها أن الدولة قصرت في الحماية وأن الانتهاك متحقق وأنها مسؤولة عنه.

تحليل موضوع الحالة وتصنيفها

عند توافر شروط صحة الحالة أو مقبوليتها، يجري تحليل الحالة من خلال المراجعة العلمية والقانونية وينبغي التأكيد في هذا الشأن أن مصدر الانتهاك قد يكون السلطات العامة داخل الدولة، أو هيئات خاصة، أو مؤسسات القطاع الخاص أو أشخاص عاديين. فالانتهاكات لحريات الإعلام ولحقوق الإعلاميين التي يقوم برنامج «عين» يرصدها وتوثيقها قد تقع من مؤسسات القطاع العام والخاص على السواء بما فيها طبعاً المؤسسات الإعلامية ذاتها، والمشتغلين فيها أو العاملين معها.

تستند عملية تحليل الحالة والنظر في موضوعها على جملة من الأسس أهمها الاستناد على الأحكام القانونية الدولية والوطنية التي ينبغي احترامها والعمل بها في مجال الحقوق الإنسانية للإعلاميين والحريات الإعلامية. وقد توزعت هذه الأحكام في الأساس على جملة من الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها الدول العربية من قبيل: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق بالاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، القوانين الخاصة بالإعلام، والاجتماعات العامة، والتجمع، والإعلام الإلكتروني وضمان حق الحصول على المعلومات، وقوانين

العقوبات والدساتير الوطنية.

وارتكزت عملية دراسة الحالات على ارتباط موضوعها بعمل الإعلامي ونشاطه المهني، وكان يؤخذ بالحسبان عند القيام بذلك مدى تأثير الوقائع الواردة في استمارات الشكوى أو البلاغ أو الرصد الذاتي على التمتع الفعلي بالحريات الإعلامية، إضافة طبعاً إلى اتساق محتوى الاستمارة ووقائع الحالة مع بعضها البعض.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من الحالات التي تنطوي على انتهاكات لا يكون للانتهاك الذي يتعلق بها وصف واحد فحسب، أي أن عملية تحليل الحالات وتصنيف الانتهاكات تستند على الأصول والأطر المتبعة في مجال حقوق الإنسان، فحقوق الإنسان مترابطة ولا تقبل التجزئة، وقد يفضي انتهاك أحدها إلى انتهاك حقوق أخرى ترتبط بها، الأمر الذي يعني من الناحية العلمية أن انتهاكات الحقوق الإنسانية للإعلاميين والحريات الإعلامية هي انتهاكات مركبة في الأغلب وأنها تشمل أكثر من حق أو حرية ولا تقتصر على حق واحد من الحقوق الإعلامية المعترف بها فحسب. فاحتجاز إعلامي دون سبب قانوني لا يشكل انتهاكاً لحريته الشخصية فحسب، ولكنه يتضمن كذلك انتهاكاً للحق في عدم الخضوع لمعاملة قاسية أو لا إنسانية، وقد يعد كذلك تمييزاً إذا كان الحرمان من الحرية يشمل صحفيين بعينهم دون سواهم بالنسبة إلى الحالة ذاتها كأن يطلب رجل الأمن من صحفي ما البقاء جالساً عنده لثلاث ساعات بينما يسمح للآخرين بالدخول وتغطية الحدث.

ويعد التصنيف الذي تتبعه شبكة المدافعين عن حرية الإعلام وبرنامج «عين» التابع لها، نقله نوعية في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية لأنه أكثر واقعية، وشمولاً وأقرب إلى فهم طبيعة الانتهاكات، وواقعها، وأنماطها والتأثير المتبادل فيما بينها على التمتع الفعلي بالحريات الإعلامية في العالم العربي.

الإطار القانوني المرجعي

تستند عملية مراجعة الحالات التي يتلقاها برنامج «عين» التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» على إطار قانوني مرجعي واسع، فهي تأخذ بالحسبان القوانين الوطنية النافذة في الدول الأربع المشمولة بآلية استمارات البلاغات والشكاوى، بالإضافة إلى التزامات تلك الدول الدولية الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان المختلفة التي تلتزم بها. والدول الأربع المقصودة هنا هي: الأردن، ومصر، واليمن وتونس. أما باقي الدول العربية الأخرى التي لم تستند عملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية فيها على تلقي بلاغات وشكاوى واقتصرت على الرصد من خلال ما ينشر في التقارير الدولية والوطنية، وفي وسائل الإعلام وما يريد المركز من معلومات، فإن عملية التحليل والرصد استندت على المعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية.

بالنسبة إلى القوانين الوطنية كمرجعية في فحص

الحالات وتحليلها، فيمكن القول بأن القوانين التي جرى أخذها بالحسبان هي القوانين النافذة في كل من مصر وتونس واليمن والأردن والتي تنظم الإعلام المرئي، والمسموع، والمطبوع والإلكتروني بالإضافة إلى قوانين العقوبات والدساتير الوطنية لتلك البلدان، والقوانين الناظمة للحق في الحصول على المعلومات.

ويتضمن التقرير في أجزائه المتعلقة بواقع الشكاوى والانتهاكات في مصر وتونس واليمن والأردن بنوداً خاصة بالهيئة التشريعية في كل منها وبالقوانين ذات الصلة بالإعلام وبالإعلاميين، وهي تتضمن عرضاً لأهم الأحكام والمبادئ القانونية المدرجة في تلك القوانين، وما يعتريها من أوجه نقص وفجوات بالمقارنة مع المعايير الدولية للحريات الإعلامية وحقوق الإنسان علاوة على أن هذه الأجزاء ستتضمن كذلك عرضاً وتحليلاً لانتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان التي يكون مصدرها القوانين والتشريعات الوطنية النافذة في الدول الثلاث المذكورة.

ومن الجدير بالذكر هو أن المرجعية الأولى في الحكم على الحالة تكون للالتزامات الدولية ذات الصلة بالحريات الإعلامية وحقوق الإنسان، وذلك لأن هذه الالتزامات تعد بمثابة حد أدنى من الحماية لا يجوز النزول عنه أو الانتقاص منه في النظم القانونية الوطنية. وهي تسمو بموجب القانون الدولي على القوانين الوطنية، ولا يجوز للدول أن تتحلل منها أو تمتنع عن احترامها وضمانها بسبب مخالفتها لقوانينها الوطنية. فضلاً عن أن الدول الأطراف في اتفاقيات حقوق الإنسان بما فيها تونس، ومصر والأردن التزمت بموجب هذه الاتفاقيات بأن تتخذ جميع الإجراءات والتدابير التشريعية، والإدارية، والقضائية وغيرها من أجل المواءمة بين التزاماتها الناشئة عن الاتفاقيات المذكورة وأوضاعها الوطنية. كما أن مراجعة أوضاع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في أجهزة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، وفي إطار عمل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حرية الإعلام أو حقوق الإنسان تتخذ من المعايير الدولية أساساً في هذه المراجعة، وفي تقييم واقع الحقوق والحريات فيها.

ومن أهم الصكوك الدولية التي تتبناها شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» كأساس وإطار مرجعي لعملها وأنشطتها في مجال رصد الحريات الإعلامية وتوثيقها الآتي: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز العنصري، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما صدر عن مجلس حقوق الإنسان ومقرر الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي والتعبير من توصيات تتعلق بالحريات الإعلامية بوجه عام، وفي البلدان العربية بوجه خاص. وهي كلها تشكل بمجموعها وحدة متكاملة من المبادئ والمعايير التي لا مفر من احترامها وحمايتها لتعزيز الحريات الإعلامية.

الصعوبات والتحديات

تتصف عملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بانها عملية معقدة ومركبة، وهي تحتاج إلى الكثير من العناء؛ وبالذات بالنسبة إلى جمع الأدلة والتحقق من وقوع الانتهاكات. فهي عملية تواجه في حالات كثيرة، إضافة إلى الصعوبة الكامنة فيها، عدداً من التحديات والعراقيل. وقد قامت شبكة «سند» في تقريرها الأول الذي صدر في العام 2012 بتشخيص عدد التحديات والصعوبات التي تواجه عمل الشبكة في مجال رصد انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في العالم العربي. وتؤكد الشبكة في هذا العام 2013 أن الصعوبات والعراقيل التي أشارت إليها في تقريرها السابق للعام 2012 ما زالت قائمة، بالإضافة طبعا إلى عدد من الصعوبات والتحديات الجديدة المتعلقة في الأساس إلى إخفاق التحول الديمقراطي في عدد من بلدان الربيع العربي وعودة الفاعلين السابقين للحكم في بعض من هذه الدول. وقد واجه برنامج «عين» العامل ضمن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي في العام 2013عدداً من الصعوبات أهمها:

- **التراجع في واقع الحريات وحقوق الإنسان بصورة عامة في سائر الدول العربية:**

من أبرز الصعوبات التي واجهت شبكة «سند» في رصد انتهاكات الحريات الإعلامية هي حقيقة العمل على رصد هذه الانتهاكات في ظل تراجع واضح للحريات والحقوق بوجه عام، وللحريات الإعلامية بوجه خاص. فقد شهد العام 2013 تراجعا ملحوظا على مستوى احترام البلدان العربية وحمايتها للحقوق والحريات الإنسانية بما فيها حرية الإعلام. فهذه الحالة ستجعل من عملية الرصد غير يسيرة لأن الإعلاميين سيخشون من الكشف عن المشكلات التي تعرضوا لها، كما أن السلطات العامة لن توفر الهامش المطلوب للقيام بمثل هذا العمل.

ومن المسائل التي ساهمت في هذا التراجع كذلك الفوضى والقتل اللذان انتشرا في عدد من البلدان العربية، الأمر الذي ساهم بضعف السلطات العامة عن متابعة عدد من هذه الانتهاكات وبالنتيجة فإنه أفضى إلى تعذر إثباتها وفقدان الأدلة على وقوعها.

ومن مظاهر هذا التراجع وانعكاسه على عملية رصد انتهاكات الحريات الإعلامية أن الإعلاميين باتوا كذلك يخشون من عملية الرصد ذاتها لاعتقادهم أن الظروف السائدة في بلدانهم ليست مناسبة لضمان سبل آمنة تكفل سلامتهم البدنية عند الكشف عن المشكلة التي تعرضوا لها من خلال عملية الرصد. وما يعزز ذلك أن عددا من البلدان المشمولة بالرصد وفي مقدمتها مصر، اضحى للعسكر الدور الأساسي والمحوري في إدارة الحياة العامة فيها واتخذت إجراءات تراجعية على صعيد ممارسة العمل الإعلامي.

- **فشل بعض الدول العربية وإخفاقها في إدارة شؤون الدولة وتوفير الأمن**

مما لا شك فيه أن السنوات الأخيرة كشفت عن فشل بعض الدول العربية في إدارة الشؤون العامة

فيها وفرض حكم القانون والأمن. وقد انعكست هذه الحالة بصورة جلية على واقع الحريات الإعلامية وعملية رصد انتهاكات الواقعة عليها. في البيئة الأنسب للقيام بعمليات رصد انتهاكات الحقوق الإنسانية والحريات العامة هي البيئة التي تكون فيها الدولة حاضرة وضامنة لحكم القانون والأمن داخلها. أما عندما تكون الدولة مخفقة وغير قادرة على ذلك، فإن التوصل إلى الجناة والجهات المتورطة بالانتهاكات يكون أمرا أكثر صعوبة. علاوة على أن الإعلاميون في ظل هذه الظروف يفقدون الرغبة في الإفصاح والكشف.

ومن أبرز الأمثلة المرتبطة بهذه الصعوبة حالة اليمن. فقد أدى فشل الدولة وإخفاقها في إدارة الشؤون العامة وضمان الأمن إلى ارتكاب الكثير من الانتهاكات من جهات غير معروفة ، وتنوعت الانتهاكات التي ارتكبتها جماعات مسلحة وقبلية وأشخاص لهم نفوذ قبلي أو سياسي أو اقتصادي. ولكن الوصول للمعلومات المتعلقة بهذه الحالات، والاتصال بالشهود وجمع الأدلة لا يكون سهلا ولا يسرا بسبب عدم وجود بيئة آمنة تتيح للراصد القيام بها. فالأمن غير متحقق والدولة غير قادرة على توفير حد أدنى من الاستقرار اللازم لتعزيز عملية الرصد وتسهيل مهماتها من قبل الراصدين.

- **الأسلوب الذي يستخدم في ارتكاب الانتهاك**

يمكن القول بأن هذه ليست بالصعوبة الجديدة أو المستحدثة، فهي من التحديات والعراقيل الدائمة التي تواجه جهود شبكة «سند» في رصدها للانتهاكات التي تطال الحريات الإعلامية في العالم العربي. فقد يتعذر في عدد من الحالات جمع الأدلة بسبب الكيفية أو الأسلوب المستخدمين في ارتكاب الانتهاك، فقد يتعرض الصحفي إلى اتصال هاتفي من قبل الأجهزة الأمنية على سبيل المثال تهدده فيه إن أقدم على القيام بعمل ما أو بتحقيق صحفي معين، بحيث يكون إثبات وقوع التهديد عسيراً لأن الأجهزة الأمنية تتمتع بسيطرة على شبكة الاتصالات وتستطيع أن تفرض قيوداً فنية تمنع من معرفة الخطوط الهاتفية المستخدمة في عملية التهديد. ورغم هذه الصعوبة، فإن اللجوء إلى الخبرة الفنية من شأنه أن يدلل على أن مصدر التهديد خطوط خاصة أو مغلقة أو محمية بصورة لا تسمح للغير الوقوف على حقيقتها، الأمر الذي يشير إلى أنها خاضعة لسيطرة جهات رسمية أو أمنية.

وقد عانى برنامج «عين» كثيراً بالنسبة لأنماط محددة، وبالذات الانتهاكات الجسيمة التي تقع على الإعلاميين بمناسبة قيامهم بتغطية الاعتصامات والمسيرات في البلدان العربية. لقد تبين لبرنامج «عين» في معرض قيامه برصد انتهاكات الحريات الإعلامية في كل من مصر، وتونس والأردن واليمن، أن هناك أسلوباً مشتركاً وشائعاً تستخدمه الأجهزة الأمنية في اعتدائها على الإعلاميين الذين يقومون بتغطية المسيرات والاعتصامات، حيث يتعرض هؤلاء للضرب، وللاعتداءات بدنية ولفظية مختلفة، ولتكسير كاميراتهم ومنعهم من التغطية من قبل أفراد تابعين للأجهزة الأمنية مجهولي الهوية ولا يحملون ما يدل على أسمائهم وشخصياتهم، ما

يجعل إمكانية التعرف شبه مستحيلة، خاصة وأن أعدادهم بالمئات، وقد تعددت كثيراً هذه النمطية من الانتهاكات في العام 2013 في البلدان المذكورة؛ وبالأخص في تونس ومصر واليمن. أما بالنسبة للأردن، فلا يجوز أن يستنتج من ذلك أن هناك تراجعا عن اللجوء لهذا الأسلوب ولكن الانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية ولحقوق الإعلاميين كانت في هذا البلد أقل بسبب التراجع الواضح للحراك الشعبي وعدم وجود مبرر لارتكاب هذا النوع من الانتهاكات. ولكن الحالات التي رصدها «عين» في الأردن وكانت تتعلق بهذا النوع من الانتهاكات استخدم فيها هذا الأسلوب كذلك. وما يزيد الأمر تعقيداً هو أن الأجهزة الأمنية لا تبادر إلى إجراء تحقيق في هذه الانتهاكات ولا النيابة العامة.

والأمر ذاته يقال بالنسبة لحالات حجب المواقع الإلكترونية أو الرقابة المسبقة التي يمارسها رؤساء التحرير. وعلى أي حال، فإن الصعوبات المحيطة بإثبات وقوع الانتهاك في مثل هذه الحالات يجب أن لا تشكل عائقاً بالنسبة للإعلاميين يحول دون قيامهم بالإبلاغ عن ما يتعرضون له من انتهاكات لأن عمليات تقصي الحقائق وجمع الأدلة المستندة إلى منهجيات حقوق الإنسان قد تذلل هذه الصعوبات.

لقد سعت شبكة «سند» في العام 2013 إلى تقليل الآثار التي تفضي إليها هذه الصعوبة على عملها في رصد انتهاكات الحريات الإعلامية ، وبالفعل تمكنت في عدد منها من التحقق من هوية الجناة أو الجهة التي تقف وراءهم بسبب قيام فرق الرصد العاملة بجمع أكبر قدر من المعلومات المتعلقة بالحالة ومعرفة سياقاتها التي أفضت إليها وارتكبت فيها، الأمر الذي ساهم بشكل فعلي في معالجة آثار هذه المشكلة نسبيا.

- **استمرار امتناع الإعلاميين عن الإفصاح واللامبالاة في الكشف عن الانتهاك**

رغم تشديد شبكة «سند» في تقريرها السابق على هذه الظاهرة، إلا أنها لاحظت أن هذه الظاهرة ما زالت موجودة بصورة ملموسة في العام 2013 كذلك. فما زال الإعلاميون يحجمون عن تقديم هذه الشكاوى والبلاغات بصورة ملفتة، وما زالوا يؤثرون الصمت على الإفصاح، وذلك حرصاً منهم على سلامتهم وأمنهم الشخصي والوظيفي. كما توصلت شبكة «سند» في العام 2013 إلى أن اليأس الذي يدب في الجسم الإعلامي في البلدان العربية جميعها من إمكانية تحسين واقع العمل الإعلامي والحريات المرتبطة به يشكل هو الآخر سبب محوري وأساسي في استمرار هذه الظاهرة.

ولا تقتصر سياسة عدم الإفصاح على الضحايا فحسب، فعدد كبير من الأشخاص الذين يشاهدون أو يطلعون، على تلك الانتهاكات يمتنعون عن الإدلاء بشهاداتهم ويفضلون اتخاذ موقف سلبي حرصاً منهم على السلامة وعدم الدخول في صراع مع مصادر الانتهاكات، واتقاء منهم للتعرض لأي عمل انتقامي من قبل الجهة التي ارتكبت الانتهاك، وبالأخص إذا كانت جهة رسمية، أو أمنية أو على صلة بها. ولهذا السبب، تحرص فرق الرصد التابعة

للشـبكة عـلى سريـة عملية تقـصي الحقائـق وجمع الأدلة، وأن لا يتم ذكر الشهود إلا عند الضرورة وربما لا يذكـر اسـم الضحية الذي تقدم بشـكوى في بعض الحالات.

كمـا كشـفت تجربـة فـرق الرصـد في كل من مصر، وتونـس والأردن واليمـن حقيقـة لا مبـالاة نسـبة لا يسـتهان بهـا مـن الإعلاميـين إزاء التقدم بشـكاوى وبلاغـات حـول الانتهـاكات والاعتـداءات التـي تعرضـوا لهـا. فثمـة عدد مـن الحالات التـي قامت فرق الرصد برصدها، ولما حاول الراصدون الاتصال بالضحايـا أو بمـن شـاهد الاعتـداء للحصـول عـلى شكوى أو بلاغ، أبدى هؤلاء الإعلاميون عدم اكتراث بذلك وتهربوا من المقابلة.

وقد توصلت شـبكة «سند» بشـأن هذه الظاهرة إلى أنهـا آخـذة بالاتسـاع ولكن لأسـباب ربمـا تختلف جزئيـا عن تلك التي كانت تقـف وراءها في الأعوام السـابقة، إذ يبـدو أن يـأس الإعلاميـين وقنوطهـم وتراجـع الأوضاع في عـدد من بلـدان الربيع العربي، وعودة العسـكر إلى الحكم سـواء بشكل مباشر أو غير مبـاشر سـاهمت كلها في حالة القنـوط التي تعتري الجسـم الإعلامي وجعلته غير مؤمن بأن عملية رصد الانتهـاكات التي تطالـه سـتؤدي إلى تغيير جذري في البيئـة الإعلامية. وهي ظاهـرة لا تقتصر على بلد عربي دون الآخر.

تؤدي سياسة اللامبالاة وعدم الإفصاح في الكثير من الحـالات إلى زوال الدليل أو الأدلة التي تثبت وقوع الانتهـاك. كمـا أن طـول المدة بـين وقـوع الانتهاك وتقديـم الشـكوى أو البلاغ تجعل مـن الحصول على شهادات دقيقة حول المسألة أمراً ليس بسيطاً، ولهذا السـبب، ينبغـي على الإعلاميـين الذيـن يتعرضون لأي اعتداء يستهدف حقوقهم وحرياتهم، أن يبادروا إلى تقديم شـكاوى أو بلاغات إلى الهيئات الرسمية أو المنظمات غير الحكومية المهتمة برصد انتهاكات حقـوق الإنسـان بوجه عـام، أو انتهـاكات حريات الإعلام بوجه خاص مثل شـبكة المدافعين عن حرية الإعلام «سند» أو مركز حماية وحرية الصحفيين أو صحفيـون بلا حـدود أو لجنة حمايـة الصحفيين، أو معهـد الصحافة الـدولي، أو نقابـات الصحفيين وقد حـرص برنامج «عين» العامل ضمن شـبكة المدافعين عـن حرية الإعلام في العالم العربي على معالجة هذه الصعوبـة مـن خلال حث فـرق الراصدين في تونس، ومـصر والأردن واليمن على متابعـة الانتهاكات أولاً بأول.

- **افتقـار الإعـلام العربـي للوعـي بمسـائل حقوق الإنسان والحريات الإعلامية**

كشـفت عمليـات رصـد انتهـاكات الحريـات الإعلاميـة في تونـس، ومـصر والأردن واليمن حقيقة أن الإعلاميـين العرب ما زالوا غـير متمتعين بالوعي الـلازم بحقوقهـم الإنسـانية وحرياتهـم الإعلاميـة. ولهذا السبب، فإن عدداً منهم ينظر إلى الاعتداءات والانتهـاكات التي تنال منه خلال ممارسـته لعمله، باعتبارهـا أموراً عاديـة وأنها لا تشـكل انتهاكا. فإذا تعرض صحفي على سـبيل المثال إلى معاملة سيئة من قبـل رجال الأمن، فقد ينظـر إلى ذلك على أنه إجراء

طبيعي تملك الأجهزة الأمنية القيام به في إطار مهمتها الأساسية وهي العمل على إنفاذ القانون. كما قد يعتقد صحفي، بسبب انخفاض درجة وعيه بحقوقه الإنسانية وحرياته الإعلامية، بأن رئيس التحرير يتمتع بحكم منصبه بمنع نشر مادة صحفية له أو التعديل عليها لأسباب غير مهنية، ودون أن يكون هناك سياسات تحريرية واضحة.

ومن مظاهر انخفاض درجة الوعي الحقوقي والقانوني لدى شريحة واسعة من الإعلاميين إحجامهم عن تقديم شكاوى لدى الجهات المختصة في حال وقوع انتهاكات جسيمة عليهم من قبيل الضرب وغيره من الاعتداءات البدنية أو تكسير ممتلكاتهم وأدوات عملهم أو احتجازهم وحرمانهم من حريتهم بشكل تعسفي أو غير قانوني. فقد دلت تجربة رصد انتهاكات الحريات الإعلامية في تونس، ومصر والأردن واليمن على مدار عامي 2012 و2013 على أن الإعلاميين الذي تعرضوا للضرب أو للإيذاء لم يقوموا بتقديم شكاوى رسمية لدى المراكز الأمنية أو النيابة العامة مما أفقدهم على أقل تقدير تثبيت الانتهاك بشكل رسمي ووضع السلطات العامة أمام واجباتها ومسؤولياتها.

واللافت للانتباه أن الإعلاميين بدوا في العام 2013 أكثر انغماسا في شأنهم المعيشي ويعتقدون أن الدفاع عن حرياتهم وحقوقهم وفقا للطرق المرسومة قانونا قد يضر بوضعهم المهني والمعيشي. الأمر الذي يعكس أن من أهم العوامل التي تجعل الوعي الحقوقي لدى الإعلاميين دون المستوى المأمول هو اعتقادهم بأن المطالبة بحرياتهم وحقوقهم قد تجعلهم يفقدون عملهم وأنه لا فائدة ترجى من المقاربة الحقوقية لأوضاعهم.

- **انعكاس المواقف السياسية للإعلاميين على موقفهم من الانتهاكات التي تطالهم**

من المسائل اللافتة للنظر في العام 2013، أن الإعلاميين في عدد من الدول العربي تأثروا بمواقفهم السياسية واتخذوا منها أساسا للكشف عن الانتهاكات التي وقعت عليهم. ففي مصر على سبيل المثال، كانوا الإعلاميون غير المؤيدين لحكم الإخوان المسلمين يركزون تحديدا على الانتهاكات التي تصدر عن الإخوان ويعلنون عنها بينما يقومون بإخفاء الانتهاكات التي قد تصدر عن طرف سياسي يؤيدونه والعكس يحدث مع الأطراف الأخرى. وما ينطبق على مصر؛ يتماثل في ظل الصراع السياسي مع الحالة التونسية. وبمعنى آخر، فإن المواقف السياسية التي يتبناها الإعلاميون كانت تسهل أو تعقد الوصول إلى المعلومات والأدلة المتعلقة بالانتهاكات، لا بل أنها كانت أحيانا تعرقل وصول برنامج «عين» للانتهاكات ذاتها.

ومن التحديات الأخرى التي أفضت إليها هذه المشكلة أن بعض الإعلاميين كانوا يعمدون كذلك في ظل الاستقطابات السياسية السائدة، إلى تضخيم الانتهاكات التي تصدر عن الطرف المناوئ لتوجهاتهم. الأمر الذي زاد العبء على برنامج «عين» لتحري دقة وصوابية وصحة المعلومات التي

تقدم إليه من جانب الضحايا والشهود حول عدد من الانتهاكات.

- **الانتهـاكات المتعلقـة بإسـاءة اسـتخدام القانون والملاحقات الجزائية**

مـن الصعوبـات والتحديـات الأخرى التـي واجهها برنامج «عين» وتكررت بصورة أكثر اتسـاعا وتأثيرا، عام 2013 وجود عدد لا يستهان به نسبيا من الحالات المرصودة في عدد من البلدان العربية، وبالذات الأردن، ومصر وتونـس واليمن التي تنطوي عـلى انتهاكات ولكنها إذا ما جرى فحصها وتحليلها في ضوء القوانين الوطنيـة النافـذة لا تعـد انتهـاكاً لأن السـلطات العامـة تكـون قد اتخـذت بحق الإعلامي عـدداً من الإجـراءات والتدابـير التـي تعـد شرعيـة وقانونية في ضـوء القوانـين المعمول بهـا وطنياً ولكنها تشـكل انتهاكاً للحريـات الإعلامية ولحقوق الإعلاميين في ضـوء المعايير الدوليـة للحريـات الإعلامية وحقوق الإنسـان. وبمعنى آخر، يكون التشريع الوطني ذاته في هـذه الحـالات هو مصـدر الانتهـاك، وبالنتيجة فـإن تطبيق هـذا التشريع والعمل به يشـكل انتهاكاً للحريات الإعلامية وحقوقهم.

ومـن بين أبرز الأمثلة الحـالات التي رصدها برنامج «عين» التي تندرج ضمن هذا النمط من التحديات والصعوبات، إحالة عدد من الإعلاميين مصر وتونس واليمـن في العام 2013 إلى القضاء الجزائي النظامي، وفي الأردن إلى محكمـة أمـن الدولـة، لمحاكمتهم عن جرائـم بموجب قانـون العقوبات، ويعاقـب عليها بالحبس، وذلك بسـبب مواد إعلامية قاموا وبنشرها، إذ يتـم اتهامهـم بارتـكاب بجرائم مختلفـة واردة في قوانـين العقوبات وليس في القوانـين الناظمة للعمل الإعلامي.

وقد تعاملت الشـبكة مع هذه الحالات على أسـاس المعايـير الدوليـة الخاصـة بالحريـات الإعلاميـة وبحقـوق الإنسـان وليـس عـلى أسـاس التشريعات والقوانـين النافذة. أما سـبب الصعوبـة في مثل هذه الحـالات، فيتمثـل في أن كلاً مـن سـلطات الدولـة والإعلاميـين يعتقـد أن ما ارتكب من أفعال ليسـت انتهـاكات، وأنها من باب العمل بالقانون وتطبيقه. ورغـم أن الإعلاميـين في بعـض الحـالات مثـل تلك التي يحالون فيها إلى محاكم خاصة أو قضاتها ليسوا مسـتقلين، باتوا مدركين بأنها تشكل خرقاً لحرياتهم الإعلاميـة إلا أن هناك حـالات مازالوا غير مدركين لانطوائهـا عـلى انتهـاكات لحرياتهـم الإعلاميـة. وفي الأحـوال كلهـا، فإن السـلطات العامـة ما زالت تعتقد في مثل هذه بأنها تطبق السـلوك وبأن سلوكها صحيـح، وقانونـي ولا ينطـوي عـلى انتهـاك بحـق الإعلام والإعلاميين.

أما التحديات الأخرى التي تنشـأ عن هذه المشكلة، فتتمثـل في أن عددا مـن الحالات التـي يتم رصدها يجـري فيهـا إحالـة الإعلامـي للقضـاء دون توقيفه وتسـتمر المحاكمـة لمـدد طويلـة تتجـاوز السـنة، فيصعب بالنتيجة على الشبكة تقييم الحالة والبت فيمـا إذا كانـت تنطوي عـلى انتهـاك أم لا، حيث ينبغـي في مثل هذه الحالات انتظـار الحكم النهائي للقضاء لتحديد وجود انتهاك من عدمه.

- **التفاوت في البيئات السياسة والتشريعية في الدول المشمولة بعملية الرصد والتوثيق**

كما ذكر سابقاً، فإن برنامج «عين» لرصد وتوثيق انتهاكات حرية الإعلام العامل ضمن شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» عمل في هذا العام على رصد انتهاكات الحريات الإعلامية في عموم الدول العربية من خلال منهج عام يقوم على جمع المعلومات والتحقق منها من خلال ما ينشر من تقارير، وفي دول أربع هي: الأردن، ومصر وتونس واليمن، قام برصد الانتهاكات من خلال منهجية علمية وحقوقية شاملة تستند على فكرة البلاغات والشكاوى في المقام الأول. بالإضافة إلى عملية رصد ذاتي عبر فرق رصد متخصصة جرى تأهيلها لهذه الغاية.

ومن بين أبرز التحديات والصعوبات التي واجهت الشبكة هذا العام، اسوة بالعام الماضي، في سياق رصدها لانتهاكات الحريات الإعلامية في الدول الأربع المذكورة، تفاوت البيئات السياسية والتشريعية فيها، علاوة على أن مصر وتونس واليمن تمر في مراحل انتقالية، عقب سقوط النظام فيهما، وعقب إزاحة الإخوان عن الحكم في مصر، أما في الأردن، يمكن القول بوضوح أن العام 2013 شهد تراجعاً كبيراً في الحراكات والمسيرات الشعبية المطالبة بالإصلاح وإشاعة الحريات.

ومن التحديات التي واجهت برنامج «عين» بسبب هذه الظروف، صعوبة جمع المعلومات والأدلة في بعض الحالات، وذلك بالنظر لمظاهر الانفلات وحجب هوية المعتدين ولطبيعة الانتهاكات المرتكبة. علاوة على أن تركيز الإعلاميين في مثل هذه الظروف سينصب على الانتهاكات والاعتداءات البدنية الجسيمة، وإهمال الانتهاكات الأخرى الشائعة مثل حجب المعلومات، الرقابة المسبقة، المنع من التغطية والتدخلات الأمنية.

يضاف إلى ما سبق اختلاف البيئة التشريعية المتعلقة بالعمل الإعلامي في الدول الثلاث، واختلاف المفاهيم القانونية المعمول بها. وقد سعت الشبكة إلى تجاوز هذه العقبة من خلال الدورات التدريبية التي خضعت فرق الرصد لها، إذ تم إعداد كشاف بهذه المفاهيم ومقاربتها معاً، ثم جرى ربطها بما يناظرها من مفاهيم ومبادئ واردة في القانون الدولي المتعلق بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين.

وقد تمكن برنامج «عين» من إيجاد نوع من التناسق والفهم المشترك بين فرق الرصد، ولغة موحدة انتظم العمل بها. ويعود السبب في ذلك إلى اتخاذ المعايير الدولية كمرجعية أساسية لعمليات الرصد والتوثيق، خاصة وأن الدول الأربعة يقع على عاتقها الالتزامات الدولية ذاتها في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين.

الفصل الثاني

الاتجاهـات العامة للحريـات الإعلامية في العالـم العربي 2013

بانوراما عامة

الاتجاهـات العامة للحريـات الإعلامية في العالم العربي 2013 (بانوراما عامة)

اتسـمت الفـترة التي قامـت فيها شـبكة المدافعين عـن حرية الإعـلام في العالم العربي « سـند» بإعداد هـذا التقريـر وهي العـام 2013 بأنها لم تشـهد نجاح التحـولات الديمقراطيـة في عـدد من بلـدان الربيع العربي، والأهم أنها شـهدت تراجعا كبيرا في الحقوق والحريات العامة وفي مقدمتها الحريات الإعلامية.

وقـد قـام برنامج «عـين» لرصـد وتوثيـق انتهاكات الحريـات الإعلاميـة برصـد مـا وقـع عـلى الإعلام والإعلاميين من انتهـاكات في عموم الدول العربية، وتبـين لـه أن واقـع هـذه الحريـات تراجـع بصـورة ملحوظـة في العـام 2013. كمـا لاحـظ البرنامـج نتيجـة رصد وتوثيـق الانتهاكات أن هناك سـمات واتجاهات عامة مشتركة بين الانتهاكات المرتكبة في سائر الدول العربية، وهي مسألة سيجري استعراضها وتحليل أسـبابها ومسبباتها في مواضع أخرى من هذا التقرير. وعلى أي حال، ثمة اتجاهات وقواسم عامة مشـتركة بـين الانتهـاكات المرتكبـة في العـام 2013 والتـي قام برنامج «عين» برصدها في سـائر البلدان، ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

• تـــراجـــع الـــحـــريـــات الإعـــلامـــيـــة في الـــدول العربيـــة

إذا كان هامـش الحريـة الإعلاميـة قـد اتسـع بعد انـدلاع الثـورات العربيـة والحـراكات المطالبـة بالحريـة والديمقراطيـة، إلا أنـه في العـام 2013 عـاد للتراجـع والانحسـار. فظاهـرة زوال الخـوف لـدى الكثـير من الإعلاميـين عقب ظاهـرة الربيع العربـي لـم تكـن كافيـة في العـام 2013 لإشـاعة وازدهـار الحريـات الإعلاميـة فقـد أدى فشـل التحـول الديمقراطـي في عـدد مـن الـدول العربية والفـوضى التي سـادت تلـك الدول وعـودة أنماط الحكـم السـابقة إلى صـدارة الحكـم إلى تضييـق هامـش الحريـة الإعلاميـة في بلدان عربيـة كثيرة وفي مقدمتها عدد من بلدان الربيع العربي.

لقـد أدت ظاهـرة الربيـع العربـي إلى ارتفاع سـقف الحرية في بلدان الربيع العربي على وجه الخصوص، والمقصـود هنـا سـقف حرية الإعـلام والنـشر. ولكن هناك ظاهرة مضادة لها نشأت كذلك للسبب ذاته، فمـع مجيء حكومـات ذات توجهـات أيديولوجية معينة ظهرت ممارسـة تتمثـل في قيام الحزب الذي تتبـع الحكومة الجديدة إليه بإتباع سياسـة لتكميم الأفـواه المعارضـة مـن الإعلاميـين لسياسـات هـذه الحكومـة وتوجهاتهـا، ومنعهم من التغطيـة والتعبير عن آرائهـم، وإن اقتضى الأمر الاعتداء بدنياً ولفظياً عليهم.

• الانـتـهـاكـات الإعـلامـيـة عـلـى خلفية المواقـــف السياسيـــة

مـن المسـائل اللافتـة للانتبـاه في الانتهـاكات التي رصدتهـا شـبكة « سـند» في العام 2013 بـأن عددا لا يسـتهان منهـا وقع عـلى خلفيـة المواقف السياسـية للإعلاميين والمؤسسـات الإعلاميـة، بحيث أضحى العمـل الإعلامـي ونشر المواد الإعلاميـة يفسر ويفهم

في ضـوء خلفية صاحب المادة الإعلامية أو المؤسسـة التـي نشرتهـا حتـى لـو كانـت المـادة موضوعيـة وصحيحة ولا تنطوي على قصد الإساءة أو النيل من التيارات والمواقف السياسية الأخرى لقد بدت هذه الظاهـرة واضحـة في كل مـن مصر، واليمـن وتونس. فثمـة انتهاكات رصدتهـا الشـبكة في تونس ترتبط حـصرا بانتماءات الصحفي أو بتوجهاته السياسـية والأيديولوجية.

وبالرغم من أن شبكة « سند» لا ترصد إلا الانتهاكات المتعلقة بالعمل الإعلامي وبمناسـبة ممارسـته، فقد قامت برصد انتهاكات ارتكبت ضد إعلاميين أثناء تغطيتهم لأحداث معينة في دول عربية مختلفة ، وقد كان الدافع السـياسي لها المواقف السياسية المعروفة عـن الإعلامي. وفي هـذه الحالات يتـم التعامل معها كانتهـاك لحرية الإعـلام لأنه رغم باعثه السـياسي ارتكب أثناء ممارسة الإعلامي لعمله.

- **استمرار ارتكاب الانتهاكات الجسيمة**

من الملاحظ أن الصفة الأغلب لعدد لا يستهان به من الانتهاكات المرتكبة في العام 2013 في مختلف الدول العربية، هي أنها تندرج ضمن الانتهاكات الجسيمة ويقصد بالانتهاكات الجسـيمة في هذا السياق تلك الانتهـاكات التي تتخذ شـكل اعتـداءات بدنية أو سـالبة لحرية الصحفيـين كأن يتعـرض الصحفيون للـضرب، أو للاحتجـاز التعسـفي أو غـير القانوني، أو القتـل أو التهديد بالقتل. وقـد كان هذا النوع من الانتهاكات الأكثر انتشاراً في مصر، وتونس، وسوريا، والعراق، واليمن والصومال.

يبـدو أن تزايد ارتـكاب هذا النوع مـن الانتهاكات مرتبـط بعمليـات قمـع الحـراكات والاعتصامات الشعبية التي تزامنت مع الربيع العربي والمطالبات بالحرية والديمقراطية، والاسـتقطابات السياسـية التـي رافقـت هـذه الحـراكات. وفي بعـض الـدول كمـصر مثـلا، يضـاف إليها سـبب آخر وهـو إزاحة الإخوان المسـلمين عن الحكم وسـيطرة العسـكر على إدارة شـؤون الحيـاة العامـة. وفي حـالات أخـرى كاليمن والصومال، يرجع ذلك إلى فشـل الدولة ذاتها وإخفاقهـا في السـيطرة على شـؤون الحيـاة وحماية الأمن وضمانه.

وفي سـوريا تحولت المطالبات السلمية بالحرية إلى صراع مسـلح بين نظـام الحكم وجماعات مسـلحة، كانـت طرفـاً أيضـاً في قتـل وتعذيـب وخطـف الصحفيين.

لقد تمثل السـياق الأهم لارتكاب هـذه الانتهاكات بقيام الضحايـا بتغطية الحـراكات والاعتصامات، ما دفع السـلطات الأمنية إلى قمع الصحفيين بشدة وبعنـف واضـح، والاعتداء عليهم جسـدياً، وتكسـير كاميراتهم، ووصلت بعض الانتهاكات إلى استهدافهم وقتلهم وتصفيتهم جسـدياً، والهدف منع الصحفيين في الميـدان من نقل اعتداءات وانتهاكات الأمن على المواطنين العزل في مسيراتهم واعتصاماتهم.

ورأت شـبكة المدافعـين عن حرية الإعـلام في العالم العربـي «سـند» تجديـد دعوتهـا هـذا العـام والتـي أطلقتهـا العـام المـاضي في أن تزايـد هـذا النـوع من

الانتهاكات يشكل ظاهرة مقلقة في العالم العربي، وسيتوجب من الجهات الأمنية أن تباشر سلطاتها في إنفاذ القانون، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، بصورة لا تهدر الحماية الواجبة للصحفيين وعدم المساس بأمنهم وحرياتهم الشخصية، وبصورة لا تنتهك تجريم التعذيب أو المعاملة القاسية أو اللا إنسانية.

ومن الأشكال الأخرى التي استمر اللجوء إليها في العام 2013 كوسيلة لارتكاب انتهاكات جسمية ضد الإعلام والإعلاميين، سكوت رجال الأمن واستعانة السلطات والهيئات العامة بأشخاص عاديين باتوا يعرفون بالبلطجية أو «الشبيحة»، وفي بلدان الثورات مثل تونس ومصر واليمن جاءت الاتهامات بالاعتداءات ممن ينتمون إلى جهات مختلفة وليس بالضرورة حكومية، حيث يقوم هؤلاء بالتعدي على الإعلاميين وضربهم وتهديدهم بالقتل، وأحياناً قتلهم فعلاً. أي أن رجال الأمن لا يتدخلوا لمنع هذه الاعتداءات، الأمر الذي يعني أنهم لم يقوموا بواجبهم بالتدخل ومنع الانتهاكات، فيصبحون مسؤولين عنها.

ومن الجدير بالذكر هنا أن ارتكاب هذا النوع من الانتهاكات قد كان قليلا في العام 2013 في حالة الأردن خلافا لما كان عليه الحال في عامي 2011، 2012. ويبدو أن السبب الذي أدى إلى ذلك هو تراجع الحراك الشعبي في هذا البلد، الأمر الذي قلل الاحتكاك بين الإعلاميين ورجال الأمن فلم يعد ثمة مبرر للتعرض للإعلاميين من خلال ارتكاب انتهاكات جسيمة ضدهم.

- **المصدر الأساسي لارتكاب الانتهاكات هو رجال الأمن والعسكر**

لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام «سند» في العام 2013 أن الجهات الأكثر ارتكابا لانتهاكات الحريات الإعلامية هي الجهات الأمنية والعسكر والبلطجية الذين يعملون بالتنسيق مع الجهات المذكورة أو بمعرفتها أو على مرأى ومسمع منها دون أن تتدخل لمنعهم أسوة بما كان عليه الحال في العام 2012. فهذه الظاهرة لم تتغير في العام 2013، ومازالت القوى الأمنية والبلطجية الذي يرتبطون بها ويعملون لحسابها هم المصدر الأكثر ارتكابا للانتهاكات.

وليس غريبا مطلقا أن تكون النسبة الأكبر من الانتهاكات المرتكبة في العام 2013 صادرة عن الجهات الأمنية أو تسأل عنها هذه الجهات، خاصة في ظل الأوضاع السائدة في البلدان العربية، وبالأخص تلك التي تمر بالربيع العربي وتكثر فيها الحراكات والاعتصامات الشعبية، فهناك صراع حقيقي بين الشعوب العربية والنظم السياسية القائمة في بلدان الربيع العربي تستخدم فيه هذه الأنظمة أدوات القمع المتاحة بين أيديها في محاولة منها لإسكات الحراكات الشعبية، ومن بين الفئات التي يتم استهدافها من قبل الهيئات والجهات الأمنية الإعلاميون لكونهم يقومون بكشف ممارسات الأجهزة الأمنية وفضحها على الملأ.

ويضاف إلى ذلك أنه في بلد كمصر، حدث في العام

2013 نكـوص عـلى صعيـد الحريـات مرده سـيطرة العسكر على إدارة دفة الحكم ومقاليده جراء تجاذبات سياسـية بينهم وبـين الإخوان المسـلمين الذين كانوا في الحكـم. وقد اتخذت الحكومـة المصرية الجديدة تدابـير شـديدة وتقييديـة على الإعلاميـين كان من بينهـا اللجـوء لارتـكاب انتهـاكات جسـيمة بحـق الإعلاميـين لمنعهم من نقـل الحقيقة والكشـف عنها وصلت إلى إغلاق محطات تلفزيونية.

ترى شـبكة المدافعـين عن حرية الإعلام «سـند» أن كثرة الانتهـاكات التي ترتكب من الجهات الأمنية في العـام 2013 أو سـكتت عنهـا هـذه الجهات ليس أمـراً مـبرراً في أي حـال مـن الأحـوال، وهـو يعـزز ما يجـري التأكيد عليه في مناسـبات كثيرة من وجوب توفير حماية خاصة تضمن سـلامة الصحفيين أثناء الأوقـات العصيبة، والاضطرابـات، والاحتجاجات والنزاعـات وتمكينهم من مبـاشرة عملهم وتغطية ما يقع من أحداث ووقائع.

- **اسـتمـرار ظاهـرة الاعتـداءات المرتكبـة مـن أشـخاص عاديـين ومصـادر مجهولـة**

من السـمات المشـتركة بين الانتهاكات المرتكبة في اغلب الـدول العربية أن جزءاً مهماً منها قد وقع من أشـخاص عاديين مثل البلطجية، وبرلمانيين، ورجال أعمال وشـخصيات حزبية بالإضافـة إلى انتهاكات عديدة ارتكبت من قبل أشخاص مجهولين من خلال تهديد عبر الهاتف، أو التعرض للإعلاميين بالضرب أو الشتم دون أن تكون هويته معروفة. وكذلك الحال بالنسبة إلى حجب المواقع والقتل.

ومـن أبـرز الـدول التـي يمكـن الاستشـهاد بهـا في هـذا المجال دولـة اليمن، حيـث أن مصـادر انتهاك الحريـات الإعلاميـة تنوعـت وتعـددت وكان للجماعـات المسـلحة وللقبائل المختلفـة ولأصحاب النفـوذ ولرجـالات الحكم السـابق دور كبـير في هذه الانتهاكات.

وقد حرصـت الجهـات المتورطة بهـذه الانتهاكات عـلى أن تكـون مصادر هـذه الانتهـاكات مجهولة أو محجوبـة الهوية عمداً، فغدت هذه الممارسـة ظاهرة شـائعة ومألوفة في البلـدان العربية قاطبة. وإن هذه الظاهـرة باتت تشـكل إربـاكاً حقيقيـاً للإعلاميين والعاملين في مجـال رصد وتوثيق انتهاكات الإعلام. فهي تجعـل الحريات الإعلامية عرضـة لتهديدات مسـتمرة دون أدنى إمكانية لردعها أو لوقفها. ويبدو أن هـذه الظاهـرة ليسـت مثبتـة الصلـة بظاهـرة القمـع الأمني الذي تمارسـه الأجهـزة الأمنية تجاه الإعلاميين لإسكات صوتهم وتعطيل دورهم.

أما مكمن الخطورة الناشئ عن هذه الظاهرة، فيتمثل في أنهـا تحـول دون معرفة المسـؤولين أو المتورطين في ارتكاب انتهاكات الحريات الإعلامية، ومحاكمتهم وتحميلهـم مسـؤولية أفعالهـم. وهـي تشـجع كذلك السياسـات التـي تسـتهدف الإعـلام والإعلاميين، والأهـم أنهـا في بعض الحالات تجعـل الإعلاميين في حالة مضطربة وتدفعهم إلى ممارسة ضبط ذاتي على أنفسهم تجنباً للخضوع لأية صورة من صور الاعتداء أو التهديد من قبل أشخاص مجهولين.

إن هـذه الظاهـرة ترتبـط بسياسـة أوسـع وأشـمل تنتهجها السلطات العامة في الدول العربية المختلفة وبفشـل مؤسسـة الدولـة في دول محـددة بالـذات كاليمن والصومال في ضمان الأمن والاستقرار.

- **الإمعان في سياسة الإفلات من العقاب**

اشـتركت الدول العربية جميعها في سياسة الإفلات من العقاب التي تنتهجها بحق مرتكبي الاعتداءات الجسـيمة على الحريات الإعلاميـة. فالدول ملزمة في حالـة وقـوع قتل على الإعلاميـين، أو تعذيب، أو معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، بإجراء تحقيق مستقل في تلك الحالات يفضي إلى مساءلة ومحاكمة الذين يشتبه بتورطهم بارتكابها ومعاقبتهم.

لقـد ارتكبت انتهاكات جسـيمة في السـواد الأعظم من الـدول العربية، ومرت دون تحقيق وملاحظة لمن شاركوا بارتكابها أو سكتوا عنها.

يمكـن القـول بوجـه عـام أن سياسـة الإفـلات مـن العقاب متفشية بصورة غير معقولة في الدول العربية، وهي تسـاهم بشكل أساسي في اسـتمرار الانتهاكات الجسـيمة للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين. وهي تتخذ كما لاحظت شـبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» شكل اعتداءات من أشـخاص يتبعـون الأجهـزة الأمنيـة أو يرتبطون بها ويتم حجب هويتهم من خلال نزع أية إشارة تدل على رجال الأمن الذين يرتكبونها، أو من خلال الاستعانة بأشـخاص مدنيـين غـير معروفين أو ملثمـين، أو من خـلال السـكوت عـن الانتهـاك ورفض القيـام بأي إجراء من إجراءات التحقيق والملاحقة. فقد رصدت الشـبكة ـ على سـبيل المثال ـ حالات عديدة في عدد من الدول العربية التي رفضت فيها الأجهزة الأمنية قبـول اسـتلام شـكوى من صحفـي تعـرض لانتهاك جسـيم لأسـباب مختلفـة. وترتبط ظاهـرة الإفلات من العقاب في الدول العربية بانعدام سيادة القانون، وتعتقد شـبكة المدافعين عن حريـة الإعلام في العالم العربـي أن الإفـلات مـن العقـاب يشـكل أحـد أهم التحديـات والمعيقات التي تمنـع ازدهار الحريات الإعلاميـة في الـدول العربيـة، وتدعـو إلى وضع حد لها والشروع الجاد بملاحقة كل شـخص يتورط بها أو يسكت عنها ويقرها.

والأخطـر من ذلك أن بعض الـدول العربية كالأردن، مـا زال يرفـض نقـل صلاحيـة النظـر في القضايـا التـي يتـورط فيها رجـال الأمن بانتهاكات جسـيمة كالتعذيـب وإسـاءة المعاملة من محاكـم الشرطة إلى القضـاء النظامي، الأمر الذي يعزز سياسـة الإفلات مـن العقاب لعدم الاسـتقلال المؤسـسي لهذه المحاكم كونها تجمع بين صفتي الخصم والحكم في هذا النوع من القضايا.

- **الاختـلاف الكبـير بـين النظـم القانونيـة الوطنيـة والمعايـير الدوليـة لحرية الإعلام**

من أبرز الاتجاهات العامة التي اسـتخلصتها شبكة «سند» في مجال الحريات الإعلامية، أن التشريعات الوطنيـة الناظمـة للحريـات الإعلامية، ولممارسـة العمـل الإعلامـي، ولحريـة الـرأي والتعبـير وحقوق الإعلاميين ما زالت تشـكل هـي بذاتها مصدراً مهما

لانتهاكات الحريات الإعلامية.

فالأصل أن السلطة التقديرية الممنوحة للدولة لتنظيم ممارسة الحريات العامة والحقوق الإنسانية يجب أن تمارسها الدولة لإيجاد تنظيم فعال يضمن ممارسة هذه الحقوق ويحميها وليس لتقييدها وتكبيلها وحرمان الناس منها.

ويبدو من واقع التشريعات المعمول بها في البلدان العربية أن هذه الحقيقة ليست واردة في بال حكومات هذه الدول، فهي على المستوى الدولي تقوم بالتزامات قانونية محددة في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان وفي مقدمتها اتخاذ التدابير التشريعية المناسبة للمواءمة بين الالتزامات الدولية والأوضاع التشريعية الوطنية بغية تمكين الناس من ممارستهم حقوقهم بحرية وبفعالية، والملاحظ أن عدداً كبيراً من الدول العربية لم يفِ بهذا الالتزام، بل بالعكس سنت بعضها في السنوات الأخيرة تشريعات تنتهك بصورة واضحة التزاماتها الدولية الناشئة عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبالحريات الإعلامية وحرية الرأي والتعبير.

لقد أقر عدد من الدول العربية تشريعات تعرقل الممارسة الفاعلة والفعلية للحريات الإعلامية المكفولة في اتفاقيات حقوق الإنسان، وفي دساتيرها الوطنية علاوة على أن السواد الأعظم منها ما زال يستخدم قانون العقوبات كوسيلة لملاحقة الإعلاميين عن ما ينشرونه من أفكار ومعلومات وتقارير تندرج ضمن حرية الرأي والنشر والتعبير، ولا يجوز أن تكون محلاً للتجريم، والملاحقة والمعاقبة فلا يجوز مثلاً ـ بحسب المعايير الدولية ـ محاكمة صحفي عن مادة نشرها تضمن انتقاداً لسياسات وتوجهات رئيس الدولة.

كما لا يعد جائزاً ملاحقة إعلامي ومحاكمته بجرم العمل على تقويض النظام لأنه نشر مادة إعلامية ذات مضمون سلمي ومهني حول ضرورة إصلاح النظام أو تغييره.

لقد باتت البيئة التشريعية المتعلقة بالعمل الإعلامي في الدول العربية تشكل قيداً حقيقياً على حرية ممارسته، وتمثل أداة قامعة للحريات المرتبطة بهذا العمل.

الفصل الثالث

انتهاكات الحريات الإعلاميـة وحقوق الإعلاميين في الدول العربية

الهاويـــة

الباب الأول

الرصـد والتوثيـق للانتهـاكات الواقعـة عـلى حريـة الإعـلام في:

الأردن

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

الأردن

اللافت للانتباه في نتائج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في الأردن هو التراجع الواضح للانتهاكات الجسيمة الواسعة النطاق والممنهجة والتي عرفها الأردن تحديداً في عام 2011 مع بداية الحراك الشعبي تزامناً مع الثورات والاحتجاجات التي عصفت بالعالم العربي. وترى شبكة «سند» أن التفسير المنطقي لتراجع هذا النوع من الانتهاكات والذي لم يكن شائعاً في الأردن طوال العقود الماضية، هو انحسار المظاهرات والاحتجاجات الشعبية في الشارع الأردني، وبالتالي تراجع التواجد الإعلامي في البؤر ومناطق التوتر والاحتكاك الساخنة، مما كان يجعله عرضة للاعتداءات الممنهجة والمتعمدة إلى جانب الاعتداءات العرضية.

ورغم ذلك؛ فإن الانتهاكات بوجه عام لم تتراجع، وظلت انتهاكات حجب المعلومات والتدخلات وغيرها ماثلة، والأبرز كان إنفاذ الحكومة لقانون المطبوعات والنشر مما تسبب في حجب (291) موقعاً إلكترونياً، وهو انتهاك جماعي واسع النطاق ومخالف لمعايير حرية الإعلام وحرية الإنترنت. ورغم تعهدات الحكومة بعد إنفاذ قانون المطبوعات والنشر بأن تقتصر محاكمات الصحفيين سنداً لقانون المطبوعات، فلقد أحيل صحفيون لمحكمة أمن الدولة وجرى توقيفهم.

القضية التي شغلت بال الإعلاميين كانت الأمن الوظيفي لهم بعد توقف صحيفة العرب اليوم عن الصدور والاستغناء عن خدمات غالبية العاملين فيها والذين يزيد عددهم عن 200 إعلامي وموظف، تبع هذا القرار اعتصام طويل للعاملين أمام الجريدة احتجاجاً على عدم صرف رواتبهم وحقوقهم المالية.

وما كادت أزمة صحيفة «العرب اليوم» تغيب عن المشهد قليلاً حتى كان العاملون في جريدة الرأي ينصبون خيمتهم احتجاجاً على عدم التزام إدارة المؤسسة باتفاقية عمالية وقعت معهم عام 2011، وتطور الاحتجاج في جريدة الرأي للمطالبة بإقالة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وتوالت الأحداث ليمتنع الصحفيون عن نشر أي أخبار تخص رئيس الحكومة وأعضاءها، وتعمقت الأزمة بقرار العاملين بالتوقف عن الصدور ليوم واحد أعتبر المؤشر الأخطر لأزمة الصحافة المكتوبة، مما دفع نواب وشخصيات عامة للتدخل لاحتواء الأزمة التي لم تتوقف إلا بإقالة مجلس الإدارة، وتعهد الحكومة بتنفيذ الاتفاقية العمالية. في هذه الأثناء كانت أزمة جريدة الدستور مفتوحة على كل الاحتمالات بسبب تدهور الوضع المالي للصحيفة، وعدم صرف رواتب الموظفين في مواعيدها المحددة.

واقع الشكاوى والانتهاكات في الأردن:

اتسم واقع الحريات الإعلامية في الأردن في العام 2013 بالتراجع الشديد، فقد حاصرت الحكومة الإعلام، وبالذات الإعلام الإلكتروني، بتطبيق تعديلات قانون المطبوعات والنشر الذي أدى إلى

إغلاق عدد كبير منها.

كما استمرت سيطرتها على الإعلام الرسمي بأشكاله المختلفة. وتعددت الحالات التي أحيل فيها إعلاميون إلى القضاء، وبالأخص محكمة أمن الدولة لمحاكمتهم على أساس قانون العقوبات عن مواد إعلامية قاموا بنشرها.

ورغم التراجع الملموس والملحوظ في واقع الحريات الإعلامية في الأردن، فإن عدد الحالات التي رصدها برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام «عين»، والاستمارات التي استقبلها وقام الراصدون بتعبئتها موزعة بين شكوى وبلاغ ورصد، كانت قريبة من العام الماضي لأسباب كثيرة سيجري ذكرها لاحقا، ولا بد من التنويه إلى أن بعض استمارات الرصد تحولت فيما بعد إلى استمارات شكوى حيث تمكن الراصدون من اللقاء مع الضحية في الوقت المناسب.

كما أن عدد الاستمارات بكافة أشكالها (رصد وبلاغ وشكوى) وصل إلى (100) استمارة، تضمنت بمجملها (61) حالة انتهاك، مع ملاحظة أن هناك بعض الاستمارات تتضمن أكثر من انتهاك يصل عددها في بعض المرات إلى 3 انتهاكات أو أكثر، وبعضها وبعد استكمال المعلومات المطلوبة من الراصدين تبين أنها لا تحتوي على انتهاك.

وفيما يأتي جدول يبين الفرق في العدد بين عام 2013 والأعوام السابقة:

تقرير حالة الحريات الإعلامية	عدد الاستمارات التي جرى استقبالها
سنة 2005	29
سنة 2006	31
سنة 2007	33
سنة 2008	33
سنة 2009	40
سنة 2010	117
سنة 2011	78
سنة 2012	96
سنة 2013	[1]100

[1] استمارة شكوى وبلاغ ورصد تتضمن كل واحدة منها أكثر من انتهاك

وقد توزعت هذه الحالات بين شكوى وبلاغ ورصد ذاتي على النحو التالي:

نوع الاستمارة	العدد
شكوى	81
بلاغ	1
رصد ذاتي	18
المجموع	100

وقد توصلت شبكة المدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي «سند» لرصد وتوثيق الانتهاكات من خلال دراسة وتحليل الحالات التي وصلتها عن مزاعم وانتهاكات للحريات الإعلامية في الأردن، إلى جملة من المسائل والاتجاهات العامة والأمر ذاته يقال بالنسبة إلى الانتهاكات التي قامت بالتحقق من وقوعها وتوثيقها.

واقع الشكاوى في الأردن:

بنتيجة دراسة وتحليل الحالات التي قام برنامج «عين» برصدها، تبين وجود عدد من الاتجاهات العامة التي تشبه في جزء منها الاتجاهات التي جرى الكشف عنها في العام الماضي، بالإضافة لاتجاهات أخرى جديدة في العام 2013. ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات العامة كالآتي:

- **عودة ظاهرة عدم الإفصاح عن الاعتداءات من جانب الإعلاميين**

إذا كان الإعلاميون في الأردن في العام 2012 قد تركوا جزئياً ممارستهم المتعلقة بعدم الإفصاح عن الانتهاكات التي يتعرضون لها، إلا أنهم في العام 2013 عادوا لهذه الممارسة وبصورة ملفتة للنظر وإن كانت الأسباب لها في العام 2013 مختلفة عن السابق. وتعزو شبكة المدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي العودة لهذه الممارسة في الأردن إلى تراجع الحراك السياسي بشكل كبير جداً، فقد استبشر الإعلاميون الأردنيون خيرا في العام الماضي بالحراكات السياسية والمطالبات الإصلاحية، ولكن مع تراجع الحراك أصابهم في العام 2013 خيبة أمل شديدة جعلتهم في حالة يأس شديد من إمكانية إحداث أية إصلاحات جذرية على مستوى ممارسة الحريات الإعلامية.

فإذا كان الإعلاميون في الأردن قبل سنوات يحجمون عن تقديم الشكاوى والبلاغات طلبا منهم للسلامة المعيشية والوظيفية، فإن امتناعهم في العام 2013 عن ذلك يرجع إلى يأسهم من إمكانية تراجع القبضة الأمنية والسيطرة الحكومية على الإعلام والإعلاميين. علاوة على أن أمنهم الوظيفي في العام 2013 بات أكثر تهديدا بسبب تراجع الإعلام الورقي لحساب الإعلام الإلكتروني، الأمر الذي يعني أنهم قد يفقدون عملهم فعلا بنتيجة إفصاحهم عن مشكلات وانتهاكات تعرضوا لها.

يضاف إلى ذلك أن الممارسة العملية في العام 2013 دلت على أن الإعلاميين ما زالوا لا يعمدون إلى تقديم البلاغات والشكاوى بشكل آلي أو تلقائي، فالسواد الأعظم من الشكاوى والبلاغات التي وصلت إلى شبكة «سند» جرى الحصول عليها من خلال اتصال الراصدين العاملين في الشبكة معهم وسؤالهم عن الانتهاكات التي تعرضوا لها.

وهذه المسألة تفضي إلى القول بأن الإعلاميين ما زالوا لا يعتقدون بالدور الحيوي للشكاوى والبلاغات، ولا يدركون الدور المحوري لهذه الشكاوى والبلاغات في ردع المعتدين وحماية حرياتهم وحقوقهم. فضلا عن أن العام 2013 شهد تراجعا واضحا في الانتهاكات الجسيمة التي طالت الإعلاميين خلافا للعام 2012، وذلك بسبب ندرة الحراكات والمسيرات فانعدم الاحتكاك المباشر بين الإعلاميين والأجهزة الأمنية؛ الأمر الذي انعكس كذلك على عدم رغبتهم بالإفصاح. فمن المألوف أن يقوم الإعلاميون عادة بالإفصاح عن الانتهاكات الجسيمة التي تقع عليهم، وغالبا ما يتغاضون عن الانتهاكات التي لا تمس سلامتهم الجسدية وحريتهم الشخصية.

- **تـآكل الأمـن الوظيفي للإعلاميـين وتأثيره على ممارسة الحريات الإعلامية**

كشف العام 2013 عن حقيقة تآكل الأمن والاستقرار الوظيفي للإعلاميين الأردنيين، وبالأخص العاملين في الإعلام الورقي. فقد كشفت حالة كل من الصحف اليومية «العرب اليوم»، «الرأي» و«الدستور» عن واقع مهني مرير يعاني منه الإعلاميون في الأردن، حيث يخسر عدد كبير منهم فجأة عمله ويصبح بلا راتب بسبب الخسائر التي تلحق بالإعلام الورقي وبسبب استفراد رأس المال بإدارة المؤسسات الإعلامية الورقية. كما أن بعضهم الآخر شرع بمطالبات عمالية ومالية نتيجة تدني مستوياته المعيشية، وبسبب عدم عدالة الرواتب والمستحقات المالية بين العاملين في المؤسسة الإعلامية ذاتها.

وإذا كانت شبكة «سند» لا ترصد المشكلات المتعلقة بالأوضاع العمالية والمالية للإعلاميين، إلا أنها عنيت في هذا العام بموضوع الأمن الوظيفي للإعلاميين في الأردن بالقدر الذي يمس ممارسة الحريات الإعلامية، فقد دلت الممارسة على أن عدم الاستقرار الوظيفي يجعل الإعلاميين أكثر عرضة للانتهاكات، كما أنه يجعلهم أكثر سكوتا على المشكلات والانتهاكات التي تطالهم.

لقد كشفت الحالات التي وقعت في الأردن والتي كانت تتعلق بالمقام الأول بالأمن الوظيفي للإعلاميين أن الإعلام يصبح أكثر قبولا للخطاب الرسمي ولهيمنة رأس المال مادام الإعلاميون لا يطمئنون لكسب رزقهم ولديمومة سبل معيشتهم. ويبدو أن الرواتب والأجور التي يتقاضاها الإعلاميون باتت اليوم في بلد كالأردن سلاحا فتاكا يتم استخدامه بشكل منظم ومدروس لتكميم أفواه الإعلاميين ولإسكات الإعلام بصورة ناعمة ومبطنة.

ينبغي في الواقع قراءة الاتجاه الأول بتراجع الإفصاح عن المشكلات مع هذا الاتجاه، فالأمن الوظيفي واستقرار الوضع المهني والمالي للإعلامي يجعله أكثر مبادرة للكشف عن المشكلات التي تعتريه بينما انعدام هذين الأمرين يمنعه من الكشف والإفصاح.

- **تراجع دور الإعلام الورقي لحساب الإعلام الإلكتروني**

يواجه الإعلام الورقي في الأردن أزمة واضحة للعيان، فهذا الإعلام الذي كان يستأثر بغالبية حصة الإعلان الحكومي والخاص، وكانت له الأولوية في المعلومات وكانت الدولة تستنفر كل قواها لاحتوائه والسيطرة عليه، بات يواجه أزمة مالية طاحنة تجلت في إغلاق جريدة العرب اليوم، واعتصام طويل لجريدة الرأي للمطالبة بتنفيذ اتفاقية عمالية لم تنفذ، وجريدة الدستور التي تتأخر كثيراً في دفع رواتب وأجور موظفيها، ومهددة بالتوقف إذا لم تجد حلاً لمديونيتها.

الأزمة المتفاقمة للصحف اليومية في الأردن، ربما تكون أزمة عالمية عامة للإعلام الورقي، لكنها في

الأردن ينظر لها البعض بأنها محصلة لأكثر من سبب أبرزها:

1. الطفرة في الإعلام الإلكتروني، وقدرته على المنافسة في تقديم المعلومات أولاً بأول، وكسره لكثير من التابوهات التي لا تستطيع الصحف اليومية تجاوزها.

2. الترهل الإداري والمالي في الصحف اليومية، والاتهامات بوجود فساد في إدارة أموالها، وابتعادها عن سياسة الحوكمة الرشيدة في الإدارة والتعيينات.

3. التراجع الكبير في إيراد الإعلانات بعد الأزمة الاقتصادية منذ عام 2009 وما تبعها، وتراجع المواطنين أيضاً عن شراء الصحف سواء بسبب الأزمة الاقتصادية أو اعتمادهم على الإعلام الإلكتروني كمصدر معلومات لهم، أو الاكتفاء بقراءة الصحف الورقية على مواقعها الإلكترونية.

واقع الإعلام الورقي انعكس كذلك على واقع وطبيعة الشكاوى والانتهاكات، فالأكثرية منها أصبح يقع على العاملين في الإعلام الإلكتروني، وبسبب نشاط وكثرة هذه المواقع الإلكترونية أصبحوا ضحية للانتهاكات وأحياناً هدفاً لإسكاتها لأنها باتت مصدر قلق للسلطات الرسمية.

- **تفضيل الإعلاميين للحلول الودية على الحلول القانونية**

دلت الحالات التي رصدها برنامج «عين» على أن الإعلاميين الأردنيين يفضلون الحلول الودية للمشكلات التي يتعرضون لها على الحلول القانونية. ويبدو أن البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الأردني، وهي ذاتها التي ينتمي إليها الإعلاميون تعطي الأولوية لهذا النوع من الحلول بمعزل عن الحلول الواجب اللجوء إليها حقوقيا لإنصاف الضحايا.

فقد سعى فريق الرصد الأردني التابع لشبكة «سند» إلى رصد عدد من الحالات التي تعرض فيها إعلاميون لمشكلات وانتهاكات طالت حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية ولكنهم أحجموا عن تقديم شكوى لفريق الرصد أو أنهم طالبوا بعدم متابعتها بسبب توصلهم لحلول ودية مع الجهة التي قامت بالانتهاك، فتكررت عبارات من قبيل «انتهى الموضوع وأعتذر لي»، أو «تصالحنا على الموضوع» أو «لا داعي لمتابعة الأمر فقد انتهى كل شيء واعتذروا لي» وغيرها من العبارات والجمل المشابهة.

يندرج تفضيل الإعلاميين لهذا النوع من الحلول ضمن إطار مجتمعي أوسع قائم على الترضيات والحلول الآنية وليس على الإنصاف الفعلي للضحايا. علاوة على أنه يعكس حقيقة أكدتها شبكة «سند» أكثر من مرة وهي أن الإعلاميين ما زالوا يفتقرون للوعي الحقوقي وبطرق وسبل إنصافهم واجبة الاتباع من قبل الدولة. كما أنها قد تعكس عدم ثقة الإعلاميين بفعالية الحلول القانونية وكفايتها فيضطرون للقبول بالحلول الودية.

مما لا شك فيه أن الحلول الودية قد تكون مقبولة نسبيا في الحالات البسيطة، لا بل البسيطة جدا، ولكنها غير مقبولة مطلقا في الحالات المنطوية على انتهاكات جسيمة، ففي هذه الحالات ثمة اشتراطات واستحقاقات معينة يتيعن احترامها للقول بإنصاف الضحية إنصافا فعليا وفعالا.

وربما يقتضي التنويه أيضاً إلى أن بعض التجاوزات والانتهاكات التي تقع على الصحفيين يكون سببها تجاوزات مصلحية ومحاولات ابتزاز ولا جذر مهنياً لها، ولذلك فإن البعض يقبل بالتسوية والتصالح دون شكوى إذا حقق بعضاً من مصالحه، وفي هذا السياق نؤكد أن الأخطاء الإعلامية مهما كانت ليست مبرراً للانتهاكات.

- **تنوع المشكلات الواردة في الحالات واتساع مجالاتها**

كما هو الحال في العام 2012، لم تنصب الشكاوى والبلاغات التي استقبلها برنامج «عين» بشأن انتهاكات الحريات الإعلامية في الأردن على انتهاكات أو مشكلات محددة بالذات، فقد شملت موضوعات متنوعة ومتعددة، ويوضح الجدول الآتي مختلف الانتهاكات التي ادعى مقدمو الشكاوى والبلاغات أو التي رصدها البرنامج ذاتياً وقوعها بحق الإعلام والإعلاميين:

موضوع الحالة	العدد	%
حجب المواقع الإلكترونية	291	%72
المنع من التغطية	42	%10.4
التهديد	14	%3.4
المضايقة	12	%2.9
الإعتداء اللفظي	8	%1.9
الضغط لإزالة أو تغيير محتوى الخبر	6	%1.4
الاستخدام المتعسف للسلطة في منح الترخيص	5	%1.2
حجب المعلومات	5	%1.2
مصادرة أدوات العمل	3	%0.7
الاستدعاء الأمني للتحقيق	3	%0.7
الإضرار بالأموال	3	%0.7
عدم المساواة والتمييز على أساس نوع الجنس	2	%0.5
رقابة مسبقة	2	%0.5
الرقابة اللاحقة على الخبر	2	%0.5
حبس	2	%0.5
حجز حرية	2	%0.5
إيقاف عن العمل	1	%0.2
المجموع	403	%100

ويلاحظ من الجدول أن أشكال وأنواع المشكلات أو الانتهاكات الواردة في الاستمارات أكثر من عدد الاستمارات ذاتها، وهو أمر طبيعي سببه أن بعض الاستمارات تضمنت أكثر من نوع أو شكل من أنواع الانتهاكات، كأن يكون الإعلامي صاحب الشكوى تعرض إلى الضرب والمنع من التغطية في آن معاً.

ويلاحظ كذلك أن الشكاوى والبلاغات، بالإضافة إلى استمارات الرصد الذاتي، انصبت على مشكلات متنوعة ومختلفة، فقد شملت موضوعات تمحورت على الاعتداءات البدنية واللفظية والمنع من التغطية، بالإضافة إلى حالات تتعلق بتزايد استخدام القانون والإحالة إلى المحاكم بشكل تعسفي أو مخالف للمعايير الدولية، وكوسيلة لاحتجاز الصحفي أو الإعلامي أو معاقبته على مادة إعلامية قام بنشرها، خاصة وأن الهيئات أو الجهات التي تقف وراء هذا الأمر تعتقد أنها بهذا الأسلوب تعمل وفقاً للقانون ولا تخالفه.

أما فيما يخص الحالات التي ادعى فيها إعلاميون أنهم تعرضوا إلى الرقابة المسبقة ومنعت مقالات لهم من النشر، فقد انصبت تحديداً على قيام إدارة المؤسسات الإعلامية التي يعمل بها الإعلامي صاحب الشكوى أو البلاغ بممارسة هذه الرقابة من خلال رفض نشر المادة الإعلامية في الأغلب.

وتشكل هذه الملاحظة مصدر قلق لشبكة المدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي لأنها تعكس واقعاً جديداً حيث أضحت المؤسسات الإعلامية هي التي تمارس ضبطاً ذاتياً عوضاً عن التوجيهات الصادرة من الحكومة وأجهزتها الأمنية، مما يعني أن للحكومة وأجهزتها الأمنية السطوة الأساسية في المحتوى الإعلامي سواء أكان ذلك ظاهراً أم مستتراً، وفي الوقت ذاته، فإن المؤسسات الإعلامية تفضل تجنب المشكلات، فتتجنب نشر المعلومات والموضوعات التي تثير الجدل، أو ربما تتسبب في قضايا قانونية، وتفضل الابتعاد عن الاختلاف مع السلطة وأدواتها على حساب حرية التعبير والنشر وحق الناس بالمعرفة.

إن مسألة الرقابة المسبقة تبقى مسألة إشكالية وملتبسة، فالحدود الفاصلة بين التدخل المهني لرؤساء التحرير والتدخل غير المهني أو الرقابة المسبقة التي لا تستند إلى معايير مهنية لا يمكن إثباتها، خاصة في ظل ضعف التقاليد المهنية، وعدم وجود مدونات للسلوك المهني ومحدودية استقلالية المؤسسات الإعلامية في الأردن.

- **انعدام المعرفة بالمنظومة الحقوقية والتشريعية المتعلقة بالحريات الإعلامية**

من الملاحظ أن الإعلاميين العرب بوجه عام يفتقرون إلى المعرفة بالمنظومة الحقوقية والتشريعية ذات الصلة بالعمل الإعلامي، وهي مسألة أكدت عليها شبكة «سند» في العام الماضي ويبدو أنها ما زالت موجودة ولم تراوح مكانها، وحلها – كما تعتقد – الشبكة لن يكون متاحا بين ليلة وضحاها وهو بحاجة إلى تضافر جهود عديدة تعمل جديا بغية رفع الوعي الحقوقي والقانوني لدى

العاملين في الحقل الإعلامي في الدول العربية.

وقد تبين لشبكة «سند» من خلال الشكاوى والبلاغات، وكذلك من حالات الرصد الذاتي، أن الإعلاميين في الدول العربية الأربعة المشمولة بعمل فرق الرصد ما زالوا يعانون من نقص شديد في مفردات ومكونات حقوقهم الإنسانية وحرياتهم الإعلامية. وقد انعكس هذا النقص بصورة واضحة وجلية على تعامل الإعلاميين مع الراصدين، وعلى مضمون الاستمارات المتعلقة بحالاتهم. فهم ينظرون للآلية التي تتبعتها الشبكة في رصد وتوثيق الانتهاكات من وجهة نظر ذاتية محضة، كما أنهم لا يعتقدون بالأثر الفعال والكبير طويل المدى لعمليات الرصد والتوثيق على تحسين أوضاعهم المهنية وحقوقهم وحرياتهم الإعلامية والإنسانية.

واللافت للانتباه المواقف التي اتخذها عدد كبير منهم إزاء اللجوء لسبل الإنصاف المتاحة وطنيا، وبالذات أولئك الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة، فقد ابدى هذا العدد الكبير عدم إيمانه باللجوء إلى القضاء. كما أن عدداً كبيراً من الإعلاميين الذين تعرضوا لانتهاكات جسيمة في كل من مصر، وتونس، واليمن والأردن نادرا ما يتقدمون بشكاوى لدى الادعاء العام لعدم إيمانهم بجدوى ذلك. والأخطر من هذا كله أن الإعلاميين قد يكتفون أحيانا بالاعتذار أو بالتسويات المالية البسيطة لمشكلاتهم وعدم اللجوء إلى القضاء لإنصافهم.

عرض لنماذج من الحالات وتحليلها:

بلغ عدد استمارات المعلومات المتعلقة بشكوى أو ببلاغ أو برصد ذاتي في العام 2013 (100) استمارة، وفيما يأتي عرض لأبرز الحالات والشكاوى التي تلقاها برنامج «عين» في هذا العام بخصوص حالات تعرض فيها الإعلاميون الأردنيون لمشكلات. وهذا العرض يتعلق بتلك الحالات التي أثارت مسائل تستحق التحليل والنقاش، وهي على النحو الآتي:

- **حالة إياد الجغبير المتعلقة بتوجيه اتهامات جزائية له**

تبين في الحالة التي رصدها برنامج «عين» بتاريخ 2013/9/2 أن الإعلامي إياد الجغبير العامل لدى سكاي نيوز تعرض بتاريخ 2013/1/13 لتوجيه عدد من التهم الجزائية له من قبل المركز الأمني في مخيم الزعتري، وقد وجهت إليه التهم الآتية: مقاومة رجال الامن ومحاولة الاعتداء عليهم، قدح مقامات عليا وشتم جلالة الملك والتعدي على الإرادة الملكية وعدم احترام الأوامر، التعدي على أفراد الأمن العام ومحاولته استخدام الكاميرا والتصوير على بوابة المخيم.

ورغم أهمية الانتهاك الذي تعرض له الزميل الجغبير إلا أنه لم يتجاوب رغم المحاولات المتكررة من فريق الرصد الوطني إلى توثيق ما حدث معه، واستطاع فريق الرصد جمع المعلومات المتعلقة بالانتهاك من خلال صفحة الفيسبوك الخاصة بالزميل الجغبير، وجرت محاولات بعد ذلك للتوثق من المعلومات التي أوردها، ولكن إجابته

كانت بأنه لا يملك معلومات غير التي أوردها.

إن تجاهل الصحفيين وعدم اهتمامهم بالانتهاكات التي يتعرضون لها، قد يتسبب بحفظ الشكاوى، ومنها ما حدث مع الجغبير.

والملاحظ في هذه الحالة أنها تفتقر لمعلومات اساسية من قبيل: لماذا وجهت هذه التهم له؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى توجيه ذلك له؟ وهل أحيل إلى المدعي العام؟ ومتى؟ وأين؟ وهل تم توقيفه؟.. إلخ. علاوة على أن الإعلامي الذي تتعلق به هذه الحالة أبدى موقفا سلبيا تجاه متابعة حالته. وقد قررت شبكة «سند» حفظ الحالة وعدم متابعتها لعدم ورود معلومات حولها في اي مصدر آخر، ولأن الإعلامي ذا العلاقة بها لم يبد اية معلومات قد تفيد في متابعتها. كما أن المحاكم لم تنظر – بحسب علم برنامج «عين» - في قضية تتعلق بالإعلامي المذكور ولم يتسن لـ«عين» معرفة مصيرها لدى المركز الأمني وما اتخذه بشأنها من تدابير.

- **حالة حسن الحسيني المتعلقة بتعرضه للضرب من قبل أحد المرشحين للانتخابات النيابية**

جاء في استمارة الرصد المتعلقة بحالة الزميل حسن الحسيني مندوب وكالة الأنباء الأردنية (بترا) أنه كتب على صفحته على الفيس بوك بأنه تعرض بتاريخ 2013/1/7 لمحاولة اعتداء من قبل مرشح حزب الاتحاد الوطني بسام الكسواني، أثناء حضوره افتتاح مقر الحزب الكائن في أم أذينة. وقال الزميل الحسيني أنه وأثناء تواجده في مقر الكتلة دار حديث بينه وبين أحد المتواجدين، حول انتشار المال السياسي في الانتخابات الحالية، الأمر الذي أزعج الكسواني الذي قام بالتهجم عليه بالأيدي مع عدد من مؤيديه أثناء خروج الحسيني من المقر برفقة عدد من الصحفيين. وأضاف الحسيني أنه لم يكن يقصد باستفساره هذا حول المال السياسي الإساءة للحزب أو كتلته الانتخابية، لكنه كان يناقش التصريحات المنقولة عن رئيس الهيئة المستقلة للانتخابات حول انزعاجه من انتشار المال السياسي في هذه الانتخابات. وأكد الحسيني أنه في أي مكان او زمان سوف يسهم بكل ما أوتي من قوة بلجم المال السياسي وتعرية رموزه وتعريف المواطن الأردني بالمرشحين الذين يزورون إرادة الناس ويشترون ذممهم كوسيلة توصلهم إلى غاية تحسبها بيلة وهو عضوية مجلس النواب. وقال الحسيني أنه أخبر مركز حماية وحرية الصحفيين بالحادثة مع احتفاظه بالحق الشخصي بالتقاضي. وتساءل الحسيني لماذا تبقى الحكومة صامتة عن جميع الممارسات المسيئة لنزاهة الانتخابات خصوصا شيوع المال السياسي الملفت للنظر.

وبنتيجة مراجعة الاستمارة تبين أنها غير مكتملة وبحاجة لإجابات توضيحية، ولكن الزميل حسن الحسيني لم يتجاوب، فقد ارسل له فريق الرصد استمارة واتصل معه هاتفيا 3 مرات، ولكنه لم يتجاوب ولم يجب على هاتفه أصلا. ومن بين أهم المعلومات الناقصة في هذه الحالة: هل كان الحسيني حاضرا كصحفي أم للمشاركة في افتتاح

المقر بصفة شخصية؟ وهل تم الاعتداء عليه بوصفه صحفيا أم بشكل شخصي؟ هل هناك خلافات سابقة بينهما؟ كيف تم الضرب والاعتداء؟ وما هي الألفاظ المستخدمة ضده؟ وما هي الأضرار التي لحقت به جراء الاعتداء؟.

وتبين للبرنامج «عين» أن الزميل الحسيني حضر الافتتاح بصفته مدعوا لحفل افتتاح المقر وليس صحفيا، كما أنه تعرض لمحاولة الاعتداء عليه من قبل أعضاء الحزب، عندما سمعت إحدى عضوات الحزب والتي لا يذكر اسمها أنه يقول للناس الحاضرين للافتتاح لماذا حضرتم؟ وما هو الدافع لحضوركم افتتاح المقر في البرد؟ فأجابته السيدة أن الحزب لا يدفع لأحد وهي التي أخبرت الكسواني بهذا الحديث.

وأفاد الحسيني أنه لا يوجد خلافات مسبقة بينه وبين أعضاء الحزب، وأوضح أنه لم يتم ضربه وإنما محاولة لضربه؛ فعند خروجه من الافتتاح كان ينتظره 20 شخصا حاول أحدهم أن يمسك يده لكنه حسبما أفاد لم يتعرض للضرب أما الكلام والألفاظ التي أثرت فيه كما أخبرني خذوه على الغرفة لنضربه. وأحدهم قال: خذوه على البقعة لأضربه. وهو يعتبر أن هذا الكلام أشد وطأة من الضرب.

وقد قررت شبكة «سند» حفظ هذه الحالة لأن الاعتداء لم يقع على الحسيني لكونه صحفيا ولكنه يرتبط بسلوك وعلاقات شخصية لا تقوم الشبكة برصدها.

- **شكوى يوسف البستنجي من قناة رؤيا المتعلقة بتعرضه للضرب**

جاء في الشكوى المقدمة من الزميل يوسف البستنجي بتاريخ 2013/4/24 أنه «في يوم الجمعة الموافق 2013/2/22 وأثناء ذهابي المدينة الرياضية لتغطية بعض الاحداث الرياضية داخل المدينة وعند البوابة رقم (2) ولحظة دخول سيارة القناة إلى المدينة الرياضية كانت سيارة نوع تويوتا بكب ابيض تقوم بما يسمى (التحشير بالبنزين) علامة بأنه مستعجل، قمت بإبلاغ السائق بأن يفسح له الطريق وقمت بإخراج يدي من الشباك وقلت له «إذا مستعجل تفضل اطلع» ونظر لي بشكل غريب، وقام بالإشارة لي بأنه لم يعجبه وقمنا بإكمال الطريق إلى داخل المدينة، بعد البوابة مباشرة تفاجأت بوقوف البكب ونزول الشخص السائق بشكل ملفت وقام برفع الجاكيت وهو قادم باتجاه السيارة للفت نظري بأنه يحمل سلاحاً.

وقام بالإشارة للسائق للوقوف التام واقترب ناحيتي وقام بفتح الباب وقال لي «إنزل من السيارة» قلت له «بصفتك من» قال متحديا «أنا أمن أنا بحث جنائي» وقام بسحبي من السيارة، وعندما ترجلت من داخل السيارة قام واحد من الشخصين بإمساكي من الخلف لحظة وقوفي وقام الاخر بضربي بكعب المسدس على المنطقة اليمنى العليا من الرأس ولحظتها كانت الدماء غطت وجهي بأكمله، ولم اشاهد الا بان أحدهم قام بمحاولة سحبي الى السيارة الخاصة بهم ولم امتثل لهم بعدما قام بعض الناس بالتجمهر، وقام كلا الرجلين بإشهار

السلاح في الهواء وتهديد الناس لمنع الاقتراب في لحظتها. وابتعدت إلى الخلف واقتربت من السيارة الخاصة بالقناة وقمت بسحب التليفون الخاص بي لأكتب رقم السيارة لكن شعرت بعدم السيطرة وقمت بتصوير لوحة السيارة، وفي لحظة قيام بعض الحضور بإبعاد الشباب قاموا بالركوب في سيارتهم «البكب» والهروب في لحظة سريعة.

وقمت بالركوب في سيارة القناة والتوجه إلى مستشفى الاستقلال وقمت بإبلاغ القناة، ثم تم استدعاء البحث الجنائي. وتم الإبلاغ عن اللوحة ولم تكن من سيارات البحث الجنائي حيث اتضحت الأمور بساعة متأخرة من الليل بأنها سيارة تابعة لدائرة مكافحة المخدرات وأنهم شباب تابعون لقسم مخدرات عرجان/ العاصمة، وهم رتبة شرطي/ الأول ليث العواملة ـ والثاني طه النجداوي، ولقد علمنا بأنهما من مكافحة المخدرات عن طريق ثلاثة شباب تواجدوا بعد إجرائي للعملية. دخلوا للغرفة معرفين على أنفسهم بأنهم مكافحة المخدرات النقيب محمد النوايسة والملازم عامر الهياجنة وآخر معاني لم أعرفه.

وقاموا بتقديم الاعتذار عن المعتدين بوصفهم عيال وغلطوا وأنهم يريدون مني السماح بحضور المدير التنفيذي للقناة السيد بشار الربضي. ولكن لم أتحدث معهم كما أرادوا لأن من المفترض ان يكون لي أهل يعلموا بأنني في المستشفى. وحاولوا إرسال مجموعات من العائلات والامن لحل الموضوع ولكن لم نستجب. وتفاجأت اليوم الاحد 2013/2/24 ظهرا بأنني في المستشفى ملزم بحراسة أمنية من المركز الامني، والسبب تقديم شكوى كيدية من قبل الشباب الذين اعتدوا علي لتعتبر وسيلة ضغط للتنازل عن الشكوى التي تقدمت بها في مركز امن الحسين لدى إبراهيم الجوارنة ملازم أول.

وأضاف الزميل البستنجي أن من بين الشهود على الحادثة من كادر القناة المصور أيمن برو ومحمد الحتاملة وحارس بوابة المدينة الرياضية مراد الجغبير. كما توجد تقارير طبية تثبت الضربة التي تعرضت لها بكعب المسدس والمتسببة بجرح 5 سم تقريبا كما اشار التقرير الطبي القضائي.

مما لا شك فيه أن الاعتداء على الزميل البستنجي ثابت، وهو يشكل انتهاكا جسيما عليه وعلى سلامة بدنه ولكنه لم يقع عليه لأنه صحفي ولا بسبب مباشرته عملا صحفيا بل وقع عليه نتيجة خلاف شخصي لا صلة له بالعمل الإعلامي للمعتدى عليه. ورغم أن شبكة «سند» تدين هذا الاعتداء إلا أنها قررت حفظ الحالة لعدم تعلقها بالعمل الإعلامي. وهي تهيب بالجهات المختصة أن تحقق بهذه الحالة وتحيل المعتدين للقضاء لمحاكمتهم ومعاقبتهم عن هذا الفعل.

- **شكوى عدنان برية المتعلقة بفصله التعسفي من العمل في صحيفة العرب اليوم**

في شكواه المقدمة لبرنامج «عين» بتاريخ 2013/2/24 أوضح الزميل عدنان برية من صحيفة العرب

اليوم الآتي: «تسلمت مساء يوم الخميس الموافق 2013/2/20 كتاب فصلي من الصحيفة والسبب الموجود في كتاب الفصل هو عدم الانتظام بالدوام وقلة الانتاجية. حيث استدعاني المدير العام وأخبرني أن هيئة التحرير وإدارة التحرير قررتا انهاء خدماتك، وقال لي قدم استقالتك حفاظا على ماء وجهك وسنعطيك كل حقوقك المالية، لكني رفضت أن أقدم استقالتي واستلمت كتاب فصلي.

وفي التفاصيل فأنا أعمل في العرب اليوم منذ 8 سنوات ودائما أقدم اعتراضي على خلفية قضايا عمالية ونقابية وأطالب بحقوق زملائي العاملين. وعند شراء السيد الياس جريسات العرب اليوم منذ عام، كنت أعمل مدير تحرير الصفحة الأولى، ورفضت تدني سقف الحرية وقدمت كتاباً رسمياً إلى الجريدة وطلبت نقلي للعمل كمندوب صحفي أو محرر صحفي، حيث تم نقلي إلى قسم العربي والدولي محررا مع أنني كنت في سنوات سابقة رئيس قسم العربي والدولي وتم ممارسة ضغوط هائلة علي وأصبح هناك تدخل دائم في عملي.

وخلال الشهر الماضي تأخرت الصحيفة بدفع رواتب العاملين فيها فأصدرت مع مجموعة من الزملاء بيانا احتجاجيا على تأخر الرواتب إضافة إلى احتجاج حول حالة الإرباك المهني وخضوعها بالكامل لمالك الصحيفة.

ومن المضايقات التي تعرضت لها خلال السنة الماضية اي فترة امتلاك الياس جريسات للصحيفة أنني كنت مدير تحرير تنفيذياً ونزعوا مني هذا المنصب دون وجه حق. بالإشارة الى كتاب الفصل الذي تضمن عدم التزامي بالدوام، أشير إلى أن تقييمي خلال العام الماضي من مديري المباشر مازن حجازين كان 95%. وأعتقد أن سبب فصلي هو عدم وقوفي إلى جانب رئيس التحرير نبيل غيشان في انتخابات نقابة الصحفيين وعدم وقوفي إلى جانب نائب رئيس التحرير أسامة الرنتيسي في انتخابات نقابة الصحفيين. وكما علمت من مصادري أن الفصل سيشمل 28 زميلا وزميلة من العرب اليوم، أنا أول المفصولين».

تشكل حالة الصحفي عدنان برية مؤشرا على عدم الأمان الوظيفي للصحفيين والإعلاميين، وعلى اللجوء لفصل الصحفي من العمل بيسر وسهولة عند تضارب توجهاته مع توجهات إدارات الصحيفة، أو حتى عند مرورها بأزمة مالية. وبالرغم من أن برنامج «عين» أوصت بحفظ هذه الحالة لأنها لا تتعلق بانتهاكات ترصدها «عين» وهي تتصل بخلافات مهنية وعمالية، ولا يمكن إثبات التدخل المهني في عمل الصحفيين، حيث ترتبط بمسؤوليات رئيس التحرير ونوابه، وأيضاً يصعب إثبات تدخل إدارة الجريدة بشؤون التحرير وعدم فصلها حسب المعايير المهنية، وهي قضايا هامة ذات أبعاد مهنية لكنها خارج نطاق برنامج «عين» لرصد الانتهاكات إلا أنه شرع بالاهتمام بموضوع الأمن الوظيفي للإعلاميين وتأثيره على ممارستهم لعملهم وحرياتهم الإعلامية.

- **شكوى هديل غبون بشأن التأخر باعتمادها كمراسلة للموقع الإلكتروني العربي لشبكة الـ«سي إن إن»**

أوضحت الزميلة هديل غبون في شكواها المقدمة لبرنامج «عين» بتاريخ 2013/3/17 أنها تقدمت بطلب اعتمادها لدى دائرة المطبوعات والنشر كمراسلة في عمان للموقع العربي لشبكة (السي إن إن)، وأنها قامت بتسليم كتاب اعتماد رسمي باليد لمدير المكتب الصحفي في دائرة المطبوعات والنشر أيمن عربيات في شهر فبراير، واستغرق النظر في طلبها ما يزيد على ثلاثة أسابيع حتى تم تبليغها بضرورة مراجعة دائرة المخابرات العامة بناء على اتصال من مدير المكتب الصحفي في دائرة المطبوعات والنشر بتاريخ 2013/3/17. وقد أكد لها المدير السيد أيمن عربيات أن طلب مراجعة دائرة المخابرات العامة هو إجراء روتيني على حد تعبيره، وفي أي وقت دون الإشارة للأسباب أو رفض أو قبول الاعتماد.

وأضافت أنه: «زودني برقم الكتاب الرسمي للمراجعة وهو3-97-53165، ولم أقم بمراجعة الدائرة باعتبار أن مراجعتي فيها تجاوز على قواعد وحريات العمل الإعلامي وباعتبار أن الاعتماد من اختصاص دائرة المطبوعات والنشر فقط».

وقد قامت إدارة مركز حماية وحرية الصحفيين بالاتصال بمدير المطبوعات والنشر للاحتجاج على هذا التصرف، وقد تجاوب المدير مع الشكوى وقام بحل المشكلة ومنحها اعتماداً صحفياً.

وعلى ضوء ذلك، وبنتيجة مراجعة الشكوى ودراستها تبين أن الزميلة غبون حصلت على بطاقة الاعتماد رغم عدم مراجعتها لدائرة المخابرات، الأمر الذي حدا بشبكة «سند» إلى حفظ الشكوى الحالة لعدم وجود انتهاك بالمعنى المعروف والمستقر. وبالمقابل ترى الشبكة بشأن هذه الشكوى أن الرقابة الأمنية على العمل الإعلامي في الأردن ما زالت قائمة ومعمولا بها بصورة ملموسة.

- **شكوى راشد فريحات بتعرضه للضرب من قبل قوات الدرك في مجلس النواب**

اشتكى الزميل راشد فريحات من موقع أخبارنا في شكواه المقدمة لشبكة «سند» بتاريخ 2013/4/24 من قيام أفراد من الأمن العام الذين كانوا موجودين في شرفات مجلس النواب بضربه وإهانته واحتجازه لدقائق بعد ان هتف بإسقاط رئيس الوزراء عبدالله نسور احتجاجاً على منح عمه النائب الثقة لرئيس الوزراء رغم الاتفاق المسبق بينه وبين النائب بعدم منح الثقة، ما أدى – بحسب تعبيره الوارد في الشكوى - إلى استفزازه.

وقد استطرد فريحات أنهم نظموا عقب ذلك اعتصاما خارج مجلس النواب وجرى التعرض لهم، ووصف ما حصل على النحو الآتي: «كنا موجودين في الاعتصام. وبدون سابق انذار هجمت قوات الدرك علينا وأخذوا يضربون كل من يجدونه امامهم. واصطدمت بالحاجز الحديدي أثناء هربي، فوقعت على الأرض، وقامت قوات الدرك بضربي على ظهري، ثم حاصرونني وضربت من جهات

مختلفة جعلتني اقع على رأسي قرب عجلات سيارة كانـت مـارة. وفي هـذه الأثناء حاولـت الهرب فيما كان راسي ينزف، وتحينت الفرصة حتى وصلت إلى سيارتي متخفيا حيث وضعت الجاكيت على رأسي. ولما وصلـت إلى سـيارتي قـام الزمـلاء الصحفيـون بمسـاعدتي وتضميـد جراحي بـأوراق فايـن وأنا في طريقي إلى المستشفى».

واضـح تمامـا مـن تفاصيل الشـكوى أن اسـتهداف الزميـل فريحـات لـم يكن بسـبب عملـه الصحفي ولا بسـبب صفتـه كصحفـي ولكن بسـبب نشـاطه الحراكـي والسـياسي، ولهذا السـبب قامت شـبكة «سـند» بحفظ الشـكوى لأنها لا تتعلـق بانتهاكات تمس الإعلام وحرياته.

- **شـكوى أحمد أبوحمـد المتعلقة بمنعه من تغطية اعتصام موظفي قصر العدل**

جاء في شـكوى الزميل أحمد أبوحمد من راديو البلد المؤرخـة بتاريـخ 2013/5/7 أنه «في يـوم 2013 /5/7 وأثناء تغطيتي لإضراب موظفي قصر العدل، كنت أريد أن أدخل الى مبنى القصر الداخلي وكنت أرتدي «الباجـة» الصحفيـة، إلا أن الأمن العـام منع دخول الكاميرات وبحسـب كلامهـم أن المنع هـو بأمر من وزارة العدل». وأضاف الزميل أبو حمد «لا أذكر عدد أفراد الأمن الذين كانونـا موجودين ولكنه يزيد على الخمسـة، ثم قامـوا بإغلاق الأبـواب حتى لا ندخل، إلا أن المعتصمـين احتجوا على ذلـك وتحت الضغط سـمحوا لنا بالدخول مع كاميراتنا. ولـم أكن الوحيد الـذي تم منعه مـن الدخول وكاميرتـه حيث تم منع زميل مصور من صحيفة الرأي اسـمه أسـامة عقاربة من أن يدخل كاميرته وكان معه زميلته الصحفية من الـرأي أيضـا ريحـان الروابدة التي دخلـت إلى قصر العـدل دون كامـيرا. وتحدثـت مع بعض المسـؤولين هناك وأكدوا لها أن عدم السماح للصحافيين بإدخال كاميراتهم إلى قصر العدل هو قرار من وزارة العدل».

ولـدى اتصـال فريق الرصـد الأردني التابـع لبرنامج «عـين» مع أحد الشـهود وهـو المصور أسـامة عقاربة قـال أن المنـع مـن قبـل الأمن العـام لم يكـن لدخول الصحفيـين إنمـا كان لدخـول الكامـيرات. وهذا ما أكدته الزميلة ريحان الروابدة التي حاولت التواصل مع مسؤولين في قصر العدل بشأن إدخال الكاميرات، ولكنهـا أكدت كذلك أنه بناء على احتجاج الموظفين المضربين تم السماح لهم بإدخال كاميراتهم.

وتبـين لفريق الرصد كذلك من خلال الفيديو المتعلق بالحادثـة وجـود صحفيين خـارج قصر العـدل (على بابـه) ووجود 3 رجال من الأمن العام يرتدون قمصاناً زرقـاء. بالإضافة إلى وجود حشـد مـن الموظفين على البـاب وهنـاك نقـاش بينهـم، ثـم يظهر رجـل أمن يرتـدي زياً آخر (كحلي) ويقول مـن الذي منعكم. ثم يأتـي صوت المعتصمـين من الداخـل وهم يصرخون «بدنا صحافة بدنا صحافة بدنا صحافة»، حينها قام أحـد الرجال الذين يرتدون زياً مدنياً بالسـماح لهم بالدخول ودخل الصحفيون بكاميراتهم.

يتضـح مـن المعلومـات التـي تحققـت منها شـبكة «سـند» بشـأن هـذه الشـكوى وجـود محـاولات من

قبل الأمن العام والقائمين على إدارة قصر العدل لمنع الصحفيين من إدخال كاميراتهم للحيلولة دون تصوير وتوثيق وقائع اعتصام الموظفين العاملين في قصر العدل، ولكن الصحفيين تمكنوا بالنهاية من الدخول هم وكاميراتهم وتغطية وقائع الاعتصام. ولهذا السبب قامت الشبكة بحفظ الشكوى لأن الانتهاك لم يتحقق بمعناه الحقوقي وتمكن الإعلاميون ومن بينهم المشتكي الزميل أبو حمد من ممارسة عمله.

- **شكوى وليد حسني المتعلقة بمنعه من دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة**

في شكواه التي تقدم بها لبرنامج «عين» بتاريخ 2013/6/9، أشار الزميل وليد حسني من جريدة العرب اليوم إلى أن سلطات الاحتلال الاسرائيلية منعته يوم الاحد 9 - 6 من الدخول إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ضمن الوفد الصحفي المرافق للوفد النيابي الأردني بحجة أنه غير مرغوب فيه.

وفي التفاصيل قال الصحفي وليد حسني في اتصال هاتفي: «كنت ضمن وفد إعلامي مكون من 3 صحفيين ومصور، مرافق لوفد نيابي أردني للجنة أعضاء فلسطين النيابية والمكونة من 5 نواب؛ في زيارة إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة تلبية لدعوة رسمية حيث تم تعطيل الوفد مدة 4 ساعات عند الحدود الأردنية إلى أن تم إعلام الجهات الرسمية الأردنية بأنه غير مرحب بي لدى جهات الاحتلال». ونوه حسني كذلك إلى قيام الجهات الرسمية الأردنية ببذل مجهود لدخولي إلى الأراضي الفلسطينية إلا أن سلطات الاحتلال تمسكت برفضها بينما سمحت لبقية أعضاء الوفد الإعلامي المرافق للوفد النيابي بالدخول.

يتضح من هذه الشكوى أن مصدر الانتهاك هو سلطات الاحتلال الإسرائيلية وليس السلطات الأردنية، ولهذا السبب أوصت شبكة «سند» بحفظ الحالة لأنها لا تندرج ضمن الحالات التي ترصدها الشبكة في الأردن.

- **شكوى عمر الزيود بشأن تلقيه اتصالا لإزالة خبر**

في شكواه المؤرخة بتاريخ 2013/8/10، أشار الزميل عمر الزيود من موقع الهاشمية نيوز إلى الآتي: «كتبت خبرا ثاني يوم من أيام عيد الفطر حول مدير المخابرات العامة فيصل الشوبكي؛ حيث نشرت معلومات وصلتني بأنه يعاني من تشمع في الكبد وقد يغادر منصبه بعد العيد مباشرة. فاتصل بي في اليوم التالي الموافق 2013/8/10 أحد ضباط الدائرة واسمه طلال أرسلان وقال لي بكل احترام ولطف «هذا الخبر غير صحيح أرجوك أن تلغيه». فعلا قمت بتعليقه ولم يعد يظهر على الموقع إلا أنه كان يظهر في نتائج البحث على جوجل. عاود الضابط الاتصال بي وقال لي أنه يظهر في بحث جوجل، فقمت بإلغائه بشكل كامل وكان الضابط قد سألني من أين أتيت بهذه المعلومة فرفضت الإجابة على سؤاله إلا أنه لم يصر على ذلك.

رغم ما تنطوي عليه هذه الشكوى من دلالة

مهمـة على اسـتمرار التدخـل الأمني في المؤسسـات الإعلاميـة والرقابة على المواد المنشـورة وتقييد حرية العمـل الإعلامـي في الأردن، فقد قـام برنامج «عين» بحفـظ هـذه الشـكوى لصعوبـة إثباتهـا حيـث أن التدخـل الأمنـي جرى مـن خلال اتصـال هاتفي مع الزميـل الزيود. وواضح تماما مـن رواية الزيود مدى دقـة الوقائع واتسـاقها، ما يدل على أنها تسـتند إلى اسـاس وليسـت مجرد مزاعـم ولكن الإثبـات يبقى أمـرا متعـذرا. وتعكس هـذه الحالة بوضوح الوسـائل التي تسـتخدم من قبل الجهـات الأمنية للتدخل في الإعـلام بصورة يتعذر معها التحقق من وقوع التدخل فعلا. علاوة على أنها تشـير إلى استسـلام الإعلاميين في الأردن للتدخلات الأمنية وامتناعهم عن مقاومتها والوقوف بوجهها. وقـد قامت «عين» بحفظ الحالة لصعوبة الإثبـات مع تأكيدها على أنها تنطوي على مؤشرات ودلالات غاية في الأهمية بالنسبة إلى واقع الإعلام الأردني.

- **شكوى مجموعة من الصحفيين بشأن اقتحام قوات الأمن مبنى صحيفة الرأي**

اسـتقبل فريق الرصد الأردني التابع لشـبكة «سند» شـكوى مـن مجموعـة مـن الصحفيـين العاملـين في صحيفة الـراي الأردنية. وهي تتعلـق باقتحام مبنى صحيفـة الـرأي مـن قبـل قـوات الأمـن العـام اثناء اعتصـام العاملـين في الصحيفـة للمطالبـة بعدد من المطالـب العماليـة والمهنيـة. فقـد داهمـت قـوات الأمـن العام يوم الأربعاء الموافـق 2013/11/6 الطابق الثالـث مـن جريـدة الـرأي أثنـاء اجتمـاع مجلـس إدارتهـا واعتصام مجموعة مـن الصحفيين والفنيين للمطالبة بتحقيق مطالب مالية لهم وكف تدخلات رئيس الوزراء «عبد الله النسـور» عن سياسـة وإدارة الجريـدة إضافـة إلى المطالبـة بتغيير رئيـس مجلس إدارة الرأي «علي العايد» وأعضاء المجلس.

وجاء في الاسـتمارة المتعلقة بهذه الحالة أن الصحفي في جريـدة الرأي إياد الوقفي قد أشـار خلال اتصال هاتفي معه «وكان متواجدا أثناء الاقتحام» إلى: «كنا ننفـذ اعتصاما في جريدة الرأي على فترتين صباحية ومسـائية منذ عدة أيام نطالب فيها بتنفيذ اتفاقية موقعـة منـذ عـام «2011» وتتمثـل في صرف مكافأة شـهر وإيجاد صندوق ادخار ومكافـأة نهاية الخدمة إضافـة إلى اعتراضنـا عـلى تعيـين كتـاب أعمـدة «بالبرشـوتات» لكن رئيس مجلس الإدارة علي العايد شـوه مطالبنا إلى رئيس الوزراء وكما أخبرنا مجموعة من النواب وعلى رأسهم النائب «نصار القيسي».

وأضـاف الوقفـي تنـاهـى إلى مسـمعنا أن هنـاك إجتماعـاً لمجلس إدارة الرأي مسـاء يوم الأربعاء وكنا ننفذ اعتصاماً سـلمياً ونغنـي أغاني وطنية ودبكات وكان عددنـا يتراوح مـن 250 - 300 صحفي ولاحظنا أيضا تواجـداً أمنياً كثيفاً مسـاء الأربعاء مع أننا كنا نؤكد على سـلمية اعتصامنا. وعندمـا بدأ الاجتماع تحركنـا من مكان اعتصامنا مـن أمام مبنى الجريدة إلى الطابق الثالث مكان اجتماع مجلس الإدارة، وفي هذه الأثناء طلب حوالي 4 من رجال الأمن اسـتعمال «الحمام» لكننا فوجئنا بهـم في الطابق الثالث وكنا نـردد هتافات «إرحل إرحل يا عايد، تسـقط حكومة عبـد اللـه النسـور»، واعتبرنـا وجـود رجـال أمـن في

الطابق الثالث وبيدهم الهراوات ويرتدون الخوذات اقتحام لحرمة مؤسسة إعلامية مع أن اعتصامنا سلمي وجميع الصحفيين ملتزمون. بمعنى أنهم كانوا يعبرون باعتصامهم من خلال الهتافات فقط، وبعد مداولات مع رجال الأمن استمرت ربع ساعة ومطالبتنا لهم بمغادرة المكان وهتافات ضد تواجدهم في المبنى نزلوا من الطابق الثالث، واعتقد الوقفي أن دخول قوات الأمن كان بقرار سياسي وعلى مستوى رئيس الوزراء، واعتبر الوقفي أن يوم اقتحام الأمن العام للصحيفة يوم أسود في تاريخ الصحافة الأردنية. وبعد نزول الأمن بدأ أعضاء مجلس الإدارة بمغادرة الصحيفة وكان أول عضو مجلس إدارة غادر على ما أذكر «أبو حسان» ثم رئيس مجلس الإدارة وتبعه الأعضاء ولم يتم التعرض لهم من قبل أي من المعتصمين. ثم نزلنا نحن المعتصمين إلى خيمة الاعتصام لنتداول في كيفية صياغة خبر اقتحام الصحيفة في اليوم الثاني وعنوانه والاحتجاب عن الصدور، وشدد الوقفي على أن دخول الأمن إلى الصحيفة انتهاك صارخ للحريات الإعلامية في الأردن».

أما الصحفي جمال اشتيوي (الذي لم يكن أثناء الاقتحام) فقد قال في اتصال هاتفي معه من قبل فريق الرصد الأردني: «عندما غادرت الاعتصام متجها إلى بيتي تلقيت اتصالا هاتفيا من زملائي في الرأي (لم يحدد اسم الأشخاص الذين اتصلوا معه بالرغم من سؤاله المتكرر عن ذلك)؛ أخبروني فيه أن قوات الأمن اقتحمت جريدة الرأي. وأضاف اشتيوي أعتقد أن الوقت كان الساعة الثامنة مساء وكان الاعتصام احتجاجا على مجلس إدارة الرأي والمطالبة بإقالته». وأضاف اشتيوي: «أهم مطلب لنا هو إقالة رئيس مجلس الإدارة «علي العايد» وإقالة وإسقاط حكومة الدكتور عبد الله النسور والانتهاء من التدخلات الحكومية في جريدة الرأي؛ الأمر الذي أدى بها إلى التدهور المهني والمالي وأصبحت الصحيفة شبه مفلسة حيث قمنا بأول عمل وهو. حجب أخبار الحكومة وعدم التعامل مع حكومة النسور.

أما الصحفية سمر حدادين، فقد قالت: «إن اقتحام الأمن العام لجريدة الرأي يوم الأربعاء غير مبرر فالاعتصام سلمي ولم تسجل أية حادثة عنف». واستطردت حدادين (التي لم تكن موجودة لحظة اقتحام الجريدة) «شعرت برهبة وخوف على جريدتي وعلى زملائي وكنت أتمنى أن أكون لحظتها معهم كما كل الأيام بأوقات الاعتصام، لكن لم يخطر ببالي أن الأمور ستتطور وتصل إلى درجة اقتحام الجريدة».

وطالبت حدادين بكف يد الحكومة عن الجريدة لتصبح جريدة وطن ودولة غير خاضعة لأهواء الحكومات، فنحن صحفيون وعاملون نعتقد أن التعيينات الحكومية «غير القانونية» أضرت بمسيرة الصحيفة ماليا وإداريا ومهنيا.

أما الصحفي غيث العضايلة، فقال خلال اتصال هاتفي معه أنه «خلال اجتماع مجلس إدارة الرأي يوم الأربعاء ردد نحو 150 صحفياً وعاملاً هتافات

مناهضة لمجلس الإدارة تطالب بإقالة رئيسها «علي العايد» «إرحل إرحل يا عايد» مشددا على أن الهتافات سلمية حيث قال «نحن صحفيين مش بلطجية» في اشارة منه الى عدم همجية الاعتصام. وأضاف «تفاجأنا بدخول رجال الأمن إلى الصحيفة معتقدا أن دخول الأمن من شأنه أن يستفز المعتصمين واعتبر دخول الأمن يتم بأمر من الحكومة وليس ضابط ميدان أو حتى رئيس مجلس الإدارة علي العايد. فحوالي 50 رجل أمن اقتحموا الصحيفة وسط هتافات المعتصمين المطالبة بإسقاط مجلس الإدارة، ولم تحدث احتكاكات بين الأمن العام والصحفيين».

تعد هذه الحالة من بين الحالات المهمة التي عمل برنامج «عين» على التعامل معها في الأردن، وهي تثير جملة من الأسئلة والموضوعات التي تستحق النظر والتعليق. فمن ناحية أولى، تركزت مطالبات صحفيي الرأي بمن فيهم المشتكون على مطالب عمالية ومالية بالأساس رغم بعض المطالب بالحرية الصحفية لا يقوم برنامج «عين» برصدها ولا بتوثيقها لأنها لا تتعلق بالحريات الإعلامية. وهي تشبه حالة العرب اليوم حيث كان للعاملين فيها كذلك مطالبات مماثلة. ويبدو أن الوضع المتدهور للصحافة الورقية في الأردن بات يؤثر على الأوضاع المالية للصحف، وبالنتيجة على الأوضاع المعيشية والمالية للصحفيين مهددا أمنهم الوظيفي واستقرارهم المعيشي.

ومن ناحية ثانية، تثير هذه الحالة مسألة اقتحام قوات الأمن لمبنى الصحيفة بناء على طلب من إدارتها، فحتى لو كان الاقتحام منعا لمطالبات مالية وعمالية فإنه يشكل إخلالا واضحا بحرمة مقار الصحف. وهو في هذه الحالة ربما لا يشكل انتهاكا للحريات الإعلامية بالمعنى المتعارف عليه لأنه لم يتم عنوة وجاء بطلب من إدارة الصحيفة ولكنه بالمقابل يعد سابقة خطيرة تنطوي على استخفاف بحرمة المقار الصحفية من قبل الجهات الأمنية وإدارة الصحيفة وتغولا غير معقول ولا مبرر على صحفيين يطالبون سلميا بتحسين أوضاعهم المعيشية.

ومن ناحية ثالثة تدل حالة جريدة الرأي على أن مطالب الإعلاميين تنصرف أساساً لواقعهم المعيشي والمالي، أكثر من ربطها بقضية استقلالية المؤسسة الإعلامية من التدخلات الحكومية، فالرأي من خلال ملكية الضمان الاجتماعي لغالبية أسهمها أصبحت تعبر عن توجهات الحكومات المتعاقبة أكثر من تعبيرها عن الحقيقة خاصة حين تتعارض مع سياسات الحكومات. والأهم أنه وبعد تذليل المطالب العمالية والوعود بالاستجابة لها، لم تستمر المطالب الصحفية بالمطالبة بالحريات وتوقف التدخلات بسياساتها التحريرية.

وعلى الرغم من أن ما قام به الصحفيون في جريدة الرأي وخاصة امتناعهم عن العمل واحتجابها احتجاجاً على التدخلات يعتبر سابقة تدعم مسار الحريات الصحفية، وعلى الرغم من خطورة اقتحام الجريدة حتى لو كان بطلب من مجلس إدارتها، إلا أنه لا يمكن تصنيف الواقعة في خانة الانتهاكات المباشرة التي ترصدها شبكة «سند».

واقع الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وبحقوق الإعلاميين عام 2013

تمكن برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية، وهي جزء من عمل شبكة «سند» لرصد وتوثيق الانتهاكات في العالم العربي من التحقق من وقوع عدد من الانتهاكات المتنوعة الماسة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية في الأردن في العام 2013. وقد توافرت لبرنامج «عين» معلومات بشأن هذه الانتهاكات من خلال الحالات التي قام البرنامج برصدها سواء من خلال استمارات المعلومات (الشكاوى أو البلاغات) أم الرصد الذاتي. وقد خضعت هذه الحالات كلها لآلية النظر، وتقصي الحقائق والمراجعة العلمية والحقوقية. ومن بين (100) استمارة معلومات تلقاها البرنامج في عام 2013، تبين لها أن (61) منها تنطوي على انتهاك أو أكثر يتعلق بالحريات الإعلامية أو بحقوق الإعلاميين. وفيما يأتي جدول يبين عدد الاستمارات التي تلقاها برنامج «عين» ونوع هذه الاستمارات وعدد الانتهاكات التي تضمنتها، علماً بأن هناك العديد من الحالات التي وجد البرنامج أنها تنطوي على أكثر من انتهاك لأحد الحقوق الإنسانية أو للحريات الإعلامية المعترف بها:

شكل الاستمارة	العدد الكلي	عدد الانتهاكات	النسبة المئوية
شكوى	81	52	%85.2
بلاغ	1	1	%1.6
رصد ذاتي	18	8	%13.1
المجموع	100	61	%100

أما فيما يتعلق بمصادر هذه الانتهاكات، فقد ساوت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» بين الانتهاكات الصادرة عن القطاعين العام والخاص، وذلك لأن الاتفاقيات الدولية التي تشكل المرجع الأول في مجال حماية الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين؛ تلزم الدول الأطراف بأن تضمن احترام الحقوق والحريات الواردة فيها وحمايتها في المجالين العام والخاص على حد سواء.

لقد توزعت الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في الأردن في العام 2013 على أكثر من حق من الحقوق التي ترصدها شبكة المدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي، خاصة وأن انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها حرية الإعلام تتسم بطبعها وبحكم الترابط بينها بكونها متعددة الجوانب.

وقد شملت الانتهاكات التي تحقق برنامج «عين» من وقوعها في الأردن: إساءة المعاملة والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، وحرية التعبير والنشر والإعلام، والاحتجاز غير القانوني والاعتداء على الحرية الشخصية للإعلاميين والمحاكمة أمام محاكم خاصة لا توفر ضمانات المحاكمة العادلة المعترف بها دوليا.

ويبين الجدول الآتي الحقوق والحريات المعتدى عليها وعددها بصورة تفصيلية:

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات الواقعة عليه	% من إجمالي الانتهاكات
حرية الإعلام والنشر والتعبير	334	%86.9
الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	19	%4.9
حق الحصول على المعلومات	12	%3.1
الحرية الشخصية والأمان الشخصي	6	%1.5
حرمة الممتلكات الخاصة	5	%1.3
الحق في محاكمة عادلة	4	%1
الاحتجاز غير القانوني	4	%1
المجموع	384	%100

وفيما يلي عرض للاتجاهات التي توصلت إليها شبكة المدافعين عن حرية الاعلام في العالم العربي من واقع الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها في الأردن، وأبرز تلك الانتهاكات مصنفة بحسب الحقوق والحريات المعتدى عليها:

- **الاتجاهات الأساسية التي كشفت عنها انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين**

اتسم العام 2013 بتراجع الحريات الإعلامية بصورة كبيرة في الأردن رغم انخفاض عدد الانتهاكات الجسيمة بصورة ملموسة مقارنة بالعام الماضي. فهذا النوع من الانتهاكات انحسر في الأردن لصالح انتهاكات أخرى من قبيل المنع من التغطية، واحتجاز الصحفيين ومحاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة التي لا توفر ضمانات المحاكمة العادلة وفي مقدمتها استقلال المحكمة ذاتها. واستمر الأردن في انتهاج سياسة اللجوء للقانون كأداة لقمع الحريات وتكميم حرية الإعلام وتضييقها. كما استمرت سياسة الإفلات من العقاب وإخفاء هوية المعتدين. وبوجه عام يمكن القول أن السيطرة الرسمية والحكومية على الإعلام ازدادت وتمثلت بالتضييق الشديد على حرية الإعلام الإلكتروني وتعديل القوانين الناظمة للعمل الإعلامي بشكل يهدر حريته اهدارا صارخا. وسيتناول التقرير المسائل المذكورة كلها على النحو الآتي:

- **تراجع الحريات الإعلامية**

لاحظت شبكة «سند» من خلال عملها على رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في الأردن أن هناك تراجعا ملموسا وواضحا في الحريات الإعلامية في الأردن في عام 2013. وقد اتخذ هذا التراجع اشكالا عديدة من قبيل إقرار تعديلات تشريعية مقيدة لممارسة العمل الإعلامي، وإخضاع وسائل الإعلام لرقابة مسبقة ولتدخلات أمنية مستمرة، وإحالة إعلاميين للقضاء ولمحكمة أمن الدولة على اساس قانون العقوبات عن مواد إعلامية قاموا بنشرها واستمرار هيمنة الحكومة على الإعلام. يضاف إلى ذلك عودة الجسم الإعلامي لممارسة

الضبط الذاتي «الرقابة الذاتية» التي كان ينتهجها قبل الربيع العربي والحراك الشعبي في الأردن.

وقد جاءت توصيات مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بحرية الإعلام في إطار آلية الاستعراض الدوري الشامل على أوضاع حقوق الإنسان التي جرت في 2013/10/24 كدليل واضح على هذا التراجع. فبينما تبنى المجلس في الاستعراض الدور الشامل الأول لأوضاع حقوق الإنسان في الأردن في العام 2009 توصية واحدة فحسب حول حرية الإعلام فإنه تبنى في العام 2013 عددا أكبر بكثير من التوصيات ذات الصلة بالحريات الإعلامية بلغ 18 توصية، وقد قبل الأردن منها 15 توصية هي:

1. إطلاق عملية مراجعة لقانون العقوبات والقوانين المتعلقة بالمطبوعات والنشر، على أن تشارك منظمات المجتمع المدني وخبراء دوليون في المراجعة التي يجب أن تستند للمعايير الدولية.

2. إلغاء او تعديل كل المواد في قانون العقوبات التي تضع قيوداً جائرة على حرية التعبير.

3. تعديل التشريعات لتوفير ضمانات أكبر لحرية الرأي والتعبير وبما يتوافق مع المادة 15 الفقرة 1 من الدستور الأردني المعدل، ويتواءم مع المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

4. اتخاذ الخطوات التشريعية المناسبة لضمان تقديم حماية كاملة للحق في حرية التعبير والرأي وخاصة فيما يتعلق بالنشر الإلكتروني والصحافة الإلكترونية.

5. التأكد من أن الدولة وتشريعاتها تحترم المادتين 19 و21 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والتي تكفل حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات والتنظيم النقابي.

6. دعم وتعزيز حرية الاعلام وحرية التعبير وضمان أن تكون التشريعات وممارسات الدولة متوائمة مع متطلبات المادة 19 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

7. مراجعة قانون المطبوعات والنشر بما يضمن توفير الحماية الكاملة لحرية التعبير.

8. توفير ضمانات شاملة لممارسة الحق في حرية التعبير بما في ذلك حرية الإنترنت، ومن أجل تحقيق ذلك، لا بد من العمل على تعديل القوانين المتعلقة بالإعلام الإلكتروني.

9. ضمان حرية الرأي والتعبير بما يتوافق مع العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

10. تعديل قانون المطبوعات والنشر لتخفيف القيود المفروضة على نشر المعلومات عبر الإنترنت.

11. إعادة النظر في التعديلات الأخيرة على قانون المطبوعات والنشر، وقانون جرائم أنظمة المعلومات، وقانون العقوبات والتي من شأنها تهديد الحق

في حريـة التعبير خاصـة عبر الوسـائل الإلكترونية.

12. القيـام بإجراء تحقيقات مسـتقلة في كل حالات الاعتـداء والانتهـاكات والمضايقـة والترهيـب التـي يتعـرض لهـا الصحفيـون، ومحاكمـة مرتكبي الانتهاكات أمام العدالة.

13. تعديل قانون المطبوعات والنشر لإفسـاح المجال لوجـود قنـوات اتصـال مفتوحـة مـع الجمهـور، من خلال وسـائل الإعـلام المطبوعـة والإلكترونيـة، بما يعـزز القدرة على الوصـول إلى المعلومـات العامة من أجل تعزيز قدرة المواطنين على المشاركة بشكل فاعل في الحياة العامة.

14. البدء بعملية حوار مع أصحاب المصلحة والمجتمع المدني ضمن رؤية تسـتهدف مراجعة وتعديل قانون المطبوعات والنشر وخاصة التعديلات الاخيرة التي تم إقرارها في سبتمبر / أيلول 2012.

15. موصلة الجهـود لتنفيذ الاسـتراتيجية الإعلامية الوطنيـة بالتعـاون مع مختلـف الجهـات والشركاء ذوي العلاقة والمصلحة.

وبالمقابـل لـم توافـق الحكومة على ثـلاث توصيات أخـرى تتعلـق بحريـة التعبـير وحريـة الإعـلام والإنترنت، ووضعتها قيد الدراسة، وهي:

1. إبطـال التعديـلات الأخيرة التي تـم إدخالها على قانـون العقوبات وقانون المطبوعات والنشر وقانون جرائم أنظمة المعلومات.

2. تعديـل قانـون المطبوعـات والنـشر لتعزيز وجود الإعلام المسـتقل المنفتـح، من خلال توسـيع تعريف الصحفـي وإزالـة العقوبـات الماليـة وإلغـاء شرط الترخيص المسبق وضمان حرية الإعلام والإنترنت.

3. إتخـاذ إجـراءات لدعم وتعزيز حرية واسـتقلالية الإعـلام، وخاصة الإعـلام الإلكترونـي والأخذ بعين الاعتبـار إلغاء شرط الترخيـص للمواقع الإلكترونية المستقلة.

والملاحظ أن التوصيات الثلاثـة التي وضعها الأردن قيـد النظر هـي التوصيـات التي تتضمـن طلبات دقيقة ومحددة النطاق والمضمون، وهي الأهم والأكثر تعلقا بالمشكلات الفعلية والحقيقية التي تعتري واقع الحريات الإعلامية في الأردن.

وتؤكد شبكة «سند» من خلال القراءة المتأنية لما جرى في جلسـة الاسـتعراض الدوري الشامل من نقاشات وتوصيـات أن ثمة ما يشـير إلى وجود قلـق دولي من تراجـع الحريـات الشـخصية الأساسـية في الأردن خاصة في مجال حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام وتـداول المعلومـات وحريـة الإنترنـت. فموضـوع حريـة التعبـير وحريـة الإعـلام وفي الأردن كان مـن أبـرز المواضيـع التي تـم التركيز عليها خلال جلسـة الاستعراض من قبل الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان بعد حقوق المرأة ومكافحة التعذيب، وتجاوز في أهميتـه مواضيـع كانـت تعتـبر أكـثر أهميـة في

سجل الأردن منها العمالة المهاجرة وحقوق اللاجئين وحقوق الطفل وضمانات المحاكمة العادلة. الأمر الذي تعتبره الشبكة مؤشرا على حجم التراجع في حرية التعبير وحرية الإعلام والإنترنت في الأردن.

- **انخفاض عدد الانتهاكات الجسيمة**

من المسائل التي استرعت انتباه شبكة «سند» في العام 2013 عدم وقوع انتهاكات جسيمة كثيرة العدد بحق الإعلاميين أسوة بما كان عليه الحال في عامي 2011، 2012. فقد تميز العام 2013 بعدم ارتكاب هذا النوع من الانتهاكات بصورة جماعية، ولا يجوز أن يستنتج من ذلك أن السلطات الأردنية قد عدلت من سياستها بارتكاب هذا النوع من الانتهاكات بحق الإعلاميين أو أنها اقتنعت بأهمية الامتناع عنها فالسبب الفعلي وراء انخفاض عدد الحالات التي ارتكبت فيها انتهاكات مماثلة في الأردن في هذا العام يعود إلى تراجع الحراكات الشعبية. فالانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها السلطات الأردنية في العامين المنصرمين كانت بمناسبة وبسبب قيام الإعلاميين بتغطية فعاليات الحراك الشعبي والجماهيري ولمنعهم من نقل الحقيقة وتعرض الأجهزة الأمنية للمتظاهرين وقمعهم لهم. أما في العام 2013، فقد تراجع الحراك فلم يكن هناك من داع لاستخدام العنف المنهج بحق الإعلاميين.

ورغم ذلك، فقد تمكنت شبكة «سند» من رصد وتوثيق حالات متعددة تتعلق بارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الإعلاميين من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة. الأمر الذي يؤكد أنه حيثما قامت الضرورة لدى هذه الأجهزة لاستخدام العنف والقمع ضد الإعلام والإعلاميين فإنها لن تتوانى عن اللجوء إليها وأن انخفاض العدد هذا العام يرجع حصريا للسبب الموضح أعلاه.

- **استمرار سياسة الإفلات من العقاب وانعدام مساءلة الجناة**

أشارت الشبكة في تقريرها للعام الماضي لمسألة هي في غاية الأهمية وهي انتهاج الحكومة الأردنية لسياسة الإفلات من العقاب لمنفعة الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات بحق الإعلاميين توصف بأنها جرائم بموجب قانون العقوبات الأردني أو جرائم دولية بموجب القانون الدولي من قبيل التعذيب وحجز الحرية وإساءة المعاملة. وقد أشار مجلس حقوق الإنسان في توصياته المتعلقة بالاستعراض الدوري الشامل لهذه القضية حيث أنه أوصى الأردن بالقيام بإجراء تحقيقات مستقلة في كل حالات الاعتداء والانتهاكات والمضايقة والترهيب التي يتعرض لها الصحفيون، ومحاكمة مرتكبي الانتهاكات أمام العدالة. ولم تتخذ الحكومة الأردنية أية إجراءات جدية أو حقيقية لوضع هذه التوصية موضع التنفيذ. فقد أعلنت الحكومة في نهاية العام 2013 أنها فصلت عددا من أفراد الشرطة المتورطين بحادثة النخيل التي ارتكبت في العام 2011 عن العمل دون أن تنشر أسماءهم أو الإجراءات المتخذة لإدانتهم. وعلى أي حال، وبصرف النظر عن صدق ما أعلنته الحكومة الأردنية من عدمه؛ فإن المطلوب هو إجراء تحقيقات مستقلة وليس من خلال الأجهزة ذاتها المتورطة بهذه الاعتداءات، وإحالة المشتبه

بهـم للمحاكم النظامية لمحاكمتهـم عن أفعالهم بحق الإعلاميين. فالمسـاءلة الإدارية أو التأديبية لا تكفي ولا تعـد إنفـاذا لهـذه التوصية حيـث يتوجب وفقا للقانـون الـدولي مسـاءلة المتورطـين جزائيـا ومدنيا وتأديبيا، والكشـف العلني عـن الحالة وضمان عدم تكرارها.

يبدو لشـبكة «سـند» أن الحكومة الأردنية غير جادة وغير راغبة في ملاحقة مرتكبي الاعتداءات الجسيمة بحـق الإعـلام والإعلاميـين وأنهـا مازالـت تمعـن في سياسـة الإفلات من العقاب، ومـا الإعلان عن فصل عـدد مـن أفراد الأمـن العـام في الحالة المذكورة سـوى محاولة للتهـرب من هذا الالتزام الدولي الذي تسـأل عنه الحكومة الأردنية بشـكل مستمر، وعاما تلو عام لأن الانتهاكات التي تصل إلى مرتبة التعذيب وغيره من ضروب إسـاءة المعاملة الشـديدة الأخرى تعد من قبيل الجرائم الدولية التي لا تسقط بالتقادم.

- **محاكمة الإعلاميين أمام محكمة أمن الدولة**

اسـتمر الأردن في العـام 2013 بمحاكمـة الإعلاميين أمام محكمة أمن الدولة على أساس قانون العقوبات وليس على أسـاس القوانين الناظمة للإعلام بالطبع. فعـلى الرغم من تصريحات مدير القضاء العسـكري العميـد القـاضي مهنـد حجـازي على هامـش قضية الزميلـين نضـال الفراعنـة وأمجـد المعلا اللذيـن أحيـلا إلى محكمة أمن الدولة وتـم توقيفهما بتاريخ 2013/9/17؛ بأن «قضايـا المطبوعات والنشر تخرج عـن اختصاصـات محكمـة أمـن الدولـة»، إلا أنـه لـم تتخـذ أيـة تدابـير عمليـة في العـام 2013 لوقف نظر المحكمـة في قضايا ضد إعلاميـين. واللافت في تصريحـات مديـر القضـاء العسـكري المذكـورة أنه يتحدث عـن قضايـا المطبوعات والنـشر وليس عن قضايا يتم إحالة الإعلاميين فيها إلى المحكمة بسبب مواد إعلامية نشروها على أساس قانون العقوبات.

فمن الضروري التأكيد على أن الإعلاميين الأردنيين تتـم محاكمتهـم أمـام محكمـة أمـن الدولـة بجرائم منصوص عليها في قانـون العقوبات من قبيل إطالة اللسـان، والتحريض على قلـب نظام الحكم وغيرها من الجرائم الأخرى بسـبب مقـالات ومواد إعلامية يقـوم الإعلاميـون بنشرها وتندرج ضمن ممارسـتهم لحرياتهـم الإعلاميـة ومقتضيات العمـل الإعلامي، ولكن الحكومة الأردنية تسـتخدم قانوني العقوبات ومحكمة أمـن الدولة لمطاردتهم ومنعهم من ممارسـة حرياتهم الإعلامية بحرية.

لقـد أثبتـت قضيـة فراعنـة ومعـلا؛ اللذيـن جـرى توقيفهمـا لمـدة تزيـد عن 100 يـوم على ذمـة قضية محالة إلى محكمة أمن الدولة، مجددا ضرورة مراجعة التشريعـات الأردنيـة للحـد مـن القيود عـلى حرية الإعلام، وكذلك بـأن عقوبة التوقيف ما زالت تهدد الصحفيـين، وبأن محاكمات الصحفيين لا تتم فقط سندا لقانون المطبوعات والنشر، بل لمنظومة قوانين من بينها قانون محكمة أمن الدولة وقانون العقوبات الأردني.

- **كثرة منع التغطية من قبل الهيئات الأمنية**

اتسـم العام 2013 بالنسـبة لواقع الانتهاكات الماسة

بالحريات الإعلامية بكثرة الانتهاكات التي تمت من خلال الأجهزة الأمنية المختلفة والتي اتخذت شكل المنع من التغطية، وذلك من خلال الاستيلاء على الكاميرا أو مصادرة الهاتف النقال للصحفي أو مسح ما خزنه الصحفي على كاميرته وهاتفه من صور ومعلومات. فقد بلغ عدد الانتهاكات المرتكبة على هذه الشاكلة (42) انتهاكا. الأمر الذي يعكس بوضوح تصميم وعزم الأجهزة الأمنية المختلفة على إخفاء الحقيقة وعرقلة ممارسة الإعلاميين لأعمالهم وأنشطتهم. فما زال أفراد الأجهزة الأمنية المختلفة من الأمن العام، والدرك والمخابرات؛ فضلا عن «البلطجية الذين توجه الاتهامات لهم بأنهم يعملون بالاتفاق مع هذه الأجهزة» يعملون بشكل حثيث وممنهج على إرهاب الإعلاميين ومضايقتهم وحرمانهم من البيانات والمعلومات والصور التي تحصلوا عليها.

وتعتقد شبكة «سند» أن كثرة الانتهاكات الماسة بحرية الإعلام التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية المختلفة في العام 2013 من خلال منع التغطية تكشف بوضوح عن واقع الحريات الإعلامية في الأردن، وأنها في تراجع شديد وأن القبضة الأمنية ما زالت شديدة على كل ما يتصل بالإعلام والتعبير والنشر الحر. ويبدو أن الحكومة الأردنية ضاقت ذرعا بهامش الحرية المحدود الذي تمتع به الجسم الإعلامي الأردني في العامين الماضيين بسبب «الربيع العربي» وأنها تعمل على احتواء آثاره في الأردن؛ خاصة بعد تراجع الحراكات الشعبية والجماهيرية في الأردن.

- **قمع حرية الإعلام باسم القانون والشرعية**

ثمة نزعة بدأت تسود لدى الكثير من حكومات البلدان العربية ومن بينها الأردن بأنها تستطيع القيام بكل ما تريده في مجال الحريات الإعلامية من تقييد، بدءاً من فرض رقابة مسبقة من خلال الترخيص المسبق، إلى تقييد الحريات النقابية للإعلاميين وإجبارهم على الانضمام لنقابة ما للاعتراف بهم كصحفيين، إلى تجريم أنشطة إعلامية وإحالة إعلاميين إلى القضاء وتوقيفهم أو فرض عقوبات سالبة للحرية عليهم باسم القانون والشرعية. وقد لا حظت شبكة «سند» أن الحكومة الأردنية استمرت في العام 2013 بهذه السياسة، فقد قامت بتهيئة المنظومة التشريعية الأردنية بصورة مناوئة ومعادية لحرية الإعلام والتعبير والنشر.

وتعتقد شبكة «سند» أن البيئة القانونية الأردنية الناظمة للعمل الإعلامي تنطوي بذاتها على انتهاكات للحريات الإعلامية ولحقوق الإعلاميين، فضلا عن الممارسات الحكومية التي باتت تستند عليها والتي تشكل هي الأخرى إمعانا بتقييد هذه الحريات.

إن المرجعية الأساسية في تحديد ما يجوز وما لا يجوز في مجال تقييد الحريات الإعلامية تتمثل بالمعايير الدولية لحرية الإعلام وحقوق الإنسان وليس للقانون الوطني كما تعتقد الحكومة الأردنية. وقد بدا جليا أن الأردن غير مستعد للعدول عن القيود التي فرضها على الحريات الإعلامية وحرية التعبير مؤخرا من خلال القوانين؛ حيث

أنـه لم يوافق عـلى توصيتي مجلس حقوق الإنسـان في إطـار الاسـتعراض الـدوري الشـامل لأوضـاع حقوق الإنسـان فيه المتعلقتين بإبطـال التعديلات الأخـيرة التـي تـم إدخالهـا عـلى قانـون العقوبات وقانـون المطبوعـات والنشر وقانـون جرائم أنظمة المعلومـات وبتعديـل قانـون المطبوعـات والنـشر لتعزيـز وجـود الإعـلام المسـتقل المنفتـح، من خلال توسـيع تعريف الصحفـي وإزالة العقوبـات المالية وإلغاء شرط الترخيص المسبق وضمان حرية الإعلام والإنترنت. الأمر الذي يؤكد ما تذهب إليه شـبكة «سـند» من أن الحكومة الأردنيـة تجعل من القانون أداة لقمـع الإعـلام والإعلاميـين والتضييـق عليهم وليـس لتمكينهـم من ممارسـة حرياتهـم الإعلامية وحقوقهم الإنسانية.

- **عودة الرقابة الذاتية لدى الإعلاميين**

لاحظـت شـبكة «سـند» أن العـام 2013 شـهد عودة تنامـي ظاهـرة الرقابة الذاتيـة التي كانـت تجتاح الجسـم الإعلامي الأردني قبـل عامين بوضوح، وهي الظاهـرة التـي عانى منهـا الإعلام كثيرا وسـاهمت في انكمـاش الحريـات الإعلاميـة في الأردن بصـورة ملحوظـة. وتـرى الشـبكة أن هنـاك عوامل وأسـبابا متعددة أدت إلى عودة هذه الظاهرة بوضوح وجلاء.

فمـن ناحيـة، تزامـن انحسـار هـذه الظاهـرة في العامـين السـابقين مـع الربيـع العربـي وانطـلاق الحـراكات الشـعبية والاجتماعية التـي اجتاحت الأردن، حيـث منـح الربيـع العربـي شـحنة قويـة للإعلام والإعلاميـين في الأردن جعلتهم يتخلون عن سياسـة الضبط الذاتي التي كانـوا ينتهجونها على مر سـنوات سـابقة كثيرة؛ لا بل إنها كانت تشـكل السـمة الأبرز للإعلام الأردني.

فقد ساهم الربيع العربي بتخلي الإعلاميين عن هذه الرقابـة لحسـاب ممارسـتهم لعملهم بصـورة غدت تتجاوز السـقوف الحمـراء التي كانـوا يلتزمون بها من تلقاء أنفسهم حيث كانوا يعرفون حدود المسموح بنشره وغير المسموح بنشره وكانوا يمتنعون عن نشر مـواد إعلامية تخالف غير المسـموح بنشره من تلقاء أنفسـهم. أمـا في العام 2013 وهو العـام الذي تراجع فيه الحراك الشعبي في الأردن، فقد عاد الإعلاميون الأردنيون بسـبب هذا التراجع إلى ممارسة الضبط الذاتي على النحو المذكور.

ومـن العوامل الأخرى التي سـاهمت بعـودة الرقابة الذاتية مسـألة إحالة الإعلاميين بصـورة كبيرة على محكمة أمـن الدولة لمحاكمتهم عـن جرائم في قانون العقوبـات هـي في حقيقتهـا أنشـطة تنـدرج ضمن ممارسـة حرية الإعلام والنـشر والتعبير. الأمر الذي جعـل الإعلاميـين في الأردن يؤثـرون السـلامة عـلى التوقيف والحبس الذي لحق بعدد منهم جراء قيامهم بنشر مـواد إعلامية معينة لم تـرق للحكومة الأردنية ولصناع القرار في الأردن.

ومـن الأسـباب الأخـرى التـي تقـف وراء الرقابـة الذاتيـة مسـألة الأمـن الوظيفـي للإعلاميـين، وقد لخصهـا الصحفي خضر المشـايخ في جلسـة التفكير التـي عقدتهـا شـبكة «سـند» في عمـان بتاريـخ

2013/12/7 لمناقشة هموم الإعلام الأردني وأهم تحدياته على النحو الآتي: «هناك مجموعة عوامل أثرت سلباً على الأمن المعيشي لكل الصحفيين، المؤسسات الخاصة تحديداً مثلاً، هناك جزء من المسؤولية تتحمله منظومة كاملة من الدولة سواء الأجهزة الأمنية أو غيرها، فمن يعمل بالقطاع الخاص يشعر بأن سقف الحريات لديه أعلى من القطاع العام، وبالتالي حتى حد معين ينسحب العاملون من مؤسساتهم ويبحثون عن مصدر رزق آخر على حساب المؤسسة التي يعملون بها، وذلك بسبب المضايقات التي يتعرضون لها والتي بسببها ينسحبون تدريجياً من عملهم وهذا يؤثر على بنية المؤسسات إجمالاً، وهناك نوع من الرقابة الذاتية فهو يفترض ما الذي سيحدث معه وبالتالي يختصر الطريق».

كما أكدها الزميل نور الخمايسة في الجلسة ذاتها بقوله: «لا يمكن فصل الأمن المعيشي عن الحريات، وقد استخدم موضوع الأمن المعيشي من داخل المؤسسات نفسها ومن خارجها، وأصبح الصحفيون أمام اتجاهين، وفتح الباب على مصراعيه فيما يتعلق بالمستشارين أو بالمكافآت من تحت الطاولة. إن لم يكن هناك أمن معيشي فلا يوجد حريات أو مهنية، من الخارج يتم الضغط على رؤساء التحرير ومدراء التحرير لتوجيه الصحف وتحديد مسارها، ومن الداخل استخدمته إدارة الصحف ورؤساء التحرير وهؤلاء بدورهم يضغطون على الصحفيين ليسيروا في مسارهم. بالتالي القضية مترابطة جداً ومتشابكة، ولا يمكن فصلها، فإن لم يتحقق الأمن المعيشي لن يكون هناك حريات، وإن لم يكن هناك حريات فلا يوجد مهنية نهائياً، لأن الحرية والمهنية توأمان ولا يتجزآن، إذا فقدت الحرية بسبب الأمن المعيشي إذاً فقد كل شيء، إذا اشتغلت في عمل ما فسأعمل بما يُملى علي لأكسب رزقي، وهذا شاهدناه وحصل في صحيفة العرب اليوم وهناك من خاف المرور من جانب خيمة الاعتصام حتى لا يتم فصله، وهذا الرعب سببه أن الصحفيين لديهم مسؤوليات والتزامات معيشية».

صفوة القول هي أن الرقابة الذاتية في الأردن عادت لتشل الجسم الإعلامي ولتمنع الإعلاميين من ممارسة أعمالهم بالشكل المطلوب مهنيا وحقوقيا، وهي إن استمرت ستعصف كليا بحرية الإعلام في الأردن، وستجعل من الإعلام جسما ساكنا لا حياة فيه.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها، وهي تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية في الأردن. وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات) وبسبب التشريعات والقوانين النافذة.

ومـن الـضروري التأكيد على أن جـزءا كبيرا من هذه الانتهـاكات طال أكـثر من حق من حقوق الإنسـان والحريـات الإعلامية المعـترف بها، ولكـن روعي في عرضهـا إدراجها ضمن الانتهـاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنـى آخر فقد جـرى تصنيف هـذه الانتهاكات في التقرير بحسـب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قـد ينطوي على انتهاك لحقـوق أو لحريات أخرى. ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

- **الانتهـاكات المتعلقـة بالتهديـد بالاعتـداء على الحق في الحياة**

لـم ترصـد شـبكة «سـند» في العـام 2013 أي اعتداء عـلى حرية الإعـلام من خلال المسـاس بحـق الحياة للإعلاميـين أو التهديد بالحرمان منه. ويمكن القول بوجه عـام أن هذا النوع من الانتهاكات ليس مألوفا في الأردن.

- **الانتهاكات الماسـة بالحق في عدم الخضوع للتعذيـب أو لغـيره مـن ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**

تمكنـت شـبكة «سـند» في العـام 2013 مـن رصـد وتوثيـق عـدد من الانتهـاكات التـي تتعلق بإسـاءة معاملـة الإعلاميـين بشـتى أشـكالها وصورهـا بمـا في ذلـك الحرمـان مـن الحرية تعسـفا أو بشـكل غير قانوني، والشـتم، والـضرب، والتهديد، والاسـتدعاء الأمني بسـبب عمل إعلامي. وقد تمكنت الشـبكة مـن التحقق مـن وقوع انتهـاكات من هـذا النوع في (19) حالـة من الحالات التي قامت برصدها. وفيما يأتي عرض لأبرزها:

- **الاعتداء على عبدالحميد اللحام من راديو البلد بالضرب من قبل ملثمين مؤازرين لأحـد المرشـحين للانتخابـات النيابيـة**

أورد الزميـل عبدالحميـد اللحـام من راديـو البلد في شكواه المقدمة لشبكة «سند» أنه بتاريخ 2013/1/23 «قامـت مجموعـة مجهولـة بالاعتـداء عليـه أثنـاء التغطية الصحفيـة للانتخابات البرلمانية في منطقة الجبـل الأبيـض التابعة لمحافظـة الزرقـاء – الدائرة الثانيـة، حيث كان هناك مشـاحنات بين مؤازرين لأحـد المرشـحين في المنطقـة وقـوات الأمـن. وأثناء قيامـي بتصويرهـا، قامـت المجموعـة التـي كانت تضم ما يقارب من (15) شـابا بمهاجمتي دون سابق إنـذار؛ واسـتخدموا الحجارة لضربـي، حيث تلقيت عدة ضربـات في منطقة الرأس، ممـا أدى الى جروح متوسطة. وأثناء ذلك قام احدهم بأخذ الكاميرا التي كانت بحوزتـي عنوة، وما زالت معـه. ولقلة حيلتي امامهـم وعـدم وجـود أيـة جهـة لوقـف اعتدائهـم، التجأت لمركز الاقتراع القريب من الحدث (مدرسة عمـر بـن الخطاب) حيـث تمت حمايتـي من قبل الأمن والبحث الجنائـي، وقاموا بنقلي إلى مركز أمن الحسـن حيث قمت بتقديم شكوى في الوقت ذاته على مـن اعتدى عـلي ومن ثـم أرفقت مع الشـكوى تقارير طبية تبين حالتي الصحية في ذلك الوقت».

يتضـح مـن سـياق هـذه الحالـة أن الاعتـداء عـلى اللحـام يرجـع سـببه الى ممارسـته لعملـه الصحفي والرغبة بمعاقبته على تغطية المشـاجرة التي وقعت بين الأشـخاص الذين كانـوا يؤازرون أحد مرشـحي الانتخابـات البرلمانية. فضلا عن أن الاعتداء ثابت

من خلال الشكوى التي تقدم بها الصحفي والتقرير الطبي المتعلق بالحالة. وعلى أي حال، تشكل هذه الحالة انتهاكا لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية أو اللا إنسانية والمنع من التغطية. ويعد الأمن مسؤولا كذلك لعدم تحريكه الشكوى المقدمة إليه والوصول للجناة والتحقيق معهم، ثم إحالة المشتبه بهم للمحكمة المختصة لمحاكمتهم ومعاقبة من يثبت بحقه ارتكاب الاعتداء.

- **الاعتداء بالضرب على حسان خريسات من موقع عفرا الإلكتروني**

أفاد الزميل حسان خريسات لدى مقابلته من قبل فريق الرصد الاردني التابع لبرنامج «عين» في مستشفى الإسراء يوم الخميس الموافق 2013/7/20 الساعة السادسة مساء عقب الاعتداء عليه بالضرب، وبعد أن أجريت له عملية جراحية: «أنه في حوالي الساعة الثانية عشرة و45 دقيقة تلقى اتصالا هاتفيا على هاتفه المحمول من رقم لا يعرفه وقال المتصل انه يملك نادياً رياضياً مغلقاً ويريد الكتابة عنه وطلب عنوان موقع عفرا الذي يعمل فيه خريسات، وبعد عشر دقائق تلقى اتصالا آخر من «رقم خاص» وادعى المتصل أن اسمه المحامي أحمد العدوان ويريد أن يزود الموقع بإعلانات، إلا أن خريسات تأكد أن المتحدث لكنته عراقية فقال له: لماذا تكذب علي أنت عراقي، مما دفع الأخير لإغلاق الهاتف». وأضاف خريسات: «شعرت أن هناك شيئا سيحدث وذلك من خلال خبرتي المتراكمة والطريقة الهاتفية التي تلقيتها، وتوقعت أن «واحد أزعر رح يجي على المكتب» فقمت بالنزول إلى باب العمارة لإغلاق الباب إلا أني فوجئت بمجموعة من الأشخاص عددهم 10 أشخاص، يصعدون الدرج فأسرعت إلى الأعلى لإغلاق باب المكتب الرئيسي وأسرعت إلى مكتبي وأغلقته أيضا. لكن الأشخاص المعتدين قاموا بفتح الباب الرئيسي بواسطة المسدسات كاتمة الصوت وسألوا الأشخاص الموجودين عني وهم «لينا رمضان، خلدون الذيبة، نادية خريسات، نور الدين» فأخبروهم أني بمكتبي وقاموا باستعمال المسدسات كاتمة الصوت أيضا لفتح باب المكتب المغلق بالمفتاح. وبدأوا بالصراخ كيف تجرؤ أن تكتب عن سامر الشواورة وسعيد بنية ورأيت سامر مع المجموعة فعرفت أن سبب التهجم هو عنوان وضعته على موقعي الإلكتروني «رجل الأعمال سامر الشواورة كيف أصبح مليونيرا» حيث كنت سأنشر تحقيقاً صحفياً بذلك. وبدأت المجموعة المكونة من عشرة أشخاص بضربي على رأسي أكثر من 20 ضربة وأنا جالس على الكرسي وتركزت ضرباتهم على رأسي بالسكاكين والمسدسات وهم يرددون كيف تجرؤ على سامر الشواورة وكلاماً آخر لم أركز عليه، حيث تحدث بعضهم باللكنة الكركية وآخرون باللكنة العراقية وبعد أن انتهوا من ضربي قاموا بحملي ورميي على الأرض وتركوني وغادروا المكتب. وأثناء خروجهم من المكتب وضعوا المسدس على رأس إحدى الصحفيات وطلبوا منها أن تقول «ربك الشواورة» وخرجوا. فقام المراسل بأخذي إلى مستشفى الإسراء حيث كنت أنزف دما وجاءت الشرطة «لا أعرف من قام بتبليغها» إلى المستشفى «مركز أمن صويلح» وأخذوا أقوالي وقام الأطباء بتخييط رأسي 20 قطبة وكذلك شفتي. وأعاني من

كسور ورضوض في ظهري والقفص الصدري».

وأكد خريسات في شكواه لبرنامج «عين» أنه قام بتوكيل المحامي عبد الكريم الشريدة في القضية التي سيستمر بها حتى يأخذ حقه. وأشار كذلك إلى أنه لا علاقة لصحيفة الحياة بالحادثة وإنما تم الاعتداء عليه بصفته رئيس تحرير عفرا.

وقد لاحظ فريق الرصد التابع لبرنامج «عين» عند مقابلة الزميل خريسات وجود رجل أمن عند باب الغرفة الخاصة بخريسات لحراسته.

وقد أصدر السيد سامر الشواورة بيانا من خلال وسائل الإعلام نفى صلته بقضية خريسات. ورغم ذلك فقد أكد الذين جرت مقابلتهم من قبل فريق الرصد التابع لبرنامج «عين» أن الاعتداء جاء على خلفية نشر خبر يتعلق بالفساد داخل شركة الاتحاد للسجائر علاوة على أنهم اتهموا القائمين على إدارة الشركة بالاعتداء المذكور وهم من عائلة بنية والشواورة. وقد تقدم المتضررون من الاعتداء المذكور وفي مقدمتهم الزميل حسان خريسات ببلاغات للأمن وحسب قولهم هناك مذكرات جلب بحق الأشخاص القائمين على إدارة الشركة والمشتبه بتورطهم بالاعتداء وقد أضاف الشهود كذلك ان المعتدين أقروا بذنبهم وطلبوا إحضار جاهة من خلال وسطاء.

من الواضح تماماً أن هذه الحالة تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية واللاإنسانية، وقد اتخذ الانتهاك شكل انتهاك جسيم. كما أنها تدل على تهاون الأجهزة المختصة في الأردن بحماية الصحفيين وبملاحقة الجناة، فلم تحل اية قضية – بحسب المعلومات المتوافرة لبرنامج «عين» – إلى المدعي العام أو المحكمة بخصوص هذه الحالة. الأمر الذي يثبت بما لا يدع مجالا للشك وجود سياسة إفلات من العقاب بحق المعتدين على الإعلاميين في الأردن وتواطؤ كبير في هذا الشأن.

- **تهديد أمجد المجالي من صحيفة الرأي وشتمه بألفاظ قبيحة**

في شكواه التي تقدم بها لبرنامج «عين» بتاريخ 2013/7/29، أوضح الزميل أمجد المجالي من صحيفة الرأي أنه: «بتاريخ 2013/7/20 وبعد نشري لمقال في الصحيفة عن حادثة شغب مباراة الرمثا والفيصلي على ملعب الأمير هاشم بالرمثا تلقيت على صفحتي الشخصية – فيس بوك - تهديدات بالقتل وشتائم مست أسرتي وتهديداً طال أولادي أيضاً .. ومن ثم تحولت التهديدات إلى رسائل على الموبايل ومن ثم إلى اتصالات هاتفية أخذت شكل تهديد وذم وقدح».

وقد جاء في شكوى المجالي أن «عنوان المقال الذي نشره كان «ساحة حرب»، والشتائم كانت تأتي على «الإنبوكس» عبر الفيسبوك، ووصل بعض المضايقات الى محاولة مضايقة عائلته على الفيسبوك. هناك أسماء وهمية وبعضها أسماء حقيقية، ثم أصبحت التهديدات تأتي عبر المسجات والتلفونات من أرقام معروفة وليست خاصة. وكانت تزداد بشكل

تصاعدي وتأتي في أوقات مزعجة إما وقت الإفطار تماما أو وقت السحور، استمرت لمدة 5 ـ 6 أيام».

وأشار المجالي إلى أنه بعد ازدياد الشتائم والتهديدات، ذهب هو ورئيس تحرير جريدة الرأي ورئيس مجلس إدارتها لتقديم شكوى عند مدعي عام شمال عمان الذي حولهم إلى البحث الجنائي. وتم تقديم شكوتين واحدة باسم الجريدة حيث رافق ما تعرض له من حملة على صفحات فيسبوك تدعو إلى مقاطعة الجريدة وتستخدم اللوغو بشكل مسيء، وهناك أخذوا جميع المعلومات من أرقام ورسائل سابقة وطلبوا منه عدم استخدام صفحته الشخصية لمدة 4 أيام، وبعد ذلك بيومين اختفت جميع الرسائل والهواتف التي تحمل تهديدات، واتصل به البحث الجنائي لإخباره أنه يستطيع استخدام صفحته، دون إخباره بأسماء من تعرضوا له.

أما الخبر الذي نشره المجالي تحت عنوان ساحة حرب، فقد جاء فيه: «شاهدنا الليلة الماضية مباراة بكرة القدم بين الرمثا والفيصلي، أم أن شاشة التلفاز كانت موجهة نحو قناة إخبارية ترصد أحداث عنف وشغب لمظاهرة أو اعتصام، في إحدى الدول التي تعيش ما يسمى «الربيع العربي»؟. ألعاب نارية موجهة نحو أرضية الملعب ومفرقعات – شماريخ - وحجارة، فالمشهد لا يمت بصلة لكرة القدم أو للعبة رياضية تنافسية!. هي ساحة حرب، خرج منها اللاعبون بسلامة الله ورعايته، وتنفس أهاليهم وخصوصاً - الآباء والأمهات - الصعداء، فالشرط الأهم لإقامة المباراة كان غائباً، السلامة العامة، فهي كانت معدومة حتى لدى أعداد كبيرة من الجماهير التي واجهت صعوبات جمة للخروج بسلام من معمعة المفرقعات. بات لزاماً على اللجنة التأديبية في اتحاد كرة القدم أن تنظر إلى الأمور من زاوية تقديم اولوية سلامة اللاعبين وأركان اللعبة كافة على أي أولويات أخرى، وأن تراجع أحداثاً مشابهة جرت في الموسم الماضي وأن تستند إليها في قراراتها المنتظرة .. كما أن سمعة كرة القدم الأردنية وإنجازاتها ومكتسباتها الآسيوية والدولية باتت على محك الحزم، لا التهاون و«الطبطبة!».. من الآخر، ما حدث الليلة قبل الماضية لا يمكن السكوت عليه .. فسلامة اللاعبين والجماهير وأركان اللعبة كافة، أهم بكثير من مباراة أو لقب .. كما أن السمعة الطيبة لكرة القدم الأردنية لا تقبل أنصاف الحلول!».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية واللا إنسانية. وهي تدل كذلك على التهاون الشديد من قبل الأجهزة الأمنية في متابعة الانتهاكات التي تطال الصحفيين، فالأصل أن يحال المشتبه بتورطهم بهذا الانتهاك على المحكمة المختصة لمحاكمتهم ومعاقبة من ثبت تورطه به، وهذا لم يتم اتخاذه في هذه الحالة.

- **إعتداء بالضرب على الزميل غسان أبولوز وأعضاء فريق العربية الآخرين في مخيم الزعتري**

أفاد الزميل غسان أبو لوز مراسل قناة العربية في استمارة المعلومات المؤرخة بتاريخ 2013/11/5: «أنه توجه إلى مخيم الزعتري للاجئين السوريين لتصوير

تقرير حول الأمراض السارية بين اللاجئين السوريين برفقة كل من المصور «منقذ غنيمات» ومساعد المصور «أحمد العبداللات» والسائق «محمد لافي» وذلك بعد أن حصل على تقرير أمني للتصوير في المخيم إضافة إلى التنسيق مع جمعية العون الصحي العاملة في المخيم لتصوير التقرير».

وأشار أبو لوز كذلك إلى أنه «وصلنا إلى المخيم الساعة الثانية عشرة والنصف ظهرا لتصوير التقرير، وبدأنا بالتصوير داخل العيادات والصيدلية وهي عبارة عن كرافانات وبعد حوالي 5 دقائق من التصوير تفاجأنا... بأحد اللاجئين يصرخ بوجه المصور ويهدده «والله لأكسر الكاميرا» دون أن يبين سبب رفضه للتصوير داخل المخيم وكان يرتدي جاكيت أبيض وملتحي وأسمر البشرة. فتقدمت وأبعدت المصور واعتذرت من اللاجئ لأني أعرف خطورة الاحتكاك مع اللاجئين السوريين، كما جاء الطاقم الطبي في الزعتري لمساعدتنا في منع الاحتكاك، توقفنا عن التصوير واتجهنا للكرافانات الصحية وجلسنا مع الأطباء لمدة نصف ساعة وتبادلنا الحديث في صلب التقرير بمعنى طلبنا معلومات وأرقاماً عن طبيعة الأمراض الموجودة. وبعد ذلك عاودنا التصوير وكان يرافقنا الدكتور «أحمد مساعدة»، وبعد 5 دقائق من التصوير جاء لاجئ سوري غاضب طويل البنية ضخم يرتدي زياً عسكرياً غير رسمي «جنغل» ويحمل «باج» أنه متطوع لكني لم أستطع قراءة الجهة التي يتطوع معها وبدأ بالمسبات والشتائم «روحوا صوروا خواتكم بدل ما تصوروا نسوانا» احتجاجا منه على تقرير نشرته قناة العربية في وقت سابق حول زواج المتعة في مخيم الزعتري وأخذت أحاوره ليش انت معصب، فطلب مني أن أجري مقابلة معه لأنه يريد أن يتحدث عن الائتلاف الوطني السوري وعن القنوات السورية المحسوبة على النظام والتي تشوه صورة اللاجئين السوريين في المخيم فأجبته بالموافقة على عمل مقابلة معه لمدة 5 دقائق. «لم يجر مقابلة» ولكني آثرت أن نبتعد قليلا عن التصوير خوفا من أي احتكاكات وجلست في الكرافانات الطبية مرة أخرى لمدة ربع ساعة تقريبا ثم تابعنا التصوير وكنا نصور حالة لمريض يعاني من فشل كلوي وطلب منا الطبيب أن نصور العيادة النسائية وقبل أن نصل إلى عيادة النسائية والتوليد في شارع «الشانزليزيه» في مخيم الزعتري جاء هذا الشخص مرة أخرى وهجم علينا وكان يبرر هجومه باعتراضه على بعض التقارير التي تبثها العربية عن اللاجئات السوريات ويقصد «تقرير زواج المتعة». وتجمع عدد من اللاجئين المناصرين لهذا الشخص والذي يدعى أبو جراح بحسب ما كانوا ينادونه وضرب المصور على كتفه فأصبح الوضع مشحوناً ومتوتراً فقررت أن أذهب إلى مكان آخر للتصوير هربا من أي مشكلات بعد أن أجرينا مقابلة مع الطبيب وبدأ الطاقم بتجهيز الستاند للكاميرا. تفاجأنا بأبو جراح يقوم بضرب الستاند الذي وقع على الأرض وهو يردد «روحوا صوروا خواتكم» وألفاظاً أخرى مشابهة فسحبت كادري واختبأت بأحد الكرافانات وأغلقتها واتصلت مع رقم ضابط الأمن الوقائي الموجود على التصريح الأمني وأخبرته أني محجوز بالكرفان وبحاجة لمساعدة لأن اللاجئين السوريين في الخارج يصرخون ويحاولون الهجوم

علينا لمنعنا من التصوير، وبعد 5 دقائق لم يحضر أحد من الشرطة. اتصلت بقناة العربية وأخبرتهم بالموقف فقاموا ببث خبر عاجل على العربية عن احتجاز فريق العربية من قبل اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري وبعدها تلقيت اتصالاً هاتفياً من ضابط الأمن في المركز الأمني لمخيم الزعتري «صلاح الشرفات» الذي استفسر مني عن الوضع وما أن أغلقت الهاتف حتى جاء أبو جراح بعد أن كسر باب الكرفان وأخذ تلفوني بالقوة إلا أني استرديته بالقوة بنفس اللحظة وتزامن ذلك مع وصول قوات الأمن التي حاولت إخراجنا من الكرافان أمام تجمهر عشرات السوريين وتواصل وصول القوة الأمنية إلى أن بلغت 8 سيارات نجدة وأخرجتنا من الكرافان إلى باب المخيم». وأكد أبو لوز أنه لم يتقدم بشكوى إلى المركز الأمني.

وفي اتصال فريق الرصد التابع لبرنامج «عين» هاتفيا مع المصور «منقذ غنيمات» أفاد أنه تعرض للاعتداء وقال أن أحد اللاجئين السوريين ضربه على كتفه وكسر ستاند التصوير ولم يستطع التركيز لأن حوالي من ألف إلى ألفي لاجئ سوري تهجموا علينا.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمنع من التغطية والاستيلاء على معدات العمل الخاصة بفريق العربية. واللافت بها إحجام الأمن العام عن التدخل في بادئ الأمر لحماية الفريق، وتدخلهم عقب نشر الخبر على شاشة قناة العربية، ما يعني أن هذه الحالة تعد كسابقاتها حلقة من حلقات تهاون الأمن العام إزاء الانتهاكات الجسيمة التي تمس الإعلاميين في الأردن.

- **الاعتداء بالضرب على أحمد الحراسيس من موقع جو 24 الإخباري من قبل قوات الدرك**

في شكواه المؤرخة بتاريخ 2013/10/19، أفاد الزميل أحمد الحراسيس من موقع جو 24 الإخباري بأنه: «أثناء تغطيتي للأحداث المرافقة لاحتجاجات حي الطفايلة، تواجدت في مكان محايد بعيدا عن الدرك والمحتجين وخلال اطلاق الدرك الغاز المسيل للدموع على المحتجين قمت بالابتعاد عن قنبلة غاز سقطت بجانبي والتجأت إلى الدرك باعتباره الطرف المعني بحمايتي وكنت مبرزا هويتي الصحفية «باج» وعندما اقتربت إليهم أمسكني أحد أفراد الدرك الذي كان ملثما ويخفي اسمه وتحقق من هويتي الصحفية وبعد مشاهدتها سألني «أنت صحفي .. أين تعمل .. أين تسكن؟!» وأجبته على الأسئلة، وسألني لو كنت «صورت» وأجبته بالنفي، فسألني آخر «بتعرف شو عملنا بمراسل الجزيرة شو كان اسمه؟» قلت له «وما علاقتي بالجزيرة»، وكان أثناء ذلك يمسكني من أعلى قميصي من الأمام بشدة فطلبت منه «أن يمسكني من يدي لو كنت تخشى هربي»، ثم جاء ثالث وقال «احكي باحترام ولا ترفع صوتك» وضربني على وجهي «دفشني من ذقني» فسألته عن سبب الضرب فانهال علي البقية حوالي 3 آخرين بالضرب على أنحاء متفرقة من الجسم «الرأس، الوجه، الرجلين» وذلك بأيديهم وارجلهم والعصي، لا أعرف المدة التي استمروا فيها

بالضرب ثم قام أحدهم بإخراج «قيد» وسأل المسؤول عنه «أقيده سيدي» قال له «لا خليه» وأخذني منهم فجاء آخر وضربني ثم تركوني ورحلوا عن الموقع».

وأضاف الحراسيس أنه اتصل بعد ذلك مع رئيس تحرير موقع جو 24 الزميل باسل العكور الذي حضر وذهبا لتسجيل شكوى في مركز أمن فيلادلفيا، وقد رفض الشرطي الموجود في المركز استقبال الشكوى، وأوضح الحراسيس أن الشرطي المشار إليه قال: «كيف تشتكي على جهة أمنية عندي»، فتوجهنا إلى مستشفى الإسراء للاطمئنان على وضعي الصحي واستصدار تقرير طبي، ونمت بالمستشفى ليلة بعد أن تبين للطبيب وجود آلام متفرقة في أنحاء الجسم وآثار ضرب في الوجه والقدم. وفي اليوم الثاني 2013/10/15 وعند خروجي من المستشفى توجهت للمركز الأمني لتقديم شكوى لدى مركز أمن فيلادلفيا».

وتجدر الإشارة إلى أن الناطق باسم مديرية الأمن العام عامر السرطاوي اتصل بالزميل العكور بعد نشر الخبر على موقع جو 24 حول رفض مركز أمن فيلادلفيا استقبال الشكوى وطلب حضوره لتقديم شكوى.

تشكل هذه الحالة انتهاكا جسيما لحرية الإعلام من خلال إساءة المعاملة الشديدة للزميل الحراسيس. وهي تعكس إلى أي مدى وصل واقع الحريات الإعلامية في الأردن وسياسة الإفلات من العقاب التي تنتهجها الأجهزة الأمنية من سنين في مواجهة الاعتداءات الجسيمة التي يتعرض لها الإعلاميون. وهي تنطوي كسابقاتها على خرق لاتفاقيات حقوق الإنسان التي يلتزم بها الأردن وللدستور الأردني وقانون العقوبات النافذ.

- **الانتهاكات الماسة بالحق في محاكمة عادلة**

جرت الإشارة بأن العام 2013 اتسم بمحاكمة عدد من الإعلاميين الأردنيين أمام محكمة أمن الدولة عن أنشطة ومواد تندرج ضمن ممارستهم لحرياتهم الإعلامية. وقد تمكنت شبكة «سند» من رصد (4) انتهاكات لحرية الإعلام من خلال إخضاع الإعلاميين لمحاكمات أمام محكمة أمن الدولة تخالف معايير الحق في المحاكمة العادلة كما نصت عليها المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وفيما يأتي عرض لعدد من هذه الانتهاكات:

- **استدعاء ماهر مضية لمدعي عام محكمة أمن الدولة**

في شكواه التي تقدم بها لبرنامج «عين» بتاريخ 2013/5/29، أوضح الزميل ماهر مضية من وكالة سكوبات الإخبارية أنه: «اتصل بي مدعي عام أمن الدولة في صباح اليوم الساعة العاشرة وطلب مني الحضور لمحكمة أمن الدولة مباشرة. قمت بالاتصال بالمدير التنفيذي لمركز حماية وحرية الصحفيين (السكرتارية التنفيذية لبرنامج «عين») حيث قام بالاتصال مع الجهات المعنية وتأمين محام للذهاب معي، وصلت مع المحامي إلى محكمة أمن الدولة وتم وضعنا في غرفة القلم لمدة 4 ساعات قبل الدخول

على المدعي العام، وبعدها دخلت عليه وقال أنني شاهد وليس هناك داع لدخول المحامي، حيث قام بسؤالي حول الخبر الذي تم نشره على وكالة سكوبات الإخبارية الذي كان مصدره وكالة اخبار بلدنا ومفاده استقالة رئيس هيئة الاركان. وحاول المدعي العام ان يسالني بما يدين اخبار بلدنا ولكنني قمت بالإجابة فقط على نفسي وطالبني المدعي العام بالاعتذار للمؤسسة العسكرية فأجبته أنني قدمت نفياً للخبر على الموقع، فعاد وطالبني عندها قلت له أن كان الخبر خاطئا فأنا أعتذر فسجل في المحضر الرسمي «اعتذار» وقمنا بمغادرة محكمة أمن الدولة في حوالي الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة ظهرا أي بعد حوالي خمس ساعات. والجدير بالذكر أن المدعي العام الذي قام بالتحقيق معي هو المدعي العام علي المبيضين. كما أن الاتصال الذي حدث معي من قبل محكمة أمن الدولة أقلقني كثيرا وشعرت بنوع من التهديد غير مباشر لأنه أمرني بالمثول أمامه خلال 15 دقيقة. وإنني أشعر ان هذه الحالة انتهاك لحقوقي كمواطن وكإعلامي فطلب مثولي أمام محكمة عسكرية وغير مدنية يتناقض مع الدستور وحقوق الانسان وحقي بمحاكمة عادلة أمام القضاء المدني بغض النظر عن أية أخطاء يمكن أن ترتكب أثناء عملي كإعلامي إن حدث ذلك».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام، من خلال عدم إخضاع مضية لمحاكمة عادلة تتفق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة وفي مقدمتها المثول أمام محكمة مستقلة. فهي تعد حرمانا من محاكمة عادلة ومنصفة. علاوة على أنها تنطوي كذلك على معاملة مهينة بسبب احتجازه لساعات دون سبب وهي تشكل شاهدا واضحا على استخدام القانون والقضاء لإرهاب الإعلاميين وتكميم أصواتهم وأنشطتهم.

- **استدعاء نادر مقابلة لمدعي عام محكمة أمن الدولة بسبب نشر خبر عن تغيير رئيس هيئة الأركان**

في شكواه التي تقدم بها لبرنامج «عين» بتاريخ 2013/6/1، أفاد الزميل نادر مقابلة من موقع أخبار بلدنا أنه: «بتاريخ 2013/5/28 وبعد نشر خبر على موقع أخبار بلدنا عن توقعات بتغيير رئيس هيئة الأركان تلقيت اتصالاً من محكمة أمن الدولة وطلبوا مني الحضور وبعد ذلك طلبوا مني الحضور إلى مدير القضاء العسكري وبعد ذلك إلى استخبارات عمان بالرغم من أني لم أتفوه بأي إساءة إلى القوات المسلحة الأردنية أو إلى شخص رئيس هيئة الأركان، إلا أنني تفاجأت باتصال من قبل الجهات السابق ذكرها وإعطاء الموضوع أبعاداً أخرى. وذهبت بتاريخ 2013/5/29 إلى أمن الدولة وطلبوا مني أن أحذف المادة وأن أقوم بنشر نفي وفعلت ذلك وطلبوا مني مصدر الخبر. وبعد الجلوس لمدة خمس ساعات غادرت أمن الدولة وفي اليوم التالي طلب مني مدير مكتب مدير القضاء العسكري الحضور لمقابلة المدير وذهبت وتم توجيه سؤال لي هو: ما غايتك من نشر الخبر؟؟ وأجبت «سبق صحفي» وسألني عن مصادر تمويل الموقع فأجبته أنه تمويلي الشخصي».

تنطوي هذه الحالة أسوة بسابقتها على انتهاك

لحريـة الإعـلام من خـلال الحرمـان مـن ضمانات المحاكمـة العادلـة وفي مقدمتهـا المثول أمـام محكمة مسـتقلة بالمعنى الوارد في المادة (14) من العهد الدولي الخـاص بالحقـوق المدنية والسياسـية وعدم احترام حرمـة مصـادر الصحفـي. وهي تـدل على اسـتمرار النهج القائـم على تكبيل الإعلاميـين وتخويفهم من خلال اسـتدعائهم لمحكمة أمن الدولة التي لا يتوافر لها الاستقلال المؤسسي عن السلطة التنفيذية. الأمر الـذي يشـكل بالنتيجـة انتهـاكا صارخـا للحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية.

وكان الرئيـس التنفيـذي لمركـز حمايـة وحريـة الصحفيين الزميل نضـال منصور قد اتصل مع مدير القضاء العسكري بعد إبلاغ الزميل نادر له بما حدث، وأبلغـه بأن هذا الاسـتدعاء مخالف لـكل التعهدات بعدم مثول الصحفيين أمام محكمة أمن الدولة.

- **محاكمة نضال فراعنة وأمجد معلا امام محكمة أمن الدولة**

بتاريـخ 2013/9/17 أوقف مدعي عـام محكمة أمن الدولـة كلا من الزميلـين نضال فراعنـة وأمجد معلا من موقع جفرا نيوز بسـبب قيـام الموقع بإعادة نشر فيديـو زعم بأنه يتعلق بشـقيق أمير دولـة قطر. وقد وجـه المدعي العام لهما تهمـة تعكير صفو العلاقات مـع دولة شـقيقة خلافـا لنص المـادة 118 مـن قانون العقوبـات الأردنـي. وقامـت محكمـة أمـن الدولـة التـي يحاكمـان بإخـلاء سـبيلهما بكفالـة بتاريـخ 2013/12/31. ومـا زالا يحاكمان أمامهـا عن التهمة ذاتها.

وأفـاد نـاشر موقع «جفـرا نيـوز» نضـال الفراعنة في شكواه المقدمة لبرنامج «عين» بعد الإفراج عنه قائلاً: «نـشر أحـد الموظفين في موقـع «جفرا نيـوز» فيديو كان مأخـوذاً مـن مواقـع إخباريـة أردنيـة، وهو من موقـع «يوتيوب» أصـلا بعنوان «فضيحـة نجل أمير قطر»، وهو فيديو قديم إلا أنه تم إعادة نشره بتاريخ 2013/9/17، وفي نفس اليـوم اتصلت المخابرات مع موظـف في الموقـع وطلبت إزالة الفيديو، وفعلا تم إزالـة الفيديو، واسـتجاب الموظف لذلـك، علما أن الفيديو لم ينشر على الصفحة الرئيسـية للموقع إنما كان في أرشـيف الموقع، يعنـي أن قارئ موقع جفرا لا يرى الفيديو إلا إذا دخل الأرشيف.

وتابع الفراعنة «في هذه الأثناء كنت أتناول الطعام مـع أشـخاص في مطعم المحيـط، وهنا لـم أكن أعلم شيء عـن الفيديـو، إتصل بـي مدير الأمـن الوقائي وطلـب أن أمـر عليه لأشرب فنجان قهـوة، قلت له أننـي معـزوم على الغـداء وحينما أنتهي منه سـأمر عليه، بعد نصف ساعة عاود الاتصال بي وسألني إن أنهيت فكررت أنني سـأمر عليـه بعد إنهاء الغداء، بعـد ذلـك جـاء شـخص إلى المطعـم وقـال لي تفضل معـي، عندما قمت من الطاولة، قـال لي «أنا ضابط أمـن وقائي وبدي اياك تيجي معنا بدون شـوشرة .. تفضـل معي المدير بدو اياك وعندي أوامر إنك هلأ تيجي معي»، فعلا ركبت معه في سيارة مركز إصلاح وتأهيل «البوكس» كان معه سـائق وضابطين، كنت أنـا في المنتصـف بينهمـا، وأبلغونـي أنهـم لا يعرفون سبب اعتقالي». يقول فراعنة «تم اقتيادي إلى إدارة الأمـن الوقائـي في شـارع الجاردنـز، وعرضـت على

مديـر الأمن الوقائي العميد زهدي جان بيك، قال لي «مش أنا الجهة الـلي بدي أعتقلك أمر اعتقالك جاء من مدعي عام عمان».

يقول الفراعنة «وأنا في إدارة الأمن الوقائي كان هناك وبالأثناء قوة أمنية مكونة من أمن وقائي، وجنائي، وأمن عـام بقيـادة المقدم أحمـد العثامنـة اقتحمت منزلي ومكتبي بحثا عني وعن رئيس التحرير الزميل أمجـد معلا، ولـم تقم تلك القـوة بالتفتيش بأغراضي أو مكتبـي كنـت أنا ومعلا المطلوبـين». وأضاف «لم يتـم أي تحقيـق في إدارة الأمـن الوقائي وجلسـنا أنا والزميـل معـلا ما يقارب السـاعة، وفي السـاعة الـ 5 عـصرا تم اقتيادنا إلى مدعي عام عمان، وعلى الرغم أن المحكمـة كانت مغلقـة إلا أنهم فتحوا المحكمة في هذا الوقـت، وتم عرضنا على المدعي العام وسـألني «ماذا تعـرف عن فيديو فضيحة نجـل قطر»، أجبته «لا أعرف شيئا» وسـألته «لماذا يتم اقتيادنا وعرضنا على المحكمة مساء»، أجاب «نحن نعمل 24 ساعة»، قلـت له «هـذه قضيـة مطبوعات ونـشر» وأكدت أنني لا أعرف شـيئا عن الفيديـو، إلا أنه قال «أنت ورئيس التحرير تتحملون المسؤولية القانونية لنشره» ثـم قـرر توقيفنا 15 يوم وعـدم اختصاصه وتحويلنا إلى محكمة أمن الدولة، قلت له «كيف تقرر توقيفي ثم تحولها إلى محكمة أمن الدولة؟» قال «هذا شـغلي مش شـغلك». وفعلا تم توقيفنا في البداية في سـجن جويدة، وتم اقتيادنا في نفس اليوم السـاعة 6 مسـاء تقريبا، وكان هناك قوة أمنية مسـتعدة أمام مكتب المدعي العام، وعندما وصلنا إلى السجن لم أرى أحدا ولم يتم معنا أي تحقيق حتى وقت الإفراج عنا».

ويتابـع الفراعنة بالقـول: «وجهت لنا تهمة «تعكير صفو علاقات الأردن مع دولة شـقيقة» وتم تصنيفنا أنـا وزميلي «متهم خطير جـدا» كما رفض تكفيلنا 6 مـرات، ولكن في أول طلب كفالة تقـدم به المحامي محمـود نعيمـات إلى مدعـي عـام أمـن الدولـة علي مبيضين تم إصدار قرار بالإفراج عنا فوراً وذلك لعدم اختصاص محكمة أمن الدولة، وتم تسـليم محامينا كتـاب الإفراج ووصـل الكتاب لإدارة السـجن أيضا والـذي بـدوره أبلغنـا بذلـك، قبـل أن يأتـي اتصال هاتفـي من نفـس محكمة أمـن الدولة يلغـي الإفراج من نفس المحكمة كون أن المدعي العام ليس صاحب الصلاحية بالإفراج، وكان ذلك بتاريخ 2013/9/11». ويضيـف «يذكـر أننا منـذ 2013/9/21 تـم نقلنا من سـجن جويـدة إلى سـجن الهاشـمية بالزرقـاء وكان تعامل إدارة السـجون معنا جيـد، إلا أن المهجع الذي كنا فيه يضم سارقين وقاتلين وتجار مخدرات لم يتم وضعنـا وتصنيفنا مع أشـخاص موجه لهم تهم أخرى مثـل شـيكات أو مـا شـابه. كمـا كان هنـاك بعض القضايـا لدينا في المحكمـة وكان يجب أن نحضرها أمـام قاضي المطبوعات والنشر أثنـاء اعتقالنا، ولأن تصنيفنا «خطير جـدا» كانوا يقتادونا ونحن مكبلين اليديـن وكانـت أرجلنـا وأيدينـا مربطـين بنفـس السلسلة وكانت وجوهنا مغطاة ونرتدي كفوف على الرغم من أن أصحاب الأسبقيات من قتلة وسارقين كانوا مكبلي الأيدي فقط، وحينما اعترضنا على ذلك كانت الإجابة «أن مدير الأمن العام وإدارة السـجون حسـب تصنيفهم يجب أن تنقلـوا بهذه الطريقة»، ذهبنا 4 مرات للمحكمة بهذه الطريقة من 106 أيام توقيف. تـم الإفراج عنا بتاريخ 2013/12/31 بعد أن

أصدرت محكمـة التميز قراراً بعـدم اختصاص أمن الدولة كونها قضية مطبوعات، ولم نتعرض بعد ذلك إلى أي مضايقـات». وختم الفراعنة شـهادته بالقول «لم يتم التحقيق معنا طيلة فترة توقيفنا».

من جانبه أفاد الصحفي أمجد معلا في شكواه المقدمة لبرنامـج «عـين» عقب الإفـراج عنـه أنـه: «بتاريخ 2013/9/17 حوالي الساعة الخامسة اتصل معه مدير المكتب الإعلامي في مديرية الأمن العام الرائد عامر السرطـاوي ليخـبره أن مديـر الأمـن الوقائي يرغب بمقابلتـه دون أن يوضح اي تفاصيل أو أي أسـباب لهـذا اللقاء وزوده برقم مدير الأمن الوقائي. وأضاف معلا اتصلـت مع مدير الأمن الوقائي زهدي جانبك فقـال لي اريـد ان أشرب فنجـان قهـوة معـك ونريد أن نتحـدث لكنه أيضـا لم يفصح عـن أي تفاصيل. ذهبت إلى مكتـب مدير الأمن الوقائي وكان الزميل «نضـال الفراعنـة» ناشر موقـع جفرا موجـود هناك وكان يعاتـب مدير الأمن الوقائي على الية اعتقاله التـي تمت خلال تواجده في احـد المطاعم حيث تم ارسـال احد افـراد الأمن الوقائي اليـه واعتقله وقال الفراعنة: «ليش تجيبني بهذه الطريقة. وشـدد معلا أنـه لـم يعـرف بعد سـبب تواجـده في مكتـب مدير الأمـن الوقائي أو سـبب إسـتدعائه موضحا أنه من خلال الاتصالات الهاتفيـة التي كان يجريها نضال الفراعنـة في مكتـب مديـر الأمـن الوقائي اسـتنتج انـه تمـت مداهمـة مكاتـب جفـرا نيـوز، فاتصـل وقتهـا بـ»الآدمن» الموجود في المكتب واسـمه سـامر الخطيب وسأله ما الأمر؟ فأجاب سامر لقد داهمت قوة من الأمن العام حوالي 8 أشخاص من بينهم رئيس مركز أمن الشميساني لا يذكر اسمه وعناصر اخرين بينهـم مدنيين وعسـكريين مكاتب جفـرا نيوز دون ان توضـح السـبب ايضا وأضـاف الخطيب سـألوا عنـك وعن نضـال. وقال معلا بقينـا في مكتب مدير الأمـن الوقائي حوالي 10 دقائق وانا لا اعرف سـبب الاسـتدعاء، وقال مدير الأمن الوقائـي المدعي العام يريدكم، فسـألت نضال ما الأمر فقال لي: الآن ينهي الموضوع دون أن يوضح الأسباب. ركبنا سيارة الأمن الوقائـي فسـألته فهمنـي شـو الموضوع فقـال لي «في فيديـو نـازل على الموقع عن قطر شـكلوا عشـان هاد الموضـوع» فقلت لـه من إجـازه فأجابني أنـا أجزته وقلـت للبنـت الموظفـة أن ترفعه على الموقـع. وبعد أن وصلنـا إلى مدعـي عـام عمان لا أذكر اسـمه كان هناك عدد مـن الصحفيين ونقيب الصحفيين وعدد من النواب اذكر منهم احمد الصفدي ونصار القيسي اضافة الى المحامي محمود النعيمات والمحامي مروان سالم من مركز حماية وحرية الصحفيين، وقام نضال بتوقيع وكالة إلى المحامـي محمود النعيمات قبل ان نمثل أمام المدعي العام وأنا لم أوقع وكالة لأحد لأني لـم أكن أعرف الإجراءات بوضوح. وأثناء مثولي أمام المدعـي العام لوحـدي فتح ملـف وأطلعني على خبر مكتـوب عليـه رئيس الوزراء يشـتري سـيارة بـ 180 ألـف دينـار فقلت له هـذه الورقة لا تؤكـد ان الخبر كان موجـود على موقـع جفرا، ولكني سـأقوم بإجراء تحقيـق داخـلي لأعرف من أجاز الخـبر، فكتب على الملـف إخـلاء وشـأنه. وأحضر ملفـا ثانيا وقـال هذا الملف يحتوي على فيديو لشقيق أمير قطر مع فتيات ماذا تعرف عنه فقلت له لا أعرف عنه شـيئا وأعتقد أن النـاشر هـو الذي أجـازه ويمكن أن يكـون الموقع

تعرض لقرصنة، فكتب على الملف توقيف 15 يوم في الجويدة استغربت وتأكدت أن هناك أمرا خطيرا يحدث، وأنني أمام قضية كبيرة وكانت التهمة الموجهة إلي تعكير صفو العلاقات مع دولة شقيقة وبعدها دخل نضال فراعنة ومثل أمام المدعي العام لوحده لا أعرف ماذا جرى في التحقيق. وبعد انتهاء التحقيق ذهبنا إلى سجن الجويدة وتم التعامل معنا باحترام وود. وأضاف معلا «بقينا في سجن الجويدة 3 أيام، وتم نقلنا بعدها الى سجن الهاشمية في الزرقاء واستطرد معلا أنه خلال فترة التوقيف التي استمرت 3 أشهر تم تقديم ما يزيد عن 15 طلب تكفيل إلا أنها جميعها رفضت. ونوه معلا إلى أنه علم بتحويل القضية إلى محكمة أمن الدولة من خلال الصحف التي كانت تصل إلى السجن، مشددا على عدم رؤية أي جهة قضائية أو المثول أمام اي محكمة بخصوص قضية اليوتيوب».

مما لا شك فيه أن هذه الحالة تنطوي على انتهاك صارخ لحرية الإعلام من خلال إخضاع الزميلين فراعنة ومعلا لمحاكمة عن فعل عدته اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 34 بشأن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من قبيل الموضوعات المندرجة ضمن حرية الإعلام وأنه لا يجوز أن يكون محلا للتجريم من جانب الدولة. كما أن هذه الحالة تخالف الحق في محاكمة عادلة وضماناته المقررة في المادة 14 من العهد الدولي المذكور في مقدمتها المثول أمام محكمة مستقلة عن السلطة التنفيذية، الأمر الذي لا يتوافر لمحكمة أمن الدولة. علاوة على أنها تتضمن كذلك انتهاكا لحرية الإعلام من خلال الحرمان التعسفي وغير القانوني من الحرية الشخصية وإخضاع الزميلين لتدابير احتجازية وسالبة للحرية.

كما تنطوي هذه الحالة كذلك على مخالفة لأحكام الدستور والقانون الأردني فإحالة ناشر موقع جفرا نيوز الزميل نضال الفراعنة ورئيس التحرير الزميل أمجد المعلا لمحكمة أمن الدولة مخالف للقانون والدستور، خاصة وأن مخالفة نص المادة 118 من قانون المطبوعات الأردني من اختصاص قاضي محكمة المطبوعات في محكمة بداية عمان دون سواه، وهذا يعني أن النيابة العامة المختصة بالتحقيق في تلك الجريمة هو مدعي عام عمان، وأن إحالتها لمحكمة أمن الدولة مخالفة للقانون. علاوة على أن توقيف الزميلين مخالفة صريحة لنص المادة 42/ح، التي نصت على عدم جواز التوقيف في الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي إذا ارتكبت بإحدى وسائل المطبوعات المنصوص عليها في قانون المطبوعات ومنها المطبوعات الإلكترونية.

ترى شبكة «سند» أن إحالة مالك المواقع الإخبارية الإلكترونية «جفرا» ورئيس تحريرها أمجد معلا يخالف أحكام قانون المطبوعات والنشر وذلك لأن التعديل الأخير على قانون المطبوعات والنشر في العام 2012 اعتبر أن المواقع الإلكترونية الإخبارية والتي تختار التسجيل والترخيص في دائرة المطبوعات والنشر مطبوعات إلكترونية وينطبق عليها قانون المطبوعات والنشر دون غيره فيما يتعلق بالاختصاص القضائي للنظر بالجرائم التي

تسـند لها من قبل النيابة العامة. وذلك لصريح نص المـادة 42 مـن قانـون المطبوعات والنـشر والتي جاء فيها الآتي:

على الرغم مما ورد في أي قانون آخر:
أ. تنشأ في كل محكمة بداية غرفة قضائية متخصصة لقضايـا المطبوعات والنشر تتـولى النظر في القضايا التالية:

1. الجرائـم التي ترتكب خلافا لأحـكام هذا القانون والجرائم التي ترتكب بوساطة المطبوعات أو وسائل الأعلام المرئي والمسـموع المرخص بهـا خلافا لأحكام أي قانون آخر.

2. الدعاوى المدنية التي يقيمها اي متضرر للمطالبة بالتعويـض المقرر له بمقتضى أحـكام القانون المدني وأحـكام هـذا القانـون إذا نتـج الـضرر مـن أي فعل أرتكـب بوسـاطة اي مـن المطبوعـات أو وسـائل الاعلام المرئي والمسموع.

ب. تختـص غرفة قضايـا المطبوعـات والنشر لدى محكمـة بداية عمان دون سـواها بالنظر في القضايا التالية:

1. القضايـا الجزائية والمدنية المشـار إليهـا في الفقرة (أ) مـن هذه المادة إذا كانـت داخلة ضمن اختصاص المحاكم الواقعة في محافظة العاصمة.

2. الجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي المنصـوص عليهـا في قانـون العقوبات النافـذ إذا تم ارتكابهـا بواسـطة المطبوعـات أو وسـائل الإعـلام المرئي والمسموع المرخص بها.

وعليـه وحيـث أن الجـرم المسـندة لـكل مـن مالـك المطبوعـة الالكترونية ورئيس تحريرهـا هو مخالف نـص المادة 118 مـن قانون العقوبـات الأردني والتي نصـت على أن: (مـن أقدم عـلى أعمـال أو كتابات أو خطـب لـم تجزهـا الحكومة من شـأنها أن تعرض المملكة لخطر أعمـال عدائية او تعكر صلاتها بدولة أجنبية او تعرض الأردنيين لأعمال ثأرية تقع عليهم او على أموالهم).

وحيـث أن هذه الجريمة من ضمـن الجرائم الواقعة عـلى أمن الدولة الداخلي والخارجي، فإنها تكون من اختصـاص قـاضي محكمـة المطبوعـات في محكمة بداية عمان دون سـواه، وهذا يعني أن النيابة العامة المختصـة بالتحقيق في تلـك الجريمة هو مدعي عام عمـان، ويغدو بالتالي إحالتهـا الى نيابة محكمة أمن الدولـة يخالـف أحـكام القانـون، خاصـة أن قانون المطبوعـات والنشر يطبق على ما يرتكب من جرائم عبر وسـائل المطبوعات والنـشر المرخصة والمعرفة في المـادة الثانية منه باعتبـاره قانون خاص، وهو الأولى بالتطبيق.

أمـا بالنسـبة لتوقيـف كل مـن مالـك المطبوعـة الإلكترونيـة ورئيـس تحريرهـا فهـو أيضـا يخالـف صريـح نـص المـادة 42/ح والتي نصت عـلى قاعدة قانونية ملزمة بعدم جواز التوقيف في الجرائم الواقعة

على أمن الدولة الداخلي والخارجي إذا ارتكبت بإحدى وسائل المطبوعات المنصوص عليها في قانون المطبوعات والنشر ومن ضمنها المطبوعات الالكترونية حيث نصت تلك المادة بشكل صريح على الرغم مما ورد في أي قانون آخر:

ح. 1. لا يجوز التوقيف نتيجة إبداء الرأي بالقول والكتابة وغيرها من وسائل التعبير.

2. كما لا يجوز التوقيف في الجرائم المشار إليها في الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة.

ومن جانب آخر لا يعتبر مالك المطبوعة الإلكترونية مسؤولا جزائياً عما ينشر بواسطتها إلا في حالة التعليقات حيث اعتبره القانون في المادة 49 مسؤولا عنها فقط. هذا مع عدم الإخلال بمسؤوليته المدنية عن الالتزامات المدنية التي قد تحكم بها المحاكم.

وعليه فإن توقيف كل من مالك المطبوعة الإلكترونية «جفرا نيوز» ورئيس تحريرها يخالف أحكام الدستور الأردني والذي نص في المادة 8 منه: (لا يجوز أن يقبض على أحد أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته إلا وفق أحكام القانون، وحيث أن توقيفهما كان بشكل يخالف أحكام القانون فيكون ذلك التوقيف مخالف لأحكام الدستور الأردني).

تعد هذه الحالة دليلا واضحا على عدم احترام السلطات الأردنية لالتزاماتها الدولية المتعلقة بالحريات الإعلامية وحقوق الإنسان ولأحكام الدستور الأردني. وهي تشكل حلقة من حلقات متواصلة تستخدم فيها الحكومة الأردنية القانون والمحاكم الخاصة لقمع الحريات الإعلامية وإسكات الإعلاميين.

- **الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية الشخصية**

تمكن برنامج «عين» في العام 2013 من رصد وتوثيق (6) انتهاكات طالت الحرية الشخصية للإعلاميين الأردنيين من خلال حجز حريتهم أو توقيفهم. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الحالات:

- **احتجاز سامر الشمري لدى مديرية شرطة المفرق**

في شكواه المؤرخة بتاريخ 2013/1/19 أفاد الزميل سامر الشمري من عمان بوست أنه في التاريخ المذكور: «ذهبت الى مديرية شرطة المفرق للاستفسار عن شخص وعلى البوابة طلب الشرطي البطاقة الشخصية وقمت بإبرازها وتكلم بالهاتف الأرضي وأتاني شخص من الداخل وقام بإدخالي إلى مكتب وقال لي (من زمان بدنا اياك) وقال لي أنني موقوف فاستفسرت عن سبب التوقيف فقال (مزاج) ولم توجه لي أية تهمة وعند الإفراج عني بعد تدخل الأقارب والأصدقاء وجهت سؤالا واحداً عن سبب توقيفي فجاوب المدير المناوب أن السبب هو عدم إبراز البطاقة الشخصية».

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال حجز الحرية غير القانوني خلافا للمادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وللدستور

الأردني وأحكام قانون العقوبات النافذ.

- **احتجاز نضال سـلامه اثنـاء مثوله لدى مدعي عام محكمة أمن الدولة**

في شكواه المؤرخة بتاريخ 2013/5/29، أوضح الزميل نضال سـلامه من موقع جراسـا نيوز أنه: «يوم الأحد الموافـق 2013/5/26 قمـت بزيـارة لأحـد الأصدقاء في مستشـفى الملكة علياء العسـكري للاطمئنان على أطفاله الذين يتلقون العلاج في قسـم الأطفال، وبعد خروجـي من غرفته تصـادف أن وقعت مشـاجرة في القسـم بـين والدة أحـد الأطفـال وطاقـم التمريض وبدافـع الحصـول عـلى المعلومـة ومعرفـة الحقيقـة والإشـارة إلى موقع الخلل استقصيت عن قضية تلك المـرأة، فعلمـت بتصريحات منهـا أن ابنهـا البالـغ 4 سـنوات قـد أدخل المستشـفى بحالـة يرثى لهـا وأن التمريـض اكتفـى بمنحـه جلوكـوز دون تشـخيص حالتـه بالشـكل المطلـوب حتـى مـضى عـلى مكوثه أكثر من أسـبوع مما أدى إلى تشـنج الطفل وبشـكل عنيـف، ممـا دفـع الأم لمشـاجرة طاقـم التمريض .. ومن خلال تلك الحادثة استقصيت حال العديد من الأطفال المرضى الذين شـهد أولياء أمورهم بإصابتهم بالتهاب معوي حاد من داخل المستشفى نتيجة لسوء التعقيـم. قمت بنشر ذلك التقرير على موقع وكالتنا الإخبارية جراسـا نيـوز يوم الاثنـين 2013/5/27 في السـاعة 10 صباحـا. وبنفـس اليوم في تمام السـاعة الثانية والنصف ظهرا تلقيت اتصالا من قبل مدعي عام محكمـة أمن الدولة المقدم عـلي مبيضين طلب خلاله منـي ضرورة الحضور فـورا، وبالفعل توجهت فورا لمعرفة الأمر. ولدى دخولي طلب المدعي العام من الحراس العسـكريين احتجازي في غرفة القلم ومنعي مـن إجـراء أي اتصـال ومنعي مـن تناول المـاء وبعد سـاعة من الحجز طلـب إدخالي وقام خـلال حديثه معـي بتوبيخي والطعـن بمهنيتـي الصحفية ومهنية مؤسسـتي ومـن ثم أبلغني أن سـبب اسـتدعائي هو الخبر المكتوب عن مستشـفى الملكة علياء العسكري وكان عنوانـه «إصابـات بالالتهـاب المعـوي داخـل مستشـفى الملكة علياء العسكري» وأبلغني حينها أنه سـيتم توجيه ثلاث تهم لي وهي الإسـاءة للمؤسسـة العسـكرية وتقويض نظـام الحكـم والتحريض على قلب النظام السـياسي. وطلب مـرة أخرى إرجاعي لغرفـة القلم للاحتجـاز وتم احتجازي حتى السـاعة الخامسـة والربـع مسـاء حيـث أبلغت بـأن المدعي العـام يطلب مني المغـادرة والحضـور في اليوم التالي برفقـة محام. حضرت في اليوم التـالي ومعي المحامي محمد الكردي وقمت بتوكيلـه حينها. ولدى دخولي المحكمـة طلـب المدعي العـام احتجـازي مجددا في غرفـة القلم وإخراج المحامي خارجا، وبقيت محتجزا من السـاعة التاسـعة صباحا وحتى الواحـدة والربع ظهرا حيث أدخلني المدعي العام وقام بمواجهتي مع مدير المستشـفى ورئيس قسـم الأطفال اللذين هددا بإدانتـي وذلـك دون السـماح للمحامي المـوكل عني بالدخول، ثم طلب المدعي العام من مدير المستشفى ورئيـس قسـم الأطفـال تقديم شـكوى ضـدي وبعد سـاعة قام المدعي العـام بأخذ إفادتـي أمام المحامي وقـرر تأجيل توجيه تهمة الإسـاءة للجيـش وتأجيل القضية حتى يوم الأربعاء 2013/5/29.

وفي يـوم الأربعاء حضرت للمثول إلا أن المدعي العام

طلب احتجازي في القاعة خارجا علمت خلالها أنه استدعى شهودا ضدي دون أن أعرف هويتهم ودون أن أراهم وبقيت محتجزا حتى الثانية والنصف ظهرا حينها ونتيجة للإذلال المتعمد الموجه لي طلبت من الحارس العسكري وأنا أرى بأن باب المدعي العام مفتوح أن يبلغه بأنني سأنتظر 10 دقائق وإلا سأغادر بعدها، وانتظرت دون جدوى فأبلغت الحارس أن يوصل رسالتي للمدعي العام أنني لا أرغب برؤيته ولن أستجيب له وليضحك عندما يموت أطفال زملائه وخرجت دون الاستجابة لأحد».

تشكل هذه الحالة انتهاكا للحريات الإعلامية من خلال المحاكمة غير العادلة للزميل سلامه وحرمانه من الضمانات الأساسية الواجب توفيرها لكل من يمثل أما النيابة العامة. والأهم أنها تنطوي على حجز لحريته بصورة غير قانونية وتعسفية خلافا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولنصوص الدستور الأردني. وهي تندرج ضمن سياق عام يهدف إلى إرهاب الصحفيين من خلال القانون والمحاكم الخاصة.

- **احتجاز عيسى شقفة من قبل شرطة مكافحة المخدرات أثناء قيامه بعمله دون سبب قانوني**

في شكواه المقدمة لبرنامج «عين» أفاد الزميل عيسى شقفة من صحيفة السبيل أنه: «بتاريخ 2013/9/30 عندما قمت برصد حالة مطاردة من قبل رجال بلباس مدني يحملون أسلحة آلية، لشخص على جسر ماركا، بوجود قوات أمنية تقوم بتنظيم السير ومتابعة ما يحدث، وعندما استفسرت عن المطاردين، اتضح لي انهم من مكافحة المخدرات ويقومون بمطاردة شخص متهم بترويج المخدرات وبحوزته مواد مخدرة، وعندها اختفى المتهم والمطاردون له تحت الجسر، ولم أعلم أين ذهبوا. وبعد ما يقارب العشر دقائق، وإذ بأفراد مكافحة المخدرات يحملون المتهم، وجميع ملابسه مغطاة بالدماء، ليضعوه بسيارتهم، التي كانت عبارة عن بكب يحمل لوحة أرقام خصوصية، وزجاج مظلل. وفي هذه اللحظة حاولت تصوير الواقعة، إلا أنني عندما وصلت اليهم وبدأت بتشغيل الكاميرا من هاتفي النقال، إلا أنهم منعوني ولم استطع التصوير، علماً أنني عرفت عن نفسي مباشرة أنني صحفي، إلا أنهم قالوا: ممنوع التصوير. وبعد هذا ابتعدت ما يقارب العشرين متراً عن المكان والتقطت صورة عامة لرجال الأمن العام، ولسيارات الأمن المتواجدة بالمكان، لأتفاجأ بأحد أفراد الأمن يقول: سيدي هذا بصور، واتجه مباشرة إلي حوالي 5 أفراد من الشرطة، فقلت لهم مباشرة: أنا صحفي، وأظهرت لهم هويتي الصحفية، إلا أنهم قاموا بمسكي من يدي وأحدهم قام بمسكي من رقبتي وقاموا بدفعي باتجاه سيارة للأمن للعام، وأنا أقول لهم أنا صحفي، فقال لي أحدهم: شو يعني، ليش بتصور، وفي هذه اللحظة سحبوا مني جهازي النقال الذي كنت أصور به، وجاء على الفور أحد أفراد مكافحة المخدرات، فقالوا له: سيدي هذا كان يصور، وهم بعدهم يحتجزوني بأيديهم ووجهي على السيارة، فأخذ منهم الجهاز وبدأ يتفحصه، وطلب مني فتح قفل الجهاز، فقلت له: أول شيء دعهم يتركوني، فطلب منهم ذلك، واستجابوا، وعندها قمت بفتح الجهاز، وقام هو بالدخول إلى مخزن

الصور (الاستوديو) وشطب الصور والفيديوهات التي التقطتها، ومن ثم أعطى الجهاز لأفراد من الأمن والعام، وهم بدورهم قاموا بوضعي بسيارة تابعة للأمن العام، واقتيادي إلى مخفر مخيم حطين. وطلبت منهم الذهاب بسيارتي الخاصة إلى المخفر، إلا أنهم رفضوا ذلك، فقلت لهم على الأقل أريد أن أضع سيارتي بمكان آمن وبعيداً عن الطريق العام، إلا أنهم ايضاً رفضوا. وعندما وصلت إلى المركز الأمني قاموا بتسليمي للنقيب ظاهر جريد، والذي مباشرة صادر جهاز الخلوي وهويتي الشخصية والهوية الصحفية، وقام بتفتيشي هو نفسه شخصياً، ليأخذوا هاتفي الآخر، وقام بالتفتيش بجهازي الخاص والدخول على الصور.

وبعد انتظاري لمدة ما يقارب الربع ساعة بالمخفر، جاء ملازم أول وقال لي ما قصتك، فشرحت له القصة، وإذ به يقول: «إحمد ربك ما كنت موجود، لو كنت موجود كان كسرت التلفون على راسك»، وأحد أفراد الدورية يقول لي: شو بتصور، يعني عاجبك شكلنا واحنا مغبرين. وطلبت من النقيب أن أتحدث بالهاتف، إلا أنه لم يجبني وأشاح بوجهه عني، إلا أنني طلبت مرة أخرى أن أتحدث بالهاتف، فقال لي: ممنوع، واطلع بره. وبعد ذلك، سأل أفراد الدورية النقيب ظاهر: سيدي إحنا بدنا نطلع شو نسوي، استلمتوه، فأجاب النقيب: مين بده اياه. فأجاب أحد افراد الدورية: مكافحة المخدرات، فطلب النقيب عندها وضعي بالنظارة، فجاء المسؤول عن النظارة ووضعني بقفص المطلوبين، الموجود في غرفة استقبال الشكاوى.

وجلست في القفص ما يقارب الساعة، مع شخصين مطلوبين لقضايا أخرى، ليأتي بعدها رئيس المخفر، المقدم جهاد، وعرف أن هناك صحفيا محتجزا، فقال لهم: أين هو، فأشاروا له علي وأنا بالقفص، فصرخ عليهم: من وضعه هنا، فأجابه: إحنا ما إلنا دخل النقيب ظاهر جريد، هو من أمر بذلك، فأخرجني مباشرة من القفص، وأجلسني في مكتبه الخاص، وعندها طلبت منه أجهزتي الخلوية، فأعطاني إياها على الفور، وقال لي: انت عندنا ضيف، ولا يحق لنا أن نأخذ أجهزتك الخلوية، وأنت هنا فقط حتى يتسلمك مكتب مكافحة المخدرات، بناء على طلبهم. وعندها أجريت اتصالاً بالصحيفة وأخبرتهم بما حدث معي، وهم بدورهم أجروا اتصالات مع وزير الإعلام محمد المومني، ونقيب الصحفيين طارق المومني، والناطق الإعلامي باسم الأمن العام عامر السرطاوي، للاحتجاج على احتجازي، الذين تدخلوا بدورهم، ما أسفر عن إطلاق سراحي. وقام رئيس المخفر بالاعتذار لي عن أي إساءة تعرضت لها في المخفر، وقام أحد أفراد الأمن العام بإيصالي إلى سيارتي بمركبة رئيس المخفر بناء على طلبه. واتصل بي الناطق الإعلامي باسم الأمن العام، واعتذر عن أي إساءة تعرضت لها».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال الحرمان غير القانوني من الحرية والمعاملة القاسية ومصادرة أدوات العمل والمنع من التغطية. ولا يكفي الاعتذار لوحده لرفع الانتهاك؛ إذ يتوجب على السلطات الأردنية التحقيق بصورة مستقلة ونزيهة بالحادثة وإحالة المتورطين بها للقضاء

لمحاكمتهم ومعاقبتهم عن الأفعال التي اقترفوها بحق الزميل شقفة والتي تعد انتهاكات صارخة للقانونين الدولي والأردني معا. كما يتوجب كذلك إنصاف الزميل شقفة مدنيا وتعويضه عن الأضرار المادية والمعنوية التي نجمت عن احتجازه غير القانوني. والملاحظ أن أيا من هذه الإجراءات لم يتم اتخاذه من قبل مديرية الأمن العام والسلطات الأخرى المختصة.

- **الانتهاكات الماسة بحرية التعبير والنشر والإعلام**

قامت شبكة «سند» في العام 2013 بالتحقق من وقوع (334) انتهاكا من الانتهاكات الماسة بحرية الرأي والتعبير والإعلام من خلال أفعال لا تنطوي على حرمان من الحقوق الإنسانية الأخرى المعترف بها. وفيما يأتي عرض لأبرزها:

- **منع جهاد غبن من التصوير أثناء الانتخابات النيابية من قبل الأمن الوقائي**

أوضح الزميل جهاد غبن من راديو البلد أنه: «أثناء قيامي بواجبي الصحفي بتغطية العملية الانتخابية، يوم الاقتراع الموافق 2013/11/23 في الدائرة الرابعة في منطقة القويسمة، وأمام مدرسة القويسمة الثانوية للبنات وهي أحد مراكز الاقتراع، كنت أصور بهاتفي النقال صوراً لدعايات انتخابية مخالفة معلقة على باب المدرسة، تفاجأت برجل يطلب مني عدم القيام بالتصوير وهددني بمصادرة الهاتف وعندما سألته من أنت؟ أخرج لي سلسلة برقبته تظهر شعار الأمن الوقائي وقال أنه من الأمن الوقائي وذكر اسمه لكنني لا أذكره، وبعد ذلك حاول أن يأخذ الهاتف ليمحي الصور إلا أنني رفضت وبقي الهاتف والصور معي إلا أنه منعني من التصوير وبقيت في المكان لكن دون أن أصور ولم يعد لمضايقتي».

يتضح من هذه الحالة أنها تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام ومنع للتغطية، وهي تخالف ما جاء في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالنسبة لحرية الإعلام وفي قانون المطبوعات والنشر الأردني.

- **مضايقة هديل الدسوقي وإرغامها على إزالة مادة صحفية بعد نشرها**

أشارت الزميلة هديل الدسوقي من صحيفة السبيل في شكواها لدى برنامج «عين» الى الآتي: «في يوم الأربعاء 2013/4/10 تحدث إلي عبر الهاتف شخص يدعى فيصل من مكتب الأمير حسن لتغطية حفل توزيع جوائز الحسن للتميز العلمي، والمزمع عقدها الخميس 4/11 في المركز الثقافي الملكي الساعة 11 صباحا، وطلب مني الحضور مبكرا للتجهيزات الأمنية قبل حضور الأمير حسن. تواجدت في المركز الساعة 10 ونصف، وبدأت الفعاليات في تمام الساعة 11، ألقى من خلالها الأمين العام للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الدكتور خالد الشريدة كلمة عن الجائزة وآلية توزيعها على الفائزين، تبعه في الحديث الأمير حسن. أول من بدأ حديثه مع الحضور من الأمراء إذ كان الأمير رعد حاضرا

والأميرة ثروت، وعدد من الوزراء كوزير الأوقاف نوح القضاة، والدكتور عادل طويسي وعدد من النواب والأعيان، وتواجدت كذلك كاميرا التلفزيون الأردني وكاميرات أخرى وصورت وسجلت الكلمات».

في أول حديث الأمير حسن قال أنه سجل ما يريد أن يقوله هنا لكنه نسيها في البيت.. ضحك الحاضرون وراح يتحدث عن الميثاق الاجتماعي الذي تحاور فيه مع المعنيين في البحرين، وتحدث عن تراجع التحصيل الأكاديمي في الأردن وغيرها من المحاور. لفت انتباهي أثناء حديثه وصفه للاستثمار بـ«الاستحمار» وارتأيت أنها مناسبة لتكون عنوان تقريري نظرا لأنها لافتة ويمكن أن تجذب عدداً لا بأس به من القراء. إضافة إلى أنه قال أنه يتشرف أن يكون من الديناصورات. وانتهت الفعالية. وعلى الفور توجهت إلى مكتبي في الجريدة، وبدأت بصياغة المادة، وأثناء إعدادي لها، اتصل بي شخص يدعى وسام من مكتب الأمير حسن، يطلب مني التركيز في التغطية على توزيع الجوائز فقط. وبمعنى آخر استشفيت من كلامه أن أتجاهل كلمة الأمير حسن لما كانت تحمل من أبعاد لها من المعاني ما لها. فقلت له خير، وفي داخلي عزمت على أن لا يتدخل أحد في شغلي طالما أني حضرت الفعالية فمن حقي تغطية وكتابة كل ما رأيت وسمعت دون أن يكون لأحد الوصاية على عملي الصحفي.

خلال 40 دقيقة فرغت من كتابة المادة وكان عنوانها «الحسن يصف الاستثمار بـ«الاستحمار». وأرسلتها إلى الموقع الإلكتروني لنشرها.. وأرسلت نسخة منها كي تنشر في الجريدة الورقية الخاصة بالسبيل لعدد يوم الجمعة الموافق 4/12 وما هي إلا دقائق حتى بدأت المواقع الالكترونية الإخبارية باقتباس التقرير من السبيل. وانهالت تلفونات مكتب الأمير حسن علي؛ هي ذاتها الأرقام التي أخبرتني بالفعالية، وتجاهلت الرد على اتصالاتهم لأنني أعلم أنهم سيمارسون علي الضغط كي أسحب المادة.

وعاد مدير موقع السبيل يهاتفني ويسألني إن كان كلام الأمير حسن مسجلا لدي أم لا. فأخبرته أني لم أسجل، لكن وسائل الإعلام المرئية التي كانت متواجدة سجلت. وتتابعت الاتصالات بي من مكتب الأمير حسن وغيرها من الأرقام. فجاوبت أحدها وكانت من قبل محمد المجالي من مكتب الأمين العام للعلوم والتكنولوجيا يستنكر ويستهجن ما قمت بكتابته. وحينما وجد مني إصرارا على أني مارست عملي الصحفي، ولم أشعره للحظة أني خفت من كلامه أو حتى وعدته بالتغيير. نقلني إلى الدكتور خالد الشريدة الأمين العام للمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.. الذي أبدى استياءه مما كتبت وراح يوبخني على فعلتي وتساءل مرارا ما الذي أريده من اختيار عنوان كهذا، واتهمني أنني أتصيد للأمير حسن الكلام.. موحيا لي من خلال كلامه أني أريد أن «أولع» بالبلد .. فما كتبت يحمل معاني كثيرة تسيء للاستثمار وغيرها. فقلت له أريد أن أسالك سؤالا واحدا «ما أدرجته في التقرير تحدث به الأمير حسن أم لم يتحدث به؟ مذكرة إياه أن هناك وسائل إعلام سجلت كل ما قال.. وحال تكراري للسؤال عليه مرات عديدة لم ينف أن ما جاء في التقرير

خال تماما من أي تلفيق للكلمات على لسان الأمير حسن.. وقلت له لم تعاتبني على ما نقلت ولا تعاتب من قال... وأكدت له أنا صحفي ومهمتي نقل الحقيقة كما هي حتى لو لم ترق لكم. طالما أنها وقعت وطالما أنها قيلت من قبل الأمير حسن. وفي الآخر أبدى الدكتور الشريدة أسفه الشديد لأنه دعاني لتغطية الفعالية. وقال هذه صحيفة الاخوان التي يفترض أنها حريصة على مصلحة البلد. قلت له «لم تتعمد مزج الأمور ببعض.. الاخوان شيء.. وما أقوم به من عمل صحفي مهني شيء آخر.. وأكدت له أن من حق الصحفي اختيار العنوان الذي يراه مناسبا طالما أنه قيل.. وأخبرته أني حصلت على دبلوم إعلام من جامعة تشابل هيل من ولاية كاليفورنيا الأمريكية، أي أني درست الإعلام عند دول نعتبر أن لديها احترافية في العمل الصحفي، ومدارسهم الصحفية تترك للصحفي الحرية في اختيار عنوانه وتقديم وتأخير الفقرات وفق ما يراه هو مهما.. حديث الشريدة لم يخلى من العصبية بل مارس معي أسلوب التوبيخ وأساء لي في حديثه، وتوعد قائلا أننا سنلتقي مرة أخرى .. العبارة التي لم أفهمها .. فأين سنلتقي ومتى في الوقت الذي أكد لي فيها من خلالها أنها المرة الأخيرة التي سيوجه لنا دعوى لتغطية فعالياته، وأن دعوته ستقتصر على الصحف الرسمية فقط..!!!».

وتابعت الدسوقي شكواها بالقول: «وللأسف أنهم حينما لم يفلحوا معي بسحب المادة من الموقع والتعديل عليها. مارسوا ضغوطهم على رئيس التحرير الذي أمر بسحب المادة من الموقع الإلكتروني.. وعقب ذلك عرض من قبل مواقع إلكترونية تسجيل لكلمة الأمير حسن التي تؤكد صحة ودقة ما ذهبت إليه.. المادة في الصحيفة طالها مقص الرقيب وتم حذف العنوان وحذف الفقرة التي تتحدث عن الديناصورات!».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المضايقة وإزالة مادة وسحبها من النشر. وهي تدل على حجم المضايقات والرقابة اللاحقة التي يتعرض لها الإعلام في الأردن. كما أنها تشير إلى استسلام إدارة الصحف ورؤساء التحرير لهذه المضايقات والتدخلات وهو أمر يساهم بدوره في تدهور وتراجع الحريات الإعلامية في الأردن واستسلام الإعلاميين للمضايقات والتدخلات التي تعترض عملهم.

- **حجب معلومات عن موفق كمال من قبل أمين عام وزارة العدل**

في شكواه لبرنامج «عين» بتاريخ 2013/2/9، أشار الزميل موفق كمال من صحيفة الغد اليومية أنه: «منذ ما يقارب الشهر وبعد تنسيق مع وزير العدل غالب الزعبي لإجراء مقابلة مع منسق مشروع العدالة الجزائية القاضي علي المسيمي حيث وافق الأخير بعد اتصال الوزير معه، إلا أنه تنصل من موافقته بحجة أنه يتبع للمجلس القضائي وتحتاج موافقة المجلس، ثم اقترح علي أن أقابل المسؤولة الفنية للمشروع وتدعى إيمان على أن يقوم المسيمي بتزويدها بالمعلومات التي أريدها لكن تنشر على لسانها، وبعد الاتصال مع الموظفة إيمان أبلغتني

الأخيرة ضرورة مراجعة مسؤول التفتيش بالوزارة القاضي مصطفى العساف وبعد محاولات فاشلة بالوصول إليه عدت إلى وزير العدل وأثناء وجودي هناك أبلغتني إيمان أنها ملت من التحدث بأمر المقابلة أمام القاضي العساف وقد طلب الأخير أن أرسل له لإجراء المقابلة بصفته المسؤول عن المشروع، وقد أبلغت الوزير الزعبي بذلك وبعدها حاولت مرارا التنسيق معه حيث رفض القاضي المسيمي أو أي من الوزارة منحي هاتفه الخلوي، وبعد محاولات وصلت إلى السكرتيرة الخاصة به وأبلغتها ضرورة إجراء المقابلة، وإذا استمرت عملية التسويف والمماطلة سأنفذ اعتصاما أمام وزارة العدل بمشاركة من زملائي الصحفيين، وعدتني السكرتيرة أن تبلغ القاضي العساف ولكن لم يردني أي اتصال منه، فاتصلت بالسكرتيرة مرة أخرى وطلبت منها أن تبلغ العساف أنه إذا رفض إجراء مقابلة عن العقوبات البديلة سأكتب ذلك في التحقيق الذي أجريه، واليوم التقيت مع العساف والمسيمي في فندق لاند مارك بعمان بعد انتهاء ندوة لمنظمة الإصلاح الجنائي، فتوجهت للعساف وعرفته بنفسي ولكن الأخير أبلغني أنه لن يجري معي مقابلة شخصية كوني هددت بتنفيذ اعتصام وقال لي بالحرف الواحد «أنا بحدد الصحفي اللي بدي أعمل معه مقابلة وبحدد نوع المقابلة وإذا بدك روح عند رئيس المجلس القضائي خليه يقابلك» وكان ذلك بحضور القاضي المسيمي».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك للحق في الحصول على المعلومات لأغراض المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تتعلق بالحق في حرية الرأي والتعبير والنشر بما في ذلك حق التماس المعلومات وتلقيها ونقلها للغير.

- **منع عدد من الصحفيين من طرح أسئلة والحصول على معلومات في اجتماع لمبادرة من أجل إربد الكبرى**

جاء بخصوص هذه الحالة في استمارة الرصد المتعلقة بهذه الحالة والمؤرخة بتاريخ 2013/6/27 الآتي: انسحب الصحفيون الذين حضروا اجتماع لجنة مبادرة من أجل إربد الكبرى من اجتماع دعت اليه اللجنة لاختيار مرشح لرئاسة البلدية في الانتخابات المزمع إجراؤها في السابع والعشرين من شهر آب المقبل بسبب أسلوب المخاطبة من قبل اللجنة التي استندت في حوارها إلى أسلوب «الأستذة والتلمذة» بشكل لا يليق بمقام الحضور ـ وفق الصحفيين ـ وضجت قاعة غرفة تجارة إربد حيث عقد الاجتماع مساء الخميس فيها باستنكارات الغالبية من الحضور لأسلوب المخاطبة من قبل اللجنة التي حاولت تمرير أسلوبها بطريقة غير مقبولة إلا أن احتجاج الحضور منعها من ذلك. وارتفعت وتيرة الاستنكار بعد أن منعت اللجنة التي أدارت اللقاء الصحفيين من إثارة الأسئلة مما دفع بالزميل عدنان نصار رئيس لجنة نقابة الصحفيين في إقليم الشمال إلى التدخل فورا مقاطعا رئيس اللجنة بالقول أن الأسرة الصحفية تسجل احتجاجها على لغة المخاطبة، وأن الأصل في اللقاء أن يكون حواريا وديمقراطيا لا لغة مخاطبة تجيء على شكل «أستاذ وتلاميذ» منوها بأن الجميع هنا صحفيون وغير

صحفيين على قدر كبير من الفكر والثقافة والمعرفة.

وأضاف الزميل نصار: «إذا كانت لغة المخاطبة تتم على هذا النحو من قبل لجنة تسعى إلى تسمية مرشح لرئاسة البلدية فكيف سيكون حال تعاملها مع الآخرين». ودارت ملاسنة شديدة بين الزميل نصار وأعضاء اللجنة مدافعا فيها الزميل نصار عن حق الصحفيين في طرح الأسئلة والمداخلات دون قيد أو منع من أي جهة». كلام الزميل نصار لم يرق للجنة التي كانت تدير الحوار مما دفع بأحد أعضائها إلى توجيه كلام غير منطقي إلى مندوب «عمون»، ومندوب الإذاعة الأردنية الزميل بشار القبلان والزميل حازم صياحين من يومية الدستور طالبا منهم «الكف عن إثارة الاسئلة»!! الأمر الذي أدى إلى انسحاب الصحفيين من اللقاء.

مندوب الإذاعة الأردنية في إربد الزميل القبلان احتج أيضا على مجريات المخاطبة في اللقاء واصفا إياه بأنه «غير منطقي» مما أثار حفيظة بعض اعضاء اللجنة الذين أطلقوا اتهامات بأن قصد الأسئلة «تخريب اللقاء» على حد زعمهم. وكانت اللجنة قد وضعت شروطاً أثارت حفيظة الغالبية حول مواصفات المرشح لرئاسة البلدية ومن هذه الشروط أن يجيد (التفكير) ويجيد فن الخطابة والتأمل وأن يكون يمتلك رؤية تخطيطية شاملة بالإضافة لأن يكون من ذوي حسن السيرة والسلوك مفضلين أن يكون مهندساً غير عامل بالقطاعين العام والخاص اشتراطاً بأن يحمل خبرة 15 عاماً، ما اعتبره الحضور بأن هذا الطرح هو استخفاف بقدراتهم الفكرية والثقافية والقيمة الاجتماعية مما حدا بالبعض للانسحاب. وعصفت هذه الشروط بالاجتماع مما دفع بالبعض الى المغادرة احتجاجا على لغة المخاطبة من قبل اللجنة للحضور وعلى هذه الشروط التي اعتبروها تجاوزاً لقانون الترشح للبلديات كون الشروط صادرة عن تجمع شعبي وليس جهة رسمية.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك واضح لحرية الإعلام وحجب للمعلومات بالمعنى الوارد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهي تشير إلى أن مضايقة الإعلاميين في الأردن لا تقتصر على الجهات الرسمية ولكنها تكون كذلك من خلال الأشخاص والهيئات العادية التي باتت تضيق ذرعا بالإعلام والإعلاميين.

• منع عدد من الصحفيين من تغطية اجتماع لوزيرة التنمية الاجتماعية

بتاريخ 2013/6/4، اقتحم عدد من المعتصمين من موظفي دور الرعاية في وزارة التنمية الاجتماعية مبنى الوزارة وسط حالة فوضى سادت المكان للمطالبة بلقاء الوزيرة ريم حسان التي ترفض النظر في مطالبهم منذ يومين مما دفعها وتحت الضغط لقبول لقاء ممثلين عنهم. وقال شهود عيان قام فريق الرصد التابع لبرنامج «عين» بمقابلتهم وأعربوا عن رغبتهم بعدم ذكر أسمائهم، أن الوزيرة أبو حسان ما أن دخلت إلى قاعة الاجتماعات التي قررت عقد اللقاء فيها حتى قامت بطرد الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام من القاعة قائلة «أنه لا يجب أن تعلم الصحافة بأسرار الأحداث لذلك يجب أن يخرج

الصحفيون من القاعة». ورغم اعتراض الصحفيين والإعلاميين على تصرف الوزيرة المستهجن بطردهم إلا أنها أصرت على موقفها وأخرجتهم، وقد عبروا لها عن غضبهم من تصرفها غير اللائق والمستهجن.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال منع التغطية وحجب المعلومات بالمعنى المقصود في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقانون المطبوعات والنشر الأردني. وهي تؤكد على أن الحكومة الأردنية لا تحبذ الشفافية مطلقا في تعاملها مع الإعلام.

- **محاولة إغلاق قناة اليرموك ومنعها من البث**

في شكواه لبرنامج «عين» المؤرخة بتاريخ 2013/8/27 أكد الزميل خضر مشايخ على أن: «قصة القناة بدأت منذ عامين حينما تم طرح فكرة إطلاق القناة عبر الإنترنت على مدير هيئة المرئي والمسموع ورئيس مجلس الإدارة وائل السقا، وقد قدمنا الأوراق والمستندات اللازمة لذلك، وتم إعلامنا من قبل هيئة الإعلام المرئي والمسموع بأن قانون البث الساري لا يشتمل على ترخيص فضائيات تبث عبر شبكة الإنترنت وعليه فإنه لا مانع من البث إلى حين استصدار قانون خاص بالفضائيات التي تبث عبر النت. وعليه قمنا بالبث، إلا أن الهيئة طلبت فتوى قانونية من مجلس تفسير القوانين إن كان ينطبق على الفضائيات التي تبث على الإنترنت ما يتم على من يبث عبر الأقمار الصناعية، كانت الإجابة تطبيق القانون علينا أيضا، وبالفعل قمنا بالإجراءات اللازمة وقدمنا أوراقنا إلى هيئة المرئي والمسموع بتاريخ2013/3/10، وبتاريخ 2013/4/21 التقى القاضي بالسقا ليبارك له ويبلغه أن الطلب تم رفعه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه وكان ذلك بحضور نقيب الصحفيين طارق المومني ووزير الإعلام السابق سميح المعايطة وأكد لنا أن الطلب مستوفي الشروط. حتى اللحظة لم يتم إبلاغنا بأي رد رغم المراجعات المتكررة للهيئة. وبتاريخ 2013/8/27 لاحظنا عدم عمل القناة على قمر الجولف سات الموجود في الكويت، وحين اتصلنا مع الشركة تم إبلاغنا بأن هيئة المرئي والمسموع هي من طلبت من الشركة إنزال القناة عن القمر، وحين أوضحنا لهم أننا مازلنا نبث على قمر النور سات، عادت جولف سات بالسماح للقناة بالعمل، وذلك لمنافسة النور سات. وعند مراجعة الهيئة أبلغتنا أننا لم نستوف الشروط الكاملة، الأمر المنافي لما جاء في كلام القاضي الذي أبلغنا سابقا أن طلب الترخيص الذي وافقت عليه الهيئة أرسل للرئاسة للموافقة عليه، وأبلغونا بمنعنا من البث المباشر الأمر الذي جعلنا نقوم بالتسجيل ثم البث. من وجهة نظرنا، أن الأمر لا يتعلق بشأن داخلي إنما يتعلق بما يجري في مصر حيث أن القناة متابعة جدا في مصر لا سيما في تغطيتها لما يجري هناك، وقد تم إنزال القناة عن القمر بعد زيارة لوزير الخارجية المصري إلى عمان».

وجاء في بيان أصدرته قناة اليرموك بتاريخ 2013/10/7 أنه: «وطوال عام ونصف من بث

قناة اليرموك لم تسلم من المضايقات والتشويش وقطع البث الذي بلغ ذروته في السابع والعشرين من آب الماضي، حيث تفاجأت في ذلك اليوم وتحديدا في الساعة الثالثة وأربعين دقيقة عصرا بقطع كامل للبث، وكانت المفاجأة الكبرى عندما تواصلنا مع إدارة القمر التي أفادت بأن جهة رسمية أردنية طلبت منها ذلك بحجة أن القناة لم تستوف إجراءات الترخيص اللازمة، وهو ما ينافي مضمون كتاب عطوفة مدير هيئة الإعلام المرئي والمسموع بالتنسيب إلى الحكومة بالموافقة على ترخيص قناة اليرموك بعد أن استوفت كافة الشروط القانونية والموضوعية للترخيص منذ شهر نيسان الماضي. وعلى الرغم من ذلك فإن قناة اليرموك الفضائية لم تألُ جهدا ولا وقتا في التواصل مع هيئة الإعلام المرئي والمسموع وهي الجهة المخولة بمتابعة شؤون البث المرئي، وعقدنا عدة اجتماعات مطولة مع المسؤولين فيها لمعرفة الأسباب القانونية وراء قطع بث القناة ومنعها من البث المباشر، إلا أننا لم نجد سببا قانونيا واحدا وراء ذلك إلا وقفتها مع الشعب المصري في طريقه لكسر الانقلاب».

في ضوء سياق الحالة والملابسات المحيطة بها، يتضح أنها مقصورة على محاولة الإغلاق والمنع من البث خاصة وأنها قناة تتبع جهة أغلقت لها قنوات عديدة في بلدان عربية مختلفة. ولهذا السبب فإنها تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المنع من البث والاستخدام المتعسف للسلطة في منح الترخيص للقناة لمباشرتها للعمل.

• حجب مئات المواقع الإلكترونية الأردنية عملا بقانون المطبوعات والنشر المعدل

قام الأردن في عام 2012 بإقرار تعديلات على قانون المطبوعات والنشر من شأنها تقييد حرية الإنترنت والإعلام الإلكتروني، وقد أوضحت شبكة «سند» في تقرير عام 2012 ملاحظاتها ومخاوفها وانتقاداتها القانونية والحقوقية بشأن هذه التعديلات. وفي منتصف العام 2013، قامت السلطات الأردنية بإنفاذ التعديلات على قانون المطبوعات مما ألحق ضررا فادحا بالإعلام الإلكتروني في الأردن وبحرية الإنترنت. ولهذا السبب، فإن شبكة «سند» تعرب عن قلقها البالغ لاستمرار الحكومة الأردنية في قرارها بحجب المواقع الإخبارية الإلكترونية منذ 2013/6/1 تطبيقاً لقانون المطبوعات والنشر المعدل الذي أقرته منذ العام الماضي، خاصة وأنها حجبت (291) موقعا رفضت التقدم بطلبات ترخيص لدائرة المطبوعات والنشر انصياعاً للقانون. وتؤكد الشبكة أن قرار حجب المواقع الصادر عن السلطة التنفيذية لا يتفق مع أحكام الدستور الذي يكفل في مادته الخامسة عشرة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام، ويؤكد أيضاً على عدم جواز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون.

إن تذرع الحكومة بأنها تقوم بإنفاذ القانون مرتكزة على أن القانون المعدل يشترط الترخيص قول باطل، لأن الدستور الأردني في مادته 128/1 يحظر أن تفضي القوانين التي تصدر بموجب الدستور

لتنظيـم الحقوق والحريات بأن تمس جوهر الحقوق وأساسياتها. فالقانون المعدل يخالف الدستور، وأكثر من ذلك فإنه لا يضع مسطرة قانونية واحدة وواضحة لتطبيقه وإنفاذه.

وتتساءل شبكة «سند» عن طريقة اختيار الحكومة لـ (291) موقعا لحجبها، وكيفية معرفتها بأن هذه المواقع أردنية وينطبق عليها القانون، في حين غضت النظر عن مئات من المواقع الإلكترونية الأخرى التي تشاهد حكماً في الأردن وتناقش الشأن الداخلي والخارجي للمملكة الأردنية الهاشمية!. وتنبه الشبكة إلى أن استمرار الحكومة بتعنتها ورفضها التراجع عن هذا القانون وعدم المضي في تعديله كما وعدت يضعها في خانة الدول المعادية لحرية الإنترنت، مؤكدة أنها بهذا الموقف تخالف الالتزامات الدولية الناشئة عن عدد من اتفاقيات حقوق الإنسان التي وقعتها وصادقت عليها ونشرتها في الجريدة الرسمية منذ سنوات، خاصة مع المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تكفل حرية الرأي والتعبير والإعلام. فقد أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وهي اللجنة التي تشرف على تنفيذ وتطبيق العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمخولة تفسير أحكامه، في تعليقها العام رقم (34) المتعلق بالمادة (19) أنه «لا غنى لأي مجتمع عن الصحافة أو غيرها من وسائط الإعلام التي تكون حرة وغير خاضعة للرقابة وتعمل بدون عراقيل، وذلك لضمان حرية الرأي وحرية التعبير، والتمتع بالحقوق الأخرى المنصوص عليها في العهد. وتشكل الصحافة أو وسائط الإعلام الأخرى حجر الزاوية لمجتمع تسوده الديمقراطية».

وأضافت اللجنة كذلك أنه «لا ينبغي أن يسمح بفرض أي قيود على تشغيل المواقع الشبكية أو المدونات الشبكية أو غيرها من نظم نشر المعلومات عن طريق الإنترنت أو الوسائل الإلكترونية أو أي وسائل أخرى، بما في ذلك نظم دعم هذا الاتصال، كموردي خدمة الإنترنت أو محركات البحث، إلا في الحدود التي تكون متماشية مع الفقرة 3. وينبغي بوجه عام أن تكون القيود المسموح بها خاصة بالمحتوى، ويتنافى فرض حظر عام على تشغيل بعض المواقع والأنظمة مع الفقرة 3».

كما بينت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان كذلك في تعليقها العام المذكور أن «الصحافة مهنة تتقاسمها طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بمن فيها المراسلون والمحللون المحترفون والمتفرغون فضلاً عن أصحاب المدونات الإلكترونية وغيرهم ممن يشاركون في أشكال النشر الذاتي المطبوع أو على شبكة الإنترنت أو في مواضع أخرى، وتتعارض النظم الحكومية العامة لتسجيل الصحفيين أو الترخيص لهم مع الفقرة 3. ولا يُسمح بنظم الاعتماد المقيّد إلا عندما تكون هناك ضرورة لمنح الصحفيين امتيازاً للوصول إلى أماكن و/أو مناسبات معينة. وينبغي أن تطبق هذه النظم بطريقة غير تمييزية ومتلائمة مع المادة 19 ومع الأحكام الأخرى للعهد على أساس معايير موضوعية وبمراعاة أن الصحافة مهنة تتشارك فيها طائفة واسعة من الجهات الفاعلة».

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

تونس

الباب الأول
الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:
تونس

واقع الشكاوى والانتهاكات في تونس:

لقد تمكنت شبكة سند في العام 2013 من استقبال ورصد عدد من الحالات بلغ (190) وهي حالات قامت الشبكة بإدراجها في سجل الشكاوي والبلاغات وحالات الرصد الخاص بتونس، ويوضح الجدول الآتي عدد كل من استمارات الشكوى، والبلاغ والرصد الذاتي التي توافدت لبرنامج «سند» بشأن مشكلات واعتداءات تعرض لها إعلاميون في تونس في العام 2013.

نوع الاستمارة	العدد
شكوى	184
بلاغ	4
رصد ذاتي	2
المجموع	190

ونتيجة الحالات التي وصلت إلى شبكة «سند» وعقب دراستها وتحليلها، جرى استخلاص عدد من الاتجاهات والمؤشرات العامة الخاصة بهذه الحالات، وبالذات الشكاوى والبلاغات. كما تمكنت الشبكة من التحقق من وجود عدد من الانتهاكات التي مست الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية، وكشفت عن اتجاهات معينة تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي دلت عليها الانتهاكات في البلدان الأخرى.

واقع الشكاوى في تونس:

قامت الشبكة بدراسة وتحليل سائر الشكاوى والبلاغات التي استقبلتها بشأن مشكلات واعتداءات تعرض لها الإعلاميون، بالإضافة طبعاً إلى الحالات التي رصدتها الشبكة بشكل ذاتي من خلال فريق الرصد الخاص بتونس. وظهر للشبكة أن هذه الحالات تنطوي على جملة من المسائل التي تشكل اتجاهات عامة محددة. وهي اتجاهات مشتركة بين القاسم الأعظم من هذه الحالات. ويمكن إيجاز هذه الاتجاهات على النحو الآتي:

- **استمرار لا مبالاة الإعلاميين التونسيين بتوثيق الاعتداءات التي تقع عليهم**

من المسائل التي لفتت انتباه شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الإعلاميين التونسيين بوجه عام لا يهتمون كثيراً بتوثيق الاعتداءات التي تقع عليهم وعناصر هذه الاعتداءات. فقد لاحظت شبكة «سند» أن الكثير من الحالات والشكاوى التي وصلت إليها تفتقد لعناصر وبيانات أساسية وجوهرية مثل وقت ارتكاب الاعتداء، والأشخاص المتورطين فيه أو أوصافهم والإجراءات المتخذة من جانبهم لإبلاغ الجهات المختصة بالاعتداء.

ففي العديد من الشكاوى والبلاغات التي استقبلها الراصدون لم يكن المشتكون أو المبلغون على معرفة

بعناصر أساسية يتعين توافرها لإمكانية متابعة الشكوى. فقد وردت شكاوى عديدة للشبكة تخلو من تحديد للأشخاص الذين قاموا بالاعتداء. وبعد عودة الراصدين إلى أصحاب الشكاوى والبلاغات للاستفسار منهم عن أسماء المعتدين، أو أوصافهم أو أية علامات تدل عليهم أو على الجهات التي يتبعون إليها.

وتعتقد الشبكة أن السبب الأساسي وراء اللامبالاة التي يبديها الإعلاميون إزاء توثيق المشكلات التي يتعرضون لها، هو أن موضوع الرصد والتوثيق بمعناه العلمي الدقيق ما زال غير مألوف في تونس. فرغم تجربة الشبكة في العام الماضي في هذا المجال، إلا أن الواقع ما زال يراوح مكانه ولم يحدث اثر ملموس أو واضح على مسألة مبادرة الإعلاميين بالإفصاح الذاتي عن المشكلات التي يتعرضون لها. فالإعلاميون التونسيون لا يميلون إلى الإفصاح عن المشكلات والانتهاكات التي تمسهم بشكل ذاتي أو من تلقاء أنفسهم، فالنسبة الأكبر من الشكاوى والبلاغات التي توافدت للشبكة لم تكن نتيجة قيام الإعلاميين بأنفسهم بالكشف عن الانتهاكات التي تعرضوا لها والتقدم بشكاوى أو ببلاغات تتعلق بها، وإنما جرى الحصول عليها نتيجة إلحاح الفريق الوطني التونسي لرصد وتوثيق الانتهاكات بالاتصال بهم، ومتابعتهم والطلب إليها بأن يقدموا شكوى أو بلاغاً.

ترى الشبكة أن إحجام الإعلاميين التونسيين عن الإفصاح ذاتياً عن المشكلات التي يتعرضون إليها سببه أن المنظمات غير الحكومية العاملة في تونس في مجال الرصد والتوثيق ما تزال تبني آليات عملها المؤسسي، وربما ضعف سبل الإنصاف المتاحة بشكل عام. وما يعزز هذا الاستنتاج أن أغلب الذين تقدموا بشكاوى أو ببلاغات إلى الشبكة لم يكونوا قد أخطروا الأجهزة المختصة أو الأمنية بما وقع عليهم من اعتداءات، أي أن موضوع متابعة ما يطالهم من مشكلات، واعتداءات وانتهاكات لا يحظى لديهم بأولوية، لهذه الأسباب وأهمها كما يظهر من الشكاوى انعدام ثقة الإعلاميين بسبل الإنصاف وبالهيئات المعنية بهذه المسائل داخل تونس.

- **تأثر الشكاوى بالاستقطاب السياسي والأيديولوجي القائم في تونس**

أسوة بما كان عليه الحال في العام الماضي، لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» أن الصراع القائم حالياً في تونس بين الاتجاه العلماني والاتجاه الإسلامي ترك آثاراً واضحة على الشكاوي والبلاغات التي استقبلها فريق الرصد التابع للشبكة. فقد ساد هذه الشكاوى والبلاغات آثار هذا الصراع، إذ بدا واضحاً للشبكة أن السواد الأعظم من إعلاميي تونس يؤيدون التيار العلماني، وأنهم يدافعون عن الحريات الإعلامية بما في ذلك حرية الفكر والرأي والتعبير والنشر، وأنهم حريصون على الوقوف في وجه أية محاولة من قبل التيار الإسلامي قد تعرقل ممارستهم لحرياتهم الإعلامية. ولهذا السبب، وجدت الشبكة أن معظم الشكاوى التي وردتها كانت تتعلق باعتداءات وانتهاكات مصدرها أشخاص تابعون ـ بحسب قول المشتكين

ـ إلى حركة النهضة أو إلى التيار السلفي وأياً كان السبب وراء ذلك فقد بات واضحاً أن مصادر الاعتداء على الحريات الإعلامية بعد ثورة 14 يناير باتت كثيرة ومتنوعة، وأضحت تشتمل على مصادر غير تقليدية.

ومن السمات المميزة لبعض الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الشبكة أن عدداً من الإعلاميين استهدفوا بسبب توجهاتهم السياسية والفكرية العلمانية، فماضي الإعلامي وخطه وانتماؤه السياسي أو الفكري قد يكون سبباً في الاعتداء عليه. وهذا ما حصل مع إعلاميي قناة الحوار وقناة نسمة فهم معروفون بانتماءاتهم للتوجهات العلمانية والليبرالية، وقد استهدفهم بعض الأشخاص المنتمين إلى حركة النهضة أو الجماعة السلفية على خلفية الصراع القائم بين العلمانيين والإسلاميين في تونس.

- **كثرة أعداد الحالات المتعلقة باعتداءات جسيمة مجهولة المصدر**

يمكن القول بأن معظم الحالات التي قامت شبكة «سند» برصدها تتعلق بانتهاكات اتخذت شكل الاعتداء الجسيم على الإعلاميين. وهي مسألة سبق للشبكة أن لاحظتها في العام الماضي، فالعدد الأكبر من الشكاوى والبلاغات تمحور حول الاعتداءات البدنية بالضرب، والسحل، والركل والاستهداف بالعصي والحجارة التي نالت من الإعلاميين. ويوضح الجدول الآتي مختلف الانتهاكات التي ادعى مقدمو الشكاوى والبلاغات أو رصدتها شبكة «سند» ذاتياً وقوعها بحق الإعلام والإعلاميين في تونس:

موضوع الحالة	العدد	%
منع من التغطية	100	%32
الإعتداء اللفظي	50	%16
الاعتداء الجسدي	37	%12
مضايقة	37	%12
تهديد	28	%9
حجب المعلومات	17	%5.5
مصادرة أدوات العمل	15	%4.8
الإضرار بالأموال	10	%3.2
توقيف	5	%1.6
الحض على الكراهية والعداوة	4	%1.3
الحرمان من محاكمة عادلة	3	%0.9
حجز حرية	2	%0.6
إعتداء على مقر العمل	1	%0.3
المصادرة بعد الطبع	1	%0.3
المجموع	310	%100

وكما هو الحال بالنسبة إلى الشكاوى والبلاغات الخاصة باعتداءات طالت الإعلام والإعلاميين في اليمن ومصر، فقد تمركزت معظم موضوعات

الحالات على الاعتداءات البدنية واللفظية والمنع من التغطية من خلال هذا النوع من الاعتداءات الجسيمة.

صفوة القول هي أن شبكة «سند» لم تلاحظ أي تغيير يذكر في اتجاهات الشكاوى والبلاغات عن تلك التي كانت سائدة ومهيمنة بالنسبة لتونس في العام الماضي، ويعزى ذلك لاستمرار الظروف الحاكمة لبيئة العمل الإعلامي في هذا العام.

عرض لعدد من الشكاوى وتحليلها:

فيما يأتي عرض لبعض الحالات التي قامت شبكة سند برصدها، وهي حالات تعكس بوضوح الاتجاهات العامة المشار إليها أعلاه. وتنوه الشبكة بأن اختيار الشكاوى والبلاغات التي سيتضمنها هذا البند لا يعني أنها أهم من غيرها، فليس لهذا الاختيار أية علاقة بأهمية الحالة ولكن الضابط هو ارتباط الحالة سواء أكانت شكوى أم بلاغاً بالاتجاهات العامة المتعلقة بهذه الحالات أو بمسائل تثير أسئلة أو إشكاليات مهمة في مجال الرصد والتوثيق. وفيما يأتي عرض لنماذج من هذه الشكاوى والبلاغات:

- **الحالة المتعلقة بإحالة الإعلامي لطفي العماري من قناة حنبعل إلى القضاء**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة الإعلامي لطفي العماري من قناة حنبعل: «في إطار بث برنامج تلفزي «بلا مجاملة» بالقناة التلفزية حنبعل من طرف المنشط التلفزي وليد زراع يوم الأحد 2012/6/17 كنت حاضرا بوصفي صحفي محلل، وحللت أحداث معرض العبدلية وتداعياتها على المستوى الأمني والسياسي، كما حللنا الموقف القانوني لتصريحات عدل التنفيذ الأستاذ محمد علي بوعزيز الذي حرر محضر معاينة حول الصور المعروضة بقصر العبدلية، وتحدثنا عن التداعيات الأمنية والسياسية والاجتماعية وتأثير كل ذلك على الرأي العام التونسي، وقد نتج عما قام به أحداث خطيرة آلت إلى تطبيق حظر التجوال ليومين متتاليين. وقد علقت أنه لا يمكن الاطمئنان لمستقبل أولادي في بلاد يوجد بها أشخاص من هذه النوعية، وأن هذا الشخص له نية مبيتة في إشعال نار الفتنة لأن تفطنه للخطورة المزعومة «للصور» حصل في آخر يوم من المعرض، وكذلك إصراره على توظيف المعرض لتحقيق أهداف ضيقة خاصة وأن هذا الشخص معروف بممارساته الأخلاقية والسياسية المشبوهة الشيء الذي لا يؤهله للدفاع عن الأخلاق والدين. وفعلا تمت إحالة عدل التنفيذ على القضاء ومؤاخذته جزائيا من أجل الأفعال التي قام بها. وفي يوم 2012/12/13 اتصلت بمحضر استدعاء لجلسة جناحية لدى المحكمة الابتدائية بأريانة في القضية عدد 2012/25 بتاريخ 2013/01/08 كمتهم من أجل الثلب والشتم طبق الفصلين 55 و57 من المرسوم عدد 115 لسنة 2011 المؤرخ في 2011/11/02 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر، أما الشاكي فكان عدل التنفيذ المذكور الذي أدلى للمحكمة بقرص ممغنط فيه تسجيل للحلقة.

ونابني الأساتذة منذر الشارني (تم تكليفه من طرف شبكة حرية الاعلام التابعة للفاهم بوكدوس)

وكذلك عماد بن حليمة ونزار عياد ونبيل الدبوسي، وتم القضاء فيها بعدم سماع الدعوى.

لا تنطوي هذه الحالة على انتهاك بالمعنى المحدد فمجرد الإحالة على القضاء لا تشكل انتهاكا ما دام كفلت المحكمة ضمانات المحاكمة العادلة، لذا أوصت شبكة سند بحفظ الحالة.

- **الحالة المتعلقة بإصابة احمد العقوني من شبكة تونس الاخبارية بصورة غير مقصودة**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة الصحفي أحمد العقوني من شبكة تونس الإخبارية: «في يوم الخميس 2013/2/07 وعلى الساعة منتصف النهار بمدينة قفصة بالجنوب التونسي التي تبعد 350 كم عن العاصمة تونس كنت متواجدا أمام مقر منطقة الشرطة بقفصة بالشارع الرئيسي وذلك لتغطية الاحتجاجات التي عمت كامل ولايات الجمهورية إثر اغتيال الفقيد شكري بلعيد، وقد كنت واقفا بين كتلة المحتجين والمجموعة الأمنية، وكنت أعلق بطاقة مكتوب عليها صفتي والمؤسسة الإعلامية التي أعمل بها، وكان الشباب من المحتجين يرفعون شعارات ويستفزون أعوان الأمن بالسباب والشتائم والقذف بالحجارة، فأراد رجال الأمن تفريقهم وذلك بإلقاء القنابل المسيلة للدموع، فتحركت تجاه المتظاهرين هربا من الدخان، وأثناء عبوري تجاههم تحت وابل القنابل أصابتني إحداها بظهري، وأحسست ألما بظهري في الحين واكتشفت لاحقا وبعد أن ابتعدت عن مجال الدخان أن معطفي قد تمزق من الخلف مكان إصابتي بالقنبلة المسيلة للدموع. ثم تمالكت نفسي وواصلت عملي في تغطية الأحداث. كما أشير إلى أنني لا أعتبر أن ما تعرضت له من اعتداء تم بصفتي صحفيا، كما لم أكن مقصودا لشخصي، بل تم في إطار تفريق المحتجين بإلقاء القنابل بصفة عشوائية».

واضح تماما من سياق هذه الحالة أن إصابة العقوني لم تكن مستهدفة ولا عمدية وأنها لا تشكل انتهاكا، لذا قامت شبكة سند بحفظ الحالة مع تأكيدها على وجوب اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحفيين أثناء الاضطرابات وعمليات إنفاذ القانون.

- **الحالة المتعلقة بالإعلامي عادل النقاطي من قناة حنبعل**

ورد في الاستمارة الخاصة بحالة الإعلامي عادل النقاطي من قناة حنبعل أنه بتاريخ 2013/2/1: «في إطار تغطية اجتماع شعبي للحزب الجمهوري بنزل «كونتيننتال» الكائن بوسط مدينة القيروان، عاينت وزميلي المصور التيجاني بوديدح وجود مجموعة كبيرة تعد بالمئات من روابط حماية الثورة بالساحة الموجودة أمام مدخل النزل، والذي لا يمكن الوصول إليه قبل اختراق هذه المجموعة. لما حاولنا العبور للوصول لباب النزل وزميلي التيجاني في يده مايك يحمل اسم القناة «حنبعل» وأنا أحمل تجهيزات التصوير على كتفي لكن دون أن تظهر أية إشارة تدل على القناة التي أمثلها، حتى لمحتنا مجموعة من روابط حماية الثورة، وقد عرفت أنهم يتبعون تلك الجهة لأنني ألمحهم في كل مناسبة وكل اجتماع علاوة على توليهم حشد عناصرهم على صفحات

التواصل الاجتماعي لحضور الاجتماع وإفشاله ومنع الناس من الدخول، وصاحت حنبعل... حنبعل واجتمعت حول التيجاني وواحد منهم تولى جذب كابل المايك راغبا في افتكاكه. فانتهزت فرصة انشغالهم في منع الزميل وتوجهت بسرعة كبيرة نحو الشرطة الموجودة بباب النزل المغلق في وجه المحتجين، وقدمت نفسي لهم فنولوا فتح الباب لي ودخلت قاعة الاجتماعات وتمكنت من تغطية اجتماع الحزب الجمهوري. وقد عرفت فيما بعد تطورات ما حصل مع زميلي ومع باقي الزملاء من مضايقة ومنع من التغطية وسب وشتم. وهذه الحملة التي شنوها ضد الصحفيين هي حسب رأيي خوفا منهم لئلا يتم فضحهم وفضح ممارساتهم، وكان حضورهم المكثف أمام النزل لإفشال اجتماع الحزب الجمهوري جماهيريا بمنع منخرطيه وغيرهم من الدخول، وكذلك لإفشاله إعلاميا بمنع الصحفيين من التغطية».

لقد أوصت شبكة «سند» بحفظ هذه الحالة لعدم وجود انتهاك بحق عادل النقاطي بالمعنى المحدد والمعمول به في إطار الشبكة.

- **الحالة المتعلقة بالمصور الصحفي محمد مدلة**

ورد في الاستمارة المتعلقة بحالة المصور الصحفي محمد مدلة الآتي: «بتاريخ 2013/5/18 توجهت إلى مدينة القيروان (مدينة تقع في الوسط تبعد 160 كلم عن تونس العاصمة) لتغطية أعمال المؤتمر الثالث لأنصار الشريعة وقد كانت الاجراءات الأمنية مشددة طوال الطريق وفي كل مرة يقع ايقافنا من طرف اعوان الأمن لسؤالنا عن وجهتنا وما السبب و قد وصلنا هناك بعد جهد جهيد. وفي صبيحة اليوم التالي اي بتاريخ 2013/05/19 قصدت وسط مدينة القيروان وبالتحديد باب الجلادين ووصلنا هناك على الساعة 9.30 صباحا وأخذت في القيام بعملي وأخذ صور وكنت أرتدي صدرية مكتوب عليها صحافة. وعلى الساعة منتصف النهار جاءتني معلومة أن السلفيين موجودون في جامع أبو بكر الصديق بحي النصر فتوجهت هناك رفقة الزميلين حمدي التليلي مصور تلفزي من فرانس 24 وحسان العيادي صحفي بجريدة المغرب وكنا نرتدي صدرية مكتوب عليها صحافة وبوصولنا هناك التف حولنا مجموعة من السلفيين الذين خرجوا من الجامع وأخذوا في سؤالنا من أنتم؟ ولماذا جئتم؟ ثم خرج واحد منهم وعبر عن رغبته في الحديث وتفريغ قلبه وأمر المصور التلفزي لقناة فرانس 24 بالتصوير وكان غاضبا ويشتم ويسب في الحكومة. ثم فوجئنا بمجموعة مكونة من قرابة 40 شاباً كانوا ملتحين ولابسين جاكيت مكتوب عليها أنصار الشريعة منعتنا من التصوير وحاولت افتكاك الكاميرا من المصور التلفزي لكنهم لم ينجحوا، وفي الأثناء كان مع السلفيين المحتجين بعض الشباب العاديين يلبسون سراويل دجين ولديهم لحى خفيفة يبدو أنهم من متساكني الحي قام واحد منهم بلكم الزميل حسان العيادي على أنفه حتى سال منه الدم. وأمام عنصر المباغتة قمت بالاختباء وراء سيارة رابضة في المكان، وشاهدت الزميل حمدي التليلي يجري محاولا الهرب وقد لحق به مجموعة من السلفيين وكانوا

يرموننا بالحجارة التي أصابته في رجليه وأنفه وقد أصبت بحجر في ساقي وقد هبت لنجدتنا امرأة من سكان الحي أدخلتنا لبيتها وعند خروجنا جاءنا أحد السلفيين وقدم اعتذاره عما حصل ومن ثم قفلنا راجعين الى تونس العاصمة. كما اني لم اقم بالتشكي في حادثة الاعتداء كما أنه لم أذهب للمستشفى لتلقي العلاج».

واضح من سياق هذه الحالة وملابساتها صعوبة تحديد الجهة المتورطة في الاعتداء وذلك بسبب كيفية ارتكابه وهو يؤكد ما ذهبت إليه الشبكة في الاتجاهات العامة المذكورة أعلاه ويكشف نموذجا متكررا من نماذج الاعتداء على الإعلاميين في تونس.

- **الحالة المتعلقة بالصحفي ناجح الزغدودي من جريدة الشروق جريدة الشروق**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة الصحفي ناجح الزغدودي من جريدة الشروق أنه: «في يوم 2013/6/5 وفي إطار تغطية محاكمة أمينة التونسية الناشطة في منظمة «فيمن» العالمية بالمحكمة الابتدائية بالقيروان وعلى الساعة العاشرة صباحا تقريبا، شرعت بالتغطية خارج أسوار المحكمة وذلك بأخذ صور للأمن المتواجدين هناك بكثافة لحماية محيط المنطقة. ثم عبرت الحاجز للاقتراب أكثر من محيط المحكمة بعد استظهاري ببطاقة صحفي لأعوان الشرطة المتواجدين بالمنفذ، ولاحظت في مدخل السيارات التابع لمقر المحكمة مجموعة من الناشطين الحقوقيين الذين جاءوا لمساندة أمينة من خارج الولاية أي ليسوا أصيلي ولاية القيروان، ولفت انتباهي إحدى الحاضرات ترتدي لباسا خفيفا وركزت عليها لأنني توقعت أن تكون هي من ستتعرى أمام المحكمة لمساندة أمينة التي سبق أن عرت صدرها على صفحات الفايس بوك وكتبت عليه جسدي ملكي (سبق أن وردتني معلومات بأن إحدى الحاضرات ستعري صدرها بمحيط المحكمة)، فركزت على تلك المرأة وأخذت لها صورة كان بعض رجال الأمن - بزي مدني ويرتدون صدريات مكتوب عليها شرطة - موجودين في كادر تلك الصورة، فما راعني إلا أن أحدهم وكان لا يرتدي السترة المذكورة وجه لي الكلام صائحا «شبيك تصوّر فيّ، ما تصوّرنيش»، فاقتربت منه للتحاور معه وأنه لا وجود لإشكال باعتبار أنه في مكان عمل وأنني أقوم بعملي في التغطية، فاكتشفت أنه رئيس مركز الشرطة بمنطقة الحجام من القيروان الشمالية الذي تقدمت أمامه بشكاية ضد عون وكالة حماية التراث (انظر الاستمارة المتعلقة بالاعتداء1 الذي وجد يوم 16 مايو 2013 ومتعلق بنفس الضحية)، فقلت له أنه تم تخطئتي في القضية التي رفعتها ضد العون المذكور والتي تعهد هو بالبحث فيها وأنني لا أعرف كيف كنت شاكيا ومتضررا فأصبحت متهما ومشتكى بي، فأجابني أنه يمكنني اشتكائه لوكيل الجمهورية، فأجبته بأنه لا نية لي في ذلك، فقال لي «أنا باش نشكي بيك على خاطر تصور فيّ»، متوليا دفعي بكلتا يديه في صدري وقال لي «ابعدني خليني نخدم على روحي»، فقلت له «هبّط ايديك ما دزنيش» أي انزل يديك ولا تدفعني. ثم اقترب

منـي على الفور زملاؤه المتواجـدون قريبا منا وكانوا ثلاثة كلهم بزي مدني، اثنان منهم يرتديان سترات مكتوب عليها شرطة وواحد لا يرتدي صدرية، تولى أحـد الاثنين المذكورين وهو شـاب بالعقـد الثالث ضخم الجثة ليَ ذراعي للخلف وتولى الثاني مسـكي من ثيابي واقتاداني لسيارة شرطة تبعد نحو 30 مترا عـن مكاننـا، وكان الشرطي الضخم يسـب الجلالة ويسمعني شـتى أنواع الكلام البذيء المتعلق بسب الأم وسـب قطـاع الصحافـة بعـد أن قلـت له أني صحـافي (انـا صحافة؟)، ثـم أصعدوني للسـيارة بعد أن أخفيـت الكاميرا التـي كنت أحملهـا بيدي في جيـب سروالي، وكان ضخم الجثة يحـاول افتكاكها منـي فتولى عـون الشرطـة الثالث الـذي لا يرتدي صدرية سـحبها من جيب سروالي وافتكاكها بالقوة. ثم وصلنا لمقـر منطقة الأمن الذي يبعد حوالي 300م عن مقر المحكمة، وهنـاك أدخلوني لمكتب الشرطة العدليـة أيـن وجدنـا رجل شرطـة أعلى رتبـة منهم باللبـاس المدنـي كذلك، أتصـور أنه مسـاعد رئيس الفرقة، حاول استفسار الأمر وتوجيه أسئلة لي ولكن ليـس في إطـار بحـث أمني حيـث تمت هرسـلتي حـول مـدى حيازتـي لترخيص مـن عدمـه لتصوير رجال الأمن وذلك بتوجيه أسـئلة من طرف الجميع في نفـس الوقت. فتمسـكت أنه لا داعـي لحصولي عـلى ترخيص لالتقـاط صور علاوة عـلى أنني أريد اسـترجاع الكامـيرا، فنفـى الشرطـي الذي اسـتولى عليها أن يكون افتكها مني، ثم سلمها لاحقا وتحت أنظاري لمساعد الشرطة. وفي الأثناء هاتفت زميلي الفاهـم بوكـدوس وأعلمته بما حصـل معي، فتدخل لدى السـلطات المعنية، فاتصـل بي مباشرة المكلف بالإعـلام مـن وزارة الداخلية لتسـوية الوضعية. ثم طلـب مني مسـاعد رئيـس الفرقة مرافقتـه لمكتب رئيـس الفرقة ليفهم الوقائع وأعلمني بأنه سـيتصل بالمديـر العـام حول وضعيتـي، وتراجـع الجميع بعد الاتصال الذي وردني مـن الداخلية وتبدلت لغتهم وصارت أكثر لينا وتفهما. ثم وصل في الأثناء رئيس منطقـة الأمـن ورئيـس المركـز الـذي كان منطلـق الاشـكال والاحتجاز، واعتذرا بأن هناك سوء تفاهم وأن الشرطـة حريصـة على مصلحة البلاد وأن سـوء المعاملة الذي تلقيته خارج أسـوار المنطقة ـ لأنه في مقر المنطقة لم يتم إسـاءة معاملتي ـ ناتج عن تعب الأعوان الجسـدي والنفسي لقلة الراحة والعطل. ثم اسـترجعت آلة تصويري بعد أن اطلـع رئيس المركز عـلى الصـور وطلـب منـي محـو صورتـه فامتثلت لذلـك، وتولوا إرجاعي بسـيارة الشرطة لمقر المحكمة لمواصلـة تغطيـة الحدث. وقـد دام احتجـازي نحو نصـف سـاعة تقريبـا، وأثنـاء تواجـدي بالمنطقـة تناهى إلى مسـامع زملائي وقائع احتجازي فاتصل بي زميلي طارق الفوال من إذاعة جوهرة والصحفي عـادل النقاطـي مـن التونسـية وهـو رئيـس جمعية الصحفيين بالقيروان وذلك للاستفسـار والاطمئنان عـلي. ولـم أفكـر في تقديـم شـكاية ضـد المعتـدي لأنـه تمـت تسـوية الوضعيـة ولم أرغـب في تعكير الأجواء».

يتضـح من خلال ما سـبق وجـود تناقض بـين رواية الصحفي والشاهد وعدم وجود انتهاك بالمعنى المحدد والمعمول به، ولهذا السبب قامت شبكة سند بحفظ الحالة.

- **الحالة المتعلقة بإصابة الصحفي عصام العوني من اصطرلاب TV**

ورد في الاستمارة الخاصة بحالة الصحفي عصام العوني من اصطرلاب TV أنه: «في يوم 2013/7/25 وعلى الساعة التاسعة ليلا، وفي إطار تغطية وقفة احتجاجية أمام وزارة الداخلية بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة للتنديد باغتيال الشهيد محمد الإبراهيمي وتحميل الحكومة مسؤولية هذه الحادثة، وقد كنت متواجدا حينها أمام المركز التجاري «الكلاريدج» بشارع بورقيبة صحبة زميلي إيمان غزيل وأحمد الصيد، وكنا نشاهد عمليات كر وفر بين المواطنين ورجال أمن من وحدات التدخل. فتقدمنا قليلا متوغلين في شارع الحبيب بورقيبة لتغطية ما يجري، مطمئنين أننا بارتدائنا لصدريات تحمل عبارة صحافة فنحن بمعزل عن الضرب والاعتداء، فما راعنا إلا أن وابلا من القنابل المسيلة للدموع تم إلقاؤه عشوائيا في اتجاه المتظاهرين الذين فروا في كل الاتجاهات دون استثناء للصحافة أو فرز لهم. وباقترابنا أكثر من رجال الأمن الذين ألقوا قنبلة مسيلة للدموع ضربت رجل زميلنا أحمد الصيد، تولينا الفرار نحن أيضا في اتجاه نهج القاهرة الموجود قبالة نزل أفريكا مباشرة، وهناك افترقت عن زميلتي إيمان وأحمد اللذين توجها نحو نهج صغير متفرع عن نهج القاهرة وواصلت أنا في نفس النهج أين شاهدت في آخره أيضا مجموعة من رجال الأمن يضربون في القنابل في الاتجاه المعاكس، وباستنشاقي للدخان أحسست بضيق تنفس كبير ثم أغمي علي، ولم أستيقظ إلا بعد عشرين دقيقة تقريبا وكنت بصحبة شابين في مستوى نهج غانا الموجود بساحة الجمهورية بالعاصمة. وبسؤالهما أفادني بأنهما توليا حملي داخل سيارتهما لما وجداني بحالة إغماء بنهج القاهرة وتوليا إسعافي. وفي الأثناء اتصل بي زميلي أحمد الصيد هاتفيا، ونظرا لعدم قدرتي على الكلام فقد تولى أحد الشابين الإجابة على الهاتف وسأله عن مكانه حيث أوصلني مباشرة بسيارته إلى أمام المركز التجاري «سنترال بارك» أين التحقت بزميلي».

واضح تماما من سياقات هذه الحالة وملابساتها أن إصابة العوني لم تكن مستهدفة ولا مقصودة وأنها جاءت نتيجة عدم اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الصحفيين في أوقات الاضطرابات وعمليات إنفاذ القانون. كما أنها تدل على عدم توافر الخبرة اللازمة لدى الصحفيين التونسيين بشأن التدابير الواجب العمل بها في مثل هذه الحالات.

- **الحالة المتعلقة بالعبث بمقر جريدة 30 دقيقة**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة المقدمة من قبل الصحفية نجوى الهمامي أنه: «في صبيحة يوم الجمعة الموافق لـ 2 أغسطس 2013 وعلى الساعة 8:30 صباحا توجهت كاتبة الجريدة منى حباسي لفتح مكتب الجريدة الكائن بعدد 19 نهج نابلس عمارة نابلس الطابق الرابع مكتب عدد 45 و 46 تونس فوجدت الباب مفتوحا ومباشرة اتصلت بي هاتفيا واخبرتني انها وجدت باب المكتب مفتوحا ومحتويات الأرشيف مبعثرة في كامل المكتب وأنها تفقدت المعدات ولم يقع سرقتها، وبالنسبة للنقود

فقـد أضاع مبلغ اثنان واربعـون ديناراً من جملة 780 ديـنـاراً ووجـدت الأوراق النقديـة مبعـثرة ومرميـة بالمكتـب مما يدل على أن نية الجناة لم تكن السرقة وقـد حاولوا فتح الحواسـيب لكنهم تعذر عليهم ذلك بسـبب وجود كلمة عبـور.. وفي الحـال توجهت إلى مقـر الجريـدة الـذي كان قريبا من منـزلي وعاينت حالته فوجـدت الأوراق الخاصة بالشركة مبعثرة في مكتب السـكريتاريا دون ان تنقـص منها وثيقة وأن المقتحمـين حاولوا فتح الحواسـيب لكنهم لم ينجحوا في ذلـك لوجـود كلمـة عبور فقلبـوا الشاشـات على المكتـب دون أن يصيبهـا أي ضرر. وقـد قاموا بخلع مكتبي الخاص وبعثرة جميع ملفات العمل و تمزيق جزء منهـا، ووجدت صورة الشـهيد محمد البراهمي التـي كنـت أضعهـا في مكتبـي ممزقـة وملقـاة على الارض وقد وضعوا فوقها سـلة المهملات وعلم تونس ممـزق ومرمى على الأرض، واتصلـت هاتفيا بمركز الشرطة نهج يوغسـلافيا واخبرتهـم بالواقعة فطلب مني العون الحضور مباشرة على عين المكان لتسجيل شكاية في الغرض فتوجهت هناك لتسجيل الشكوى وارسـلوا معي عون للمعاينة ثـم التحقت بنا الشرطة الفنيـة الذين قامـوا برفع البصمـات. ثم رجعت الى مركـز الشرطـة حيث تـم فتح محضر بحث وسـماع أقوالي ومنذ ذلك التاريخ لم تشهد الأبحاث اي تقدم وكنت اتصل بمركز الشرطة بصورة تكاد تكون يومية لمعرفـة مدى تقدم الابحاث وفي كل مرة يخبروني انه لا جديـد. وقد وقـع الاتصال بي العديـد من الزملاء للتضامـن معـي كمـا اصـدرت الرابطـة التونسـية لحقوق الانسان ومركز تونس لحرية الصحافة ونقابة الصحفيين التونسيين والجمعية التونسية للصحفيين الشـبان بيانات مسـاندة وتضامـن. والى حد الآن ما زلـت اتابع مـآل الأبحاث وسـأوافيك بالتفاصيل في حال إعلامي بأي جديد».

لقد قامت شـبكة «سـند» بحفظ هـذه الحالة لأنها لا تتضمن ما يثبت وجود انتهاك والغالب بحسـب سياقها أنها ذات طابع جنائي وليس غايتها الصحيفة بصفتها تلك.

- **الحالـة المتعلقـة بالصحفيـة بسـمة الغريبـــي مـن جريـــدة المغـــرب**

جاء في الاسـتمارة الخاصة بهذه الحالة أنه: «بتاريخ 2013/10/20 توجهـت للملعـب الريـاضي بالمنـزه لتغطيـة المقابلـة الرياضيـة التـي تجمـع النـادي الصفاقـسي والنـادي البنزرتي بناء عـلى تكليف من الجريدة. وصلت إلى هناك في حدود الساعة الثانية بعد الزوال دخلت الملعب وقمت بعملي بكل أريحية رغـم أنه لم يقع توزيع الباجات على الصحفيين لأنه لـم يقع تجهيزهـا. وبعد انتهـاء المبـاراة توجهت إلى المنطقـة المختلطـة وعادة مـا نتوجه الى ذلـك المكان لأخـذ تصريحات مـن اللاعبـين والمدربين ورؤسـاء الجمعيات. وكنت واقفة أنتظر خروج لاعبي النادي البنزرتي من حجرات الملابس لأخذ تصريحات منهم فجاءنـي عـون شرطـة يلبـس زيا رسـميا وهـو برتبة كولونيل عرفت فيما بعـد أن لقبه العيادي خاطبني فدار بيننا الحوار التالي:

الكولونيـل: «آش تعمـل هنـا أخـرج» (مـاذا تفعلـين هنـا اخرجي) الصحفيـة: أنا صحفيـة وأنتظر خروج اللاعبين لآخذ منهم تصريحات حول المباراة.

الكولونيل: ما هو أعطيناكم نصف ساعة (أعطيناكم نصف ساعة).

الصحفية: أنا لم أكمل عملي لأني أرغب في الحصول على تصريحات من بعض لاعبي النادي البنزرتي وإلى الآن لم يخرج منهم أحد.

الكولونيل: يزي أكهو (يكفي انتهى).

الصحفية: سيبني راني نخدم على روحي (اتركني في حال سبيلي انا أقوم بعملي).

فما راعني إلا أن جذبني من يدي اليمنى بقوة (تسبب لي في زرقة وألم بيدي لمدة ثلاثة أيام) ونادى على عوني شرطة صائحا خرجوها علي فخاطبته ما نيش خارجة (لن أخرج). وكان بعض الزملاء قد لاحظوا ما يجري ومن بينهم الصحفي بقناة حنبعل رياض الحمروني فتوجهوا اليه قائلين انها صحفية معنا فأجابهم لم أكن أعرف ذلك فتدخلت قائلة أني أخبرتك أني صحفية ولكنك تجاهلت ذلك. وفي الأخير طلب الاعتذار كما جاء مدير الأمن وطلب الاعتذار عن الحادثة ذاكرا ان المسألة لا تعدو ان تكون سوء تفاهم بسيط بسبب ضغط العمل. ومن ثم تركني وغادرت الملعب وفي الغد اتصل بي مركز تونس لحرية الصحافة وطلب مني مده بتفاصيل حول الاعتداء. كما اتصلت بجمعية الصحفيين الرياضيين التي أثارت الواقعة في اجتماع مع جامعة الرياضة و قدموا اعتذارهم. وكنت راغبة في تقديم شكوى في الغرض لكن عائلتي رفضت ذلك بتعلة الخوف علي من تداعيات ذلك وحتى لا يقع تضخيم المسألة واعطائها أكثر من حجمها فعدلت عن ذلك نزولا عند رغبتهم».

مما لا شك فيه أن هذه الحالة تنطوي على انتهاك ولكنه لم يرتكب ضد الصحفية الغريبي بصفتها صحفية ولا منعا لها من ممارسة عملها الصحفي، لذا قامت شبكة «سند» بحفظ الحالة. وهي تدل على خلط الإعلاميين بين الانتهاكات التي تطالهم كأناس عاديين وبين تلك التي تقع عليهم كصحفيين.

واقع الانتهاكات:

لقد تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» من رصد انتهاكات متنوعة ومختلفة للحريات الإعلامية لحقوق الإعلاميين في تونس في العام 2013. وقد توافرت للشبكة معلومات بشأن هذه الانتهاكات من خلال الحالات التي قامت الشبكة برصدها سواء من خلال الشكاوى أو البلاغات أو الرصد الذاتي، ومن بين (190) استمارة تلقتها الشبكة تبين وجود (147) استمارة من هذه الاستمارات تحتوي على انتهاك أو أكثر يتعلق بالحريات الإعلامية أو بحقوق الإعلاميين. وفيما يأتي جدول يبين عدد الاستمارات التي تلقتها الشبكة من خلال برنامجها «عين» وشكل هذه الاستمارات وعدد الانتهاكات التي تتضمنها:

شكل الاستمارة	العدد الكلي	عدد الانتهاكات	%
شكوى	184	141	%96
بلاغ	4	3	%2
رصد ذاتي	2	3	%2
المجموع	190	147	%100

وقـد استخلصت الشـبكة عقـب تحليلها للاسـتمارات الـواردة لهـا جملـة مـن الاتجاهات العامـة المشـتركة بشـأنها. وفيمـا يلي عـرض لأهم هـذه الاتجاهـات ولأبـرز الانتهـاكات التي جرى التحقق من وقوعها:

الاتجاهات العامة المتعلقة بانتهاكات الحريات الإعلامية:

من خلال الانتهاكات التي جـرى رصدها وتوثيقها، تبـين وجـود اتجاهـات عامـة اتسـمت بهـا هـذه الانتهـاكات في العـام 2013. وهـي تشـبه كثيرا تلك التـي توصلـت إليها الشـبكة في العام المـاضي وتلك التي توصلت إليها بالنسـبة لسـائر البلدان العربية الأخـرى. ويمكـن إيجـاز أهـم هـذه الاتجاهـات كالآتي:

- **تعدد مصادر الانتهـاك للحريات الإعلامية**

إذا كان المصـدر الأسـاسي لانتهـاكات الحريـات الإعلاميـة وحقوق الإعلاميـين في تونس هو أجهزة النظـام السـابق وأدواتـه البوليسـية، فـإن هـذه الأجهـزة لم تعـد هي المصدر الوحيـد، فقد ظهرت مصـادر جديـدة مثـل المليشـيات التابعـة لبعـض الأحـزاب والتيـارات الدينيـة، وكبـار المتنفذيـن سياسـياً واقتصاديـاً وفلـول النظـام السـابق. بالإضافـة طبعـاً إلى مـا يطلـق عليهـم البلطجيـة والأجهزة الأمنية.

ومـن الأسـباب الأساسـية التـي تـرى الشـبكة أنها تـؤدي إلى هذه الظاهرة في تونـس الصراع بين القوى العلمانيـة في تونـس والتيارات الإسـلامية، فكلاهما يرفض الآخر ويسـعى إلى مواجهته. وقد انعكس هذا الصراع بوضوح على علاقات الإسلاميين بالإعلاميين الذين يميـل أغلبهم نحو التيـار العلماني ويرفضون وجود الإسلاميين في الحكم لأنهم يخشون على مدنية الدولة وعلمانيتها، وهو المنجز الذي ترسـخ في تونس طوال العقود الماضية.

- **اسـتمرار ظاهـرة الانتهـاكات الجسـيمة**

تتصـف الانتهـاكات التـي قامـت الشـبكة برصدهـا وتوثيقهـا في تونـس في العـام 2013 بـأن معظمهـا مـن النـوع الجسـيم، وأن نسـبة كبـيرة منهـا اتخـذت شـكل اعتـداءات بدنيـة جسـيمة وانطـوت على انتهاك لتحريـم التعذيب والمعاملة أو العقوبـة القاسـية أو الـلا إنسـانية أو المهينـة وربما كان السـبب الرئيسي وراء ذلك ضعف دور الأجهزة الرسـمية في الحد من وقوع هذا النوع من الانتهـاكات. ويبدو كذلك بـأن طغيان هذا النوع مـن الانتهـاكات مـرده إلى الظـروف الانتقاليـة التـي تمـر بهـا تونـس، ممـا سـهل للجماعـات والجهـات المختلفـة أن تتخـذ مـن العنـف وسـيلة للاعتـداء عـلى الإعلاميـين وحرياتهـم. فضلاً عن سياسـة الإفلات من العقاب المتبعة في تونس إزاء المعتدين ومرتكبي الانتهاكات الجسيمة.

- **اسـتمرار سياسـة الإفـلات مـن العقـاب**

أسوة بسائر البلدان العربية، تنتهج السلطات العامة وأجهـزة الدولة وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية سياسـة إفـلات من العقاب لصالح الذيـن يقومون بارتكاب

اعتداءات وانتهاكات جسيمة ضد الإعلاميين سواء أكانوا تابعين للأجهزة الأمنية أم لا. فقد ثبت للشبكة من الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها أن هناك سياسة إفلات من العقاب تتبعها السلطات الرسمية في مواجهة الاعتداءات الجسيمة على الإعلاميين.

لقد تبين من واقع الانتهاكات المرتكبة أن جزءاً منها اقترفه أشخاص عاديون على مرأى ومسمع من رجال الأمن دون أن يحرك هؤلاء ساكناً. كما لم تباشر الهيئات التحقيقية ما يستوجبه القانون منها في هذه الحالات. ولم يحل أي من الأشخاص المتورطين بارتكاب الانتهاكات التي تحققت الشبكة من وقوعها إلى القضاء.

وثمة حالات انتهاك كان الفاعل فيها معروفاً، وقام الضحية بتقديم شكوى ضده لدى الشرطة أو النيابة العامة، ولكن القضية لم تتحرك ولم يتخذ فيها أي إجراء وبقيت تراوح مكانها شهوراً طويلة دون أي تقدم يذكر.

ومن مظاهر هذه السياسة أن عدداً من حالات الانتهاك كشفت عن أن هناك سياسة متعمدة بإخفاء هوية مرتكبي الانتهاكات، ما يضمن من الناحية العملية استحالة التعرف عليهم وبالنتيجة ملاحقتهم.

تستند الممارسات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة في تونس على سياسة واسعة من الإفلات من العقاب لها أسباب كثيرة، وهي ليست سياسة جديدة ولكنها من رواسب النظام السابق واستمرت إلى الآن. وأياً كان سبب استمرارها، إلا أنها توفر وتهيئ بيئة محفزة للانتهاكات والاعتداءات الجسيمة على الإعلاميين.

- **فشل الأجهزة الأمنية في توفير الحماية اللازمة للإعلاميين**

من الواضح تماماً أن الأجهزة الأمنية في تونس ليست قادرة ولا راغبة في توفير الحماية اللازمة لوسائل الإعلام وللإعلاميين، لأن الاعتداءات الجسيمة عليهم متكررة ويومية دون أن تتخذ هذه الأجهزة التدابير الضرورية لوقف هذه الاعتداءات أو للحد منها. كما اتضح من بعض الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها أن الأجهزة الأمنية تسعى إلى وقف الاعتداء ولكنها أمام شراسة المعتدين وحجم العنف المرتكب من جانبهم تقف عاجزة.

يمكن القول بوجه عام أن الأجهزة الأمنية في تونس لا تضع حماية الإعلاميين ضمن أولوياتها، فتارة تقوم هي بالاعتداء، وتارة تسكت عنه وتارة تحاول وقفه دون جدوى. وفي الأحوال جميعها، فإنها تخفق في واجباتها التي تلزمها بتوفير الحماية اللازمة لوسائل الإعلام والإعلاميين.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في تونس:

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها

في تونس والمرتكبة في العام 2013، وهي لا تشكل كل الانتهاكات التي جرى توثيقها من جانب شبكة «سند» ولكنها الانتهاكات الأكثر جسامة. علاوة على أنها تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية دون أن يعني ذلك مطلقا عدم أهمية الانتهاكات الأخرى التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في تونس.

وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات). ومن الضروري التأكيد على أن جزءا كبيرا من هذه الانتهاكات طال أكثر من حق من حقوق الإنسان والحريات الإعلامية المعترف بها، ولكن روعي في عرضها إدراجها ضمن الانتهاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنى آخر فقد جرى تصنيف هذه الانتهاكات في التقرير بحسب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قد ينطوي على انتهاك لحقوق أو لحريات أخرى.

وقد شملت الانتهاكات التي تحقق برنامج «عين» من وقوعها في تونس: إساءة المعاملة والمعاملة القاسية واللا إنسانية والمهينة، وحرية التعبير والنشر والإعلام، والاحتجاز غير القانوني والاعتداء على الحرية الشخصية للإعلاميين وعلى حرمة الحياة الخاصة والحق في الحياة والحق بالمحاكمة أمام محاكم خاصة. ويبين الجدول الآتي الحقوق والحريات المعتدى عليها وعددها بصورة تفصيلية:

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات الواقعة عليه	% من إجمالي الانتهاكات
حرية الإعلام والنشر والتعبير	118	%50.6
الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	84	%36
حرمة الممتلكات الخاصة	10	%4.2
الحرية الشخصية والاحتجاز غير القانوني	7	%3
الحق في الحياة	6	%2.5
حق الحصول على المعلومات	5	%2
الحق في محاكمة عادلة	3	%1.3
المجموع	233	%100

ويمكن إيجاز هذه الانتهاكات الواقعة على حقوق الإعلاميين في تونس على النحو الآتي:

- **الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة**

تمكنت شبكة «سند» من رصد (6) حالات من الانتهاكات ارتكبت في تونس وكانت تتعلق بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الحالات المنطوية على هذا النوع من الانتهاكات:

- **تهديد حمزة البلومي من قناة نسمة بالقتل**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة الصحفي حمزة البلومي من شمس FM: «تلقيت يوم 1 مارس 2013 تهديدا بالقتل من خلال رسالة ودعا صاحبها الى حرق قناة نسمة وتهديد كذلك الزملاء سفيان بن فرحات وسفيان بن حميدة وقد ادعى صاحب الرسالة انني أبث الفتنة والفوضى وأساهم في تزييف الحقائق، في الحقيقة أنا منذ مدة اتعرض الى حملة تشويه وسب تصلني سواء عبر البريد الالكتروني أو الرسائل البريدية وكنت دائما أعتبر ذلك غير جدي وفقط لغاية التخويف لكن في ظل ما نشهده في هذه الفترة من تصاعد لوتيرة التهديدات ضد الصحفيين ومقدمي البرامج الحوارية السياسية .... قررت ان اتعامل مع هذه الظاهرة بكل جدية وتوجهت الى فرقة مقاومة الاجرام بمنطقة القرجاني لتقديم شكوى في الغرض ولفت انتباه السلطات الأمنية لما يحدث مع الإعلاميين في تونس في هذه الفترة.

مما لا شك فيه أن هذه الحالة تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام من التهديد بالقتل، والملاحظ أن السلطات التونسية المختصة لم تحرك ساكنا لحماية الصحفي الذي تعرض للتهديد ولا لمعرفة المعتدين، الأمر الذي يعني أنها لا تقوم بإنفاذ التزاماتها الناشئة عن اتفاقيات حقوق الإنسان في هذه الحالة والتي توجب عليها التدخل للحماية.

- **تهديد مهدي حواص من قناة تونسنا بالقتل**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة أنه: «في يوم الأحد 2013/3/31، وجدت رسالة بصندوق الرسائل بمنزلي الكائن بمنطقة عين زغوان بضواحي العاصمة والتي تبعد عنها تقريبا 12 كم، وكانت الرسالة عبارة عن ورقتين من الشكل A4، ومطوية على أربع ومكتوب عليه من الوجه فقط ومرقونة على آلة كمبيوتر ومكتوبة باللهجة الدارجة التونسية. محتوى الرسالة كان عبارة عن توجيه تهديدات مفادها أننا نعرف من أنت، وأنك تشتغل في قناة تونسنا وفي إذاعة شمس ونعرف أين تسكن وأنك تقدم برامج باللغتين العربية والفرنسية، وأنه من الأفضل لك أن تتوقف عن تمرير برامج متعلقة بالسياسة وأنت على علم بما حصل لشكري بلعيد «هاك شفت اشنوه صار لشكري بلعيد، كان ماتحبش يصيرلك كيفو شد ببوشتك» (أي إن كنت ترغب أن لا تلقى نفس مصير شكري بلعيد فادخل قوقعتك)، وبعد ذلك كان هناك سب وقدح من ذلك «يامسخ..»، ونحن نعرف مقر شمس ومقر تونسنا ونعرف زملاءك ونقدر على الوصول إليك في أي وقت. ومباشرة بعد قراءتها عرفت أنني مهدد بالقتل وأن تهديداتهم مبطنة. ولمزيد التوضيح فإن شخصين يتراوح عمرهما بين 20 و24 سنة أحدهما أسمر وطويل وثانيهما أبيض متوسط القامة، كانا قبل شهر تقريبا من وصول الرسالة يفتشان عني بمقر إقامتي بعد فتح باب العمارة عنوة والبحث عن شقتي بالمرور بكل الشقق إلى أن دلهما جاري على شقتي وأعلمهما بأنني أعمل وغير موجود حينها، وقد أعلمني جاري بما ذكر.

وبعد وصول الرسالة ويوم 2013/4/4 تقدمت بشكاية لوكالة الجمهورية بتونس ضمنت تحت عدد

7020548/2013 بتاريخ 2013/04/04، وتطوعت المحاميتان الأستاذتان سعيدة قراج وبشرى بلحاج حميدة بمتابعة الشكاية. وقبل تقديم الشكاية اتصلت بالصحفي الفاهم بوكدوس بمركز تونس لحرية الصحافة وكذلك بالصحفي مهدي الجلاصي وأعلمتهما بفحوى الرسالة وبالتهديد الذي تعرضت له، فقاما بإصدار بيان حول الاعتداء الذي تعرضت له وإعلام وسائل الإعلام التي نشرت الخبر. وما راعني بعد يومين من نشر الخبر إلا تعرض سيارتي من نوع «ميغان» للتهشيم على مستوى الشباكين الصغيرين بالخلف، ولم يتم سرقة أي شيء منها، وفهمت أنها رسالة ثانية من المعتدين لأنني صعدت الموقف».

وقد أكد مهدي حواص من خلال اتصال فريق الرصد التونسي التابع لشبكة سند معه، أنه لا يمكنه تحديد الجهة المرسلة منها ولكنه حسب رأيه وتخميناته يرجح أن رابطات حماية الثورة التابعين لحزب النهضة هم من قاموا بتهديده وذلك لأنهم كانوا وراء عديد من الاعتداءات على زملاء كثر ولأنه استدعاهم أكثر من مرة لبرنامجه ولكنهم لم يستجيبوا للدعوة رغم موافقتهم مرة على ذلك ولكنهم تراجعوا معللين بأن برنامجه باللغة الفرنسية وهم لا يحبذونها ويفضلون البرامج الناطقة باللغة العربية.. كما أنه لا يعلم الصحفي أي شيء عن نتائج التحقيق إذ لم يتم استدعاؤه ثانية لأية جهة أمنية ولم تعلمه محاميتاه بأي جديد في قضيته. وأفاد مهدي حواص أن سبب التهديد مضمن في الرسالة إذ إن المتهمين اتهموه بجهله في السياسة وبعدم فهمه لها وهددوه بهجر برنامجه السياسي خاصة والأهم أنه ناطق باللغة الفرنسية. أما برنامج الضحية فيتم تمريره بقناة تونسنا أسبوعيا كل إثنين على الساعة الثامنة والربع باللغة الفرنسية تحت عنوان ديبيت نيوز وهو برنامج سياسي يهتم بكل الأحداث السياسية التي وقعت في بحر ذلك الأسبوع ثم يقع التركيز على أهم حدث ويتم استدعاء أحزاب سياسية لمناقشة آرائهم. ثم أكد انه في تقديمه لبرنامجه وتنشيطه فهو يلتزم الحياد التام حسبما تمليه أخلاقيات المهنة.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال التهديد بالقتل والمعاملة القاسية، وهي تؤكد بوضوح كسابقتها تقاعس الأجهزة الأمنية في تونس عن القيام بواجبها لحماية الإعلاميين من هذا النوع من التهديدات وتنفيذها بحقهم.

- **تهديد زياد الهاني من جريدة الصحافة بالقتل**

ورد في الاستمارة الخاصة بهذه الحالة أنه: «يوم الأحد 2013/7/29، تفطنت مجموعة الحراسة الأمنية التي خصصتها وزارة الداخلية لحمايتي لتسلل شخص داخل منزلي الكائن بمنطقة الغزالة وتحديدا بحي الصحافيين بأريانة الشمالية بتونس لكنه تمكن من الهرب عبر السور الخلفي للمنزل. وفي مساء 2013/8/2 شاركت في برنامج تلفزي على قناة حنبعل اسمه «فضاء حر» دعوت فيه إلى استقالة حكومة علي العريض، وتحديت فيه مليشيات روابط حماية الثورة الذراع العنيف لحركة النهضة أن يعود للاعتصام مجددا أمام مقر التلفزة والاعتداء على الصحافيين العاملين فيها لأننا سنكون في

انتظارهم وسندافع عن أنفسنا. وصبيحة اليوم التالي وعلى الساعة منتصف النهار تقريبا، تفطنت لوجود رسالة تهديد على ورقة بيضاء عادية حجم «A4» مطوية على أربع وضعت على البلور الأمامي لسيارتي المركونة بحديقة منزلي تحت ماسحة الزجاج اليسرى. وهذه الرسالة عبارة عن 8 جذاذات مقتطعة من جرائد أو مجلات تكوّن الجملة التالية «رسالة إلى زياد ضع حد للتحريض دون ذلك تأهب للقتل». اتصلت بقاعة العمليات التابعة لوزارة الداخلية بمنطقة أريانة الشمالية لأعلامهم، ولم تمض سوى دقيقة واحدة بعد الاعلام حتى كانت سيارة المرافقة الأمنية واقفة أمام الباب حيث أبدى الأعوان استغرابهم من حصول العملية خاصة وأنهم مرابطون في بداية النهج الذي أسكن فيه. وبعد ذلك بخمس دقائق وصل رئيس فرقة الشرطة العدلية بأريانة الشمالية الذي عاين المكان واستلم رسالة التهديد واصطحبني معه لمقر الفرقة الكائن بحي الهادي نويرة بأريانة حيث تم تحرير محضر في الغرض رسم تحت عدد 455 بتاريخ 2013/08/03، وقد أعلم النيابة العمومية التي طلبت إحالة الملف على فرقة مكافحة الارهاب، كما اتصل بالشرطة العدلية التي تحولت إلى منزلي لرفع البصمات. ولم يقع إعلامي بأي جديد لتاريخ هذا».

في ضوء المعلومات التي تحققت منها شبكة «سند» من خلال فريق الرصد التونسي التابع لها، فإن هذه الحالة تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام من خلال التهديد بالحرمان من الحق في الحياة. وهي تؤكد تراخي الأجهزة الأمنية التونسية عن اتخاذ التدابير المناسبة لمنع تنفيذ مثل هذه التهديدات أو التحقيق لمعرفة من يقف وراءها.

- **الانتهاكات المتعلقة بالحق في تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة**

يعد هذا النوع من الانتهاكات الأكثر ارتكابا وشيوعا من بين الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في تونس، فقد تحققت الشبكة من وقوع حالات كثيرة وعديدة من هذه الانتهاكات بلغ عددها حوالي (84). وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- **الاعتداء لفظيا على معز سليمان من قناة الحوار**

ورد في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة: «في يوم 2013/1/12 وعلى الساعة الخامسة والربع مساء وبينما كنت بصدد تغطية زيارة 3 وزراء من الترويكا من بينهم وزير النقل ووزير الشؤون الاجتماعية وذلك بالقاعة المغطاة بحي رزيق الذي يبعد تقريبا 3 كم عن مركز البلاد، وبعد أخذ مجموعة صور للوزراء وللحضور، أخرجت الميكروفون الذي يحمل اسم القناة التي أشتغل بها «قناة الحوار التونسي» لإجراء حوار مع أحد الوزراء عندما هم بمغادرة المنصة الشرفية والتوجه نحو مكتب جانبي بالقاعة والذي يؤدي لخارج القاعة، عندما تفاجأت بأصوات عديدة تصرخ «أنتم تخربوا في البلاد...» «تزيفوا في الحقائق.....» «أكبر فساد في قطاع الصحافة من الحوار.....»، ولما رفعت رأسي وجدت مجموعة

متكونة من ستة أشخاص تقريبا بينهم شخص له لحية خفيفة قصير القامة كبير في السن ويرتدي سروال وجاكيت ويصدر إشارات برأسه أن أخرج وغادر، في حين كان البقية يتكلمون في نفس الوقت ويساندونه في طلب الخروج من القاعة وذلك بتوجيه نفس الكلام لي ورميي باتهامات تصب في نفس الاطار، والظاهر أنهم متفقون وينتمون لتيار واحد أو اتجاه واحد. وبعد ذلك تجاهلتهم وتبعت وزير النقل أمام باب المكتب أين أجريت معه حوارا سريعا، ولما التفت للرجوع للقاعة لأخذ أدباشي المتمثلة في حقيبة الكاميرا التي تركتها تحت أنظار زميل لي من قناة إذاعية اسمه مالك (لا يتذكر اسم الاذاعة) التفت بي مجموعة متكونة من عشرين شخصا وأحاطوا بي من كل جانب وانطلقوا في الكلام جميعا والشتم «إعلام فاسد.....» «جيبوا الحقائق....» «الحوار ما تصوّرش، انتم كذّابة، اقلبوا وجوهكم ....» (أي أن قناة الحوار يجب أن تمنع من التصوير وأنهم لا ينقلون الحقيقة بل يكذبون وغادروا)، وتقدم مني أحد الحضور يبلغ 60 سنة تقريبا له شعر أبيض ويحمل نظارات (أكد المعتدى عليه أنه تابع لحركة النهضة وهو من أبناء المنطقة ويشاهده في كثير من الندوات التي تعقد بالجهة) وقال لي «ماز لت تخدم أنا سمّعتك الكلام قبل هذه المرة....» (أي ماز لت تعمل للآن رغم أنني شتمتك في مناسبة سابقة) فأجبتهم بأنني أعمل ولا أزيف الحقائق وأنقل الذي يحصل بكل أمانة. فتوجه لي شخص آخر ملتح سنه 30 سنة تقريبا يشتغل موظف بديوان التطهير بقابس وكنت قد أجريت معه حواراً مصوراً قبل ذلك لكن لم يتم بثه وقال لي «أنتم تكذبوا ... قناة التخلويض..... أنتم وطاهر بن حسين متاعكم وتابعين لليسار وتكذبوا .... صورتوني وماعدّيتونيش.....» (أي أنكم كاذبين وقناتكم مشوشة، ولا تعرفون ماذا تفعلون، يساريون وكاذبون، قمتم بإجراء حوار معي ولم تبثّوه)، وكنت طيلة الوقت أحاول أن أكون ديبلوماسيا وأن أدافع عن نفسي من اتهاماتهم بكل لطف لكي لا أتعرض لاعتداء أكبر، ثم تدخل أحدهم وقال لهم أنه لا اتجاه لي ولا أتبع أي حزب وأنني مجرد موظف بالقناة. وبذلك أخذت أدباشي وغادرت القاعة، كما لم أتقدم بشكاية لأنني تعودت على هذا النوع من الاعتداءات. وقد كان حاضرا بالمكان الصحفي محمد الصالح مجيد والمصور الصحفي مراد مجيد وكلاهما عاملان بقناة حنبعل ولا أعرف إن كانا قد انتبها للاعتداء اللفظي الذي تعرضت له وللمضايقة».

يتضح من سياق ارتكاب الاعتداء في هذه الحالة أنها تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة المهينة. والمنع من التغطية. وهي تعكس ما جاء في الاتجاهات العامة التي توصلت إليها الشبكة من أن الاستقطاب السياسي والأيديولوجي مازال يؤدي دورا مهما في ارتكاب انتهاكات ضد الإعلاميين في تونس.

- **شتم ماهر قاسم من قناة التونسية**

ورد في الاستمارة الخاصة بهذه الحالة أنه: «بتاريخ 2013/1/3 توجهت إلى مقر المجلس التأسيسي الكائن ببارد على الساعة 11 صباحا بغاية إنجاز

تقرير حول تنقل بعض نـواب المجلس بين الأحزاب السياسـية لفائـدة قناة التونسـية. ولإضفـاء جو من المـرح اصطحبت كـرة معـي خاصة وانـي اعتزمت اسـتجواب اللاعـب الـدولي السـابق في كـرة القدم والنائب بالمجلس التأسـيسي مختار التليلي باعتباره انتقـل إلى حركـة نـداء تونـس، وأخـذت في اللعـب بالكـرة أمـام المـشرب الموجـود داخـل المجلـس، وقد تزامـن ذلك مع خروج أحد النـواب الذي ينتمي الى حركة نداء تونس ولقبه كرير (لا اذكر اسـمه) فتوجه الي مبـاشرة بالشـتم قائـلا أن مـا تفعله اعتـداء على هيبـة الدولة وأيضا « أتو تشـوف بـاش نخرجك من هنا» (سـترى ماذا سأفعل بك سأخرجك من هنا)، ولم استطع السكوت فأجبته أني ليس لي أي نوايا سيئة وانكـم تعقـدون كل شيء، وكان على حكاية إخراجي من المجلس فلن تستطيع ان تفعل لي شيئا طالما أملك البطاقة الحمراء (بطاقة صحفي) وأنك لا تسـتطيع اخراجـي مـن المجلس لا انـت ولا مصطفى بن جعفر (رئيـس المجلس التأسـيسي) فانـصرف دون أن ينبس بأي كلمة».

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملـة المهينة، وهي تشـير بوضوح إلى تعدد مصادر الانتهـاكات وأنهـا لا تقتصر في تونس عـلى الأجهزة الأمنية.

- **تهديد مجدي الورفلي من موقع إيلاف ومراسلون الألمانية بالضرب**

جـاء في الاسـتمارة المتعلقـة بهـذه الحالـة أنـه: «في يـوم 2013/1/13 وعلى السـاعة الخامسـة والنصف أو السادسـة إلا ربـع مسـاء، كنـت متواجدا بشـارع الحبيب بورقيبة بصدد تغطية الاحتفالات بالذكرى الثانيـة للثورة أيـن تم نصب عديد الخيام بالشـارع الرئيـسي المذكـور بالعاصمـة كانـت قبلـة للـزوار وللمواطنـين. فتوجهت نحو خيمـة نصبت بالمشى الأوسـط قبالة المـسرح البلدي وانطلقـت في توثيق الأحـداث والاحتفـالات بالصـور مسـتعملا في ذلك كاميرا تصوير مهنية ولابسا صدرية صحفي، وكانت توجد بالخيمة فرقة موسـيقية تنشـد أناشـيد دينية وتراثاً إسـلامياً، منتصبة على ركح يتوسـط الخيمة، عندمـا اقـترب منـي أحد الأشـخاص أرجـح أنه من رابطات حماية الثورة بمنطقة باب بحر بالعاصمة، وكان يرتـدي الشاشـية التونسـية ولـه لحيـة دون شـارب، متوسـط البنية، قمحي اللون، طوله تقريبا 1.80 مـتر وعمـره يتراوح بـين 43 و45 سـنة، وطلب مني بكل فظاظة أن أتوقف عن التصوير وأبتعد عن ذلـك المكان، قائـلا لي بالحرف الواحـد «برا إمشي لا (...) نهرسـوك إنت والأبـاراي متاعك» أي غادر وإلا سـتتعرض للضرب وسنهشـم لك آلة التصوير. ورغم معرفتـه بكوني صحافيـاً إلا أنه منعني مـن التغطية وأصر عـلى ابتعـادي عنهـم وإلا سـيتم الاعتداء علي بالضرب، فخفت على آلة التصوير باعتبارها باهظة الثمـن وغـادرت المـكان، كما بلـغ لعلمـي أن عديد الزمـلاء ولا أسـتحضر أسـماءهم تعرضـوا للمضايقة كذلك من قبل هذه الرابطات ومن ضمنهم الصحفية صفاء متاع الله التي تعرضت للضرب. وسـبب هذا العداء هو الخطابات المضادة التي تروج لها قيادات النهضة. كما لم يشـهد أي من زملائي ما تعرضت له من منع مـن التغطية ومن تهديد باعتبـار أنهم كانوا

موزعين على كامل شـارع الحبيـب بورقيبة لتغطية الاحتفالات».

تنطـوي هـذه الحالة عـلى انتهـاك لحريـة الإعلام مـن خـلال المعاملة المهينـة والمنع مـن التغطية. وهي تثبت كذلك تعدد وتنوع مصـادر انتهاك الحريات الإعلامية في تونس.

- **الاعتداء اللفظـي على أمينة الزياني من راديو كلمة**

جاء في الاسـتمارة المتعلقة بهذه الحالة أنه: «بتاريخ 2013/1/3 كنـت أقـوم بعمـلي كالمعتـاد بالمجلـس الوطني التأسيسي، باعتباري مكلفة من طرف راديو كلمة بالتغطية اليومية لأعمال الجلسات بالمجلس، وفي ذلـك اليوم جاء زميلي الصحفي بقناة التونسـية ماهـر قاسـم لإجـراء حـوار مـع بعـض النـواب على خلفية تنقلهم بين الأحزاب السياسية، وكان من بين المسـتجوبين النائب مختار التليـلي اللاعب الدولي السـابق وقد كان الصحفـي يحمل معه كـرة لإضفاء جـو من الطرافـة على التقريـر، وقد كانت السـاعة قرابة 17:30 لما سـمعت صياحـا وجلبة أمام المشرب (مقهـى صغير بالمجلـس) الموجود بالمجلـس فاقتربت لمعرفة سـبب الصياح فإذا بالنائب عبد المنعم كريد (كان بالعريضـة الشـعبية وانتقـل الى حـزب نـداء تونس) يتهجم على الصحفي ماهر قاسم ويحاول نزع جمازته ويقول له انه بتصرفك هذا شـلكت المجلس (حقّرت من هيبة المجلس)، وعند رؤيتي هذا المشـهد دخلت بينهم وطلبت منهم ان يذهبوا لمكتب المكلفة بالإعلام بالمجلس السيدة كريمة السويد خاصة وانها سمحت للصحفي ماهر قاسم بالدخول للقيام بعمله ومعـه الكـرة ولكن لـم يسـتمع الي أحد، وقـد كانت أصـوات الشـجار تتعالى أكـثر وأكثر مما أثـار انتباه بعـض النـواب الآخرين الذين كانوا عـلى مقربة من موقع الشـجار فالتفوا حولنا و كان من بينهم النائبان طـارق بوعزيز ومنصف الشـارني وقد حاول البعض منهـم ضرب الزميـل فوقفـت حائـلا بينـه وبينهـم ولما اسـتحال عليهم ذلك أخذوا في اسـتفزازنا شلكتو المجلس (حقّرتم من هيبة المجلس) سـتطردون من هنا وكان النائـب عبد المنعم كريد ينعتنـا بالتالي vous êtes bêtes) أنتم مغفلين) وأنتم تابعين لاسـتخبارات أجنبية.... وفي هذه الأثناء تدخل نائب من النهضة يدعى سـليمان هلال موجهـا كلامـه إليّ داخلة فيها انـصر أخاك ظالما أو مظلوما، لعنة الله عليك يا (...) إلى آخـره من عبارات الشـتم ومن ثـم تدخل النائب خالد مجاهد لفض النزاع وانصرف كل واحد في حال سبيله. وقد قمنا بإعلام نقابة الصحفيين التونسيين بما تعرضت له من اعتداء صحبة زميلي ماهر قاسم، لكنهـا لم تحـرك سـاكنا، ومن الغـد حاولـت تقديم شـكاية كتابيـة في الغـرض لكـن وجـدت تعقيدات إذ رفضـت المكلفـة بالإعـلام في المجلـس الوطنـي التأسيسي السـيدة كريمة السويد قبولها و أحالتني على مكتب الضبط الذي رفض المسؤول قبولها أيضا مما جعلني أعدل عن تقديمها لكن أخبرت السـيدة محرزيـة العبيـدي نائبـة رئيـس المجلـس الوطنـي التأسـيسي بالواقعـة بصـورة شـفاهية دون ان يقـع اتخـاذ أي اجـراء بخصوصهـا. مع العلم أنها ليسـت المـرة الأولى التـي أتعـرض فيهـا الى مضايقـات عند ممارسـتي عمـلي بالمجلس الوطني التأسـيسي شـأن

العديد من الصحفيين المتواجدين بالمجلس من ذلك ما حصل يوم 2013/01/22 لما اتخذت نائبة رئيس المجلس الوطني التأسيسي السيدة محرزية العبيدي قرارا بمنع الصحفيين من القيام بعملهم داخل أروقة المجلس ومحاولة حصرهم في ركن ضيق ذي حواجز بلورية ومعدنيّة».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة المهينة والمنع من التغطية.

- **تعذيب كريم مفتي من قناة حنبعل**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة أنه:» يوم الأثنين 8 أبريل على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال كنت تحولت للقيام بتغطية صحفية على مستوى الطريق الوطنية رقم 13 على بعد 6 كيلومترات من وسط مدينة صفاقس ـ مدينة في جنوب البلاد التونسية. حيث تجمع عدد من المواطنين وغلقوا الطريق بسبب عدم تمكنهم من ولوج بيوتهم بسبب الوادي الذي إرتفع مستوى سيلانه (وادي الشعبوني) مما أدى إلى عزل منطقة سيدي خليفة الطياري غلق الطريق تواصل من الصباح الباكر الى الزوال مما عطل حركة المرور إلى أن وصل أعوان الأمن لفك الإعتصام. خلال عملية فك الإعتصام ومع تفريق أعوان الأمن للمواطنين توجه أحد الأعوان صوبي كان طويل القامة (180 سنتمتر)يلبس الزي الخاص بوحدات التدخل لونها اسود أمرني عون الأمن بالمغادرة فأجبته باني صحفي واخذ يشتمني بألفاظ نابية- روح (...) وشتمني مما جعلني أقول له اني صحفي والله أنا صحفي وسأستظهر لك بالبطاقة فلم يترك لي الفرصة لذلك وضربني بلكمة على وجهي) الجهة اليسرى (مما أسقط نظارتي على بعد ثلاثة أمتار والتي كسرت بالمناسبة وما إن ركعت لأحمل نظارتي حتى ضربني بساقه على مؤخرتي واخذ يضربني بالهراوة المخصصة للشرطة وماهي الا لحظات وانهال علي عدد كبير من أعوان الأمن - بين 8 و12 عون أمن- بالضرب بالأحذية والعصي والشتم والسب مع العلم اني كنت اصرخ انا صحفي انا صحفي لكنهم واصلوا ضربي وكانوا يقولون انت كاذب كاذب..... تسبب لي العنف المسلط علي في أضرار على مستوى الفخذ الأيمن وخدوش في رجلي، كما تم شتمي بألفاظ يستحي المرء من ذكرها حتى أمي التي تقبع في قبرها لم تسلم من هذا الشتم تواصلت عملية الضرب دقائق حتى وأنا أحاول الفرار منهم واصلوا سبي وشتمي بأسوأ العبارات. تحولت مباشرة بعد ذلك إلى الطبيب وقمت بتشخيص وأنا الآن معي شهادة طبية تثبت اني تعرضت لإصابات تستدعي راحة بـ3 أيام غير أني لم أقدم أي شكوى حتى لنقابة الصحفيين لأني لست منتمياً لهذه النقابة كما أن عدداً من الأحزاب عرضت علي أن تتبنى القضية غير أني رفضت لأني ارفض ان تستعمل حالتي لغايات سياسية ولخدمة جهة معينة. ظاهرة الإعتداء على الصحفيين أصبحت تمثل خطراً كبيراً والأمثلة عديدة وهذا الإعتداء لن يثنينا عن القيام بعملنا وسنواصل العمل».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال التعذيب. وهي تعكس درجة العنف المنهجي

في تونـس ضـد الصحفيـين الـذي تمارسـه الأجهـزة الأمنية. وقد سـبق لشبكة «سـند» أن لاحظت ذلك في العـام المـاضي، وهو سـلوك مـا زال يتكـرر بصورة روتينية ومنهجية في العام الحالي 2013.

- **تعذيب محمد الهشيري جريدة الضمير**

ورد في اسـتمارة هـذه الحالـة أنـه: «صبيحـة يـوم 2013/5/19 كنت في مدينة القيروان لتغطية أحداث مؤتمـر أنصار الشريعة المزمـع عقده هناك، لكن وإلى حدود الواحـدة ورغم الاسـتعدادات الأمنية الكثيفة هناك لم يتـم عقد المؤتمر، وبلغتني أنبـاء أن المؤتمر سيعقد في حي التضامن وهو حي شعبي ملاصق لحي الانطلاقة بمدينة تونس الغربية ويبعد عن العاصمة تقريبـا 10 كـم. فرجعـت لتونس العاصمـة ووصلت لحي الانطلاقـة في حدود السـاعة الثالثة والنصف، وبعـد وضـع أدبـاشي بالمنـزل لأننـي أقطـن هنـاك توجهت بعد 10 دقائـق لموقع الأحداث بمفترق حي الانطلاقـة وتحديدا على مسـتوى المحطـة النهائية للمترو عدد 5 وكنت أرتدي صدرية بالأبيض والأزرق مكتـوب عليها صحافـة باللغتين العربية والفرنسـية وأحمـل سلسـلة برقبتي تنتهي بـبـاج صحفي وأحمل الكاميرا كذلـك برقبتي. وشرعـت في التقاط الصور لرجـال الأمن وهـم يطلقون الغـاز المسـيل للدموع في اتجـاه المتظاهريـن الذيـن كانـوا يضربـون الشرطـة بالحجـارة، ولفت انتباهي رجـال شرطة من وحدات التدخل التي ترتدي الزي الأسود ويضعون أقنعة على وجوههم يضربون في شـاب في سـن الثلاثين تقريبا، فالتقطـت صورتين للمشـهد، فاقـترب مني مباشرة رجل أمن طويل القامة تقريبا 1.90م نحيل مقنّع وقال لي «تصـُور فينـا، إنـت منتحـل صفة، إنـت معاهم» وذلـك باعتبـار أننـي ملتـح، ومسـكني مبـاشرة مـن سروالي والتحق بنا شرطي ثـان وانتزعوا مني الكاميرا ثم أحاطت بي مجموعة منهم. والغريب أنه بالقرب منـا كانت هنـاك مجموعة مـن الزمـلاء الصحفيين متكونـة من 11 فـردا تقريبا من إذاعة اكسـبرس أف أم ومن شـمس ومن موزاييك وعلى سـبيل الذكر كان هنـاك الصحفـي منير السـويسي مـن وكالـة فرانس براس ومنى البوعزيزي من جريدة الشروق والحبيب الوذان من موزاييك لم يحركوا سـاكنا لا بل أن هناك مـن اتهمنـي بأنني لسـت صحفيا وأننـي مندس من السـلفية وهو مصور قناة نسـمة (لعل ذلك مرده أنني ملتـح والجريدة التي أعمل بها ذات توجه إسـلامي) إلا الصحفي منير السـويسي الذي اقترب منهم وقال لهـم بأنني صحفـي، ولكنهم تمسـكوا بمعاينة الصور التـي التقطتها وذلـك بانتزاع شريحة آلـة تصويري ووضعهـا في كاميرا زميلي من وكالة الأنباء البلجيكية لأن شاشـة آلة تصويري كانت مكسورة، وكان يظهر في جميع الصـور رجال أمن وبالصدفة كانت صوري التـي التقطتهـا بالقـيروان لدبابات ولـكلاب الأمن ولرجـال شرطـة ولجوامـع باعتبـار أن وزارة الداخلية حشـدت قـوات كبـيرة بمدينـة القـيروان لمواجهـة مؤتمـر أنصار الشريعة الذي لـم ينعقد، وبالتالي فإنه مـن الطبيعـي أن لا يظهر في صـوري إلا رجال شرطة لغيـاب المؤتمرين. ولما عاينوا الصـور قالوا لي «تصوُر فينـا كان احنا؟»، وشرعت المجموعة المتكونة تقريبا من خمسة أشخاص في ضربي بالهراوات على ركبتي وعلى رجلي وعلى وجهـي ورأسي، ولا أتذكر أوصافهم إلا واحدا منهم قصير القامة تقريبا حوالي 1.70م سنه

35، قمحي اللون ويضع قلنسوة على رأسه أي أنه كان غير مقنع، والغريب أن الضرب ابتدأ أمام الزملاء الذين لم يبدوا أي رد فعل. ثم دار بينهم نقاش حول التحقيق معي على عين المكان في سيارة شرطة أو نقلي لمنطقة الشرطة، واستقر رأيهم على نقلي، فوضعوني في سيارة شرطة صغيرة الحجم بيضاء اللون بها خطين بالأسود والأحمر على الجانبين، وهناك ضربوني ثانية بالماتراك خلف الرأس وعلى الوجه وعلى اليدين والرجلين وشتموني بأبشع الألفاظ وسبوا الجلالة (امتنع عن ذكر مفردات الشتم رغم إلحاحي) وقالوا لي «توا تشوف آش نعملولك كي توصل غادي». وبوصولنا لمنطقة الشرطة بالمنيهلة التي لا تبعد أكثر من 3كم عن مسرح الأحداث، أدخلوني لمركز الشرطة الملاصق مقره للمنطقة وحاولوا إدخالي لغرفة الايقاف لمواصلة ضربي إلا أن رجال شرطة باللباس المدني منعوهم من الدخول للغرفة وقالوا لهم أن عملكم انتهى هنا، ودخلوا في مشادة كلامية معهم ثم قرروا أخذي لمقر منطقة الشرطة أين أدخلوني في مكتب به شخص بلباس مدني ـ أظن أنه رئيس المنطقة ـ وشرعوا في استجوابي حول صفتي وحول الصور التي التقطتها للأمنيين، ولكن هذا الاستجواب لم يكن في شكل تحقيق بالمعنى التقليدي، وواصل عون الأمن الذي أوقفني بالبداية ذلك الطويل جدا سبي وشتمي قائلا «لحيتك باش نحرقها لك بالنار، ويرجع السبسي وتوا ترا آش يعمل فيكم»، فيما منعه باقي زملائه من مواصلة الاعتداء علي بالضرب.

ثم اطلعوا على جميع وثائقي الثبوتية وعلى بطاقتي المهنية متولين في الأثناء احتجازي لمدة ساعة مع حالة الفوضى التي كانت تسود المكان ومع تواصل المواجهات بين الأمن وأنصار الشريعة. بعد ذلك أرجعوني لمركز الشرطة الملاصق، ولكن لم يوجهوا لي أية أسئلة بل كنت جالسا في قاعة الانتظار لكن أحيانا يتوجه لي أحدهم قائلا «أنت الصحفي؟ ربي يهديك تصور فينا كان احتاط».

في مركز الشرطة كانت المعاملة عادية ولم يتم إهانتي أو شتمي أو ضربي، وبعد نحو ساعة من الانتظار اقترب مني شخصان مسنان بعض الشيء، لهما 55 سنة تقريبا من العمر واعتذر مني أحدهما دون تقديم نفسه قائلا «ضربوك، رآهم شباب»، ثم رافقاني للخارج أين أوقفوا لي تاكسي واسترجعت الكاميرا بعد مصادرة الشريحة طبعا وكان ذلك على الساعة الخامسة والنصف تقريبا. لم أتقدم بشكاية ضد رجال الأمن ولم أتوجه للمستشفى، كما لم تصدر نقابة الصحافيين أي بيان، فقط تم رصد حالتي من قبل مركز تونس لحرية الصحافة، أصدرت المؤسسة التي أعمل بها مقالا صغيرا متعلقا بالاعتداء».

تنطوي هذه الحالة كسابقتها على انتهاك لحرية الإعلام من خلال التعذيب والحرمان غير القانوني من الحرية والمنع من التغطية. وهي تدل بوضوح على سياسة الانتهاك الجسيم والمنهجي للحريات الإعلامية من قبل رجال الأمن في تونس.

- **إساءة معاملة أمين مطيراوي من موقع نواة**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة أنه: «بتاريخ

2013/6/13 توجهت الى المحكمة الابتدائية بن عروس بغاية تغطية محاكمة مغني الراب المعروف باسم ولد 15 وصلت هناك مبكرا لا أذكر التوقيت بالتحديد احتسيت قهوة في المقهى المقابل للمحكمة وقد لاحظت تواجد بعض الزملاء الصحفيين من ذلك هيثم المكي وكريم كوكي من تونسنا وهند المدب الى جانب حضور بعض النشطاء واصدقاء مغني الراب لمساندته. وعند اقتراب موعد انطلاق جلسة المحاكمة حاولنا الدخول للمحكمة الا انه تم منعنا من قبل أعوان الأمن وفي الأثناء تحدث الصحفي هيثم المكي الى اعوان الشرطة فسمح لنا بالدخول بشرط عدم استصحاب آلات التصوير فتركت الكاميرا ودخلت الى المحكمة ومن ثم قاعة الجلسة. كانت أجواء المحاكمة داخل قاعة الجلسة عادية والتي استمرت الى بعد منتصف النهار واخرت القضية للتصريح بالحكم وبانتهاء المحاكمة خرجت من قاعة الجلسة وقد كان بهو المحكمة يعج بالنشطاء واصدقاء المغني الذين يهتفون بإطلاق سراحه وان المحاكمة غير عادلة توجهت مباشرة الى الدرج للخروج من المحكمة وفجأة قام 2 من أعوان الشرطة كانوا يلبسون زيا مدنيا برمي قنبلة من الغاز اليدوي بغاية تفريق المتظاهرين مما احدث هلعا وفزعا لدى الحضور كما شاهدت فتاة مغمى عليها توجهت مسرعا لأخذ كاميرا التصوير وفي الاثناء شاهدت أحد أعوان الشرطة يجري وراء طفلة فلحقت بهم لتصوير المشهد وبينما انا بصدد تصوير المشهد فوجئت بأحد الأشخاص يركلني على ساقي من الخلف ومن جراء عنصر المباغتة لم أنتبه جيدا لكنه على الغالب أنه عون أمن يلبس زيا مدنيا كما انقض علي عون شرطة آخر بزي مدني يحمل صدرية بيضاء مكتوب عليها شرطة محاولا افتكاك الكاميرا مني وثم التحق به زملاؤه ليبلغ عددهم أربعة أعوان اثنان منهم يرتدون تي شورت ازرق اللون مكتوب عليه سجون واصلاح وكانوا جميعهم يحاولون افتكاك الكاميرا بقوة لكني تمسكت بها ولم امكنهم منها رغم سقوطي ارضا لكنها تكسرت بعض مكوناتها (ميكرو + objective) وبعد جهد جهيد تمكنت من الإفلات منهم وهربت مسرعا إلى أن وجدت في طريقي محلا للهاتف العمومي اختبأت فيه ثم استقليت سيارة أجرة ورجعت إلى مقر العمل. وفي وقت لاحق ذهبت الى المستشفى لإجراء فحوصات وتقدير الأضرار التي لحقت بي وبعد اجراء الفحص تبين أني أصبت بكسر خفيف في الاصبع الكبير ليدي، و أمام كثرة الأحداث في تلك الفترة لم أجد الوقت الكافي لتقديم شكاية في الغرض مع العلم أن لدي تسجيل فيديو لواقعة الاعتداء موجود على موقع نواة».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية واللا إنسانية والمنع من التغطية. وهي تندرج ضمن السياق العام للانتهاكات المذكورة أعلاه وتؤكد استمرار ظاهرة الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين في تونس.

- **إساءة معاملة عبدالجليل المزوغي من صبرة FM**

ورد في الاستمارة الخاصة بهذه الحالة أنه: «بتاريخ 2013/10/31 خرجت مسيرة دعا اليها تلامذة المعاهد الثانوية واتحاد المعطلين عن العمل بولاية

القيروان لمساندة الأمنيين، وقد تم تكليفي من طرف إدارة الإذاعة بتغطية المسيرة لفائدة قسم الأخبار وذلك رفقة الزميلين عزيز المناعي ووديع النقازي. انطلقت المسيرة في آخر الحصة الصباحية للدروس وبالتحديد بين الساعة 11:30 و12 صباحا وذلك بخروج التلامذة من المعاهد ثم توجهت نحو اقليم الحرس الوطني وكانت أعداد المتظاهرين في ازدياد وكنا نمارس عملنا في ظروف عادية ولم نجد أي اعتراض من أحد ومن ثم وصلت المسيرة إلى ساحة الشهداء وسط المدينة وبالتحديد باب الجلادين حيث كانت هناك لافتات معلقة في المدخل تحمل شعارات رابعة وحزب التحرير وحزب النهضة. وعندما لاحظ المتظاهرون وجود هذه اللافتات بادر بعض التلامذة لتسلق الحائط لإزالة هذه اللافتات فتم منعهم في المدخل من طرف بعض الشباب المحسوبين على حركة النهضة وطلب منهم المغادرة. وقد كنت أقوم بتصوير هذه المشاهد فتوجه الي أحد الشباب المناصرين لحركة النهضة وقد كان قصير القامة وسميناً وأسمر البشرة وملتحياً وهو دائم الحضور في المظاهرات التي تنظم ضد حركة النهضة لإفسادها وقد سبق أن شاهدته في مناسبات سابقة عند تغطية مظاهرات ضد النهضة، مخاطبا اياي بلهجة حادة إعلام عار «وانت بالذات امشي روح ماعندكش خدمة هنا شعلتو البلاد» (ما معناه انت بذاتك غادر المكان ليس لديك ما تعمل هنا يكفي انكم تشعلون البلاد) وقد قام أحد المحسوبين على النهضة بإخراجي من المكان كما توجه باللوم الى زميله على الكلام الذي وجهه الي. ومن ثم قمت بالبحث على الزميلين عزيز المناعي ووديع نقازي اللذين كانا متواجدين وراء التلاميذ في المؤخرة وأخبرتهما بما حصل لي، وقمنا بمغادرة المكان دون إتمام التغطية والتي كانت تتم مباشرة على امواج الإذاعة لفائدة نشرة الأخبار.مع العلم اني لم اتقدم بشكوى الى مركز الشرطة ضد الشاب الذي اعتدى علي رغم معرفتي بأوصافه وذلك لقناعتي التامة بعدم جدوى التشكي».

الحالة تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة المهينة والمنع من التغطية. وهي تدل كذلك على حالة اليأس وفقدان الأمل لدى الإعلاميين التونسيين من إمكانية إنصافهم من قبل الأجهزة المختصة والمعنية.

- **شتم غسان قاسم من تلفزة TV**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة: «كنت بصدد القيام بعملي الذي يتمثل في تغطية المواجهات بين الأمن والمحتجين أمام منطقة الأمن بسليانة يوم 2013/11/27 الموافق لذكرى احداث الرش. بعد التصوير من جهة المحتجين تنقلت إلى الجهة المقابلة (جهة قوات الأمن) وما إن شرعت بالتصوير حتى توجه نحوي شرطي بزي مدني وطلب مني الاستظهار ببطاقة صحفي (مع العلم إني كنت احمل شارة صحفي) تثبت من صفتي المهنية ثم طلب مني (بطريقة مستفزة) الابتعاد عن رجال الأمن والاقتصار على تصوير اعتداءات المحتجين. ابتعدت عن العون المذكور وواصلت التصوير ليأتي إلي في المرة الثانية منفعلا وشتمني بصوت عال حتى لفت ذلك أنظار بقية الأعوان

(منهم مـن يرتدي الزي الرسـمي وآخـرون ملثمون) والتـف بي حوالي 5 أعوان في مقدمتهم العون المذكور سـابقا الـذي مـا تـوارى يسـب الجلالـة ويسـبني ويلعن الصحافة والقانـون (قال حرفيا: ني،،،، ربك وربّ القانـون والصحافـة والبادج الي لابسـو نقطع ديـن ربّـو) وفي الخلال تم افتـكاك الكاميرا مني ولم المح الشـخص الـذي قـام بإفتكاكها تحديـدا ثم تم دفعي وطـردي من المكان حتى غـادرت حفاظا على سـلامتي. عدت بعد دقائق رفقـة زميل فرنسي وهو صحفـي مسـتقل اسـمه Benoit Delmas محاولـين إيجـاد مسـؤول امنـي للتحاور معـه فتـم طردنا مرة أخرى بنفس الأسـلوب عندهـا أعلمت إدارة القناة التي تعاملت مع المشـكل لتسترجع الكاميرا بعد يوم و لكـن بـدون الذاكـرة التي تحتـوي المـادة المصورة التي تم نزعها عند تسـليم الكاميرا بمنطقة الشرطة بسليانة».

تنطـوي هذه الحالة على انتهـاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة المهينة والمنع من التغطية.

- **الانتهـاكات المتعلقـة بالحرية الشـخصية وبتحريم الاحتجاز غير القانوني:**

يعـد هـذا النوع مـن الانتهـاكات هو الآخـر من بين انتهـاكات الحريات الإعلاميـة وحقوق الإعلاميين الإنسـانية المتكـررة والشـائعة في تونـس أسـوة بمـا عليه الحال في مصر. فقد تحققت الشـبكة من وقوع حـالات كثـيرة وعديـدة من هـذه الانتهـاكات بلغ عددهـا حوالي (7) حـالات. وفيما يأتـي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- **احتجـاز المصـور مـراد المحـرزي من اسطرلاب TV**

أوضح رئيس تحرير اسـطرلاب تي في سـمير جراي في البـلاغ الـذي تقـدم بـه لفريـق الرصـد التونسي التابع لشـبكة «سـند» بشـأن هذه الحالـة أنه: «إلى حـد هـذا التاريـخ لا نعرف وبشـكل رسـمي التهمة الموجهـة لزميلنـا المصـور الصحفـي مـراد المحـرزي ذلـك أن إيقافه يوم 2013/8/18 تـم بموجب إنابة عدليـة من وكيـل الجمهوريـة بالمحكمـة الابتدائية بتونـس وقد تعهدت بالملف فرقـة مكافحة الاجرام. وسـبب إيقافـه كان عـلى خلفيـة تصويـره لحادثة رشـق وزير الثقافة بالبيض من قبـل المخرج والممثل نـصر الديـن السـهيلي بمناسـبة أربعينيـة الفنـان عزوز الشـناوي بدار الثقافة ابـن خلدون بالعاصمة يـوم 2013/8/16. وما يعزز هـذه التخمينات أنه تم حجـز آلـة التصويـر الخاصـة بالقناة والتـي هي في اسـتعمال مراد المحـرزي وجهاز الحاسـوب الخاص بـه، بالإضافـة إلى أنـه وقـت وقـوع حادثة الرشـق بالبيض طلبوا من وسـائل الاعـلام الحاضرة آنذاك عـدم تنزيل أو بث أو نـشر أي صورة حول الحادثة. وقد علمنا أنه تمت محاولة منعه من التصوير لكنه تمكن رغم ذلك من تصوير الحادثة فطلبوا منه عدم بـث الصـور، لكنه نـزّل مقطع الفيديـو الذي صوره عـلى موقـع القنـاة التلفـزي «اسـطرلاب TV» على الـواب ثم تم تداوله بعد ذلك من طرف الجميع على صفحات التواصـل الاجتماعي. وأرى أنه تم إيقافه بطريقة غير قانونية ونطالب بتطبيق المرسـوم عدد 115 الذي يمنـع اعتقال وإهانة الصحافيين فالجهة التـي قامت بالإيقـاف خرقت القانون بمـا أنها لم

تحترم المرسوم 115 المتعلق بحرية الصحافة والنشر».

مما لا شك فيه أن هذه الحالة تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام من خلال الاحتجاز التعسفي وغير القانوني للإعلامي المحرزي، وذلك بصورة تخالف المعايير الدولية التي تحظر اللجوء إلى التدابير الاحتجازية ضد الإعلاميين لأعمال قاموا بها بمناسبة ممارستهم لحرياتهم الإعلامية.

• احتجاز آزر منصري من وكالة رويترز للأنباء

ورد في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة أنه: «على اثر تداول خبر انفجار لغم بالمنطقة العسكرية بالشعانبي من ولاية القصرين ذهب ضحيته عقيد ووكيل في الجيش الوطني قررت اجراء تحقيق صحفي حول ملابسات الحادثة لفائدة وكالة رويترز واتفقت مع الصديق المدون ربيع غرسلي على مرافقتي.

وبتاريخ 2013/12/2 استقليت سيارة تاكسي برفقة ربيع غرسلي من وسط مدينة القصرين وطلبنا منه ايصالنا الى جبل الشعانبي، كان الوضع في الطريق المؤدي للجبل عادياً غير ان حركة الجولان كانت شبه منعدمة، وبالوصول الى المنطقة المتاخمة للجبل وكان ذلك في حدود الساعة الواحدة بعد الزوال اخبرني السائق أنه لا يمكنه المواصلة ويتعين علينا النزول لوجود دوريات عسكرية كثيفة في الطريق، ولم يكن لنا من خيار سوى النزول واكمال الطريق مترجلين وفي الأثناء كنت التقط صوراً لمشاهد الجبل، ويبدو ان اعوان الجيش قد لمحونا من بعيد فاندفعت نحونا سيارة عسكرية و 8 سيارات لفرقة مقاومة الارهاب التابعة للحرس الوطني، نزل منها بعض الاعوان شاهرين نحونا اسلحتهم ظنا منهم اننا ارهابيون، وكان المنظر مثيراً للفزع ان يحيط بك مجموعة من الاعوان شاهرين اسلحة حتى انني لم استطع تبين عددهم من جراء عنصر المباغتة، فأخبرتهم انني صحفي وطلبوا مني بطاقة التعريف الوطنية كما اخذوا بطاقة تعريف مرافقي ربيع غرسلي وكاميرات التصوير وبطاقة الذاكرة memory card ثم اركبونا سيارة تابعة للحرس الوطني على متنها 2 من الاعوان الذين يلبسون زيا لوحدات التدخل التابعة لفرقة مقاومة الارهاب وتم اصطحابنا لمقر فرقة مقاومة الارهاب بالقصرين.

وهناك تم ادخالي الى مكتب رئيس الفرقة في حين بقي ربيع غرسلي خارجا وأخذ يستجوبني موجها الي العديد من الاسئلة آش مجيبكم تعرفوها منطقة عسكرية مغلقة؟ (لماذا اتيت وانت تعلم انها منطقة عسكرية مغلقة). شكون يضمن أنكم لستم تابعين للإرهابيين؟ هل تتعاون مع الارهابيين؟ هل ان الصور التي التقطتها بقصد مساعدة الإرهابيين؟ فأجبته اني صحفي واقوم بإنجاز تقرير حول حادثة انفجار لغم لفائدة وكالة رويترز للأنباء.

فوجه إلي سؤال لكنك ليس لديك بطاقة صحفي، فأجبته أنه لم يقع تمكيننا من بطاقة الصحفي لسنة 2013 إلى حد الآن، وكان يوجه الي عبارات نابية والفاظاً جارحة اثناء الاستجواب اخجل من اعادة ذكرها، ومن ثم استجوبوا ربيع غرسلي وبقينا

محتجزين قرابة أربع ساعات ثم أخذونا لمقر فرقة الأبحاث بالقصرين بسيارة تابعة للحرس الوطني على متنها 2 أعوان برتبة مقدم أين تم إعادة استجوابنا بصورة فردية أيضا بمكتب رئيس فرقة الابحاث وقد تم التحفظ على بطاقة الذاكرة وأرجعوا لي الكاميرا ثم تم اقتيادنا إلى مكتب مجاور أين قاموا بإمضائي على تعهد بعدم التصوير في المنطقة العسكرية المغلقة. وفي الاخير تم اطلاق سراحي برفقة ربيع غرسلي بعد ان تم فسخ الصور وحجز بطاقة الذاكرة وقد دامت عملية الاحتجاز قرابة خمس ساعات تعرضنا فيها الى ضغوطات كبيرة لكنه لم يقع الاعتداء علينا بالضرب أو إساءة معاملتنا باستثناء بعض العبارات النابية التي وجهها الى رئيس فرقة مقاومة الإرهاب عند استجوابي للمرة الاولى».

يتضح من سياق هذه الحالة وملابساتها أنها تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام من خلال الاحتجاز غير القانوني والتعسفي والمعاملة المهينة ومصادرة أدوات العمل.

- **الانتهاكات المتعلقة بحرية الإعلام والنشر:**

رصدت الشبكة وقوع عدد من الانتهاكات الماسة بشكل أساسي بحرية الإعلام والنشر لوحدها، وقد بلغ عدد الانتهاكات المتعلقة بهذه الحرية (118) انتهاكا. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- **منع منتصر ساسي من شمس FM من التغطية**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة: «كنت صبيحة يوم 2 يناير في مرينا الحمامات حوالي التاسعة صباحا وكنت قد سمعت أن رئيس الحكومة رفقة وزير السياحة بالإضافة إلى وسيط سعودي وأخ أسامة بن لادن في فيلا أحد رجال الاعمال وجلست امام الفيلا اخذ الصور وانتظر ان يخرج رئيس الحكومة ومرافقوه لأتمكن من أخذ صور جماعية لهم جميعا وأؤكد خبر قدوم الوسيط السعودي ومرافقته لأعضاء من الحكومة التونسية. بينما كنت انتظر هناك تفطن حارس الفيلا بتواجدي فاعلم الحرس الخاص برئيس الحكومة. خرج 4 من الحراس وكانوا يلبسون بدلات كما هو متعارف عليه وسألوني ماذا أفعل هنا أخرجت بطاقتي المهنية وأخبرته بأني صحفي فامرني بفسخ الصور غير أني رفضت الطلب محتجا وقلت لهم انهم لم يقولوا مسبقا أن التصوير ممنوع وأنا من حقي أن التقط الصور فاخذ احدهم الة التصوير مني شرع في فسخ كل الصور. في حقيقة الامر لم أهتم في البداية لأنه حتى وإن تمكن من فسخ الصور فإنها كانت ستبقى في ذاكرة آلة التصوير لكنهم تفطنوا إلى الأمر وبعد أن أعادوا الة التصوير رجعوا من جديد وأخذوها معهم وغادروا المكان. لم أغادر المكان بل اصررت على البقاء الى ان قام اعوان الحرس الخاص برئيس الحكومة بإعادة الة التصوير بعد حوالي 45 دقيقة من الانتظار وأمروني بمغادرة المكان ولم يقوموا بالاعتداء علي ماديا. ولم أتقدم بشاكية في الغرض لان الاعتداءات هي خبز يومي ولو كنت مع كل اعتداء لفظي أتقدم بشكوى فلن أغادر مركز الشرطة».

يتضح من هذه الحالة أن رجال الأمن ارتكبوا انتهاكا

لحرية الإعلام بالمعنى الوارد في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من خلال المنع من التغطية ومصادرة أدوات العمل.

• منع صابر الجبلاوي من جريدة التونسية من التغطية

ورد في الاستمارة الخاصة بهذه الحالة: «تلقيت دعوة شفاهية من والي القيروان لحضور ندوة اللغة العربية التي انعقدت بتاريخ 2013/5/25 بفندق الكونتيننتال الذي يبعد قرابة 400 متر عن مقر ولاية القيروان، كنت هناك حوالي الساعة التاسعة صباحا وبدأت في القيام بأعمال التغطية إلى أن حضر الوالي لافتتاح أشغال الندوة ألقى كلمته ثم قام بالمغادرة. وعند خروجه أخبرني أنه هناك جلسة ستنعقد بمقر الولاية حول مراقبة الأسعار وأني مدعو لتغطية أعمال الجلسة، أكملت عملي في تغطية الندوة ثم توجهت إلى مقر الولاية كانت الساعة تشير إلى الحادية عشرة صباحا والاجتماع قد بدأ، طرقت الباب ودخلت توجهت مباشرة إلى المكان المخصص للصحافة وكنت الصحفي الوحيد الموجود بالقاعة جلست بقصد تدوين بعض الملحوظات حول سير الجلسة التي كان يحضرها الوالي والمعتمد الأول ومدير المصلحة الاجتماعية وعدد من الأمنيين وإذا بي أشاهد المعتمد الأول رمضان الغانمي يشير إلي بإصبعه طالبا مني الخروج من القاعة فالتزمت الصمت ولم أتحرك من مكاني فإذا به يقاطع الجلسة ويصيح في وجهي طالبا مني الخروج قمت من مكاني وأخبرته أن الوالي هو الذي وجه لي الدعوة وغادرت المكان مع العلم أني سبق وأن غطيت العديد من الانشطة للمعتمد الأول في فترات سابقة ولم يحصل بيننا أي مشكل. من الغد اتصل بي الوالي معتذرا عن سوء الفهم وبعد اسبوع قمت بتغطية نشاط المعتمد الأول ولم ينزعج من ذلك. وما أثار استغرابي من تصرف المعتمد الأول أن الجلسة لم تكن سرية وأنها موجودة في خانة الندوات على موقع الولاية الرسمي».

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المنع من التغطية التي باتت تشكل سلوكا مألوفا في تونس من جانب مصادر عديدة ومختلفة.

• منع ناجح الزغدودي من جريدة الشروق من التغطية

جاء في الشكوى المتعلقة بهذه الحالة: «تعود وقائع القضية إلى أنه في يوم 23 أكتوبر 2012 ولما كنت بصدد التغطية والقيام بعملي بمقام الولي الصالح أبي زمعة البلوي بمدينة القيروان التي تبعد 270 كم تقريبا عن العاصمة عندما منعني عون من وكالة إحياء التراث من التصوير وتولى افتكاك آلة التصوير مني رغم أنني أريته بطاقتي المهنية. فتوليت اشتكائه لمركز الشرطة بمنطقة الحجام في القيروان الشمالية من ولاية القيروان، حيث صحبني عدد من الأعوان إلى مقام الولي وتم حجز آلة التصوير لديه، ومن ثم فتح محضر بحث في الغرض بعد أن استلمت آلة التصوير ووقعت على محضر استلام. وحيث فوجئت يوم 2 ماي 2013 بوجود جلسة أمام القاضي في المحكمة الابتدائية بالقيروان في إطار القضية عدد 315 أين وجدت اسمي واسم العون

المشتكى به في ورقة الحضور. وبمثولي أمام القاضي وجه لي تهمة شتم العون المذكور فوضحت له بأنني المتضرر في قضية الحال وأن العون هو المتهم باستيلائه على ممتلكاتي، فما راعني سوى صدور حكم بتاريخ 16 ماي 2013 تم فيه القضاء بعدم سماع الدعوى فيما يتعلق بعون وكالة إحياء التراث في التهمة التي وجهتها ضده وبالقضاء بخطية مالية في حقي بقيمة 200 دينار وإدانتي من أجل السب والشتم.

وقمت لاحقا وفي الآجال القانونية بتاريخ 24 ماي 2013 باستئناف الحكم الابتدائي الصادر ضدي. صدر الحكم في الشكاية التي تقدمت بها منذ شهر أكتوبر الماضي ضد عون بوكالة التراث لأنه سلبني آلة التصوير ووضعها في جيبه ولم أستلمها سوى اثر حضور عوني أمن عبر محضر استلام.

خلال جلسة 2 ماي 2013 تمت المناداة علي بصفتي متهم حيث سألني القاضي لماذا شتمت الرجل فقلت له سيدي الرئيس انني انا الشاكي ضد الشخص وانا المتضرر. اليوم صدر الحكم القضائي بعدم سماع الدعوى في القضية التي رفعتها ضد من سلب آلة التصوير خاصة وصدر في شأني حكم بدفع غرامة مالية بـ200 دينار في شكاية الرجل ضدي. لدي شعور بالندم لو تركت له آلة التصوير لكان أفضل لأن قيمتها أقل من 200 دينار. وبتاريخ 24 ماي استأنفت الحكم».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المنع من التغطية ومصادرة أدوات العمل.

كما أنها تدل على عدم توفير سبل إنصاف فعالة واحترام ضمانات المحاكمة العادلة للإعلاميين في تونس، خاصة وأن القضاء رد دعوى زغدودي المتعلقة بالاستيلاء على أدوات عمله.

• منع حاتم الصالحي من أوكسيجين FM من التغطية وإتلاف أدوات عمله

جاء في الاستمارة الخاصة بهذه الحالة: «إثر انفجار لغم بمدينة القصرين التي عرفت عدة هجمات إرهابية والكائنة بالوسط التونسي يوم 2013/6/1 وتحديدا بجبل الشعانبي، تناهى إلى علمنا إصابة أفراد من الجيش التونسي فتحولت للمستشفى الجهوي بالقصرين الكائن بالمفترق المؤدي لولاية قفصة وولاية الكاف وذلك لتغطية الحدث قبل المغرب بقليل تقريبا. واقتربت من الجادة التي تقف بها سيارات الاسعاف التابعة للجيش وشرعت في تصوير المصابين، ثم عندما لاحظت أحدهم مصاباً بشكل بليغ ويتم إنزاله من سيارة الاسعاف على نقالة وهو يرتدي لباس الجيش اقتربت من الممشى المؤدي لمدخل قسم الاستعجالي ووقفت على جنب مستعدا لالتقاط صور وكان بجانب النقالة شاب بلباس مدني وهو أحد رجال الجيش الوطني وزميل المصاب عمره 25 سنة تقريبا أسمر اللون متوسط القامة وكان يدفع النقالة بيده اليمنى تولى دفع آلة التصوير بيده اليسرى من يدي فوقعت على صدري باعتبارها معلقة برقبتي مانعا إياي من التصوير، ودفع أيضا كاميرا زميلي الصحفي جاد منصري من القناة التلفزية التونسية صائحا « ماتصورش.. ما تصورش»، فلحقنا به وأعلمناه بأنه لا يحق له لمس الكاميرا.

فحال بيننا بعض المواطنين مطيبين خاطرنا ومتعللين بأن في مثل هذه الحالات تكون أعصاب الجميع مهزوزة. وإلى جانب زميلي من القناة التونسية كان هناك زملاء من إذاعة الموزاييك وجريدة الشروق وقناة حنبعل التلفزية. وسبنا وشتمنا بكلام بذيء لا أستطيع أن أكرره على مسامعك. وقد دفعني ودفع الكاميرا مباشرة وبعد ذلك طلب منا عدم التصوير رغم أنني أرتدي البادج وصدرية صحفي وكنت موجودا هناك لممارسة عملي، ثم لحقنا به وأعلمناه بأنه لا يحق له لمس الكاميرا، وبعد إدخال المصابين لإسعافهم وانتظارنا لمعرفة التطورات ومواصلة التغطية اقترب منا عسكري بالزي النظامي وعرف على المعتدي المدني بأنه زميلهم وأن أعصابهم متوترة بسبب ما يحدث لهم من اعتداءات معتذرا عن تصرفه. وإلى جانب زميلي من إذاعة «اكسيجين أف أم»، كان هناك زملاء آخرون ولكنني لا أستحضرهم الآن فقد كنت مركزا على الكاميرا. ولم أصب بأضرار جسدية ولكن تكسر الكاشف الضوئي للكاميرا، كما لم أتقدم بشكاية».

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المنع من التغطية وإتلاف أدوات العمل.

• رفض تزويد بوخضرة حاجي من قناة الحوار بمعلومات

ورد في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة: «بتاريخ 2013/7/25 تم تنظيم ندوة صحفية بمقر قصر الحكومة بالقصبة من طرف رئيس الحكومة المؤقت علي العريض على إثر اغتيال القيادي بحركة الشعب محمد الإبراهمي أمام منزله كنت حاضرا بالندوة الى جانب العديد من وسائل الاعلام الأخرى الوطنية والعالمية وقد تزامن ذلك مع إعلان المعارضة العصيان المدني فتوجهت بالسؤال التالي لرئيس الحكومة «كيف ستتصرف الحكومة مع مواقف المعارضة الداعية إلى إعلان العصيان المدني؟» فتوجه الي رئيس الحكومة بالكلام التالي «لن أجيبك على سؤالك الآن فقط سنحاسبك أنت وقناتك التي تحرض على العنف» ثم أخذ يتحدث عن وسائل الإعلام التي تشجع على العنف والفتن من بينها قناة الحوار. كان الموقف محرجا للغاية وغادرت الندوة دون أن أنبس بأي كلمة ومن بعدها بدأت سلسلة المضايقات للقناة من ذلك إرسال أعوان شرطة لمقر القناة بغاية اعتقال مدير القناة الطاهر بن حسين دون أن يكون لديهم اي مذكرة اعتقال ومن الواضح ان رئيس الحكومة بدأ في تنفيذ تهديداته وذلك بتصفية حساباته مع مدير القناة باعتباره الناقد».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال حجب المعلومات بالمعنى المعمول به في إطار المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

• منع ماهر جعيدان وعزوزي مهدي من التغطية

جاء في استمارة الصحفي ماهر جعيدان المتعلقة بهذه الحالة: «تم يوم 25 أكتوبر 2013 عقد اجتماع النقابة الوطنية للأمن الداخلي بمدينة سوسة وتحديدا بقاعة الغدامسي الكائنة بطريق أكودة والتي هي أساسا قاعة أفراح، أين تم أيضا إصدار البيان

عـدد 31 المتضمـن لجملة مـن القـرارات والطلبات الاجتماعيـة والسياسـية بعـد عمليـة مدينة قبلاط الارهابية والتي سـقط فيها شهداء من الأمن. وكنت متواجـدا يومـذاك بالمـكان المذكـور أعـلاه صحبـة زميـلي مهدي العزعوزي لتغطيـة الحدث وذلك على السـاعة التاسـعة صباحا أين حضرنا الافتتاح الذي دام تقريبـا سـاعة صحبة عدد كبير مـن الاعلاميين من إذاعات وقنوات تلفزية كالصحفي عماد سـطر مـن وكالـة تونـس إفريقيـا للأنبـاء وأنيـس الكناني من إذاعة اكسـبرس أف أم ومريم عبـد الرحمان من القنـاة الوطنيـة 1 وغيرهـم، ثم طلب منـا النقابيون مغادرة القاعة لعقد اجتماع مغلق. ورجعنا لاحقا على الساعة السابعة مسـاء تقريبا للقاعة لحضور الندوة الصحفيـة وتـلاوة البيان. وعند بداية تـلاوة البيان، وكنت جالسـا بالصف الأمامي أمام المنصة مباشرة، تقـدم مني أحـد النقابيين من رجال الأمـن لا أتذكر سوى أنه كان قصيرا وضعيف البنية ويرتدي جمازة بنيـة وقـال لي «تفضـل اخرج، بالنسـبة للمتوسـط والزيتونة وTNN ما تصـوروش وما حجتناش بيكم» (أي غادر القاعة فقنوات الزيتونة والمتوسط TNN ولا نحتاجهـا هنـا ولا نريدهـا أن تقـوم بالتصويـر). وسـبب تهجمه على هذه القنوات بالذات أنها ذات اتجـاه إسـلامي. فغـادرت القاعـة بـدون أي نقـاش وبـدون تسـجيل أي احتجـاج. وعرفـت لاحقـا مـن زميـلي مهدي العزعوزي المصـور الصحفي ومن زملاء آخريـن كانـوا حاضريـن بالنـدوة أن زميـلي تعرض أيضـا للمنـع من التغطيـة من طرف نفس الشـخص الـذي تقدم منه وطلب منه الخروج أيضا، فلم يجبه مهـدي باعتبـار أنـه يضـع السـماعات عـلى أذنيه وأشار له أن «لا» برأسه، وتفطن في الأثناء الصحفي بإذاعة «اكسـبرس أف أم» أنيـس الكناني لما يجري فالتفت للأمني صائحا أنه إن خرج مهدي فسيخرج جميع الاعلاميين ويقاطعون الندوة. فتدخل عندئذ أحـد النقابيين من المنصة وطلـب من رجل الأمن أن يصمت لئلا يحدث غوغاء في القاعة. وواصل زميلي التغطيـة ثـم التحـق بي خارجـا بعـد انتهـاء الندوة على السـاعة الثامنة إلا الربـع تقريبا. كما لم أتقدم بشـكاية لأي جهة ولكنني توليت إعلام مركز تونس لحرية الصحافة».

وجاء في اسـتمارة عزوزي مهدي بشـأن هـذه الحالة أنه: «في يوم 25 أكتوبر 2013 وعلى السـاعة التاسعة صباحـا، توجهـت صحبـة زميـلي الصحفـي ماهـر جعيـدان لتغطيـة اجتمـاع النقابـة الوطنيـة للأمـن الوطنـي والـذي عقـد بقاعـة «الغدامـسي» بجانب محلات بيـع الأثـاث «موبلاتاكس» بطريـق أكودة بولايـة سوسـة. وبوصولنـا للقاعـة المذكورة، سـجلنا أسـماءنا كجميـع الحضور على ورقة مـع التنصيص على أرقام هواتفنا والمؤسسات الإعلامية التي نتبعها، ومكنونـا من بـادج خـاص بالصحافيين، علمـا وأننا كنا نرتدي صدرية صحفي، واسـتقبلونا بشـكل جيد وأفـردوا لنـا طاولة كبيرة في الصـف الأول وقريبا من المنصة خصصوهـا للإعلاميين. وتم افتتاح الاجتماع بشـكل طبيعي، حيث أدى النقابيون تحية العلم، ثم تسلموا باقة ورود من تلاميذ مدرسة ابتدائية مجاورة قدمـوا خصيصـا لمؤازرتهـم خاصة بعـد الاعتداءات التي يتعرضون لها مؤخرا من الارهابيين. ثم عند تولي المسـؤول عن النقابة إلقاء كلمته من المنصة وضعت

قنـاة الزيتونـة مصدحها عـلى الطاولـة، ثم وضعت مصدح شـبكة تونس الاخبارية ثم قناة المتوسـط ثم إذاعة جوهرة أف أم، ولم نسـجل في الفترة الصباحية أي ممانعـة مـن النقابيين حول منـع أي جهة كانت مـن التغطية. وفي الأثناء وبعد تغطيتنا أيضا لمسـيرة سـلمية توقفـت أمـام قاعـة الاجتماعـات نظمتها نقابة التعليم رفعوا خلالها شـعارات مؤيدة للأمنيين ولنقابـة الأمـن، طلب منـا المنظمون مغـادرة القاعة لعقـد اجتماع مغلق وإصـدار بيان لاحقا ومن ثم عقد ندوة صحفية في الغرض، وطلبوا منا موافاتهم للقاعة ثانية على السـاعة الرابعة والنصـف ظهرا. فانتظرنا في مقهـى بجانب قاعـة الأفـراح «الغدامسي» طوال اليوم، والتحقنا بالقاعة على الساعة الرابعة والنصف مـع باقي الاعلاميين من موزاييك واكسـبرس أف أم وقناة الوطنية وقناة المتوسط، فطلبوا منا الرجوع بعد سـاعة، ثم بعد سـاعة أخرى، ولم يتم عقد الندوة إلا قرابة الساعة الثامنة مساء. وحضر هذه الندوة أيضا مؤسسات إعلامية أجنبية منها قناة ألمانية لا أتذكر اسـمها، وإذاعة فرنسـية «فرانس أنتـارن «(France INTERNE)ووكالة تونس إفريقيا للأنباء.

وأخـذ جميـع الإعلاميـين مراكزهـم، فكنـا نحـن المصورون بالصف الأمامي أمـام المنصة مباشرة بعد أن وضعنا مصادحنا الحاملة لعلامة واسـم مؤسستنا عـلى الطاولة أمام المتحـدث، والحضـور وراءنا بما فيهـم زميـلي ماهـر وباقـي الصحفيـين والنقابيـين الحاضريـن. وبالطبـع في وضعـي ذاك لـم أتفطـن لمـا يحصـل ورائـي وخاصـة منع زميـلي مـن العمل ومغادرتـه القاعة، ولم أعرف ما حصل إلا بعد انتهاء النـدوة واتصالي به مبـاشرة بالمقهى المجـاور للقاعة.

بعد شروعي في العمل والتصوير أحسست بيد تلمس كتفـي مـن الخلـف دون كلام، فلـم أعـره اهتمامـا، فأعـاد لمسي، فطلبت منه الانتظار بإشـارة من يدي دون كلام ودون الالتفـات إليـه (كنت طول الوقت أتصـور أنه زميلي ماهر يحاول لفـت انتباهي لشيء مـا، وجرت العادة لئلا تشـوب التصوير أي أصوات خارجية أن يلمسني ونتكلم بالإشارة أثناء التسجيل)، فأحسسـت للمرة الثالثة بلمسة أقوى من سابقاتها، فاستغربت تلك الطريقة لأنها ليست عادة ماهر في التواصل معـي أو مخاطبتي، فاضطـررت للالتفات فوجـدت أن من كان يلمسـني هو أحد النقابيين من الأمنيين وتحديدا من ثكنـة منطقة العوينة وهو من الحرس الوطني، وسبب تعرفي عليه هو أنه كان يقوم بنفـس مهمتـي في التوثيـق والتصويـر ولكـن لصالح النقابـة، وقـد كان نحيفا، قصير القامة أسـمر اللون يعتمـر قبعة رياضية وجمـازة بنية، وقـال لي «إنت TNN ؟» وكنـت حينهـا أضـع سـماعات الكاميرا، فأصـدرت لـه إشـارة بأنني لم أسـمعه، كيـلا أجيبه لأنني عرفت نيته في منعـي من التغطية من لهجته. ثـم التفـت للمنصـة وواصلـت التصوير، فلمسـني مـرة رابعـة وقال لي بحـدة «إنـت TNN هـز الميكرو (أي المايك) واخـرجّ»، عندها تدخل زميلي من إذاعة اكسـبرس أف أم المراسـل الصحفـي أنيـس الكناني الذي كان مارا بجانبي صدفة لأنه كان يتولى تسجيل بيان النقابة بالمصدح المسـجل، وصـاح بصوت قوي «يخرج هـو، نخرجو الكل»، عندهـا تدخل المتحدث مـن المنصة وقال للنقابي الأمنـي» CA VA CA VA،

يـزي مـن الحـس، خليه عـلى راحتـو» (أي لا بأس لا بأس، كفى ضجيجا، اتركه على راحته)، عندها ابتعد الأمنـي من جانبي وانتهت النـدوة الصحفية تقريبا بعد خمس دقائق.

وبعد ذلك حملت معداتـي والتفت في القاعة باحثا عـن ماهـر ولكننـي لـم أجـده، فاتصلت بـه هاتفيا فأفادني أنه غادر القاعة وهو موجود بالمقهى المجاور. فلحقـت بباقـي زملائي ومنهـم إعلاميي المتوسـط، الذيـن للعلم وضعوا مصدحا بدون شـعار (لأنها أيضا قنـاة متعاطفـة مـع الاسـلاميين ومعرضـة للمنع من التغطية)، وعندها اقترب مني أحد النقابيين قصير الشـعر عمره 35 سـنة تقريبـا، أبيض اللـون، يرتدي قميصـا رماديـا وجمـازة سـوداء وتفـوح منـه رائحة الخمر وقال لي «المرة هاذي هاكم دخلتو، المرة الجاية ماكمـش باش تدخلو» (أي لقد دخلتم هذه المرة، لكن ممنوع الدخول المرة القادمة)، ولما سألته عن السبب قـال أن قناتنـا بثـت برنامجـا اتهمـت فيـه رجـال الحرس الوطنـي بمنطقة قبلاط أيـن وقعت عملية إرهابيـة مؤخرا بالبحث عن الكنوز وأن ما تعرضوا له تم في هذا الصدد. فأجبته بأن قناة المتوسـط هي من بثت ذلك وليس نحن، فأجاب بأننا كلنا مثل بعض، فخـيرت الانسـحاب والتوقـف عـن النقـاش معـه، فاقترب مني أحد منظمي الاجتماع واعتذر عما بدر من زملائه وأن ما حصل هو سـوء تفاهم وأنه مرحب بنا في أي نشـاط يتعلـق بنقابة الأمن وأن ما سـمعته تـوا هو رأي شـخصي ولا يعبر عـن رأي النقابة أو عن موقفهـا. ثم التحقت بزميـلي بالمقهى وهناك عرفت ما تعرض له من منع من التغطية وأعلمته بدوري بما حصل معي أيضا، مع الإشارة إلى أن هذا الأمر يحصل معنا لأول مرة».

تنطـوي هـذه الحالة عـلى انتهـاك لحريـة الإعلام مـن خـلال المضايقـة والمنع مـن التغطية وهـي تؤكد الاتجاهـات العامـة التـي توصلـت إليهـا الشـبكة وذكرتها أعلاه.

- **منع خلود بوزيان من راديو لايت اف أم من التغطية شروق**

تضمنت الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة أنه: «بتاريخ 2013/12/5 انتظمت مسيرة نظمها العاملون بشركة البيئة والغراسـة بقفصة. انطلقت المسـيرة في حدود السـاعة 10:30 صباحا من أمام مقر الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة في اتجاه الولاية، وكنت أقوم بتغطية المسـيرة منذ انطلاقها وعند الوصـول إلى مقر الولاية كانت هناك حواجز من الأسلاك الشائكة موضوعة أمـام المبنى لمنع وصـول المتظاهرين للمقـر مع العلم ان هـذه الأسـلاك متواجدة منذ مدة ولـم يتم وضعها على خلفية الانباء عن خروج هذه المسيرة. وبالوصول إلى مقـر الولاية اصطف المتظاهـرون خلف الحواجز رافعين لافتات مطالبين بتسوية وضعياتهم ومنحهم حقوقهم وكان هناك أعوان تابعين لوحدات التدخل ويلبسـون زيا رسـميا أسـود اللـون يقفـون في الجهة المقابلـة يراقبـون الوضـع وكان عددهم قليـلا قرابة 8 أو 9 اعـوان، وكنـت أرغـب في المـرور إلى الجهـة المقابلة لتصوير المسـيرة حتى تكـون الصورة واضحة وتشجعت لما شاهدت أحد الصحفيين أعرفه بالوجه ولكن لا أذكر اسمه قد سمح له احد الاعوان التابعين

لوحدات التدخل بالمرور بعد ان أزال له الحاجز فتوجهت مباشرة الى المكان الذي مر منه وطلبت من نفس العون أن يفتح لي الحاجز للمرور والتصوير فرفض ذلك فتوجهت اليه بالقول: علاش (لماذا) للتو شاهدت زميلي قد عبر الأسلاك الشائكة وقد سمحت له انت بالذات بذلك. فأجاب: قتلك لا يعني لا. فخاطبته: أني صحفية واقوم بعملي وكنت أمسك بالكاميرا لكنه تمسك بالرفض. وعندما شاهد أحد زملائه الموقف تدخل لصالحي و طلب منه السماح لي بالمرور لكنه رفض بشدة وتوجه لي بالقول قتلك ما تصورش ياخي ما تفهمش. وامام إصراره خاطبته بالقول باهي راني فهمت (أوكي فهمتك) وكنت بصدد المغادرة وذلك تفاديا لتصعيد الموقف. فأجابني: أي باهي كيف فهمت. وغادرت فعليا المكان دون أن أكمل التغطية الصحفية مما حز في نفسي كثيرا لأني لم التقط صورا واضطررت لعمل بحث على شبكة الإنترنت للبحث عن صورة تتلاءم مع موضوع الحدث».

تشكل هذه الحالة كسابقاتها انتهاكا لحرية الإعلام من خلال المنع من التغطية خلافا لنص المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

بريشة الفنان : ميثم راضي - العراق

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

مصر

الباب الأول
الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:
مصر

واقع الشكاوى والانتهاكات في مصر:

تمر مصر بمرحلة انتقالية تتصارع فيها قوى مختلفة، وقد اتخذ الصراع فيها شكل استقطاب حاد بين الإسلاميين وبين القوى العلمانية واليسارية، بالإضافة إلى أصحاب النفوذ من بقايا النظام السابق. وفي ظل هذه الظروف، سعت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي في رصدها وتوثيقها لانتهاكات الحريات الإعلامية في مصر أن تكون حيادية تماماً، وأن تقوم بعملها بموضوعية بصرف النظر عن مزاعم هذا الفريق أو ذاك.

ففي ظل ظروف كتلك التي تمر بها مصر الآن، ربما لا يكون يسيراً القيام بعملية رصد وجمع للمعلومات بشكل محايد، فثمة خوف من أن تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها غير دقيقة لأن مصدرها يميل إلى اتجاه معين من الاتجاهات المتصارعة. كما أن هناك خشية من المبالغة في وصف المشكلات التي يتعرض لها الإعلاميون إذا كان مصدرها ينتمي إلى اتجاه مخالف لاتجاه المشتكى عليه على سبيل المثال أو من الكشف عنها إذا كان مصدرها يحظى بدعم الإعلامي ذي الصلة به.

ولهذا السبب، اتخذت عملية تقصي الحقائق وجمع المعلومات بخصوص انتهاكات حريات الإعلام في مصر طابعاً خاصاً غايته ضمان حيادية المعلومة وموضوعية الاستنتاج.

وبالرغم من أن عام 2012 كان هو العام الأول للشبكة في مجال رصد وتوثيق الانتهاكات في مصر، إلا أن الشبكة لاحظت أن هناك قبولاً للفكرة في مصر بدليل العدد الكبير من الحالات التي استقبلتها الشبكة أو رصدتها من خلال فريق الرصد المصري التابع لها. فقد وصل إلى برنامج «سند» لرصد وتوثيق انتهاكات الحريات الإعلامية (التابع للشبكة) ما يربو عن (348) حالة موزعة على شكاوى، وبلاغات وحالات رصد ذاتي.

ويوضح الشكل أدناه عدد هذه الحالات بالنظر إلى شكل الحالة وعقب قيام برنامج «عين» بدراسة وتحليل هذه الحالات، توصل البرنامج إلى عدد من الاستنتاجات التي تشكل اتجاهات عامة في الحالات التي استقبلتها الشبكة سواء أكانت شكاوى أم بلاغات أم حالات رصد ذاتي.

كما قامت الشبكة بالتعاون مع فريق الرصد المصري بعملية جمع للمعلومات وتقص للحقائق بشأن الحالات التي جرى استلامها ولم يتم حفظها لعدم توافر شروط صحتها فيها، وبالنتيجة تم التحقق والتثبت من وقوع انتهاكات في عدد منها، ثم قام برنامج «سند» باستخلاص جملة من النتائج والاستنتاجات التي تمثل اتجاهات عامة بين مختلف هذه الانتهاكات:

نوع الاستمارة	العدد
شكوى	190
بلاغ	30
رصد ذاتي	128
المجموع	348

واقع الشكاوى في مصر:

قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» بفحص وتحليل ما وردها من شكاوى وبلاغات. بالإضافة إلى الحالات التي رصدتها الشبكة بشكل ذاتي. وقد ظهر للشبكة أن هذه الحالات تنطوي على عدد من الاتجاهات العامة التي سيتناولها التقرير أدناه. كما سيتضمن التقرير عرضاً لعدد من أبرز الحالات التي ترتبط بهذه الاتجاهات أو تعالج مسائل وموضوعات تثير جدلاً في مجال رصد الانتهاكات الواقعة على الإعلام والإعلاميين.

الاتجاهات العامة المتعلقة بالحالات التي رصدتها الشبكة:

توصلت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي من واقع الحالات التي قامت باستقبالها أو رصدها سواء على شكل شكاوى أم بلاغات أم حالات رصد ذاتي، ومن بين (348) استمارة استقبلتها الشبكة تبين وجود (635) نوعاً أو شكلاً من أشكال الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على الإعلاميين في مصر كما هو مبين في الجدول التالي:

موضوع الحالة	العدد	%
الاعتداء الجسدي	194	%30.5
منع من التغطية	160	%25
الإعتداء اللفظي	71	%11
مضايقة	41	%6.4
تهديد	31	%4.8
إعتقال	30	%4.7
حجز حرية	26	%4
مصادرة أدوات العمل	23	%3.6
الإضرار بالأموال	12	%1.8
رقابة مسبقة	10	%1.6
الشروع بالقتل	10	%1.6
الحض على الكراهية والعداوة	8	%1.2
مقتل	6	%1
توقيف	5	%0.8
حجب المعلومات	3	%0.5
إعتداء على مقر العمل	1	%0.15
الفصل التعسفي	1	%0.15
الاعتداء على أدوات العمل	1	%0.15
إختطاف	1	%0.15
إغلاق محطة تلفزيونية	1	%0.15
تحرش جنسي	1	%0.15
المصادرة بعد الطبع	1	%0.15
نقل تعسفي	1	%0.15
المجموع	638	%100

وخلصت شبكة «سند» إلى عدد من الاستنتاجات التي تكشف عن اتجاهات عامة يمكن إيجازها كالآتي:

- **ظاهرة الاعتداءات العرضية وغير المقصودة**

من المسائل اللافتة للانتباه أن هناك عدداً من الحالات التي قامت الشبكة برصدها تتعلق باعتداءات وقعت على عدد من الإعلاميين المصريين وكانت عرضية وغير مقصودة.

فقد تعرض المصور الصحفي محمد جمال من شبكة رصد الإخبارية بتاريخ 2012/7/15 في مجمع مدارس مينا البصل إلى إصابة بخرطوش بشكل عشوائي وغير مقصود. فقد ذكر في شكواه: «قبل الانتخابات بيوم، الموافق 2012/7/15، وبالتحديد الساعة 12 ونصف بمنتصف الليل، كان هناك مشاجرات قدام مجمع مدارس مينا البصل، وحالات كر وفر بين أشخاص عاديين والأمن المركزي الموجود لتأمين اللجان الانتخابية، وكان هناك اعتقاد بإمكانية وقوع مشاجرة متعمدة لإلغاء اليوم الانتخابي. وكنت في اليوم المذكور أصور وأتابع ما يحدث، فأصابني خرطوش في أسفل الرأس ولكنني لم أتمكن من معرفة الذي قام بضربي بالخرطوش بالضبط، وذلك لأن الضرب كان عشوائياً ويستهدف الكل سواء الصحفيين أم الأشخاص العاديين».

وقد وقع اعتداء مماثل على مراسل قناة (أون تي في) بالإسكندرية وهو الصحفي وائل ثابت، فقد رصدت الشبكة أن الصحفي المذكور تعرض للإصابة في رأسه أثناء قيامه بتغطية المظاهرات يوم2012/11/23، وذلك في محيط مسجد القائد إبراهيم. وفي تفاصيل الحادثة كما قامت الشبكة برصدها أن مشادات وقعت في اليوم المذكور بين مؤيدي الإعلان الدستوري والرافضين له، وذلك بالقرب من مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية، فتطورت المشادات إلى تراشق بالحجارة بين الطرفين، ما أدى إلى إصابة العشرات وكان من ضمن هذه الإصابات مراسل قناة (أون تي في) في الإسكندرية الصحفي وائل ثابت حيث تعرض إلى إصابته بطوبة في رأسه، وقام بعض المتظاهرين بنقله إلى المستشفى الميداني. ولم يستطع الصحفي ثابت ـ كما رصدت الشبكة ـ معرفة من قام بإلقاء الطوب عليه لأنه ضرب ومعه العشرات دون أن يقصده أحد بالتحديد.

ورصدت الشبكة كذلك حالة تعرض الصحفي محمد عزوز من جريدة الجمهورية إلى الإصابة بخرطوش يوم 2012/12/5 أثناء قيامه بتغطية الاشتباكات التي دارت بين مؤيدي الإعلان الدستوري والرافضين له أمام قصر الاتحادية بالقاهرة. وقد أصيب بالوجه والرقبة والقدم وكانت إصابته نتيجة إطلاق الرصاص العشوائي ودون قصد أو استهداف له بالذات.

أصيب أحمد رضا، مراسل قناة «صدى البلد»، بتاريخ 2013/1/26 داخل محكمة بورسعيد؛ بجرح قطعي أثناء تغطيته وقائع جلسة النطق بالحكم في قضية «مجزرة بورسعيد»، ورصد ردود أفعال أهالي بورسعيد، بعد أن سقطت عليه زجاجة ألقاها أحد

المنفعلين بعد النطق بالحكم، وتم نقله إلى مستشفى آل سليمان لإجراء الإسعافات اللازمة له، بينما تم تأمين باقي فريق العمل للخروج من المنطقة.

وذكر الصحفي عمر علي الشهير بعمر كاريمبو مراسل موقع مصراوي الاخباري في شكواه التي تقدم بها للشبكة أنه: «في يوم الاثنين الموافق 11 فبراير الجاري عندما كنت أغطي مسيرة لبعض القوى الثورية في وسط القاهرة عند دار القضاء العالي للمطالبة بالقصاص للشهيد جابر جيكا، وأثناء ذلك وصلتني معلومات من الزميل ابراهيم عياد الصحفي بالموقع أن هناك اشتباكات وأن البلاك بلوك – هذا تنظيم من عشرات الشباب يرتدون الأقنعة السوداء والملابس السوداء ويقومون بأعمال عنف في مصر خلال الفترة الأخيرة – قاموا بقطع مترو أنفاق أنور السادات «التحرير»، وعلى الفور توجهت إلى محيط الأحداث ووجدت أكثر من 20 شخصاً من البلاك بلوك والملثمين يقطعون المترو وبعضهم نائم بجسده على قضبان المترو وهنا في حوالي الساعة الثالثة إلا ربع عصرا دارت اشتباكات بينهم وبين عدد كبير من الركاب الذين يرغبون في استقلال القطار والذهاب إلى أعمالهم ومنازلهم، هذه الاشتباكات كانت بالأيدي ثم تطورت إلى خلع الرخام وبعض قطع الأسمنت من الحوائط ورشق به البلاك بلوك الركاب، وأثناء ذلك حاولت ألا أنزلق إلى أسفل «حيث السكة الحديد» وقمت بتصوير الحدث بالموبايل الخاص بي إلا أنني فوجئت برشقي بطوبة كبيرة جدا في ركبتي وبالطبع كانت غير مقصودة لأن الطوب كان كثيراً جدا، سقطت على أثرها على الأرض، فحاول فريقا الاشتباك كل منهما سحبي تجاهه وكل واحد يقول «دا تبعنا احنا»، إلى أن تدخل عدد من الزملاء الصحفيين منهم مصطفى ياقوت الذي يعمل معي في نفس الموقع مصراوي وأخرجوني من بين أيديهم، وعندما حاولت النهوض لم أستطع الوقوف على قدمي، فحملوني وذهبوا بي الى المستشفى الميداني أخذت حقنة، واستقليت تاكسي عائدا إلى المنزل وكانت عودتي في حوالي الساعة السادسة مساءا، هناك لم أستطع تحمل الألم وزاد الورم فوق ركبتي فأخذني صديق لي إلى عيادة أحد أطباء العظام وهناك أجرى لي أشعة وأخبرني أنني أعاني من شرخ في الركبة، فقام بتجبيسها لي وعدت للمنزل بعد أن أرسلت الأشعة إلى محل عملي لإخبارهم أنني بحاجة إلى إجازة كي أتعافى».

كما تعرض محرر «بوابة الشروق»، بيشوي وصفي، عصر يوم الأحد الموافق 7 ابريل 2013، لإصابة بطلقات خرطوش في الرقبة، خلال الاعتداء الذي تعرض له المشاركون بتشييع جنازة ضحايا «الخصوص»، خارج مقر الكاتدرائية المرقسية بالعباسية من قبل مجموعة من المجهولين بالأسلحة البيضاء والخرطوش. وقد أدى ذلك إلى وقوع إصابات بين مشيعي الجنازة، ومن بينهم الزميل «بيشوي»، والذي تم نقله إلى مستشفى القبطي برمسيس. وكان مشيعو الجنازة، قد تعرضوا للرشق بالحجارة وبعض الزجاجات الفارغة، من قبل بعض الأهالي، كما سمع دوي إطلاق خرطوش وطلقات نارية لم يعرف مصدرها في محيط الكاتدرائية المرقسية، كما

تـم إطلاق قنابل الغاز المسـيل للدموع التي لم يعرف مصدرها، خاصة وسط غياب لقوات الأمن المركزي.

وتؤكد شـبكة «سند» في هذا السياق على ما سبق لها أن اشارت له في العام الماضي، فبصرف النظر عن كون الاعتداء الذي أصاب الصحفيين المذكورين مقصوداً أم لا، فإنه لم يكن يسـتهدف عرقلـة الصحفيين عن القيـام بعملهم، أي أنه لا يعد انتهاكاً بالمعنى المعمول به في شـبكة سند. ولكنه يشـير بالمقابل إلى الحاجة لإيجاد تنظيم وممارسات تساهم بتمييز الإعلاميين عن سـواهم، وبالذات في الأوضـاع الخطرة وحالات الاضطـراب والاحتجاجـات العامـة. كما أنه يشـير كذلـك إلى وجوب قيام رجال الأمـن باتخاذ التدابير اللازمة لحماية الإعلاميين وتسـهيل مهمتهم في مثل هـذه الأوضـاع. ولم تتمكن الشـبكة مـن التحقق من تقصير رجال الأمن في الحالات المذكورة أعلاه، وذلك لأنـه في حال ثبوت مثل هذا التقصير فإنه حتى وأن كانـت الإصابـة عرضية أو غـير مقصـودة فإنها تعد مـن قبيل الانتهاك بحسـب القانون الـدولي لحقوق الإنسان بسـبب عدم اتخاذ الأجهزة الأمنية لتدابير الحماية واجبة الاحترام. ويبـدو أن الأجهزة الأمنية المصرية لا تهتم كثـيراً لاتخاذ هذا النوع من التدابير بدليل تعدد الحالات المشابهة للحالات المشار إليها.

- **كثرة الحالات المتعلقة بمطالبات مالية وعمالية أو بخلافات شـخصية بين الإعلاميين أنفسـهم**

بالرغم من أن شـبكة «سـند» لا تقوم برصـد وتوثيق الحـالات المتعلقـة بحقـوق عماليـة أو بمطالبـات وموضوعـات مهنيـة إلا أنهـا تلقـت العـشرات من الشكاوى التي تندرج ضمن هذا النوع من المطالبات. وقـد كان لافتـاً للنظـر أن جـزءاً كبيراً مـن الحالات التي اسـتقبلتها الشبكة والمتعلقة بحقوق ومطالبات عمالية ومهنية، جاء على شكل شكاوى. وقد تركزت هـذه الشـكاوى عـلى الفصـل التعسـفي، عـدم دفع المرتبات، الاحتجاج على سياسـات رئاسة التحرير، إحالة صحفيين إلى التحقيق داخل المؤسسة.

فقد ذكرت الصحفية أمل أيوب من جريدة المسائية في شـكواها للشـبكة أنـه « يـوم الثلاثـاء الموافـق 12 فبرايـر 2013 تـم عقد اجتمـاع لأصحاب المعاشـات بالدور الثاني من النقابة داخل غرفة رابطة أصحاب المعاشـات، وذلك بعد أن أرسـلت وزارة المالية حوالي مليون ونصف المليون جنيه من أجل صرف معاشات الزمـلاء، حيـث اجتمـع ممـدوح الـولي «نقيـب الصحفيـين» بالوزيـر واتفقا على صرف المعاشـات، لكـن علمنا أنه كانـت هناك انتقـادات ورفض من قبل السـكرتير العـام للنقابة «كارم محمـود» والذي رفـض صرف شـهري ينايـر وفبراير كما تـم الاتفاق لأنـه كان يريـد أن يأخـذ 750000 جنيه مـن القيمة لدعم الزملاء من الصحـف الحزبية والذين كانوا قد اعتصمـوا في الفترة السـابقة، بالإضافـة الى أنه أصر على أن ترجع قيمة المعاش إلى 400 جنيه بعد أن جعلها النقيـب 800، وبعد أن رفضنا ذلك لان هناك العديد من الزملاء الذين هم على المعاشـات في أمس الحاجة لهـذه الاموال وعقد الاجتمـاع في الثانية بعد الظهر، ودعينـا كارم محمود للتفاوض معـه الا أنه أصر على رأيـه، وعندمـا حكيت له معاناة أحـد الزملاء الذين هم في حاجـة الى المعاش، قاطعني وقال لي «اسـكتي

انتي اللي باعتك النقيب لتحضري الاجتماع عشان تبلغيه الاخبار أنا جزمتي اشرف منك ومن اللي باعتك»، فقلت له: ايه اللي إنت بتقوله دا؟؟ الا أن الحوار انتهى على خروجي من الاجتماع، وذهبت للنقيب لطلب اذن خصومة، وتوجهت بعدها بأسبوع وبالتحديد يوم الاربعاء ببلاغ للنائب العام برقم 2013/2921 ضد كارم محمود اتهمه بالسب والقذف العلني».

كما تعرضت عزة عبدالحكيم المذيعة بالقناة الفضائية المصرية لحرمانها من حقوقها المالية بشكل تعسفي من قبل رئيس القناة الفضائية المصرية، وذلك لمدة عدة أشهر متتالية نتيجة تكليفها بتقديم برامج على الهواء مباشرة، الأمر الذي ترتب عليه دخولها في اعتصام مفتوح أمام مكتب وزير الإعلام منذ تاريخ 26/5/2013 لحين تحقيق مطالبها. أشارت عزة في تصريحات صحفية لها أنها قبل أن تدخل في هذا الاعتصام كانت قد دخلت قبلها بعدة أيام في أضراب عن الطعام أمام مكتب رئيس الفضائية المصرية حتى حضرت الشرطة وتم تحرير محضر بالواقعة وحصلت على وعد وقتها من رئيس الفضائية بمنحها كافة حقوقها المالية، وهو الأمر الذي تنصل منه فيما بعد.

تدل كثرة الشكاوي التي وصلت إلى الشبكة بخصوص مطالبات مهنية وعمالية وخلافات شخصية بين الإعلاميين، على واقع بيئة العمل الإعلامي في مصر وأنها تتسم بعدم الاستقرار وبغياب الأعراف المهنية في تعامل الإعلاميين مع بعضهم البعض. ويبدو بأن واقع العمل الإعلامي فيما يتعلق بالأمان الوظيفي يتقاطع كثيرا مع واقع الإعلاميين في الأردن. وإذا كانت شبكة سند لا تقوم برصد المشكلات المهنية والعمالية والشخصية فأنها تؤكد هنا على ما سبق لها أن ذكرته بشأن الأمن الوظيفي للإعلاميين الأردنيين في موضع سابق من هذا التقرير.

- **كثرة الحالات المتعلقة باعتداءات مجهولة المصدر**

اتضح لشبكة «سند» أن عددا لا يستهان به من الحالات التي تلقتها تتعلق باعتداءات صادرة عن مصادر مجهولة ويتعذر تحديد المسؤولين أو الجهات المتورطة فيها لأسباب مختلفة منها أن الاعتداء وقع في ظرف احتكاك ومناوشات جعلت من العسير التعرف على المسؤولين أو المتورطين، أو أن مصدر الاعتداء جماعة كبيرة من الناس. ففي إحدى الحالات التي رصدتها الشبكة تعرض الصحفي احمد صبحي بتاريخ 25/3/2013 لاعتداء من جانب عدد من أنصار التيارات الاسلامية بحصار مدينة الإنتاج الإعلامي، وذلك بعد أحداث المقطم والعنف المتبادل الذي شهدته ساحة المقطم وقيام شباب الإخوان المسلمين بالاعتداء على مظاهرات القوى الثورية التي قامت بالتظاهر أمام مقر الجماعة بالمقطم في جمعة 22 مارس التي سميت بجمعة «رد الكرامة» احتجاجا على اعتداء شباب الجماعة على نشطاء واعلاميين يوم 16 مارس 2012. بالقرب من مقر الجماعة.

وقاموا بالاعتداء على بعض الإعلاميين وتحطيم سياراتهم اثناء محاولتهم دخول مقر المدينة ومنع

اخريـن من الدخـول والتربص بعدد اخـر ومنعهم من الخروج بعد اداء عملهم.

وأثناء تواجـد صبحي أمام مدينـة الانتاج الاعلامي لتغطيـة الاحداث بتكليف من المؤسسـة التي يعمل فيها قـام عدد من الاسـلاميين المحاصريـن للمدينة بالاعتـداء عليـه وأوسـعوه ضربا مبرحـا في مختلف أنحاء جسده بالشوم وسـبوه موجهين له تهما بالكفر والخروج عن الملة. وقد أوضح الضحية لفريق الرصد المصري التابع لشـبكة «سـند» انه اثناء جلوسه عند مدينـة الانتاج الاعلامي حيث كان يمارس عمله في تغطيـة الاحداث بناء على تكليف رسـمي من عمله فوجـئ بشـاب ملتـح يتجـه نحـوه ويقـوم بجذب الاوراق التـي معـه وقـام بتمزيقهـا وسـبه بألفـاظ نابيـة وعندمـا اكتشـف انه تابـع لجريـدة التحرير قـام بالتنكيل بـه هو ومعه عدد كبـير من المعتصمين بالعصي والايـدي والارجل واصابوه بجروح في الوجه وسائر انحاء جسـده ومنعوا المصورين من التقاط اي صوره وهددوهم بتكسـير كاميراتهم والاعتداء عليهم اذا حاولوا ذلك».

وفي حالـة أخـرى، أوضحـت الصحفية إنجـي عماد المصـورة بجريـدة فيتـو أنـه «يـوم الجمعـة الموافق 5 يوليـو 2013، وبالتحديد بعد العشـاء حوالي السـاعة 9 مسـاء عنـد كوبـرى أكتوبـر، حيث كانـت هناك اشـتباكات بـين الثـوار وأنصـار جماعـة الاخـوان المسـلمين وكان الإخـوان يقفـون في نهايـة الكوبري المؤدي إلى ماسـبيرو، والثـوار ناحية ميدان عبد المنعم رياض، وكنت أنا بالمنتصـف أغطي الحدث، وكان هنـاك اسـتخدام للرصـاص الحـي والخرطـوش من قبـل الاخوان وكان الثوار يسـتخدمون فقط الحجارة والألعـاب النارية، وفي بدايـة تواجدي أصبت أكثر مـن مـرة، أولاً كان هنـاك ضرب بالخرطـوش جـاء بجسـمي، تلاهـا خرطـوش «بليـة» أعـلى الحاجب الأيمـن، وكانـت هينة بعـض الشيء، فقـد خرجت بسرعة الا ان الرايش تسـبب في وجود خراج وقفلت عينـي اليمنى، والتهـاب في الوجـه، وعندما بدأت الاشـتباكات تزداد وراحت الهجمـات تتجه ناحية طرف الاخوان أي ناحية ماسبيرو، وجميع المصورين معهـم في نفـس الاتجـاه لتصويرهـم، فهجمـوا علينا، فبدأنـا بالتراجع للوراء، ثم هجموا مرة أخرى فوقعت عـلى الأرض وكان ذلك عند الزاوية المؤدية لماسـبيرو على الكوبري، فوجدني احدهم مستلقية على الأرض ولا أعلـم اذا كان رأى الكاميرا ام لا، وبمجرد رؤيتي قـام بضربي بسـلاح لا أعلم نوعه يبلـغ طوله نصف الذراع، وضربني به أسـفل البطـن «منطقة الرحم»، ولم أجد فرصة للتحدث إليه، ولإخباره أنني صحفية، وكان سـميناً بعض الشيء، وكان غـير مهندم نهائياً، ولـم التفت إذا كان ملتحياً من عدمه، وكل ما اتذكره أننـي ضممت رجلي إلى صـدري وظللت أصرخ لأن الضربة كانت في مكان قاتل بالنسبة لأية بنت، ولم اسـتطع الوقوف أو فرد قدمي، ولم يكن معي أي أحد من الزملاء أو أي شخص يمكنني التعرف إليه».

كمـا ذكـرت الصحفية مي الشـامي من موقـع اليوم السـابع في شـكواها المقدمة لشبكة «سـند» أنه: «في يوم الجمعة الموافـق 22 نوفمبر وبالتحديد بعد صلاة الظهر، كانت هناك مسـيرة لأنصار جماعة الاخوان

المسـلمين، والتي ذهبت لتغطيتها بداية من وجودها في ميـدان لبنـان في غضـون السـاعة 2 بعـد الظهـر، اتخذت المسـيرة طريقها حتى وصلت لشارع جامعة الـدول العربيـة وكنـت أغطـى دون عرقلـة، إلى أن جاءنـي رجل ملتح يرتـدي «جلابية «بيضـاء وعمره يتعدى الـ30، وسألني:»انتي بتصوري ايه؟!» فقلت لـه: «أنا صحفية براديـو حريتنا، وانا عامة مش بركز على الوجوه، أنا بصور من بعيد»، فتركني ووافق على ان أكمـل التغطية، بعدها دخلت المسـيرة إلى شـارع شـهاب – جامعـة الـدول العربية، وقطعت المسـيرة الطريـق عنـد الكوبـري الموجـود بالشـارع، فوقفت عـلى بعـد 20 متراً حتى لا يعـترض طريقي أحد منهم ثانيـة، لكني فوجئـت بذات الرجـل يأتيني ويقول بصوت عال: «هو انا مش قولتلك ماتصوريش» وبدأ يشـد الكاميرا من يـدي، وكان حـزام الكاميرا ملفوفا حولها، وبدأت يدي من شـده تذهب يمينا ويساراً، فتألمـت كانـت وقتهـا قـد تعرضت لشرخ ما، فشـد يدي بقـوة وخطف الكاميرا وهـرب، فجريت وراءه لكنه اختفى تماماً وسـط المسـيرة، فقام المتظاهرون بسـبي وقالوا لي:»انتـي عميلة، خاينـة انتي قابضة كام، وشـتايم خارجة لا يمكنني إعادتها»، وخرجت من بـين هؤلاء الرجال السـابين لي امرأتان محجبتان فقالت لي إحداهما نفس ما قاله الرجال بينما قامت الاخـرى محاولة ان تخلع ملابسي السـفلى وأنا واقفة بينهـم وقالت لي: «يا واطية، سـيبوها لي وانا هعرف اربيها»، وبدأ الرجال يضربوني بأيديهم، فجاء شاب من المسيرة وأنقذني من بين أيديهم».

تشكل الحالات السـابقة أمثلة معدودة على حالات عديـدة اسـتقبلتها شـبكة سـند وتعذر فيهـا تحديد المسـؤولين عـن الاعتـداء. واللافـت للنظـر أن هذه الاسـتحالة لا ترجع إلى سـبب معين بالـذات بل قد ترجـع إلى طريقـة ارتـكاب الاعتـداء كأن يرتكب الفعـل بشـكل جماعي. ولا ريـب أن هـذه الصعوبة مردهـا في عدد من الحالات إلى سياسـة الإفلات من العقـاب وقيام الأجهزة الأمنية بإخفاء هوية أفرادها الذين يرتكبون اعتداءات على الإعلام والإعلاميين. فضلا عن أن الجماعات الأخرى قد تلجأ للأسـلوب ذاتـه لارتكاب الاعتداء بصورة لا يكون من الميسـور فيها التعرف على الجناة التابعين لها.

- **اسـتمرار لا مبـالاة الإعلاميـين المصريـين بتوثيـق الاعتـداءات التي تقـع عليهـم**

اسـوة بما لاحظته شـبكة سـند في العـام 2012، فقد اسـتمرت ظاهـرة لامبـالاة الإعلاميـين المصريـين بموضوع توثيق تفاصيل الانتهاكات أو الاعتداءات التـي يتعرضـون لها كذلك في العـام 2013. وما يدلل عـلى هذا الاسـتنتاج أن العـدد الأكبر مـن الحالات التي وصلت إلى الشبكة كانت على شكل استمارات رصـد ذاتـي وليس عـلى شـكل شـكاوى أو بلاغات، مـا يعنـي أن الإعلاميـين المصريين لا يحفلـون كثيراً بمسـألة توثيق المشـكلات والاعتـداءات التي تنال من حرياتهم الإعلامية أو حقوقهم الإنسانية.

ولا تقـف هذه المسـألة عند حـدود الاهتمـام بعملية الرصـد والتوثيـق، ولكنهـا تمتـد إلى أنهـم يقـصرون في عـدد مـن الحـالات في توثيق العناصر الأساسـية المتعلقـة بالمشـكلات والاعتـداءات التـي يتعرضون

لها. ففي بعض الحالات، لم يقم المعتدى عليهم بتحديد المسؤولين عن الاعتداء. وفي حالات أخرى، لم يتمكن المشتكون من تحديد وقت وقوع الحادثة. كما كشفت العديد من الحالات أن الإعلاميين المعتدى عليهم لا يقومون بتقديم بلاغات أو شكاوى بخصوص الاعتداءات الجسيمة التي يتعرضون لها، وبرر عدد كبير منهم هذا الموقف بعدم أهمية مثل هذا الإجراء وبلا جدوى، وبأنه لن يثمر عن أية نتيجة تذكر ولن يساهم بإنصافهم.

عرض لأبرز الحالات وتحليلها:

يتناول هذا البند من التقرير بالعرض والتحليل عدداً من أبرز الحالات التي قامت الشبكة برصدها سواء على شكل شكوى أم بلاغ أم استمارة رصد ذاتي. ولا يعني وصف هذه الحالات، بأنها الأبرز أو أنها أهم من غيرها ولكنها تتعلق بالاتجاهات المذكورة أعلاه وبمسائل محل نقاش وتثير عدداً من الأسئلة المهمة في مجال الرصد والتوثيق عموماً، وبالنسبة للحالات المتعلقة بالإعلاميين المصريين على وجه الخصوص. ومن بين (348) استمارة تلقتها الشبكة في مصر تبين وجود (262) استمارة منها تحتوي على انتهاك أو أكثر من الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين المصريين كما هو موضح في الجدول التالي:

شكل الاستمارة	العدد الكلي	عدد الانتهاكات	%
شكوى	190	147	%56
بلاغ	30	15	%5.7
رصد ذاتي	128	100	%38
المجموع	348	262	%100

ويمكن إيجاز الحالات التي استقبلتها الشبكة في مصر كالآتي:

- **الحالة الخاصة بإصابة الصحفي أحمد غنيم من جريدة الوطن بشكل غير مقصود**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة الصحفي أحمد غنيم من جريدة الوطن أنه في: «يوم الاثنين 28 يناير 2013» وهو ما يقابل يوم جمعة الغضب نزلت حوالي الساعة 8 ونص لأغطي الاشتباكات الواقعة بين المتظاهرين وقوات الأمن المركزي عند كوبري قصر النيل وبالتحديد أمام فندق «شيبرد»، وكان الأمن يقوم برمي قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل غزير، بالإضافة لطلقات الخرطوش، وأثناء تغطيتي، وأنا كنت على مسافة 200 متر من القوات، أصبت بخرطوش أسفل العين، مما دفع زميلي الذي كان بصحبتي وهو «محمد طارق» صحفي بجريدة المصري اليوم»، وأخذني إلى مستشفى المنيرة، ووصلت هناك حوالي الساعة 9 وربع، وأجريت اشعة للاطمئنان، وقمت بأخذ العلاج اللازم، وغادرت المستشفى حوالي الساعة 12 منتصف الليل، دون الحصول على تقرير طبي، بالإضافة إلى أنني لم أحرر محضراً بالواقعة، ولم أتخذ أي اجراءات قانونية ضد مرتكبي الواقعة».

يتضح من سياق هذه الحالة أن الإصابة عرضية ولم تستهدف الضحية قصدا لأنه صحفي.

لذا قامت شبكة سند بحفظها، وهي تدل بصورة

واضحـة عـلى انعـدام إجـراءات الحمايـة المتعلقـة بالإعلاميين.

- **الحالـة المتعلقـة بتقديـم بـلاغ ضـد الإعلامي توفيق عكاشة من قناة المصارع**

ورد في اسـتمارة الحالة المتعلقـة بالإعلامي توفيق عكاشـة من قنـاة المصارع أنه وبتاريخ 2013/2/6 تقـدم أحـد المحامـين (شريـف جـاد اللـه) ببـلاغ إلى المحامـي العـام الأول لنيابـات إسـتئناف الإسـكندرية يحمل رقم 262 لسـنة 2013 عرائض ضـد الإعلامي مـن قناة المصـارع توفيق عكاشـة؛ والـذي اتهمـه فيـه بالتحريـض عـلى الفتنـة وتحريـض قـوات الجيـش بالخـروج عـن واجبهـا العسـكري وخلـع الرئيـس، وكل ذلـك مبنـي عـلى أراء خاصـة بالإعلامـي توفيـق عكاشـة عرضها في برنامجـه؛ وقـد دعمها بالمسـتندات خـلال حلقته التلفزيونيـة. وجـاء في تفاصيـل البـلاغ تقـدم المحامـي باتهام لعكاشـة بالتحريض عـلى الفتنة وتحريـض قوات الجيش عـلى الخروج عن واجبها العسـكري وخلـع الرئيـس مـن منصبـه وتسـلمها لإدارة شـؤون البـلاد. وبعـد 30 يونيـه، تـم حفـظ التحقيـق بمناسـبة التحقيقـات مـع الإعلاميـين التي تتعلـق بقضايا النشر أو تتعلق بآرائهم الحرة، وذلـك عملا بما جاء في قرار النائب العام المصري عبـد المجيـد محمـود بعـد عودته لمنصبـه بعد 30 / يونيه.

وقـد أوصى برنامـج «عـين» بحفـظ الحالـة لأنها لا تنطـوي عـلى انتهـاك؛ فمجـرد الإحالـة للقضـاء أو النيابـة لا تشـكل انتهـاكا. علاوة على أنـه قد جرى حفظ البلاغ ولم يتم التحقيق فيه.

- **الحالة المتعلقة بإحالة الإعلامي عمرو أديب مـن قنـاة أوربيـت إلى نيابة أمـن الدولة**

جـاء في الاسـتمارة المتعلقـة بحالـة الإعلامـي عمرو أديب مقدم برنامج القاهرة اليوم على قناة أوربيت، أنـه بتاريـخ 2013/5/18 تمـت إحالتـه لنيابـة أمن الدولـة العليا طوارئ بعد أن تقـدم عدد من المحامين من «اتحـاد محامين مصر» ببلاغـات ضده يتهمونه بقلـب نظام الحكـم. وأوضح أديب أنـه فوجئ بهذا البلاغ المقدم ضده، وأنه جاء بسبب استضافته لعدد مـن أعضاء حملة «تمرد» في إحدى حلقات برنامجه يـوم السـبت الموافـق 2013/5/18 لـشرح أهـداف الحركة لسـحب الثقة مـن الرئيس دون التطرق لأي موضوعـات من شـأنها قلـب نظام الحكـم أو غيره. موضحـا في الوقت ذاته أنه رغم التقـدم بهذا البلاغ مـن مجموعة من المحامـين الحاقديـن إلا ان النيابة لم تسـتدعه حتـى الان للحصول عـلى أقواله في هذه التهمة المنسوبة إليه.

وقـد أوصى برنامـج «عـين» بحفـظ الحالـة لأنها لا تنطـوي عـلى انتهـاك؛ فمجـرد الإحالـة للقضـاء أو النيابـة لا تشـكل انتهـاكا. علاوة على أنـه قد جرى حفظ البلاغ ولم يتم التحقيق فيه. ولكن بالمقابل، فإن هذه الحالة وسـابقتها تشـيران إلى محاولة استخدام القانـون والإجـراءات القضائيـة الجزائيـة في إطار الاسـتقطاب السـياسي القائـم بين مختلـف القوى المتصارعة في مصر.

• البلاغ المقدم من طارق الرفاعي من موقع مصراوي بشأن مقتل الصحفي صلاح الدين حسن

أشار مراسل موقع مصراوي ببورسعيد في بلاغه المقدم لشبكة سند بشأن مقتل الصحفي صلاح الدين حسن أنه « بتاريخ 2013/7/28 شاهد حادث انفجار قنبلة يدوية ادت إلى وفاة الصحفي صلاح الدين حسن بميدان المسلة ببورسعيد يوم 28 يونيو الماضي. وقد كنت واقفاً على بعد ما يقارب من 10 أمتار من مكان الانفجار، وفجأة سمعت صوتاً شبيهاً بدرجة كبيرة جداً بنفس الصوت الذي يصدر من «الباراشوت» الذي يستخدمه جميع روابط الاولتراس. لأرى بعدها ضوءاً أحمر يتجه إلى الزميل صلاح الدين حسن، ويسقط أمامه، فقام زميلنا الراحل بثني جذعه إلى أسفل محاولاً الامساك بهذا الجسم الذي يخرج منه الضوء الأحمر، ولا اعرف حتى الان اذ كان قد حاول ان يمسك به ظناً من أنه بارشوت، أو محاولاً ابعاده عن المكان الذي يتواجد فيه الكثير من المتظاهرين السلميين أو محاولاً، ضمه اليه ليفتدي بنفسه المتظاهرين، الله سبحانه وتعالى اعلم بنيته لحظتها، لكنه فور ثنيه لجذعه، تفجر هذا الجسم، وتطايرت راسه عن جسده، وتطايرت قدم مصاب اخر وكف متظاهر اخر، مع العلم ان الخيمة الذي كان، يتواجد بها الأستاذ جورج اسحاق المناضل المعروف كانت على استقامة مع مكان الانفجار، وكان تبعد عنه ما يقارب من 20 متراً الى 30 متراً. واتوقع أن يكون الانفجار ناتجاً عن «بارشوت» كالذي يستخدمه مشجعو الكرة في الاستاد، وتم تطوير رأسه لتتحول الى جسم ينفجر، كان زميل محترم ومكنش ليه أي أعداء في الوسط الإعلامي أو في بورسعيد على حسب معلوماتي وكل المقربين منه أكدوا لي انه ذو خلق ولم يكن له أعداء. ومن وجهة نظري أتوقع ثلاثة سيناريوهات الاول: اما ان يكون الهدف المستهدف هو جورج إسحاق وتغير اتجاه الجسم المشتعل بسبب عامل المناخ والرياح. والثاني يتمثل بإلقاء هذا الجسم المنفجر بصورة عشوائية لقتل اكبر عدد من معارضي مرسي والثالث هو لتخويف الناس من النزول ولكن ما حدث العكس فقد نزل بعدها الناس بالآلاف».

يتضح من سياق هذه الحالة وملابسات وقوعها أنها لا تنطوي على انتهاك بالمعنى المعمول به في إطار شبكة سند. وهذا واضح تماما من الاستمارة ومن سياق الحالة؛ فالوفاة لم تكن مقصودة، كما أن الصحفي القتيل لم يكن مستهدفا بذاته كونه صحفيا أو لأنه يمارس عملاً صحفياً. ولكنها تدل بوضوح على انعدام تدابير حماية الصحفيين أثناء ممارستهم لعملهم. كما أنها تشير إلى انعدام خبرة الصحفيين المصريين بشأن تدابير الحماية الواجب اتخاذها عند العمل في أماكن أو ظروف خطرة.

• الحالة المتعلقة باستقالة حنان كامل من قناة الجزيرة بسبب خلافات حول التوجهات السياسية

ورد في استمارة الحالة المتعلقة بالإعلامية حنان كامل معدة برنامج مناظرة على المقهى الذى يذاع على قناة الجزيرة مباشر مصر أنها تعرضت للاستفزاز من قبل إدارة القناة بسبب رقابتهم المسبقة على المواد الإعلامية المقدمة على شاشة القناة، وتزييفهم

للحقائـق مـن خـلال عرضهـم الدائـم والتركيـز على تظاهرات وحشود فصيل سياسي بعينه وهو الإخوان المسـلمين والـذي بدا جليـا على حد قولهـا من خلال تأييدهـا له وتجاهلها تماما لتظاهرات الملايين التي خرجـت للثورة على هـذا النظام، خاصـة وأن القناة تعمـدت عدم عرض الحشـود على القنـاة بالرغم من تواجـد طاقـم لتصويـر هـذه التظاهـرات المعارضة للأخوان. وأضافت حنان أنها شعرت أنها لم تعد قادرة على تحمل توجهات القناة وإملاءاتها، وبالذات بعد حادث «الحرس الجمهوري» وتركيزها الشـديد على هذا الحادث ومهاجمتها للقوات المسلحة المصرية في كافـة الأخبار التي تتناولها الأمر الذي دفعها للتقدم باسـتقالتها مـن القنـاة عقـب هـذه التغطيـة لهـذا الحادث في اليوم التالي للحادث مباشرة يوم الإثنين 2013/7/9 احتجاجا على هذه التوجهات.

لا تتعلق هذه الحالة بتاتا بالمشكلات التي تقوم شبكة سند برصدها، فهي تنصب على خلاف بين الإعلامية حنان كامل وقناة الجزيرة التي تعمل لحسـابها حول توجهـات القنـاة السياسـية والأيديولوجيـة؛ الأمـر الـذي أدى إلى اسـتقالتها من القنـاة. وبالنتيجة فإن هذه الحالة لا تنطوي على انتهاك بالمعنى المعمول به داخل شبكة «سند».

- **الحالـة المتعلقة بالاعتداء على سـحر عبدالرحمن من جريدة الأهرام لأسباب شخصية**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة الصحفية سحر عبد الرحمـن الصحفية بجريـدة الأهـرام، أنها أوضحت من خـلال مداخلـة تليفونيـة أجرتها مـع الإعلامي خـيري رمضـان، عـلى قنـاة سي بـي سي، انهـا أثناء ذهابهـا للجريدة في الصباح وبعد عزل الرئيس مرسي من سـدة الحكم، قام الزملاء بتهنئـة بعضهم البعض بهـذا الخبر، فخـرج عليهم عبدالناصر سـلامة رئيس التحرير من صالة التحرير الخاصة بالجريدة، بالدور الرابـع، فقلت للزملاء :»ايه دا هو لسـا موجود؟!! هو مش خـلاص؟؟ على اعتبار أنه مـن التابعين للاخوان المسلمين»، فوجدته رجع بكل قوته وقام بصفعي على الوجه، وسـبي بأبشـع الألفاظ والشتائم منها شتيمة بالألـم وكانت قذرة للغاية، وضربنـي «بالبونية» في وجهـي، فوقعت عـلى الأرض على ظهري، ولم أشـعر بنفـسي، فأخذني الزمـلاء وأدخلوني بإحدى الغرف، ثـم إلى المركز الطبي بالدور الأسـفل، ثـم ذهبت إلى المستشـفى لعـلاج الكدمـات التـي حدثـت نتيجـة وقوعـي عـلى الأرض، وأنهـا تقـع تحـت الملاحظـة والفحوصـات وعمل اشـعة للاطمئنان عـلى الحالة، وأضافت أنها تقدمت ببلاغ ضده سلامة تتهمه فيه بالاعتداء عليها، وذلك لدى النائب العام المستشـار هشـام بركات. وطالبت الصحفيـة في بلاغها الذي حمـل رقم 1505 لسـنة 2013 بلاغـات النائب العام اتخـاذ الإجـراءات القانونيـة اللازمـة ضـد المشـكو في حقـه، حيـث اسـتدعته نيابـة بـولاق أبـو العـلا للاستماع إلى أقواله في إطار التحقيقات التي بدأتها في واقعـة الاعتداء عـلى الزميلة سـحر عبدالرحمن، إلا أن عبدالنـاصر سـلامة لـم يسـتجب لاسـتدعاء النيابـة وكانـت «سـحر عبدالرحمن» قـد شرحت، في مداخلـة تليفونية لبرنامـج «ممكن» على فضائية «سي بـي سي»، تفاصيـل الواقعـة، قائلـة: «ذهبـت

لأهنئ أصدقائي في الأهرام بما حدث - عزل مرسي-، وكان عبدالناصر سلامة خارجًا من صالة التحرير ودخل مكتبي، فمازحته: هو انت لسه موجود؟ مش خلاص؟ فوجدته يستدير ويسبني ويسب بأمي، وصفعني على وجهي، فوقعت على الأرض. وأضافت نائبة مدير تحرير الأهرام أنها توجهت إلى المركز الطبي للكشف عليها بعد حدوث الواقعة، مضيفة أنها نُقلت إلى المستشفى لتلقي العلاج، وأن لديها كدمات نتيجة ارتطامها بالأرض بسبب الضرب».

من الواضح أن هذه الحالة تتعلق باعتداء وقع من صحفي على زميلته سحر، وهو ليس من الاعتداءات التي تقوم شبكة سند برصدها وتوثيقها، ولهذا السبب قامت الشبكة بحفظ الحالة. ولكنها تعد من بين الحالات التي تستدعي التوقف عندها، فهي تدل بوضوح على حجم تأثير الاستقطاب السياسي على الحريات الإعلامية وممارسة الإعلاميين المصريين لعملهم، بل وعلى بيئة العمل الإعلامي السائدة في مصر.

- **الحالة المتعلقة باحتجاز محمد ربيع من قناة «مصر 25» لأسباب سياسية**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة مراسل قناة «مصر 25» الناطقة بلسان تنظيم الإخوان المسلمين وقناة الجزيرة مباشر/ مصر في بني سويف، أنه بتاريخ 2013/9/2 ألقت قوات الأمن ببني سويف، القبض عليه. وقد داهمت قوات من الشرطة منزله فجر اليوم المذكور. ويشغل محمد ربيع منصب المدير التنفيذي للجنة الإعلام بحزب الحرية والعدالة ببني سويف. وكانت قوة أمنية برئاسة العميد زكريا أبوزينة مدير المباحث الجنائية وإشراف اللواء حرب أسامة حسن قد تمكنت من إلقاء القبض على محمد ربيع أثناء مداهمة منزله.

وقد قامت شبكة «سند» بحفظ الحالة لأنها لا تتعلق بالعمل الإعلامي للضحية ولكنها تتعلق بخلفيته الحزبية والسياسية وهي من المسائل التي لا ترصدها الشبكة.

- **الحالة المتعلقة بمحاكمة شريف عبدالغني من جريدة الدستور**

جاء في الاستمارة الخاصة بحالة شريف عبدالغني من جريدة الدستور أن محكمة طنطا قامت بتاريخ 2013/11/13 بمحاكمة مراسل جريدة الدستور بالغربية والمشرف العام لجريدة آخر خبر الدولية شريف عبدالغني، وذلك عن ادعاء سب وقذف بعض العاملين بوزارة الصحة بالغربية. فقد أقامت ابتسام رمزي الشرقاوي فنية معمل، ومصطفى حسين الخولي أمين مخزن، ونزيهة جرجس ميخائيل كاتبة، دعوى قضائية ضد ياسمين رأفت إبراهيم فنية أجهزة طبية بالمعامل المركزية، وشريف عبد الغني مراسل الدستور بالغربية، ونزار الريدي المشرف العام لجريدة آخر خبر الدولية؛ لقيامهم بالسب والقذف بعد نشر الثاني والثالث تقريرا صحفيا عن عدد من التجاوزات التي حدثت بالمعمل المركزي. والجدير بالذكر، أن محافظ الغربية السابق المستشار محمد عبد القادر، وافق على المذكرة التي تم عرضها وقام بإصدار قرار بتاريخ 2013/5/30

بنقل المعنيين بالحق المدني إلى عدة أماكن أخرى غير المعمل المركزي؛ بسبب تعدد الشكاوى لوجود مخالفات، وتم تحويل تلك المخالفات إلى هيئة الرقابة الإدارية بطنطا ومشاكل مع العاملين مع بعضهم البعض، ولم ينفذ القرار إلى الآن. وقد قرر المستشار مصطفى حمزة، رئيس محكمة جنح ثان طنطا، تأجيل محاكمة مراسل جريدة الدستور بالغربية والمشرف العام لجريدة آخر خبر الدولية، إلى 27 نوفمبر لتقديم المستندات ولم تتخذ المحكمة بحق عبد الغني تدبيرا احتجازيا. علما بأن إجراءات المحاكمة ما زالت مستمرة.

مما لا شك فيه أن مجرد تقديم شكوى ضد صحفي لدى الجهات القضائية المختصة لا يشكل بحد ذاته انتهاكا للحريات الإعلامية ما دامت المحكمة قد وفرت له ضمانات المحاكمة العادلة، ولم تتخذ بحقه تدبيرا احتجازيا أو سالبا للحرية. ولهذا السبب، فإن شبكة «سند» قامت بحفظ الحالة لأنها لا تنطوي على انتهاك بالمعنى المعمول به داخل الشبكة وعلى النحو الموضح.

واقع الانتهاكات الماسة بحرية الإعلام وحقوق الإعلاميين المصريين:

كشفت الانتهاكات التي قامت الشبكة بتوثيقها والتحقق من وقوعها بحق الإعلام والإعلاميين في مصر عن عدد من الاتجاهات العامة والتي تشبه إلى حد كبير تلك التي توصلت إليها شبكة «سند» في العام الماضي، وقد شملت الانتهاكات التي تحقق برنامج «عين» من وقوعها في مصر وكما هو مبين في الجدول أدناه: الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، حرية الإعلام والنشر والتعبير، حرمة الممتلكات الخاصة، الحرية الشخصية والاحتجاز غير القانوني، الحق في الحياة والحق في محاكمة عادلة.

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات الواقعة عليه	% من إجمالي الانتهاكات
الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	182	%38
حرية الإعلام والنشر والتعبير	174	%36.4
حرمة الممتلكات الخاصة	52	%10.8
الحرية الشخصية والاحتجاز غير القانوني	43	%9
الحق في الحياة	12	%2.5
الحق في محاكمة عادلة	9	%1.8
الحرمان من حرية التنقل	4	%0.8
حق الحصول على المعلومات	2	%0.4
المجموع	478	%100

ويمكن إيجازها كالآتي:

- **استمرار اللجوء إلى التدابير الاحتجازية بحق الإعلاميين**

من اللافت للنظر أن السلطات العامة، والأجهزة الأمنية والنيابة العامة في مصر ما زالت تلجأ إلى التدابير الاحتجازية والسالبة للحرية بحق الإعلاميين بكثرة. ففي حالات مختلفة ومتنوعة تمثل الانتهاك بالقبض على الإعلامي وتوقيفه وإيداعه الحبس وهو إجراء ليس مقبولاً مطلقاً في إطار ممارسة العمل الإعلامي. فمن المستقر والثابت وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بحرية الإعلام وبحقوق الإعلاميين أن استخدام التدابير الاحتجازية أو السالبة للحرية محظور. وقد تعددت الحالات المشابهة أو التي جرى فيها توقيف إعلاميين أو حبسهم. وسيتضمن الجزء المخصص من هذا التقرير عرضاً وتحليلاً لعدد من الانتهاكات المتعلقة بهذه المسألة.

ينبغي في الواقع أن تتخذ التدابير اللازمة لإزالة أية عقوبة أو تدبير احتجازي بحق الإعلاميين وتعديل الممارسات ذات الصلة عملاً بالمعايير الدولية في هذا المجال.

- **شيوع ظاهرة الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلاميين**

اتسمت الانتهاكات التي قامت الشبكة بتوثيقها في عام 2013 بأن عدداً كبيراً يندرج ضمن الاعتداءات الجسيمة. وقد شملت هذه الانتهاكات الضرب، حجز الحرية، المعاملة القاسية واللا إنسانية، والتعذيب والتهديد بالقتل والقتل. وجزء منها كان جماعياً، بمعنى أنه لم يقع على إعلامي بمفرده ولكن على مجموعة من الإعلاميين.

وفيما يلي جدول يبين عدد الانتهاكات الجسيمة بحسب شكل الانتهاك:

موضوع الحالة	العدد	%
الاعتداء بالضرب	194	%92
الشروع بالقتل	10	%4.7
مقتل	6	%2.8
إختطاف	1	%0.5
المجموع	211	%100

تعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن استمرار العدد الكبير من الانتهاكات الجسيمة في مصر سببه كثرة الاحتكاكات بين رجال الأمن والإعلاميين بسبب الظروف السائدة في مصر، فالإعلاميون يحرصون على تغطية المسيرات والاعتصامات التي يقوم رجال الأمن بقمعها، أو منعها أو مهاجمة منظميها ولهذا السبب يقوم رجال الأمن باستهداف الإعلاميين وضربهم، واحتجازهم وتهديدهم منعاً لهم من القيام بتغطية ما بدر عنهم تجاه المتظاهرين أو لإخفاء الأدلة التي حصل عليها الإعلاميون والتي تكشف اعتداءات رجال الأمن على المسيرات والمظاهرات.

ومن الأسباب التي تفسر اتساع حجم هذا النوع من الانتهاكات الصراع القائم في مصر بين الاتجاهين الإسلامي والليبرالي، إذ يستعين كلا الاتجاهين،

فضلاً عن الأجهزة الأمنية وفلول النظام، بالبلطجية والخارجين عن القانون لمنع المسيرات والمظاهرات التي ينظمها الطرف الآخر أو للاعتداء على المشاركين فيها. فالانتهاكات الجسيمة لم تعد تقتصر على الأجهزة الرسمية والأفراد المنتمين لها بل أصبحت تشمل مصادر جديدة مثل البلطجية والخارجين عن القانون.

- **الاستقطاب السياسي سبب أساسي للانتهاكات**

لاحظت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن الانتهاكات التي ارتكبت بحق الإعلاميين المصريين تورطت فيها أكثر من جهة، فهناك انتهاكات تسأل عنها الأجهزة الأمنية والجيش. وهناك انتهاكات تسأل عنها الحركات والأحزاب السياسية المختلفة. وأخرى تورط فيها أشخاص من ذوي النفوذ السياسي أو المالي. بالإضافة طبعاً إلى تلك وقعت من قبل مؤسسات إعلامية وهي تخرج من نطاق عمليات الرصد التي تقوم بها الشبكة ولكنها تؤثر بصورة كبيرة على بيئة العمل الإعلامي في مصر وقد تعرقل ممارسة العمل الإعلامي . كما تورط بهذه الانتهاكات أشخاص من الخارجين عن القانون وبلطجية يعملون لحساب جهات أو أشخاص ذوي نفوذ.

- **تنوع الحقوق والحريات التي مستها الانتهاكات**

على الرغم من أن الانتهاكات الجسيمة من اعتداء بدني، واحتجاز، وتهديد بالقتل كان لها نصيب وافر من بين الانتهاكات التي وقعت على الإعلاميين المصريين في عام 2013، إلا أن ذلك لا يعني أنه لم يكن هناك حيز معتبر لانتهاكات أخرى. فقد طالت الانتهاكات الماسة بحقوق الإعلاميين والحريات الإعلامية طيفاً واسعاً من الحقوق الإنسانية المعترف بها في اتفاقيات دولية تلتزم بها مصر، وفي الدستور المصري. ومن بين أهم الحقوق التي كانت محلاً للانتهاك: الحق في الحياة، تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الحرية الشخصية وتحريم الاحتجاز القانوني والتعسفي، المحاكمة العادلة، حرية الإعلام والنشر والتعبير والحق في حرية مزاولة العمل الصحفي وحرية الانضمام إلى الجمعيات والنقابات.

يعكس تنوع الانتهاكات والحقوق والحريات التي طالتها هذه الانتهاكات حقيقة أن السلطات المصرية لا تعنى كثيراً باحترام حقوق الإعلاميين وحرياتهم. فضلاً عن افتقار غالبية العاملين في المؤسسات الإعلامية لحقوقهم وحرياتهم الإعلامية، وعدم وجود سبل إنصاف جدية لهم.

- **استمرار الانتهاكات المرتبطة بعدم اتخاذ تدابير الحماية الكافية**

كشفت الانتهاكات التي قامت الشبكة بالتحقق من وقوعها وتوثيقها في عام 2013 عن انتهاكات وقعت على الإعلاميين المصريين بسبب عدم اتخاذ الجهات الرسمية المختصة، وبالذات الأمن العام، لتدابير الحماية اللازمة لصالح قيام الإعلاميين بعملهم. فثمة جزء من الإصابات والاعتداءات التي وقعت على الصحفيين لم يكن مصدر الاعتداء

فيه جهات رسمية وإنما جماعات من أشخاص عاديين، وأحياناً كانت إصابات بالغاز أو بعيار ناري نتيجة عدم تحوط رجال الأمن عند قيامهم بفض الاشتباكات والصدامات.

إن التزام الجهات الرسمية إزاء حقوق الإعلاميين وحرياتهم لا يقتصر على عدم ارتكاب الانتهاك فحسب ولكنه يمتد كذلك ليشمل التدخل ومنع الآخرين من انتهاك حقوق الإعلاميين وحرياتهم. وقد رصدت الشبكة حالات أصيب فيها صحفيون بسبب القنابل المسيلة للدموع والرصاص الذي أطلقه رجال الأمن دون مراعاة من جانبهم للإعلاميين الذين يقوم بتغطية الصدامات والاشتباكات والمسيرات.

كما أن هناك انتهاكات كثيرة تمثلت باعتداءات بدنية وتكسير لأدوات العمل قام بها أشخاص عاديون سواء كانوا تابعين لحركات سياسية أم لبلطجية، وذلك على مرأى ومسمع رجال الأمن دون أن يتدخل هؤلاء لحماية الصحفيين المعتدى عليهم من الاعتداء أو للقبض على المعتدين واتخاذ التدابير اللازمة بحقهم. وكما لاحظت الشبكة في العام الماضي فأن فشل الأجهزة الأمنية أو عدم رغبتها في توفير الحماية اللازمة للإعلاميين للقيام بأعمالهم واضح تماما.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في مصر:

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها في مصر والمرتكبة في العام 2013، وهي لا تشكل كل الانتهاكات التي جرى توثيقها من جانب شبكة «سند» ولكنها الانتهاكات الأكثر جسامة. علاوة على أنها تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية دون أن يعني ذلك مطلقا عدم أهمية الانتهاكات الأخرى التي قامت الشبكة برصدها وتوثيقها في مصر. وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات). ومن الضروري التأكيد على أن جزءا كبيرا من هذه الانتهاكات طال أكثر من حق من حقوق الإنسان والحريات الإعلامية المعترف بها، ولكن روعي في عرضها إدراجها ضمنا لانتهاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنى آخر فقد جرى تصنيف هذه الانتهاكات في التقرير بحسب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قد ينطوي على انتهاك لحقوق أو لحريات أخرى. ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

الانتهاكات المتعلقة بالحق في الحياة:

تمكن برنامج «عين» التابع للشبكة من رصد (12) من الانتهاكات التي ارتكبت في مصر وكانت تتعلق بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة أو بالتهديد بالحرمان منه.

وفيما يأتي عرض لأبرز الحالات المنطوية على هذا النوع من الانتهاكات:

- **محاولـة قتل معتـز صبيح مـن جريدة الوفـد من قبـل مجموعـة «بلطجية»**

جـاء في الاسـتمارة المتعلقـة بالصحفـي معتز صبيح من جريدة الوفد أنه بتاريخ 2013/10/6: «قام عدد مـن البلطجيـة والخارجين عـن القانـون بالاعتداء عـلي خـلال قيامـي بتغطيـة الاشـتباكات التـي وقعت بشـارع التحرير بحي الدقي، حيث امسكوا بي أثناء تصويـري الاعتداءات التي قاموا بها ضد انصار المعزول عن طريق السـنج والشوم والحجارة». ويتابـع: «بـدأت الواقعـة عندمـا تواجـد عـدد من البلطجية بشـارع التحرير كانوا يرتدون بنطلونات جينز وتيشرتات قديمة ومقطعة ويحملون اسـلحة بيضـاء ومطـاوي، وقتهـا قمـت بتصويرهـم أثنـاء اعتدائهـم عـلى انصار الرئيس المعـزول وفور رؤيتهم لي وأنا أقوم بالتصوير التف حولي 3 منهم وسـألوني عمـا أفعـل وأخبرتهـم أنني صحفـي وقمـت بإبراز مـا يثبـت انني صحفـي فقاموا بتمزيـق التفويض الخـاص بـي وأشـهروا في وجهـي السـنج والشـوم والاسـلحة البيضـاء، وهددنـي احدهـم بالقتـل اذا شـاهدني مرة أخرى اصـور الاحـداث، وأثناء ذلك انضـم لهـم العـشرات حـوالي 20 شـخصاً منهـم مـن يدفعنـي ويضربنـي من تحت لتحـت وخبطة على رأسي وزقـة حتى أطلقوا سراحـي». ويضيف:» كان هنـاك قوة شرطـة يقودهـا لـواء تقف بالقـرب من الواقعة ذهبت للواء – لا أعرف اسمه – وسألته لماذا لا يدافـع عنـي فرد عـلي «انتو صحفيين اسـتحملوا شـوية». بعدهـا توجهـت إلى الجريـدة لأن مقرهـا قريب من الحدث في أحد شوارع الدقي وفي طريقي قابلـت زميلـين لي همـا سـاره سـعد ومحمـد مدين وتوجهنا معـا للجريدة وهناك نزلوا خـبراً بالواقعة».

تنطـوي هذه الحالة على انتهـاك لحرية الإعلام من خلال محاولة الاعتداء على حق الصحفي في الحياة، ومنعـه من التغطية. وهي تشـير إلى تهـاون الهيئات الأمنيـة المصريـة في حمايـة الصحفيـين وسياسـة الإفـلات مـن العقـاب التـي يتبعونهـا بحـق الجناة الذين يقترفون انتهاكات جسيمة بحقهم.

- **مقتل الصحفي «صلاح الدين حسـن» أثناء تغطيته للمظاهرات في بورسعيد**

بتاريـخ 2013/6/28 لقـي الصحفـي «صـلاح الدين حسـن» الـذي كان يعمـل لصالح الموقـع الإلكتروني الإخبـاري «شـعب مـصر» عقـب انفجـار قنبلـة مصنوعـة يدويـاً ألقاها شـخص مجهـول بينما كان يغطـي تظاهـرة ضـد الرئيس مـرسي في مدينـة بور سعيد. وقد أُلقيت القنبلة نحو المتظاهرين في ميدان الشـهداء وقد التقطها حسـن ليلقي بها بعيداً ولكنها انفجـرت مما أدى إلى مقتله وجرح 16 شـخصاً آخر. وألقت والدة الصحفي القتيل، السـيدة عايدة صبح باللائمة على مؤيدي مرسي في إلقاء القنبلة.

- **مقتل أحمـد عاصم من جريـدة الحرية والعدالة برصاص قوات الأمن المصري**

جـاء في الاسـتمارة المتعلقـة بحالة المصـور الصحفي أحمد عاصـم من جريدة الحريـة والعدالة أن جنديًا قام يـوم 2013/7/10 بإطلاق النار مـن أعلى المبنى، ثم حـول فوهـة بندقيته باتجـاه عدسـات الكاميرا، لتنتهي حياة أحمد سـمير عاصـم. وعاصم (26 عامًا)

كان من بين نحو 51 شخصًا قتلوا، بعدما فتحت قوات الأمن النار على حشود كبيرة كانت متمركزة خارج دار الحرس الجمهوري في القاهرة، حيث يعتقد أن الرئيس المخلوع محمد مرسي يتمركز فيه. وكان يوثق الأحداث عندما كان عدد من مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين يؤدون صلاة الفجر، فانتهى به الأمر وهو يصوّر لحظة وفاته. وانتشر نبأ وفاة عاصم بعد العثور على كاميرته وهاتفه المحمول المغطى بدمائه في موقع المخيم المؤقت.

قال أحمد أبو زيد رئيس تحرير الصفحة الثقافية في الصحيفة أنه كان في منشأة بالقرب من مسجد رابعة العدوية: «عند حوالي الساعة السادسة من يوم 2013/7/10، جاء رجل إلى المركز الاعلامي مع كاميرا مغطاة بالدماء وقال لنا إن أحد زملائنا قد أصيب، وبعد نحو الساعة، وصلتني أخبار تفيد بأن أحمد قد قتل برصاصة قناص في جبهته أثناء التقاطه صورًا لقناص من مبنى قريب من الاشتباكات»، مشيرًا إلى أن أحمد هو الوحيد الذي قام بتصوير الحادث بالكامل من اللحظة الأولى. وأضاف أبو زيد: «كان بدأ بالتصوير منذ بداية الصلاة، فالتقط صور المشاكل من البداية، وصوّر عشرات الضحايا، وكاميرا أحمد ستكون قطعا من الأدلة على الانتهاكات التي ارتكبت».

زملاء عاصم، الذي تخرج من قسم الاتصالات في جامعة القاهرة، وصفوه بالمصور المتفاني والمحترف، وجمعوا له أرشيفًا من 10.000 صورة التقطها منذ انطلاق مسيرته كمصور قبل ثلاث سنوات. يشار إلى أن عمل عاصم في صحيفة الحرية والعدالة التابعة للجناح السياسي لجماعة الاخوان المسلمين وضعه في الخط الأمامي للاضطرابات السياسية في مصر، كما جعله على خلاف مع عائلته التي تؤيد الزعيم المصري الراحل جمال عبد الناصر.

وفي حوار مع والدة أحمد عاصم، ذكرت أنه خرج كعادته دائما في الظروف المشابهة وهو يحمل قذيفته من طراز «كانون»، والتي يصر على حملها على يده، ساعيا لإظهار الحقيقة وتوضيح المواقف الغامضة، لم يكن يعلم يومها، أن رصاصة في الرأس كفيلة بإنهاء قلق والدته عليه يوميا. وتقول والدة مصور جريدة الحرية والعدالة، إنه خريج دفعة 2010 بكلية الإعلام بجامعة القاهرة، وحاول كثيرا البحث عن عمل في صحف مختلفة ولكنه لم يوفق، إلى أن وجد فرصة للعمل بجريدة الحرية والعدالة ووافق على العمل بها رغم أنه لا ينتمي للحزب أو لجماعة الإخوان المسلمين من الأساس. وتابعت والدته أن الجريدة رشحته للعمل في قسم التحقيقات الصحفية ولكنه رفض وفضل التصوير الصحفي، وذلك لعشقه لهذا المجال واحترافه له منذ فترة طويلة، حيث وثق أحمد، على حد قول والدته أحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير بمراحلها المختلفة بكاميراته الشخصية. وقالت والدته، إنه كان مخلصا في عمله ومواظبا على صلواته الخمس بلا انقطاع مضيفة: «ليس معنى أنه يعمل لدى الحرية والعدالة أنه إخوان، وحتى إن كان كذلك فطالما أنه يؤدي عمله مخلصا له ولا يؤذي أحدا فهذا لا يعيبه، ولكنه لم يكن إخوانيا». واستكملت

الأم المنكوبة بموت ولدها البالغ من العمر 25 عاما، قائلة: «كان ولدا بارا بأهله وأي أم في العالم تتمنى ظفر أحمد ابني، الذي كان كلما دخل المنزل يقبل يداي، ويترك عمله لأجلي وأنا مريضة، فكان خلوقا ومحترما لأبعد الحدود». وأضافت والدة الشهيد، أن ابنها لم يكن مسيسا وكان مسلما حقا، قائلة: «ابني قتل ولن أترك حقه يضيع هدرا، وحسبي الله ونعم الوكيل في من قصد ابني ووجه فوهة بندقيته لجسد ابني، فالذي قتل أحمد كان يقتل الحقيقة مهما كان الساعي وراءها، ولكن هذا لم يمنعنا من الدفاع عن شهيدنا الذي تحدث عنه كل العالم». وتروي والدة الشهيد آخر يوم كان ولدها معها قائلة: «كان معي طوال اليوم لأنني كنت في المنزل بمفردي وأوصيته بعدم الجرأة لأنني كنت أعلم طباعه ولخوفي عليه بالتأكيد، وكان يشعر بأن شيئاً ما قادم في الطريق إليه ولذا ترك وصيته التي طلب فيها قراءة القرآن على روحه يوميا لمدة ساعة». وبناء على الفيديو الذي قالت عنه والدة الشهيد إنه إثبات لحق ابنها، بنت رأيها في مقتله وأن الرصاصة خرجت من ثكنة عسكرية وطلبت إثبات العكس قائلة: «الله أعلم الصورة تقول ذلك ولكنني لا أعلم من بالتحديد وراء مقتل ولدي، وممكن أن يكون الطرف الثالث الذي يقولون عنه».

تنطوي الحالة على انتهاك خطير للحريات الإعلامية ولحقوق الضحية الإنسانية وهي تشكل انتهاكا لحرية الإعلام من خلال الاعتداء على الحق في الحياة والقتل. وواضح من الاستمارة أن القتل مقصود وموجه للضحية كونه صحفيا.

- **مقتل 4 صحفيين يوم فض اعتصام رابعة العدوية**

خلال فض اعتصام ميدان رابعة بمحيط مسجد رابعة العدوية يوم 2013/8/14، تعرض أربعة صحفيين إلى إطلاق النار أثناء تواجدهم لتغطية الأحداث، وأصيب ما العديد من المصورين والصحفيين وتم اعتقال صحفيين آخرين كانوا متواجدين لتغطية المصادمات التي وقعت يومها وراح ضحيتها عدة مئات من الأشخاص.

الصحفيون الأربعة الذين لاقوا مصرعهم في أحداث ما سمي بـ«مجزرة رابعة العدوية» تتفق المؤسسات الحقوقية بأنهم وبغض النظر عن انتماءاتهم أن قتلهم جريمة لابد أن يتم التحقيق فيها والكشف عن مرتكبها كما طالبت بذلك أيضاً نقابة الصحفيين المصريين، فالأكيد أنهم كانوا يقومون بواجبهم المهني ولم يكونوا حاملي أسلحة.

فقد أصيبت المصورة الصحفية «حبيبة عبدالعزيز» التي كانت تعمل كمراسلة ومصورة في جريدة «جولف نيوز» الإماراتية، وهي ابنة أحمد عبدالعزيز المستشار الإعلامي للرئيس المعزول محمد مرسي، وتوفيت نتيجة الإصابة برصاصة في الرأس أثناء فض اعتصام رابعة العدوية، وقالت «جلف نيوز» إن عبد العزيز كانت في عطلة من العمل عندما أطلق عليها الرصاص.

أما المصور الصحفي المخضرم في شبكة «سكاي نيوز» التلفزيونية البريطانية «مايك دين» فقد توفي أيضا

متأثراً بإصابته برصاصة في القلب، وكان في الستين من عمره ويعمل للوكالة منذ 15 عاما متنقلا بين مكتبي واشنطن والقدس. كما لقي الصحفي بشبكة رصد الإخبارية «مصعب الشامي» مصرعه متأثراً بطلق ناري، وكان آخر ما إلتقطته عدسة كاميرته التي وصفت بأنها مميزة للغاية صوراً لعملية فض إعتصامي رابعة والنهضة، وأطلق عليه أكثر من موقع لقب بطل البث المباشر من رابعة. كما قتل أيضا الصحفي في جريدة الأخبار ومسؤول غرفة الأخبار بقناتي مصر 25 وأحرار 25 «أحمد عبد الجواد»، ولم يكن مكلفا من جانب جريدته بأية تغطية ميدانية أو عمل صحفي، عقب إصابته بطلق ناري خلال تواجده بالأحداث.

- **مقتل مدير مكتب الأهرام في البحيرة «تامر عبدالرؤوف»**

وفي واقعة أخرى وصفتها منظمات حقوقية بواقعة القتل المنهجة حدثت بتاريخ 2013/8/19 حيث تعرض مدير مكتب الأهرام بمحافظة البحيرة «تامر عبدالرؤوف» لإطلاق عيارات نارية من قوة تابعة للقوات المسلحة في مدينة دمنهور، وذلك بدعوى خرقه لقرار رئيس الوزراء (رقم 772 لسنة 2013) بشأن إعلان حظر التجول في بعض المحافظات الصادر على خلفية أحداث العنف الأخيرة التي شهدتها البلاد.

نقابة الصحفيين المصريين أصدرت في اليوم التالي بياناً وصفت فيه الواقعة بالقول «لقي تامر عبد الرؤوف ربه في حادث أليم أثناء سريان حظر التجوال، حيث أصيب بطلق من كمين أمني بمدينة «دمنهور» لدى عودته من لقاء عقده محافظ البحيرة الجديد مع مراسلي الصحف بالمحافظة، وكان برفقته الزميل حامد البربري، مدير مكتب جريدة «الجمهورية» بالبحيرة، الذي أصيب بكسور متوسطة ناجمة عن ارتطام سيارة الفقيد بعمود إنارة». وفي شهادته على الواقعة قال عضو مجلس النقابة خالد البلشي أن: «ما حدث جريمة في حق زميل، ولابد من إجراء تحقيق واضح، خاصة أن محافظ البحيرة والجهات الأمنية مسؤولون عن الواقعة لتواجد الزميل في اجتماع ضم المحافظ ومسؤولين آخرين».

- **إصابة شادي يعقوب من جريدة الشروق بخرطوش أثناء قيامه بعمله**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة الصحفي شادي يعقوب من جريدة الشروق أنه بتاريخ 2013/4/7 تعرض للإصابة بطلق خرطوش أثناء تغطيته أحداث العنف والاشتباكات بمحيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية. وقد تم نقل يعقوب إلى قسم الأشعة المقطعية بالمستشفى القبطي، على إثر إصابته في أحداث الكنيسة الكاتدرائية بالعباسية، وأوضح التشخيص النهائي للحالة أنه مُصاب بجرح سطحي بالكتف، وكدمة بالرئة، وقد تم نقله على الفور إلى قسم الرعاية المركزة وبعد الاطمئنان عليه خرج من المستشفى. علما بأن أحداث الكاتدرائية تخللتها اشتباكات عنيفة من جانب البلطجية الذين تجمعوا حول الكاتدرائية خلال تواجد مشيعي الجثامين، وقد جرى إطلاق الخرطوش من قبلهم على المواطنين الأقباط والصحفيين الموجودين داخل

ساحة الكاتدرائية على مسافة معينة دون أن تتدخل الجهات الأمنية التي كانت موجودة حينها.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال تهديد حق الضحية في الحياة، وهي تعكس لامبالاة أجهزة الأمن بحماية الصحفيين أو منع ما قد يتعرضون له من اعتداءات.

- **تهديد محمد البحراوي من المصري بالقتل والتصفية الجسدية**

ورد في الاستمارة المتعلقة بحالة الصحفي محمد البحراوي من المصري اليوم أنه أثناء وجوده بتاريخ 2013/5/16 في شمال سيناء مع الزميل المصور طارق وجيه لتغطية عملية خطف الجنود المصريين، قام أحد الأشخاص؛ الذي كان يتحدث بصوت بدوي، بالاتصال به بعد نشر عدد من التقارير عن خاطفي الجنود، يهدده فيه بالقتل والتصفية في حالة عدم مغادرة الفندق إلى القاهرة فورًا. وأضاف الصحفي أن المتحدث في الهاتف قال له: «قضية الجنود دي متتكلموش فيها انسوها»، وعندما لم يرد عليه الصحفي أرسل له هذا الشخص رسالة نصها «مش حترد عليا خليك في الفندق قسما بالله لو ما كلمتني لأروحك في صندوق أنت وصاحبك». وأكد الصحفي، أنه أبلغ كافة الأجهزة الأمنية، ووجه رسالة إلى خاطفي الجنود، وقال: «لن نخاف أيها المجرمون نؤدي رسالتنا ولو كانت الحياة ثمناً لن ترهبنا تهديداتكم، نسأل الله السلامة».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال تهديد الصحفي بالقتل. وهي تدلل على تقاعس الأجهزة الأمنية عن حماية الصحفيين، خاصة وأن الضحية أبلغهم بالتهديد الذي تم توجيهه له.

- **إصابة علاء محمد من المصري اليوم بطلق ناري**

أوضح الصحفي علاء المصري من المصري اليوم في شكواه لشبكة سند أنه في:» يوم السبت الموافق 6 إبريل 2013، أنا كنت نازل أغطي المسيرات الخارجة للاحتفال بذكرى اليوم الذي خرجت فيه حركة «6 إبريل»، وتم تكليفي بتغطية المسيرة الخارجة من دوران شبرا والتي ستجتمع مع مثيلاتها عند دار القضاء، وتم السير مع الجمع حتى وصلنا في حوالي الساعة 7 ونص مساء إلى مقر دار القضاء بوسط البلد، وبدأت في إرسال التقرير الذي اعددته حول ما حدث بالمسيرة للجريدة، وأثناء ذلك كانت الهتافات المستخدمة هادئة للغاية، ولكنها بدأت تحتد مع ازدياد الاعداد التي توافدت وانضمت للمسيرة، وبدأت تخرج هتافات منددة بتواجد النائب العام «الاخواني»، وقاموا بطرق أبواب المقر كنوع من أنواع الغضب، الا أن الأمن الذي تواجد بالداخل قد فهم ذلك على أنه محاولة للاقتحام «تقريباً»، وأن المتظاهرين ينذرونهم بالدخول، وهنا بدأت قوات الأمن تتعامل مع الموقف وقامت باستخدام قنابل الغاز المسيلة للدموع بشكل بشع، حتى إنهم كانوا يرمونها بشكل خاطئ بصيب الرأس والجسم بجروح، وعندها لم يقتصر دور الغاز على تفريق المتظاهرين فقط، كما أنهم بدأوا يستهدفون الكاميرات والصحفيين لانهم هم الذين ينقلون

الحقيقة والصورة للرأي العام، وفي وسط دخان الغاز والاصابة بحالات الاختناق الشديد أصبت بخرطوش في قدمي اليمنى من قبل الامن، ونظراً لحالة الظلام التي كنا فيها لم استطع التعرف على الشخص الذي قام باستهدافي وضربي، وهو ما جعلني أسرع وركبت المترو، وذهبت إلى مقر الجريدة في المبتديان بالقصر العيني، وهناك صاحبني في النزول لمستشفى قصر العيني الفرنساوي أحد الزملاء حوالي الساعة التاسعة مساءاً، وتم عمل جميع الفحوصات اللازمة، وتم عمل تقرير طبى، كما أنني لم احرر محضراً بالواقعة».

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال محاولة لإصابة الضحية بطلق ناري والمنع من التغطية.

الانتهاكات المتعلقة بالحق في تحريم التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة:

لقد تحققت الشبكة من وقوع حالات كثيرة وعديدة من هذا النوع من الانتهاكات التي بلغ عددها حوالي (182) انتهاكا. وهي تعد من الانتهاكات الأكثر انتشارا وشيوعا في مصر. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- **الاعتداء على نرمين فتحي من جريدة الصباح**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة الصحفية نرمين فتحي من جريدة الصباح أنه في: «10 يناير 2013 وتحديدا الساعة الخامسة مساء، حيث كانت الزميلة نرمين فتحي تقوم بتغطية الأحداث في ميدان التحرير، إذ إن هناك اعتصام لعدد من القوى السياسية الرافضة للدستور الجديد، وكانت هذه القوى تغلق مداخل ومخارج الميدان، ونتيجة لذلك أتتهم قوات من شرطة المرور وكبار وزارة الداخلية للحديث معهم ومحاولة إقناعهم بفتح الميدان لمرور حركة السيارات وإعادة الحياة لطبيعتها.. أثناء ذلك قام نحو 10 بلطجية يبدو هذا من ملابسهم القديمة المقطعة بالاعتداء على الزميلة نرمين فتحي عن طريق رشقها بالزجاجات الفارغة ودفعها بالأيدي في مناطق متفرقة من جسدها وسرقة هاتفها المحمول، وقد أدى هذا كله إلى إصابتها بجرح قطعي بسيط.. ولم تتدخل قيادات الأمن للدفاع عن الصحفية لانشغالهم بمحاولة إقناع المعتصمين بفتح الميدان، ولكن تدخل بعض الناس العاديين وأنقذوها وأبعدوها بعيدا عن الميدان بعدما استرجعوا لها هاتفها المحمول.. وهي من جانبها لم تقم بعمل تقرير طبي لآن الجرح بسيط».

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية واللا إنسانية. وهي تعكس حالة الإفلات من العقاب في مصر لوقوعها تحت مرأى ومسمع الأمن الذين لم يتخذوا التدابير اللازمة.

- **الاعتداء بدنيا على هبة وصفي من جريدة فيتو**

ورد في الاستمارة الخاصة بحالة الصحفية هبة وصفي من جريدة فيتو أنه بتاريخ 2013/1/11:

«تلقينـا معلومات في الجريدة أن أهـالي المتهمين في أحداث ستاد بورسعيد متجمعين أمام سجن بورسعيد العمومي بعدما سـمعوا أنه سيتم ترحيل المتهمين إلى القاهرة، وفور وصولي إلى محيط الأحداث كان هناك العشرات من الاهالي وكذلك رجال الأمن ومدير ادارة البحـث الجنائي عبد الله خليفـة، وبعد شروعي في العمـل والتقاطي عدداً من الصـور، اقترب منى أحد الأشخاص بزي مدني وقال لي «امشي يا بنت من هنا أحسنلك»، قلت له «وانت مالك» واتجهت نحو أحد الضباط يدعى خالد جمال وسألته عن هذا الشخص فقـال «دا واحد من المخبريـن بتوعنا».. ابتعدت عن الأمـن بعدها واتجهت نحو أهالي المتهمين المتجمعين أمام السـجن وبـدأت أتحاور معهم، فجـاء إلي المخبر مـرة أخرى وقـال «على فكـرة يا جماعـة البنت دي مرشـدة في الداخلية وشـغال تبع المديرية».. وبعدها انقض علي الأهالي وسبوني وشـتموني بألفاظ نابية «يـا بنت الـــ.....» وقطعوا لي هدومي وشـدوني من شعري وأحد البلطجية غزني بمطواة في جمبي وكان الجـرح سـطحي.. وأثنـاء ذلك مسـكت ببدلـة عبد اللـه خليفة مدير ادارة البحـث الجنائي والذي كان يعرفنـي واسـتغثت بـه «يا عبـد الله بيـه ألحقني.. ابعدهم عني.. يا أفندم انت عارفني» فرد علي قائلا «انـا مش طـرف» وتركهـم يضربونـي ويعتـدوا علي بالأيـدي والأرجل وذلك في وجود باقـي قوات الأمن والضبـاط الذين لم يتحرك فيهم سـاكن.. وبعد ذلك جاء أحد الأشـخاص بزي مدني مجهول بالنسـبة لي وخلصنـي منهـم وأخذنـي من يـدي وجرى بـي وهم وراءنا وكل أما أسـقط عـلى الأرض يضربوني تاني، حتى أصبح جسدي كله كدمات.. فكرت أذهب إلى المستشـفى لعمل تقرير طبي لكنني علمت أن 6 من البلطجيـة متواجديـن أمام منزلي بالأسـلحة النارية والبيضـاء، كذلك يوجد عدد منهم عند المستشـفى.. فذهبـت إلى مديريـة أمـن بورسـعيد لتقديـم بلاغ.. جلسـت سـاعات طويلة في مكتب مدير العلاقات العامة بالمديرية بصفة شـخصية لأنـه كان يعرفني، ولم أقدم البلاغ في النهاية وبعدها جاءتني مكالمة من رئيـس التحرير عصام كامل قـال لي «اذهبي لمكتب عبـد الله خليفـة.. مكتب الوزير كلمـه وهو هيعمل الـلازم».. قلتله «عبد الله خليفة كان حاضر الواقعة ولـم يدافع عني وتركنـي للأهالي يضربونـي».. المهم رحت لمكتب عبد الله خليفة وانتظرت نحو ساعتين وكل شـوية يقولهـم قولولهـا أنـا مـش فـاضي ورفض مقابلتي في النهاية وأرسل معي 2 ضباط لحد المنزل.. وفي اليـوم التـالى اتصـل بـي العديد من الاشـخاص المجهولين هددوني «لو مشـيتي في شـوارع بورسـعيد هنقتلك أو نشـوي وشك بمية نار» وغيرها، حتى إن أحـد الصحفيين صديق عبـد الله خليفـة – رفضت ذكر اسمه – قال لي «روحي اعتذري لعبد الله خليفة وإلا مـش هتشـتغلي في بورسـعيد تانـي».. وجاءنـي تليفـون مـن شريف عبـد الرحمـن مفتـش المباحث قـال لي ان «تأمينك ليلة امبـارح كان جدعنة مننا.. لكـن مش هنقـدر نعملك حاجة لـو الاهالي ضربوكي أو قتلوكي». واختتمت الصحفية روايتها: سـأتوجه للقاهرة حيـث مقر الجريدة والتقي رئيس التحرير لبحث الخطـوة المقبلة التي يجـب اتخاذها.. أنا لم أعـد قادرة عـلى العمل أو السـير فى بورسـعيد». و لم تتقدم ببـلاغ للنائب العام واكتفـت بالمحضر الذي حررته ببور سعيد وذلك بعد لقائها بإدارة الجريدة.

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال التعذيب الذي وقع على مرأى ومسمع الشرطة التي لم تتخذ أي إجراء من الإجراءات الواجب اتخاذها في مثل الحالات بمقتضى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- **الاعتداء بدنيا على حمدي جمعة من جريدة المصري اليوم**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة الصحفي حمدي جمعة مدير مكتب جريدة المصري اليوم أنه «توجه إلى مدينة بورسعيد لتغطية التظاهرات والاعتصامات التي اجتاحت المدينة صباح يوم 15 فبراير 2013، وتحرك من عند ديوان عام المحافظة قاصداً محكمة بورسعيد، وفي منتصف الطريق مر بميدان الشهداء وكان معه المصور بنفس الجريدة محمد راشد، وكانت هناك مظاهرة في الميدان لأهالي الشهداء، وبينما هو يقوم بالتغطية الصحفية، فوجئ بشخص يندفع نحوه وهو يسبه ويهدده قائلاً (أنا هاوريك، أنا هازعلك جامد، يا صحفيين يا .....)، وأثناء اندفاع هذا الشخص، تعرف عليه الزميل حمدي، حيث أن المدينة صغيرة، وأغلب الناس تعرف بعض فيها، وعرف في وجهه شاباً غير متعلم معروف بأنه يصعد على ظهر السفن التي تأتي للمدينة الساحلية ليمارس التجارة على ظهرها دون أية تراخيص، وهذا يعني -من وجهة نظر الزميل حمدي- أنه على علاقة جيدة بقوات الأمن التي تسهل له هذا العمل، المهم أن هذا الشخص نجح في الوصول إلى الضحية ودفعه بيده فعلا ليسقط على الأرض وهو مستمر في نفس الوقت في سيل الشتائم والتهديدات الموجهة للضحية بسبب صفته، حيث كررت كلمة «صحفيين» كثيراً، ما يدل على أنها السبب وراء الاعتداء، تجمع المارة، ونجحوا في تخليص الضحية من هذا الشخص، وتوجه الزميل حمدي إلى قسم شرطة الشرق، وقام بتحرير محضر بالواقعة تحت رقم (492 لسنة 2013 جنح الشرق) وأكد في المحضر أن الجاني اسمه «السيد يوسف»، ولكنه لا يعرف عنوانه، خاصة وأن هذا دور الشرطة وليس دوره هو، إلا أنه حتى هذه اللحظة لم يتم اتخاذ أي إجراء ضد هذا المعتدي على الإطلاق، مع ملاحظة أنه عندما وقعت له واقعة مشابهة في زمن حكم الرئيس المخلوع حسني مبارك، وكان المعتدي ضابط شرطة، فإن هذا الضابط تمت محاكمته وحكم عليه بالحبس سنة، إلا أنه من الواضح هذه المرة أنه لن يتم اتخاذ أي إجراء ضد هذا الشخص لأسباب غير معلومة

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية. كما أنها تنطوي على حرمان الصحفي من الوصول إلى سبيل إنصاف فعال وتشكل دليلا على الإفلات من العقاب.

- **الاعتداء بالضرب على سليمان ابو بكر من شبكة يقين**

ورد في الاستمارة الخاصة بالصحفي سليمان أبو بكر من شبكة اليقين: «كنت أقوم بتغطية أحداث مظاهرات يوم الاثنين 11 فبراير الجاري حيث تواجدت في ميدان التحرير منذ الصباح، وكان لدي كاميرا أقوم بتصوير الأحداث بها واجراء اللقاءات

المصورة، واستمر الحال هادئا من بداية اليوم حتى الساعة الخامسة مساء لم يتعرض لي أحد ومارست عملي بكل حرية، إلا أنه في تمام الخامسة بعد إنهائي تقريراً مصوراً مع الناشط السياسي كمال خليل خلف المنصة الرئيسية في الميدان الموجودة بالقرب من مطعم هارديز، بدأ عدد من الأشخاص ممن يبدو من هيئتهم أنهم بلطجية هناك علامات في وجوههم من أثر اصابات بمطاوي على أغلب الظن قدروا بنحو 6 بالاحتكاك معي بالألفاظ والدفع في الكتف والبطن وقالوا لي «اطلع برة وانت ايه اللي جابك.. حاولوا يأخذوا الكاميرا.. ضربوني بالبوكس في صدري وبطني.. انتو شبكة مش كويسة» وتابع الضحية روايته: الناس القديمة في التحرير عارفاني فتدخلوا وقالوا لي لازم أمشي بسرعة من الميدان، وبالفعل اتجهت نحو الممر المؤدي لمدخل العمارة التي بها مقر قناة الجزيرة مباشر مصر، ومن الممر إلى مسجد عباد الرحمن في شارع خلفي، وهناك خرج علي شخص آخر شاب ملابسه مقطوعة ويحمل في يده مطواه قرن غزال فقال لي «انت تاني».. وأخرج المطواة وضربني بها في فخذي الأيسر، فأخرجتها من ساقي ودخلت المسجد أحتمي به فجاءني آخر وضربني بالمطواه في ساقي الأيمن طعنتين.. عندما شاهد الناس في الشارع ذلك تدخلوا وأخرجوني من بين أيديهم وركبوني تاكسي من الشارع المتفرع من التحرير ويؤدي لباب اللوق، ذهبت به إلى مستشفى الزراعيين في الدقي وبعدها ذهبت لمستشفى أخرى في المعادي فضمدوا الجروح، وجاءني ضباط من قسم شرطة الدقي وأخذوا أقوالي في اليوم ذاته وأنا بالمستشفى، ثم عدت للمنزل.

وأشار الضحية إلى أن البلطجية الذين اعتدوا عليه قالوا أثناء احتكاكهم به: انتو اللي صورتونا في فيلم على الانترنت واحنا ماسكين السلاح»، وذلك في إشارة إلى فيلم فيديو قامت بعمله شبكة «رصد» وهي شبكة اخبارية غير الشبكة التي أعمل بها.. ويدين هذا الفيديو شباب التحرير لأنه يظهرهم بأنهم بلطجية ومروجي العنف والتخريب».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية والتعذيب، خاصة وأن موقف الأمن لم يكن متفقا مع الالتزامات الدولية؛ وهي تشير بوضوح إلى شيوع ظاهرة الإفلات من العقاب في مصر.

- **إساءة معاملة الصحفي أحمد محيي من وكالة الأناضول من قبل رجال الأمن**

جاء في الاستمارة الخاصة بحالة الصحفي أحمد محيي من وكالة الأناضول على لسان عبد الرحمن فتحي نقلا زميله الضحية: «روى لي الزميل أحمد محيي تفاصيل واقعة الاعتداء عليه قائلاً إنه في السابعة مساءً بتوقيت القاهرة من يوم 2013/3/11 ومع تجدد الاشتباكات اليومية بين الشرطة والمحتجين بمنطقة جسر قصر النيل القريبة من ميدان التحرير ومن مقر السفارة الأمريكية (المواجه للمكتب الإقليمي لوكالة الأناضول للأنباء بالقاهرة) توجهتُ إلى قائد الشرطة في محيط السفارة وطلبت منه السماح لي بتصوير الأحداث، فوافق القائد الشرطي المسؤول.

وأضاف: «بمجرد تحركي نحو الاشتباكات على بُعد أمتار قليلة من مقر قائد الشرطة وبدء التصوير قام أحد الضباط، لم أتمكن من التأكد من رتبته، بمنعي من أداء عملي وأخذ مني بطاقتي الصحفية وأمر جنود الأمن المركزي (مكافحة الشغب) بالتعامل معي مثلما يتعاملون مع المقبوض عليهم من المتظاهرين، بحسب كلماته لهم، فقاموا بسبي وإيذائي جسديًا».

وتابع روايته قائلاً: «وحاول ضابط آخر برتبة نقيب أخذ الكاميرا التي أصور بها، وعندما حاولت أن أوضح له ولمن كانوا بصحبته من الضباط وجنود الشرطة أنني استأذنت من القائد الأمني بالمنطقة، بل وحاولت التنسيق مع مساعد وزير الداخلية ظهر اليوم، لم يستجب لي أحد بل إن أحد الضباط قام بسب مساعد وزير الداخلية».

وإثر تلك الواقعة، تقدمت إدارة الوكالة في القاهرة بشكوى رسمية لوزير الداخلية ونقابة الصحفيين المصريين والمركز الصحفي للمراسلين العاملين بوسائل الإعلام غير المصرية وكذلك لوزارة الإعلام والنائب العام. خاصة بعدما كان ضابط «أمن مركزي» بوزارة الداخلية المصرية قد اعتدى على مراسل الأناضول بالقاهرة، حازم بدر، بالضرب، وكسر الكاميرا الفوتوغرافية الخاصة به، ظهر اليوم أثناء تغطيته المناوشات الدائرة بين الأمن ومحتجين عند منطقة جسر قصر النيل.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة اللاإنسانية والمهينة الشائعة من قبل السلطات المصرية بحق الإعلاميين.

- **صبري كامل من موقع حقوق دوت كوم**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة إنه «أثناء قيام الحالة صبري كامل بأداء وظيفته كمصور صحفي لموقع حقوق دوت كوم الالكتروني يوم 2013/3/10، لتغطية الأحداث الدائرة في محيط «سمير اميس»، قامت قوات الأمن بإلقاء القبض عليه، والاعتداء عليه بالضرب بالأيدي والأرجل والعصي، وقاموا بسحله في بداية نفق الكورنيش المجاور لكوبري قصر النيل، رغم علمهم بعمله وإبلاغه لهم بانه ليس طرفًا فيما يحدث وانه يمارس عمله المهني. إن قوة من الأمن المركزي اقتادت «صبري» إلى جوار السفارة البريطانية، وأدخلوه إلى سيارة ترحيلات كبيرة مع آخرين يتعرضون أيضًا للاعتداء، حيث تعرض للضرب المبرح من القوة المحيطة بالسيارة لمجرد علمهم بأنه مصور بالموقع، وبعد نزيف مستمر استدعوا سيارة الاسعاف لإيقاف النزيف ثم واصلوا ضربه مرة أخرى، واستمر ذلك لنحو ساعة بعدها تم إطلاق سراحه بعد تدخل إحدى الصحفيات وزميلته بالموقع (نرمين ابو زيد) المتواجدة بالمصادفة وابلغت قائد الشرطة المتواجد بصفته الصحفية تم الافراج عنه وانزاله من عربة الترحيلات بعد الاعتداء عليه وكانت شاهدة على الواقعة. وتم تقديم بلاغ للنائب العام حمل رقم 4129 بلاغات ضد وزير الداخلية ومأمور قسم قصر النيل.

قام فريق الرصد المصري التابع لشبكة «سند» بالاتصال بالشاهدة على الواقعة (نرمين ابو زيد) التي اكدت انها كانت الشاهدة الوحيدة على الواقعة وانها رأت زميلها وهو يسحل ويتم الاعتداء

عليه بقسوة بالضرب من قبل قوات الامن المركزي عصر يوم الأحد الماضي في منطقة كورنيش النيل، خلال تغطيته للاشتباكات الدائرة بين المتظاهرين وقوات الأمن، وقد تناوب أفراد الأمن الاعتداء بالضرب عليه داخل سيارة الترحيلات بالركل والصفع، مستخدمين العصي حتى أصيب بجروح قطعية في الرأس والوجه، وعدد من الكدمات في أنحاء الجسد، تسببت في حدوث نزيف، الأمر الذي تطلب تسليمه إلى سيارة الإسعاف لوقف النزيف بعد سرقة أغراضه الشخصية. واكدت انها بعد شهادتها بالبلاغ المقدم للنائب العام على واقعة اعتداء على زميلها «صبري كامل تلقت تهديدات على هاتفها المحمول بالقتل والخطف من ضباط بوزارة الداخلية أول أمس الاثنين. وتقدمت ببلاغ حمل رقم 4312 لسنة 2013، للنائب العام طلب فيه التحقيق في التهديدات التي تعرضت لها من جانب ضباط في وزارة الداخلية ضمن القوات التي تعمل في تأمين السفارة الأمريكية، والتي جاءت بعد تعرضها لتهديدات سابقة تلقتها عبر الهاتف المحمول من أرقام مختلفة، بعضها هددها بالاختطاف وأخرى تم فيها تهديدها بالقتل.

تنطوي الحالة على انتهاك جسيم لحرية الإعلام من خلال التعذيب الذي بات سلوكا شائعا في مصر تجاه الإعلاميين.

- **إبراهيم يوسف جريدة البديل**

يوم الجمعة الموافق 19 إبريل 2013، نزلت لتغطية جمعة تطهير القضاء التي تمت الدعوة إليها، وقد خرجت المسيرة من ميدان القائد إبراهيم بالاسكندرية من بعد صلاة الظهر، واتجهت إلى محطة سيدي جابر، حيث مقر حزب الحرية والعدالة «الاخوان المسلمين»، وفي هذا اليوم تركت المسيرة وتحركت بشكل أسرع ووصلت لسيدي جابر وهناك قمت بإرسال الصور والفيديوهات التي قمت بتصويرها في بداية المسيرة، وبعدها حاولت تعدية النفق بسيدي جابر للوصول إلى الجانب الآخر الذي تواجد فيه أنصار جماعة الاخوان المسلمين، والذين تواجدوا لحماية المقر الخاص بالحزب، لأنه كان هناك اشتباكات حاصلة بين الطرفين «المتظاهرين، أنصار الاخوان» حوالي الساعة 2 ونص أو 3 إلا الربع، وكان بصحبتي عدد من الزملاء «أسماء عبد اللطيف من موقع محيط، أحمد ماجد من موقع كرموز، ليلى خليل من أنباء اسكندرية»، وفجأة ظهر شخص من جانب الاخوان، قالي «إنت تبع إيه؟!!»، فقلت له: «أنا صحفي بجريدة البديل»، فقال لي: «طب امشي من هنا ياللا»، فرديت قلت: «حضرتك انا واقف بعمل شغلي، والشارع دا مش الشارع بتاعك، دا شارع الحكومة»، فقالي: «بقولك امشي من هنا، انت مش عاوز تمشي؟؟»، وبدأ يحاول اعتراض طريقي ويشد الكاميرا لتكسيرها، وانضم إليه شخص آخر حاول أخذ الحقيبة التي كانت على ظهري، وظل يضربني برجله «بالشلوت»، الاول جاء في جسدي، والثاني جاء بالكاميرا، والزملاء كانوا بيحاولوا انقاذي لكنهم فشلوا، وظلوا يضربونني حتى أفلت منهم، وبعدها جاءني مسؤول اعلامي وهو من القيادات بالحزب لكني لم اتذكر اسمه، واعتذر لي عما بدر من أنصارهم، وتقبلت الاعتذار،

وبعد أن رجعنا للتغطية وأكملنا التغطية، رجعنا إلى منطقة أبو قير حيث الجانب الاخر الذي تواجد فيه المتظاهرون، لأنه كان فيه اشتباكات، ولما كنا ماشيين رجع الشخص الذي حاول أخذ الكاميرا، سألني: «انت ايه اللي جابك هنا تاني؟ هو انا مش قلتلك ماشوفش وشك؟»، وانضم اليه أكثر من 30-20 شخصاً وقاموا بعمل دائرة حولنا، وكنا بالمنتصف، وقاموا باستخدام الحجارة ورميها علينا، استخدام سيخ من الحديد وجاء على كتف الزميلة أسماء، واستطاع الزميل أحمد ماجد أن يفلت من الدائرة وراح لرئيس مكتب الاعلام لدى حزب الحرية والعدالة وكان ذلك في غضون الساعة 8 مساء، وجاء المسؤول واعتذر وقال سامحونا، واعذرونا وهذه كلها مشاحنات، وأثناء ذلك جاء رجل من الانصار وكان شيخاً كبيراً وقال لنا:»انتوا اعلام مضلل، يا كدابين، انتوا السبب في اللي بيحصل، احنا بقى هنموتكم، ولو مامشيتوش هنضربكم»، وكل ذلك والمسؤول صامت، فأخذنا أنفسنا ومشينا، لكن لم أقم بعمل تقرير طبي، ولا تحرير محضر.

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية واللا إنسانية والمنع من التغطية.

- **الاعتداء بالضرب على احمد ناجي من جريدة الوطن**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة أن أحمد ناجي، المصور بجريدة وموقع الوطن بالإسكندرية، تعرض للاعتداء بالضرب يوم 2013/8/25 من قبل عدد من الأشخاص المجهولين وأوسعوه ضربا، واستولوا على هاتفه المحمول، بمحيط منطقة المنشية، أثناء قيامه بأداء مهام عمله في تغطية الاشتباكات التي نشبت بين أعضاء جماعة الإخوان المسلمين وأهالي منطقة المنشية. وبدأ الاعتداء بقيام أحد الاشخاص باستيقاف الزميل، قائلا له: «أنت إخوان.. أنا بشوفك كتير بتصور»، ولم يشفع للزميل إبراز هويته الصحفية، وإقراره أنه مصور صحفي بجريدة الوطن، وانهالوا عليه ضربا، وتم نقله إلى قسم شرطة المنشية.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال التعذيب، وهو تعذيب مقصود ومستهدف منه عرقلة الضحية من ممارسة عمله الصحفي.

- **الاعتداء بالضرب على محمد صفاء الدين من موقع البديل الإخباري**

ورد في الاستمارة الخاصة بهذه الحالة أن محمد صفاء الدين من موقع البديل الإخباري، وأثناء توجهه لتغطية تظاهرات انصار جماعة الإخوان وعمليات قطع الطرق بالتزامن مع محاكمة الرئيس المعزول محمد مرسي يوم الإثنين 2013/11/4، تعرض لفقدان الوعي أثر تعرضه للضرب من أحد أنصار «الإخوان» وأكد «صفاء الدين » في حواره الحصري لشبكة سند أنه يوم محاكمة مرسي وبعد تغطيته لعلميات قطع الطريق أمام المحكمة الدستورية بالمعادي والتي انتهت حوالي الساعة الثانية ظهرا، توجه إلى منزله مغادرا موقع الأحداث، إلا أنه وصله خبر وهو في طريق العودة، أن هناك اشتباكات بين قوات الأمن وأنصار الإخوان أمام قسم البساتين الأمر

الذي دفعه للعودة مـرة أخرى لتغطية هذه الأحداث امام قسـم البسـاتين حتى وصل حوالي الساعة 3:30 عصرا أعلى كوبري دائري المعادي في طريقه للقسـم، إلا أنـه فوجئ عقـب صعوده أعلى الكوبـري مباشرة بأحد الأشـخاص من المشـاركين في المسيرة الإخوانية لـم يره أو يشـعر به يضربه بجسـم صلب على رأسـه من الخلـف، الأمر الذي أفقده الوعـي لما يقارب من 3 سـاعات، حتى تمت إفاقته على يد أحد سـائقي الميكروبـاص، وبعدهـا توجهـت إلى عيـادة طبيـب فاكتشـفت أن الضربة أثرت عـلى النظر وأضعفت من نظري، مشيرا إلى أنه لم يحرر محضرا بسبب عدم تمكنه من تحديد المسؤول تحديدا عن الحادث.

تشكل هذه الحالة كسابقاتها انتهاكا جسيما لحرية الإعـلام من خـلال التعذيـب، وهي تـدل على حجم مـا يتعرض لـه الإعلاميون المصريون مـن انتهاكات جسيمة.

- **الاعتداء بالضرب والشـتم على محمد عباس من موقـع المصريون الإخباري**

وفقا لما جاء في الاستمارة الخاصة بهذه الحالة، تعرض محمـد عبـاس مراسـل موقـع المصريـون الإخبـاري للاعتـداء بالـضرب والتعـدي بالسـب والقذف من قبـل أحد أفراد الامن الإداري بمستشـفى المنشـاوي بمحافظة الغربية وذلك أثناء تغطيته لواقعة انفجار رحـم أم أثنـاء ولادتها بالمستشـفى. وأكد «عباس» في حوار لشبكة «سند» أنه كان قد نشر خبرا عن انفجار رحم سـيدة ووفـاة طفلهـا داخـل بطنها بمستشـفى المنشاوي العام بطنطا، وذلك بسبب الإهمال ونقص الرعاية الطبية بالمستشفى وبعدها بيومين ذهب إلى المستشفى يوم 5 ديسمبر 2013 لمتابعة أخر مستجدات وأخبار الأم والواقعـة، إلا أنني فوجئت بفرض طوق أمني من أفراد الأمن الإداري أمام العنبر المتواجدة فيه الأم صاحبة الواقعة، وتحدثت مع زوج الأم وطلبت منه أن أحصـل على بعض التفاصيـل والتصريحات مـن زوجته، وفي لحظة طلـب الزوج هذا الطلب من زوجته سمعه احد أفراد أمن المستشفى داخل العنبر، وخـرج إلي مسرعا وأخذني إلى غرفة أمن المستشـفى، وأخبرهم أنني الشـخص الذي نشر الخبر وفضح أمر المستشفى، فاستلمني منه فرد آخر من أمن المستشفى يدعى كمال شـعره أبيـض وطويل وعمـره حوالي 29 عاماً، وقال لي «هو أنت اللي فضحتنا ونشرت الخبر بتـاع انفجـار رحـم السـت»، وبعدهـا دفعنـي باليد وتعدى علي بالألفاظ النابية، فخرجت من المستشفى وتوجهت إلى قسـم ثـان طنطا وحـررت محضر رقم 8493 أتهمتـه فيـه بالتعـدي والسـب والقـذف وتم إحالة المحضر إلى النيابة العامة. وأشـار «عباس» أن موقـف إدارة الجريدة كان سـلبيا معه للغاية، حيث أنهم لم يتخذوا أي موقف تضامني معه.

تنطوي الحالة على انتهاك واضح لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسـية والمهينـة، المضايقة والمنع من التغطية.

الانتهاكـات المتعلقـة بالحريـة الشـخصية وبتحريم الاحتجاز غير القانوني:

يعـد هـذا النوع مـن الانتهـاكات هو الآخـر من بين انتهـاكات الحريات الإعلاميـة وحقوق الإعلاميين

الإنسانية المتكررة والشائعة في مصر. فقد تحققت الشبكة من وقوع حالات كثيرة وعديدة من هذه الانتهاكات بلغ عددها حوالي (43). وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- **توقيف أدهم رشدي من جريدة الدستور من قبل قوات الشرطة**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة أن أدهم رشدي المحرر بجريدة الدستور اليومية تعرض إلى الاعتداء بالضرب والسحل والتوقيف في قسم الاتحادية لقرابة الخمس ساعات من قبل قوات الشرطة المكلفة بتأمين قصر الاتحادية وذلك أثناء تغطيته لفعاليات «نحمل البيض للقصر» والتي دعا لها عدد من الحركات والقوى السياسية يوم 2013/5/6 للقيام بإلقاء البيض على القصر الرئاسي. وقد أكد «أدهم» أنه توجه لقصر الاتحادية يوم الأثنين الموافق 2013/5/6 بتكليف من جريدة الدستور التي يعمل بها هو وعدد من الصحفيين من مؤسسات صحفية مختلفة لتغطية فعاليات «نحمل البيض للقصر» والتي كان قد دعى لها عدد من القوى والحركات السياسية لإلقاء البيض على قصر الرئاسة والتي بدأت فعاليتها حوالي الساعة 4:30. وأضاف «أدهم رشدي» في تصريحات خاصة لشبكة «سند» أنه فور بدء المتظاهرين إلقاء البيض على قوات الأمن المكلفة بتأمين القصر، وقعت احتكاكات بين الجانبين، وتوجهت قوات الأمن إلى الرصيف المقابل لقصر الاتحادية أمام مسجد عمر بن عبد العزيز والذي كان يقف عليه الصحفيون لتغطية الأحداث، ففوجئت بعدد من قوات الأمن يتوجهون ناحيتي وقاموا بالاعتداء علي ضربا بالأيدي وركلا بالأقدام وقاموا بسحلي على الأرض وجروني على الأرض حتى سيارة الترحيلات التي أوصلتني لنقطة شرطة «الاتحادية». وأشار إلى أنه فور وصولنا إلى قسم الشرطة قمت بتقديم كارنيه الجريدة التي أعمل بها إلا انهم لم يعبأوا بذلك وأستمر حبسي حتى تم الأفراج عني بعد عدد من الضغوطات التي مارستها أدارة الجريدة برعاية رئيس التحرير رضا إدوارد حتى تم الأفراج عني نهاية اليوم.

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية واللاإنسانية وحرمان غير قانوني من الحرية الشخصية بصورة تخالف المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تلتزم به مصر.

- **احتجاز كريم عبدالمعين من جريدة الجمهورية**

وفقا لما جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة، أوضح الضحية كريم عبدالمعين، الصحفي بجريدة الجمهورية تفاصيل الواقعة فقال: يوم 12 يوليو 2013 مساء.. كان فيه معلومات عن اطلاق نار ناحية المجري الملاحي، رحت اتأكد من صحتها وكنت راكب العربية بتاعتي لقيت كمين جيش بالقرب من المجري الملاحي، وقفوني ونزلوني من العربية، وسألوني رايح فين قلت لهم بتمشى بالعربية «مش حبيت أقولهم إني رايح اصور أو اغطي عشان الوضع المضطرب اللي في البلد».. ففتشوا العربية ولقيوا كاميرا.. وبعدها فتشوني وأخدوا البطاقة

عرفـوا انني شـغال في الجمهوريـة والجزيـرة. ويتابع الضحيـة روايته: ملازم أول اسـمه «عبد العزيز» أمر باحتجـازي لمـدة 3 سـاعات.. وبالفعـل بعدهـا كان الزمـلاء وعـلى رأسـهم الاسـتاذة عبـير السـعدي قد تدخلوا للإفراج عني وهو ما تم بالفعل، ومن الاشـياء المهمـة أن هذا المـلازم كان مصمم على تحرير محضر بالواقعة وتقديمي للنيابة العسكرية، لكنني رفضت ورفضـت ان امتثـل للنيابـة العسـكرية. ويضيـف: كان هنـاك شـتائم قـذرة واتهامات بالتشـويه واننا بنخرب البلد وعايزين نولـع الدنيا.. أفرج عني بعد 3 سـاعات من الحجـز لكنهم أخـذوا كارت الكاميرا ورفضـوا اعطائي اياه وكان عليه صور للشـغل وصور خاصة، وقالولي «امشي واوعى تقرب من المنطقة دي تاني».

تنطـوي هذه الحالة على انتهـاك لحرية الإعلام من خلال الاحتجاز غير القانوني والمعاملة القاسية والمنع مـن التغطيـة ومصـادرة أدوات العمل. وهـي تعكس بوضـوح حجم الانتهاكات الجسـيمة التـي ترتكبها الجهات الرسمية بحق الإعلاميين المصريين.

- **توقيـف محمد بـدر من قنـاة الجزيرة الفضائية**

جـاء في الاسـتمارة الخاصـة بهـذه الحالـة أن محمد بـدر المصـور بقنـاة الجزيـرة مبـاشر/ مـصر تعـرض بتاريخ 2013/7/15 للحبس بقسـم الأزبكية 15 يوما، إضافـة إلى مصادرة كاميرا التصويـر الخاصة بالقناة أثناء تغطيته للاشـتباكات الدائرة بين قوات الامن وعدد من جماعة الأخوان المسلمين المؤيدين للرئيس المعزول بشـارع رمسـيس. وأكـد محمد الغـزالي منتج التقاريـر بقنـاة الجزيرة مباشر مـصر في تصريحات حصرية لـ«شبكة سند»، أن صديقه محمد بدر قد تم القبض عليه من قبل أحد المتظاهرين أثناء تصويره للاشـتباكات مـن أعـلى كوبـري أكتوبر برمسـيس، وتم تسـليمه بعد الإعتداء عليه مـن المتظاهرين هو والكاميرا لقوات الأمن بقسـم الأزبكية مساء الإثنين 15 يوليو، حيث تم احتجازه هناك وتوجيه تهم له لا يمكـن أن توجه لمصور يحمل كاميرا للتصوير الحي المبـاشر، حيـث وجهت له تهم حيازة كاميرا وسـلاح ناري وتكدير السـلم العام، وهي تهم لا يمكن أبدا أن يقـوم بها مصور يحمـل كاميرا ضخمـة فكيف له أن يشـتبك أو يحمـل سـلاحاً؟ وأضاف الغـزالي أن إدارة قناة الجزيرة كانت قد فقدت كافة وسائل الإتصال بمحمـد بدر منذ السـاعة الحادية عشرة مسـاء ذلك اليـوم، وحتـى السـاعة الواحـدة صباحـا، حتـى تم التعرف على مكان احتجازه بقسـم الأزبكية، عشـية عرضـه عـلى النيابـة، التـي أمـرت بحبسـه 15 يوما عـلى ذمـة التحقيقات. وأشـار الغـزالي إلى ان موقف إدارة القنـاة ونقابة الصحفيـين كانا إيجابيين للغاية حيـث أصـدرت قنـاة الجزيـرة بيانا عـلى صفحتها عـلى الأنترنـت تدين فيـه القبض عـلى أطقمها من قبل السـلطات المصريـة، كما وكلـت مجموعة من المحامـين للدفـاع عنه، وفي السـياق ذاته قـام ضياء رشـوان نقيـب الصحفيـين بمخاطبة النائـب العام المصري لسرعة الإفراج عن الزميل محمد بدر.

تنطـوي هـذه الحالة عـلى انتهـاك لحريـة الإعلام مـن خـلال الاحتجـاز التعسـفي وغـير القانونـي

بصورة تخالف المعايير الدولية والمنع من التغطية.

- **احتجاز محمد الهواري من موقع صدى البلد الإخباري**

أشار الصحفي محمد الهواري في شكواه لشبكة سند أنه: «يوم الأربعاء الموافق 14 أغسطس 2013، وهو يوم فض اعتصام ميداني النهضة ورابعة العدوية، حوالي الساعة 4 ونص - 5 الفجر، وقت نزول القوات بالمدرعات من ناحية كوبري الدقي من ناحية كلية الفنون التطبيقية، كنت متواجداً لتصويرهم، ثم توجهت مع الضباط وقوات الامن المركزي عند كوبري جامعة القاهرة، وذلك بعد أن قالوا لنا اننا لا يمكننا التصوير من عند كوبري الدقي ما يحدث بميدان النهضة، وأن المسافة بعيدة، وأننا بذلك سنكون بضهرهم فنفشل بتغطية الحدث، كما أنهم سيكونون قلقين علينا من أي اشتباكات ستحدث، وبدأ فض الاعتصام وقمنا بالدخول مع قوات الامن لداخل ميدان النهضة، ونتيجة الاشتباكات أصبحنا جميعاً عند بوابات الجامعة بعد أن جاوزنا مظلة النهضة، وبالتحديد عند منصة الإخوان وكان بصحبتي ضابط وأمين شرطي يعلمون بأنني صحفي، ولأنني كنت أقوم بتصوير كل ما يخرجونه من أحراز، إلا انهما أصيبا، فبقيت وحدي، وكان الجميع منشغلين بالتصوير، وفي تلك الاثناء كنت أقوم بتصوير فيديو مع ممن تواجدوا بالاعتصام في احدى الخيم بالميدان، ووقت خروجي من الخيمة كانت هناك عملية تطهير للمكان، وكانت قوات الامن المركزي والقوات الخاصة يقومون بالقبض على الكل، ولم يتناقشوا مع أحد، خاصة أنهم قد قبضوا على كثيرين بكارنيهات صحفية مزورة، وأخذني حوالي 5 أشخاص وكانوا يسلمون الجميع عند المسلة وقاموا بإدخالنا بعربية الامن ولم يعطوني أية فرصة للحديث عن نفسي، واخذوني إلى مديرية أمن الجزيرة، وكان ذلك حوالي الساعة 8 ونصف او تسعة، وبمجرد وصولنا قمت بإخراج الكارنيه، وقلت لهم أنني صحفي، لكن لم يستمع إليّ احد، وقالوا لي «حاضر حاضر هنبقى نشوف ونستعلم بس مش دلوقتي»، وبعدها أخذونا في عربية ترحيلات للكيلو 10 ونص الطريق الصحراوي، بعد دقائق من وصولنا لمديرية أمن الجيزة التي لم ندخلها حيث أن العربة فقط دخلت للمديرية بضهرها وجاءنا أمين شرطة وطلب من الجميع إخراج كل ما يحيزه من أشياء فأخذوا الموبايل، البطاقة الشخصية، الكارنيه، وقاموا بكتابة أسماء جميع الاشخاص، والمنطقة التي ذهبنا عليها بعد ذلك اظنها منطقة عسكرية تابعة للأمن العسكري، وهي حالياً مديرية أمن 6 أكتوبر، وهو مكان للاستعلام عن الاشخاص، وكان بالعربة حوالي 50 شخصاً، ولما دخلنا لهذا المكان الذي يدرب فيه العساكر، تم احتجازنا في زنزانات تحت الأرض، اعتقد أنها للمجندين المعاقبين، وأمناء الشرطة المخطئين، وكانوا حوالي 9 زنزانات، احتجز في كل واحدة ما يقرب من 70 شخصاً، على حسب العدد، وللأمانة منذ القبض علينا حتى احتجازنا بهذا المكان لم يسبنا أحد، ولم يتعرض لنا أحد، وكانوا يتحدثوا إلينا بشكل لائق جداً، وأنهم سيقومون بالاستعلام عنا وسيفرج عنا، وقاموا بإدخال المياه إلينا، وجاءوا بطبيب لمعالجة المصابين، وقاموا بإدخال الأكل إلينا ولمن كان

صائمـاً، ولكنـي خرجت عن شـعوري وقمت بالدق عـلى الأبواب طالباً إخراجـي، وقلت أن عمي رائداً وأريد أن أقابله، وقام بعدها بعض المحتجزين بنفس السـيناريو وقامـوا بعمـل ضوضـاء بالمـكان وهـو ما جعلهـم يأخذونني ويخرجوني لأقابل رائداً هناك لم أتذكر اسـمه، وحكيت له ما حدث، وقمت بكتابة المحـضر بنفـسي، ثـم أتـوا بشـخص وطلبـوا مني أن أقـوم بإعادة مـا رويته، وتم الإفراج عنـي في الثانية صباحـاً، بعد أن طلب الرائد من أحد أفراد الأمن أن يخرجني ويوصلني للبوابة، ولكن لم أحصل على أية متعلقات شخصية أخذت مني حتى الآن».

تشـكل هذه الحالة انتهاكا جسـيما وخطـيرا لحرية الإعلام من خلال الاحتجاز غير القانوني والتعسـفي وفقـا لمـا جـاء في المـادة 9 من العهـد الـدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية.

- **احتجـاز باسـم الشـريف مـن شـبكة الإعلام العربية «محيط»**

روى باسـم الشريـف مـن شـبكة الإعـلام العربيـة «محيـط» لشـبكة سـند أنـه في: «يـوم الجمعـة 29 نوفمـبر 2013 .. كنـت في طريقـي مـن بيتـي بعـين شـمس لمقر عملي بالمهندسين .. ركبت المترو الساعة 3 عـصرا .. المترو لـم يتوقف في محطـة كوبري القبة بسـبب اشتباكات بين متظاهرين من انصار مرسي وقوات الامن والامن بدأ بضرب غاز مسيل للدموع.. واثناء تغطيتي للحدث تم القاء القبض علي مع عدد من المتظاهرين. ويتابـع: انا كنت محتجزا في نقطة شرطة سرايا القبة وتم ترحيلي صباح اليوم التالي على نيابة الحدائق بمصر الجديدة.. ثم تم اخلاء سـبيلي من النيابة واترحلت على قسـم حدائق القبة.. ثم تم اخلاء سـبيلي تماما في العاشرة مساء يوم 31 ديسمبر 2013 من قسم الحدائق».

وقـد اتهم باسـم بتهم الشـغب وتكدير السـلم العام، وإشـاعة أخبار كاذبة له، وهي تهم لا أسـاس لها من الصحة وجزافية. واسـتنكرت شبكة الإعلام العربية «محيـط» القبـض على باسـم محمـد الشريف أحد مراسـلي الشـبكة أثناء تغطيته لتظاهـرات جماعة الإخوان المسـلمين في محيـط قصر القبـة. وطالبت الشـبكة بالإفـراج الفـوري عـن «باسـم الشريـف» وحملـت وزارة الداخليـة مسـؤولية أمنه وسـلامته، مؤكدة أنه لا ينتمي لأي فصيل سياسي بعينه.

تنطـوي هـذه الحالـة عـلى انتهـاك واضـح لحريـة الإعـلام مـن خلال المعاملـة القاسـية والاحتجاز غير القانونـي للحريـة. وهـي تـدل عـلى انتشـار ظاهرة احتجاز الصحفيين في مصر من قبل رجال الشرطة.

الانتهاكات المتعلقة بحرية الإعلام والنشر:

رصدت الشـبكة وقـوع عدد من الانتهاكات الماسـة بشكل أسـاسي بحرية الإعلام والنشر لوحدها والتي لم تقترن بانتهاك أي حق آخر من الحقوق الإنسانية المعـترف بهـا كوسـيلة للتعـرض لحريـة الإعـلام وعرقلتهـا، وقد بلغ عـدد الانتهـاكات المتعلقة بهذه الحرية على النحو المذكور (174) انتهاكا. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

• منع سعيد شعيب وعدد آخر من الصحفيين من الظهور على القنوات التلفزيونية الحكومية

في تفاصيل هذه الحالة، جاء في الاستمارة المتعلقة بها: «تعود الواقعة إلى يوم الخميس 14 فبراير 2013 عندما تقدم الكاتب الصحفي سعيد شعيب بشكوى الى نقابة الصحفيين ضد صلاح عبد المقصود وزير الإعلام وعضو النقابة، مطالباً فيها بالتحقيق معه في منعه هو وعدد من الصحفيين من دخول مبنى ماسبيرو، ومن الظهور على القنوات التليفزيونية المملوكة للدولة. وقال شعيب في روايته إن عددا من المواقع الالكترونية نشرت قائمة بأسماء من قرر وزير الإعلام (وهو عضو قيادي بجماعة الإخوان) منع دخول العديد من الصحفيين والإعلاميين والسياسيين مبنى ماسبيرو. هم جمال زهران عضو مجلس الشعب السابق وجمال فهمي وكيل نقابة الصحفيين وخالد البلشي رئيس تحرير البداية وعبد الجليل الشرنوبي عضو في جبهة الإبداع والكاتبة الصحفية سكينة فؤاد وعبد الحليم قنديل رئيس تحرير صحيفة صوت الأمة والباحث د. عمار علي حسن والكاتب الصحفي سعيد شعيب. واشار شعيب في شكواه المقدمة لشبكة سند الى أن هذا القرار ليس تخميناً، ولكنه منسوب الى رئيس تحرير برنامج مباشر من مصر على الفضائية المصرية الأستاذ عبد الناصر البنا طبقاً لما نشره موقع البداية. وقد نقلته العديد من المواقع، ولم يصدر أي تكذيب من الزميل الأستاذ صلاح عبد المقصود. واوضح شعيب أن اتحاد الإذاعة والتليفزيون بقنواته واذاعاته ليس ملكية خاصة لوزير الإعلام وليس ملكية خاصة لجماعة الإخوان التي ينتمي اليها. ولكنه ملك لكل المصريين وينفقون عليه من اموالهم. واختتم شعيب شكواه مؤكداً على ضرورة التحقيق مع صلاح عبد المقصود والتضامن معه في الدعوى القضائية التي سيرفعها ضد الوزير.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال منع عدد من الصحفيين والإعلاميين المصريين من الظهور على القنوان التلفزيونية المملوكة للدولة دون مبرر معقول أو قانوني.

• منع طاقم قناة الجزيرة مباشر من تغطية مؤتمر صحفي

روي الصحفي عبد الفتاح فايد تفاصيل الواقعة لشبكة سند قائلاً: «يوم 8 يوليو 2013 عصرا توجهت ومعي طاقم من القناة لتغطية المؤتمر الصحفي الذي عقدته القوات المسلحة والشرطة للتعليق على أحداث الحرس الجمهوري التي وقعت فجر اليوم الذي سبق المؤتمر .. كان هناك العديد من الاعلاميين والصحفيين الذين حضروا المؤتمر، وقبل بدء الفعاليات وكلمة المتحدث باسم الداخلية اللواء هاني عبد اللطيف، تعالت هتافات العديد من الموجودين داخل القاعة تطالب بطردي وطرد طاقم القناة واتهمونا بزعزعة الاستقرار والسعي لنشر الفتنة في مصر حيث رددوا هتافات «الجزيرة» برة ..»الجزيرة» برة. ويضيف الضحية: على اثر تلك الهتافات قال المتحدث باسم الداخلية «احنا يا جماعة في مصر .. بلد الحريات والديمقراطية»، ولكن لم يصمت الصحفيون إلا بعد خروج طاقم

الجزيرة من القاعة.. وتابع: اضطررنا للخروج خاصة وأن الهتافات كانت عالية جدا».

لا شك أن هذه الحالة تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام بالمعنى الوارد في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- **اقتحام مقر قناة الناس وايقافها من البث**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة أن قناة الناس الفضائية تعرضت للاقتحام ووقف البث من قبل القوات الخاصة التابعة للشرطة المصرية، عقب بيان الفريق السيسي بعزل الرئيس مرسي من منصبه كرئيس للجمهورية وتعطيلها هي وعدد من القنوات الفضائية، وذلك بأمر مباشر من قيادات القوات المسلحة المصرية التي كانت تتولى إدارة شؤون البلاد في هذه الأوقات وذلك في تمام التاسعة والنصف من مساء يوم 2013/7/3، وذلك بحجة أنها من القنوات التي تبث الفتنة في صفوف المصريين وهو الأمر الذي يتنافى مع كافة المواثيق الدولية المنظمة لحرية العمل الإعلامي حيث فوجئ جميع العاملين بمدينة الإنتاج الإعلامي عقب خطاب السيسي وزير الدفاع مباشرة باقتحام عدد من القوات الخاصة لقناة الناس الفضائية واقتحام مقرها وتحطيم الأجهزة الموجودة من أجهزة بث وأجهزة أخرى خاصة بعمل القناة كما قاموا بإلقاء القبض على صاحب القناة وجميع العاملين بالقناة، كما قامت أدارة شركة النايل سات بقطع إشارات البث عن القناة فجأة ودون سابق إنذار. كما قامت قوات الشرطة بإلقاء القبض على كافة العاملين بالقناة بدون إذن نيابة أو حتى أمر تفتيش واحتجازهم واعتقال بعضهم دون وجه حق وبالمخالفة للقانون المصري، ولم يتوقف الأمر على ذلك بل قاموا بغلق القناة نهائيا بالجنازير ووقف عملها وهو الأمر الذي قمنا بتوثيقه بالصور للتوضيح لعملية مداهمة القناة وصور بعد إغلاقها.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المنع من البث وخاصة أن السلطات المانعة لم تثبت وجود أي مبرر يستدعي هذا الإجراء من قبيل الحض على الكراهية أو المساس بالأمن الوطني والنظام العام. وهو يندرج كذلك ضمن حالة الاستقطاب السياسي التي تدفع حرية الإعلام ثمنها في مصر.

- **منع أحمد أبوالقاسم من موقع الثورة تايم من التغطية وتحطيم أدوات العمل التي كانت بحوزته**

جاء في الاستمارة المتعلقة بهذه الحالة أنه بتاريخ 2014/8/14 وبعد أحداث فض اعتصامي «رابعة» و«النهضة»؛ التي خلفت وراءها أنتشار الفوضى بكافة أنحاء الجمهورية، توجه أحمد أبوالقاسم مراسل موقع الثورة تايم لتغطية أحداث قطع طريق سندوب - أجا السريع بمحافظة الدقهلية، والتي قام بها عدد من انصار جماعة الإخوان المسلمين، فور وصوله إلى مكان الحادث بدأ على الفور في التصوير لكافة أعمال العنف التي كانت في ذلك المكان إلا أنه تعرض للضرب والمنع من التغطية وتكسير للكاميرا الخاصة به. وأكد «أبو القاسم» خلال حواره

مع شبكة «سند» أنه توجه إلى مكان قطع الطريق فور علمه بالخبر لعمل التغطية الإخبارية للموقع الذي يعمل به، حيث كانت الساعة تقترب من العاشرة والنصف صباحا، وبعد التقاطه لمجموعة من الصور لأعمال العنف التي قام بها أنصار الإخوان فوجئ بثلاثة أشخاص من أنصار الإخوان يهاجمونه، ويمنعونه من التصوير والتغطية، حتى انهم استولوا على الكاميرا الخاصة به وقاموا بتكسيرها وإلقائها في النيران التي كانت مشتعلة بالقرب منهم إضافة إلى قيامهم بدفعه وإلقاءه على الارض، حتى تمكن أحد السائقين المتواجدين بالمكان من تهريبه بعيدا عن موقع الأحداث. وأشار «ابو القاسم» إلى أنه لم يحرر محضرا بالواقعة بسبب انشغال كافة أقسام الشرطة بأعمال العنف التي شهدتها البلاد خلال ذلك اليوم، موضحا بأن موقف إدارة الموقع كان سلبيا معه خلال هذه الواقعة، حيث أنه لم يتم تعويضه بأي شكل عن الكاميرا التي أتلفت منه خلال تغطية الحدث أو حتى صرف مكافأة له.

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام بالمعنى الوارد في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من خلال المنع من التغطية ومصادرة لأدوات العمل.

- **إيمان علي من جريدة اليوم السابع**

وصل إلى علم الزميلة إيمان علي من مصدر خاص – رفضت ذكره حرصاً عليه- أن هناك اجتماعاً سرياً بين عمرو موسى عضو جبهة الإنقاذ وخيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان المسلمين بمنزل الدكتور أيمن نور رئيس حزب غد الثورة بمنزله رقم 4 بشارع الملك الأفضل بالزمالك القاهرة، يوم الأربعاء 5 يونيو 2013 في تمام الساعة السابعة مساء، ووصلت هي إلى المكان في تمام الساعة السابعة والربع، ورصدت حال وصولها وصول سيارات الضيفين بحراستهما الشخصية، وتقول إيمان أنها رفضت الصعود للمنزل احتراماً لخصوصية المكان، وأنها فقط أرادت الانتظار لالتقاط صور للضيوف عند وصولهم وعند مغادرتهم، وبالفعل اتصلت بالجريدة لتطلب مصوراً عادياً وآخر خاص بالفيديو، وبينما هي تنتظر فوجئت بسكرتيرة د. أيمن تأتي إليها (اسمها دعاء) وتطلب منها الرحيل، فرفضت إيمان ذلك، فقالت لها السكرتيرة أنها ستتصل برئيس التحرير خالد صلاح ليطلب منها الرحيل، وفي نفس الوقت اتصل بها (إيمان) مدير التحرير عبد الفتاح عبد المنعم، وطلب منها ألا ترحل، وفي نفس الوقت اعتبرت السكرتيرة أن هذا الاتصال نوع من التهديد لها فقالت بصوت مرتفع «أنت بتهددني، أنا هاطلبلك الشرطة» فسمعها مدير التحرير وقرر نشر الخبر، بعدها اتصل بها رئيس التحرير وطلب منها ألا ترحل وقال لها أن د. أيمن اتصل به وطلب منه أن يصرفها لكنه رفض مؤكداً على فكرة حرية الصحافة، بعدها شاهدت إيمان السيارات الخاصة بالضيوف وهي تتحرك من الكراج نحو باب خلفي لتلتقط الضيوف وترحل بهم دون أن تتمكن هي من التقاط أية صور، بعد ذلك اتصل د. أيمن نور بالجريدة وأخبرهم أن إيمان شخصية غير مرغوب فيها لتغطية أخبار الحزب، وفي المقابل قام بعض العاملين في مكتب د. أيمن بالاتصال بها لمعرفة من

قـام بتسريب الخـبر إليها، وقاموا بابتزاز مشـاعرها (حسـب وصفهـا) بـأن أخبروهـا بأنها ستتسـبب في رفت أكثر من شـخص في حال رفضهـا ذكر مصدرها وأن د. أيمـن كان يعتبرهـا بمثابـة ابنتـه فلـم يتوقع منهـا أن تطعنه في ظهـره، من ناحية أخرى اتصل بها نقيـب الصحفيين ضياء رشـوان، ليخبرها أن النقابة تسـاندها، وأنـه في حال تصعيـد الأمور فـإن النقابة ستقف بجانبها حتى النهاية.

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المنـع مـن التغطيـة ومحاولة الضغط عـلى الصحفية للكشف عن مصادر معلوماتها.

- **باسم يوسف من قناة سي بي سي 25 – 10**

رفض الإعلامي باسم يوسـف مقدم برنامج البرنامج تصويـر الحلقة الثالثـة من برنامجـه والتي كان من المقـرر تصويرهـا يـوم الأربعـاء الموافـق 2013/11/6 وبالتـالي عدم إذاعتها فى موعدهـا والذي كان مقررا لـه الجمعـة 11/8، جاء ذلك بعـد أن توترت الأجواء بينـه وبين إدارة القناة على مدار أكثر من أسـبوعين وذلـك بعد أن قامت إدارة القناة بمنع إذاعة الحلقة الثانيـة مـن البرنامـج بعد أن قـام باسـم بتصويرها وتسـليمها لإدارة القناة تمهيـدا لعرضها يوم الجمعة 11/1 وذلك بحجة عدم التزامه بالسياسة التحريرية للقنـاة ومخالفته لـشروط التعاقد، حيـث أصدرت القناة ومالكها محمد الأمين بياناً بشـأن هذه الواقعة جـاء فيه: «تأكيدا على مـا جاء في البيان الصادر من مجلـس إدارة القناة يوم السـبت الموافـق 26 أكتوبر 2013 بخصـوص الحلقة الأخيرة من برنامج البرنامج والتـي تـم إذاعتهـا بتاريـخ 25 أكتوبـر 2013 حيث أن القنـاة فوجئـت بـأن المحتـوى الإعلامي المسـلم لإدارة القنـاة لحلقـة اليوم الجمعـة الأول من نوفمبر للبرنامـج يخالـف مـا ورد في بيان القنـاة الصادر 26 أكتوبـر، ممـا يعنـي إصرار منتـج البرنامـج ومقدمه الإعلامي الدكتور باسـم يوسـف على الاسـتمرار في عـدم الالتـزام بالسياسـة التحريريـة لقنـوات سي بـي سي، والواردة ضمن وثائـق العقد الموقع مع منتج البرنامج ومقدمه.

ورغـم أن القناة وفـور إذاعـة الحلقة السـابقة وبعد ورود الأفعـال الشـعبية الغاضبـة قد تـم لفت منتج البرنامـج ومقدمـه إلى ضرورة الالتـزام بمـا جاء من ضوابـط في البيان السـابق مـن الإدارة عقب الحلقة الأخـيرة، يضاف إلى ذلك عدم التزام بتسـليم أعداد الحلقات المتفق عليها في السـنة الأولى رغم استلامه لكامـل مسـتحقاته الماليـة لتلـك السـنة وإصراره عـلى الحصول عـلى مبالغ إضافية كشرط لاسـتمرار إنتـاج حلقـات جديـدة، ممـا يمثل اخـلالا بشروط العقـد، وعليـه قرر مجلـس إدارة شـبكة قنوات سي بـي سي إيقاف إذاعة برنامـج «البرنامج» لحين حل المشـكلات الفنيـة والتجارية في البرنامـج».، وذلك دون إخطار باسم يوسف أو أي من فريق عمله بقرار منع الحلقة أو حتـى الجمهور الذي تفاجأ هو الأخر بمنـع الحلقة في الموعـد المحدد لإذاعتهـا، وهو الأمر الذي دفع باسم يوسـف لعدم تصوير الحلقة الثالثة من البرنامج، وهو الأمر أيضا الذي أثار حفيظة فريق عمل البرنامج مما دفعهم لإصدار بيان للرد على إدارة

القناة أعلنوا فيه تحفظهم الشديد على وقف إذاعة الحلقة الثانية من البرنامج وأعلنوا فيه التزامهم بتسليم حلقات البرنامج في مواعيدها المحددة وعدم الإخلال بشروط التعاقد، والتي وصفوها بالسرية والتي لا ينبغي إعلانها، وجاء نص البيان كالتالي:

«تأسف الشركة لاتخاذ ادارة قنوات CBC هذا القرار المنفرد والمفاجئ بوقف البرنامج وتؤكد الشركة أنه لم يتم إخطار أسرة البرنامج بأي نية لوقفه حتى لحظة إذاعة البيان المذكور، وتؤكد الشركة على التزامها بتسليم كافة الحلقات في مواعيدها وعدم إخلالها بأي من الشروط التعاقدية الخاصة بعرض البرنامج وبتسليم الحلقات».

وأضاف البيان:«تنوه الشركة المنتجة على التزامها بجميع التعاقدات المبرمة بينها وبين شركة المستقبل المالكة لقنوات CBC، بما في ذلك الالتزام بالسرية المتفق عليها في علاقه الشركة المنتجة بالقناة. وعليه فنحن نلتزم بعدم التصريح بأية تفاصيل في هذا الصدد ونتحفظ على ما تم اصداره وذلك احتراما منا للمهنية والمصداقية المعروفة عن الشركة، وترفض إدارة البرنامج الادلاء بأية تصريحات أو بيانات انفعالية قد تضر بمكانة الشركة المالية والمهنية وتعتبر أن البيان المذكور أدى إلى التشهير بسمعة الشركة المنتجة والعاملين بها».

وتابع البيان:« نؤكد على عدم صحة الأخبار المتداولة عن قيامنا بإجراء مفاوضات أو عقد اتفاقيات مع قنوات أخرى لإذاعة البرنامج وذلك احتراماً منا لتعاقداتنا السارية».

وأكمل: «يعتذر فريق عمل البرنامج والشركة المنتجة للجمهور الكريم عن هذا الموقف الذي ترتب على عدم اذاعة الحلقة في موعدها رغم تسليم هذه الحلقة لقناة سي بي سي وعدم احتوائها على ما يخالف المعايير المهنية والقانونية».

واختتم البيان: «وأخيراً ستعمل الشركة على احتواء هذا الموقف بأسلوب مهني راق بعيداً عن المهاترات والانفعالات، وتؤكد لمشاهدي البرنامج أنها ستعلن كافة التفاصيل المتعلقة بهذا الأمر في أقرب فرصة ممكنة».

وكان قد سبق هذا الموقف موقف آخر مشابه من توتر الأجواء بين القناة وإدارتها الممثلة في صاحب القناة رجل الأعمال محمد الأمين في أعقاب إذاعة الحلقة الأولى من البرنامج والتي تناول خلالها الإعلامي الساخر الانتقاد لعدد كبير من شخصيات القيادة السياسية في مصر والذين كان على رأسهم رئيس الجمهورية والفريق عبدالفتاح السيسي والأمر الذي أثار ردود أفعال واسعة بين الجمهور والقوى السياسية ففي الوقت الذي رآه البعض على أنه نموذج لحرية التعبير رآه آخرون بأنه نموذج للإسفاف والابتذال نظرا لما احتوته الحلقة من الإيحاءات الجنسية والألفاظ الخارجة وهو الرأي الذي وقفت إدارة القناة بجواره ودعمته، حيث استنكرت في بيان لها ما قام به باسم يوسف وجاء نص البيان كالتالي:

«أعربت إدارة قنوات «سي بي سي» عن عدم رضاها عن الحلقة التي قدمها الإعلامي الساخر باسم يوسف في مستهل موسمه الجديد، وفي بيان أصدرته في ساعة متأخرة من مساء أمس ـ السبت ـ قالت شبكة قنوات الـ«سي بي سي» إنها تابعت ردود الفعل الشعبية التي أعقبت عرض الحلقة الأخيرة من برنامج «البرنامج» الذي يقدمه الإعلامي باسم يوسف، والتي جاءت في معظمها رافضة لبعض ما جاء في هذه الحلقة. وأكدت إدارة الـ«سي بي سي» في بيانها أنها ستظل داعمة لثوابت الشعور الوطني العام، ولارادة الشعب المصري وحريصة علي عدم استخدام ألفاظ أو إيحاءات أو مشاهد في برامجها تؤدي الى الاستهزاء بمشاعر الشعب المصري أو رموز الدولة المصرية. كما شددت إدارة القنوات على أنها ستظل تمارس حرية الإعلام كاملة وتؤكد على تأييدها ودعمها لثورتي الشعب المصري 25 يناير و30 يونيه». وفي سياق متصل أصدر العاملون ومقدمو البرنامج بقنوات سي بي سي بيانا تضامنيا مع باسم يوسف ويناهض قرار منع حلقاته جاء فيه: «نؤكد نحن إعلاميو قنوات «سي بي سي» إننا نتحفظ على قرار إيقاف عرض الحلقة الأخيرة من برنامج «البرنامج» لزميلنا باسم يوسف.. إننا مع علمنا بأن الأسباب التي دعت السيد رئيس مجلس الإدارة لإيقافها لا علاقة لها بضغوط سياسية من أي جهة ولا برغبة في تقييد حرية عملنا كإعلاميين وصحفيين.. إلا أننا نرفض قرار إيقاف الحلقة من حيث المبدأ، وقمنا بإبلاغ مجلس الإدارة والسيد رئيس مجلس الإدارة بذلك، مؤكدين أننا كإعلاميين متمسكين بالعمل في المناخ الذي مكننا من ممارسة دورنا بحرية وإدراك كامل لمسؤوليتنا الوطنية تجاه المجتمع والرأي العام دون منع أو تقييد، وهو ما وجدناه فعلا على شاشة سي بي سي منذ إطلاقها. وقد نقلنا موقفنا هذا بوضوح إلى مجلس إدارة «سي بي سي» ولمسنا تفهما كاملا له.. ونحن إذ نؤكد تحفظنا على المنع كمبدأ.. نأمل أن يتم التوصل سريعا إلى اتفاق بين المحطة والشركة المنتجة للبرنامج حول نقاط الاختلاف الواردة في البيان الصادر عن السيد رئيس مجلس الإدارة».

وأوضح أن من وقعوا على البيان هم عماد الدين أديب، وليس الحديدي، وخيري رمضان، ومجدي الجلاد، ودينا عبدالرحمن، وأميرة بهى الدين، ومفيدة شيحة، ومنى عبدالغني، ومحمد سعيد محفوظ، وعلى البهنساوي، ومحمد الجندي، وريهام إبراهيم، ومنى الشايب، وإبراهيم فايق، ومحمد هاني، مدير قنوات سي بي سي، وجميع الصحفيين العاملين بـ «سي بي سي»، وصدر البيان اليوم السبت 2 نوفمبر.

هذا وقد صرح المحامي الجنائي لباسم يوسف منتصر الزيات، على أن العقد المبرم بين «يوسف» وقناة «سي بي سي» لا يقيد حرية اختيار فريق العمل للموضوعات المطروحة في الحلقة، نافيًا إخلال طاقم «البرنامج» بأي بند من بنود عقده مع القناة. وأشار «الزيات»، الذي اشترك في فريق الدفاع عن «يوسف» عندما استدعي للتحقيق بتهمة إهانة الرئيس المعزول محمد مرسي، في مداخلة هاتفية

لبرنامج «خطوط عريضة» على قناة «إم بي سي مصر»، مساء الجمعة، إلى أن البيان الصحفي الذي صدر عن القناة ما هو إلا «علة لتبرير موقفهم لمنع عرض الحلقة»، مؤكداً على أن «البرنامج لم يتعد أو يخل بأي بند من بنود العقد».

هذا وقد علق باسم يوسف على بيان سي بي سي في بيان آخر جاء فيه: «البيان به الكثير من الازدواجية في مضمونه في ما يخصّ الثوابت الوطنية والعائلية، فقد سبق وعرضت القناة في رمضان الماضي مسلسلاً متخماً بالإيحاءات الجنسية للفنانة غادة عبدالرازق، لكن يبدو أن القناة لم تشاهد المسلسل، أما في ما يخصّ الثوابت الوطنية فقد منعت القناة المسلسلات التركية بسبب الموقف التركي المُعادي لمصر، بعد سقوط حكم الإخوان، ثم قررت بثها مرة أخرى، رغم عدم تغيّر الموقف التركي».

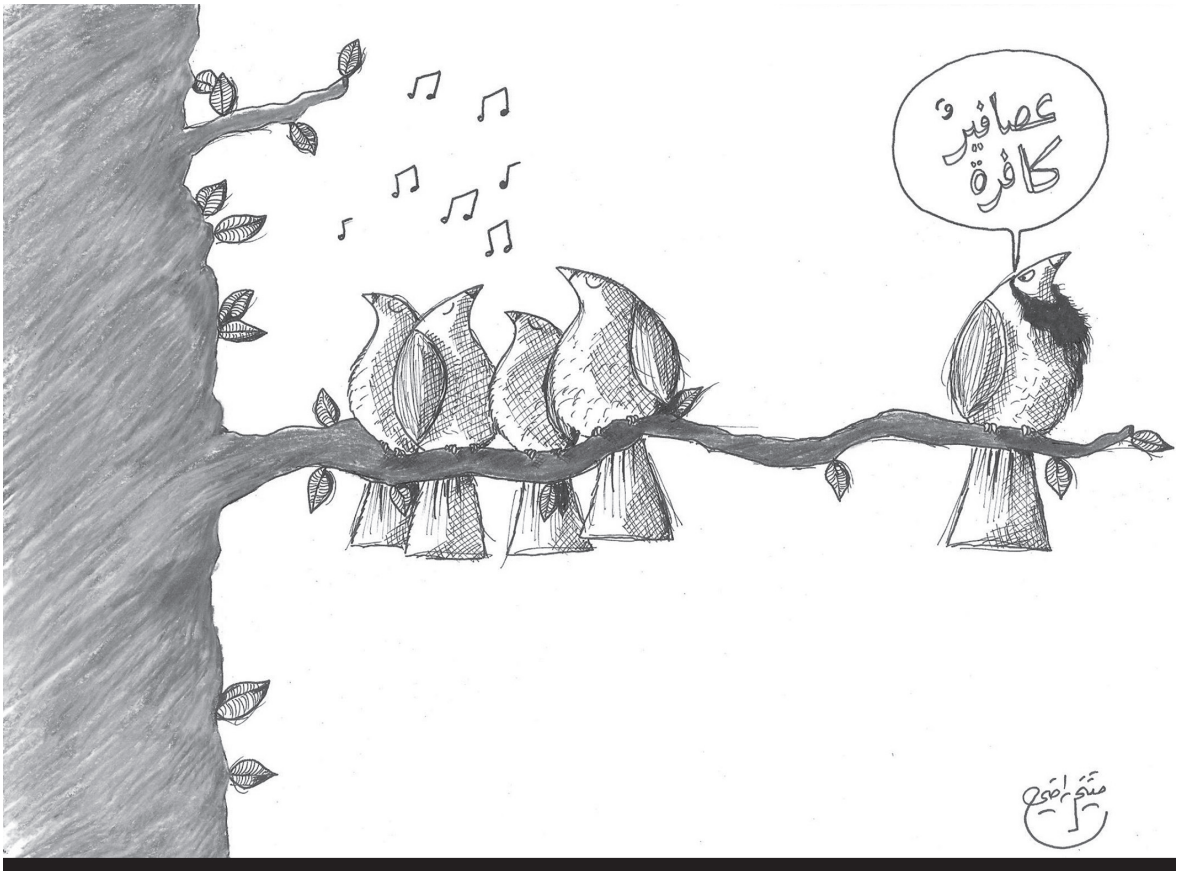

بريشة الفنان : ميثم راضي - العراق

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

اليمن

الباب الأول

الرصد والتوثيق للانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في:

اليمن

يمكـن القـول بأن السـمة الأبـرز لواقـع الحريات الإعلاميـة في اليمن تتمثل بفشـل الدولـة اليمنية وإخفاقهـا في مجـال احـترام الحريـات الإعلامية والحقـوق الإنسـانية للإعلاميـين وحمايتهـا وصيانتهـا، فمـا يقـع في اليمـن مـن انتهـاكات ومشـكلات تعتري الجسـم الإعلامي يـدل بوضوح عـلى الغيـاب التـام للدولـة ولمؤسسـاتها في مجال حمايـة الإعلاميـين اليمنيـين وضمـان حرياتهـم الإعلامية.

ومـن الجديـر بالذكـر الإشـارة إلى أن مصـادر الانتهاكات التـي يتعرض لهـا الإعلاميين في اليمن متعددة وهـي حكومية وعادية ولا تقتصر على الأولى منها فحسب.

لقد تمكنت شبكة سند من خلال برنامج عين وفريق الرصـد اليمني التابع للبرنامج من رصد وتوثيق عدد مـن الحالات التي تعكـس اتجاهات محـددة تتعلق بواقع الحريات الإعلامية في اليمن.

فمن حيث الحالات التـي قام برنامج عين برصدها وموضوعاتها، فقد توزعت هذه الحالات بين شكوى وبلاغ ورصد ذاتي على النحو التالي:

نوع الاستمارة	العدد
شكوى	177
بلاغ	22
رصد ذاتي	1
المجموع	200

وقـد توصلـت شـبكة المدافعـين عن حريـة الإعلام في العالـم العربي «سـند» مـن خلال دراسـة وتحليل الحـالات التـي وصلتهـا عـن مزاعـم وانتهـاكات للحريات الإعلامية في اليمن، إلى جملة من المسـائل والاتجاهـات العامـة والأمـر ذاتـه يقـال بالنسـبة إلى الانتهـاكات التـي قامـت بالتحقق مـن وقوعها وتوثيقها.

واقع الشكاوى في اليمن :

بنتيجـة دراسـة وتحليل الحـالات التي قـام برنامج « عـين» برصدها، تبـين وجود عدد مـن الاتجاهات العامـة التـي تعكـس بوضـوح خصوصيـة المشـهد الإعلامي في اليمن. ويمكـن إيجاز هذه الاتجاهات العامة كالآتي:

- **كـــثرة الاعتـــداءات المتعلقـــة بالخلفيـــة السياسية للإعلاميين**

مـن اللافـت للانتبـاه أن برنامـج عـين قـد تلقـى حالات وشـكاوى عديـدة موضوعهـا الاعتداء على إعلاميين على أسـاس الخلفية السياسـية للإعلامي الـذي تعرض لهذا الاعتداء. اي أن الاعتداء لم ينل من الإعلامي لأنه إعلامي أو لكونه مارس أو يمارس

عمـلا أو نشـاطا إعلاميا ولكـن بسـبب انتمائه أو اتجاهـه السـياسي أو الأيديولوجـي. فعـلى سـبيل المثال تلقى برنامج عين اسـتمارات شـكاوى تتعلق بالاعتـداء على إعلاميـين لأنهم ينـاصرون الحراك الجنوبـي، أو لأنهـم يميلـون للحوثيـين، أو لأنهـم يدافعـون عـن النظـام السـابق أو الحـالي. فالحالة لـم تكن تتعلـق بالاعتـداء على الإعلامـي لأنه نشر مـادة إعلاميـة تمـس جهـة سياسـية أو لأنـه كتب مقـالا عـبر فيه عـن رأيـه وتوجهاته ولكنهـا كانت تتعلـق باعتـداء بسـبب ممارسـة الإعلامـي لعمـل سياسي أو بسـبب انتمائه الشخصي لجهة سياسية مـا. فقـد جـاء في الاسـتمارة الخاصـة بالصحفيـة سـامية الأغـبري على سـبيل المثـال انه تـم دعوتها للمشـاركة في الذكـرى العـاشرة لاستشـهاد الأمـين العام المسـاعد للحزب الاشتراكي الشـهيد جار الله عمـر في محافظة الضالع منطقة دمـت والتي تبعد 150 كيلـو متراً جنوب العاصمـة صنعاء. وفي الحفل القـت كلمة بهذه المناسـبة قرابة السـاعة الحادية عـشر والنصـف صباحـاً ذكـرت فيهـا «إن الحـزب الاشـتراكي لا يسـتغل حاجة الناس بقليل من الأرز أو السـكر» مما جعـل مجموعة من شـباب التجمع اليمنـي للإصـلاح تحتج عـلى هذه الكلمـة وتم حل المشـكلة في وقتهـا. وإضافت أنه وبعـد رجوعها من دمت تفاجأت بحملة شرسة من التشهير والتخوين بوصفهـا بالعلمانية التي فاقت الشـياطين في كلام والتهديد والسب والقذف، بوصفها بالساقطة التي سـبت الله والرسـول واسـتهزأت بالدين الإسلامي وان عليهـا ان تتـوب أو يلحقوهـا بجـار اللـه عمـر وتحريض النـاس عليها من خلال نـشر فيديوهات عـلى اليوتيوب من قبل شـخص اسـمه ابو خطاب السـميري. وكـذا رفـع دعـوى قضائيـة ضدهـا في يـوم السـبت 2013/01/05 مـن قبـل أحـد أعضاء التجمـع اليمنـي للإصـلاح ويدعـى أكـرم الغويزي يتهمهـا فيهـا أنها أسـاءت للديـن من خـلال قولها (إن الثلاثي القبيح الدين والعسـكر والقبيلة هم من دمـروا أحلامنا، ببناء دولـة مدنية وهم من قتلوا جار اللـه عمـر وقبله الرئيـس الحمدي) حسـب ما جاء في الدعـوى المقدمة، حيـث قامت النيابـة بإحالة القضية الى ادارة الامن لمتابعة القضية ولكنها هناك توقفت ولم يتم استكمالها.

لا تشـكل حالـة الصحفية الأغبري حالـة وحيدة ولا فريدة من الحالات التي استقبلها برنامج عين ولكنها تدل بجلاء على وجود ممارسـة مؤداها الاعتداء على الصحفيين وغيرهم من الإعلاميين بسبب توجهاتهم وخلفياتهـم السياسـية والأيديولوجيـة. وعلى الرغم من أن شـبكة سند قامت بحفظ هذه الحالات لأنها تخرج عن النطاق المحدد من جانبها للرصد والتوثيق كونها لا تتعلق بنشـاط إعلامي، إلا أنها تعبر بالمقابل عـن قلقهـا إزاء كـثرة هـذه الحـالات التـي تنم عن خطـورة الوضع في اليمن بالنسـبة لكل شـخص يعبر عن آرائه وتوجهاته.

كثرة الاعتداءات المرتبطة بخلافات شخصية

بالإضافـة إلى الاتجـاه الأول المذكـور أعـلاه، فقـد تبـين لبرنامج عـين كذلك أن هناك حـالات عديدة ومختلفة تتعلق باعتداءات تنال الإعلاميين بسبب خلافـات شـخصية سـواء أكانـت خلافـات بـين

الإعلاميين أنفسهم أو بين الإعلاميين واشخاص آخرين. وهو اتجاه يندرج ضمن السياق العام لواقع الحريات في اليمن عموما؛ حيث أن الدولة غائبة تماما عن توفير الحماية اللازمة للناس بمن فيهم الإعلاميون. وعلى أي حال، فإن برنامج عين توصل إلى شيوع الخلافات الشخصية بين الإعلاميين أنفسهم أو بينهم وبين إدارات مؤسساتهم الإعلامية التي يعملون ضمنها، وأنها عادة ما تكون مصحوبة باعتداءات خطيرة على الإعلاميين من قبيل محاولة القتل، والخطف والضرب الشديد والمبرح. فقد جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة الصحفي فائز الشول انه وفي تمام الساعة العاشرة وأربعين دقيقة من يوم 2013/5/4، وأثناء خروجه من مقر صحيفة الجمهورية الواقع بالقرب من إدارة أمن محافظة تعز وسط المحافظة، تفاجأ بقيام زميلة توفيق حسن آغا بمعية عصابة مسلحة بالاعتداء عليه بالضرب واشهار الأسلحة بوجهه حتى تدخل بعض الموجودين أمام بوابة الصحيفة ومن ثم لاذوا بالفرار، وذلك على خلفية مقال نشره في موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك حول انتحال الزميل توفيق لمادة صحفية عن زبيد في الأصل للأديب والكاتب الصحفي صالح البيضائي وطالبه برد على حقيقة المادة هل هي له أم لا؟.

وفي الشكوى المقدمة من الإعلامي سعيد حسن من إذاعة عدن ذكر فيها انه وفي تمام الساعة الحادية عشرة وخمسون دقيقة من يوم 2013/5/13 أكمل تسجيل برنامجه (خطرات الوجدان في غناء الدان) وعندما خرج من مبنى الإذاعة والتلفزيون، وعلى بعد عدة امتار تفاجأ بقيام شخص مأجور بالاعتداء عليه بالضرب في الرأس الى ان فقد وعيه ونقل على إثر الضربة إلى المستشفى. وأضاف ان هذه الحادثة وقعت بعد أن قام بإرسال رسالة إلى الرئيس عبد ربه منصور هادي عن الفساد المستشري في الاذاعة والتلفزيون من قبل المدعو محمد غانم وعدد من الموظفين، وأن المأجورين الذين اعتدوا عليه يعملون لحساب المذكورين.

إن الحالتين المذكورتين هما من بين حالات عديدة تلقاها برنامج عين، ورغم أن البرنامج قام بحفظهما هما والحالات الأخرى المشابهة كلها لأنها لا تتعلق باعتداءات تمس الإعلاميين بسبب صفتهم الإعلامية أو بسبب نشاط إعلامي قاموا أو يقومون به إلا أن كثرتها وتعددها واتساعها تشير كلها إلى أن بيئة العمل ليست مريحة باليمن، وأن الإعلاميين بحاجة إلى تدابير حماية داخل مؤسساتهم، فضلا عن ضرورة العمل على إيجاد سبل ودية وعقلانية لتسوية الخلافات الشخصية بين الإعلاميين ومؤسساتهم.

- **صعوبة بيئة العمل الإعلامي في اليمن وخطورتها**

تكشف الحالات التي استقبلها برنامج عين من خلال استمارات الشكاوى والبلاغات والرصد الذاتي المتعلقة بالإعلاميين اليمنيين أن بيئة العمل الإعلامي في اليمن خطيرة جدا، وأن الإعلاميين اليمنيين عرضة إلى درجة كبيرة ومخيفة من الاعتداءات الجسمية من قبيل القتل بقنبلة أو

بالرصـاص، أو الخطـف أو التعـرض لضرب شـديد أو مـبرح. عـلاوة على افتقـار هذه البيئـة لمتطلبات الحماية والأمان.

ويمكـن القـول أن مصـادر الخطـورة في هـذه البيئة متنوعـة ومتعـددة. فكمـا بـدا واضحـا مـن خـلال الاتجاهين السابقين المشار إليهما أعلاه، فثمة مصادر خطورة من قبل المجتمع ذاته ومن الإعلاميين أنفسهم تجاه بعضهم البعض. وقد اتخذت هذه الاعتداءات أشـكالا خطـيرة جـدا، ولا يتصور أحـد أن تقع بهذه السهولة وتمر دون عقاب أو ملاحقة.

تعتقد شبكة «سند» أن الإعلاميين اليمنيين يعملون ضمـن بيئـة تعد مـن أخطـر البيئـات الإعلامية في العالم العربي، وبالطبع في العالم عموما. وهم يعانون من مشـكلات واعتداءات غير مسـبوقة ويندر وقوه أمثالهـا إلا في عـدد محـدود وقليـل مـن دول العالـم. والأهـم أن هذه الاعتـداءات لا تقف عـلى الجهات الرسـمية والحكومية ولكنها تقع من جميع الجهات الرسمية والعادية وتشكل بيئة مخيفة قل نظيرها في العمل.

وبوجه عام، فان شـبكة سند رغم أنها لم توثق سوى الحالات الخطرة والجسـيمة التي نالت الإعلاميين اليمنيين في العام 2013 بمناسـبة نشاطهم الإعلامي أو لكونهم إعلاميين، لكنها تشدد على ضرورة تحسين بيئـة العمـل في اليمن والعمـل على تقليـل الخطورة المحيطـة بالعمـل الإعلامـي حتى في الحـالات التي يكـون فيهـا مصـدر الخطـورة غـير مرتبـط بالعمـل الإعلامي لأن استمرار الخطورة المتأتية من أشخاص وجهات عادية غير رسمية، ولأسباب غير مهنية من شأنه أن يعرقل ممارسة الأنشطة الإعلامية في اليمن ويهدد واقع الحريات الإعلامية هناك.

• افتقـار الإعلاميـين اليمنيـين للوعـي الحقوقي والقانوني

تبـين لشـبكة «سـند» نتيجـة رصدهـا لحـالات الاعتـداء التـي تنـال الإعلاميـين في اليمـن، وبعد دراسـة اسـتمارات الشـكاوى والبلاغـات والرصد الذاتـي المتعلقـة باليمـن أن الإعلاميـين اليمنيين؛ اسـوة بزملائهـم العاملـين في بلـدان عربيـة أخرى، يفتقـرون للوعي اللازم بالقوانـين الوطنية والدولية وبالحقـوق والحريـات المعـترف لهم بهـا دوليا. وقد بـدا هذا الواقـع واضحا من خلال الحـالات الكثيرة التـي وردت لبرنامـج عـين، حيـث أن عـددا لا يسـتهان به منهـا يعكس بوضوح افتقـار الإعلاميين للحد الـلازم من المعرفـة القانونيـة والحقوقية التي تسـاهم بالتأكيد بتوفير قدر مـن الحماية لهم. فقد ورد في شـكوى الإعلامي منصور الفقيه المقدمة منه لبرنامـج عـين أنـه بتاريـخ 2013/6/18 وفي تمـام السـاعة الواحدة صباحاً، تعـرض للمطاردة من قبل عصابـة مجهولـة وعددهـم من 3 ـ 4 اشـخاص كانوا يسـتقلون سيارة نوع سـوزوكي بابين بدون لوحات وذلـك بعد خروجه مـن مبنى قناة اليمـن الفضائية حيث قامت بمضايقته ومحاولة اسـتفزازه بشـكل واضـح ؛فقـد كانـت السـيارة تعارضـه في الطريـق وكانـوا يوقفـون سـيارتهم عندمـا يوقـف سـيارته. وحينما يسرع يسرعـون، واذا حول لطريق يتبعونه.

واستمرت السيارة في ملاحقته الى جوار منزله بمذبح لمدة ربع ساعة والمسافة حوالي 7 كلم. وتأتي هذه الحادثة بعد يوم واحد من التهديد الذي تلقاه عبر عدة رسائل من قبل شخص مجهول بموقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك مفادها ان عليه احترام الاسياد واحترام مهنتهم والا سيؤدبونه، وذلك على خلفية مقالاته الصحافية حول تضامن وزيرة حقوق الانسان حورية مشهور مع شباب الثورة المعتقلين في السجن المركزي وقضية جرحى الثورة ومعتقلي شباب الثورة في السجون. وأضاف ايضا بأنه تلقى تهديدات عدة عبر الفيس بوك من مصدر مجهول وهو جالس في البيت ولا يخرج منه حتى لا يتعرض للخطر.

تدل هذه الحالة وغيرها من الحلات المشابهة على أن الإعلاميين اليمنيين بوجه عام لا يبادرون إلى حماية أنفسهم من خلال اللجوء إلى السبل القانونية المتاحة، فالإعلامي الفقيه آثر البقاء في منزله وعدم الخروج تجنبا لأي خطر قد يتعرض له ولم يبلغ الشرطة مثلا لتقوم بتوفير الحماية اللازمة له ولتبادر إلى التحقيق بالحالة لاكتشاف المعتدين وملاحقتهم.

كما كشفت الشكاوى التي تلقاها برنامج عين أن الإعلاميين اليمنيين لا يثقون بوجه عام بالقوانين ولا باتفاقيات حقوق الإنسان، ولا ينظرون للقانون وسبل الحماية القانونية بأنها قادرة على توفير الحماية اللازمة لهم. وربما يكون هذا الموقف مفهوما في ظل إخفاق الدولة ومؤسساتها عن توفير الحماية اللازمة لهم وبسبب الفوضى التي تعتري الجهات التي يفترض أنها هي المكلفة بإنفاذ القانون وتطبيقه ووضعه موضع التنفيذ.

- **اللامبالاة في توثيق عناصر الاعتداءات التي تطال الإعلاميين**

لاحظت شبكة «سند» أن هناك اتجاها عاما لدى الإعلاميين في اليمن بعدم توثيق الانتهاكات التي تستهدفهم أو التي تقع عليهم، فهم لا يقومون بوجه عام بتوثيق العناصر الأساسية للمشكلات والانتهاكات التي يتعرضون لها من تلقاء أنفسهم وفي وقت وقوع الانتهاك. علاوة على أنهم لا يقومون بتبليغ المؤسسات التي يعملون بها بهذه المشكلات والانتهاكات ولا يقومون بالإبلاغ عنها لدى الشرطة لإجراء المقتضى القانوني من جانبها وللكشف عن الجناة وإحالتهم للمحاكم المختصة لمحاكمتهم.

فمن الضروري بالنسبة لتوثيق الانتهاكات توافر معلومات محددة وأساسية من قبيل وقت وقوع الحادث بدقة، ومكانه، ووصفه، والجهة المشتبه بتورطها فيه، وسبب وقوعه وما قد يعززه من أدلة. واللافت للانتباه أن معظم الشكاوى التي تقدم بها إعلاميون يمنيون تعرضوا لانتهاكات كانت تفتقر لعناصر أساسية مهمة لمتابعة الحالة. ويعود سبب التقصير في الأساس – من وجهة نظر شبكة سند – إلى ضعف المؤسسات الأمنية والشرطية في اليمن ولعدم ثقة الإعلاميين اليمنيين بأنهم سيحصلون على نتيجة إيجابية إن قاموا بالتوثيق. وبالمقابل، ربما يفضي تقصير الإعلاميين بتوثيق المشكلات

والانتهاكات التي يتعرضون لها بشكل دقيق ومنضبط إلى إهمال وتقصير المؤسسات الأمنية والشرطية في التحقيق بها ومعرفة الجناة والمتورطين بها.

ومن بين الحالات التي يمكن الاستشهاد بها في هذا السياق الشكوى التي تقدم بها الإعلامي عبد الرحمن العنسي مندوب وكالة رويترز باليمن والتي ورد فيها انه وفي تمام الساعة الثانية ظهراً من يوم 2013/9/27، كان عائداً من صلاة الجمعة الى منزله الواقع في شارع النصر بحي الجراف بالقرب من ملعب المريسي بالعاصمة صنعاء.

وأثناء وصوله الى امام منزله تفاجأ بثلاثة اشخاص مسلحين بأسلحة رشاشة نوع كلاشنكوف وكانوا باللباس المدني يرتدون اثواب بيضاء وجنابي واثنان يرتدون أكواتا فيما الأخير كان يرتدي جاكيتاً عسكرياً نزلوا من سيارة هيونداي لون اسود تحمل لوحة معدنية خصوصي رقم (77554/2) وطلبوا منه ان يبرز لهم هويته الشخصية (بطاقته) فكان يظن انهم يمزحون وأنهم أشخاص قد يكونون يعرفونه بحكم عمله كإعلامي ولكنه تفاجأ بإصرارهم على إعطائهم هويته وحين سألهم بقوله «لماذا أعطيكم هويتي «أجابوه بقولهم» أعطينا هويتك وبس» فقال لهم «طيب من أنتم هل أنتم جهة أمنية» فأجابوه بأنهم ليسوا جهة أمنية وإنما هم يتبعون الشيخ العكيمي وأن عليه أن يمشي معهم ليجاوب الشيخ « فأجابهم بقوله» أنا لا أعرف الشيخ العكيمي ولا غيره ولن آتي معكم «فقاموا بمحاولة إجباره على صعود سيارتهم ودفعوه من صدره وحاولوا نهب مفتاح سيارته بالقوة إلى أن تدخل اثنان من جيرانه وهما عبد الله شرف وعلي بن علي النجدي لفض محاولة الاختطاف ومن ثم غادرت العصابة المكان». ففي هذه الحالة، كان ينبغي على الضحية أن يقوم بتقديم بلاغ للشرطة وتوثيق الحادث لديهم، خاصة وأن الجهة المتورطة بالاعتداء معروفة، وكانت التحقيقات معها قد تفضي لمعرفة هوية الجناة المتورطين به.

- **صعوبة إثبات الانتهاكات بسبب طريقة ارتكابها**

واجهت شبكة «سند» صعوبة في التحقق من وقوع انتهاكات في عدد من الشكاوى والحالات التي وردت إليها بسبب طريقة ارتكابها من قبل الجناة، فقد حرص المعتدون في هذه الحالات على إخفاء ملامحهم أو على القيام بالاعتداء من مسافة لم يتمكن الإعلامي الضحية من معرفة المعتدين بسببها، خاصة وأن عددا منها كان يتعلق بإطلاق الرصاص على الإعلامي أو برمي قنبلة عليه على سبيل المثال. فقد ورد في الشكوى المقدمة من الإعلامي فضل المنهوري أنه بتاريخ 2013/5/7 قامت مجموعة تسمي نفسها (تعز هكرز) بوضع رسالة موجهة للإصلاح، أعلاها صورة محافظ تعز شوقي أحمد هائل، وتتضمن الرسالة تهديداً بالمزيد من أعمال العنف الموجهة ضد الإصلاح. وقد قام برنامج عين بحفظ الحالة لصعوبة إثباتها والتحقق من وقوع الاعتداء الوارد فيها.

كما تكررت هذه الحالة في شكوى الإعلامي خالد عرجان من موقع يمنات الإخباري، حيث جاء في شكواه أنه يوم 2013/7/3 وفي تمام الساعة الثانية صباحاً تلقى اتصالاً هاتفياً من رقم محجوب ومن قبل شخص مجهول يدعي أنه من أتباع الشيخ محمد صبار هدده بالتصفية الجسدية والتلفظ بألفاظ بذيئة حيث قال بالنص «القتلى اختلفوا على قطعة وأنت تنشر أنهم مهربون.. يا طرطور.. رديت عليه، شكرا لك.. فواصل بقوله: وبعدين في مثل هذا الوقت يختلفوا على قطعة أرض. معقولة.. هؤلاء مهربون والكل يعرفهم لا تخالطوا.. رد أنت تحتاج واحد يقرح رأسك وسهل» وأغلق الهاتف. وكل ذلك على خلفية نشره مقالاً بعنوان (خلافات بين مهربين في حرض أسفرت عن مقتل شخصين وإصابة أخرين) بمحافظة حجة.

كما جاء في شكوى رئيس تحرير موقع لحج نيوز الإعلامي عبد الملك العصار أنه في يوم 2013/9/25 في تمام الساعة الثانية ظهراً تعرض لمحاولة اغتيال وذلك بعد خروجه من مقر عمله متجهاً صوب منزله حيث أنه استقل إحدى سيارات الأجرة وأثناء مروره بمنطقة عطان بداية مدخل شارع السلامي بالعاصمة صنعاء تفاجأ بإثنين من البلاطجة المجهولين يستقلون دراجة نارية بدون لوحة ومسلحين بمسدسات وهما باللباس المدني يرتديان معاوز وشمزان ملثمين بالشيلان لا ترى إلا أعينهما فقط حيث قام أحدهما وهو الشخص الراكب خلف السائق بإطلاق ما يقارب أربع طلقات نارية صوبه وصوب السيارة الاجرة التي كان يستقلها مما أدى الى اصابت العمود الخلفي والايسر للسيارة بإحدى الطلقات النارية ودفع بسائق التاكسي للهروب بأقصى سرعة منهم دون إبداء أسباب اطلاقهما او حتى التفوه بمجرد كلمة. وأضاف قائلاً: لم اتلق اي تهديدات سابقة ولا يوجد بيني وبين اي شخص عداوة ولكن على ما يبدو ان مقالاً لي بعنوان «ماذا لو السعودية واليمن» قد يكون السبب وراء الاعتداء وأنا ما زلت بانتظار الجهات المعنية (الامنية) التي لم تحرك ساكناً بعد ان ابلغتها عن الحادث لتعطني نتائج التحقيقات. وذكر انه بالمقال تحدث عن اخطاء ترتكبها بعض الوسائل الاعلامية اليمنية باتخاذها من الاشقاء في المملكة العربية السعودية كخصوم رغم ان العقيدة والدين واحد وتصفهم بأشياء ليست الا في مخيلتها. ورغم أهمية هذا الاعتداء وجسامته إلا أنه كما هو واضح من سياق وقوعه يصعب اثبات الجهة المتورطة فيه وصفات المعتدين لأنهم كانوا قد اتخذوا الاحتياطات اللازمة لذلك. علاوة على سكوت الجهات الأمنية وعدم قيامها بدورها المنوط بها في القانون.

عرض لنماذج من الحالات وتحليلها:

بلغ عدد استمارات المعلومات المتعلقة بشكوى أو ببلاغ أو برصد ذاتي في العام 2013 (200) استمارة، وقد تضمنت هذه الاستمارات (392) نوعاً وشكلاً من أشكال الانتهاكات الواقعة على الصحفيين ومؤسسات الإعلام في اليمن، ويبين الجدول الآتي عدد هذه الانتهاكات وموضوعات الادعاءات التي تضمنتها:

موضوع الحالة	العدد	%
الاعتداء الجسدي	63	%16
منع من التغطية	45	%11.5
تهديد	44	%11.2
مصادرة أدوات العمل	35	%8.9
الإعتداء اللفظي	35	%8.9
مضايقة	32	%8.2
الشروع بالقتل	26	%6.6
الإضرار بالأموال	24	%6
حجز حرية	16	%4
توقيف	12	%3
إعتقال	11	%2.8
إختطاف	10	%2.5
محاولة اختطاف	10	%2.5
الحض على الكراهية والعداوة	8	%2
حجب المعلومات	5	%1.2
رقابة مسبقة	3	%0.7
إقتحام منزل الضحية	3	%0.7
إعتداء على مقر العمل	2	%0.5
الفصل التعسفي	2	%0.5
المصادرة بعد الطبع	2	%0.5
الاعتداء على أدوات العمل	1	%0.2
الملكية الفكرية	1	%0.2
الحرمان من محاكمة عادلة	1	%0.2
قرصنة إلكترونية	1	%0.2
المجموع	635	100%

وفيما يأتي عرض لأبرز الحالات والشكاوى التي تلقاها برنامج «عين» في هذا العام بخصوص حالات تعرض فيها الإعلاميون اليمنيون لمشكلات. وهذا العرض يتعلق بتلك الحالات التي أثارت مسائل تستحق التحليل والنقاش، وهي على النحو الآتي :

- **الاعتداء على توفيق أبو زيد من قناة سبأ الفضائية بالضرب**

جاء في شكوى الصحفي توفيق أبو زيد من قناة سبأ الفضائية أنه: «بتاريخ 2013/1/3 وفي تمام الساعة الحادية عشرة والنصف صباحاً واثناء تواجدي في مكتبي بقناة سبأ الفضائية وانشغالي بمكالمة هاتفية خلال ساعات العمل تفاجأت بهجوم مدير إدارة التشغيل في القناة (مجدي العدله) والاعتداء علي بالضرب بصورة وحشية حيث وقع عراك بالأيدي الى ان جاء عدد من الموظفين واوقفوا الاعتداء، وذلك على خلفية عدم قبولي قائمة اسماء طرحها مجدي لمرافقة المنتخب الرياضي اليمني المتوجه لدولة البحرين كون هذه الاسماء ليس لها علاقة بالرياضة والرياضيين وهذا العمل ايضاً ليس من اختصاصي».

واضح من هذه الشكوى أن سبب الاعتداء هو خلاف مهني وشخصي لا صلة له بالانتهاكات التي ترصدها الشبكة حيث أنها تخرج من نطاق المشكلات التي ترصدها الشبكة. ولهذا السبب قام برنامج عين بحفظ الحالة. وهي تندرج ضمن سياق الاتجاهات العامة للحالات والشكاوى التي تم عرضها سابقا.

- **الاعتداء بالضرب على حمود دغشر من يمن نيشن**

في شكواه التي تقدم بها إلى برنامج عين، ذكر الإعلامي حمود دغشر من يمن نيشن أنه يوم 2013/2/27 وفي تمام الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً، أثناء مروره بشارع الستين وسط العاصمة صنعاء ومعه أطفاله، قام مجموعة (بلاطجة) عائدون من فعالية دعا إليها الرئيس السابق علي عبدالله صالح في ميدان السبعين أمس الأربعاء بتوزيع ووضع صور الرئيس السابق علي عبدالله صالح على السيارات المارة في شارع الستين والتحرش بمن يرفض وضعها وحين منعهم من وضع الصور على سيارته قام عدد منهم بالاعتداء على السيارة بالعصي وعندما نزل ليوقفهم عن فعل ذلك تفاجأ بقيام أحدهم بضربه بعصا على رأسه ولاذوا بالفرار على سيارة (أجرة) كانت بانتظارهم، مما أدى إلى ترويع أطفاله عند رؤيتهم لدماء تنزل من رأسه. وأضاف دغشر أنه بعد ساعات من تلك الحادثة وأثناء غيابه جاءت مجموعة أخرى من (البلاطجة) مسلحين إلى الحي الذي يقطنه على شارع الستين الشمالي وحاولوا اقتحام منزله بالقوة، وتهديد أسرته بالقول انهم سيقتلونه وسيحرقون سيارته في الأيام القادمة.

وقد أضاف دغشر عقب اتصال فريق الرصد اليمني التابع لبرنامج عين به لاستكمال بعض المعلومات أن الاعتداء تم عليه في شارع الستين وتحديدا في الفتحة الفرعية التي تؤدي لشارع تشرين . وأن المعتدين كانوا 3 أشخاص مسلحين يرتدون الزي المدني وعند معرفتهم بانتمائه الصحفي المؤيد للثورة الشبابية حاولوا إجباره بقبول وضع صور للرئيس السابق على سيارته وعند منعهم ومقاومتهم قاموا بالاعتداء عليه أمام أسرته وأبنائه وذلك باستخدام الهراوات (العصي) وقام احدهم بضربه على رأسه الأمر الذي أدى لحدوث فتحة في الرأس نتج عنها نزيف كما هو موضح بالصورة المرفقة بالأسفل، وبعد ذلك وفي المساء تحديدا تفاجأ بذات العصابة وبصحبة بعض الاشخاص الآخرين يقومون بالاعتداء على المنزل في ذات اليوم وهو الذي يؤكد ان الحادثين مرتبطان ببعضهما.

واضح تماما من هذه الشكوى والمعلومات المدرجة فيها أن سبب الاعتداء ليس مرتبطا بالعمل الصحفي لدغشر ولا بكونه إعلاميا، ولهذا السبب قام برنامج عين بحفظ الحالة لأنها خارج نطاق عمل شبكة «سند»؛ فالشبكة لا ترصد ولا توثق سوى الاعتداءات التي تقع على الإعلاميين بسبب صفتهم الإعلامية أو بسبب أعمالهم وأنشطتهم الإعلامية. ولكن شبكة سند تعبر عن قلقها من ظاهرة الاعتداءات الجنائية المتعددة والكثيرة على الإعلاميين اليمنيين.

- **الاعتداء على توفيق الشرعبي وعدد من زملائه بالضرب من قبل الجنود المكلفين بحراسة قناة اليمن الفضائية**

ورد في شكوى الإعلامي توفيق الشرعبي من قناة اليمن الفضائية أنه بتاريخ 2013/3/12 تعرض للضرب هو وخمسة من زملائه الإعلاميين العاملين معه في القناة وهم: المخرج علي منيع ـ المحرر الإخباري أنور المليكي، المخرجة نورية الحرازي، المحرر صابر الجابري، ومديرة إدارة المذيعين سونيا مرسي من قبل

عـدد من جنـود الثكنة العسـكرية التابعـة للواء 314 والمكلفـة بحراسـة التلفزيون حيث قامـوا بالاعتداء بالضرب وتوجيه الأسلحة صوبهم ومنعهم من الوقفة الاحتجاجيـة المطالبـة بحقوقهم وبتغيـير قيادة قناة اليمن وسياسـتها الإعلاميـة الهزيلة وإنهاء الفسـاد وذلك أمام بوابة التلفزيون بالعاصمة صنعاء.

وقد اتضح من المعلومات التي جمعها برنامج عين بشأن هذه الشكوى وسياق ارتكابها أنها لا تتعلق بانتهاكات إعلامية بالمعنى المعمول به في إطار شبكة سند ولكنها ترتبـط بمطالبات مهنيـة وعمالية لا تقوم الشـبكة برصدها. وبالمقابل تؤكد شبكة سند في هذا الخصوص أن هذه الحالة تدل على انعدام سـبل الحماية والأمان لـدى الإعلاميـين العاملـين في اليمـن وأن الخلافات الشـخصية والمهنية قد تكون مصدرا لخطورة شـديدة قـد يتعرضون لها، وأنه يتوجـب على الأجهزة الأمنية لتخـاذ الـلازم لحمايـة الإعلاميين من هـذا النوع من الانتهاكات ولمنع تكرارها مستقبلا، فهي وإن لم تكن انتهاكات إعلامية لكنها تعرقل حتما ممارسـة العمل الإعلامي من جانب الإعلاميين اليمنيين.

- **شـتم عبدالرقيـب الهديانـي بألفاظ بذيئـة مـن قبـل إعلامـي زميـل له**

أشار عبد الرقيب الهديانى من موقع عدن أون لاين أنـه بتاريخ 2013/3/6 قام المذيع في قناة عدن لايف صلاح بن لغبر بالتحريض عليه بشـكل سـافر وسـبه بألفاظ بذيئة، حيـث كتب مقالا بعنوان (ماذا يريد ذنب حميد الأحمر الهديانى)، وكل ذلك على خلفية كتاباته الصحافية ونتيجـة آرائه الناقدة لتصرفات ونشـاط الحـراك الجنوبـي المسـلح في مقـالات رأي ومداخلات تلفزيونية.

تندرج هـذه الحالة ضمن الاتجاهات العامة المشـار إليهـا المتعلقة بكـثرة الاعتداءات بسـبب خلافات شـخصية وايديولوجيـة بـين الإعلاميـين اليمنيين، كمـا أنها تـدل عـلى تأثـير الاتجاهـات السياسـية للإعلاميـين على ما قـد يتعرضون له مـن انتهاكات ومشـكلات. وعـلى اي حـال، فقـد قـام برنامج عين بحفـظ هـذه الحالـة لأنهـا تتعلـق بخلافـات بـين الإعلاميين أنفسـهم وهي خلافات ومشكلات تخرج عن نطاق الانتهاكات التي ترصدها الشبكة.

- **الاعتداء علـى محمد فرحـان بالضرب ومنعـه مـن دخول مـكان عملـه من قبل جنود حراسـة قناة عدن الفضائية**

أوضـح محمـد فرحان مـن قنـاة عـدن الفضائية أنه بتاريـخ 2013/4/23 وفي تمـام السـاعة الثانيـة والنصف ظهراً، «قام عدد من جنود امن حراسة مبنى قنـاة عدن بقيادة الجندي أحمـد عبد الاله الزوقري بالاعتـداء علية بالـضرب والإهانـة واخراجه بالقوة من مبنى القناة الواقـع في مديرية التواهي محافظة عدن، وذلك بإيعاز من رئيس قطاع القناة محمد غانم عـلى خلفية تعيينـه مدير عـام التنسـيق والمكتبات واصـداره قرارا بإيقاف نقل المـواد القديمة حتى يتم تشكيل لجنة لحصر المواد التي تم نقلها وذلك في مقر القناة الواقع في مديرية التواهي محافظة عدن».
تتعلق هذه الشـكوى كسـابقاتها باعتداءات طالت الإعلاميـين اليمنيـين بسـبب خلافـات شـخصية

بين الإعلاميين أنفسهم العاملين في مؤسسة إعلامية واحدة، وهي اعتداءات لا تقوم شبكة «سند» برصدها وتوثيقها لأنها تتعلق بخلافات مهنية وشخصية ولا صلة لها بانتهاكات للحريات الإعلامية بالمعنى المعمول به داخل الشبكة. ولكن هذه الحالة تنطوي على خطورة شديدة بسبب استعانة رئيس قطاع القناة بالعسكر الذي يقومون على حراسة القناة ضد إعلامي يعمل بالقناة لضربه وإخراجه من مكان عمله بسبب خلافات شخصية ومهنية بينهما. وهي تكشف بوضوح عن حالة الاستلاب التي يعاني منها الإعلام اليمني وانعدام الأمن داخل المؤسسات الإعلامية ذاتها.

• سرقة منزل بشير الحزمي من قبل مجهولين

جاء في شكوى الصحفي بشير الحزمي من صحيفة 14 أكتوبر أنه «بتاريخ 2013/5/9، وفي تمام الساعة الخامسة مساءً خرج مع أطفاله من منزله الواقع في شارع الرقاص وسط العاصمة صنعاء وبعد ساعة من غيابه عاد فوجد بأن باب منزله قد كسر من قبل مجهولين ولأسباب مجهولة وان منزله قد تم العبث بمحتوياته كاملة وسرقة جهازه الكمبيوتر نوع توشيبا مسطح لون اسود وكاميرا سوني 12.1 باكسل ومسجلة صوت رقمية لون اسود وتأتي هذه الحادثة على خلفية كتاباته الصحفية المساندة للقضية الجنوبية وتصريحاته في بعض وسائل الإعلام حول بعض القضايا الحساسة».

وأضاف الحزمي لفريق الرصد اليمني التابع لبرنامج عين من خلال اتصال الفريق به لاستكمال بعض المعلومات المتعلقة بالشكوى أن المنزل الذي تم السطو عليه يقع في صنعاء شارع الجامعة القديمة تقاطع الرقاص أمام المركز الايراني القديم، وأنه لم يسرق من المنزل سوى ما ذكر في الشكوى من أجهزة اضافة الى قلمين ثمينين وساعة ثمينة كانت في درج المكتب حيث كانت توجد الأجهزة المسروقة الأخرى (جهازه الكمبيوتر نوع توشيبا مسطح لون اسود وكاميرا سوني 12.1 باكسل ومسجلة صوت رقمية لون اسود) ولم يسرق اي شيء آخر رغم وجود ذهب وبعض المال في غرفة النوم وبعض الاجهزة الاخرى في بقية غرف المنزل الا أن السارق استهدف غرفة المكتب الخاص فقط. وأنه لم يتلق اي تهديد قبل الحادث ولكن ما استهدفه السارق من مسروقات جعلتني أربط الأمر بتلك الأمور لا غير. وقد قام بإبلاغ قسم 22 مايو الواقع في شارع الجامعة القديمة الا أن اجراءاتهم كانت غير كافية ولم يقوموا بواجبهم بالشكل المأمول «بل على العكس رغم المصيبة أرادوا مني تقديم بعض الاموال لهم (رشوة) حتى يتحركوا؛ فبعثت بخطابات لوزارة الداخلية لأعلمها بالأمر لكن لا حياة لمن تنادي. فقررت نسيان الأمر».

تكشف هذه الحالة عن مدى تقاعس الجهات الأمنية في اليمن عن القيام بدورها في توفير الحماية اللازمة للإعلاميين وفي التحقيق بالاعتداءات التي تقع عليهم. كما أنه يتضح من سياق ارتكاب الانتهاك وظروفه أن الطابع الجنائي هو سبب الاعتداء وليس بمناسبة العمل الإعلامي للضحية، فليس هناك اية قرينة تسمح بالربط بين الاعتداء

والنشـاط الصحفـي للمشـتكي. ولهذا السـبب قام برنامج عين بحفظ الحالة.

- **تهديـد يحيـى الحاتمـي بالتصفيـة الجسـدية وبحرق منزله وسـيارته من قبل شخص مجهول**

تقـدم الإعلامي يحيى الحاتمي بشـكوى إلى برنامج عـين التابع لشـبكة «سـند» أوضح فيها أنـه بتاريخ 2013/5/5 «وفي تمـام السـاعة الواحـدة ظهـراً تلقى أكـثر من ثلاث عـشرة مكالمة من عدة أشـخاص عبر رقـم ـ تحتفظ به شـبكة «سـند» ـ تهـدده بالتصفية الجسدية وبحرق منزله وسيارته على خلفية كتاباته الصحافية في عدد من المواقع كان اخرها مقال بعنوان اليمن بين ايران والسعودية».

كمـا أشـار الحاتمـي لفريـق الرصـد اليمنـي التابع لبرنامج عين أن الاتصالات كانت من رقم واحد هو ـ تحتفظ به شبكة «سند» ـ وبأصوات لا تعود لشخص واحد وإنما عدة اشـخاص وكانوا يهددونه بالقول له (والله لنقتلك ونحرق بيتك وسيارتك وانت فيهم إذا ما بطلت كتابة عننا) وانه بحكم كتاباته التي يهاجم فيهـا ايـران وسياسـتها في اليمـن ودعمهـا لجماعـة الحوثـي توقـع بأنهم هم مـن يريدون اسـكاته. وأنه لم يتقدم بشكوى بسـبب الخسائر التي تتراكم على المرء عند مراجعـة دوائر أمنية يطالب فيها بحمايته واسـتعادة حقـه بالأمـان في وطنه، و لـم يتعرض لأي مشـاكل لا قبل اتصالات التهديد ولا بعدها، لا يعلم الجهة التي قد تكون مسـؤولة وراء التهديد ولكن من خـلال كتاباتـه فإن الجهة التي مـن الممكن أن تكون وراءه هي جماعة الحوثي.

ولـدى عـودة فريـق الرصـد اليمنـي التابـع لبرنامج «عين» إلى المقال الذي يعتقد الصحفي أنه كان سببا وراء الاعتـداء عليه، تبين أن ذلـك المقال قد نشر في يوم الخميس 28 أكتوبر 2010 (أي قبل سنتين وسبعة اشهر من واقعة الاعتداء).

في ضـوء المعلومـات المتاحة لبرنامج عين بشـأن هذه الحالة ونظرا لعدم وضوح سـبب الاعتداء والمسـؤول عنه وبسـبب مرور سـنتين ونصف على المقال الذي يشـتبه المشـتكي أنـه سـبب الاعتـداء، عليـه، فقد قـام برنامـج عين بحفـظ الحالـة. وهي حالـة تؤكد في الواقـع مـا تكم ذكره في الاتجاهـات العامة من أن هناك اعتداءات ترتكـب بطريقة تمنع من إثباتها ومعرفة سببها الحقيقي.

- **اعتقال بسام القاضي من قبل الأمن السياسي في مطار صنعاء**

في شـكواه التـي تقـدم بهـا إلى برنامـج «عـين»، أكد الضحيـة بسـام القاضي انه بتاريـخ 2013/7/8 «وفي تمـام السـاعة السادسـة والنصـف صباحـاً كان في مطار صنعاء الدولي بغرض السـفر الى محافظة عدن في الرحلـة الأولى المتجهـة الى المحافظـة وبعد صعوده الى الطائرة في تمام السـاعة الثامنة صباحاً وبعد 10 ثـوان تحديداً من انطلاق الطائرة وهي ما زالت على الارض تـم ايقافهـا وانزال الجميع منهـا لان الطائرة يوجـد فيها خلل فني وابلاغهم انهم سيسـافرون على مـتن الرحلـة القادمـة وبعـد الانتظـار لمـا يزيـد عن

ثلاث ساعات وصلت إحدى الطائرات الخاصة بالخطوط اليمنية المتجهة الى عدن والقاهرة وتم ابلاغ جميع المسافرين المتجهين الى عدن بالصعود على متنها وبعد قرابة ساعة من الانتظار تم ابلاغهم بأن الرحلة متجهه الى مطار القاهرة الدولي وانه قد تغير خط سيرها وأن عليهم النزول منها، فرفض القاضي وعدد من المسافرين واحتجوا على سوء تنظيم الرحلات وعدم مصداقية الخطوط بالمواعيد وأنهم لن ينزلوا إلا إذا أعطوهم طائرة أخرى. وماهي الا لحظات حتى قام القاضي بإخراج جهازه الكمبيوتر بغرض نشر مقال عن سوء معاملة وتنظيم الخطوط الجوية اليمنية للرحلات وعن احتجاج عدد من المسافرين على ذلك حتى جاء ثمانية اشخاص من الامن القومي والامن السياسي قاموا باعتقاله بالقوة من على الطائرة ومن مقعد (16D) دون غيره وعدم السماح له بأخذ بقية مقتنياته من رف المقعد الخاص به وهي كاميرا سوني حديثة 20 ميجابكسل».

وأصدر القاضي بتاريخ 2013/7/9 بلاغا إلى الرأي العام ومنظمات حقوق الانسان المحلية والدولية عنونه ب « اعتداء واعتقال ومصادرة لمقتنياتي الصحفية والخاصة» يوضح فيه بدقة ملابسات الحادثة، جاء فيه: «إشارة إلى الموضوع أعلاه أحيطكم علما أنا بسام القاضي صحفي وناشط حقوقي بانني قد تعرضت للاعتقال والضرب صبيحة يوم الاثنين على متن طيران اليمنية بمطار صنعاء من قبل رجال الامن القومي والسياسي العاملين في مطار صنعاء وذلك دون اي مبررات تذكر سوى احتجاجي على تأخر اقلاع الطائرة. وقام رجال الامن باحتجازي في مباحث مطار صنعاء والاعتداء علي بالضرب والتحقيق معي لساعات مطولة عبر 5 محققين وفي لحظة واحدة قبل ان يحيلوني الى محقق اخر لجمع الاستدلالات في محضر رسمي وقد تم ارغامي وبالقوة بالتوقيع على محضر التحقيق الذي وجهت لي فيه تهم خطيرة جدا ومنها اقتحام كبينة القيادة وتعريض سلامة طاقم الطائرة والمسافرين للخطر وهي تهم باطلة وشبيهة بتهم الارهاب المفترية زورا وبهتانا ويمكنكم التحقق منها من خلال الاستماع الى شهود من المسافرين معنا على متن الطائرة نفسها للتأكد من صحة ما حصل. حيث قامت قوة خاصة مرتدية لباساً مدنياً وهي تتبع الامن القومي والسياسي بالمطار بمصادرة كمبيوتري المحمول وهاتفي النقال ونعتني بالبلطجي والألفاظ المقيتة حيث قال لي المحققون باننا نشك من سلامة الطائرة وعندما تصل الطائرة عدن بدون أي شيء سنطلق سراحك وهذه تهم خطيرة جدا ولا يمكن السكوت عليها لكنني رددت عليهم بانني صحفي وأحمل قلماً وكاميرا وجهاز كمبيوتر فقط ولست ارهابياً. ونؤكد صحة ما حدث بأن العملية كانت مدبرة وبدقة حيث تم استفزازي وتفتيشي أكثر من مرة من مساء ليلة الأحد حتى يتم السماح لي باستكمال اجراءات السفر ولكني تفاجأت بان الطائرة قد اقلعت وهذا ما كان مخططاً له بالفعل ولم استكن واخضع لهم فسرعان ما قمت بدفع الغرامة وفارق السعر لحجز تذكرة المغادرة لي صباح الإثنين الساعة الثامنة على متن طيران اليمنية وعند استعداد الطائرة للإقلاع أعلن عن حدوث خلل فني وطالبونا للنزول والعودة الى صالة المطار. وبعدها بساعة صعدنا على

مـتن طـيران اليمنية في رحلتها عـدن القاهرة ومكثنا بداخلها سـاعة وقبـل اسـتعداد الطائـرة للإقـلاع طلب منـا النزول مـن الطائرة لكـون الرحلة متجهة نحـو القاهـرة رأسـا فاحتججنا على ذلك الاسـتهزاء بالمسـافرين وتأخـر مواعيـد الاقـلاع عـن موعدهـا المحـدد. وفجـأة وانا جالـس على مقعدي رقـم 16 دي واذا برجـال تحوطني وتعتدي علي بالضرب دون اي مـبررات تذكـر ليتم احتجازي حتى السـابعة مسـاء ويتـم الافراج عني مـع كمبيوتـري وهاتفي المحمول والغـاء تذكرة السـفر الخاصـة بي ومنعي من السـفر مجـدداً عبر الطـيران الى عدن دون بقيـة المقتنيات المصادرة الاخرى وهي:

كاميرا سـوني حديثة 20 ميجا بكسـل - كاميرا سوني صغيرة 16 ميجا بكسل - مغلف أصفر بداخلة خمسون ألف ريال ورقة فئة 1000 - محفظة بداخلها بطاقات تخصني - جواز سفر باسم شقيقي محمد سعيد صالح - شاحن كمبيوتر Lenovo - تلفون نوكيا سحبه أسود - أوراق ووثائـق شـخصية تخصني وتخـص والدي - ومقتنيات أخرى خاصة بي

وإننـي ومنـذ الإفـراج عني مسـاء ليل أمـس الاثنين وحتـى هـذه اللحظـة وانـا بـاق في صنعـاء بانتظار ارجاع مقتنياتي المصـادرة بما فيها أدواتي الصحفية ومبلغ خمسون الف ريال. وهناك متابعات ووساطة حثيثة تقوم بها شخصيات جنوبية وشمالية ونشطاء منظمـات مجتمـع مدنـي بما فيهـا مؤسسـة حرية والمعهد الديمقراطي الامريكي وهم في تواصل مستمر مع امن مطار صنعـاء للإفراج عن مقتنياتي المصادرة لكنها لم تتوصل حتى الآن إلى حل بالإفراج».

يمكـن القـول بأن هـذه الحالة تثير مسـائل مهمة في إطار الحريات الإعلامية. فهي تتعلق دون أدنى شك باحتجاز ومصادرة مقتنيات بسبب لا يتعلق بالعمل الإعلامـي، حيـث اعتقـل الأمـن السـياسي القاضي بسبب موقفه من شركة الطيران وسوء تنظيم الرحلة وليس لسـبب يتعلق بعمله الإعلامي. وبالمقابل، فقد اعترض آخرون على هذه المسألة دون أن يتم توقيفهم أو مصـادرة مقتنياتهم. ولهذا السـبب، ربما لا يكون يسـيرا القطع بالسـبب الفعلي وليس الظاهري وراء الاحتجاز. وبسبب صعوبة إثبات السبب وفي ضوء سـياق هـذه الحالة وملابسـاتها، تعامـل برنامج عين معها على اسـاس أنها لا تتعلق بانتهاكات للحريات الإعلامية وقام بحفظها.

- **محاولة قتل عبدالله النهيدي من قبل مجهولين**

في شـكوى تقـدم بهـا مديـر قنـاة الرشـد الإعلامـي عبداللـه النهيـدي لبرنامج عين عبر الخط السـاخن لفريـق الرصد اليمني التابع له، أكد النهيدي أنه «في تمام الساعة الثالثة والنصف من مساء يوم الأحد 18 اغسـطس 2013 واثناء خروجي من مستشـفى الزهراء الواقـع بمحافظة البيضاء منطقة عزة بالشـارع العام والرئيـسي للمحافظـة وبرفقـة احـد اقاربي واسـمه بـدر محمـد احمد عبـده النهـدي تفاجأ وامـام بوابه المستشـفى بوجود عصابة مكونه من ثمانية أشخاص بلباس مدني (الزي اليمني) اثواب وجنابي (وشيلان) حيث قـام أربعة من افراد العصابـة وكان اثنان منهم يحملون اسلحة رشاشـة نوع (كلاشنكوف) بالأعتداء عليهما مبـاشرة وبمحاولة سـحبي بالقـوة ليأخذوني

معهم حيث قام احدهم بمسك يدي اليمنى والآخر بدفعي من خلفي وحصل اشتباك بالأيدي معهم استمر اكثر من دقيقتين فحاولت مع قريبي الدفاع عن انفسنا قدر المستطاع إلى ان قام المسلحان الاثنان بإطلاق النار صوبي أنا وقريبي مما أدى إلى إصابة قريبي ويدعى بدر النهيدي بإحدى الطلقات النارية بفخذه الأيسر وسقوطه ارضاً فحاولت العصابة الهرب إلا أن عددا من المارة بالشارع قاموا بإلقاء القبض على أحد افراد العصابة ويدعى (علي احمد فرج) اما البقية فقد لاذوا بالفرار على متن الباص الذي كانوا يستقلونه فيه بقية افراد العصابة ويقف على مسافة قريبة من مكان الحادث هو باص تويوتا نوع (هايس) لونه ابيض يحمل لوحة اجره لم يتمكن احد من تسجيل رقمها. وهذا الاعتداء جاء عقب تهديدات ووعيد بالضرب والعقاب من قبل مجهولين قبل شهر عبر الهاتف وذلك من رقمين هاتفيين ـ تحتفظ بهما شبكة «سند» ـ حيث جاء اتصال من الرقم الأول وقال لي (تعال انا اريدك لأتفاهم معك وأريدك أن تطلع لي الأن بسرعة) أما الرقم الأخر قد بعث برسالة كتب فيها (معك الأن نسوان والى بدعس على وجهك والان انت عند دار الشفاء) وبالفعل كنت بالشارع العام وعند دار الشفاء إلا أنني لم أخذ هذه التهديدات على محمل الجد سوى بشيء يسير من الحذر. وقد اشارت التحقيقات الأولية إلى أن أحد الذين أطلقوا النار كان يدعى عبدالله أحمد فرج وأن بعض أفراد العصابة أسماؤهم سالم أحمد فرج وعلي أحمد فرج وعبدالسلام ابو ريد ومحمد أحمد فرج إلا أن علي أحمد فرج قد لاذ بالفرار من الأمن وذلك بعد إخراجه كما قيل للإسعاف بعد تحججه بأنه مصاب

ونظراً لتباطؤ الأمن في أدائهم قمت وبصفة شخصية بمتابعة وإلقاء القبض على أحد افراد العصابة اليوم 2013/8/20 وهو سالم احمد فرج الذي كان فاراً ولم يتم القبض عليه».

من الواضح من خلال ملابسات وسياق ارتكاب الاعتداء والمعلومات التي تم جمعها من قبل برنامج عين، أن الدافع له جنائي وأنه لا يرتبط بالعمل الإعلامي للضحية؛ الأمر الذي حدا ببرنامج عين إلى حفظ الحالة.

- **الاعتداء على طارق عوض بالضرب وإطلاق الرصاص عليه**

تعرض طارق عوض من صحيفة أخبار اليوم بتاريخ 2013/10/5 للاعتداء بإطلاق الرصاص صوبه والضرب بأعقاب البنادق ونهب الباص الخاص بتوزيع الصحيفة مع ألفي نسخة من صحيفة أخبار اليوم من العدد (3160) وألف ومائتي نسخة من صحيفة يمن فوكس ومبلغ مالي لم يعرف قدره من قبل عصابة مسلحة بأسلحة رشاشة نوع (كلاشنكوف)، كما تعرض الباص الذي كان بعهدته والخاص بالتوزيع للحرق. وقد أوضح عوض في شكواه لبرنامج عين أنه «في تمام الساعة الخامسة والنصف صباحاً كان يقوم بتوزيع صحيفة اخبار اليوم وصحيفة يمن فوكس على متن باص نوع سوزوكي موديل 2011 لون ابيض يحمل لوحة معدنية رقم (52668/3) والخاص بالتوزيع وكان معه زميله الموزع فهد سعيد في عدد من مديريات محافظة عدن وأثناء وصولهما الى شارع القاهرة وتحديداً امام بوابة سوق القات العام

بالقرب من مطعم السدة بمديرية القاهرة محافظة عدن وتوقفهم من اجل توزيع صحيفة اخبار اليوم وصحيفة يمن فوكس للعدد (13160) في عدد من الاكشاك تفاجأ بهجوم واطلاق الرصاص المباشر صوبه وصوب الباص من قبل عصابة مجهولة ومسلحة بأسلحة رشاشة مكونة من اربعة اشخاص كانوا باللباس المدني يرتدون بنطلوني جينز وفنايل بيضاء وجميعهم ملثمون بشيلان ومن ثم جاء شخص نحيل الجسد ابيض البشرة له شعر طويل ومجعد رأوه من احد جوانب الشال الذي كان يتلثم به وطلب مني النزول قائلا «انزل الان سريع وإلا والله لا اقتلك» ومن ثم نزل طارق فبدأ بضربه بأعقاب الرشاش وبيده في صدره وجنبه الايمن وصعد الى الباص بينما كان هناك شخص اخر في الناحية الاخرى يضرب زميلي فهد ومن ثم قاموا بنهب الباص بما فيه من مبلغ مالي يقدر بمئات الآلاف وأيضاً ما يقارب 2000 نسخة من صحيفة اخبار اليوم و1200 من صحيفة يمن فوكس من العدد 3160 وهربوا به صوب المنصورة وبعد حوالي ساعة ونصف من عملية السطو وجد الباص محروقاً في احدى الارضيات المهجورة والتي تقع تحديداً خلف سوق بيع المواشي تماماً وبالقرب من محطة اكس برس للمشتقات النفطية بمديرية المنصورة محافظة عدن. ويأتي هذا الاعتداء بعد يومين من اطلاق الرصاص صوبنا في مديرية المنصورة اثناء مرورنا بالشارع العام للمنصورة من اجل توزيع الصحيفة هناك و لقد قمنا بإبلاغ الجهات الامنية بإدارة امن المحافظة عن الحادثتين إلا ان الادارة لم تقم بواجبها بالشكل المطلوب من اجل ضبط الجناة .»

وقد اتصل فريق الرصد اليمني التابع لبرنامج عين بعدها بسائق باص الصحيفة (فهد سعيد علي) وذلك لسماع افادته حيث ذكر فيها انه وفي تمام الساعة الخامسة والنصف صباحاً كان يقوم بتوزيع صحيفة اخبار اليوم وصحيفة يمن فوكس بصحبة زميله الموزع طارق محمد عوض على متن الباص الخاص بالتوزيع وهو باص نوع سوزوكي موديل 2011 لون ابيض يحمل لوحة معدنية رقم (3/52668) في عدد من مديريات محافظة عدن وأثناء وصولهم الى شارع القاهرة وتحديداً امام بوابة سوق القات العام بالقرب من مطعم السدة بمديرية القاهرة محافظة عدن وتوقفهم من اجل توزيع صحيفة اخبار اليوم وصحيفة يمن فوكس للعدد (13160) في عدد من الاكشاك تفاجأوا بهجوم واطلاق الرصاص المباشر صوبه وصوب الباص من قبل عصابة مجهولة ومسلحة بأسلحة رشاشة مكونه من اربعة اشخاص كانوا باللباس المدني يرتدون بلاطين جينز وفنايل بيضاء وجميعهم ملثمون بشيلان ومن ثم جاء شخص نحيل الجسد ابيض البشرة له شعر طويل كان يرى من احد جوانب الشال الذي كان يتلثم به وطلب من زميله طارق النزول من على الباص فنزل زميله وبدأ بضربه باليد واعقاب رشاشه الكلاشنكوف ومن ثم جاء احد افراد العصابة وفتح باب الراكب طالباً منه النزول من المقعد الذي بجوار السائق وهو شخص بدين الجثة اسمر قليلاً ومن ثم ضربه ضربتين بأعقاب الرشاش بينما بقية العصابة كانت موجهة السلاح عليهم ويقفون على بعد ثلاثة الى اربعة امتار من الباص ومن ثم نهبوا الباص بالقوة بما فيه من مبلغ مالي لم يستطع تحديده وأيضاً ما يقارب 2000 نسخة من صحيفة اخبار اليوم و1200 من

صحيفة يمن فوكس من العدد 3160 وهربوا به صوب المنصورة وبعد حوالي ساعة ونصف من عملية السطو وجد الباص محروقاً في احدى الارضيات المهجورة والتي تقع تحديداً خلف سوق بيع المواشي تماماً وبالقرب من محطة اكس برس للمشتقات النفطية بمديرية المنصورة محافظة عدن. وأضاف قائلاً: لقد قمنا بإبلاغ الجهات الامنية بإدارة امن الحافظة إلا ان الادارة لم تقم بواجبها بشكل المطلوب من اجل ضبط الجناة.

مما لا شك فيه أن هذه الحالة تنطوي على انتهاك ذي طابع جنائي واضح، فقد قام الجناة بسرقة المال الموجود بالباص ونهبه ، فالحالة تنطوي على سطو مسلح بمعناه الجنائي ولا صلة لها بانتهاك للحريات الإعلامية. وهي تدل على حجم الاعتداءات الجنائية التي تقع على الإعلام في اليمن.

- **الحالة المتعلقة بقرصنة موقع دماج برس**

قام رئيس تحرير الموقع الاستاذ سلمان العماري بالتواصل مع فريق الرصد اليمني التابع لبرنامج عين عبر اتصال هاتفي، حيث قدم شكوى ذكر فيها أنه ما بين الساعة الواحدة والساعة التاسعة صباحاً يوم 2013/11/7 تم اختراق موقع (دماج برس) وبعد ثمانية ايام من انطلاقه وعمله لمدة مائتي ساعة تقريباً من قبل هكر مجهولين قد يكونون تابعين لجماعة الحوثي، وذلك بعد نشر الموقع تقارير ووثائق للأحداث الدائرة والحرب الضروس التي تقودها جماعة الحوثي على طلاب مركز دار الحديث التعليمي بمنطقة دماج محافظة صعدة أولاً بأول، وكشف كل تلك الانتهاكات لحقوق الانسان بالصوت والصورة. كما نشر الموقع عددا من تصريحات الناطق الرسمي باسم أبناء دماج الشيخ سرور الوادعي وأيضاً القائم على مركز دار الحديث التعليمي بدماج الشيخ يحيى الحجوري. وأضاف العماري: ان الموقع لم نستطع استعادته حتى اللحظة (2013/11/13) ويبدو ان ما ساعد الهكر على اختراق الموقع هي نوعية الاستضافة التي لم تكن جيدة.

تعد هذه الحالة من بين الحالات المنطوية على قرصنة ونظرا لصعوبة إثبات الدافع لها، قام برنامج عين بحفظها والتعامل معها في إطار المشكلات العامة التي يعاني منها الإعلام وليس كحالة خاصة تنطوي على انتهاك محدد ومكتمل العناصر.

واقع الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وبحقوق الإعلاميين

تمكن برنامج «عين» لرصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الحريات الإعلامية التابع لشبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» من التحقق من وقوع عدد من الانتهاكات المتنوعة الماسة بحقوق الإعلاميين وبالحريات الإعلامية في اليمن في العام 2013. وقد توافرت للشبكة معلومات بشأن هذه الانتهاكات من خلال الحالات التي قامت الشبكة برصدها سواء من خلال الشكاوى أو البلاغات أم الرصد الذاتي. وقد خضعت هذه الحالات كلها لآلية النظر، وتقصي الحقائق والمراجعة العلمية والحقوقية. ومن بين (200) استمارة تلقاها البرنامج في عام 2013، تبين له أن (149) منها تنطوي

على انتهاك أو أكثر تتعلق بالحريات الإعلامية أو بحقوق الإعلاميين. وفيما يأتي جدول يبين عدد الحالات التي تلقاها البرنامج والشكل الذي تلقى فيه البرنامج هذه الحالات وعدد الانتهاكات المقابل لكل شكل من هذه الأشكال، علماً بان هناك العديد من الحالات التي وجد البرنامج أنها تنطوي على أكثر من انتهاك لأحد الحقوق الإنسانية أو للحريات الإعلامية المعترف بها:

شكل الاستمارة	العدد الكلي	تتضمن الانتهاكات	%
شكوى	177	134	%88.5
بلاغ	22	14	%11
رصد ذاتي	1	1	%0.5
المجموع	200	149	%100

أما فيما يتعلق بمصادر هذه الانتهاكات، فقد ساوت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي «سند» بين الانتهاكات الصادرة عن القطاعين العام والخاص.

لقد توزعت الانتهاكات التي طالت الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين في اليمن في العام 2013 على أكثر من حق من الحقوق التي ترصدها شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي، خاصة وأن انتهاكات حقوق الإنسان بما فيها حرية الإعلام تتسم بطبعها وبحكم الترابط بينها بكونها متعددة الجوانب. وقد شملت الانتهاكات التي تحقق برنامج «عين» من وقوعها في اليمن: الحرمان من الحق في الحياة، إساءة المعاملة والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة بما فيها الاختطاف، والاعتداء على حرية التعبير والنشر والإعلام، والاحتجاز غير القانوني والاعتداء على الحرية الشخصية للإعلاميين والمحاكمة أمام محاكم خاصة لا توفر ضمانات المحاكمة العادلة المعترف بها دوليا. ويبين الجدول الآتي الحقوق والحريات المعتدى عليها وعددها بصورة تفصيلية:

الحق المعتدى عليه	عدد الانتهاكات الواقعة عليه	% من إجمالي الانتهاكات
الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	94	%31.4
حرية الإعلام والنشر والتعبير	63	%21
حرمة الممتلكات الخاصة	54	%18
الحق في الحياة	34	%11.3
الحرية الشخصية والأمان الشخصي	31	%10.3
الاحتجاز غير القانوني	17	%5.6
الحق في محاكمة عادلة	4	%1.3
حق الحصول على المعلومات	2	%0.6
المجموع	299	%100

وفيما يلي عـرض للاتجاهات التي توصلت شـبكة المدافعـين عن حرية الإعـلام في العالـم العربي إليها من واقـع الانتهاكات التي قامت برصدها وتوثيقها في اليمن.

وأبـرز تلـك الانتهـاكات مصنفة بحسـب الحقوق والحريات المعتدى عليها:

الاتجاهات الأساسية التي كشفت عنها انتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين:

اتسـم العـام 2013 بانتهـاج سياسـة اللجـوء للقانون كأداة لقمـع الحريـات وتكميـم حريـة الإعـلام والتضييق عليها.

كما اسـتمرت سياسـة الإفلات من العقاب وإخفاء هوية المعتدين. وبوجه عام يمكن القول أن السيطرة الرسـمية والحكومية على الإعـلام ازدادت وتمثلت بالتضييـق الشـديد عـلى حرية الإعـلام الإلكتروني وتعديـل القوانـين الناظمـة للعمل الإعلامي بشـكل يهـدر حريتـه اهـدارا صارخـا. وسـيتناول التقرير المسائل المذكورة كلها على النحو الآتي:

- **شيوع ظاهرة الانتهاكات الجسيمة**

تتسم الانتهاكات المرتكبة بحق الإعلام والإعلاميين في اليمن بأنها انتهاكات جسيمة في غالب الأحيان، فمن بين (149) إسـتمارة تتضمن انتهـاكا للحريات الإعلامية قامت شـبكة «سـند» برصدهـا وتوثيقها تبـين من ضمنها وجـود (112) انتهاكا جسـيماً؛ وهي موضحة في الجدول الآتي:

موضوع الحالة	العدد	%
الاعتداء بالضرب	63	%56.2
الشروع بالقتل	26	%23.2
إختطاف	10	%8.9
محاولة اختطاف	10	%8.9
إقتحام منزل الضحية	3	%2.6
المجموع	112	100%

يتضح من هذا الجدول أن عدد الانتهاكات الجسيمة كبير جدا، وأن نوعها يثير القلق الشديد؛ فهي تتوزع عـلى الـشروع بالقتـل، والاختطـاف والحـرق وإلقاء القنابـل والتعذيب المبرح والشـديد جدا. وهذا الأمر يعكـس الخطـورة الشـديدة لبيئـة العمـل في اليمن، ويـدل عـلى انعدام نظـم الحمايـة التـي يتعين على الدولـة والمؤسسـات الإعلاميـة العمل عـلى توفيرها للإعلاميين.

وهو يدل كذلك على سهولة القيام بانتهاكات قاسية بحـق الإعلاميـين من قبـل أطـراف كثـيرة وعديدة بسـبب حالة الفلتـان والفوضى التي تعيشـها اليمن منذ سـنوات، فالدولة غائبة تماما والنظم القضائية والقانونيـة لا تـؤدي الـدور المطلـوب منهـا بتاتـا، والأجهزة الأمنية غائبة عن المشهد كليا ولا أحد يفكر فعـلا في هـذا البلـد بتوفير المنـاخ المناسـب للإعلام والإعلاميين.

ومـن الأمثلة عـلى هذا النـوع من الانتهـاكات التي يمكن الاستشـهاد بها لتأكيد الاسـتنتاجات المشـار

إليهـا أعـلاه حالـة زكريـا القارنـي مـن صحيفـة 26 سـبتمبر التي جاء فيهـا أنه بتاريـخ 2013/1/1 وفي تمـام السـاعة الثانية عشرة والنصـف «قام بلاطجة مجهولون بإلقاء قنبلة يدوية على منزله الواقع في حي جـراش الصـين في مدينة عمران ممـا أدى الى اصابة أطفالـه وامرأته ومن كانوا موجوديـن بالمنزل وكذلك سـكان الحـي بالهلـع والرعـب جـراء قـوة الانفجار إلا انـه لـم يصب احـد بجـروح لكن المنـزل اصيب بأضرار مادية كبيرة خاصة في الواجهة حيث القيت القنبلـة وتحطمت بعـض العقود الخارجيـة للمنزل (القمريـات) وكذا النوافذ وبعـض الأثاث. واضاف قائلاً ان الجناة لم يشاهدهم أحد كون الحادثة كانت بعد منتصف الليل وأغلب من في الحي كانوا نائمين وبعـد الانفجار اسـتيقظ عدد من الجيران وشـاهدوا الأضرار مبـاشرة بعـد الحادثـة وهـم الاخ علي احمد عبـده النجـار، والاخ توفيـق الخـدري، والاخ صالح ظافـر واخوه محمد، والاخ سـعد العتمي. وبعد حوالي سـاعتين جاء اثنين مـن رجال البحـث الجنائي الى المكان واخذا اقوالي واقوال الشهود والمذكور اسماؤهم اعـلاه ووعدوه بمتابعـة الجناة ومن ثـم انصرفوا وقد تعبـت في الذهاب اليهم لمتابعة نتيجـة التحقيق الا انهـم اخبروه انهم لم يصلوا لشيء وان القضية مقيده ضـد مجهـول الى ان يصلوا للجنـاة. وأن هذه الحادثة تأتـي بعد نشره عـدة مقالات اثارت جدلاً واسـعاً في الرأي العام اليمني ومن ضمنها مقال نشر في صحيفة وموقـع (مأرب برس) بتاريـخ 2012/5/6 كان بعنوان (ويلات اليمن من اللعنات الأربع) تحدث عن تجار الحـروب باليمن وصانعيها ومن تلـك اللعنات التي حلـت عـلى هذا الشـعب لعنة سـادية المركـز (نزعة السيطرة على الآخر.. شله.. خنقه.. إحباطه).. ولعنة كهنوتية الشمال (حق الهي .. قداسة عرق ونقاؤه).. ولعنة عنصرية متحركة الاتجاهات (نرجسـية.. كل جميـل فيهـا، وكل قبيـح في غيرهـا).. ولعنـة جهوية الجنوب (الأصل والفرع قضية القضايا مسـببة إلغاء الهويـة، ونخشى إلغاء الآدمية). وايضـاً مقال نشر في صحيفة الجمهوريـة وموقع (الجمهورية نت) تاريخ 2012/4/29 كان بعنـوان (شـؤون القبائـل لمكافحـة الإرهاب) تحدث فيه عن تدخل القبائل في الحروب ضد تنظيـم القاعدة في محافظة (ابين) وعن العوامل التـي سـاهمت في تعزيـز القـوة السياسـية للقبيلة وتتمثـل في ضعـف بنـاء الدولـة وأجهزتهـا الأمنية، وضعـف تغلغل الدولـة في المناطـق الريفية، وضعف مسـتوى إنفـاذ القانـون، والإفـلات مـن العقـاب، وتعامـل الدولة مـع المواطنين الريفيين عبر وسـاطة النخـب القبلية، وضعـف البدائل المدنيـة، والطابع الحربـي للقبائل، والاسـتقطابات الإقليمية. وايضاً مقال نشر في صحيفة الجمهورية وموقع (الجمهورية نت) بتاريـخ 2012/3/16 بعنوان (كيف نعيد هيكلة العلاقات المدنية العسكرية) وتحدث فيه عن وجوب إزالة الصورة السـيئة الصيت في عقول البعض طوال الفترة السـابقة «استمدت ديمومتها من قدرتها على الاستمرار وليس من صحتها أو عدالتها» لذا لا ينبغي إبقاؤها في «الصندوق الأسود» وعلينا الاعتراف إننا غرباء عن التقاليد الديمقراطية الحديثة التي تصون الجيش عن التدخل في السياسة.. إن الفراغ السياسي او البنيوي للدولة الناشـئة التي تكون بنيتها عاجزة عن تأدية وظائفها المختلفة يفسح دوما المجال لتدخل الجيـش كمنظم أو كمنقـذ أو كمؤازر ولا يمكن منعه

إلا عندما تكون البنية السياسية للدولة قادرة على اداء واجبها».

وجاء كذلك في الاستمارة المتعلقة بحالة ناصر الصانع من صحيفة الأهالي أنه بتاريخ 8/4/2013 وفي تمام الساعة الواحدة ظهراً واثناء تغطيته للأحداث الدائرة بين جنود يتبعون اللواء الأول مشاة جبلي حرس جمهوري وعدد من المواطنين الغاضبين من أعمال الشغب التي قام بها عدد من الجنود في المدينة حيث قاموا بإجبار المواطنين وأصحاب المحلات التجارية على إغلاق محلاتهم بقوة السلاح واثناء تبادل لأطلاق الرصاص بين عدد من الجنود وعدد من المواطنين اقدم شخص مجهول باللباس المدني بمحاولة اغتياله بأطلاق وابل من الرصاص نحوه حيث اصيب بإحدى الطلقات في يده اليمنى مما اضطره الى الهروب الى احدى الصيدليات لإيقاف نزيف الدم ومن ثم الى مستشفى رداع وذلك في الشارع العام الواصل بين محافظة ذمار ومحافظة البيضاء بالقرب من شارع جبن مدينة رداع.

إن هاتين الحالتين ليستا حاتين استثنائيتين أو فريدتين من بين حالات الانتهاك التي تقع في اليمن، فالجدول المشار إليه أعلاه يبين بوضوح أن ارتكاب مثل هذا النوع من الانتهاكات أمر عادي ويومي وشائع في اليمن، وأنها تمر دون حسيب ولا رقيب.

- **الإفلات من العقاب**

من الاتجاهات العامة الأخرى لانتهاكات الحريات الإعلامية في اليمن شيوع ظاهرة الإفلات من العقاب بالنسبة للجناة الذين يقترفون انتهاكات جسيمة بحق الإعلاميين اليمنيين. وهذه الظاهرة لا تقتصر على الجناة من الموظفين العموميين ورجال الأمن والجيش ولكنها تمتد كذلك لتشمل اشخاصا عاديين. وهي ترجع إلى سببين أولهما غياب الدولة في اليمن وفشلها وإخفاقها في القيام بواجباتها وأدوارها؛ وثانيهما وجود سياسة عامة لدى الهيئات المختصة بالأمن والتحقيق بإخفاء الجرائم والانتهاكات التي ترتكب بحق الإعلاميين والتغاضي عنها وعن مرتكبيها.

مما لا شك فيه أن انتشار ظاهرة الإفلات من العقاب في اليمن يعزز بشكل كبير ويساهم بصورة أكبر في ازدياد الانتهاكات الجسيمة بحق الإعلام والإعلاميين سنة فسنة، فمرتكب الانتهاك والجرم في مأمن وهو يشعر بأنه فوق القانون وأنه لا مساءلة ولا محاسبة على فعله، الأمر الذي يدفعه إلى الإمعان في ارتكاب هذه الانتهاكات والتعامل مع الإعلام باستخفاف واستباحة مطلقة.

ومن الأسباب الأخرى التي تساهم في شيوع هذه الظاهرة قدرة الجناة على إخفاء هويتهم وحمايتهم من قبل الجهات والقبائل التي ينتمون إليها. فالوضع في اليمن وما يعتريه من فوضى وفلتان يشكل بيئة خصبة تماما لاستمرار ظاهرة الإفلات من العقاب.

- **فشـل الدولة وهشاشـة مؤسسـات إنفاذ القانون وتطبيقه**

تعتقد شـبكة سند أن أحد أهم أسـباب الانتهاكات الجسـيمة التـي تطـال الإعـلام في اليمـن، وكذلك الإفلات من العقاب، يتمثل في فشـل الدولة اليمنية وهشاشة سـلطاتها ومؤسساتها؛ وبالذات التنفيذية والقضائيـة؛ فـلا شرطـة قـادرة ولا راغبـة بالنهوض بأدوارهـا وأعمالهـا، ولا المنظومـة القضائيـة مهيـأة لفـرض القانـون وسـيادته ومعاقبة الجناة. فالسـمة الأبرز في الواقع اليمني هي الفوضى والفلتان وانهيار مؤسسات الدولة.

واللافت للانتباه أن العدالة التقليدية المتمثلة بدور القبيلة في تسـوية النزاعات لها باتـت اليد الطولى في تسـوية كثير مـن النزاعات التـي تتعلق بانتهاك الحريات الإعلامية في اليمن؛ وهي مسـألة تسـتحق الوقـوف عندها لأنها تدل تماما عـلى غياب الدولة والنظم المدنية الحاكمة للإعلام.

وهنـا تتسـاءل شـبكة «سـند» حـول إمكانيـة تطور العمـل الإعلامـي في اليمـن في ظـل هـذه الحالة من الإخفـاق العام، فلا القوانين لها أثر في الحياة العامة، ولا الأجهـزة الأمنية راغبة بإنفاذ القوانين. فضلا عن اللامبـالاة المطلقـة التـي تبديها أجهـزة الدولة كلها إزاء انتهـاكات جسـيمة من قبيل قتـل الإعلاميين، واختطافهم وتعذيبهم بوحشية قل نظيرها في العالم.

وتعتقد الشـبكة أن الحالة اليمنية هي من الحالات التي تستدعي انتباه المجتمع الدولي للتدخل لحماية الإعلاميـين اليمنيـين حفاظـا عـلى ملامـح سـلطة الإعلام التي أضحت مفقودة في اليمن.

- **تعدد مصادر الانتهاكات وتنوعها**

كشفت الانتهاكات التي قامت شبكة سند برصدها وتوثيقهـا في اليمـن عـن أن مصـادر الانتهـاكات والجهـات التـي تقـف وراءهـا عديـدة ومتعـددة ومتنوعـة، وأنها لا تقتصر على الجهات الرسـمية أو الأجهزة الأمنية فحسب.

وعـلى الرغـم مـن أن الأجهـزة الأمنيـة والعسـكرية اسـتأثرت بنصيـب معتـبر ولا يسـتهان بـه من هذه الانتهـاكات إلا أن نسـبة معتـبرة كذلـك مـن هـذه الانتهـاكات وقفت وراءها جهـات أخرى من قبيل الأحزاب والتيارات السياسـية، والقبائل، ورجالات النظام السابق، ورجال أعمال.

ويمكـن القـول بـأن هذه الملاحظـة تتسـق تماما مع حقيقـة غيـاب الدولـة في اليمـن وشـيوع الفلتـان الأمنـي والفـوضى، فكلمـا كانـت سـلطة الدولـة وقدرتهـا على بسـط حكـم القانون أقـل كلما كانت مصادر الاعتداءات أكثر تعددا، إذ يغيب الإحساس بالقانون لحسـاب التسـويات الفردية والشـخصية للنزاعات من خلال استخدام العنف. وهذه الحقيقة تنطبق كليا على الحالة اليمنية.

ويبـين الجـدول الآتـي الجهـات المسـؤولة عـن الانتهـاكات في اليمن وفقا لأعمـال الرصد والتوثيق التي أجرتها:

نوع الانتهاك	التكرار	%	الجهة المتورطة	التكرار	%
الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لمعاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة	94	31.4%	الأجهزة الأمنية	30	32%
			بلاطجة ومجهولون	21	22.3%
			جماعات مسلحة	13	13.8%
			جهات قبلية وعشائرية	6	6.4%
			مؤسسات حكومية	6	6.4%
			مجلس النواب	5	5.3%
			الحراك الجنوبي	5	5.3%
			أحزاب	3	3.2%
			محاكم ومجالس محلية	2	2%
			مؤسسات مجتمع مدني	1	1%
			مؤسسات إعلامية	1	1%
			سفارات	1	1%
			المجموع	94	100%

نوع الانتهاك	التكرار	%	الجهة المتورطة	التكرار	%
حريّة الإعلام والتعبير والنشر	63	21%	الأجهزة الأمنية	32	50.8%
			بلاطجة ومجهولون	12	19%
			جماعات مسلّحة	5	8%
			مجلس النوّاب	5	8%
			الحراك الجنوبي	3	4.8%
			مسؤولون حكوميّون	2	3%
			جهات قبلية وعشائرية	1	1.5%
			أحزاب	1	1.5%
			مؤسسات حكومية	1	1.5%
			مؤسسات إعلامية	1	1.5%
			المجموع	63	100%

نوع الانتهاك	التكرار	%	الجهة المتورطة	التكرار	%
حرمة الممتلكات الخاصة	54	18%	بلاطجة ومجهولون	19	35%
			جماعات مسلّحة	14	26%
			الأجهزة الأمنيّة	12	22.2%
			جهات قبلية وعشائرية	4	7.4%
			الحراك الجنوبي	3	5.5%
			أحزاب	2	3.7%
			المجموع	54	100%

نوع الانتهاك	التكرار	%	الجهة المتورطة	التكرار	%
الحق في الحياة	34	11.4%	بلاطجة ومجهولون	17	50%
			جماعات مسلّحة	6	17.6%
			جهات قبلية وعشائرية	4	11.7%
			الأجهزة الأمنيّة	3	8.8%
			مسؤولون حكوميّون	2	5.8%
			سفارات	1	2.9%
			أحزاب	1	2.9%
			المجموع	34	100%

نوع الانتهاك	التكرار	%	الجهة المتورطة	التكرار	%
الحرية الشخصية والأمان الشخصي	31	10.3%	بلاطجة ومجهولون	13	42%
			الأجهزة الأمنية	9	29%
			جماعات مسلحة	7	22.5%
			مؤسسات مجتمع مدني	1	3.2%
			الحراك الجنوبي	1	3.2%
			المجموع	31	100%

نوع الانتهاك	التكرار	%	الجهة المتورطة	التكرار	%
الإحتجاز غير القانوني	17	5.6%	الأجهزة الأمنيّة	11	64.7%
			جهات قبلية وعشائرية	4	23.5%
			جماعات مسلّحة	2	11.7%
			المجموع	17	100%

نوع الانتهاك	التكرار	%	الجهة المتورطة	التكرار	%
الحق في محاكمة عادلة	4	1.3%	محاكم	2	50%
			مجهولون	1	25%
			الأجهزة الأمنية	1	25%
			المجموع	4	100%

نوع الانتهاك	التكرار	%	الجهة المتورطة	التكرار	%
حق الحصول على المعلومات	2	0.6%	الأجهزة الأمنيّة	2	100%
			المجموع	2	100%

صفوة القول هي أن الحالة الإعلامية في اليمن يمكن وصفها بعبارة واحدة هي فشل الدولة، فكثير من الانتهاكات المرصودة والموثقة ترجع في المقام الأول لهذا السبب بالذات.

أبرز الانتهاكات الماسة بالحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين:

يتضمن هذا القسم من التقرير عرضا موجزا لأهم الانتهاكات التي رصدتها الشبكة وقامت بتوثيقها، وهي تعكس بشكل واضح الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية في اليمن. وتشمل هذه الانتهاكات تلك التي وقعت ونالت من الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين بسبب سلوكيات وأفعال معينة (الانتهاكات الناتجة عن ممارسات) وبسبب التشريعات والقوانين النافذة.

ومن الضروري التأكيد على أن جزءا كبيرا من هذه الانتهاكات طال أكثر من حق من حقوق الإنسان والحريات الإعلامية المعترف بها، ولكن روعي في عرضها إدراجها ضمن الانتهاك أو الاعتداء الأبرز، وبمعنى آخر فقد جرى تصنيف هذه الانتهاكات في التقرير بحسب الصورة الأكثر ظهورا له رغم أنه قد ينطوي على انتهاك لحقوق أو لحريات أخرى. ويمكن إيجازها على النحو الآتي:

- **الانتهاكات المتعلقة بالتهديد بالاعتداء على الحق في الحياة:**

يعد هذا النوع من الانتهاكات شائعا في اليمن، حيث يتم اللجوء لقتل الإعلامي أو لتهديده بالقتل والتصفية الجسدية أو اختطافه بغية إخفائه بسبب نشاطه الإعلامي. وقد تمكنت شبكة «سند» من رصد وتوثيق (34) انتهاكا للحريات الإعلامية في اليمن من خلال المساس بالحق في الحياة لإعلاميين يمنيين. وفيا يأتي عرض لعدد من هذه الانتهاكات:

- **تهديد عادل السعيد بالتصفية الجسدية**

جاء في شكوى الصحفي عادل السعيد من وكالة الأنباء السعودية أنه «تلقى بتاريخ 2013/1/4 عدة تهديدات بالتصفية الجسدية والتلفظ عليه بألفاظ بذيئة ترفع عن ذكرها واتهامه بالعمالة والخيانة لسودان من قبل بلاطجة مجهولين، وذلك عبر عدة اتصالات حيث قال المتصل اذا ما نتخلص منك سهل ولا أحد بيسأل عليك يا عميل يا خائن» على خلفية كتاباته الصحافية ونشره عدة مقالات في صحيفة الثوري تساند قوى التغيير في لبلدة سودان والمناهضة للحكومة. واضاف السعيد ان هذه التهديدات تأتي بعد قيام عصابة مسلحة مجهولة مكونه من اربعة اشخاص ببزي مدني كان احدهم يرتدي ثوباً ابيض وكوت وجنبية واثنان منهم يرتدون معاوز وشمزان والاخير يرتدي بنطلون أسود وشميز أظن بيج ولم استطع التحقق من ملامحهم كامله نظراً لان الكهرباء كانت مقطوعه على الحي باقتحام المنزل الواقع في حي الصافية شارع الشرطة بالقرب من كلية الشرطة امام بنك اليمن والخليج وذلك نهاية العام 2012 وتحديداً قبل أسبوع من اليوم بعد منتصف الليل وحوالي الساعة الواحدة والربع والعبث بكل محتوياته واخذ وثائق رسمية خاصة كبطائق واوراق خاصة بعملي وكذلك صور عائلية وتلفون نوكيا وتهديده بالعقاب وعند سؤالهم إلى أي جهة ينتمون لم يردوا علي واستمروا بالتفتيش بطريقة مستفزه جداً دون الحديث معي وفي اليوم التالي أبلغت النائب العام ووزارة الداخلية بكل التفاصيل حول الحادثة لكن للأسف هذه الجهات لم تقم بأي عمل يذكر لضبط الجناة».

يتضح من هذه الحالة أن الجناة اتخذوا من التهديد بالحرمان من الحق في الحياة وسيلة للاعتداء على حرية الإعلام وأن الأجهزة الأمنية اليمنية – كما ذكر سابقا – لم تقم بواجبها للوقوف على هوية الجناة. وهو أمر يجعل اليمن في حالة انتهاك للمادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لأنها لم تتخذ التدابير اللازمة لمنع تنفيذ التهديد والتعرف على الجناة وملاحقتهم.

- **محاولة قتل أحمد الجحشري والمصور علي البعداني**

ورد في شكوى أحمد الجحشري من قناة سهيل الفضائية انه «في تمام الساعة العاشرة والنصف صباحاً من يوم 2013/10/3 كان يقوم بتغطية حفل لذكرى ثورة 26 سبتمبر بالمجمع الحكومي لمحافظة حجة والواقع في الشارع العام والرئيسي للمحافظة وتحديداً خلف مستشفى الجمهوري العام وأثناء التغطية جاء اليه مدير مكتب محو

الأمية بالمحافظة. وطلب منه أن يأتي هو وزميله مصور قناة اليمن الفضائية علي البعداني لتغطية حفل محو الامية في مقر مكتب محو الأمية والذي يبعد عن المجمع الحكومي ما يقارب اربعمائة متر حيث ان وكيل محافظة حجة عبدالعزيز الغادر سيكون متواجداً فاتفق مع زميله البعداني ان تبقى كاميرا قناة اليمن بحفل المجمع لتغطي للقناتين وان يأخذ كاميرا قناة سهيل معه لتغطية حفل محو الامية وتغطي للقناتين ايضاً وأثناء خروجه مع زميله علي البعداني من بوابة المجمع تفاجأ الاثنان بوجود مسيرة مسلحة لقبيلة الأدبعة والرافضة لقرار رئيس الجمهورية عبدربه هادي منصور نقل قضية عدد من شباب الثورة المتهمين بالقتل لأربعة من اصحاب القبيلة الى صنعاء وهجوم أكثر من ثلاثين شخصاً كانوا باللباس القبلي يرتدون اثواباً بيضاء واكوات وجنابي ومسلحين بأسلحة رشاشة بعضها خفيفة مثل الكلاشنكوف وبعضها اسلحة متوسطه مثل البوازيك عليهم طالبين من احمد الجحشري تسليم الكاميرا والمايك واللوجو ومن علي البعداني اللوجو الخاص بشعار قناة اليمن حيث قالوا لهما «ادو الكاميرا هذي وهوله الميكرفونات».

فقال لهم احمد «ليش يا جماعه» فقالوا «انتم جالسين تصوروا المسلحين الي بالمسيرة والبوازك» فقال لهم احمد «نحن ما نصوركم ولا شيء نحن ذاهبين لتغطية في محو الأمية» فقالوا «ابداً انتم جالسين تصورونا سلم الكاميرا» ومن ثم قاموا مباشرة بتعمير وشحن الرشاشات وتصويبها صوب رأسه وصدره مما جعله يعطيهم الكاميرا والمايك مع اللوجو خوفاً من ان يتسرع أحدهم ويقتله، أما علي البعداني ففي البداية رفض اعطاءهم لوجو قناة اليمن فقاموا بالاعتداء عليه بالضرب بأعقاب البنادق الى ان اخذوا منه اللوجو بالقوة ومن بعدها خرجا الاثنان من مكان الحادثة وتوجها الى مبنى محافظة حجة وابلغا الجهات الأمنية بالحادثة وما حصل لهما لكن لم يحركوا ساكناً الى تمام الساعة الواحدة ظهراً حيث جاء وكيل المحافظة فهد دهشوش وزيد عرجاش وطرحنا عليهما المشكلة كاملة فأخبرونا بأنهم سيقومون بالتواصل وعمل اللازم وبعدها بنصف ساعة تقريباً جاء اثنان من اصحاب المشكلة أو المسؤولين عنهم الأول اسمه بشير الأدبعي والثاني منصور حمزة فطرح عليهما الوكلاء ما جرى من اصحاب المسيرة فقال بشير «نحن لا ندري بهذا الشيء» فقال لهم الوكيل فهد دهشوش «هذوله صحفيين والاصل تكسبوهم لا تعتدوا عليهم» فقال بشير له «هذوله قنوات كذوبه وهم الي سبب المشاكل» فقال له احمد «نحن لم نصوركم اصلاً عشان تقول هذا الكلام» فقال له بشير «انتم بتطلعوا في الشريط الاخباري للقناة كلام كله كذب» فقال له احمد «الشريط مش هو لنا فيه دخل حتى تعتدوا علينا» فقام وكيل المحافظة فهد دهشوش بالضغط على بشير من اجل إعادة كاميرا قناة سهيل والميكرفونات مع اللوجو حق القناتين فقام حمزة واعتذر عن ما حصل لكن بشير رفض الاعتذار وقال «لا والله ما حد يعتذر هوله غرمائنا» فقال وكيل المحافظة فهد دهشوش «خلاص اتصالحوا وعلى بشير ان يعيد الكاميرا وكل شيء بعد الظهر» واتفق الجميع على هذا الاساس إلا ان بشير لم يسلم اي شيء وبعد

ثلاثة ايام اتصل به احمد الجحشري يذكره بالاتفاق الذي كان بينهم وبأنه لا يوجد داعي لنقض الاتفاق وتصعيد القضية اعلامياً فرد عليه قائلاً «انتم هوله الكذُب صعدوا ولا اطلعوا حتى السماء» ومن ثم سكر التلفون فذهب احمد الجحشري بعدها الى منزل وكيل المحافظة عبدالعزيز الغادر في تمام الساعة السابعة والنصف مساءً وأطلعه على ما كل ما حصل من اتفاق ونقض من قبل بشير الأدبعه فوجه أمراً صريحاً لإدارة أمن المحافظة بأنه في حال عدم اعادة الكاميرا والميكرفونات خلال 48 ساعة فإن على ادارة الامن ممثلة بمديرها العقيد الحيفي ان يعمل اللازم للقبض على الجناة وضبطهم ومن ثم تواصل مدير الأمن الحيفي ببشير فأعادوا الكاميرا والميكرفون مع لوجو قناة سهيل في تاريخ 2013/10/8 وسلموه الى مدير مكتب قناة سهيل عبد الحميد الأشول بالمجمع كون احمد كان قد ذهب الى العاصمة صنعاء وكذلك اللوجو الخاص بقناة اليمن فقد تم تسليمه للزميل علي البعداني في نفس اليوم.

يتبين من هذه الحالة حجم اللامبالاة من قبل الأجهزة الرسمية تجاه الانتهاكات الجسيمة التي تطال الإعلاميين في اليمن، وهي تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام من خلال محاولة حرمان الإعلاميين من حقهم بالحياة لمنعهم من التغطية وللاستيلاء على أدوات عملهم، وهي تثبت بجلاء الاتجاهات العامة المشار إليها أعلاه.

- **اختطاف ياسر المسوري وتهديده بالقتل**

جاء في شكوى ياسر المسوري من صحيفة الكرامة أنه بتاريخ 2013/7/19 وفي تمام الساعة الواحدة والنصف صباحاً وأثناء نزوله من على أحد الباصات الأجرة بشارع المطار الرئيسي بمنطقة دارس بالعاصمة صنعاء عائداً الى منزله واثناء دخوله أحد الشوارع الفرعية المؤدية الى المنزل وتحديداً خلف سوق ستي مارت امام قاعدة الديلمي الجوية، تهجمت عليه عصابة مجهولة مكونة من ستة اشخاص تستقل سيارة هيلوكس غمارتين لون ابيض لم يستطع تحديد رقمها، ومسلحة برشاشات نوع كلاشنكوف كتفته بالقوة وتحت تهديد السلاح وقامت بربط يديه خلف ظهره بأحد شيلان أفراد العصابة، وعصبت عينيه أيضاً بشال اخر ونهب كل ما كان معه من جهاز كمبيوتر محمول نوع توشيبا وكاميرا سوني ديجتال وجهاز تلفون نوع جلاكسي لمس ومبلغ 3600 ريال سعودي واثنين فلاشات فيها اعمال ومقالات صحفية وبطائقه الشخصية والعائلية ومن ثم أخذه الى مكان مجهول استمر الوصول اليه برهة من الوقت ويعتقد انه منزل والتحقيق معه بطريقة مهينة وتوجيه عدة أسئلة مستفزة من ضمنها، ماهي علاقتك بالإخوان المسلمين، من اين حصلت على الخرائط التي نشرتها في الصحف ومن اين مصدرك، لماذا تشن هجومك على انصار الله، وغيرها من الاسئلة.

ومن ثم تركه دون طعام أو ماء أكثر من عشرين ساعة وجعله يبصم بالقوة وتحت تهديد السلاح على اكثر من ثلاثين ورقة لا يعلم ما فيها ومن ثم أخذه بسيارة وانطلقوا وهددوه بالقتل ان تحدث عما حدث له.

وبعدها تم ايقاف السيارة ودفعه منها بشارع الستين الشمالي على مسافة كبيرة من مستشفى السعودي الألماني حوالي الساعة العشرة مساءً بمنطقة كانت الكهرباء منطفئة فيها ولاذوا بالفرار.

وأضاف قائلاً: إن سبب الاختطاف الذي تعرضت له كان بسبب قضايا نشر قمت بها في صحيفة اليقين وصحيفة التفاصيل وموقع الكرامة حول خرائط الحوثي وعلاقته بالحراك وكذلك حجم الاسلحة التي نهبت من الدولة وعن المعتقلين في سجون الحوثي وكذلك مؤخراً عن البطائق الوهمية التي تقطع من الاحوال المدنية بأسماء وهمية لأشخاص يتم تدريبهم على حرب الشوارع للاستيلاء على العاصمة .

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال الاختطاف والتهديد بالحرمان من الحق في الحياة، وهي تندرج ضمن السياق العام لطبيعة الانتهاكات المرتكبة ضد الإعلام في اليمن.

- **محاولة اغتيال العمادي من خلال عبوة ناسفة**

جاء في الاستمارة المتعلقة بحالة محمد علي العمادي أنه بتاريخ 2013/11/20 تعرض رئيس تحرير صحيفة الهوية الاسبوعية الصحفي محمد علي العماد لمحاولة اغتيال عبر زرع عبوة ناسفة تحت سيارته الخاصة وانفجارها قبل الصعود إليها مما أدى إلى إصابته بشظيتين الأولى بالبطن والثانية بالصدر، وحروق خفيفة وذلك في شارع الزبيري خلف بنك اليمن الدولي بالعاصمة صنعاء.

وقد اعترفت الأجهزة الأمنية بوقوع الحادث ولكنها لم تقم بالتحقيقات اللازمة للتوصل إلى الجناة.

وقد نجا العمادي من محاولة الاغتيال، ودلت المعلومات التي جمعها فريق الرصد اليمني التابع لبرنامج عين أن محاولة القتل ترجع للأنشطة الإعلامية التي يمارسها الضحية.

تندرج هذه الحالة أسوة بحالات أخرى كثيرة مماثلة لها في إطار الانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية في اليمن والتي تأخذ شكل الاعتداء على حق الحياة للإعلاميين في ظل غياب سبل الحماية اللازمة للعمل الإعلامي.

- **اختطاف سليمان النواب من قبل مجهولين**

أكد سليمان النواب من موقع الربيع نت في شكواه المقدمة لفريق الرصد اليمني التابع لبرنامج «عين» أنه بتاريخ 2013/11/1 «وفي تمام الساعة الحادي عشرة مساءً تفاجأ أثناء مروره في شارع الستين وتحديداً تحت جسر السنينة تقاطع شارع الستين بالرباط بالعاصمة صنعاء متوجهاً صوب منزله بقيام شخصين مجهولين الأول كان أسمر البشرة متوسط الطول ملتحياً قليلاً يرتدي فنيله حمراء وجاكت اسود وبنطلون الأمن المركزي والثاني كان نحيل الجسد وأسمر البشرة وملثماً يرتدي ثوباً ابيض وشال وكوت رصاصي وجنبية (الخنجر اليمني) وكانا يستقلان دراجة نارية نوع صيني لون احمر تحمل لوحة خصوصي رقم (2769/1) بمحاولة اختطافه بالقوة».

حيث قام الأول بتكتيف يديه للخلف وقال له «اليوم بنكسر فمك هذا» وحاول سد فمه وإجباره على صعود الدراجة النارية مما جعله يتعارك معه حتى ابتعدت يده عن فمه فصاح بأعلى صوته مستنجداً بإحدى نقاط التفتيش والتي كانت تبعد عن مكان الحادثة بحوالي ثمانية امتار فجاء احد الجنود يجري صوبهم فهرب الشخص الثاني بينما الأول بقي النواب ممسكاً به حتى تم القبض عليه من قبل جندي النقطة وما هي إلا دقيقه تقريباً حتى أمن للجندي وهرب منه تاركاً الدارجة النارية في مكان الحادثة.

وتأتي هذه الحادثة بعد يوم من مشاركة النواب بحملة مناصرة ابناء دماج الذين يتعرضون للتصفية والحرب عليهم من قبل جماعة الحوثي. وأضاف قائلاً: «لقد قمت بإبلاغ قسم شرطة 14 اكتوبر والذي بدوره تحفظ على الدراجة النارية ووعدني بأنه سيقوم بعمل اللازم والتحريات حتى يصل للجناة لكن على ما يبدو أنها وعود الرماد في يوم الريح».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال محاولة الحرمان من الحق في الحياة بالمعنى الوارد في المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغياب الدولة عن توفير الحماية الضرورية للإعلاميين.

- **محاولة قتل عبدالله بن عامر**

في شكواه لبرنامج «عين» أشار عبدالله بن عامر من «المساء برس» أنه بتاريخ 2013/11/28 وفي تمام الساعة الحادي عشر صباحاً «كنت متجهاً لتغطية وقفة احتجاجية لعدد من المعلمين والأكاديميين امام منزل رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي الواقع بشارع الستين بالعاصمة صنعاء وما ان وصلت الى قرب منزل الرئيس وعلى بعد مائتي متر تقريباً اقدم اثنان من البلاطجة المجهولين كانا يستقلان دراجة نارية صيني لم الحظ هل كانت برقم ام لا، يرتدون ملابس مدنية حيث كان السائق يرتدي كوت بيج وشميز وشال اغبر بينما الراكب كان يرتدي شميز وجاكيت اسود وبنطلون جنز اسود وملثم بشال بني داكن مقارب للأسود على محاولة اغتيالي حيث قام الشخص الراكب بإطلاق ثلاث طلقات نارية صوبي من رشاش كلاشنكوف فانحنيت صوب الارض بشكل لاارادي فظنا انني اصبت فلاذا بالفرار؛ إلا انه وبفضل الله لم تصبني الرصاصات. وتأتي هذه الحادثة عقب خبر انفرد به موقع المساء برس من مصادر خاصة نشر في تاريخ 2013/11/3 بعنوان «قوات علي محسن الأحمر تعتقل تاجر سلاح كبير وتحتجزه في مقر الفرقة والجنرال يعود الى مكتبه» وتحدثت فيه عن اعتقال قوات تتبع الجنرال علي محسن احد تجار السلاح الكبار ووسيط من محافظة المحويت على خلفية عدم تسليم التاجر صفقة أسلحة تم الاتفاق عليها بينه وبين الجنرال وتزيد قيمتها عن خمسة ملايين دولار».

وعند سؤال الضحية فيما إذا كان قد قدم بلاغا

لأي من الأجهزة الأمنية أضاف بقوله: «لم أقم بإبلاغ أي من الجهات الامنية واكتفيت ببلاغ صحفي فقط وذلك لعدم ثقتي بالأجهزة الأمنية التي لا تستطيع حماية نفسها وأيضاً بعد ما قيل لي من بعض الاشخاص المتواجدين في مكان الحادثة رغم انني لا أعرفهم انهم شاهدوا النقطة العسكرية والتي كانت تقف بمدخل شارع السنينة شارع الستين أوقفت الدراجة النارية والجناة ومن ثم أطلقت سراحهم مما دفعني بأن أشك بأن هناك شيئا خلف الكواليس».

يشكل هذا الانتهاك حلقة من حلقات مستمرة ويومية يجري فيها استهداف الإعلاميين اليمنيين بمناسبة ممارستهم لعملهم الإعلامي من خلال التعرض لحقهم في الحياة وارتكاب انتهاكات جسيمة بحقهم في ظل غياب تام لأجهزة الدولة ومؤسساتها الأمنية.

الانتهاكات الماسة بالحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة:

تمكن برنامج «عين» التابع لشبكة «سند» في العام 2013 من رصد وتوثيق عدد من الحالات التي تتعلق بإساءة معاملة الإعلاميين بشتى أشكالها وصورها بما فيها الشتم، والضرب، والتهديد، والاستدعاء الأمني بسبب عمل إعلامي. وقد تمكنت شبكة سند من التحقق من وقوع انتهاكات من هذا النوع في (94) حالة من الحالات التي قامت برصدها.
وفيما يأتي عرض لأبرزها:

- **الاعتداء بالضرب والشتم على طاقم قناة سهيل الفضائية**

في شكواهما لفريق الرصد اليمني التابع لبرنامج عين أوضح كل من عبدالله الروحاني وفوزي المريسي من قناة سهيل الفضائية أنهما «دعيا لتغطية الوقفة الاحتجاجية التي سينفذها عمال المؤسسة الاقتصادية اليمنية الواقعة في باب اليمن بالعاصمة صنعاء بتاريخ 2013/2/2. وأثناء التصوير منع أفراد أمن من حراسة المؤسسة الاقتصادية، إضافة إلى (بلاطجة) بلباس مدني طاقم القناة من التصوير والتغطية التلفزيونية وقاموا بالاعتداء على المصور الروحاني بالضرب المبرح بأعقاب البنادق والعصي، وأخذوا الكاميرا منهما بالقوة وهددوهما بما هو أكثر من الضرب إن لم يغادرا المكان، وتم التلفظ عليهما بألفاظ بذيئة، ترفع الروحاني والمريسي عن ذكرها... وأضافا أن الاعتداء جاء بعد سؤالهما عن الجهة يعملان لها وعند الإفصاح بأنهما يعملان لدى قناة سهيل تفاجأ بالاعتداء عليهما مباشرة بالضرب».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال التعذيب والمعاملة المهينة والاستيلاء على معدات العمل. وكما هو واضح من سياق الحالة ، فإن الانتهاك جاء بسبب انتماء الطاقم لقناة سهيل؛ أي أن السبب الدافع إليه يتعلق بالعمل الإعلامي.

- **الاعتداء على عبدالغني اليوسفي بالضرب المبرح**

جاء في الشكوى المقدمة من عبد الغني درهم اليوسفي من جريدة وموقع عرابة نيوز أنه بتاريخ

2013/4/2 «وفي تمام الساعة العاشرة والنصف مساءً واثناء مروره في شارع تعز حي شميلة أمام الكريمي للصرافة بالعاصمة صنعاء تفاجأ بقيام شخصين من البلاطجة مجهولين كانا بلباس مدني يرتديان اثوابا بيضاء وجواكيت عسكرية وجنابي. واحدهم كان متين الجثة ملتحيا وشعره طويل وكثيف ومعه مسدس كامل، اما الاخر فكان طويل القامة نسبياً وملتحياً ايضاً وشعره أجعد. حيث قاما بالاعتداء عليه بالضرب بالهراوات في الرأس مما ادى الى شج رأسه وظهور علامات احمرار فيه ،واخذا الكاميرا منه بالقوة نوع سوني متوسط الحجم HD ولاذا بالفرار. ويأتي هذا الاعتداء بعد مقابلة في قناة اليمن اليوم تحدث فيها عن احوال المغتربين اليمنيين وعن الصعاب التي يلقونها في المهجر، وأيضاً من الحكومة اليمنية من خلال تقصيرها في متابعة شؤونهم والتواصل معهم ومع الجاليات بالمهجر. وأضاف: أنا لا استبعد ان تكون الحكومة هي من تقف وراء الاعتداء لانها المتضررة الوحيدة مما قلته وشرحته عن أوضاع المغترب اليمني في المقابلة لكن لا يوجد دليل قاطع عليها».

يتضح من هذه الحالة أنها تنطوي على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية واللاإنسانية والاستيلاء على معدات العمل.

- **الاعتداء بالضرب المبرح على يوسف القارة من قبل أحد جنود الأمن المركزي**

أوضح يوسف القارة من «يمن شباب» أنه «بتاريخ 2013/5/13 وفي تمام الساعة الواحدة ظهراً وأثناء تغطيته لحادثة سقوط الطائرة العسكرية من نوع سيخوي 22 في شارع الخمسين بمنطقة بيت بوس جنوب العاصمة صنعاء قام أحد الجنود بالاعتداء علية بالضرب بعصا على يده اليمنى وفخذه ومنعه من مواصلة التغطية بحجة أن الوقت غير مناسب وطرده من موقع الحادث».

وأشار القارة أن المعتدي هو أحد عناصر وأفراد قوات الأمن المركزي التي قامت بضرب المتجمهرين حول مكان الحادث (حادث سقوط الطائرة) وطالت تلك التعديات أيضا الصحفيين الذين كانوا يقومون بتغطية الحدث ومن ضمنهم هو.

كما ذكر كذلك أنه قد تعرض لضربة من قبل أحد الجنود بواسطة عصا الأمن (المعروفة لدى رجال الأمن وتحملها قوات مكافحة الشغب) حيث تم ضربه على يده اليمنى وفخذه وهو يقوم بالتصوير للقناة التي يعمل لها، وقال له ذلك الجندي حرفيا (هذا مش وقت تصوير) ومن ثم قام بطرده من مكان الحادث؛ فغادره على الفور تجنبا من ان تتطور الامور. وقام بإبلاغ القناة التي يعمل بها عن الواقعة حيث قامت القناة حينها بنشر خبر الاعتداء على شريطها الإخباري.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمنع من التغطية. وهي تعكس بوضوح طريقة تعامل الأجهزة الأمنية في اليمن مع الإعلام.

- **الاعتـداء بالضـرب علـى عبدالحفيـظ الحطامـي بسـبب عملـه الإعلامـي**

جـاء في شـكوى الصحفـي عبدالحفيـظ الحطامـي المقدمـة لبرنامـج عـين أنـه بتاريـخ 2013/9/21 وفي تمام السـاعة العـاشرة والنصف صباحـاً «كان يقوم بالتغطيـة في قريـة المجيليـس بمديريـة التحيتـا محافظـة الحديـدة مـع سـكانها المهدديـن بالنـزوح والتشرد من قبل عدد من النافذين من ضمنهم الشيخ منصـور شـعوة والذيـن يحاولـون بسـط ايديهم على اراضي المواطنين هناك بالقوة كون الأراضي المملوكة للمواطنين والواقعة على الشـارع الرئيسي السـاحلي الرابـط بـين محافظتـي الحديـدة وعـدن خاصـة ارتفعت اسـعارها مؤخـراً، وأثناء اخـذ المقابلات مع عـدد مـن المواطنـين تفاجـأ بهجـوم عصابة مسـلحة بأسـلحة رشاشة نوع (كلاشنكوف) مكونة من خمسة عشر شـخصاً يرتدون الـزي المدني اليمنـي المعروف بالمعاوز والشـمزان وبقيادة محمد شعوة شقيق الشيخ منصور شعوة والذي يرتدي شميز أحمر ومعوز أغبر، ونـاشر محمد شـعوة، وبـارع منصـور شـعوة ومحمد منصـور شـعوة، ونشـوان منصور شـعوة، وإسـماعيل محمـد إسـماعيل، ومحمـود بخيـت، ورزق محمـد وكانت تستقل سيارتين نوع تويوتا (صالون) خمسة ابـواب الاولى لونها بيج (لبنـي) والأخرى لون كحلي (ازرق غامق).

حيـث نزلـوا من عـلى متن السـيارات وقـال محمد شـعوة «ممنوع هنا التصوير يالله برع» ومن ثم قاموا بإطـلاق الأعـيرة النارية مبـاشرة في الهـواء بكثافة ومـن ثم الاعتـداء عليـه بالضرب بأعقـاب البنادق الرشاشة والمسدسات وبالأيدي ودفعه بقوه من صدره ومحاولـة اختطاف ابنه صعيـب البالغ من العمر 11 عامـا لـولا تهريبه من قبـل أحد المواطنـين المعروفين وأيضـا محاولـة تكسـير ونهـب الكاميرا نوع سـوني (HD) بالقوة إلا أنه استطاع تهريبها مع أحد سائقي الدراجـات النارية (المتـورات) وتخويـف وتهديـد المواطنين المتواجدين في المكان.

وبعدهـا بربـع سـاعة تقريبـاً جـاء احـد قيـادات الاسـتطلاع البحـري وهـو العقيد سـلمان عـلي عبد اللـه بعد سـماعه اطـلاق الرصاص فحـاول التدخل إلا ان العصابـة ايضـاً اعتـدت عليـه وعلى سـيارته ونهبوا منه سلاحه الرشاش نوع (كلاشنكوف) وقاموا أيضـاً بإطـلاق الرصاص منـه ومن ثم تمكـن العقيد والحطامـي من الهروب بسـيارة العقيـد الخاصة من مـكان الحادثـة متجهـين إلى الحديـدة إلا ان افـراد العصابة طاردوهمـا الى منتصف الطريق للمحافظة وتحديداً الى سـوق المديليس لكنهما تمكنا من الفرار منهم.

وأضـاف قائلاً: «بعـد خروجي من المنطقة وشـعوري بالأمان اتصلت بمدير امـن المحافظة محمد المقالح ومدير البحث الجنائي ومن ثم تم التواصل مع مدير مديرية التحيتا وإرسـال طاقمين عسكريين للقبض على الجناة ونحن بانتظار النتائج».

تنطـوي هـذه الحالة عـلى انتهـاك لحريـة الإعلام من خلال المعاملة القاسـية واللاإنسـانية والاستيلاء على معـدات العمل والمنـع من التغطيـة. وهي تدلل

بشكل واضح على استنتاجات الشبكة الواردة في الاتجاهات العامة للانتهاكات من أن مصادر الانتهاكات الجسيمة لا تقتصر على الأجهزة الرسمية ولا تنال من الصحفيين بل لأنها قد تتعدى لأفراد أسرهم. فضلا عن تهاون ولا مبالاة الأجهزة الأمنية في متابعة هذه الانتهاكات.

- **ترهيب صفوان الغائشي وإساءة معاملته لمنعه من التغطية**

أكد صفوان الغائشي في شكواه المقدمة لبرنامج عين أنه بتاريخ 2013/10/1 وفي تمام الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً «نزل إلى منطقة العرصم بريف الدماشقة بمحافظة مأرب من اجل تغطية حادثة الاعتداء على احد الابراج الكهربائية وأثناء وصوله للمنطقة بدأ بأخذ ما يقارب ثلاث صور للبرج المنهار والذي تم الاعتداء عليه من قبل مجهولين واثناء التصوير تفاجأ بقدوم ثلاثة اشخاص قيل انهم من ابناء منطقة العرصم كانوا باللباس المدني يرتدون اثواباً بيضاء وجنابي وأكوات وشيلان ومسلحين بأسلحة رشاشة نوع (كلاشنكوف) عرف احدهم ويدعى محمد سالم ميراع حسب ما قاله بعض اصحاب المنطقة وحيث قام باطلاق ما يقارب ست طلقات نارية من الرشاش بشكل افقي تجاهه مباشرة ومنعه من التغطية طالبين منه الخروج فوراً من موقع البرج المنهار دون ابداء الاسباب لذلك، حيث نزل اليهم سائق السيارة التي كان يستقلها وهو من ابناء مأرب، وتحدث اليهم وأنهى المشكلة شرط خروجهم من الموقع ثم اضطر للخروج من المكان دون اكمال التغطية خوفاً على حياته».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال إساءة المعاملة والترهيب والمنع من التغطية. وهي تشير إلى خطورة بيئة العمل الإعلامي في اليمن.

- **الاعتداء على إياد غانم بالضرب المبرح من قبل مجهولين**

جاء في شكوى اياد غانم من قناة المسيرة الفضائية أنه بتاريخ 2013/11/12 وفي تمام الساعة الرابعة والنصف عصراً: «كنت اقوم باجراء مقابلات مصورة مع عدد من المواطنين في ساحة الشهداء الواقعة بالشارع الرئيسي بمديرية المنصورة بمحافظة عدن حول رفض ابناء الجنوب لنقل الصراع الطائفي والمذهبي الى الجنوب ودعوة أبنائه إلى عدم الذهاب للحرب بمنطقة دماج سواء مع الحوثيين أو السلفيين. وكذلك حول إقدام قوات عسكرية على اقتحام ساحة الشهداء لفرض مخرجات الحوار الوطني على أبناء الجنوب بقوة السلاح».

وبعد أن اكملت اللقاءات بحوالي ساعتين غادرت الساحة متجهاً بإحدى باصات الاجرة الى مديرية كريتر وأثناء وصولي نزلت في شارع الملكة اروى وتحديداً امام البنك الاهلي جاءني شخص كان شبه ملثم على متن سيارة تاكسي اجرة نوع تويوتا (كورلا) لون أبيض معكسة النوافذ يقول لي: «يا اياد غانم وينك ضائع علينا يا أخي اشتقنا لك» فحاولت الاقتراب منه ومن السيارة لأعرف من هذا الشخص وما ان وصلت إلى جوار السيارة حتى فتحت الابواب الخلفية للسيارة وخرج اثنان

ملثمان، يرتدي أحدهما شميز أسود وجنبية ومعوز لونه رمادي بينما الاخر يرتدي شميز اغبر ومعوز لم استطع تحديد لونه وقاما بدفعي الى داخل السيارة وأقعداني وسطهم وكتفاني من يدي ثم انطلقت السيارة صوب مديرية صيرة بسرعة، ثم سألني شخص رابع كان يقعد بجانب السائق يرتدي شميز ومعوز وجنبية فقال: «متى رجعت من إيران» فقلت له «أنا لم أذهب إلى إيران» فقال الشخص الذي على يميني والذي يرتدي الشميز الأسود والمعوز الاغبر «إلا كنت في ايران اعترف» فقال الشخص الذي بجوار السائق «ما اسم القيادات التي على صلة مباشرة مع ايران» فقلت له «انا لا اعلم شيئا من هذا ولا تسألني في هذا المجال أنا إعلامي وأعمل في مجالي الاعلامي ومن حقي أن أعمل في أي قناة فضائية» فقال لي «نعلم انك تعمل مع قناة شيعية لكن أنت هل تعلم انك تعمل في قناة فضائية اهلها ومن يديرها هم الان يقتلون اخواننا وأهلنا وأحبتنا من حفظة كتاب الله وأحاديث الرسول في دماج عرفناكم وعلمناكم مبادئ الدين وكيفية الوضوء والصلاة والصوم حين كنتم شيوعيين والان تتمردون وترتمون في أحضان الشيعة اعطني هذه الكاميرا لأرى ما بها» فقلت له «لماذا اعطيك الكاميرا هذه امانة وخاصة بالقناة» فقام مباشرة بسحبها من رقبتي فحاولت منعه فقام الشخص الذي على يساري بعصر يدي بكل قوة والضغط على أصابعي في محاولة لكسرها بينما من كان على يميني ممسكاً بيدي اليمنى حتى انتزعت الكاميرا مني وتركت علامات على رقبتي من الحبل الذي كان فيها ومن ثم وجهوا سيلاً من اللكمات على وجهي ورأسي وكان الشخص الذي يقعد بجوار السائق معه كابل كهربائي وكان يضربني به على رأسي وظهري وصدري والكتف بقوة حتى سالت الدماء من رأسي وتركت علامات في ظهري والكتف ومن ثم أخذوا هاتفي الجوال نوع بيراج صيني لونه أبيض ومبلغ خمسة الف ريال يمني كان في جيب الكاميرا وبطاقتي الصحفية إلى أن وصلنا الى امام حديقة سيتي بمديرية صيرة فأوقف السائق السيارة ومن ثم دفعوني منها إلى الشارع شبه مغمي علي والدماء تسيل على قميصي من رأسي.

وكنت أحاول أن آخذ رقم السيارة لكني لم استطع وكنت أرى كل شيء يدور وأيضاً رموا بالهاتف بعد تكسيره على بعد ثلاث خطوات مني وهربوا باتجاه مجهول فقام شخص كان صاحب سيارة تكسي أجرة بإسعافي إلى مستوصف بابل بمديرية كريتر وتم عمل جراحة أولية ومن ثم تم تحويلي إلى مستشفى النقيب بالمنصورة من أجل عمل كشفات كون يدي ورأسي كان فيهما تورم إلى أن بدأت اشعر بنوع من الاستقرار. فذهبت إلى إدارة الأمن وقيدت بلاغاً بكل ما حصل لي ولكن الأمن كان يتعامل معي ببرود ويطالبني بأن أعطيهم رقم السيارة كي يقبضوا على الجناة ومن ثم قال لي المحقق خلاص إذا وصلنا اليهم سنتصل بك وما زلت أنتظر اتصالهم والرد علي».

تتضمن هذه الحالة انتهاكا لحرية الإعلام من خلال التعذيب والاستيلاء على معدات العمل والمنع من التغطية. وهي تعكس سائر الاتجاهات العامة لانتهاكات الحريات الإعلامية في اليمن.

الانتهاكات الماسة بالحق في الحرية الشخصية:

تمكن برنامج عين التابع لشبكة سند في العام 2013 من رصد وتوثيق (31) انتهاكا طالت الحرية الشخصية للإعلاميين اليمنيين من خلال حجز حريتهم. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الحالات:

- **حجز حرية خالد اليوسفي من قبل جنود الحرس الجمهوري**

جاء في شكوى خالد اليوسفي من قناة الساحات الفضائية أنه بتاريخ 2013/3/13 وفي تمام الساعة الخامسة مساء: «كنا في وسط شارع صخر أمام محل الذبحاني للكمبيوتر بصنعاء لتصوير برنامج المايك المفتوح، وبعد التصوير بدقائق أتى الينا 3-2 جنود من الحرس الجمهوري ومنعونا من التصوير طالبين منا البقاء في أماكننا، ثم قام احد الجنود بالاتصال بمن هو أعلى رتبة ليبلغه بوجود مصورين في الشارع تابعين لقناة الساحات وبعد حوالي (45) دقيقة جاء الينا احدهم فوق سيارة طقم عسكري وعليها 6 جنود مسلحين واخبرنا بأن التصوير ممنوع وذلك لأسباب لا نعرفها، ثم غادرنا شارع صخر إلى مكان آخر للتصوير. وقد كان انتشار جنود من الحرس الجمهوري في شارع صخر لأنهم تابعون لحراسة بيت الرئيس السابق المجاور للشارع الذي تم التصوير فيه».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من الحرمان غير القانوني من الحرية بالمعنى الوارد في المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمنع من التغطية.

- **احتجاز طاقم قناة تلفزيون الصين المركزي داخل معسكر الأمن المركزي**

أوضح عبد ربه حشيشي من قناة تلفزيون الصين المركزي في شكواه لبرنامج عين أنه «بتاريخ 2013/3/25 كان مع عادل الماوري وإعلامي صيني تابع للقناة يقومون بالتصوير في مركز الإصدار الآلي وبعد أن اكملوا اللقاء مع مدير المركز ذهبوا إلى مطعم ريماس لتناول وجبة الغداء الساعة الثانية عشرة وثلاثين دقيقة ظهرا، وفي جولة ريماس (جوار مبنى الامن المركزي) وسط العاصمة صنعاء، شاهدوا ازدحاماً مرورياً خانقاً قاموا بتصويره وأثناء ذلك تفاجأوا بشخص (مدير البحث الجنائي بمنطقة حدة والسبعين) يتصل ويبلغ الأمن المركزي عن انهم يقومون بتصوير أفراد الأمن المركزي وما هي إلا دقائق حتى جاء طاقمان عسكريان عليهما جنود من الامن المركزي، وسيارة تويوتا ثلاثة أبواب وقاموا بأخذهم بالقوة وحجزهم في معسكر الأمن الخاص بالعاصمة صنعاء ومصادرة الذاكرات الخاصة بالكاميرا والتحقيق معنا دون أي مسوغ قانوني بأسلوب استفزازي، وسألونا لماذا نصور وما سبب التصوير وليش تصوروا الامن المركزي وهذه المنطقة بالذات فأفهمناهم بأننا صورنا الازدحام المروري فقط وبعد ساعات من الاحتجاز جاء الينا المسؤول عن المعسكر لقبه (المعصار) اعتذر لنا وامر بإطلاق سراحنا. لكن ذاكرتي الكاميرا بقيت عندهم. وأضاف لقد تم احتجازهم قرابة اربع ساعات دون اكل أو شرب وذلك من الساعة الواحدة مساءً حتى الساعة الخامسة مساءً وبعد خروجنا من الحجز والتوقيف اتصلنا بعمليات وزارة الداخلية

و ابلغناهم بالانتهاكات ومصادرة ذاكرتي الكاميرا، وحوالي الساعة الثامنة مساء اتصلوا بنا وارجعوا الذاكرة إلينا».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال الحرمان غير القانوني من الحرية ومصادرة أدوات العمل.

- **احتجاز عادل عبد المغني من قبل الأمن الوطني في مطار صنعاء**

جاء في شكوى عادل عبد المغني مدير تحرير موقع الوحدوي نت لبرنامج عين أنه بتاريخ 2013/9/11 «وفي تمام الساعة الرابعة فجراً وصل الى مطار صنعاء الدولي عائداً من المملكة المغربية بعد مشاركته في دورة حول الصحافة الاستقصائية في المركز الدولي للصحفيين وأثناء تسليمه جواز سفره للشباك الأخير من على اليسار والخاص بتأشيرة الدخول تفاجأ بقيام ضابط الجوازات بإيقافه وقال له «ارجوك ممكن تنتظر شوي» فقال له «ممكن» وبعد عشر دقائق جاء شخص نحيل الجسم متوسط القامه اصلع من مقدمة الرأس بلباس مدني كان يرتدي بنطلون اسود وشميز برتقالي وكرفته صفراء ومباشرة أخذ الجواز وذهب الى مكان غير معلوم، وعند سؤال ضابط الجوازات عن سبب الإيقاف! ومن هذا الذي اخذ الجواز؟ قال «بأن الشخص هو ضابط بالأمن القومي وان اسمه موضوع عليه اشارة حمراء من جهاز الامن القومي وعليه الانتظار حتى يأتي الرد من الجهاز» فقال له عادل «ايش من اشارة» قال له ضابط الجوازات «اشارة توقيف وأراه اسمه في شاشة الكمبيوتر وعليه اشارة حمراء مكتوب علي Stop وقال له: «هذه الاشارة من عند الامن القومي اما انا ما عندي اي مشكله ولو عليا ممكن اختم لك الان وتمشي بس هذه اوامر فأرجو ان تنتظر».

ومن ثم انتظرت قرابة الساعة حتى جاء ضابط الامن القومي الذي اخذ الجواز وطلب منه التحرك معه الى مكتب الامن القومي بالمطار وهناك أجرى الضابط التحقيق معه وسؤاله اين كان؟ فأجابه: بالمغرب فقال «لماذا كنت في المغرب» فأجابه: «كنت مشاركا في دورة تدريبية في الصحافة الاستقصائية» فقال: وماذا كنت تفعل في لبنان؟ فأجابه «لم اكن في لبنان وأنا كنت في المغرب طوال الاسبوع لان الدورة كانت مستمرة طوال الاسبوع» وغيرها من الاسئلة الاستفزازية وقد استمر بالتحقيق معه مدة نصف ساعة ومن ثم قال لي أخرج وانتظرني بالخارج (خارج المكتب المتواجد بالمطار) ولم يدعه يأخذ حتى شنطة السفر الخاصة به لولا ان زميله الصحفي محمد الحكيمي هو الذي أخذها لربما أخذها أي شخص اخر وكأنه مجرم حسب قوله. ومن ثم انتظر لمدة عشر دقائق تقريباً حتى جاء ضابط الأمن القومي وأعطاه الجواز وقال له «تفضل جوازك الله معك» فقال له: «ايش القصد وليش اكثر من مره وانتم تأخذون جوازي» فأجابه الضابط «ما قبل كان تشابه في الأسماء أما هذه المرة كان بسبب شبهه أمنية ومافيش» فقال له: «ما هي الشبهة» أجابه الضابط «لا شيء رحلك» ومن ثم انصرف من المطار.

وأضاف أن: «الأمن القومي اكثر من مرة وهو يأخذ جوازي في المطار فقبل أن أسافر إلى المغرب أخذ جوازي مرتين مرة في شباك الجواز اثناء الختم للمغادرة وأعادوه والمرة الثانية قبل ان اصعد الى الطائرة ومن ثم أيضاً أعادوه في اسلوب استفزازي وكذلك في عام 2011 أخذوا جوازي أثناء ذهابي للحج مع الوالدة بدون إعلامي ما هو سبب كل تلك الاستفزازات. وأضاف قائلا: بأنه لم يستطع التعرف على إسم ضابط الأمن القومي واكتفى بالبلاغ الصحفي في الموقع».

تتضمن هذه الحالة انتهاكا لحرية الإعلام من خلال الاحتجاز غير القانوني وإساءة المعاملة والمضايقة.

- **احتجاز رمزي القادري من قبل الحارس الشخصي لمدير أمن محافظة إب**

أكد رمزي القادري من قناة يمن اليوم أنه بتاريخ 2013/10/12 وفي تمام الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً كان يقوم بتغطية وقفة احتجاجية أمام مبنى إدارة أمن محافظة إب والواقعة في شارع الثلاثين وسط المحافظة نفذها عدد من أبناء قبيلة أل المنتصر من أجل مطالبة إدارة الأمن بإلقاء القبض على قاتل احد أبناء القبيلة بمديرية (الشعر) وبعد التصوير للوقفة دخل إلى مبنى الإدارة من اجل أخذ تصريح إخباري لمدير الأمن العقيد فؤاد العطاب حول الوقفة وما الذي قامت به إدارة الأمن حتى اللحظة لتعقب الجناة وحين وصل إليه قال له «أنا مصور قناة اليمن اليوم وأريد منك تصريحاً حول الوقفة الاحتجاجية لـ آل المنتصر» فقال له العطاب «من أين دخلت» فأجابه «من البوابة» فأمر مباشرة أحد حراسه الشخصيين بأخذ الكاميرا منه بالقوة نوع سوني HD 550 ودفعه من صدره ومن ثم احتجزوه بالسجن الخاص بالإدارة وتركوه محتجزاً الى تمام الساعة الثانية ظهراً دون طعام أو شراب إلى أن جاء الشيخ أحمد حميد دارس وأخرجه من السجن بضمانته على أن يخرج ليتناول طعام الغداء ومن ثم يعود، فخرج لتناول وجبة الغداء وعاد للسجن إلى أن تم الإفراج عنه في تمام الساعة الثامنة والربع مساءً دون حتى مجرد إخباره عن سبب الاحتجاز أو الاعتذار له.

وأضاف قائلاً: بعد الإفراج عني طالبت بإعطائي الكاميرا إلا أن طلبي قوبل بالرفض وبقيت أتابع إدارة الأمن من أجل إعادتها أكثر من ثلاثة أيام وقد تم إعادتها لي في اليوم الرابع أي بتاريخ 2013/9/13 ولم تكتف إدارة الأمن بحذف المادة الإعلامية المصورة وغيرها من الأعمال التصويرية بل حذفت الهارد الداخلي كاملاً والذي هو 240 جيجا.

تتضمن هذه الحالة انتهاكا لحرية الإعلام من خلال الاحتجاز غير القانوني والاستيلاء على معدات العمل واتلاف بعض محتوياتها خلافا للمعايير الدولية المستقرة في مجال الحريات الإعلامية وحقوق الإنسان.

الانتهاكات الماسة بالحق في حرمة الممتلكات:

تمكنت شبكة سند من رصد وتوثيق عدد من انتهاكات الحريات الإعلامية في اليمن من خلال

الاعتداء على الحق في حرمة الممتلكات الخاصة وقد بلغ عددها (54) انتهاكا. وفيما يأتي عرض لأبرزها:

- **محاولة اقتحام منزل عادل محسن**

ورد في شكوى الإعلامي عادل محسن من إذاعة عدن أنه بتاريخ 2013/5/8 وفي تمام الساعة الواحدة والنصف فجراً «تفاجأ بقيام طقم عسكري على متنه ما يقارب أربعة عشر من جنود الأمن المركزي بإطلاق الرصاص على منزله الواقع في مدينة النصر الجديدة جوار حوش الرحبي بمديرية خور مكسر محافظة عدن وتحطيم الباب الرئيسي للمنزل في محاولة لاقتحامه والسب والشتم له ولكل من يخرج من أبناء الحي ليساعدهم مما أدى إلى فزع أهله وإصابتهم بحالة إغماء وخوف وهلع شديد هم وأصحاب الحي بالكامل».

وأضاف: «تأتي هذه الحادثة بعد أن تواصلت هاتفياً مع مدير أمن محافظة لحج عبد الحكيم شائف تحدثت في الإذاعة عن قيام عدد من جنود الأمن المركزي بملاحقته في محافظة لحج واستفزازه ومرافقيه بطريقة غير أخلاقية».

وفي تفاصيل الحادث أنه في الساعة الواحدة والنصف منتصف ليل يوم الثلاثاء صباح الأربعاء الموافق 8 مايو 2013 هاجم طاقم يقل عددا من افراد الأمن المركزي منزل الدكتور عادل محسن علي أحمد الكائن بمحافظة عدن - مديرية خور مكسر - منطقة النصر - جوار حوش الرحبي؛ حيث قام أفراد الأمن بمهاجمة المنزل وكسر باب المنزل بعد ركله بشدة وإطلاق النار بكثافة أمام مرأى ومسمع الناس مما سبب ترويع أطفال ونساء المنزل والقاطنين بجوار المنزل مما أدى إلى إصابة أحد أطفالي بحالة إغماء جراء الخوف الذي تسببت به تلك التصرفات من رجال الأمن عندها صعدت على الفور سلماً موجوداً داخل حوش المنزل ثم منه إلى سقف المنزل لأشاهد ما الذي يحدث ويسبب كل ذلك الرعب الذي يحدث، لم أشاهد سوى طقم عسكري يتحرك بسرعة فائقة من أمام المنزل باتجاه الشارع الرئيسي ولاحظت تجمهرا من بعض الجيران عند ذلك هرعت للخارج فأبلغني الجيران بأنه قد حضر طقم عسكري تابع لجهاز الامن المركزي وعلى متنه قرابة 14 فردا بقيادة ضابط وهم من قاموا بكل ذلك الرعب وأنه عند قيام احد جيراني ويدعى (خالد الزغروري) بالتدخل مطالبا إياهم بالتوقف عن نشر حالة الرعب والانصراف قاموا باعتقاله على الفور (تم إطلاق سراح جاره المعتقل بعد 12 ساعة).

وعند اتصال فريق الرصد اليمني التابع لبرنامج عين بالمدعو خالد الزغروري على هاتفه الجوال لسماع روايته بشأن الحادث أكد ما قاله الضحية وما سبق للفريق أن جمعه من معلومات.

وقد جاء الحادث اثر برنامج إذاعي كان يستضيف فيه عبر الهاتف مدير أمن محافظة لحج مناقشا اياه حالة الانفلات الأمني في المحافظة وتعديات رجال وافراد الأمن على المواطنين وملاحقتهم دون اسباب تذكر لمجرد فرض أتاوات عليهم (التحجج بأمور للحصول على رشاوى منهم وابتزازهم) ذاكرا حادثة

حدثت له شخصيا وهو برفقة أحد أقاربه فجاء ذلك الاعتداء في نفس ذلك اليوم.

تنطـوي هذه الحالة على انتهـاك لحرية الإعلام من خـلال انتهـاك حرمـة الممتلـكات الخاصة وإسـاءة المعاملة.

- **إحراق مخـزن تابع لصحيفتـي الأولى والشـارع وموجوداتـه مـن الصحـف**

جاء في الشكوى التي تقدم بها الصحفي محمد عائش رئيس تحريـر صحيفة انه بتاريـخ 2013/11/18 وفي تمام الساعة السابعة والنصف مساءً «اقدم شخصان مجهـولان ملثمـان وباللباس المدني يسـتقلان دراجة نارية بإحراق مخزن ومقر صحيفتي الأولى والشـارع الواقـع في منطقـة سـعوان خلـف المدينة السـياحية بالعاصمة صنعاء حيث قاما بصب كمية من البنزين عـلى باب المخزن ومن ثم اشـعلا النـار ولاذا بالفرار، ممـا ادى الى احـراق الصحـف التي كانـت بالقرب مـن الباب وامتداد الحريق الى النصف الخارجي من المخزن وإحراق كمية كبيرة من الصحف، وتأتي هذه الحادثـة على خلفية نشر الصحيفتان تقارير وأخباراً عن التطورات السياسية بشكل عام وكذلك مقالات تنتقد بعض الأطراف السياسـية مثل الشـيخ حميد الأحمـر واللواء علي محسـن، وأيضـاً تحريض اعلام الرئيس السابق علي عبد الله صالح على الصحيفتين حيث انـه تم نشر مقال في جريـدة اليمن اليوم قبل ثلاثة اشهر يتهم صحيفة الأولى بممارسة الابتزاز ضد المملكة العربية السـعودية، ولولا عنايـة الله وتدخل أبنـاء الحـي وموظفـي الصحيفتين لكانـت الكارثة امتـدت لإحـراق المقر بمن فيـه والمكون من خمسـة طوابـق وقـد تم إبلاغ قسـم شرطـة الوحـدة لحظتها والذي بدوره نزل إلى الموقع وأخذ أقوال الشـهود وإلى الآن ما زلنا بانتظار نتائج التحقيقات».

وعنـد سـؤال محمـد عائـش مـن قبـل فريـق الرصد اليمني: هل شاهدت أحداً من الجناة. أجاب أنه لم يشـاهدهم لأنه كان يعمل بالمقر وأن الذي اخبره بعد ذلك هـو حارس الصحيفتين بسـام سـعيد أخبره بأن الذيـن رأوا الجناة هم من ابناء الحي والذين كان من ضمنهـم صاحب البقالة الواقعة أسـفل المقر واسـمه سـفيان صالـح والـذي أبلـغ حراسـة المقـر بالحادثة والحريـق فتدخـل عـدد مـن أبنـاء الحـي وعمـال الصحيفة لإخماد الحريق .

ومـن ثـم تواصـل فريـق الرصـد اليمنـي مـع حارس المقر بسـام سـعيد على رقمه الخاص فقال: أنا كنت في غرفـة الحراسـة الواقعـة بالـدور الأول مـن مقـر الصحيفتين لحظة الحادثة ولم أشـاهد الجناة وإنما أخبرني صاحب البقالة سـفيان صالح أنه جاء اثنان على متن دراجة نارية وقاما بصب مواد مشتعلة ومن ثـم أضرما النـار ولاذا بالفرار فلا أسـتطيع إعطاءك أي معلومات عن الجناة سوى أنه تم حرق عدد كبير جـداً من الصحـف وخاصة التي كانـت بالقرب من الباب .

ومن ثم تواصل فريق الرصد مع صاحب البقالة سفيان صالح عبـد الله عبر هاتف حـارس مقر الصحيفتين بسام سعيد نظراً لان جهازه غير مشحون فقال لنا: انا

كنت في البقالة ولاحظت مرور شخصين كانا على متن دراجة نارية مسرعين لم أركز عليهما كون الأمر اعتيادياً وبعدها بلحظات شاهدت اشتعال حريق بصورة مفاجئة بالقرب من باب مخزن الصحيفتين والمجاور تماماً لباب البقالة ويبدو انه ناتج عن صب مادة مشتعلة فخرجت ولاحظت الدراجة النارية وقد بعدت مسافة لا بأس بها من المخزن وحقيقة لم أشاهد من كانا فيها أو حتى ما يرتديان فهرعت لأخبر حارس المقر بسام سعيد ومن ثم حاولنا جميعاً وعدد من أبناء الحي إخماد الحريق بعد فتح باب المخزن وسيطرنا على الحريق وقد تم إحراق عدد لا بأس به من الصحف داخل المخزن .

كما تواصل فريق الرصد عبر الخط الساخن مع مدير تحرير صحيفة الأولى لطف الصراري في تاريخ 2013/11/25 حول ما اذا كان هناك أي تفاصيل أو معلومات جديدة حول الحادثة فأجاب بقوله : الى الان لا توجد اي معلومات او تفاصيل والجناة مازالوا طلقاء ولم يتم الوصول اليهم.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال التعدي على الممتلكات الخاصة لوسائل الإعلام وإتلاف موجوداتها من الصحف. وهي تعكس فداحة وخطورة البيئة الإعلامية في اليمن وتؤكد بجلاء انعدام الحماية والأمن وفشل الأجهزة الأمنية في حماية الإعلام والإعلاميين.

الانتهاكات الماسة بحرية التعبير والنشر والإعلام:

قامت شبكة سند في العام 2013 بالتحقق من وقوع (63) انتهاكا من الانتهاكات الماسة بحرية الرأي والتعبير والإعلام من خلال أفعال لا تنطوي على حرمان من الحقوق الإنسانية الأخرى المعترف بها. وفيما يأتي عرض لبعضها :

- **منع فريق الجزيرة مباشر من التغطية والقيام باستطلاع ميداني**

وفي شكوى تقدم بها محمد القاضي مراسل قناة الجزيرة مباشر لبرنامج «عين» جاء أنه بتاريخ 2013/1/21 أنه «وأثناء قيام طاقم قناة الجزيرة مباشر وهم مراسل القناة محمد القاضي والمهندس علي محرم والمخرج باسم الصليحي والمصور أحمد صبر والمحرر منصور علاو والمساعد الفني طلال الحامدي بالبث الحي من الشارع العام والرئيسي لمدينة ذمار وتحديداً بالقرب من المجلس المحلي للمحافظة في نقطة فرزة النقل جوار مدرسة (عقبة بن نافع) بغرض استطلاع سكان المدينة عن أوضاعهم المعيشية في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها اليمن عامه وذمار خاصة، فتجمع عدد كبير من المواطنين حولنا للمشاركة والإدلاء بآرائهم وتفاجأنا حينها بصوت قوي لتحطيم زجاج وعند ذهابنا الى مصدر الصوت وجدنا سيارة البث الخاصة بالقناة وهي سيارة نوع (تويوتا) خمسة أبواب لون رصاصي موديل 2013 تحمل لوحة معدنية خصوصي قد اعتدي عليها وحطّم زجاجها الخلفي وأحدث ضرر بالعمود الأيسر فيها. واضاف: أنه لم يتسن للفريق معرفة الأشخاص الذين أقدموا على مثل هذا العمل الجبان أو الوسيلة التي تمّ بها تحطيم زجاج

السيارة لكنه لا يستبعد بأن من قام به هم بلاطجة مأجورون من اتباع النظام السابق على خلفية تغطية القناة بحيادية للثورة الشبابية الشعبية اليمنية، وأكد القاضي تساهل الأجهزة الأمنية في التعامل مع ما تعرضوا له من اعتداء، «حيث قام بإبلاغ الجهات الأمنية بالحادثة، وحضر عدد منهم إلى موقع الحادثة ثم انصرفوا بعد المعاينة دون أن يحرّكوا ساكنا وكأن شيئا لم يكن، وبعدها جاء ضُباط بلباس مدني طلبوا من طاقم القناة مغادرة المكان لأن لديهم معلومات توحي بأنه قد يتطور هذا الحادث إلى الاعتداء بالسلاح، مما دفعنا إلى مغادرة المكان».

تنطوي الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال إتلاف معدات العمل والمنع من التغطية. وهي تشكل انتهاكا لحرية الإعلام كما وردت في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- **منع تهلة القدسي وعدد من زملائها الإعلاميين من تغطية أوضاع سجناء السجن المركزي/الحديدة**

أوضحت تهلة القدسي في شكواها لبرنامج عين أنها بتاريخ 2013/5/11 وفي تمام الساعة التاسعة صباحاً «قام عدد من جنود حراسة السجن المركزي بمحافظة الحديدة وبأوامر مدير السجن عبد الخالق السقاف بمنعها مع عدد من الإعلاميين وهم مراسل أخبار اليوم الصحفي غمدان أبوعلي ومندوب موقع حديده برس فضل سعيد ومراسل الثوري نت عبدالحفيظ الزريقي ومصور قناة السعيدة عبدالله شايع والصحفي في صحيفة الجمهورية قاسم البعيصي بمنعهم من دخول السجن المركزي للاطلاع على أوضاع النزلاء فيه بعد انشر أخبار وتقارير تفيد بأن أوضاعهم سيئة للغاية وتنذر بكارثة صحية فيه».

وفي تفاصيل الحالة كما تابعها فريق الرصد اليمني التابع لبرنامج عين أن السجن المركزي (محافظة الحديدة) شهد حركة احتجاجية نفذها عدد من السجناء نتج عنها تغيير مدير السجن المركزي بمدير جديد. عندها قامت بعض المنظمات الحقوقية وبعض الاعلاميين بتشكيل فريق لزيارة السجناء وتغطية الاحداث التي دارت اثناء تلك الاحتجاجات وقاموا بالاستئذان من مدير أمن المحافظة بالسماح لهم بزيارة السجن للقيام بتلك المهمة فأصدر لهم إذنا بذلك مطالبا ادارة السجن بالتعاون معهم وتذليل الصعاب أمامهم. وعند وصول الفريق الإعلامي والحقوقي الى بوابة السجن وانتظارهم ووقوفهم امام البوابة الخارجية للسجن تفاجأوا بقرار يصدر من قبل مدير السجن العقيد/ عبدالخالق السقاف بمنع الصحفيين من الدخول إلى السجن لأداء واجبهم.

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال المنع من التغطية وحجب المعلومات بالمعنى الوارد في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

- **منع بث حلقة من حلقات برنامج «مرافئ السمر» للإعلامي أحمد النقيب على إذاعة صنعاء**

في بلاغ الشكوى التي تقدم بها أحمد النقيب من إذاعة صنعاء، جاء أنه بتاريخ 2013/8/25 «تعرض للرقابة المسبقة وذلك من خلال تعبئة استمارة (إجازة تسجيل وبث برنامج إذاعي) وإيقافه في تمام الساعة الحادية عشرة من ذلك اليوم من إذاعة حلقة برنامجه الأسبوعي (مرافئ السمر) وهو برنامج اجتماعي متنوع ويبحث في قضايا الناس وهمومهم ويبث مباشرة مساء كل أحد الساعة الثانية عشر والنصف وبتاريخ 2013/8/25 من قبل المستعرض محمد الشرفي وذلك على خلفية عنوان الحلقة ومحاورها والتي كان عنوانها (إعتذار الحكومة اليمنية) وتتحدث عن اعتذار الدولة رسمياً للمواطنين في المحافظات الجنوبية عن حرب صيف 1994 وكذلك محافظة صعدة والمناطق المجاورة لها وحروب صعدة الستة من قبل الحكومة اليمنية آنذاك».

تنطوي هذه الحالة على انتهاك لحرية الإعلام من خلال الرقابة المسبقة والمنع من البث خلافا للمعايير الدولية المعمول بها في مجال الحريات الإعلامية.

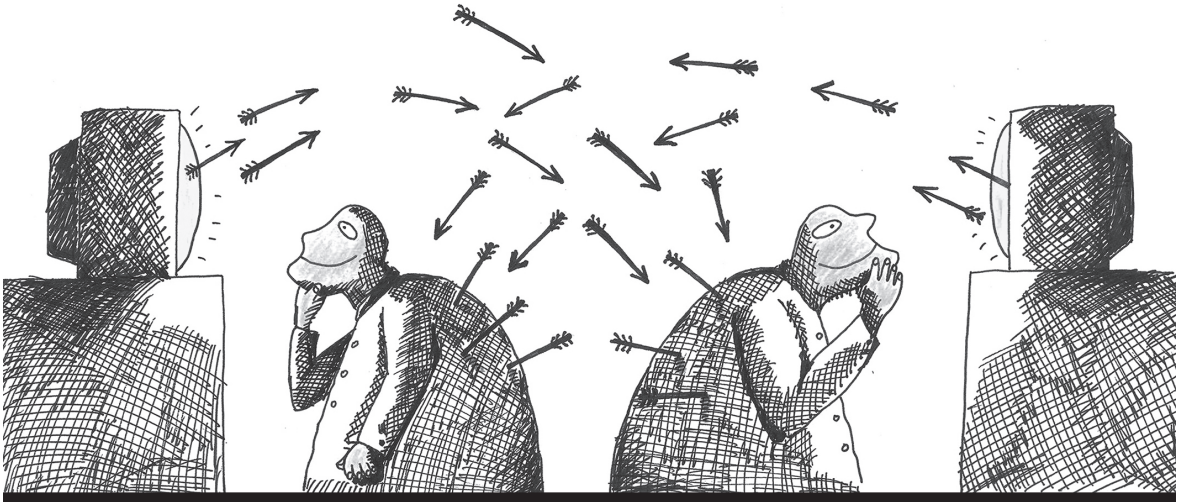

بريشة الفنان : ميثم راضي - العراق

الهاويـــة

الباب الثاني

الرصـد والتوثيـق للانتهـاكات الواقعـة عـلى حريـة الإعـلام في:

الإمارات - البحرين - الجزائر - السعودية - السودان
سوريا - الصومال - العراق - فلسطين
قطر - الكويت - لبنان
ليبيا - المغرب

- الـدول العربيـة التـي يتضمنهـا البـاب الثانـي هـي الـدول التـي عمـل فريـق الباحثـين لبرنامـج «عـين» برصـد الانتهـاكات والاعتـداءات التـي وقعـت بهـا عـلى حريـة الإعـلام والإعلاميـين، ولا يوجـد بهـا فـرق وطنيـة للرصـد، إنمـا يقـوم فريـق الباحثـين بعمليـات رصـد الانتهـاكات والتحقـق مـن وقوعهـا مـن خـلال متابعـة وسـائل الإعـلام والاتصـال مبـاشرة مـع الضحايـا مـن الصحفيـين، إضافـة إلى التنسـيق والتعـاون مـع مؤسسـات إعلاميـة وحقوقيـة في هـذه البلـدان.
- الـدول غـير الـواردة في البـاب الثانـي وهـي: جـزر القمـر، جيبوتـي، سـلطنة عمـان وموريتانيـا لـم يتمكـن الباحثـون مـن الحصـول عـلى معلومـات وافيـة حـول الانتهـاكات الواقعـة عـلى الإعـلام فيهـا، وذلـك لعـدة أسـباب أهمهـا: نـدرة وجفـاف مصـادر المعلومـات، أو أنهـا تتمتـع بسـقف حريـات صحفيـة عاليـة مثـل موريتانيـا.

الإمارات العربية المتحدة

جاءت الإمارات العربية المتحدة قريبة من مستوى نيبال في حرية الصحافة والتي أحتلت الرقم 112، وذلك وفقا للمؤشر السنوي لمنظمة "مراسلون بلا حدود" الخاص بحرية الصحافة. ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية لانتهاكات الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين التي رصدتها شبكة "سند" في الإمارات العربية المتحدة:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
المنع من التغطية	4	الأجهزة الأمنية	4	%30.7
المنع من دخول البلاد	2	سلطات مطار دبي	2	%7.7
حجب مواقع إعلامية	2	السلطات الإماراتية	1	%7.7
		هيئة تنظيم الاتصالات	1	%7.7
اعتقال	2	الأجهزة الأمنية	1	%7.7
		سلطات مطار دبي	1	%7.7
التهديد بالقتل	1	مجهولون	1	%7.7
السجن	1	الأجهزة الأمنية	1	%7.7
المنع من السفر	1	سلطات مطار دبي	1	%7.7
المجموع	13		13	%100

وفيما يلي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- **منع "منصور الجمري" و"ريم خليفة" من دخول الأراضي الإماراتية**

بتاريخ 2013/2/25 منعت سلطات مطار دبي دخول رئيس تحرير جريدة "الوسط" الصحفي البحريني منصور الجمري، وزوجته ريم خليفة مراسلة وكالة "الاسوشييتد برس" من دخول دبي وإدراج اسميهما ضمن قائمة الممنوعين من دخول الإمارات، دون توضيح الأسباب لاتخاذ مثل هذه الخطوة التعسفية ضد صحفيين بارزين.

وفي حوار إعلامي مع الجمري، ذكر أنه "كتبت لوزارة خارجية بلدي أستفسر عن سبب ذلك، أيضا تواصلت مع سفارة الإمارات، وقد وصلت المطار ومنعت من الدخول، وأحترم دبي والإمارات كلها وشخصيا أتمنى لها النجاح، وكثير من تقاريرنا تركز على نهضة دبي وتطورها المتسارع، ولكن ربما لأسباب تتعلق بقواعد من المعلومات المتبادلة، أو التي لها علاقة بالاتفاقية الأمنية الجديدة، ولكن يبقى الإماراتيون إخواننا الخليجيين.

وتابع كنت مدعوا لمؤتمر أعمال عالمي لرابطة الصحافة العالمية، يبحث تطوير مدخول المؤسسات الإعلامية في ظل التطور التقني الرقمي، وكنت مشاركا بورقة عمل للحديث في المؤتمر، ولكن وبكل أدب أخبرني موظف المطار أن اسمي على قائمة الممنوعين من الدخول، واحترمت قرارهم، ولكنني لا أفهمه.

ويبدو أن قرار السلطات الإماراتية بمنع الصحفي منصور الجمري والصحفية ريم خليفة من دخول أراضيها، يأتي بعد ساعات قليلة من منع السلطات الإماراتية لأستاذ بجامعة لندن للاقتصاد "كريستيان كوتيس أولريتشسن" من دخول أراضيها لحضور مؤتمر عن الربيع العربي قبل أن يتم إلغاؤه بسبب تدخل السلطات الإماراتية في المحتوي الفكري والعلمي للمؤتمر، وبعد عدة ساعات من بيان الخارجية الإماراتية بمنع دخول كريستيان كوتيس أولريتشسن أراضيها، لانتقاده النظام الحاكم بالبحرين.

- **منع الصحفيين الأجانب من تغطية محاكمة 94 إماراتياً ملاحقين بتهمة التآمر على نظام الحكم**

بتاريخ 2013/3/26 منعت السلطات الإماراتية وسائل الإعلام الأجنبية من حضور تغطية جلسات المحكمة العليا الخاصة بمحاكمة 94 إماراتياً ملاحقين بتهمة التآمر على نظام الحكم.

وقد لوحظ أنه خلال الجلسات الأربع التي مرت، كان مسموحاً فقط لوسائل الإعلام المحلية بتغطية المحاكمة، في حين تقرر بالنسبة لجلسة 2013/3/26، ترك عائلات المتهمين أمام باب المحكمة، إلى جانب وسائل الإعلام والمراقبين الأجانب.

- **حجب موقع "معتقلي الإمارات"**

بتاريخ 2013/4/14 حجبت السلطات الإماراتية موقع "معتقلي الإمارات" داخل الأراضي الإماراتية، وهو موقع يهتم بنشر كل ما يتعلق بقضية الـ 94 معارضًا الذين تجري محاكمتهم بتهمة التخطيط لقلب نظام الحكم بدولة الإمارات، كما يقوم بنشر كل ما يتعلق بأهالي المعتقلين والانتهاكات التي يتعرضون لها من قبل السلطات الإماراتية لمنعهم من الحديث عن ذويهم المعتقلين.

- **احتجاز "محمد علي موسى" ومنعه من السفر**

بتاريخ 2013/6/2 أوقفت الأجهزة الأمنية بمطار دبي الصحفي "محمد علي موسى" في طريقه للعودة الى القاهرة وأبلغته أنه ممنوع من السفر خارج الإمارات دون ذكر أسباب لذلك، ثم صادروا جواز سفره المصري ومنحوه وثيقة تثبت أن جواز سفره تمت مصادرته.

وبعد تلك الواقعة تم إستدعاؤه من قبل جهاز الأمن الوقائي بالشارقة، وبعد ان توجه للجهاز تم احتجازه ونقله الى دبي، ولم يتم تقديم الصحفي لمحاكمة او مواجهته بأي اتهام.

وفي تفاصيل الحادثة أنه وبالتحديد في أول يونيو 2013م، كان محمد علي موسى متوجهاً إلى مطار دبى لإنهاء إجراءات سفره عائداً إلى القاهرة، في زيارة قصيرة لإتمام امتحانات الماجستير؛ حتى فوجئ بموظف الجوازات، يسحب منه جواز السفر ويحتجزه لساعات، ثم يخطره بأنه ممنوع

من السفر بأمر سلطات الأمن الإماراتية من دون إبداء لأسباب المنع.امتثل الإعلامي المصري محمد على محمد موسى - 44 سنة - للتعليمات حتى صرفوه من المطار بعد ثلاث ساعات من دون منحه جواز السفر، وبعد ثلاثة أيام وبالتحديد في 3 يونيو 2013، رن هاتفه وكان المتحدث من الأمن الإماراتي الذي طلب من الإعلامي المصري المقيم في الإمارات منذ أكثر من عشرين عاماً، أن يحضر لجهة تحقيق ما، وقد خرج إليهم ومن يومها لم يعد. لا نعرف مكانه ولا الجهة التي تحتجزه، كما لا نعرف سبب الاحتجاز ولا سبب المنع من السفر، فالأرجح أن موسى قضى عيده فى حجزه الانفرادي، حيث الزنزانة المحتجز بها وباقي المصريين، عبارة عن غرفة صغيرة جداً مصمتة ليست لها أي نوافذ تدخل ضوء النهار، فيها ضوء ساطع لا ينطفئ ليلاً أو نهاراً. يجرد المعتقل من كل شيء الساعة النظارة الهاتف الكتب أي شيء حتى ملابسه تؤخذ منه ويسلم بزة السجن ومعها سجادة صلاة ومصحف.

- **حجب موقع جريدة الوطن**

بتاريخ 2013/7/31 تلقت الشركة الألمانية He-zner Online AG التي تستضيف موقع جريدة الوطن watan.com على الإنترنت، رسالة بالبريد الالكتروني من هيئة تنظيم الاتصالات في دولة الإمارات العربية المتحدة(TRA)، تطلب منها أن تغلق موقع الصحيفة.

وقد ذكر السيد/ نظيم المهداوي، رئيس تحرير الوطن ان التدابير التي اتخذتها دولة الإمارات العربية المتحدة هي من اجل الحد على موقع المعلومات الى مستوى الصمت. وأنه قد اتهم زورا بالعمل لحساب المنظمة الدولية جماعة الإخوان المسلمين، كما اردف ان موقعنا على الانترنت قد اصبح هدفا للتهديدات وهجمات القرصنة الالكترونية التي تمارسها السلطات، قبل أن يتم حظره بشكل دائم.

ومن اجل التحايل على الرقابة، قررت إدارة الموقع تغييره إلى اسم: وطن يغرد خارج السرب watanserb.com""، وكانت وطن قد تعرضت للعديد من المضايقات والانتهاكات قبل حجب موقعها الإلكتروني تمثلت في سرقة نطاق الموقع منذ ما يقرب من شهرين, قبل أن تنجح أدارة الموقع في أستعادته مرة أخرى، فضلاً عن ضغط السلطات الإماراتية على وكالة إعلان (أيكو) ومقرها في (دبي) لإيقاف العقد الإعلاني مع موقع (وطن) كمحاولة لخنقها ماليا، حتى وصل الأمر إلى تقديم السلطات الإماراتية شكوى لمكتب التحقيقات الفيدرالي (الأف بي آي) تدعي فيها ان موقع (وطن) يحرض علي (قتل) حكام الإمارات.

والجدير بالذكر أن وطن هي صحيفة ورقية أسبوعية مستقلة، تصدر في "ولاية كاليفورنيا" بالولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1990، وقد تم تدشين موقعها الإلكتروني على شبكة الأنترنت عام 1996.

البحرين

لوحظ في العام 2013 تراجع حرية الصحافة في دول مثل البحرين، والكويت، والإمارات العربية المتحدة. وقد صنفت البحرين ضمن الدول "غير الحرة"، إذ جاءت ضمن أسوأ ثلاث دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا واحتلت المرتبة الـ17، فقد تراجعت نقطتين إضافيتين لتصل للنقطة 86 بسبب "الرقابة الحكومية" و"ترهيب الصحافيين".

ويعود السبب في تراجع حرية الصحافة في البحرين لسياسة "الضغط التي تمارسها السلطة على الإعلام للتضييق على المعارضة السياسية".

> "131 انتهاكاً في البحرين أكثرها حجب المواقع الإلكترونية"

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
حجب مواقع إعلامية	70	وزارة الدولة لشؤون الاتصالات	70	%53.4
الفصل التعسفي والمنع من مزاولة المهنة	12	هيئة شؤون الإعلام	12	%9
السجن والإعتقال	11	الأجهزة الأمنية	11	%8.3
المنع من التغطية	7	الأجهزة الأمنية	7	%5.3
الاعتداء على الممتلكات الخاصة	7	الأجهزة الأمنية	7	%5.3
الاعتداء الجسدي	3	الأجهزة الأمنية	3	%2.2
التهديد بالإيذاء	3	الأجهزة الأمنية	2	%1.5
		مجهولون	1	%0.7
الإصابة بجروح	3	الأجهزة الأمنية	3	%2.2
محاكمة غير عادلة	3	الأجهزة الأمنية	3	%2.2
التعذيب	2	الأجهزة الأمنية	2	%1.5
حجز الحرية	2	الأجهزة الأمنية	2	%1.5
إقتحام منزل الضحية	2	الأجهزة الأمنية	2	%1.5
الخسائر بالممتلكات	2	الأجهزة الأمنية	2	%1.5
المنع من مغادرة البلاد	1	الأجهزة الأمنية	1	%0.7
التهديد بالقتل	1	الأجهزة الأمنية	1	%0.7
الاعتداء اللفظي	1	مجهولون	1	%0.7
الترحيل من البلاد	1	الأجهزة الأمنية	1	%0.7
المجموع	131		131	%100

- **اعتقال "محمد الشيخ" و"مازن مهدي" و"حسن جمالي" من قبل السلطات البحرينية**

بتاريخ 2013/2/14 اعتقلت السلطات البحرينية كلا من الصحفيين: مصور وكالة الأنباء الفرنسية "محمد الشيخ"، ومصور وكالة الأنباء الألمانية مازن مهدي، ومصور وكالة الأسوشيتد برس حسن جمالي أثناء تغطيتهم لأحداث الذكرى الثانية للانتفاضة البحرينية، قبل أن يفرج عنهم بعدها بساعات، فقد قامت قوات الأمن البحرينية باعتقالهم رغم أنه كان بحوزتهم تصاريح إعلامية من وكالات إعلام عالمية فضلًا عن حملهم تصاريح من هيئة شؤون الإعلام ووزارة الداخلية، وقد تم اعتقال المصورين الثلاثة بعد مقتل الشاب البحريني الطفل حسين الجزيري (17 عاماً) نتيجة إصابته المباشرة بطلق من سلاح "الشوزن"، وقد قال مصور وكالة الأنباء الفرنسية محمد الشيخ أنه لمح لنا من قبل قوات الأمن بضرورة مغادرة منطقة الأحداث، إلا أننا أخبرناهم بأننا نقوم بعملنا"، مشيراً إلى أنه تم اعتقالهم ونقلهم إلى مركز الخميس، وأضاف:"بعد ذلك جاء ضابط ليقول لنا أن اعتقالنا بالخطأ، وتم أخلاء سبيلنا من المركز"، وتشهد منطقة الدية توترات أمنية شديدة، منذ إعلان استشهاد الطفل حسين الجزيري (17 عاماً) نتيجة إصابته المباشرة بطلق من سلاح "الشوزن".

منع فريق قناة "ITVالإخبارية" من العمل وترحيله

بتاريخ 2013/4/19 تم إيقاف فريق قناة "ITV" الإخبارية بينما كان يصور فيلماً في البحرين واقتيدوا لمركز الشرطة حيث طلب منهم مغادرة البلاد، بالرغم من وجود تأشيرة موافقة من السلطات البحرينية. جاء قرار ترحيلهم بعد أن أصدرت القناة تقريراً ينتقد الحكومة البحرينية في الليلة التي سبقتها. فقد طلبت السلطات البحرينية من راجيف أومار وفريق أخبار "ITV" مغادرة البحرين، حيث التوترات مرتفعة قبل سباق F1، وقد اضطر فريق"ITV" لمغادرة البحرين قبل الفورمولا واحد بعد خلاف مع السلطات. وقالت متحدثة باسم أخبار ITV"" وبعد أن قدم تقريرا، انه تم إيقافهم أثناء التصوير في الصباح وتم اقتيادهم إلى مركز شرطة محلي لإجراء تحقيق من قبل ضباط، وطلب منهم مغادرة البلاد"، والفريق، الذي ضم اثنين من السكان المحليين أحدهما مترجم طلب منهما مغادرة البلاد، ولكن لم يتم القبض عليهما".

- **احتجاز "محمد الشيخ" و"حسن جمالي" و"نزيهة سعيد" من قبل الأجهزة الأمنية**

بتاريخ 2013/5/1 أوقفت قوات النظام مصور وكالة الأنباء الفرنسية محمد الشيخ، ومصور وكالة الأستشيتدبرس حسن جمالي، ومراسلة راديو مونت كارلو نزيهة سعيد من منطقة سترة ولأسباب مجهولة، وقال محمد الشيخ في إتصال هاتفي: "كنا في تغطية روتينية للإحتجاجات التي تحدث في البحرين، وقد شهدت منطقة سترة مسيرات بمناسبة عيد العمال، وذهبنا للتغطية، كوننا مرخصين من قبل الجهات الرسمية". وأضاف الشيخ: "بعد نزولنا من السيارة بقليل تم إيقافنا من قبل رجال الأمن وأخذ هوياتنا ومن ثم إصطحابنا

إلى مركـز شرطـة سـترة مـن دون توضيح الأسـباب.

- **اعتقال "حسين حبيل" من قبل قوات الأمن البحرينية ومنعه من السفر**

بتاريـخ 2013/7/31 اعتقلـت قـوات الأمـن البحرينيـة المصور الشـاب حسـين حبيـل، والفائز بجائـزة صحيفة الوسـط للصور المحترفـة، في المطار فيمـا كان في طريقـه لمغادرة البحريـن إلى الإمارات العربيـة المتحـدة. وكان آخـر اتصـال لـه في المطـار قـال فيه:"الشرطة محاوطينـي (يحيطون بي) يبدو سـيعتقلوني". وبعدها اختفى، وفي تصريح لزوجته، قالـت إنها لا تعلم عنه شـيئاً، وحبيـل معروف عنه أنـه تواجـد بالبحرين بغـرض التغطيـة والتصوير، وليـس معروفـاً عنـه أي ممارسـات فيهـا مخالفات قانونيـة، وربمـا تكـون الشـبهة التـي يواجهها هي ممارسـته حقـه في التعبـير والتواصـل الاجتماعـي وحضـوره الفعاليـات، شـخصيّاً رايتـه آخـر مـرة في ليلة وفاة الإمام علي (ع) قبل أيام، في مسـجد مؤمن وكان موجـوداً ويصـور المصلـين، وبالتـالي لا نعرف ماهيـة ونوعية التهمة التي يمكن أن تنسـب إليه، وبعد 3 أيام من اعتقاله سـمح للمصور حسين حبيل بالاتصـال مـع عائلتـه، إلا أنه لم يفصـح عن مكان احتجازه، فيما طالبت العائلة بالإفراج عنه، ونقلت عائلتـه عـن حبيـل قولـه "أنـا بخـير... ولا تخافون عـلي"، وأضافت عائلته أنها سـألته في المكالمة التي امتدت لـ 36 ثانيـة فقط عن مكان احتجازه إلا أنه لم يفصح عـن ذلك.وأبدت العائلة قلقها على حبيل الذي لم يقل ما هي التهمة التي وجهت له، وقالت "ربمـا لا يعلم بمكان احتجازه أو أنه خاف الإفصاح لئلا يتعرض لسـوء معاملة".واعتبرت العائلة حبيل مختفيا قسريا "نحن لا نعلم عن مكانه احتجازه، ولم يخبرنـا بالتهم الموجـه إليه"، مضيفـة "ان قصر مدة المكالمـة يبعث عـلى الريبة ونطالـب بالإفصاح عن مكانـه فورا قبل الإفراج عنه"، وقد كشـف مسـؤول الرصـد والمتابعـة بمركـز البحرين لحقوق الإنسـان سيديوسـف المحافظـة عـن مـا وصفـه بمعلومـات موثقـة وردت للمركـز بشـأن تعرض المصور حسـين حبيـل للتعذيـب في مبنـى التحقيقـات الجنائيـة. وقـال المحافظة إن "حبيل أفاد بأنه ضرب في البطن والوجـة، وتم ركله، ووضعه في غرفـة باردة، واجباره عـلى الوقوف لفـترات طويلة وحرم مـن النوم فترة بقائـه في التحقيقـات". وأضاف:"تعـرض للـضرب مـن اجـل الاعترافـات المفبركـة التـي وجههـا لهـم الضبـاط في التحقيقات وافاد المصور حسـين لوكيل النيابة بما تعرض له ولن يستفيد شيء من سكوته"، وحسـين حبيل مصور بحريني يبلغ من العمر واحداً وعشريـن عامًا، حاصل على المركز الأول في مسـابقة التصوير الفوتوغرافي التي نظمتها صحيفة الوسـط في مايو 2013 من خلال مشاركته بصورة لمتظاهرين يهربـون وسـط سـحب مـن الغـاز المسـيل للدموع، وعُـرض أحد أعماله مؤخـراً أثناء تواجده بالسـجن في مسـابقة ترتيـل وصُنـف تحـت لقـب "الصـورة المتميـزة" وتـم اعتقالـه في الحـادي والثلاثـين مـن أغسـطس 2013، بعد محاصرته بعدد من الأشخاص بـزي مدني في مطار البحرين الجوي، أثناء مغادرته متجهـا الي دولـة الإمـارات العربيـة، وقـد نفـت الأجهـزة الأمنيـة معرفتها بمـكان احتجاز المصور في بداية الأمـر، وبعد اختفائه لمدة أربعـة أيام تم نقله

في الخامس من أغسطس 2013 إلى سجن الحوض الجاف، وسمح له بإجراء مكالمة هاتفية لأسرته لم تتجاوز مدتها الدقيقة، وقد تم التحقيق معه حول عمله كمصور صحفي وصلته ببعض حسابات موقع التدوين القصير "تويتر" المتعلقة باحتجاجات حركة تمرد البحرينية التي انطلقت في الرابع عشر من أغسطس، وقد تمت مداهمة منزله خلال فترة التحقيق معه وصادرت الأجهزة الأمنية كاميرته وأجهزة اللاب الخاصة به، وقد وجهت له النيابة العامة تهماً تمثلت في "الترويج والتحريض على كراهية النظام، والتحريض على عدم الانقياد للقوانين والدعوة لمسيرات غير مشروعه وتجمهر، فضلًا عن اتهامه بالمشاركة في إدارة حساب شبكة 14 فبراير الاعلامية على تويتر"، وقد اعتقل حسين حبيل في سجن الحوض الجاف منذ أغسطس 2013، وحرم من الرعاية الطبية الكافية لمدة أسبوعين تقريباً. في الصباح الباكر من يوم الجمعة الموافق 25 أكتوبر 2013، تدهورت صحته وفقد وعيه في السجن وتم نقله إلى المستشفى حيث أجري له تخطيط للقلب وأعطي تغذية وريدية.

• تهديد "إبراهيم سنان"

بتاريخ 2013/8/14 تعرض المصور الصحفي إبراهيم سنان الذي يعمل في صحيفة "الجلف ديلي نيوز" إلى تهديدات، حيث كانت مجموعة غير معروفة قد قامت بتصويره بالفيديو وهو يقوم بعمله في قرية الدية ونشرت الفيديو عبر موقع يوتيوب الاجتماعي متهمة إياه بأنه مخبر وعميل، واظهر الفيديو وجه سنان بوضوح وهو يقوم بواجبه إضافة الى سيارته ورقم السيارة، كما شهدت الردود على الفيديو عبارات طائفية ومخلة بالآداب العامة، وبالبحث ظهر فيديو على قناة يوتيوب باسم "بحريني بحريني"، يظهر فيه المصور سنان وهو يلتقط الصور برفقة رجلي أمن، ووضع شرح للفيديو جاء فيه "المخبر ابراهيم سنان يخرج من جديد ضد الثوره في قرية الدية 14 اغسطس بعد غياب طويل بعد اكتشاف انه عميل للداخلية ويقوم بتصوير الثوار وهو يعمل بصحيفة جلف ديلي نيوز الانجليزية.

• حجب 70 موقعا إعلاميا

بتاريخ 2013/8/3 أعلنت وزارة الدولة البحرينية لشؤون الاتصالات عن حجب عدد من المواقع والمنتديات التي قالت إنها "تحرض وتروج للعنف وللأعمال الإرهابية"، ومن بينها عدد من المواقع التابعة لمنظمات وأحزاب غير بحرينية "صنفت دولياً ضمن المنظمات الإرهابية"، وفق ما نقلت "وكالة أنباء البحرين" الرسمية.

وجاء على رأس القائمة، المكوّنة من 70 موقعاً، منتدى اعتبرته الوزارة مخالفاً وهو يتبع لـ"المجلس العلمائي الشيعي". وسبق لمستشار الملك للشؤون الإعلامية نبيل الحمر أن وصف هذا الموقع بأنه "بؤرة التحريض على الإرهاب الطائفي". ومن ضمن المواقع "عدد من مواقع حزب الله (اللبناني) وتنظيم القاعدة وجبهة النصرة". كما اكتشف البحرينيون في وقت لاحق أنّ من بين المواقع التي تم حجبها موقع "قناة المنار" اللبنانية والموقع الإعلامي لـ"ائتلاف 14 فبراير"، الذي يرصد أخبار الحراك والاحتجاجات في

البحرين، وقالت الوزارة في بيان إن مكتب التنسيق والمتابعة، قد قام بدراسة ورصد المواقع الإلكترونية والمنتديات وشبكات التواصل الاجتماعي المخالفة واتخذ الإجراءات اللازمة بحقها تنفيذاً لتوصيات "المجلس الوطني"، وتتضمّن الإجراءات معاقبة مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بشكل غير قانوني، ويأتي ذلك ضمن حملة منظمة للحدّ من الحريات التي أقرها "المجلس الوطني البحريني" وتتضمّن منع التظاهرات والاعتصامات في العاصمة المنامة، وسحب الجنسيات من "المحرضين على الإرهاب والقائمين به".

- **مداهمة منزل "قاسم زين الدين" واعتقاله**

بتاريخ 2013/8/2 اعتقلت سلطات الأمن البحرينية المصور قاسم زين الدين بعد مداهمة منزله والمنازل المجاورة له في منطقة الدراز من قبل مدنيين بحماية من قوات الشرطة، وتمت مصادرة هاتفه وجهاز الحاسوب المحمول، وتفتيش سيارته. وبعد مراجعة أهله لمركز شرطة البديع، نفى ذووه وجوده هناك وعلمهم بأية معلومات عنه"، وقد جرى نقل زين الدين إلى سجن الحوض الجاف في الرابع من أغسطس، وقررت النيابة العامة البحرينية في السادس من أغسطس 2013 حبسه لمدة 45 يوماً علي ذمة التحقيقات بتهمة الاعتداء علي دورية أمنية. وكان قاسم زين الدين قد تعرض للاعتقال في وقت سابق مرتين، كانت الأولى في عام 2011، حيث تم اعتقاله في السادس عشر من سبتمبر 2011 في منطقة سترة أثناء قمع تشييع جنازة الشهيد السيد جواد، وقد صدر في الثالث عشر من ديسمبر 2011 حكم بسجنه لمدة سنتين بتهمة التجمهر والمشاركة في مسيرة غير مرخصة، والتحريض على كراهية النظام، وفي الخامس من مارس 2012 صدر حكم من محكمة الاستئناف بتبرئته من التهم الموجهة إليه.

وقد تم اعتقاله مرة ثانية في الثالث عشر من أكتوبر 2012 ووجهت له تهم تمثلت في الاعتداء علي قوات الأمن وحيازة مولوتوف، وقد أفرج عنه في الحادي والثلاثين من مارس 2013 بعد قضائه عدة أشهر خلف القضبان.

- **اعتقال "عبدالله سلمان الجردابي" وتعذيبه**

بتاريخ 2013/9/13، جرى اعتقال المصور الصحفي عبدالله سلمان الجردابي، وقد تعرض للتعذيب من قبل الأجهزة الأمنية، وكانت النيابة العامة البحرينية قد أصدرت في 2013/9/15 قرارًا يقضي بتوقيف المصور "عبد الله الجرابي" لمدة خمسة وأربعين يومًا علي ذمة التحقيقات، وقد اعتقلت قوات الأمن المصور في الثالث عشر من سبتمبر أثناء تواجده في منطقة إسكان جد حفص.

- **منع وسائل الإعلام من تغطية اقتحام مقر جمعية الوفاق**

بتاريخ 2013/10/30 منعت قوات الأمن وسائل الإعلام من الوصول إلى مقر جمعية الوفاق بعد اقتحامه ومحاصرة المنطقة المحيطة به. وكانت

النيابة العامة قد أصدرت أمرا بمداهمة مقر "الوفاق" لـ"تضمنه مواد تحريضية من بينها مجسمات وصور ومواد تشكل جرائم إهانة هيئة نظامية، والمؤثمة بموجب قانون العقوبات"، وقد أقامت الجمعية "متحف الثورة" لتوثيق الانتهاكات ضد حقوق الإنسان التي ذكرها تقرير اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق ومعروضة أمام كل شعب البحرين للاطلاع والمعاينة. كما يشتمل المتحف على مقتنيات الشهداء والجرحى الذي قتلوا وجرحوا ظلماً ولا تنطوي على أسرار أو ممنوعات".

الجزائر

احتلت الجزائر المرتبة 125 في الترتيب العالمي لحرية الصحافة لسنة 2013، وقد تراجعت الجزائر بثلاث مراتب بسبب تزايد عدد الاعتداءات على المهنيين العاملين في الميدان، وزيادة الضغوط الاقتصادية على وسائط الإعلام المستقلة، فبعد أكثر من سنة واحدة بعد تصويت البرلمان الجزائري على قانون جديد بشان الإعلام، كان من المتوقع إلغاء الاحتكار من البث العام، ولم يتم العمل به لحد الآن، وبهذا يبقى التشريع الجديد نظريا، مجرد اثر إعلان.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الاعتداء اللفظي	4	المجلس الشعبي الوطني	2	%7.4
		وزراء ومسؤولون	1	%3.7
		الأجهزة الأمنية	1	%3.7
المنع من التغطية	3	الأجهزة الأمنية	3	%11
التهديد بالإيذاء	3	وزراء ومسؤولون	1	%3.7
		وزارة الدفاع الجزائرية	1	%3.7
		الأجهزة الأمنية	1	%3.7
منع صدور صحيفة	2	وزارة الاتصال الجزائرية	2	%7.4
الرقابة المسبقة	2	وزارة الاتصال الجزائرية	2	%7.4
الاعتداء الجسدي	2	الأجهزة الأمنية	2	%7.4
الإصابة بجروح	2	الأجهزة الأمنية	2	%7.4
الحبس	1	محكمة الاستئناف في تيزي وزو	1	%3.7
المنع من مغادرة البلاد	1	الأجهزة الأمنية	1	%3.7
الاستدعاء الأمني للتحقيق	1	الأجهزة الأمنية	1	%3.7
الاعتداء على أدوات العمل	1	الأجهزة الأمنية	1	%3.7
حذف محتويات الكاميرا	1	الأجهزة الأمنية	1	%3.7
الخسائر بالممتلكات	1	الأجهزة الأمنية	1	%3.7
التهديد بالقتل	1	مجهولون	1	%3.7
محاكمة غير عادلة	1	القضاء الجزائري	1	%3.7
الضغوطات والمضايقات	1	المجلس الشعبي الوطني	1	%3.7
المجموع	27		27	%100

وفيمـا يـلي عـرض لأهـم الانتهـاكات التـي قامت الشبكة برصدها:

- **الاعتداء لفظيا على "آمال لكال"**

بتاريـخ 2013/6/6 تعرضـت الصحفيـة مـن جريدة "النهـار" آمـال لكال إلى سـيل مـن الشـتائم من قبل النائبـة عقيلـة رابحـي بحضـور عـدد مـن النـواب والصحفيـين. وأبدت النائبة تصرفا غير مقبول تجاه الصحفية، حسبما أكده بعض الحضور.

وبتاريـخ 2013/6/7 دعـت النقابـة الوطنيـة للصحفيـين الجزائريين، في بيـان تناول واقعة لحال، مسـؤولي وسـائل الإعلام الجزائريـة إلى مقاطعة كل نشـاطات المجلـس الشـعبي الوطني، بعـد أن تحول هذا الأخير إلى مسرح لتجاوزات تعسفية ولفظية، في حـق صحفيين معتمدين من قبل نـواب لم يتوانوا في توجيه سيل من الشـتائم والإهانات لأصحاب مهنة المتاعب أثناء تأدية مهامهم.

- **الاعتـداء لفظيا علـى "عفاف فنوح" من قبل وزيرة الثقافة**

بتاريخ 2013/6/13 تعرضت الصحفية في المؤسسـة الوطنيـة للتلفزيـون "عفاف فنـوح" لاعتداء لفظي مـن طـرف وزيـرة الثقافـة خليـدة تومي في سـاحة ريـاض الفتـح بالعاصمـة. وبتاريـخ 2013/6/17 أصدر المجلـس النقابي لصحفيي المؤسسـة الوطنية للتلفزيون بياناً جاء فيه أن "الصحفية عفاف فنوح تعرضـت للإهانـة مـن طـرف وزيـرة الثقافـة أثناء تأديـة مهامهـا وأمام مـرأى عدد من أعضـاء الطاقم الحكومي، وممثلي السـلك الدبلوماسي، ودعت إلى احـترام الصحفي"، وقـد قامت بتقديم شـكوى إلى المجلـس النقابـي ذكرت فيهـا تفاصيـل الحادثة، إذ قالـت: "طلبـت من الوزيرة اسـتجوابا في السـابعة مسـاء كي أتمكن مـن اللحاق بالنشرة الرئيسـية في الثامنة، ولما اسـتفسرت إحـدى الزميلات أجابتني بـأن الوزيـرة رفضت، وهـي اللحظة التـي وجدتها فوق رأسي تصرخ وتشـتم وتتوعـد وتصفني بالماضي المشـؤوم". ونقلـت الصحفيـة عـن وزيـر النقـل، عمـار تو، الـذي كان حاضرا، أنه عاتـب زميلته في الحكومـةقائـلا:(أنـتالمخطئـة).

وطالبت عفاف فنوح في شـكواها باعتذار رسـمي، عـلى أسـاس أن "حقوقي المعنوية سـلبت مني أمام جمع غفير لاسترداد كرامتي". وناشدت أفراد المهنة المسـاندة في قضية الكرامـة لأنها تعني الجميع، وفي لقاء مع فنوح حول الواقعة، أشـارت إلى أنها لم تكن مذنبـة وأنهـا لن تتنازل عـن حقها في تلقـي اعتذار رسـمي من جانب الوزيرة.

وأوضحـت في تفاصيـل الاعتـداء أنـه "مـع افتتاح المهرجان الدولي السـادس للأدب وكتاب الشـباب، وبعـد أكـثر مـن 3 سـاعات مـن التنقل، ومـن أجل القيام بمهمتي تحسـبا لنشرة الثامنة في التلفزيون، طلبـت من الوزيرة اسـتجوابا صحفيا على مسـتوى رياض الفتح، مكان افتتاح المهرجان، حيث رفضت الوزيرة ذلك.

ولما سألتني صحفية في إحدى القنوات التلفزيونية

الخاصة عما حدث بخصوص هذا الاستجواب تحسبا لوضع الميكروفونات مع بعضها البعض خلال الاستجواب، قلت لها إن الوزيرة رفضت، وهنا وجدت الوزيرة بالقرب مني، فبدأت بتعنيفي لفظيا أمام عدد من الوزراء والسفراء الذين كانوا موجودين بالمكان. ولم أتلق أي اتصال من أي أحد، وفي الكواليس هناك كلام عن كون الملحق الإعلامي للوزارة تحدث عن الأمر بكونه سوء تفاهم فقط".

- **تهديد "حنان غسول" بالقتل**

بتاريخ 8/10/2013 تلقت المراسلة الصحفية لجريدة السلام بولاية برج بوعريريج "حنان غسول" مكالمة هاتفية من رقم مجهول يهددها فيها المتصل بالقتل والانتقام والتصفية، من مجهولين عقب صدور مقال في الجريدة عن قضية لا أخلاقية أودعها موظف ببلدية عين تسرة ضد رئيس المجلس الشعبي البلدي بالبلدية ذاتها تحت عنوان.

وكتبت مراسلة "السلام" مقالها بناء على وثائق تلقتها، تضم شكوى الضحية مودعة لدى وكيل الجمهورية بمحكمة راس الوادي في الثالث من أكتوبر الفارط متبوعة بخبرة تثبت ارتكاب الجريمة من طرف خبير محلف لدى المحاكم والمجلس، إضافة إلى شهادة طبية لإثبات الجروح والإصابات تحوز "السلام" على نسخ منها.

- **تهديد "سعد بوعقبة" بملاحقته لنشره مادة صحفية تنتقد جنرالات الجيش**

بتاريخ 18/10/2013 هدّدت وزارة الدفاع الجزائرية بملاحقة الصحفي في صحيفة الخبر "سعد بوعقبة" قضائياً بعد نشره عموداً ساخراً تطرق فيه إلى لقاء بين الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة وقائد أركان الجيش الفريق قايد أحمد صالح.

وقد أصدرت وزارة الدفاع بياناً انتقدت فيه ماوصفته بـ"الإساءة إلى المؤسسة العسكرية"، واعتبرت أن ما كتبه الصحفي سعد بوعقبة في صحيفة "الخبر" الجزائرية "تحاملا وتطاولا على المؤسسة العسكرية"، وأكدت الوزارة أنها "تحتفظ بحقها في المتابعة القضائية ضد كاتب المقال"، وكان بوعقبة قد نشر في عموده مقالاً ساخراً انتقد فيه بشدة مضمون اللقاء بين بوتفليقة وقائد أركان الجيش، الذي وبحسب التلفزيون الرسمي ووكالة الأنباء الحكومية تطرق إلى مشاركة الوفد العسكري الجزائري في جنازة الجنرال الفيتنامي (جياب)، وتساءل بوعقبة في عموده لماذا تم التركيز على موضوع الجنازة هذه، كاتباً: "هل الجزائر أصبحت خالية من المشاكل العسكرية والأمنية والسياسية وغير السياسية والاقتصادية التي يمكن أن تكون موضوع اللقاء بين الحكام الفعليين للجزائر؟! هل الحديث عن الجنائز أصبح في طليعة اهتمامات الدولة الجزائرية ومؤسساتها؟"، كما استخدم بوعقبة في مقاله كلمتي "القطيع" و"طزينة" لوصف جنرالات الجيش، وهو ما قد يكون أغضب قيادة الجيش ودفع بوزارة الدفاع إلى الرد على المقال. ونفى بوعقبة في تصريحات لـ"العربية. نت" أن يكون قد أساء للمؤسسة العسكرية، موضحاً أن مقاله تناول بياناً إعلامياً عن لقاء الرئيس بنائب وزير الدفاع.

- **منع صحفي من "جريدة الخبر" من التقاط صور لعدد من العاطلين عن العمل حاولوا الانتحار**

بتاريخ 2013/11/4 منعت عناصر الأمن التابعة لولاية ورقلة صحفي جريدة "الخبر" اليومية من التقاط صور لعدد من العاطلين عن العمل حاولوا الانتحار من فوق مبنى ولاية ورقلة بحجة عدم حيازته على تصريح خاص بالتصوير.

- **مضايقة "موسى نوي" لمنعه من التغطية**

بتاريخ 2013/11/4 تعرض مراسل جريدة "لافوادولوراني" جنوبي ولاية سيدي بلعباس "موسى نوي"، لمضايقات كبيرة عندما همّ بالتقاط صور سياج حديدي أنجز داخل مقر بلدية تلاغ قبالة السلالم المؤدية إلى مكتب رئيس بلدية تلاغ.

وكان المراسل قد تعرض لضغوط كبيرة كان وراءها أحد نواب "المير" الذي عمل كل ما في وسعه لدفع المراسل إلى محو الصور التي التقطها، قبل أن يتم الاتصال بأمن دائرة تلاغ الذي حوّل إليه الصحفي ليتم الاستماع لأقواله، يذكر أن نائب "المير" استدعى عددا من أعوان الأمن على مستوى المجلس الشعبي البلدي لتلاغ لمضاعفة الضغوط على المراسل الصحفي الذي تم تحويله إلى مقر البلدية نزولا عند شكاوى المواطنين في أعقاب تعبيرهم عن تشاؤمهم من إقدام السلطات المحلية على وضع سياج حديدي على مستوى السلالم المؤدية إلى مكتب "المير"، في وقت تلح فيه السلطات المركزية على ضرورة فتح الأبواب أمام المواطنين وتقريب هؤلاء من الإدارة".

المملكة العربية السعودية

يوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة في السعودية في العام 2013:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
حجب المواقع الإعلامية	21	السلطات السعودية	21	%39.6
الاستدعاء الأمني للتحقيق	8	الأجهزة الأمنية	6	%11.3
		إدارة التربية والتعليم	2	%3.7
القرصنة الإلكترونية	7	مجهولون	7	%13.2
الضغوطات والمضايقات	4	الأجهزة الأمنية	3	%5.6
		إدارة التربية والتعليم	1	%1.8
المنع من التغطية	3	الأجهزة الأمنية	1	%1.8
		وزارة الإعلام السعودية	1	%1.8
		مجلس الشورى	1	%1.8
إيقاف برنامج تلفزيوني	2	السلطات السعودية	1	%1.8
		هيئة الإذاعة والتلفزيون	1	%1.8
الفصل التعسفي	2	مؤسسات إعلامية	2	%3.7
الاعتقال	2	الأجهزة الأمنية	2	%3.7
المنع من التحدث للإعلام	1	المحكمة الجزائية المختصة بأمن الدولة والإرهاب	1	%1.8
المنع من السفر	1	الأجهزة الأمنية	1	%1.8
التهديد بالإيذاء	1	الأجهزة الأمنية	1	%1.8
الإيقاف عن العمل	1	السلطات السعودية	1	%1.8
المجموع	53		53	%100

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- **إيقاف جريدة النادي الرياضية**

بتاريخ 2013/2/2 أوقفت وزارة الثقافة والإعلام السعودية صحيفة النادي وتم إقالة رئيس تحريرها "بدرالغانمي" بسبب التجاوزات التي كانت عليها في الفترة الماضية وإساءاتها المتكررة لعدد من الأندية والشخصيات السعودية.

وقد أكد الدكتورعبدالعزيز خوجة وزير الثقافة والإعلام ما تم تداوله على موقع التواصل الاجتماعي من إيقاف صحيفة "النادي" الرياضية وإيقاف رئيس تحريرها الغانمي، وقال خوجة: نعم تم إيقافها وكذلك رئيس تحريرها تم أيضاً إيقافه لأنها تجاوزت في عناوينها قيمنا وأخلاقياتنا وسنتعامل مع كافة الملاحق الرياضية والصحف ووسائل الإعلام وحتى القنوات الفضائية السعودية الرياضية وغيرها وكل القنوات التلفزيونية والإذاعية التي تقع ضمن مسؤولية وزارة الثقافة والإعلام السعودية التي لا تلتزم بقيم وأخلاقيات المجتمع وهذه خطوات إيجابية سنتخذها من اليوم ولن نسمح بمزيد من التجاوزات والفوضى في التغطيات والعناوين الصحفية والإعلامية، وأشار د.خوجة إلى أن الوزارة ستعاقب كل مسؤول صحفي او رئيس تحرير لا تلتزم صحيفته او وسيلته الإعلامية بقيم المجتمع وأخلاقياته وبالمصداقية في النشر.

وكانت الصحيفة قد أساءت للمنتخب القطري خلال مشاركته في منافسات بطولة كأس الخليج في البحرين، وقبل مواجهته مع المنتخب الاماراتي عندما عنونت غلافها بمانشيت كتبت فيه "لقاء المرتزقة والمواطنين!"، وتواصلت الصحيفة السعودية في إساءاتها وكتبت بعد فوزالشباب على الفتح 2-1 في منافسات دوري زين السعودي مانشيت على صدرغلافها "فتحهم الشيخ"! ورد الغانمي على حسابه الشخصي بموقع التواصل الاجتماعي تويتر على قرار إقالته وقال "على طريقة قدوتنا معالي وزير الثقافة والإعلام د. عبدالعزيز خوجة الذي غرد يوم الجمعة المنصرم بشأن قرار إيقاف صحيفة النادي وإقالتي .. أغرد وأسير، وكما غرد معاليه على صفحته الشخصية بهذه القرارات سأتحدث وأعلق على هذه القرارات"، وشدد الغانمي على أنه سيتطرق للعديد من النقاط على صفحته الشخصية ثم يوضحها في قناة لاينسبورت في وقت لاحق. وقال الغانمي "أنا على يقين كامل بأن ما أصابنا لم يكن ليخطئنا، وما أخطأنا لم يكن ليصيبنا، وأعترف كرئيس تحرير لهذه الصحيفة بأننا اجتهدنا وأخطانا"، وأضاف "مهما كانت مبررات تمريرعنوان (فتحهم الشيخ) بمعنى غنمهم أو بتشديد التاء أي فتح عيونهم أوما شابه ذلك، فإن العنوان لا يليق كسياق عام". وشدد على أنه يتحمل كرئيس تحرير كل تبعات قرار الإقالة، لأن المسؤولية كاملة لا تجزأ، ويتحمل رئيس التحرير المسؤولية حتى لو كان في إجازة وبشأن تغريدات معالي وزير الثقافة والإعلام قال الغانمي: لدينا نظام مؤسسي واضح، ولذلك غرد معالي الوزير بخبر إيقاف صحيفة النادي وإقالة رئيس تحريرها،

قبل أن يسمع مرافعتي كمسؤول أول عن الصحيفة علما انه لم يتضح حتى هذه اللحظة من وراء قرار إقالتي، فمعالي الوزير قال لي: أنا لم أقيلك من منصبك، وإنما هو قرار مجلس إدارة مؤسسة عكاظ. وقال الغانمي ان مدير عام المؤسسة حلف لي وقال: القرار صادر من الوزير فقط، وأضاف الغانمي أريد من يقنعني وسأقتنع، إلا إذا كان هناك من يتخوف من الملاحقة القانونية، وذكر الغانمي أن مؤامرة إسقاطه من رئاسة الجريدة بغض النظر عن خطأ العنوان انطلقت منذ شهر ونصف في كواليس المؤسسة واتضحت حقيقتها بخطاب التمديد المتعمد لمدة شهر، وأوضح أن هناك مؤامرة يقودها أشخاص تمت تعريتهم وأغاظهم نجاح الجريدة تحريريا، وكشف الغطاء عن فشلهم في تولي مسؤولية التسويق السيء والتوزيع الأسوأ.

- **قرصنة عدد من المواقع الألكترونية**

بتاريخ 2013/5/25 اخترق قراصنة معلوماتية مواقع سعودية إلكترونية عدة، واضعين علم الجزائر في الصفحات الرئيسية لهذه المواقع التي لا تتجاوب مع محاولات الدخول إليها، وتم اختراق تسعة مواقع سعودية في ساعات الصباح الأولى، منها "الرياضية، والإخبارية، وإذاعة القرآن، ومركزالملك فهد الثقافي، وأم القرى، والقناة الأولى ووزارة الإعلام"، وذكرت وسائل إعلام محلية مثل قناة الإخبارية وصحيفة الجزيرة أن "موقع وزارة الإعلام الذي لا يمكن الدخول إليه تعرض لهجوم قراصنة معلوماتية"، وأن قراصنة من خارج السعودية شنوا هجمات منسقة على مواقع إلكترونية حكومية في المملكة في السابع عشر من الشهر نفسه ما أدى إلى تعطل موقع وزارة الداخلية مؤقتا.

- **حجب موقع "الأهالي نت" الإخباري**

بتاريخ 2013/8/9 حجبت السلطات السعودية موقع "الأهالي نت" الإخباري والذي أطلقته إدارة الموقع لتمكين متابعيه في السعودية من اليمنيين والسعوديين من متابعته، وذلك بعدما تلقت إدارة الموقع شكاوى من ناشطين سعوديين ومواطنين يمنيين مقيمين في المملكة تفيد بعدم تمكنهم من تصفح الموقع.

- **استدعاء "نادرالعنزي" للتحقيق معه وإرغامه على الكشف عن مصادره الصحفية**

تعرض الصحفي نادر العنزي من صحيفة عكاظ إلى العديد من محاولات التدخل في عمله الصحفي من قِبَل بعض الجهات الحكومية، وتحديداً من إمارة منطقة تبوك، على حسب قوله في مقابلة له من خلال السكايب على قناة روتانا خليجية، وكان العنزي قد نشر خبراً بتاريخ 2013/8/14 في جريدة عكاظ عن سرقة 10 ملايين ريال سعودي من مركبة نقل للأموال، والقبض على اللصوص، ليتفاجأ باتصال من وكيل إمارة منطقة تبوك يطلب منه الحضور إلى مكاتب الإمارة، حيث قابله الوكيل بوجود مدير العلاقات العامة، وقد تم أول الأمر أخذ هاتفه الخلوي منه، إضافة إلى المسجل الصحفي الخاص به "الريكورد"، وبدأ الوكيل بالتحقيق المكثف معه محاولاً أن يعرف المصدر الذي أعطاه المعلومات بشأن السرقة والخبر الصحفي الذي نشره بخصوصها، متحدثاً وكيل

الإمـارة بعدة أوامر على لسـان أمـير المنطقة، وأعرب العنـزي عن تأكيـده من عدم تدخل أمـير المنطقة في هذا الشأن وأنه لايعرف أي شيء عن استدعائه، وأن الوكيل تقوَّل على أمير المنطقة، بعد ذلك بشـهر واحد تلقـى العنـزي اتصالاً مـن هيئـة التحقيـق والإدعاء العـام، طالبين منه الحضور للتحقيـق معه والإفصاح عن المصـدر الذي أعطاه المعلومـات المتعلقة بحادثة السرقـة، حيث قام المحقق بتهديده أنه في حال عدم حضوره سـيتخذ الإجراءات الرسمية في هذا الشأن، وطلب العنزي خطاباً رسـمياً من المحقق للحضور إلى الهيئـة والتحقيق معه، وفي اليـوم التالي تلقى إتصالاً مـن شرطـة منطقـة تبـوك للحضـور والإفصـاح عن المصـدر، مصرحـين له أنهـم يريدون المصـدر ليتلقى العقاب، ولم يحضر العنزي طالباً خطاباً رسمياً للمرة الثانية.

- **التحقيـق مـع "محمـد المجدوعـي" بسبب نشره مواد صحفية**

بتاريخ 2013/9/9 تعرض مراسل "الوطن" بمحافظة القنفذة "محمد المجدوعي" لمطالبة من وزارة التربية والتعليم بمثولـه للتحقيق معه حول مواد صحفية قام بنشرهـا، وفي التفاصيـل أنه بدلا من أن تسـعى وزارة التربيـة والتعليم لمعالجة قضيتـين نشرتهما "الوطن" العـام الماضي، حول كثرة الأخطـاء الإملائية بتعاميم تعليـم محافظة القنفذة، وإعفـاء مديرالتعليم لمشرفة تربوية رفضت الحديث المباشر مع رئيسها، طلبت الـوزارة مـن مراسـل "الوطـن" بمحافظـة القنفـذة الزميـل محمـد المجدوعـي، المثـول للتحقيـق حـول نشرالقضيتين، وفوجـئ المجدوعي باتصال من مدير المتابعـة الإدارية بتعليـم القنفذة، يطالبـه بالحضور فوراً للإدارة لوجود مفتش إداري من الوزارة مكلف من مدير عام المتابعة بالوزارة يوسف العمران بالخطاب رقـم 3410 7016 وتاريخ 1434/4/3 هـ، أي بعد مضي 7 أشـهر مـن التكليـف بالتحقيـق، إذ أخضعت إدارة التعليم الزميل الذي يعمل معلما لديها للتحقيق حول نشره قضيتين للإدارة، ويعـد طلب التحقيق الثالث للمجدوعي بشـأن الخـبر المنشـور بـ"الوطن" تحت عنـوان "انتقادات لكثرة الأخطـاء الإملائية بتعاميم تعليـم القنفذة"، والذي تضمـن تعميم مديرة الصحة المدرسـية، وبـه عدد كبـير مـن الأخطـاء الإملائية، وموضـوع آخـر عـن إعفـاء مديـر التعليـم لإحـدى المشرفـات التربويـات لرفضهـا الحديـث المبـاشر مع رئيسـها، وإعادتهـا فيما بعد لعملهـا بعد المطالبة بحقهـا، مما سـبب ردة فعل لـدى إدارة التعليم التي خاطبت مرتين مقر عمل الزميل للتحقيق معه.

ووفقـا للمجدوعـي فـإن رئيـس المتابعـة الإداريـة بالقنفذة لوح له بوقف راتبه إن لم يحضر للتحقيق، إلا أنـه تمسـك برأيـه، مشـددا عـلى أن القضيـة إعلاميـة وليسـت تربوية، وأنـه عـلى إدارة التعليم مخاطبـة وزارة الإعـلام الجهة المختصـة بمثل هذه المواضيـع، ممـا جعـل تعليـم القنفـذة يرفـع برفض الزميـل لإجـراءات التحقيـق إلى وزارة التربيـة والتعليـم، وتسـاءل المجدوعـي عـن الصلاحيـات التـي تخـول الـوزارة التحقيـق معـه حول نـشر مواد إعلاميـة رغـم أنهـا مـن صلاحيـات وزارة الإعلام، كونهـا موضوعـات صحفيـة قدمهـا خـلال تعاونـه مع الصحيفـة خارج وقت العمل الرسـمي في تعليم

القنفـذة، مؤكـدا أن الـوزارة وجهـت له تهم إفشـاء أسرار العمـل ومخالفـة التعليمـات، معتـبرة أن مـا قام به تشـهير وليـس تصحيحـا للأخطـاء، واكتفى المجدوعـي بتأكيـده لمحقـق الـوزارة أن الخطأ بات بالمعلومات التي حصل عليها وهي خطابات معممة وليست سرية، وأن عمله متعاونا بصحيفة "الوطن" هـي حرية شـخصية يقـوم بها خارج وقـت العمل، مشـددا على أنه سـيواصل عمله وتقديم رسـالته في مختلف المجالات، وسـيقدم شـكوى لـوزارة الإعلام وديوان المظالم نظراً إلى ما تعرض له من تعسف.

- **حجـب موقـع "أحرارالحجـاز" الإخباري**

بتاريـخ 2013/10/8 حجـب موقع "أحـرار الحجاز" المعـارض، وبتاريـخ 2013/10/9 نـشر الموقـع عـلى صفحته الرئيسـية خبراً جاء فيـه: "بعد جهود حثيثة بذلها كادر موقع أحـرار الحجاز التقني ليلة البارحة على التفاف حجب الموقع الثوري في المملكة وأصبح متاحـاً للجميـع دون اسـتخدام أيـة برمجـة لإزالـة الحجـب وذلـك بعـد حجبـه للمـرة الرابعة مـن قبل السلطات السعودية".

- **اسـتدعاء "فهـد العنـزي" مـن قبل الشؤون الأمنية**

بتاريـخ 2013/11/21 اسـتدعت الشـؤون الأمنيـة بإمـارة القصيـم الصحفـي فهـد العنزي معـد برنامج قضية رأي عام في قناة روتانا خليجية للتحقيق معه، وقد ذكر في حسـابه الشـخصي بتويتر إنه تلقى طلبا بالحضور من مدير الشـؤون الأمنية بالإمارة للتحقيق معه في بعض الأمور الإعلامية.

الســـــودان

يظهـر مـن واقـع الانتهـاكات التـي قامـت شـبكة المدافعـين عن الحريات الإعلاميـة في العالم العربي "سـند" برصدهـا للحريـات الإعلاميـة في السـودان أن واقـع هـذه الحريـات سـيئ للغايـة، وأن البيئـة التشريعيـة والسياسـية الحاضنـة للعمـل الإعلامي هناك معادية للحريات الإعلامية.

فـلا زال الإعلاميـون يتعرضـون لانتهـاكات متواصلـة مثـل الرقابـة الأمنيّـة القبليّـة والبعديّـة ومصـادرة الصحـف وإغلاقهـا التـي يمارسـها جهـاز الأمـن الوطنـي والمخابـرات عـلى الصحـف والتـي تعـد ظاهرة يوميـة، والمنع مـن الكتابة بقرار أمنـي، والاسـتدعاءات المتكـرّرة والمنـع من السـفر والانتهـاكات الجسـيمة مـن خلال الـضرب المبرح مـن قبل أفراد الشرطة والاسـتخبارات العسـكريّة. بالإضافـة إلى المحاكمـات الجائرة وغـير القانونية والغرامات الماليّة الباهظة.

ويوضـح الجـدول الآتـي الاتجاهـات الأساسـية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الخسائر المالية	41	الأجهزة الأمنية	41	%16.3
الضغوطات والمضايقات	29	الأجهزة الأمنية	29	%11.6
المصادرة بعد الطبع	29	الأجهزة الأمنية	29	%11.6
الرقابة اللاحقة	22	الأجهزة الأمنية	22	%8.7
الرقابة المسبقة	17	الأجهزة الأمنية	17	%6.7
الاعتقال التعسفي	16	الأجهزة الأمنية	16	%6.3
تعليق صدور صحيفة	14	الأجهزة الأمنية	14	%5.5
منع التغطية	12	الأجهزة الأمنية	12	%4.7
المنع من النشر	12	الأجهزة الأمنية	12	%4.7
المنع من الكتابة	10	الأجهزة الأمنية	10	%4
الاستدعاء الأمني للتحقيق	10	الأجهزة الأمنية	10	%4
الحبس والتوقيف	7	الأجهزة الأمنية	7	%2.7
حجب المواقع الإخبارية	6	الأجهزة الأمنية	6	%2.3
المنع من العمل	6	الأجهزة الأمنية	6	%2.3
المحاكمة الغير عادلة	3	نيابة النشر والمطبوعات	2	%0.8
		نيابة الجرائم الموجهة ضد الدولة	1	%0.4
التهديد بالإيذاء	2	الأجهزة الأمنية	2	%0.8
الاعتداء الجسدي	3	الأجهزة الأمنية	3	%1.2
الاعتداء على الممتلكات الخاصة	3	الأجهزة الأمنية	3	%1.2
المنع من السفر والتنقل	3	الأجهزة الأمنية	3	%1.2
مصادرة أدوات العمل	2	الأجهزة الأمنية	2	%0.8
حذف محتويات الكاميرا	2	الأجهزة الأمنية	2	%0.8
حجب خدمة الإنترنت	2	الأجهزة الأمنية	2	%0.8
المجموع	251		251	%100

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

• مصادرة أحد أعداد "صحيفة الخرطوم"

بتاريخ 2013/3/24 صادرت السلطات الأمنية في السودان العدد الصادر من صحيفة الخرطوم المستقلة لاحتوائه خبرا عن احتجاج للمعارضة، حسب ما قال مصدر في الصحيفة. فقد قام أفراد من الأمن بمصادرة العدد لأنه تضمن تقريرا عن الاحتجاج وهو أمر تتجنبه الصحف المحلية عادة. وأضاف:"السبب هو تغطية الصحيفة للمظاهرة التي قام بها بعض أعضاء المعارضة للمطالبة بالإفراج عن السجناء السياسيين. وكانت الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع والهراوات، لفض مظاهرة للمعارضة تطالب بالإفراج عن بعض السياسيين والنشطاء الذين اعتقلوا بعد حضورهم اجتماعا مع جماعات مسلحة في كمبالا هذا العام.

• اعتقال "عمار الضو" من قبل رجال الأمن

بتاريخ 2013/3/4 اعتقلت السلطات السودانية الصحفي عمار الضو مُراسل صحيفة (الصحافة) بـ القضارف وإيداعه حراسة شرطة القضارف لمدة يومين، فقد احتجزت السلطات بالقضارف مراسل (الصحافة) عمار الضو، بعد أن وجهت له تهمة انتحال شخصية مدير مكتب والي القضارف في الحصول علي معلومات حول أزمة مياه ولاية القضارف. وتم استجواب الضو بشرطة القسم الأوسط بعد أن دفع مدير مكتب والي القضارف العقيد سلمان محمد الطالب ببلاغين من قبل

وكيل النيابة الأعلى رفضت السلطات البلاغ الأول الخاص بالتهجم والإعتداء على مدير مكتب والي القضارف لعدم كفاية الأدلة، وأكدت السلطات أن البلاغ في مواجهة عمار الضو لا يستدعي الوصول للنيابة باعتباره من الجرائم المطلقة التي تكفل للشرطة القبض المباشر، وهذا ما لم يتوفر في حيثيات البلاغ، بينما لم يتسن للشاكي إثبات إنتحال الشخصية في البلاغ الثاني لضعف البينة، وقد رفضت الإجراءات من قبل الشرطة وتم إطلاق سراح عمار بالضمان العادي لمحل الإقامة.

• التحقيق مع "المسلمي الكباشي"

بتاريخ 2013/4/3 قامت السلطات السودانية باستدعاء "المسلمي الكباشي" مدير مكتب قناة الجزيرة بالخرطوم، لمدة ثلاثة أيام على التوالي الأربعاء والخميس والسبت 3، 4، 6 أبريل 2013، للتحقيق معه، حيث استمر التحقيق معه لمدة 13 ساعة على مدار الأيام الثلاثة، بسبب رفضه الحصول على إذن أمني قبل السفر، وتناوله موضوعات وصفها المحققون معه بالخطوط الحمراء. وكان الكباشي قال في اتصال مع الجزيرة إن الأمن السوداني يتهم الجزيرة بنقل أخبار غير صحيحة في تغطيتها لموضوع إطلاق سراح المعتقلين، عندما ذكرت أن بعض المجموعات لم يتم إطلاق سراحها. وأوضح أن الأمن طلب من الجزيرة "العدل في التوزيع بين الأطراف السياسية في السودان"، مضيفا أنه أكد للسلطات الأمنية أن هذا هو ما تقوم به الجزيرة، فهي تقف من الجميع على مسافة واحدة، وأنها ليست طرفا في المعادلة السياسة، وفقا لما يقتضيه ميثاق شرفها الصحفي، وأفاد الكباشي للجنة حماية الصحفيين بأن جهاز الأمن والمخابرات الوطني استدعاه ثلاث مرات خلال الفترة ما بين 4 إلى 7 نيسان/أبريل. وتم التحقيق معه خلال هذه المدة لمدة 21 ساعة، حيث تم سؤاله عن محتوى التغطية الصحفية لشبكة 'الجزيرة' بصفة عامة، وتحديداً عن تغطيتها بشأن الإفراج عن بعض السجناء السياسيين في السودان الذي تم مؤخراً. وقال الكباشي إن المحققين ظهروا منزعجين من أن شبكة 'الجزيرة' أشارت إلى سجناء سياسيين آخرين لم يُفرج عنهم.وحذر المحققون الكباشي بأن يمتنع عن تغطية مواضيع محددة، بما في ذلك قضايا "الأمن الوطني"، وعن توجيه انتقادات للسلطات. وطلبوا منه "التنسيق" مع جهاز الأمن والمخابرات الوطني قبل أن يقوم بأي سفر محلي أو دولي. وعندما تم الإفراج عن الكباشي في نهاية المطاف، تم إبلاغه بأن عليه عدم إشغال هاتفه إذ قد يتم استدعاؤه للتحقيق مجدداً.

• ممارسة الرقابة المسبقة على "صحيفة الأيام"

بتاريخ 2013/4/28 منعت السلطات السودانية من خلال الرقابة المسبقة نشر خبر صحفي لصحيفة "الأيام" بعنوان "مدينة كادوقلي تحت نيران القذائف".

• مصادرة أحد أعداد صحيفتي "الرأي العام" و"الأهرام اليوم"

بتاريخ 2013/4/9 صادر جهاز الأمن والمخابرات عدد صحيفتي "الرأي العام" و"الأهرام اليوم" من المطبعة

دون إبداء الأسباب. علما بان مصادرة العدد المذكور جاءت بسبب اتهام الصحيفة بموالاة غازي صلاح الدين في خلافه الاخير مع قيادة حزب البشير.وكان العدد المصادر قد حمل تصريحات ناقمة من الدكتور صلاح الدين هاجم فيها قيادة حزبه ووصف قرار اقالته من رئاسة الهيئة البرلمانية بالفوقي والمخالف للوائح الحزب الحاكم.

- **منع نشر مقالة لـ"محجوب محمد صالح"**

بتاريخ 2013/5/1 حجبت السلطات الأمنية مقالة في صحيفة "الأيام" لكاتبها "محجوب محمد صالح" بعنوان "لا بد من تحقيق مستقل في مثل هذه الاحداث"، جاء فيها أنه لا بد من اسلوب جديد للتعامل مع الحركات الاحتجاجية فليس من المعقول ولا المقبول التصدي بالقوة لكل حركة احتجاجية تنطلق تعبيرا عن موقف او الاحتجاج على قرار ذلك ان حق الاحتجاج السلمي مكفول، لكن قل ان تصدق السلطات بمثل هذا العمل الاحتجاجي العادي في مجتمع يدعي الديمقراطية في الحكم ولذلك يصبح العذر جاهزا امام كل تحرك بأنه غير شرعي لانه لم يحصل على تصديق من الحكومة التي نادرا ما تصدق باي وقفة احتجاجية.وليس من المقبول ان تسفر المواجهات عن جرحى وقتلى وينتهي الامر بالادانة والشجب من هنا وهناك وتقديم البعض لمحاكمات عجلى دون التطرق لجذور المشكلة او الازمة التي قادت لهذا الواقع، وليس هناك من منطق يدعو لاعتبار كل وقفة احتجاجية سلمية عملا غير مشروع لمجرد انها لا تحمل تصديقا من السلطات او تعسفت السلطات فلم تمنح التصديق المطلوب.لا بد من تحقيق مستقل في مثل هذه الاحداث وتداعياتها حتى تتضح الحقيقة ويعرف السبب الرئيسي في وقوع العنف واصابة الضحايا من الجانبين.

- **تعليق صدور "صحيفة التيار" بقرار من مدير الأمن العام**

بتاريخ 2013/6/11 أصدر المدير العام لجهاز الأمن والمخابرات، محمد عطا، قراراً بتعليق صدور صحيفة التيار الخاصة. وقد قال عثمان ميرغني رئيس تحرير صحيفة التيار إن مسؤولا بجهاز الأمن أبلغه مساء الاثنين إنه سيجري تعليق صدور الصحيفة حتى اشعار آخر. وأضاف: لم يوضح لنا أسباب إيقاف الصحيفة عن الصدور وفترة الإيقاف.

- **وقف صدور صحيفة الميدان بقرار من جهاز الأمن العام**

بتاريخ 2013/6/2 أوقفت سلطات الأمن صحيفة "الميدان" عن الصدور.فقد أعلنت رئيسة تحرير صحيفة الميدان الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوداني، أن سلطات الأمن أوقفت الصحيفة عن الصدور. وقالت مديحة عبد الله: "أرسلنا الصحيفة للمطبعة كالمعتاد وأبلغتنا المطبعة بأن لديهم توجيها من جهاز الأمن والمخابرات بعدم طباعة صحيفة الميدان نهائيا. وأضافت مديحة في حديث لفرانس برس "في ذات الوقت أعلمتنا الشركة الموزعة للصحيفة في مختلف مناطق السودان بأن جهاز الأمن أصدر لهم توجيهات بعدم توزيع الميدان". يأتي ذلك بعد أسبوعين لتوجيهات نائب الرئيس السوداني علي عثمان لجهاز الأمن بوقف الرقابة القبلية التي

كان يفرضها على الصحف قبل ذهابها للمطبعة. وقالت مديحة "كنا متوقفين عن إصدار النسخة الورقية منذ عام من جراء رقابة جهاز الأمن الذي يصادر أعداد الصحيفة من المطبعة. وبعد توجيه النائب الأول لرئيس الجمهورية سمح للمطبعة بالطباعة لنا، ولكن الأمر عاد وانتكس مرة أخرى.

- **منع "صلاح عووضة" من الكتابة من قبل الأمن العام**

بتاريخ 2013/7/9 أوقف جهاز الأمن الكاتب الصحفي "صلاح الدين عووضة" عن الكتابة في الصحف دون إبداء الأسباب، فقد أكد الكاتب الصحفي الأستاذ صلاح عووضة إيقافه عن الكتابة بواسطة جهاز الأمن. واوضح في تصريح له أنه : (إتصل ضابط يتبع لجهاز الأمن يوم الثلاثاء 9 يوليو برئيس التحرير الأستاذ مصطفى أبو العزائم وأبلغه بان قرارا قد صدر بإيقافي عن الكتابة، دون أن يبلغه بالسبب أو الجهة التي أصدرت القرار). وأضاف عووضة (أعتقد ان السبب يعود لكتاباتي الأخيرة المؤيدة للثورة الجماهيرية التي حدثت بمصر والمقارنة التي إبتدرتها بين ما حدث بمصر وبين النظام الشمولي العسكري الإسلامي الديكتاتوري الذي يحكمنا لأكثر من (20) عاماً، مضيفاً (كتاب الإنقاذ يفسرون ما حدث بمصر بانه محض إنقلاب عسكري دون النظر لثورة 30 يونيو الجماهيرية التي انتظمت ضد محمد مرسي، والأعجب ان من يسمون ما حدث بمصر إنقلاباً يغضون النظر عن أسوأ تجربة حكم إسلاموية إنقلابية تحكمنا منذ أكثر من عقدين)! وقال (أعتقد ان المقارنة التي إبتدرتها هي سبب إيقافي الذي سمعت انه قد جاء من فوق) وعند سؤال (حريات) عن فوق هذه أجاب عووضة (حقيقة لا أعرف أين هذه الفوق). وختم قائلاً (نحن لدينا قناعاتنا التي نستمدها من ضمائرنا وليست من تعاليم الإسلام السياسي وهم لديهم الحجب والإيقاف ولن نكتب إلا ما يرضي الله تعالى والشعب والوطن).

- **اعتقال "سامي الشناوي"**

بتاريخ 2013/9/30 اعتقلت سلطات الأمن السودانية مراسل قناة دبي "سامي الشناوي" أثناء تغطيته لوقفة احتجاجية للصيادلة أمام المجلس الطبي. وقد أفرجت السلطات الأمنية السودانية عن مراسل تلفزيون دبي، سامي الشناوي، وذلك بعد توقيفه لمدة 4 ساعات.وأفاد الشناوي في تصريحاته الأولية على تلفزيون دبي أنه "بينما كان يهم بتغطية اعتصام الصيادلة في الخرطوم، اقتاده عناصر من جهاز الأمن السوداني إلى مركز احتجاز"، فيما أكد أن الأمور مرت على خير. وأكد مراسل تلفزيون دبي، أن "السلطات السودانية أبلغته أن سبب اعتقاله يأتي على خلفية تواجده في موقع يمنع فيه التصوير"، يذكر أن اعتقال الإعلامي سامي الشناوي، وقع يوم الإثنين (2013/9/30)، في تمام الساعة الثانية ظهراً، وذلك أثناء تغطيته لمظاهرة الأطباء بشارع النيل بالعاصمة السودانية الخرطوم، وبتاريخ 2013/10/2 نشر الشناوي تعليقاً على صفحته على الفيسبوك قال فيه بخصوص الاستجواب الذي حدث قبل يومين اطمئن كل الاهل والاصدقاء انا الان بخير والحمدلله والاستجواب لم يتعدالـ ٥ ساعات واشكر

كل الذين لهاتفوني وراسلوني عبر ألوسائط المختلفه وربنا يحفظكم من كل شر.

- **تعليق صـدور "صحيفة القـرار" بقرار من الأمن العام**

بتاريـخ 2013/9/25 علق جهاز الأمن صدور صحيفة "القرار" لاجل غير مسـمى، وذلـك عقابا على تعليقها الصـدور طواعية لعـدم رغبتها في تنفيـذ توجيهات جهاز الامن بعدم تناول اخبار انتفاضة سبتمبر التي افزعـت النظـام وأرعبتـه.. وعلمـت" الراكوبة" ان جهاز الامن ابلغ الصحيفة بتعليق صدورها لاجل غير مسمى مع توضيح اسباب توقفها عن الصدور.

- **تعليق صدور "صحيفة الجريدة" بسبب الخسـائر التـي لحقـت بهـا لتوالـي مصادرة أعدادها**

بتاريـخ 2013/10/6 قـررت إدارة تحريـر صحيفـة "الجريدة" السـودانية تعليق الصدور حتى العشرين مـن اكتوبـر 2013، في أعقـاب تـوالي مصادرتهـا من الأجهـزة الأمنيـة بنحو كبدها خسـائر مالية فادحة. فقد صادر جهاز الأمن عدد يوم الأحد الموافق السادس مـن أكتوبر مـن صحيفـة (الجريدة) التي سـبق وان اوقفها جهـاز الامن (10) أيام حيث عاودت الصدور يوم السـبت الموافق الخامس مـن أكتوبر ثم مصادرة عددها يوم الأحد، وقال الأستاذ إدريس الدومة رئيس تحريـر صحيفة (الجريدة) أن جهاز الأمن صادر نحو (10) ألف نسخة مطبوعة ومُعدّة للتوزيع بواقع تكلفة تُقدّر بحوالي (30) مليون جنيه سـوداني، مضافاً اليها مبلغ (13) مليون جنيه عبارة عن خسـارة في الإعلان.

وتعتـبر "الجريدة" من اكثر الصحـف اليومية تعرضا للمصادرة والرقابة القبلية.

- **اعتقال "هاشم عبدالفتاح"**

بتاريـخ 2013/11/19 اعتقلـت السـلطات الامنيـة الصحفـي بصحيفـة (الإنتباهة) هاشـم عبـد الفتاح أثنـاء قيامه بمهمّة صحفيّـة مرتبطة بتغطية عملية إزالـة السـلطات لعـدد مـن المحـلات التجاريـة في منطقـة الصالحـة بـأم درمـان. وصـادر جهـاز الأمن هاتفه وقامت المجموعة التى اعتقلته بمسـح جميع الصور التي وثّق بها عملية الإزالة، ومن ثم اقتيد الى مكاتـب الأمن بأم درمان، حيـث ظل رهن الإعتقال والتحقيق منذ العاشرة صباحاً حتى الرابعة من مسـاء الثلاثاء 19 نوفمبر 2013.

- **منع "صلاح عووضه" من النشـر بقرار من الأمن العام**

بتاريـخ 2013/12/2 أوقـف جهـاز الأمـن الكاتـب الصحفـي بصحيفـة (آخـر لحظـة) صـلاح عووضـه مـن الكتابـة لأجـل غير مسـمى. وقـد قـال عووضة في تصريـح لـ (جهـر): (...إن مسـؤولاً بجهـاز الأمن إتّصـل هاتفيّاً يـوم الإثنـين 2 ديسـمبر2013 برئيس تحريـر صحيفـة (آخر لحظـة)، وأخطره بقـرار جهاز الأمن بإيقاف صـلاح عووضة، من الكتابة لأجل غير مسمى...)، مُعلّلاً ذلك الإجراء التعسفي (... بسبب كتاباته في الفترة السابقة...)، وأضاف عووضة (... غـير أن هذا الإيقـاف هـو الخامس مـن نوعه خلال العـام الجاري 2013، على الرغم من إدعاءات النظام بتهيئة مناخ الحريات...)، وتساءل عووضة (.. لماذا

الإستهداف لإعلاميين بعينهم من المحسوبين على المعارضة، دون آخرين من المحسوبين على النظام ؟..) وختم حديثه بالقول (... إن الإيقاف من الكتابة ضريبة ندفعها عن طيب خاطر مهما حدث، ومهما تمّ من تضييق على عملنا ومطاردتنا في أرزاقنا، وأن قلمنا لن ينكسر أبداً...).

> 251 انتهاكاً في السودان ومصادرة الصحف والخسائر التي تنجم عنها تحتل المرتبة الأولى

سوريا

تشكل انتهاكات الحريات الإعلامية مسألة يومية وروتينية في سوريا. منذ اندلاع الأعمال المسلحة فيها. فقد شهد العام 2013 انتهاكات جسيمة وكثيرة العدد في سائر المناطق السورية، وهي انتهاكات ترتكب من قبل أطراف النزاع كلها سواء الطرف الحكومي أم الجماعات والميليشيات المسلحة.

وقد شملت هذه الانتهاكات إعلاميين سوريين وأجانب، كما شملت إعلاميين وصحفيين يمتهنون العمل الصحفي والإعلامي وآخرين يعرفون (بالمواطن الصحفي).

وقد رصدت الشبكة سائر هذه الانتهاكات ولكنها ليست معنية إلا بإبراز تلك التي طالت الإعلاميين المحترفين الذين يمتهنون العمل الإعلامي سواء أكانوا سوريين أم أجانب.

ويبين الجدول الآتي عدد الانتهاكات التي قامت الشبكة برصدها بالنسبة إلى أشكالها وأنواعها:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
اختطاف	32	جماعات مسلحة	18	%8.6
		الدولة الإسلامية في العراق والشام	10	%4.8
		مجهولي الهوية	3	%1.4
		جبهة النصرة	1	%0.4
الإصابة بجروح	23	أثناء الاشتباكات	8	%3.8
		جماعات مسلحة	6	%2.9
		الجيش النظامي	5	%2.4
		الجيش الحر	3	%1.4
		الأجهزة الأمنية	1	%0.4
الاعتقال	22	الأجهزة الأمنية	14	%6.7
		جبهة النصرة	3	%1.4
		جماعات مسلحة	2	%0.9
		الدولة الإسلامية في العراق والشام	2	%0.9
مقتل	17	الجيش النظامي	4	%1.9
		جماعات مسلحة	3	%1.4
		أثناء الاشتباكات	3	%1.4
		الأجهزة الأمنية	2	%0.9
		مجهولي الهوية	2	%0.9
		الدولة الإسلامية في العراق والشام	1	%0.4
		جبهة النصرة	1	%0.4
		الجيش الحر	1	%0.4
المعاملة المهينة	16	جماعات مسلحة	6	%2.9
		الأجهزة الأمنية	5	%2.4
		الدولة الإسلامية في العراق والشام	2	%0.9
		جبهة النصرة	2	%0.9
		مجهولي الهوية	1	%0.4
التعذيب والاعتداء الجسدي	15	الأجهزة الأمنية	6	%2.9
		جماعات مسلحة	4	%1.9
		الدولة الإسلامية في العراق والشام	2	%0.9
		جبهة النصرة	2	%0.9
مجهولي المصير نتيجة الاعتقال أو الاختطاف	15	الأجهزة الأمنية	5	%2.4
		الدولة الإسلامية في العراق والشام	4	%1.9
		جماعات مسلحة	3	%1.4
		مجهولي الهوية	3	%1.4

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الخسائر بالممتلكات	14	الدولة الإسلامية في العراق والشام	6	%2.9
		جماعات مسلحة	3	%1.4
		الجيش النظامي	2	%0.9
		الأجهزة الأمنية	1	%0.4
		مجهولي الهوية	1	%0.4
الاستهداف بالقتل	10	جماعات مسلحة	6	%2.9
		الجيش النظامي	2	%0.9
		الجيش الحر	2	%0.9
الاعتداء على مقار العمل	9	الدولة الإسلامية في العراق والشام	6	%2.9
		الجيش النظامي	2	%0.9
		مجهولي الهوية	1	%0.4
مصادرة أدوات العمل	8	الدولة الإسلامية في العراق والشام	7	%3.3
		الأجهزة الأمنية	1	%0.4
الاعتداء على أدوات العمل	8	الدولة الإسلامية في العراق والشام	6	%2.9
		جماعات مسلحة	1	%0.4
		مجهولي الهوية	1	%0.4
		الأجهزة الأمنية	1	%0.4
المحاكمات غير العادلة	6	محكمة الإرهاب	4	%1.9
		المحكمة العسكرية	1	%0.4
		قاضي التحقيق الأول في اللاذقية	1	%0.4
القرصنة الإلكترونية	6	الجيش السوري الإلكتروني	6	%2.9
التهديد بالقتل والإيذاء	5	الأجهزة الأمنية	2	%0.9
		مجهولي الهوية	1	%0.4
		الدولة الإسلامية في العراق والشام	1	%0.4
		جبهة النصرة	1	%0.4
حجب المواقع	1	السلطات السورية	1	%0.4
عدم منح تصريح تغطية	1	وزارة الإعلام	1	%0.4
المجموع	208		208	%100

وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات التي قامت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي برصدها:

- **مقتل "إيف ديباي" في ريف حلب**

بتاريخ 2013/1/17 لقي الصحفي الفرنسي ايف ديباي، مصرعه برصاص قناص في ريف حلب. فقد قتل الصحفي الفرنسي برصاص الجيش السوري أثناء تغطيته للاشتباكات التي جرت بين الجيشين الحكومي والحر في مدينة حلب، ونشر مركز حلب الإعلامي على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" صورة لجثة الصحفي الفرنسي إيف ديباي الذي قتل برصاصة قناص أثناء تغطية الاشتباكات هناك. وقد كان ديباي متجها مع مجموعة من الجيش الحر لجبهة مستشفى الكندي المتمركز بداخلها الجيش الحكومي والتي استعادها من الجيش الحر قبل أكثر من شهرين. فقام قناص متمركزعلى سطح السجن المركزي بالقرب من مستشفى الكندي بأصابة ديباي ثم تم نقله إلى أحد المشافي الميدانية, وذكرت وسائل الاعلام الفرنسية ان ديباي المولود في 1954 كان يعمل في السابق جنديا وانتقل فيما بعد للعمل في الصحافة حيث تخصص في التغطية الحربية.

- **اختطاف "تيموريس غريكو" و"بالينت زلانكو" و"أندوني لوباكي" في شمال سوريا**

بتاريخ 2013/1/22 اختطفت عصابات مسلحة شمال سوريا كلا من الصحافي المكسيكي تيموريس غريكو والمراسل المجري بالينت زلانكو والمصوِّر الإسباني أندوني لوباكي، بينما كانوا متوجهين برفقة سائق ومترجم وحارس شخصي إلى منطقة دار عزة في ريف حلب حيث اندلعت معارك في اليوم السابق. وقد تم تحريرهم بعد اثنتي عشرة ساعة. وكان الصحافيون الثلاثة، متوجهين إلى مدينة حلب برفقة كتيبة من الجيش السوري الحر الفاعلة في المنطقة، عندما فاجأهم حوالى 25 مسلحاً انقضوا على السيارة التي تقلهم وأخرجوهم منها واقتادوهم إلى جهة مجهولة وظلوا معتقلين لديهم حوالى 12 ساعة. وعند شيوع خبر الاختطاف، طلب النشطاء الاعلاميون في تلك المنطقة من لواء التوحيد وجبهة النصرة التدخل لإخلاء سبيلهم فوراً، وبدأت عملية البحث عن الصحافيين المختطفين. وقد تم اطلاق سراحهم قرابة الساعة الحادية عشرة ليلاً بعد أن أغمض الخاطفون عيونهم وحاولوا تضليلهم لكي لا يعلموا مكان احتجازهم، ومن ثم تركوهم في مكان مظلم وغير مأهول. وأشار زلانكو، بعد معرفته بأن عمليات البحث عنهم كانت جارية، الى أن أحد الخاطفين ردد أمامهم عبارة "ارتكبنا خطأ" باللغة الإنكليزية. ومن اللافت أن الخاطفين سرقوا من الصحافيين الثلاثة أحذيتهم وجوازات سفرهم وستراتهم الواقية من الرصاص والنظارات الطبية الخاصة بأحدهم.

- **مقتل "أوليفيه فوازان" نتيجة إصابته بجروح بالغة**

بتاريخ 2013/2/21 أصيب المصور الصحافي الفرنسي أوليفيه فوازان بجروح بالغة في رأسه وذراعه

اليمنى جراء شظايا قذيفة سقطت فيما كان يغطي عمليات كتيبة معارضة في منطقة ادلب بشمال سوريا. وقد افادت متحدثة باسم وزارة الخارجية الفرنسية أن المصور الفرنسي المستقل اوليفييه فوازان الذي اصيب بجروح خطيرة في سوريا قضى متأثرا بهذه الجروح في مستشفى بتركيا. وقالت المتحدثة "نؤكد وفاته" ليل السبت الاحد من دون تفاصيل اضافية. ونقل فوازان اولا الى المستشفى الدولي في انطاكيا ثم الى اسطنبول حيث اعتبرت حالته حرجة رغم خضوعه لجراحة. وتعاون فوازان (38 عاما) وهو مصور مستقل، مع العديد من وسائل الاعلام الفرنسية والدولية. وكان تعاون مع وكالة فرانس برس في كانون الثاني/يناير مزودا اياها بالعديد من صوره، وأشاد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند بالمصور، وقال في بيان إن "غيابه يذكر بشكل مأساوي بالمخاطر التي يواجهها الصحافيون لإيصال المعلومات إلى مواطنينا أيا كانت الأخطار". وكانت إحدى آخر رسائله البريدية التي أرسلت عشية إصابته إلى صديقة إيطالية نشرتها على الفيسبوك، مؤلمة. روى فيها ما قام به في الأيام الأخيرة للانتقال سرا إلى سوريا في ظروف فظيعة. وكتب: "البرد قارس ليلا. لحسن الحظ أني اشتريت بنطالا نسائيا يلتصق بالجسم أكثر تحملا بالنسبة إلي .. المدفعية تقصف كل 20 دقيقة تقريبا والأرض تهتز تحت قدمي في غالب الأحيان". ووصف في الرسالة أيضا المعارك التي تدور قريبة جدا وعلاقاته مع المقاتلين و"الملتحين". لكن خصوصا الحرب: "صحيح أني ملتصق بهذه الكاميرا الملعونة. إن أي مخدر آخر كان ليكون أيضا بقوة الآدرينالين الذي يثير فينا أحاسيس لا تصدق وخصوصا تلك المتعلقة بالرغبة في الحياة". وكان أوليفييه فوازان يعمل لحساب وسائل إعلام فرنسية ودولية عدة. ونشرت تحقيقاته خصوصا في صحف لكسبرس و"لو موند" و"لو بروغريه" و"لو سوار" و"ليبراسيون وايل" و"لا في " و"لا كروا" و"تيليراما" و"الغارديان" ولوريان لوجور، وإضافة إلى النزاع السوري، أجرى تحقيقات مختلفة في ليبيا والصومال وكذلك في البرازيل وهايتي وكينيا والولايات المتحدة. وفي بداية كانون الثاني/يناير، أجرى لحساب وكالة فرانس برس كليشيهات عن معارك في مدينة حلب القديمة ثم سلسلة حول مخيم اللاجئين السوريين في إعزاز تحت الثلج قرب الحدود التركية. ولد فوازان في آذار/مارس 1974 في كوريا وتبنته عائلة فرنسية. كان يبتسم لشكله الخارجي ويقول "في كل دول الجنوب يعتقدون انني صيني، لا يفهمون أبدا كيف يمكن أن أكون فرنسيا".

- **إصابة "نور كلزي" بشظايا قذيفة**

بتاريخ 2013/2/7 أصيبت المصورة السورية المتعاونة مع وكالة رويترز "نور كلزي"، بشظايا قذيفة مدفعية أطلقتها قوات النظام السوري في حي الشيخ سعيد بالقرب من معامل الاسمنت في حلب شمال سوريا.

- **إصابة "محمد العبدالله" بشظايا قذيفة**

بتاريخ 2013/3/7 أصيب مصور وكالة رويترز "محمد العبدالله" بجروح إثر سقوط قذيفة قربه أثناء تغطيته للاشتباكات بين الجيش السوري

ومسلحين في جوبر بدمشق.

وقـد اصيب الصحفي المذكور بشـظايا قذيفة هاون أطلقهـا الجيـش النظامي وسـقطت بالقرب منه في حـي جوبـر بدمشـق، وأدت إلى إصابتـه بكسـور في الفخـذ والركبة وتهشـيم في كف اليـد وعظم الترقوة وجـروح في الرقبة والجبين والـورك". وذكر العبدالله أنه:"أُجريت لي أول عملية جراحية في أحد المشـافي الميدانيـة في ريـف دمشـق وأتحـضّر لإجـراء عمليـة جراحية أخرى قريباً"، وأكد أنه بصحة مقبولة قياساً إلى الإصابة البالغة التي تلقاها. يُذكر أن المصور عبد الله من مواليد العام 1983، ومن أبناء ريف دمشق.

اختطاف أربعة صحفيين إيطاليين في شمال سوريا

بتاريـخ 2013/4/4 تـم اختطـاف أربعـة صحفيـين إيطاليين كانوا يصورون فيلما وثائقيا لحساب قناة الراي الإيطالية في شـمالي سوريا.وقد أفاد مسؤولون إيطاليـون بإطـلاق سراح الصحفيـين الإيطاليـين الأربعـة الذين كانـوا محتجزيـن كرهائن في سـوريا لقرابـة أسـبوعين. وكان الصحفيون وهم ثلاثة رجال وامـرأة يصورون فيلما وثائقيا لحسـاب قنـاة الراي الإيطالية في شـمالي سـوريا عندما تـم اختطافهم في حدود الرابع من أبريل/نيسان. ولم تقدم أية تفاصيل رسـمية عن الجهة التي كانت تحتجزهم وأين ولماذا تـم إطلاق سراحهـم لاحقـا، ونقلت وكالة أنسـا عن ريكوتـشي قولـه إنهـم اختطفـوا مـن قبـل جماعـة إسلامية مسلحة كانت تظن أنهم جواسيس. وأضاف أنهم عوملوا بشـكل حسن ولكن مجرد احتجازهم كان "تعذيبا نفسـيا". وشكر رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتـي في بيـان أصـدره كل أولئـك الذيـن سـاعدوا في "الوصـول إلى نهايـة إيجابيـة لهـذه القضية التي أضفـى عليها الوضـع الخطير (في سـوريا) مزيدا من التعقيد".

- **اعتقال "آرمن فيرتز" من قبل القوات السورية الحكومية**

بتاريـخ 2013/5/5 اعتقلت قوات النظام السـوري في حلـب الصحـافي الألمانـي "آرمـن فيرتـز". وإثـر اعتقالـه بعث الصحافي من هاتفه النقال رسـالة إلى أحـد أصدقائه، يخـبره أنه محتجز لـدى الشرطة في حلـب، وطلب منه أن يخبر أقاربه بذلك، وأن يُبْقِيَ الأمـرَ بعيداً عن الرأي العام. في الثاني عشر من شـهر مايـو/ أيـار حـرَّر الصحافي رسـالةً جديـدة، يطلب فيها صراحة المسـاعدة، مؤكداً أنه نُقِلَ مع مسـاجين آخريـن إلى اللاذقيـة، إحدى قلاع النظام السـوري. وقـد جرى إخطار وزارة الخارجيـة الألمانية ومنظمة مراسـلون بلا حدود. يشـتغل آرمن فيرتـز، المولود عام 1945، أساسـا مراسـلا لصحيفة تاغشـبيغل الصادرة في برلـين. مقيـم منذ فـترة في إندونيسـيا، وقد انتقل مؤخـرا إلى سـوريا لحسـاب صحيفتَـيْن آسـيويَّتيْن لإنجاز تقرير حول الحرب الأهلية هناك، وبالأخص وضع النازحين واللاجئين"، وقد أطلقت السـلطات الرسمية السـورية، يوم الخميس 2013/9/26، سراح الصحافي الألماني آرمن فيرتز الذي اعتقلته في حلب في 5 أيار/مايو الماضي. بعد خمسة أشهر من اعتقاله، وصرّح فيرتز لصحيفة تاغشـبيغل (Tagesspiegel) التي يعمل لصالحها، بعـد يومين على إطلاق سراحه ووصولـه إلى برلين عـن طريق بيروت، أنـه دخل إلى

سوريا عن طريق تركيا، وقد تم احتجازه من قبل قوى تابعة لوزارة الداخلية السورية في غرفة فندق في حلب، حيث وضع في نوع من الحبس المنزلي ومُنع من التجوّل لكنه بقي على اتصال بأقربائه وتمكّن من إبلاغ منظمة مراسلون بلا حدود عن أوضاعه. وبعد أسبوعين نُقل فيرتز إلى السجن، حيث وُضع في زنزانة بمفرده في ظروف صعبة جداً، حيث اقتصر الطعام على وجبة خبز وأرز واحدة في اليوم، وكان للمياه طعم كريه، كما كانت تجهيزات الزنزانة الصحية بدائية. وفي حين لم يتعرّض فيرتز للتعذيب الجسدي، إلا أنه شهد على عمليات الضرب المنهجية التي تعرّض لها سائر السجناء على يد الحرّاس. ويوم إطلاقه، نُقل إلى دائرة الهجرة، ومنها إلى مطار بيروت بسيارات دفع رباعي تابعة للأجهزة الألمانية.

- **اعتقال "شعبان الحسن" من قبل الهيئة الشرعية في حلب**

بتاريخ 2013/5/25 اعتقلت "الهيئة الشرعية" في حلب رئيس قسم الأخبار في صحيفة المسار الحر الصحافي السوري شعبان الحسن، على خلفية اللقاء الذي أجراه مع شخص يدعى "البرنس"، وهو قائد كتيبة الفاروق في مدينة منبج والمعتقل لدى "الهيئة". ويأتي إلقاء القبض على الزميل شعبان الحسن على خلفية اللقاء الذي أجراه مع قائد كتيبة الفاروق في منبج الملقب بـ"البرنس"، والمعتقل لدى الهيئة الشرعية في حلب؛ فقد "أثار هذا السبق الصحفي ضجة كبيرة جداً في الشمال السوري لأنه كشف تفاصيل مهمة، لأن صحيفة المسار الحر كانت اول صحيفة او وسيلة اعلامية دخلت السجن الموجود في الهيئة الشرعية؛ حيث تمكن الحسن من لقاء المعتقل لدى الهيئة الشرعية منذ أكثر من أسبوع، وقام بنشر الحوار الذي أجراه معه في صحيفة المسار، حيث سبّب ذلك الحوار ضجة كبيرة في الوسط الحلبي لعدم الإفراج عن المعتقل الذي لم تثبت عليه أيّ تهمة بحسب إفادته، وأوضحت الهيئة الشرعية لأسرة تحرير الصحيفة التي تصدر بشكلٍ أسبوعي أنّ شعبان الذي تمّ إرسال دعوة له للاستفسار والتحقيق بالمقال المنشور، احتُفظ به على ذمّة التحقيق بحجة عدم حصوله على إذن من الهيئة لإجراء الحوار، علماً بأنّ الصحفي صاحب الـ21 عاماً أجرى الحوار داخل السجن التابع للهيئة، وبعلم بعض عناصرها. ويقول رئيس تحرير الصحيفة ل"زمان الوصل" أنّ زملاء شعبان توجهوا لسجن مشفى العيون التخصصي بحلب لزيارته لكن المسؤولين عن السجن قاموا بمنعهم من الالتقاء به والاطمئنان عليه بحجة تخصيص مواعيد الزيارات بيوم الجمعة من كلّ أسبوع فقط.

- **مقتل "يارا عباس" وإصابة "أسامة ديوب" من قناة الإخبارية**

بتاريخ 2013/5/27 لقيت مراسلة قناة الإخبارية السورية الحكومية يارا عباس مصرعها قرب بلدة القصير الاستراتيجية، وذلك أثناء قيامها بتغطية الاشتباكات بين الجيش النظامي والجيش الحر حيث تعرضت لرصاصة قناص ليبي أثناء قيام فريق القناة بالتغطية، كما أصيب مصور القناة أسامة ديوب. وقد قتلت المراسلة عباس في منطقة الضبعة في ريف القصير التي تشهد اشتباكات

عنيفة بين القوات الحكومية مدعومة من مقاتلي حزب الله وبين مسلحي المعارضة. واتهمت قناة الإخبارية في بيان رسمي "إرهابيين" بقتل مراسلتها.

وقد أكدت موفدة "الميادين" ريمي معلوف أن الاستهداف لفريق الإخبارية كان مباشراً وعبر كمين مسلّح وليس خلال المواجهات الدائرة، لافتة إلى أن فريق القناة كان متواجداً داخل السيارة أثناء توجهها إلى العاصمة السورية دمشق.

- **اعتقال "مصطفى الأحمدي" من قبل مسلحي جبهة النصرة**

بتاريخ 2013/6/11 تعرض الصحفي السوري المستقل مصطفى الأحمدي، الملقب باسم أبو جعفر الحلبي، للاعتقال في جرابلس (مدينة حدودية في شمال منبج) على يد جبهة النصرة، وتم الإفراج عنه بعد اعتقال استمر لأيام ,لكن تمت مصادرة حساباته على الفيس بوك والسكايب والأيميل.

وبحسب عدد من أبناء المدينة فقد "اعتُقل الأحمدي عند معبر جرابلس على الحدود التركية، أثناء حديثه هاتفياً مع أحد أفراد عائلة الجادر التي تحارب جبهة النصرة في المدينة، وسمعه أحد عناصرها فاعتقله ونقله إلى السجن في مدينة منبج، ولم يعلم أحد السبب الفعلي للاعتقال". وذكر مطر أن الأحمدي قام بتغطية الأحداث في الشمال السوري، وعمل في البث المباشر بجولات ميدانية في جرابلس منذ بداية الحراك الثوري فيها وفي منبج، مع قناة الجزيرة مباشر.

- **اعتقال "أحمد عمر" من قبل جبهة النصرة وتعذيبه**

بتاريخ 2013/7/20 اعتقلت جبهة النصرة لبضع ساعات "أحمد عمر" مراسل موقع Welati.net في تل أبيض. فقد قامت جبهة النصرة باعتقال مراسل شبكة ولاتي نت الإخبارية أحمد عمر في تل أبيض وخمسة من الشباب الكرد على خلفية الاشتباكات التي جرت في سرى كانيه، وتم الإفراج عنه بعد ساعات. وفي اتصال هاتفي مع مراسل شبكة ولاتي نت الإخبارية في تل أبيض قال: تعرضت إلى اعتقال من قبل مجموعة مسلحة تابعة لجبهة النصرة، وتعرضت إلى إهانة وشتم مضيفا أنهم قاموا باتهام الكرد بأنهم شبيحة النظام. وأضاف أن الكتائب المسلحة قامت باعتقال خمسة من الشباب الكرد لمجرد أنهم كرد، ولا يزالون قيد الاعتقال، وتأتي هذه الاعتقالات على خلفية الأحداث الأخيرة في سرى كانيه وبعض المناطق الأخرى التي تجري فيها الاشتباكات.

- **إطلاق الرصاص على "قناة العالم" الإيرانية وإصابة مراسلة القناة بجروح**

بتاريخ 2013/7/27 أطلق مسلحون الرصاص على فريق قناة "العالم" الإيرانية أثناء تغطيته للأحداث في حي الخالدية بمدينة حمص، ما أدى إلى إصابة مراسلة القناة "رؤى العلي" بجروح.

فقد قام مسلحون بإطلاق نيران أسلحتهم على فريق قناة العالم (الإيرانية) أثناء تغطيته للأحداث في حي الخالدية بمدينة حمص، ما أدى إلى إصابة

مراسلة القناة رؤى العلي بجروح في الفخذ وتم نقلها إلى المشفى الأهلي لتلقى العلاج اللازم.

- **اعتقال "علي أبوالمجد" وتعذيبه بشدة من قبل مسلحين في الرقة**

بتاريخ 2013/7/27 اعتقل مراسل قناة أخبار الآن "علي أبو المجد" من طرف كتيبة حذيفة بن اليمان في الرقة رفقة طالب في الهندسة المدنية. وقد صرّح بأنه تعرض للضرب العنيف لمدة ثلاث ساعات، قبل إطلاق سراحه في اليوم التالي، وبتاريخ 2013/7/28 نشر الموقع الإلكتروني لقناة الآن تقريراً عن اعتقال مراسلها أبو المجد يروي فيه شهادته كاملة كالآتي: "في الساعة الواحد ليلا يقتحم المنزل الذي اقيم فيه أنا وعدي الشبيب (طالب جامعة سنة 4 هندسة مدنية) حوالي عشرة أفراد ملثمين مجهولين ومسلحين وأخرجونا من المنزل بلباسنا المنزلي ولم يسمحوا لنا بلبس أحذيتنا ولكن بشكل خاطف استطعت أن ألبس فردة واحدة وعندما اتجهت الى الفردة الثانية لألبسها بقدمي تم ضربي على بطني بقدم أحد المسلحين، اثناء الطريق طلبوا منا تنزيل رؤوسنا كي لا نعرف المكان الذي نتجه إليه، عندما دفعنا للسيارة بطريقة غير لائقة وغير حضارية قال لهم صديقي عدي عندما اعتقلني الأمن العسكري فعل مثل ما فعلتم فانهال أحدهم عليه بالضرب ولما سمع السائق عدي يتكلم قال له "سكوت ولك حيوان".

يتابع أبوالمجد شهادته بالقول "للوهلة الأولى أحسست أنهم من شبيحة النظام أرادو اخذنا وتهريبنا إلى خارج مدينة الرقة وتسليمنا إلى النظام قد تكون فكرة مستحيلة لكنها أول ما خطر ببالنا، وبعد أن وصلنا وضعنا في زنزانة منفردة داخلها حمام ذو رائحة كريهة، وعندها ادركت انني داخل سجن كان سابقا للنظام. وبعد ذلك صرت أنظر إلى جدران المنفردة وأراقب الحشرات والصراصير المتواجدة داخله، لحسن الحظ أن معي فردة حذاء فكنت أقوم بقتل هذه الحشرات لأنني كنت موقناً أنني سأنام في هذا المكان، للصدفة كان معي جوالي، أخرجته من جيبي محاولا أن أكتب رسالة لبعض الأشخاص الذين أعرفهم أنه قد خطفتني أياد مجهولة، ولكن صوت إقلاع الموبايل عند تشغيله كان يفوق كل الأصوات وهكذا اكتشفوا الموبايل معي وأخذوه مني، وبعد ربع ساعة أخذوني إلى غرفة عادية وبدأ شخص يضربني على وجهي بيديه بقوة، بدأ يضربني بدون أن أعرف السبب أو بدون أن يسألني عن اسمي أو ماذا أعمل أو من أين أنا، ثم طلب مني التمدد على بطني، وبعد ذلك ضربني بالكرباج الذي كان بيده، ومنطقة الضرب كانت من الخصر وحتى القدمين، كان اسم الشخص الذي يضربني عاصم اكتشفنا فيما بعد أنه أراد تلفيق تهم لنا لإخراجنا من البيت ليس فقط إخراجنا بل ضربنا وتعذيبنا، بحجة أننا اعتدينا أو حاولنا الاعتداء على إحدى الفتيات ونحن لا نعرف عن ماذا يتكلم وطلبنا منه إحضار الفتاة التي يتكلم عنها لتكون شاهدة علينا إذا كان كلامه صحيحاً، ولكنه رفض وأكمل تعذيبه لنا".

ويقول "بعد ذلك تم إدخالي إلى المنفردة وبعدها أخرجوا صديقي عدي وكنت أسمع صوت صراخه وتأوهه وعرفت أنهم يضربونه كما ضربوني، وبعد ربع ساعة

فتح الباب علي وقالوا لي أين كرت الموبايل، قلت لهم ليس لدي كرت أبداً والموبايل اشتريته منذ حوالي 15 ساعة فقط وإذا كنت لا تصدقني أذهب معك الى الشخص الذي اشتريت منه الموبايل وتستطيع أن تستفسر منه لكي تصدقني، قال لي (أنا بعرف انو في كرت وبدك تطالعو متل الله ما خلقك)، وبعد ذلك طلب مني التمدد على بطني في بهو السجن وتم تكبيل يدي بالكلبشة وتم سد فمي بشريطة لاصقة وبدأوا يضربوني بكل ما اوتوا من عزم. وأثناء ذلك وصلتني رسالة من إحدى الزميلات التي أعرفهن من قبل وتعرفت عليها في اسطنبول. سابقا، بهذه اللحظة اجتمع شخصان علي وبدأوا بضربي وكاد أن يغمى علي، تحت حجة أن لي علاقات بالبنات، وبدأوا يتصفحون أسماء الاتصال في جوالي ويسألوني فقط عن أسماء الزميلات: من هذه ولماذا تتكلم معها؟ وما هي علاقتك بها؟ مع العلم أنهم كانوا يستخدمون كلمات بذيئة معنا وأخجل أن أذكرها، فلقد شوهوا سمعة الإسلام الذي يتخفّون وراءه ويعذبون باسمه، بعد أن سألوني ماذا تعمل بالرقة قلت لهم ناشط إعلامي أعمل لقناة الآن، قالو لي أننا سمعنا أنك تتعامل مع قنوات تابعة للنظام وبدأوا بضربي لأكثر من ربع ساعة، يريدون أسماء هذه القنوات، فهم كانوا يخترعون تهمة وراء أخرى في نفس اللحظة ليكملوا تسليتهم ويستلذوا بضربي، وعندما وقفت بعد 3 ساعات من التعذيب المتواصل كدت أن أقع لأني لم أستطع أن أوزن وقفتي من كثرة الضرب، وكل التعذيب كان بدون دليل، طلبت منهم أن يحضروا دليلاً ولو واحد بالمئة وأنا جاهز لكل شيء، ولكنهم لم يصغوا آذانهم إلي أبدا وتابعوا تعذيبهم لنا، وبعد ذلك تم إدخالنا إلى غرفة واحدة أنا وصديقي وبهذه الأوقات كان صوت الله أكبر هو الصوت الوحيد الذي نسمعه وهو صوت آذان الفجر، طلبنا منهم أن يحضروا لنا ماء كي نشرب من أجل ان نتم صيامنا وتم ذلك، وصلينا الفجر جماعة نحن وبعض المساجين وهم أخبرونا أن هؤلاء المسلحين هم من كتيبة حذيفة بن اليمان والمدعو عاصم أحد أفرادها. وأننا في مقر الأمن الجنائي سابقا، الساعة الخامسة ونصف صباحا، تم استدعاؤنا أنا وصديقي عدي وطلب منا عاصم أن نغادر المنزل خلال ساعتين إما أن نستأجر أو أن نغادره إلى مكان آخر، وبعد تبيان ظروفنا له وصعوبة السفر وصعوبة إيجاد منزل خلال ساعتين، أعطانا مهلة للساعة السادسة مساء، وبعد ذلك تم إيصالنا إلى المنزل (الملفت للنظر كما أخبرني عدي أنها نفس منهج النظام وبأدوات تعذيبه نفسها وبنفس الفرع والمكان مع فارق بسيط أنك تضطر أن تقول سيدي لجلادك عند النظام وأنت تعلم أنه ليس بسيدك أما هنا تضطر أن تقول يا شيخ وأنت موقن تماما أنه بعيد كل البعد عن المشيخة والدين)، وبالكاد كنا نستطيع المشي، لأن ألوان الطيف كلها قد سبغت أجسامنا بعد ذلك مباشرة دخلت المنزل كي ألبس فردة الحذاء الثانية وخرجت أنا وعدي للمحكمة الشرعية وقدمنا شكوانا مكتوبة وطلب منا الحضور يوم الثلاثاء موعد الجلسة".

ويتابع "ثم بعد ذلك توجهنا إلى قادة أحرار الشام جزاهم الله خيرا وروينا قصتنا بالتفصيل، ثم ذهبنا بصحبة أحد قادة حركة أحرار الشام الملقب أبو الخير إلى أمير كتيبة حذيفة بن اليمان أبو مصعب

والـذي اسـتقبلنا أي اسـتقبال، وبالصدفـة وجدنـا المدعو عاصـم موجوداً هناك، كل منا روى قصته. في النهايـة قـال أبو مصعب: أنا أعتذر باسـمي وباسـم الكتيبـة عن هـذا التصرف الفردي وقـال أنا ليس لي علم بالموضوع أبـدا وعقب أبو الخير "متى كنا نأخذ الشـخص إلى التحقيـق فـورا كنا نأخـذه إلى المحكمة الشرعيـة والقضـاة مصحوبـا بالأدلـة والشـهود وإذا ثبـت عليه شيء ينال جزاءه العادل .. بعدها قال أبو مصعب نحن جاهزون لأي شي، سـنحتكم إلى الشرع وإن كان لكـم حـق عنده سـتأخذوه وأنا بالأسـاس لا أريدكـم أن تتنازلوا عن حقكم، قـرأت الانزعاج على وجه الأمـير أبي مصعب لأن هذا التصرف قد يسيء إلى اسـم كتيبتـه وأعطانـا موعـداً بعـد الإفطـار من ذلك اليوم جلسة المشـارعة بيننا وبين العصابة التي خطفتنـا وعذبتنا بـدون علمه، أنا حاليـا الحمد لله ماشي الحال ولكنني أتألم كثيرا عند الحركة".

- **اعتقـال "سـامي جمـال" مـن قبل تنظيم "داعش"**

بتاريخ 2013/8/14 اعتقل المراسـل المستقل المتعاون مع إذاعة روزانا "سـامي جمـال" في الأتارب (شرقي حلـب) عـلى يـد تنظيـم داعـش. ويبـدو أن اعتقال جمال جرى في مدينة الأتارب شرق حلب.

- **إصابة "أبوبكر الحاج" بشـظية قذيفة أطلقتهـا القـوات الحكوميـة أثنـاء مواجهات مع مسلحين**

بتاريـخ 2013/9/3 أصيب المصور المتعـاون مع قناة الجزيـرة أبوبكـر الحـاج بشـظية قذيفـة أطلقتهـا دبابات النظام السـوري، أثناء تغطيته للمواجهات بـين قوات النظام ومسـلحين في منطقة خربة غزالة بمحافظـة درعـا جنوب سـوريا. وفي اليـوم ذاته من الواقعـة نـشرت قناة يوتيـوب "درعا حـرة 1" فيديو يصور لحظـة إصابة الضحية ووضـع بعنوان "لحظة أصابه مصور قناة الجزيرة أبو بكر الحاج علي مرافق مراسل الجزيرة ناصر شديد".

- **اختطـاف "مـارك مارغينيـداس" من قبـل إحـدى الجماعـات المسـلحة**

بتاريـخ 2013/9/4 اختطفـت مجموعـة مسـلحة الصحفـي الإسـباني "مـارك مارغينديـاس" مراسـل صحيفـة الـ"بيريوديكـو" الإسـبانية. وبتاريـخ 2013/9/24 نشرت الصحيفة الإسـبانية التي يعمل لصالحها الضحية خبراً أكدت فيه أنها لا تعرف عنه شيئاً منذ 2013/9/4. ويبدو أن الصحافي "كان مسافرا في سـيارته مع السـائق الـذي يرافقه حـين اعترضه مقاتلـون جهاديـون في انحـاء مدينـة حمـاة بغـرب سـوريا. وأوضحـت الصحيفة الإسـبانية المذكورة ان مراسـلها الذي كان دخل سـوريا في الاول من أيلول/ سـبتمبر عـبر جنـوب تركيـا "يرافقه معارضـون من الجيش السـوري الحر، أرسل مقالته الأخيرة الاثنين 2 أيلـول/ سـبتمبر مـن قرية قـصر ابـن وردان قرب حمـاة". وذكـرت أيضـا "يـوم الأربعـاء التـالي، كان سيرسـل تحقيقـا عـن قرية قريبـة هاجمهـا الجيش السـوري. قرابة الظهر، أجرى اتصالا بهيئة التحرير لكنـه لـم يتمكن مـن إرسـال معلوماته لأنـه خطف قبل ذلك". وأشـارت الصحيفـة إلى أن "أي مجموعة مـن المعارضـة السـورية" لـم تتبن حتـى الآن خطف

الصحـافي. وقـد أطلـق سراح مـارك مارغيندياس في صباح يـوم الأحد 2 مـارس/آذار 2014، حيث تمكن مراسـل الحرب المتمرس، الـذي يعمل في صحيفة إل بيريوديكو الأسبانية، من العودة إلى بلده ولقاء أقاربه بعد ستة أشهر من الأسر في سوريا.

- **مقتل "مرهف المضحي"**

بتاريخ 2013/9/28 قتل المصور الصحفي المتعاون مع وكالـة الصحافة الفرنسـية مرهف المضحـي المعروف باسـم أبـو شـجاع، وقـد قتل في معـارك نشـبت بين الجماعات المسـلحة والقـوات الحكومية. وأكد أحد زمـلاء المصـور المضحـي أن الأخير قضى إثـر إصابته بقصف صاروخـي للقوات النظامية السـورية بينما كان على متن دراجته الهوائية في مدينة دير الزور شرق سوريا. وقال الزميل الذي فضل عدم كشف اسمه أن المضحي "كان على دراجته الهوائية عندما استهدفته راجمة الصواريخ التابعة للنظام السـوري، مشيرا إلى أن الصاروخ الأول "لم يصبه، بل جاء في مبنى بجواره"، في حين "انفجر الصـاروخ الثاني بجانبه". وأوضح أن "أبو شـجاع" أصيب "بثـلاث شـظايا، الأولى في يده اليمنـى والثانيـة دخلـت مـن جانبه حتـى وصلت إلى رئتيـه، والثالثـة في بطنـه"، مشـيرا إلى أن المصور البالـغ من العمر 26 عاما "نقل إلى المشـفى الميداني في المدينـة، وكان قد فارق الحياة"، والمضحي متحدر من ديـر الزور التي يسـيطر مقاتلو الجماعات المسـلحة على أحياء منها، في حين تسيطر قوات نظام الرئيس بشـار الأسـد على أجزاء أخرى. وقـال زميل المضحي إن الأخـير التقـى عائلته ثم أصيب بعيـد عودته إلى المدينة، وهو يحمل آلة التصوير الخاصة به. وأضاف أن المصـور بـدأ بالتقاط صور التظاهـرات بعد ثلاثة أشهر من اندلاع الثورة السورية.

- **توقيـف "جـان بيـار دوتيـون" مـن قبل السـلطات السـورية الرسـمية**

بتاريـخ 2013/10/27 أعلـن جـان لوك دوتيـون، أن الأجهـزة الأمنيـة التابعـة للنظـام السـوري أوقفت شـقيقه الكاتـب الفرنسـي جـان بيـار دوتيـون في دمشـق. وقد أورد المعلومة مسـتخدماً حساب شقيقه الموقوف على موقع "تويـتر"، وبعد ظهر اليوم التالي، ذكر جان لوك أن شـقيقه موقـوف لدى دائرة الهجرة حيث تمكـن من زيارته، وأنه يعامَـل بطريقة جيدة إلا أن أسـباب التوقيف لا تـزال مجهولة، ويُذكر أن الشقيقين الفرنسـيين دوتيون مقيمان في دمشق، وأن جـان بيار رجـل أعمال متزوج من امرأة سـورية، وقد اسـتقر في وسـط دمشـق منذ عام 2006، حيث عمل في القطاع السـياحي. وبعد انطلاق النزاع في سوريا، أصرّ عـلى البقـاء في دمشـق. وبـدأ في شـهر نيسـان/ أبريل 2013 بمراسـلة مجلة "باري ماتش" أسـبوعياً، عارضـاً تفاصيل الحياة في دمشـق وتأثير النزاع على الحياة اليومية، من خلال فقرة ثابتة في المجلة بعنوان "صباح الخير يا دمشـق "وقد أعلن جان بيار دوتيون، يوم الخميـس 2013/10/31، عبر حسـابه على موقع "تويتر" إطلاق سراحه ووجوده في بيروت.

- **مقتـل "عبدالهـادي قاشـيط" نتيجة التعذيـب على يـد المخابـرات الجوية**

بتاريـخ 2013/10/8 لقـي الصحفي السـوري المعارض "عبدالهادي قاشيط" حتفه على يد عناصر المخابرات

الجوية في حلب. وكان الصحفي "عبد الهادي قاشيط"، اعتقل منذ مدة وانقطعت الأخبار عنه، قبل أن يتم التأكد بأنه قضى تحت التعذيب في فرع المخابرات الجوية بحلب. وقال ناشطون مقربون من قاشيط، إنه كان من الصحفيين الذين تعرضوا للملاحقة من قبل أفرع الأمن قبل الثورة، مشيرين إلى أنه يسكن في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام. وقاشيط مواليد حلب عام 1967، بدأ من جريدة البعث صفحة على دروب الإبداع عام 1991، ومنها انطلق إلى باقي الصحف السورية وبعض الصحف العربية.

• مقتل "محمد سعيد الخطيب" على يد عدد من المسلحين

بتاريخ 2013/10/29 إغتيل محمد سعيد الخطيب، مراسل قناة "العربية" بمنزله في حريتان (حلب) بعدما أصابته ثلاث رصاصات (كانت إحداها مباشرة في الرأس)، بعدما أطلق عليه النار ثلاثة رجال مسلحين كانوا يحاولون اختطافه، وفي التفاصيل أن قتل محمد سعيد تم على يد ملثمين في بلدة حريتان في ريف حلب عندما اقتحموا محلاً تجارياً كان يتواجد فيه سعيد ليطلقوا ثلاث رصاصات استقرت إحداها في رأسه فأردته قتيلا، وذلك بعد أن اقتادوه إلى سيارة مجهولة اللوحة، وأطلقوا عليه النار من مسدس كاتم للصوت، ما أدى لوفاته رغم محاولات إسعافه إلى تركيا، وعمل الإعلامي "سعيد" في تلفزيون "أورينت" قبل أن ينتقل للعمل كمراسل لقناة العربية بحلب، وبعد أحداث اعزاز، أصدر "السعيد" بياناً أشار فيه إلى أنه يترقب الأحداث في المدينة الحلبية، ولم ولن يعمل لصالح أية قناة في الوقت الحالي ريثما تهدأ الأمور.

• تهديد "رأفت الرافعي" واقتحام جريدة "زمان الوصل" بحثا عنه

بتاريخ 2013/11/14 تعرض مراسل جريدة زمان الوصل الصحفي "رأفت الرفاعي" لسيل من التهديدات في وقت متأخر من الليل، مما دعا إدارة الجريدة الطلب منه مغادرة مكتبها بسبب هذه التهديدات، وبتاريخ 2013/11/15 نشرت صحيفة "زمان الوصل" خبراً جاء فيه "اقتحمت مجموعة مسلحة مكتب جريدة "زمان الوصل" في حلب، بحثاً عن مراسل الجريدة الزميل رأفت الرفاعي، الذي طلبت منه الجريدة قبل ساعات مغادرة المكان بعد سيل من التهديدات ... في وقتٍ متأخر من يوم الخميس، وبحسب شهود عيان، وزملاء كانوا متواجدين في المكان، في حوالي الساعة الثانية صباحا جاءت 3 سيارات إلى المكان إضافة إلى سيارة بيك آب مزودة بدوشكا، وبعد طرق الباب قاموا بخلعه، والانتشار بشكل كثيف حيث تجاوز عددهم الـ 30 مسلحاً، ثم نهبوا محتويات المكتب.

من جانبه قال الزميل الرفاعي في اتصال هاتفي مع رئاسة التحرير: قمت بإخلاء المكتب قبل نحو أسبوع من كافة المتواجدين فيه وبعض المعدات والأوراق الهامة، وذلك بعد تهديدات مباشرة باقتحام المكتب، وعقب اختطاف الناشط عبدالوهاب ملا، خصوصاً وأن المكتب تستعين به بعض وسائل الإعلام الزميلة....، وبين أن حدة التهديدات ازدادت عقب الإعلان عن اتحاد الإعلاميين، الذي

بدأ كدعوة وجهها الرفاعي مع الناشط ملا، مشيراً الى "أن حرص الناشطين الاعلاميين على التوحد، ليس لـ مصلحة بعض الأطراف"، رافضا تسميتها حرصا على سلامة المختطفين من الناشطين الاعلاميين. وشدد الرفاعي أن لا علاقة لدولة الإسلام في العراق والشام باقتحام المكتب، ونهب محتوياته، وأن ثمة مؤشرات توضح من قام بهذه العملية التي يغلب عليها طابع الانتقام، وعلى الأغلب جاءت رداً على خبر معين نشر في "زمان الوصل"..، ويعمل الرفاعي مراسلاً لـ"زمان الوصل" منذ أكثر من عام، وله تحقيقات ميدانية، وكان أول من أجرى حواراً مع المسؤول السياسي في جبهة النصرة، ورسم خريطة الكتائب في حلب وريفها.

- **اقتحام منزل "عبدالله أمين حلاق" من قبل المخابرات السورية**

بتاريخ 2013/11/5 دهمت دورية أمنية تابعة للمخابرات السورية منزل الكاتب والصحافي السوري عبد الله أمين حلاق في مدينة السلمية وسط سوريا. ولفت حلاق في حديث الى أن "عناصر الدورية تذرعوا بالبحث عن السلاح وقالوا لوالدتي: نحن نبحث عن السلاح في بيتكم، وتابع: "قاموا بتفتيش الطابقين العلوي والأرضي وعاثوا فيهما فساداً وتخريباً وقلبوا المحتويات والاثاث رأساً على عقب، ثم انصرفوا من دون أن يجدوا شيئاً بالطبع. وأكد أن لا علاقة له بأي نشاط مسلح بل هو منخرط في النشاطات السلمية والثقافية الداعية إلى الحرية. وشدد على أن "هذه المداهمات وعمليات الخطف والترهيب ليست إلا نوعاً من الارهاب النفسي والجسدي للسكان المدنيين الآمنين وذوي الناشطين والكتاب والإعلاميين السوريين". وختم "إنها سياسة قديمة متجددة لعلاقة النظام السوري بمسألة الحريات واضطهاده لكل من يطالب بها.

يُذكر أن حلاق كاتب وصحافي سوري يعيش في بيروت، اعتُقل سابقاً قبل خروجه من سوريا خلال الثورة، وتعرض أهله لسلسلة ضغوط أمنية من قبل النظام بسبب عمله ككاتب وصحفي وتغطيته الكتابية للاحداث في سوريا.

- **اختطاف "مؤيد سلوم" من قبل مسلحي "داعش"**

بتاريخ 2013/11/1 اختطف عناصر من تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) الصحافي السوري العامل مع قناة أورينت (Orient TV) مؤيد سلوم في حلب، حيث تناقلت الأنباء اختطافه قرب حاجز الكاستيللو (دوار الليرمون) في حلب. وقال ناشطون إن الحاجز المذكور كان تابعا للواء شهداء بدر قبل ايام، قبل أن تقوم الدولة الاسلامية في العراق والشام بالسيطرة عليه. وقال مقربون لمؤيد إن آخر اتصال به جرى عبر سكايب بعد صلاة يوم الجمعة قبل أن تنقطع أخباره.. غير أن بعض أصدقائه زعموا أنه موجود في مكان يعرفونه لم يصرحوا عنه.. ولم ينشر موقع أورينت نيوز أي أخبار تتعلق بالحادثة كما أن الغموض لا يزال يلف وضع الزميل الإعلامي، والدة مؤيد سلوم ناشدت عبر شهبا برس "أمراء الدولة الاسلامية" وأصحاب العقل الرشيد بالتدخل الفوري لمعرفة مصير أبنائها المختطفين، وطالبت بعدم

تحميلهم وزر سياسات خارجية لا يتفقون معها. وقد عرف مؤيد سلوم بتقاريره الميدانية المهنية إضافة الى تسليطه الضوء على الجانب الانساني ونقل معاناة الناس وآلامهم"، وبتاريخ 2014/1/8 نشرت مواقع التواصل الاجتماعي ومواقع الأخبار المحلية عن شاهد عيان بأن "مؤيد سلوم وعبد الوهاب الملا وكادر سكاي نيوز عربية هم في مقر داعش "معمل الأخشاب" في الصناعة الثانية في الشيخ نجار.

- **اقتحام مقر جريدة الغربال من قبل مسلحي "داعش" واختطاف مدير تحريرها**

بتاريخ 2013/12/30 اقتحم مسلّحو تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام "داعش" مكتب جريدة "الغربال في مدينة كفرنبل في إدلب، واختطفوا مدير التحرير الناشط الاعلامي محمد السلوم، وبتاريخ 2013/12/31 أصدرت إدارة المجلة بيانا جاء فيه: "في الساعة الواحدة صباحاً من يوم الثلاثاء 31 كانون الثاني ٢٠١٣ أقدم عناصر يتبعون لفصيل دولة الإسلام في العراق على اقتحام منزل صالح السلوم في مدينة كفرنبل والذي يضم مقر مجلة الغربال، واقدم العناصر المدججون بالسلاح على اعتقال المدير المسؤول عن مجلة الغربال وصاحب المجلة الاخ والصديق محمد صالح السلوم واقتادوه الى جهة مجهولة كما قاموا بسرقة بعض محتويات المكتب (طابعة – جهازي كمبيوتر لابتوب – جهاز النت الفضائي – الكثير من الوثائق والبيانات الخاصة بالمجلة...) نطالب فصيل دولة الاسلام المذكور بإطلاق سراح الاخ محمد السلوم فوراً وإعادة المعدات والتجهيزات المسروقة وعدم التعرض للناشطين المدنيين من جديد وإننا في مجلة الغربال نؤكد أننا ماضون فيما بدأناه ضمن مسيرة شعبنا المؤلمة نحو الحرية، ونطالب الفصيل المذكور بتوضيح واعتذار رسمي من قبلهم، كما نطلب من كافة الهيئات والمؤسسات المعنية باتخاذ الإجراءات المناسبة لفضح هذه الممارسات ومحاولة تحجيمها ضماناً لحرية الصحافة وسلامة الصحفيين".

- **اعتقال "محمد الزهوري" من قبل مقاتلي جبهة النصرة**

بتاريخ 2013/12/7 اعتقلت جبهة النصرة مراسل قناة أورينت في القلمون محمد الزهوري بسبب "نشره تحركات مقاتليها رغم توجيه تحذير مسبق له. وفي يوم الواقعة ذاته، ظهرت تغريدة على موقع (inagist.com4) لصاحبها Ibrahim84Sy@ جاء فيها "اعتقال مراسل قناة الاورينت في القلمون (محمد الزهوري) من قبل جبهة النصرة في القلمون لنشره تحركات المجاهدين رغم تحذير وجه له أيام معارك مهين، وكانت صحيفة الشرق الأوسط قد نشرت تقريراً حول الراهبات المختطفات في معلولا تضمن تصريحات للزهوري وجاء فيها "ويقول الصحافي السوري محمد الزهوري، الموجود في معلولا، برفقة كتائب المعارضة، إنه شاهد الراهبات وخادمهم إلياس، "وهن ليسن اثنتي عشرة كما يقول الفاتيكان". ويشير في تصريحات خاصة لـ"الشرق الأوسط" إلى أنهن "يمارسن حياتهن بشكل طبيعي ويقمن صلاتهن ولكن حركتهن محدودة"، ملاحظا أن "الراهبات لا يتكلمن أبدا ومن تتحدث عنهن هي رئيستهن الأم بيلاجيا وخادمهن إلياس فقط".

ويحذر الزهوري، وهو مراسل ميداني عرف بتغطية المعارك في القصير والقلمون، من أن "النظام السوري يحاول قتل الراهبات لإلصاق التهمة بالمعارضة المسلحة"، مؤكدا أنهن "نجون قبل أيام من موت محقق بعد قصف النظام صاروخ أرض - أرض وإطلاق عدة قذائف هاون على الدير، وقد اشتعلت النيران بالمصلى". ويقول الزهوري إن "المقاتلين سألوا الراهبات عن سبب وجود قناصي النظام في الأبنية المحيطة بدير مار تقلا"، لافتا إلى وجود حالة من الاستياء لدى المقاتلين تجاه الراهبات بسبب تصريحاتهن عبر وسائل الإعلام ووصفهم بالإرهابيين، وذلك بعد سيطرة المعارضة على معلولا قبل ثلاثة شهور ومن ثم انسحابهم منها".

- **استمرار محاكمة "مازن درويش" وزملاؤه بتهمة الإرهاب**

قرّر رئيس محكمة جنايات الإرهاب في دمشق يوم الأربعاء 2 تشرين الأول 2013 تأجيل جلسة محاكمة معتقلي المركز السوري للإعلام وحرية التعبير إلى تاريخ 18 تشرين الثاني 2013. وهذه هي المرّة الرابعة التي يتم فيها تأجيل محاكمة كل من الإعلامي والحقوقي مازن درويش/ رئيس المركز، والمدون حسين غرير والناشط السلمي هاني الزيتاني وهما من العاملين في المركز، بعد أن وجّهت لهم النيابة العامّة في محكمة الإرهاب بتاريخ 27 شباط تهمة "الدعاية لأعمال إرهابية" بموجب المادة 8 من قانون مكافحة الإرهاب الذي أقره الرئيس بشار الأسد في 2012، ومعهم كل من منصور العمري وعبد الرحمن حمّادة اللذين تتم محاكمتهما حالياً وهما طليقان، علماً أنّ مازن درويش، هاني الزيتاني وحسين غرير يمضون حالياً في السجن المركزي في دمشق- سجن عدرا في الشهر العشرين لاعتقالهم، حيث قامت المخابرات الجوية بتاريخ 16 شباط 2012 بمداهمة مقر المركز الكائن في دمشق واعتقال جميع العاملين فيه وزائرين. لاحقاً أُطلق سراح الزائرين ومحاكمة قسم من العاملين في المركز أمام القضاء العسكري بتهمة (حيازة وثائق غير مشروعة بهدف قلب نظام الحكم)، وتمّ الاكتفاء بالمدة التي قضوها في السجن، وأطلق سراحهم منتصف أيار 2012، بتاريخ 2013/11/18 أجّلت محكمة الارهاب جلسة محاكمة رئيس المركز السوري للإعلام وحرية التعبير مازن درويش وزميليه عضوي المركز حسين غرير وهاني الزيتاني الى يوم الاثنين 27 كانون الثاني/يناير 2014، يُذكر أنه تم إلقاء القبض على أعضاء "المركز السوري للإعلام وحرية التعبير" في 16 شباط/فبراير 2012، حيث تم احتجازهم لدى المخابرات الجوية السورية. ومازال درويش وغرير والزيتاني رهن الاحتجاز، في حين يُحاكم كل من زميليهم في المركز منصور العمري وعبد الرحمن حمادة وهما طليقان.

- **اقتحام مقر قناة شذا الحرية واختطاف عدد من العاملين على يد مسلحي "داعش"**

بتاريخ 2013/12/25، أقدم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عند الساعة الواحده والنصف ليلاً بإقتحام مكتب قناة شذا الحرية الواقع في حي بستان القصر بحلب بسيارتين من العناصر الملثمين وقاموا بتكسير بعض المعدات الموجودة بالمكتب

وسرقة باقي المعدات كما قاموا باعتقال جميع من كان متواجداً في المكتب البالغ عددهم سبعة أشخاص وهم: ماهر حصرومي وهو مدير المكتب الإعلامي للتجمع ـ أمين أبو محمد مدير المكتب المالي ـ سيف الله مدير المكتب الثقافي ـ قتيبة أبو يونس مدير المكتب الطبي ـ تيم الشامي وهو عضو في المكتب الإعلامي ـ سلطان الشامي عضو المكتب الطبي. كما قاموا بإطلاق الرصاص على عبد الله داماس رئيس مجلس الإدارة لتجمع أنا سوري وذلك لرفضه الذهاب معهم ومحاولته للهرب منهم حيث أصابوه بطلقتين برأسه وبطنه فظنوه مات فتركوه يسبح بدمائه أمام المكتب في الشارع, ويذكر أن التجمع معروف بنشاطاته السلمية والثقافية والثورية بحلب وقام مؤخراً بإفتتاح مدرسة للأطفال في حي بستان القصر بحلب.

وبتاريخ 2014/1/7 نشر موقع "المدن" الإخباري تقريراً صحفياً جاء فيه "ويؤكد محمد الخطيب، من مركز حلب الإعلامي، لـ"المدن"، أن إعلامياً على الأقل، وجدت جثته بين عشرين مدنياً أعدمهم التنظيم في مقره الرئيس بحي قاضي عسكر في حلب، مشيراً الى أن الصحافي "كان يعمل في قناة "شذا الحرية". وكان مقاتلو "داعش"، أواخر الشهر الفائت، إقتحموا في حلب مكتب قناة "شذا الحرية" الذي يقع في حي بستان القصر. إعتقلوا جميع المتواجدين في المكتب، والبالغ عددهم سبعة أشخاص. وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، إنهم كسروا المعدات الموجودة داخل مكتب التجمع وسرقوا بعضها الآخر".

الصومال

يعد الصومال من أكثر الدول العربية انتهاكا للحريات الإعلامية وحقوقهم الإنسانية، وهي من أكثر الدول العربية في حالات قتل الصحفيين واستهداف حياتهم . ورغم أن عام 2013 كان أقل دموية من 2012، إلا أن ميليشيا حركة الشباب الإسلامية لا تزال تهدد سلامة الإعلاميين. فقد قُتل سبعة صحفيين خلال العام في هجمات نُسبت إلى حركة الشباب التي بات أسلوبها في القتل معروفاً. ففي يوم 27 أكتوبر/تشرين الأول 2013 تُوفي صحفي تلفزيوني متأثراً بجراحه بعد إصابته بوابل من الرصاص في هجوم مسلح من دراجة نارية. وفي مارس/آذار، شهد أحد شوارع مقديشو إعدام منتجة برامج إذاعية شابة منحدرة من المناطق الداخلية، إذ يترتب عن هذا النوع من القتل المستهدف مناخ يسوده الخوف والذعر في أوساط العاملين بوسائل الإعلام الوطنية.

وتعتقد شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي أن هذا العدد الكبير من الإعلاميين الذين قضوا نحبهم في الصومال دون معرفة الجناة

وملاحقتهم يعكس ضعف السلطات الصومالية وإخفاقها في حماية الإعلاميين والوصول إلى الجناة.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الاعتقال	14	الأجهزة الأمنية	14	22.2%
مصادرة أدوات العمل	10	الأجهزة الأمنية	10	%15.8
مقتل	6	مسلحون مجهولون	6	%9.5
الإصابة بجروح	6	مسلحون مجهولون	6	%9.5
الحبس	5	الأجهزة الأمنية	3	%4.7
		المحكمة الإقليمية في مارودي جيه	2	%3
حجز الحرية	5	الأجهزة الأمنية	5	%7.9
الاستهداف بالقتل	5	مسلحون مجهولون	5	%7.9
المنع من البث	5	وزارة الاتصالات والمعلومات	5	%7.9
الإيقاف عن العمل	5	وزارة الاتصالات والمعلومات	3	%4.7
		الأجهزة الأمنية	2	%3
الاعتداء الجسدي	4	الأجهزة الأمنية	3	%4.7
		مسلحون مجهولون	1	%1.6
الاعتداء على مقار العمل	4	الأجهزة الأمنية	3	%4.7
		مسلحون مجهولون	1	%1.6
محاكمة غير عادلة	3	المحكمة الإقليمية في مارودي جيه	2	%3
		محكمة الاستئناف	1	%1.6
المنع من النشر	1	المحكمة الإقليمية في مارودي جيه	1	%1.6
المجموع	63		63	%100

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- **إلقاء القبض على "عبدالعزيز عبدالنور إبراهيم" و"عمر فاروق" من قبل رجال الشرطة**

بتاريخ 2013/1/10 ألقت الشرطة الصومالية القبض على الصحفي الحر "عبدالعزيز عبدالنور إبراهيم" بسبب مقابلة أجراها مع إحدى السيدات قالت، إنها تعرضت للاغتصاب على يد أفراد من الجيش الصومالي وهو الاعتقال الذى أثار موجة من الانتقادات من منظمات حقوقية وجمعيات تدافع عن حرية الإعلام، وفي تفاصيل الواقعة أنه في شهر يناير/كانون الثاني 2013، بثت قناة الجزيرة الناطقة بالإنجليزية تقريراً زعم بأن جنوداً حكوميين في الصومال اغتصبوا امرأة في مخيم للاجئين في مقاديشو. وبعد بضعة أيام من ذلك، أجرى الصحفي الصومالي المستقل عبد النور تحقيقات بشأن هذا الموضوع وقابل المرأة التي زعمت بأن الجنود اغتصبوها. وعلى أثر ذلك قامت السلطات بسرعة باعتقال الصحفي ووجهت إليه سلسلة من الاتهامات، بما فيها "إهانة مؤسسات الدولة" و"التغطية الصحفية الكاذبة"، على الرغم من أنه لم يقم أبداً بنشر التقرير الناشئ عن المقابلة. وقامت الشرطة أيضاً باعتقال المرأة التي جرت معها المقابلة، واتهمتها في البداية بجرائم شبيهة. كما حققت السلطات مع عمر فاروق، مراسل قناة "الجزيرة" الناطقة بالعربية في الصومال، ولكنها لم توجه إليه أية اتهامات. وفي نهاية المطاف أفرجت السلطات عن عبد النور بعد شهرين على

احتجازه ضحية لجريمة اغتصاب، وقد بدأت محاكمة عبد العزيز عبد النور إبراهيم في الثاني من شباط/ فبراير 2013، بعد نحو ثلاثة أسابيع من اعتقاله وتوقيفه من قبل ضباط الشرطة المحلية التابعة لإدارة التحقيقات المركزية. أثناء الجلسة، زعمت النيابة العامة أن عبد العزيز عبد النور إبراهيم ادعى واقعة الاغتصاب في قصة إخبارية، وأنه أراد بذلك إهانة إحدى مؤسسات الدولة. وقد اتُّهم عبد العزيز عبد النور إبراهيم أيضاً بدخول منزل دون موافقة صاحبه. ولدى إغلاق القضية في شباط، اتهمت النيابة عبد العزيز عبد النور إبراهيم بتعميم معلومات كاذبة على وسائل الإعلام المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تقويض ثقة الجمهور بقوات الأمن الصومالية. وأصدرت المحكمة قرارها، وحكمت على الصحفي بالسجن عاماً واحداً. وقد أبلغ الصحافيون والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين راقبوا المحاكمة عن مخالفات جسيمة للإجراءات القانونية الواجبة، إذ سيطرت النيابة على المحاكمة ولم يُمنح الصحافي المتهم فرصة كافية للدفاع عن نفسه، وقال عيديد عبد الله رئيس المحكمة العليا الصومالية التي أطلقت سراح عبد النور "ليس لدينا أي دليل يثبت الاتهامات الموجهة إليه." وبعد النطق بالحكم بتاريخ 2013/3/17، شكر عبد النور المجتمع الدولي وزملاءه الصحفيين لمساعدته في الإفراج عنه. وقال عبد النور للصحفيين مبتسما "أنا سعيد لإطلاق سراحي".

- **وقف بث ثلاث محطات إذاعية بقرار حكومي**

بتاريخ 2013/2/21 أصدرت وزارة الاتصالات والمعلومات بإقليم بونتلاند قراراً بوقف العمل في ثلاث محطات إذاعية تدعمها منظمات عالمية لأغراض إنسانية هي "إرجو" و"وبار كولان" و"هيراد"؛ نشطت بصفة خاصة في تغطية ودعم أعمال الإغاثة للمتضررين من كارثة الجفاف الشديد الذي أصاب الصومال مؤخرا وراح ضحيته آلاف الصوماليين، كما تعمل على دعم مبادرات الحوار والسلام والتنمية بالصومال"، وكان وزير الاتصالات والمعلومات بإقليم بونتلاند الصومالي محمود عيديد ديرير، قد أصدر في 21 فبراير 2013 قراراً يحظر على وسائل الإعلام بالإقليم إعادة إنتاج أو بث أية مواد إعلامية تنتجها إذاعات لم تحصل على ترخيص مسبق من الوزارة، وخص القرار الإذاعات الثلاث المذكورة أعلاه.

- **الاعتداء بالضرب على عبدالفتاح محمود سياد**

بتاريخ 2013/3/9 تعرض الصحفي عبدالفتاح محمود سياد -الذي يعمل لمحطة "صومالي سات" التلفزيونية- للضرب من قبل عناصر قوات الأمن الحكومية، وأوضح الصحفي عبد الفتاح محمود سياد للجزيرة نت أنه ومجموعة من الصحفيين دعوا إلى تغطية محاكمة كانت تجري في محكمة محافظة بنادر، "وبينما كنا في قاعة المحكمة حدث شجار بين صحفي من محطة شبيلي وأحد حراس المحكمة، وتعرض إثره الصحفي للضرب". وأشار عبد الفتاح إلى أنه تعرض أيضا للضرب عند محاولته وقف ضرب أحد المصورين لمحطة "هون كيبل" التلفزيونية من قبل عناصر الشرطة الذين كانوا يتولون أمن المحكمة. وأضاف "عندما حدث ذلك، غادر كل

الصحفيين المحكمة. وبينما نحن في الطريق، رأينا عناصر من الأمن تطاردنا، حيث قبض على بعض الصحفيين وتعرضوا للضرب، وهرب البعض الآخر. إضافة إلى مصادرة كاميراتيْ فيديو" .

- **إطلاق النار على "عبد القادر عبد الرزاق جيجيلي"**

بتاريخ 2013/5/29 أصيب الصحفي الصومالي عبدالقادر عبدالرزاق جيجيلي الذي يعمل لحساب كل من تلفزيون رويال وراديو مستقبل المحليين، في مدينة كيسمايو حاضرة محافظة جوبا السفلى جنوب الصومال، في وقت كان يتجه فيه إلى منزله. وذكر شهود عيان أن المسلحين أطلقوا عليه النار، ما أسفر عن إصابته بجراح طفيفة في الوجه. ويتلقى الصحفي جيجيلي العلاج في مستشفى بمدينة كيسمايو. وذكرت سلطات الأمن في مدينة كيسمايو أنه تم إلقاء القبض على مشتبه به في التورط في الهجوم ضد الصحفي الصومالي.

ويعتبر الهجوم الأول من نوعه الذي يتعرض له صحفي صومالي في مدينة كيسمايو منذ سقوطها في أيدي القوات الصومالية والقوات الكينية في وقت سابق"، وقال شاهد العيان علي محمد لوكالة الصحافة الفرنسية، "أطلق رجلان النار وكان أحدهما يحمل بندقية من نوع أي كي47-". ونقل المراسل المكنى بـ "جيجيلي"، إلى المستشفى وهو مصاب بعدة طلقات نارية في أنحاء متفرقة من الجزء العلوي من جسمه. واعتقل لاحقا رجلان على خلفية محاولة الاغتيال، إلا أن دوافعهما لم تعرف بعد وفقا لما أفاد به المسؤول العسكري الصومالي، محمد ساليبان.

- **مقتل "ليبان عبد الله فرح" برصاص مسلحين مجهولين**

بتاريخ 2013/7/7 قتل الصحفي الصومالي "ليبان عبد الله فرح" الذي كان يعمل لقناة "كلسان" الفضائية التي اطلقت حديثا، برصاص مسلحين مجهولين وسط الصومال اثناء عودته الى منزله في مدينة غالكايو الواقعة على الحدود بين منطقتي بونت لاند وغالمودوغ اللتين اعلنتا استقلالهما من جانب واحد. وقال زميله الصحافي عبد القادر أحمد أن "اربعة مسلحين اطلقوا النار واردوه بالقرب من الخط الذي يفصل بين المنطقتين في غالكايو". وأضاف "لا نعرف لماذا قتلوا هذا الصحافي البريء". وقال أحد الشهود ان المهاجمين لاذوا بالفرار مباشرة بعد إطلاق النار على الصحافي. وقال محمد غللي أحد الشهود "أطلقوا النار مرارا على القسم العلوي من جسده فقتل على الفور".

وتنسب جرائم قتل الصحافيين في أكثر الأحيان إلى مسلحي حركة الشباب إلا أنها قد تحصل أحيانا في إطار تسديد حسابات بين مجموعات متخاصمة في الصومال. ويعد هذا الحادث المؤسف دليلا واضحا على الأخطار التي تواجه الصحافيين في الصومال، وفي المنطقة بشكل عام.

- **مقتل "أحمد شريف حسن" برصاص مسلحين مجهولين**

بتاريخ 2013/8/16 قتل مسلحون مجهولون، في

حيّ ياقشيد، شرق العاصمة، الصحفي الصومالي "أحمد شريف حسن" الذي يعمل في إذاعة مقديشو الحكومية. وذلك خلال ذهابه إلى عمله. وأفاد شهود عيان نقلاً عن سكان الحي أن مسلحَيْن بمسدسات أطلقا النار على رأس الصحفي أحمد شريف حسن، مما أدى إلى وفاته فورًا.

وكان الصحفي أحمد شريف حسين يعمل مسؤولاً فنياً ومنتجاً للبرامج في إذاعة مقديشو، الناطقة باسم الحكومة، وهو من الصحفيين المشهورين في سلك الإعلام الصومالي، وعمل مؤخراً لأكثر من وسيلة إعلامية قبل التحاقه بإذاعة مقديشو الحكومية. ولم تصدر السلطات الأمنية والإعلامية أي تعقيب رسمي بعد الحادث حول ملابسات اغتيال الصحفي. ويأتي هذا الحادث بعد أن نفذت المحكمة العسكرية الصومالية حكماً بالإعدام لمتهم بارتكاب جريمة قتل ضد صحفي آخر في سبتمبر 2012 الماضي.

مما لا شك فيه أن هذه الأعمال الإجرامية تشكل انتهاكا خطيرا للحق في حرية التعبير وحرية الصحافة، وكلاهما له أهمية خاصة في بلد يسعى لإعادة البناء بعد سنوات عديدة من الصراع. فمن الضروري تقديم المسؤولين عن هذا القتل إلى العدالة.

- **مقتل "محمد محمود تمعدي"**

بتاريخ 2013/10/22 قام مسلحون بمهاجمة الصحفي "محمد محمود تمعدي" (26 عاما) ويعمل بمحطة "يونيفرسال تي في" التلفزيونية الخاصة ومقرها بريطانيا وأطلقوا عليه النار، وفارق الحياة متأثراً بجروحه بتاريخ 2013/10/26. وقد زار المتحدث باسم الحكومة الصومالية - ضوان حاج عبد الولي- الصحفي المصاب وهو في مستشفى المدينة بمقديشو آملا له الصحة والشفاء العاجل ووصف الجناة بالمجموعات التي تكره السلام وجلّ قصدهم تصوير الحالة الأمنية في العاصمة بالمتدهورة".

وفي التفاصيل أن مسلحين يستقلون سيارة أطلقوا وابلاً من الرصاص على محمد محمود تمعدي وهو في طريقه إلى مكتب المحطة مما أسفر عن إصابته بجروح خطيرة نقل إثرها إلى المستشفى. وقد أوقف المسلحون سيارتهم قريبا من السيارة التي كان يقودها الصحفي تمعدي بمنطقة كورونتدا في حي ودجر، وهي منطقة توجد فيها عدة نقاط أمنية لرجال الأمن الحكوميين الذين لم يقبضوا على المهاجمين، وفق قوله.

ومن جانبها، ذكرت دنيا محمد أحمد، المسؤولة الإعلامية بالمستشفى الذي يعالج فيه تمعدي، أن الصحفي كانت في جسده ست طلقات على الأقل في أماكن متفرقة بما فيها القلب، وأنه أجريت له عملية جراحية. ووصفت المسؤولة - التي كانت تتحدث في مؤتمر صحفي عقدته داخل المستشفى- حالة تمعدي بـ"الحرجة" مضيفة أن الجزء السفلي من جسمه أصبح مشلولا. وتوفي يوم 2013/10/26.

وبحسب ما ورد بأن وكلاء من دائرة الاستخبارات

المركزيـة الصومالية (CID) قاموا باعتقال ثلاثة من المشتبه بهم كانوا يحاولون الوصول إلى الجناح الذي يتلقّى فيه محمد محمود تمعدي العلاج بمستشـفى المدينـة. ومـع ذلـك، فـإن السـلطات الصومالية لا تفـي تماما بالتزاماتها لحماية الإعلاميين بحسـب القانـون الـدولي، وأن سلسـلة الإعتـداءات التـي تسـتهدف الصحفيـين في الصومـال تمـر بـدون العقاب .

- **اعتقـال أربعة صحفييـن من قبل رجال الشرطة**

بتاريـخ 2013/12/3 اعتقلـت الشرطـة في هرجيسـا أربعـة صحافيـين هم إبراهيـم خضر سـعيد من أسرة هاضوانعاج والجمهورية للأخبار وحسن معال ضيدار من تلفزيون يونيفرسـال وسـعيد خضر وعبدالسـلام عبدالرشيد من تلفزيون بولشو، وصادرت كاميراتهم وهواتفهـم الخلويـة، بسـبب مشـاركتهم في تظاهرة احتجاجـا عـلى إطـلاق سراح رجل يشـتبه أنه هاجم مقـر صحيفة هوبعال في نيسـان/ أبريل الماضي، وفقا لإذاعة دالسان الصومالية.

وتجمـع الصحافيـون في هرجيسـا في وسـط المدينـة للاحتجـاج عـلى الإفـراج عـن المشـتبه بـه، زاعمين أنـه خرج من السـجن مقابـل رشـوة. وعندما اقترب المتظاهـرون من القـصر الرئاسي، اعتقلـت الشرطة الصحفيين.

وذكر الأمـين العام لاتحاد صحافيـي أرض الصومال، محمد رشـيد محمد فارح، في حديـث الصباح أنه تم إطلاق سراح الرجال الأربعة بكفالة من سجن هرجيسا. وقال فارح "مُنعت عائلاتهم والصحافيون من زيارتهم في السـجن المركزي، ولكـن أُطلق سراحهم بضمانة من رئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فرحية حسين جوهر ووزيرة التربية زمزم عبدي آدم".

العـراق وإقليم كوردستان العـراق

يشـكل العراق أحد أبرز الأمثلة على سياسة الإفلات من العقاب، وعلى ارتفاع عدد الانتهاكات الجسيمة المرتبكة بحق الإعلاميين وفي مقدمتها أعمال العنف، والقتل، والاختفاء القسري.

ولا تقـوم السـلطات العراقيـة بواجبهـا إزاء هـذه الانتهاكات، إذ لاحظت شـبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي "سند" أن الحكومة العراقية لا تتخـذ التدابير المانعة مـن وقوع هذه الانتهاكات، كما أنها لا تقوم بالتحقيق فيها للتعرف على المتورطين فيها وتقديمهم إلى القضاء.

لقـد تمكنت شـبكة المدافعين عن حريـة الإعلام في العالـم العربي من رصـد الانتهـاكات والاعتداءات الموضحة في الجدول الآتي في العام 2013:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
المنع من التغطية	101	الأجهزة الأمنية	72	%32.5
		حرس وحماية في إقليم كوردستان	6	%2.7
		وزراء ومسؤولون	6	%2.7
		الأجهزة الأمنية - كوردستان	5	%2.2
		مواطنون عاديون	4	%1.8
-	-	مسؤول مركز بيرميردي الانتخابي - كوردستان	4	%1.8
		حماية جامعة البصرة	2	%0.9
		رجال دين	1	%0.4
		-	1	%0.4
الاعتداء الجسدي	50	الأجهزة الأمنية العراقية	26	%11.7
		حرس وحماية في إقليم كوردستان	16	%7.2
		مواطنون عاديون	4	%1.8
		مجهولي الهوية	2	%0.9
		مسؤولون	1	%0.4
		حماية جامعة البصرة	1	%0.4
الاعتداء اللفظي	28	الأجهزة الأمنية - كوردستان	16	%7.2
		الأجهزة الأمنية العراقية	12	%5.4
الاعتقال التعسفي	25	الأجهزة الأمنية العراقية	24	%10.8
		الأجهزة الأمنية - كوردستان	1	%0.4
مقتل	22	مسلحون مجهولون	16	%7.2
		تنظيم داعش	5	%2.2
		أثناء الاشتباكات	1	%0.4
الخسائر بالممتلكات	15	الأجهزة الأمنية العراقية	6	%2.7
		مسلحون مجهولون	5	%2.2
		رجال أمن وحماية - كوردستان	2	%0.9
		مواطنون عاديون	1	%0.4
		الحزب الديمقراطي الكوردستاني	1	%0.4
		تنظيم داعش	1	%0.4
احتجاز الحرية	14	الأجهزة الأمنية العراقية	12	%5.4
		رجال أمن وحماية	2	%0.9

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الاعتداء على أدوات العمل	12	الأجهزة الأمنية العراقية	9	%4
		رجال أمن وحماية - كوردستان	1	%0.4
		البيشمركة - كوردستان	1	%0.4
		مواطنون عاديون	1	%0.4
الإصابة بجروح	11	مسلحون مجهولون	6	%2.7
		الأجهزة الأمنية العراقية	3	%1.3
		حماية جامعة البصرة	1	%0.4
		مواطنون عاديون	1	%0.4
مصادرة أدوات العمل	11	الأجهزة الأمنية العراقية	8	%3.6
		قوات سوات - كوردستان	1	%0.4
		البيشمركة - كوردستان	1	%0.4
		رجال أمن وحماية - كوردستان	1	%0.4
الاعتداء على مقار العمل	7	الأجهزة الأمنية العراقية	3	%1.3
		مسلحون مجهولون	2	%0.9
-	-	الحزب الديمقراطي الكوردستاني	1	%0.4
		تنظيم داعش	1	%0.4
مسح محتويات الكاميرا	6	الأجهزة الأمنية العراقية	5	%2.2
		البيشمركة ـ كوردستان	1	%0.4
الاستهداف بالقتل	4	مسلحون مجهولون	4	%1.8
التهديد بالقتل	4	مجهولي الهوية	4	%1.8
التهديد بالإيذاء	4	الأجهزة الأمنية العراقية	4	%1.8
المضايقة	4	الأجهزة الأمنية العراقية	2	%0.9
		مسؤولون ومتنفذون	2	%0.9
إيقاف البث الإذاعي	3	الأجهزة الأمنية العراقية	2	%0.9
		هيئة الإعلام والاتصالات العراقية	1	%0.4
المجموع	221		221	%100

وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات:

- **اعتقال "محمـد العبيدي" في إقليم كردستان العراق**

بتاريخ 27/1/2013 اعتقل "محمد العبيدي" مراسل وكالة أسرار الإخبارية/ سنا في إقليم كوردستان العراق بعد احتجاز دام ثلاثة أيام. وفي نفس اليوم طالب عضو مجلس النواب عن ائتلاف العراقية الحرة النائبة عالية نصيف بإطلاق سراح محمد العبيدي، مراسل "وكالة أسرار الإخبارية" في إقليم كردستان. وقالت نصيف في تصريح صحفي "إن اعتقال أي صحفي يعني أن المجتمع بأكمله أصبح رهينة، فإنني أطالب قوات الاسايش بالعمل على لإطلاق سراحه في أسرع وقت ممكن". وقد قامت قوات الأسايش الكردية باعتقال مراسل "وكالة إسرار الإخبارية /سنا/" محمد العبيدي وبدورها حملت "وكالة أسرار الإخبارية /سنا/" حكومة إقليم كردستان وأجهزتها الأمنية المسؤولية الكاملة عن سلامة العبيدي.

- **احتجاز "أيوب البلداوي" وتعذيبه**

بتاريخ 2013/2/4 تم الاعتداء على الصحفي "أيوب البلداوي" في محافظة صلاحالدين من قبل بعض أفراد المؤسسة الأمنية العراقية. فقد تعرض البلداوي إلى اعتداء جسدي وتجاوز لفظي من قبل عناصر مسيئة من أفراد الشرطة واقتياده إلى مركز شرطة المدينة واحتجازه دون أسباباً قانونية تذكر. أضاف في تصريحه أن "الزميل المذكور أوضح للجمعية أن عناصر الشرطة التي اعتدت عليه واقتادته إلى مبنى الشرطة لم تقدم له أسباب ومبررات قانونية تستوجب مثل هذا التصرف المؤسف".

- **مقتل "حميد رشيد عباس" بهجوم مسلح من مجهولين**

بتاريخ 2013/2/6 استشهد الصحفي في جريدة الجمهورية سابقا "حميد رشيد عباس" بهجوم مسلح من قبل مجموعة مجهولة الهوية بعد خروجه من جامع في حي الشرطة الخامسة جنوب غربي بغداد.

وبتاريخ 2013/2/7 أصدرت نقابة الصحفيين العراقيين بياناً جاء فيه "وطالبت نقابة الصحفيين في بيان أصدرته اليوم الجهات الأمنية بتكثيف جهودها لكشف ملابسات الجريمة الجديدة والجهات التي تقف وراءها وتدفع بهذا الاتجاه لاستهداف الأقلام الشريفة والكلمة الصادقة وتكميم الأفواه". وشددت النقابة في بيانها على أن تكرار استهداف الصحفيين يؤكد أن هناك جهات ما زالت تجهل الدور الذي يضطلع به الإعلام في خدمة البناء وإعادة إعمار العراق وتحاول فرض لغة الغاب على نهج الحوار والديمقراطية.

- **توقيف "إياد التميمي" بقرار قضائي**

بتاريخ 12/3/2013 صدرت مذكرة القاء قبض ضد رئيس تحرير صحيفة الصدى /اياد التميمي/ مرفوعة من قبل محافظ واسط مهدي الزبيدي. وقال التميمي لمراسل الوكالة الوطنية العراقية للأنباء/نينا/: "ان المذكرة التي صدرت من محكمة واسط جاءت على خلفية رفع دعوى قضائية من

قبل محافظ واسط مهدي الزبيدي في ضوء المقال الذي نشر في العدد الأخير من الصحيفة، الذي انتقد فيه أداء المحافظ وتردي واقع الخدمات بالمحافظة".

- **الاعتداء بالضرب على "علاء أدور" وتحطيم كاميرته**

بتاريخ 8/3/2013 تعرض مصور قناة الرشيد الفضائية "علاء أدور" إلى الضرب فضلا عن تحطيم كاميرته، حينما كان يصور الأحداث التي وقعت في ساحة الأحرار في مدينة الموصل بعد أداء صلاة الجمعة فيها .

- **اقتحام مقر قناة ديالى الفضائية من جانب قوة أمنية**

بتاريخ 2013/4/11 اقتحمت قوة أمنية عسكرية مبنى قناة ديالى الفضائية وطلبت من العاملين فيها ترك المبنى، وادعت هذه القوة أن سبب الاغلاق هو ان القناة تثير النعرات الطائفية بين الأهالي. وفي نفس اليوم أكد مصدر أمني في محافظة ديالى أن قوة أمنية عسكرية اقتحمت مبنى قناة ديالى الفضائية وطلبت من العاملين فيها ترك المبنى دون أن تتجاوز على أي موظف. مضيفا أن سبب إغلاق قناة ديالى لأنها تثير الفتنة والتعدي على الوحدة الوطنية وإنها تتعمد في إثارة الفتنة الطائفية والتفرقة بين أهالي المحافظة. وأضاف المصدر أن أهالي ديالى أيدوا هذه الخطوة وشجعوا على إغلاق هذه القناة والحد من ممارساتها ودعواتها للطائفية والتفرقة بين أبناء المحافظة.

من جانب آخر رفض عدد من إعلاميي المحافظة حملة الحكومة العراقية المتواصلة لتكميم الأفواه الإعلامية التي تجتهد لكشف الحقائق وتسعى لأجل فضح الفاسدين الكبار في الحكومة العراقية مستنكرين إغلاق قناة ديالى الفضائية ومنع العاملين فيها من مواصلة عملهم وإجبارهم على مغادرة المكان دون بيان الأسباب الموجبة لذلك معتبرين هذا التصرف خرقاً جديداً لحرية الإعلام في العراق .

- **اعتقال "هريم الجاف" والاعتداء عليه بالضرب في إقليم كردستان العراق**

قامت عمليات دجلة بتاريخ 2013/4/25 باعتقال المراسل (هريم الجاف) من راديو نوا في منطقة سلمان بك بمحافظة صلاح الدين والاعتداء عليه بالضرب.

- **اعتقال "صهيب الفهداوي" ومصور قناة بغداد الفضائية ومصور قناة الفلوجة الفضائية**

بتاريخ 2013/5/17 تم اعتقال مراسل قناه بغداد الفضائية صهيب الفهداوي ومصور القناة، مع مصور آخر لقناة الفلوجة الفضائية وهو حذيفة السعدي. وفي نفس اليوم ذكر مصدر أمني لمراسل الوكالة الوطنية العراقية للأنباء "نينا" أن قوة من شرطة محافظة الأنبار، اعتقلت مراسل قناة بغداد الفضائية صهيب الفهداوي ومصور القناة، مع مصور قناة الفلوجة الفضائية حذيفة السعدي، خلال محاولتهم الدخول الى ساحة اعتصام الرمادي لتغطية صلاة الجمعة، واقتادتهم إلى جهة مجهولة.

وفي نفس اليوم أعلن فرع نقابة الصحفيين في الأنبار عن الإفراج عن مراسل قناة بغداد ومصورها والإفراج عن حذيفة السعدي مصور قناة الفلوجة الفضائية، بعد أخذ تعهد منهم بعدم العمل إلى أن يتم رفع تعليق عمل القناتين اللتين يعملون فيهما.

- **اعتقال مراسلي "رويترز" والـ"بي بي سي" في الأنبار**

بتاريخ 2013/5/10 قامت قوة من قيادة عمليات الأنبار باعتقال مراسلي "رويترز" والـ"بي بي سي" على خلفية تغطيتهم لفعاليات الصلاة الموحدة في الرمادي. وفي نفس اليوم أكد مصدر أن قيادة عمليات الأنبار اعتقلت مراسلي "رويترز" والـ"بي بي سي" على خلفية تغطيتهم لفعاليات الصلاة الموحدة في ساحة العز والكرامة في الرمادي، ولم يكشف المصدر المزيد من المعلومات.

- **الاعتداء بالضرب على "رياض الأسدي" من قبل مدير عام دائرة الصحة**

بتاريخ 2013/6/23 تعرض الصحفي "رياض الأسدي" مراسل إذاعة الروضة الحسينية في محافظة كربلاء إلى الضرب من قبل الدكتور محمد شعيب مدير عام دائرة الصحة في وزارة الصحة العراقية بسبب سؤال طرحه على شعيب عن مصير المستشفى التركي في المحافظة.

- **الاعتداء على عدد من صحفيي كركوك من قبل حراس دائرة التسجيل العقاري**

بتاريخ 2013/6/9 تم الاعتداء على مجموعة صحفيين في دائرة التسجيل العقاري الثانية في كركوك من قبل حراس الدائرة. وأوضح الإعلامي مهند التميمي أنه في يوم التاسع من حزيران وأثناء تغطيتنا للعمل الإعلامي في دائرة التسجيل العقاري الثنية في كركوك، تم الاعتداء على الصحفيين التابعين لـ12 مؤسسة إعلامية محلية وفضائية، وهذا الاعتداء نفذ من قبل حراس الدائرة. وطالب "جميع الجهات المسؤولة أن يتخذوا موقفا مشرفا وجديا للدفاع عن الصحفيين، والحد من الاعتداءات المتكررة بحقهم، وفي النهاية فان صحفيي كركوك يعلنون في حال عدم اتخاذ موقف وتلبية مطالبنا، فأننا سنقوم بإتخاذ كافة الاجراءات القانونية لوقف سلسلة الاعتداءات بحق صحفيي كركوك".

- **الاعتداء بالضرب على "نبيل الجوراني" و"محمد الجابري" من قبل قوة عسكرية**

بتاريخ 2013/6/28 تعرض مصور الأسوشييتد برس "نبيل الجوراني" في محافظة البصرة إلى الضرب والاعتداء من قبل قوة عسكرية أثناء تغطيته تظاهرة خرجت أمام القنصلية المصرية تندد باستشهاد رجل الدين المصري حسن شحاته، كما تعرض مراسل شفق نيوز "محمد الجابري" للضرب من قبل نفس القوة. وفي نفس اليوم قال محمد الجابري لـ"شفق نيوز"، "تعرضت للاعتداء والشتم بأشد العبارات من قبل بعض الجنود العراقيين، أثناء تغطيتي للتظاهرة التي خرج بها العشرات من أهالي محافظة البصرة أمام مبنى القنصلية

المصرية، تنديداً بمقتل رجل الدين الشيعي حسن شحاتة". وأضاف أن "مجموعة من الجنود هددوني بصورة مباشرة أثناء عملي الصحفي، وأحدهم قال لي بالحرف الواحد (أكسرك وأكسر اللي وياك وأكسر اللي وراك)". وتابع الجابري أن "المتظاهرين حصلوا على موافقات أمنية للتظاهر، فيما كنا نؤدي عملنا بكل حيادية"، مستدركا أن "الجنود فاجأونا بالضرب والشتم والتهديد والوعيد".

بدوره، أكد مصور وكالة أسوشييتد برس الأمريكية نبيل الجوراني، في حديث لـ"شفق نيوز"، تعرضه للضرب أثناء تأديته عمله خلال التظاهرة، لافتاً إلى أن "أحد الجنود انهال علي بالضرب والشتائم لأسباب أجهلها". وأوضح الجوراني أن "ما تعرضت له يمثل خرقاً فاضحاً لحرية العمل الصحفي، واستمراراً لسياسة تكميم الأفواه"، مردفا أن "الضابط الامني المسؤول عن التظاهرة قام بتسوية الأمور في وقت لاحق".

- **اعتقال "خلدون يونس حسن" في سامراء**

بتاريخ 3013/7/11 اعتقل مراسل قناة صلاح الدين الفضائية في سامراء خلدون يونس حسن بسبب تغطيته للصلاة الموحدة في سامراء دون إذن مسبق. وفي نفس اليوم ذكر مصدر في شرطة سامراء لمراسل الوكالة الوطنية العراقية للانباء "نينا" أن "قوة من قيادة عمليات سامراء اعتقلت مراسل قناة صلاح الدين خلدون يونس حسن بسبب تغطية الصلاة الموحدة في سامراء". وأضاف المصدر أن "مجموعة من الإعلاميين تم منعهم من دخول ساحة الاعتصامات لتغطية الصلاة الموحدة وخطبها".'

- **اعتزال "شهاب أحمد محمود" العمل الإعلامي بسبب ضربه وتهديده بالقتل**

بتاريخ 2013/8/15 اعتزل الإعلامي "شهاب أحمد محمود" العمل من إذاعة صوت البصرة بسبب الضرب والتهديد بالتصفية. وفي نفس اليوم قال الصحفي شهاب أحمد محمود البالغ من العمر 44 عاما إنه قرر اعتزال العمل في مهنة الصحافة بعد تلقيه سبعة تهديدات بالتصفية، وكذلك تعرضه للاعتداء بالضرب المبرح.

وأضاف أنه يعيش حالة خوف مستمرة داخل منزله وأنه غالبا ما يدقق في هوية الزائرين عبر النافذة قبل فتح الباب خوفا على حياته وأفراد عائلته. وتابع بالقول "قبل فترة تم تهديدي من قبل مسلحين يرتدون زيا مدنيا وقاموا بضربي وطلبوا مني ترك العمل وإلا فإنني سأواجه الكثير من الصعوبات". وقال أنه تعرض للتهديدات بعد عرضه تقارير تضمن الكشف عن ملفات فساد في العديد من مفاصل المحافظة.

وكان شهاب أحمد محمود الذي قضى في المهنة 23 عاما قد تعرض مع مجموعة من زملائه الصحفيين إلى الضرب المبرح من قبل قوات الشغب في عام 2011 أثناء قيامه بواجبه. وأشار إلى أنه يفكر في مغادرة البلد وخاصة بعد تلقيه في الفترة الأخيرة ثلاثة تهديدات بالتصفية من قبل جهات غير معلومة.

- **الاعتداء بالضرب على كادر قناة العراقية والبغدادية وعبد المناف الوائلي ومحمد وهاب عبود ورياض الإسماعيلي وعدنان عزيز دفار في محافظة ذي قار**

بتاريخ 2013/8/31 تعرض كادر قناة العراقية والبغدادية الى الاعتداء والضرب، كما جرى الاعتداء على عبدالمناف الوائلي مراسل نافذة ذي قار بالضرب وكسر كاميرته واعتقال مراسل قناة البغدادية محمد وهاب عبود في محافظة ذي قار.

وقد أبلغ أزمر أحمد مدير الأخبار في قناة الحرية عن اعتقال مراسل القناة محمد وهاب عبود. وأضاف أحمد، إن عبود "أرغم على توقيع تعهد بعدم تغطية التظاهرات مستقبلًا كشرط لإطلاق سراحه". وشهدت بغداد وعدد من المدن العراقية احتجاجات شعبية تطالب بإلغاء رواتب البرلمانيين وكبار المسؤولين في الدولة، من ذوي المناصب والامتيازات الخاصة، على أساس "عدم جواز" منح رواتب تقاعدية لأشخاص ليسوا موظفين دائمين، وطالب المحتجون مجلس النواب "بتشريع قانون موحد لجميع المتقاعدين بدلاً من التشريع الخاص لأعضائه".

وفي مدينة الناصرية (375 كم جنوب بغداد) اعتدت القوات الأمنية على فريق صحافي، ومنعته من التغطية. وقال ممثل مرصد الحريات الصحافية في محافظة ذي قار أكرم التميمي إن فريق عمل قناة "البغدادية الفضائية" تعرّض للاعتداء بالضرب من قبل قوات التدخل السريع، التي حاولت تحطيم جهاز البث الفضائي الـ(SNG) الخاص بالقناة. وأشار التميمي إلى أن المراسل الصحافي رياض الإسماعيلي والصحافي عدنان عزيز دفار والصحافي المراسل عبد المناف الوائلي تعرّضوا للاعتداء كذلك من قبل القوات نفسها، التي عمدت إلى تحطيم كاميرات بعضهم.

- **منع فريق قناة بلادي الفضائية من التغطية في كربلاء**

بتاريخ 2013/9/15 منعت القوات الامنية في محافظة كربلاء كادر قناة بلادي الفضائية من ممارسة عملها. وقد أكد مراسل قناة بلادي الفضائية في كربلاء عبد الامير الكناني بان القوات الامنية في المحافظة منعت كادر القناة من ممارسة عمله، وذلك بمنعه من دخول مستشفى الحسين العام عقب تفجير الحي الصناعي. وأوضح الكناني في حديث للبوك ميديا، "ان محافظ كربلاء عقيل الطريحي ووزارة الصحة لم يمانعا التصوير واخذ لقاءات مع المصابين، خاصة ان قناة بلادي تعتبر من القنوات المساندة للحكومة العراقية في كافة برامجها حسب قوله"، مبينا أن "قناته منعت يوم أمس من قبل القوات الأمنية من دخول المستشفى لإنجاز تقرير عن حصيلة التفجير الإرهابي في الحي الصناعي"، مشيرا إلى أن "مدير إعلام صحة المحافظة أكد وجود توجيهات من وزارته بالسماح بالتصوير عقب ساعتين من الحادث، حينها ابلغنا بان

قيادة العمليات تقول بأن المحافظ لا يسمح بذلك إلا بورقة منه". وتابع الكناني: "فعدنا مسرعين للمحافظ الطريحي، وقد نفى بشدة هذا الأمر"، وقال "الأبواب مفتوحة أمام الإعلاميين ولم أبلغ قيادة العمليات بذلك".

- **منع ممثلي وسائل الإعلام من تغطية الاحتفالية المركزية لجامعة بغداد**

بتاريخ 2013/9/21 منعت قوة مشتركة من الشرطة الاتحادية والمرور، ممثلي وسائل الإعلام من تغطية الاحتفالية المركزية التي تقيمها رئاسة جامعة بغداد بمناسبة تخرج الطلبة للعام الدراسي 2012-2013. وتحججت تلك القوات بتلقيها أوامر من وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب بمنعهم، في حين أن جميع الإعلاميين لديهم دعوات لحضور الحفل.

وقال مراسل (المدى برس)، إن "قوة مشتركة من الشرطة الاتحادية ومرور الرصافة المكلفين بتأمين محيط جامعة بغداد وتنظيم حركة سير المرور منعت وصول سيارات ممثلي وسائل الاعلام والصحافيين إلى الجامعة، لتغطية الاحتفالية المركزية التي تقيمها رئاسة الجامعة بمناسبة تخرج الطلبة للعام الدراسي 2012 ـ 2013 وبحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب". وأضاف المراسل أن "بعض الضباط هناك أخبروهم أن الوزير هو من أمر بذلك"، لافتا إلى أن "جميع الصحافيين والاعلاميين لديهم دعوات من قسم العلاقات والاعلام في الجامعة بحضور الحفل".

- **اغتيال "يعقوب رسول" في محافظة السليمانية/ إقليم كردستان العراق**

بتاريخ 2013/9/19 تم اغتيال مراسل فضائية كوردسات يعقوب رسول في قلعة دزة بمحافظة السليمانية. وقد أكد ضابط من شرطة قضاء پشدر أن سيارة مدنية كانت تقل عددا من الأشخاص قامت ليلة الأربعاء الماضي باعتداء مسلح على مراسل قناة كوردسات الفضائية يعقوب رسول قرب روضة للأطفال في قضاء قلعة دزة وإصابته إصابات مباشرة نقل على اثرها إلى المستشفى حيث فارق الحياة متأثرا بجروحه. ولم يتم التوصل إلى أسباب هذا الحادث، مستدركا أن التحقيقات الأولية تحدثت عن "اعتقال أحد المتهمين".

- **مقتل "بشار عبدالقادر النعيمي" جنوب مدينة الموصل**

بتاريخ 2013/10/24 قتل المصور في قناة الموصلية بشار النعيمي بهجوم مسلح على منزله في منطقة النبي شيت جنوب مدينة الموصل من قبل مسلحين مجهولين. علما بأنه في مدينة الموصل لوحدها قتل خلال العشرين يوما الماضية أربعة صحفيين في هجمات مختلفة، في حين تشهدت المدينة مخاوف كبيرة من قبل الصحفيين هناك، خاصة بعد أنباء عن الكشف عن قائمة أسماء بتصفية صحفيين ناشطين.

معاون مدير قناة الموصلية الفضائية عمر غازي، أبلغ مرصد الحريات الصحفية، أن مصور قناة الموصلية الفضائية بشار النعيمي قتل بعد أن استهدفه

مسلحون عندما كان متوجها إلى منزله في منطقة "النبي شيت" وقبل أن يصعد إلى سيارته اقترب منه مسلحان اثنان "كانا مترجلين" وقام أحدهما بإطلاق النار على رأسه مباشرة، ما أدى إلى وفاته في الحال. ويعمل النعيمي مع قناة الموصلية الفضائية منذ تأسيسها عام 2006، ويبلغ من العمر 41 عاما وهو متزوج وله 6 اولاد.

- **اعتقال "باقر محمد" في محافظة ميسان**

بتاريخ 2013/11/22 اعتقل "باقر محمد" مراسل قناة الشرقية في منطقة علي الغربي بمحافظة ميسان لمدة عشر ساعات. وبتاريخ 2013/11/23 قامت السلطات الأمنية في محافظة ميسان بإطلاق سراح مراسل قناة الشرقية في محافظة ميسان باقر محمد، بعد 10 ساعات من اعتقاله في منطقة علي الغربي شمال العمارة بعد توقيعه تعهداً بعدم بث اللقاء الذي أجراه مع الأمين العام لحزب الله العراقي واثق البطاط داخل منزلة في منطقة علي الغربي بعد أن أعلن أنه من قام بقصف المخفر الحدودي السعودي.

- **احتجاز "زياد طارق السنجري" بصورة غير قانونية وتعسفية**

بتاريخ 2013/11/24 اعتقلت القوات الأمنية الصحفي زياد طارق السنجري ممثل المرصد الصحفي من مكتبه في مدينة الموصل، من دون مذكرة اعتقال رسمية الى جانب عدم السماح له بتوكيل محام للدفاع عنه. وجرت عملية الاعتقال من قبل قوة استخبارات الجيش العراقي في نينوى.

والسنجري هو ممثل مرصد الحريات الصحفي في نينوى ويزوده بالأخبار والأحداث الجارية في المحافظة كما عمل بالسابق مع قناة بي بي سي ووكالة رويترز للانباء.

- **مقتل خمسة صحفيين بقناة صلاح الدين الفضائية في اقتحام مسلحين من داعش لمقر القناة**

بتاريخ 2013/12/20 قتل خمسة صحفيين باقتحام قناة صلاح الدين الفضائية وهم كل من مدير الأخبار رعد البدي والمذيعة وسن العزاوي ومحمد عبد الحميد مونتير وأحمد الخطاب مصحح لغوي والمراسل الصحفي جمال عبد الناصر. فقد اقتحم مسلحون مبنى فضائية صلاح الدين وأعدموا الصحفيين الخمسة بالرصاص والقنابل اليدوية".

وأبلغ عاملون بتفاصيل عملية إقتحام مبناها في تكريت، والتي أدت الى مقتل 5 من الصحفيين والفنيين بينهم مذيعة وعاملون بعضهم تجاوز عمره 70عاما، حين إستخدم 4 إنتحاريين سيارة مفخخة وهاجموا الفضائية. وقال أحد المسؤولين في القناة، إن القوات الأمنية قامت بتدمير مرسلات البث الفضائية بواسطة قاذفة RPG خشية من سيطرة المسلحين على شاشة التلفزيون وإستخدامها لبث بيانات معينة. وأوضح المسؤول الذي رفض الكشف عن إسمه لأسباب أمنية، إن عملية إقتحام مبنى الفضائية، قادها 4 إنتحاريين يستقلون سيارة نوع (أوبل) صالون تحمل ألواحاً غير قانونية، حيث دار اطلاق نار كثيف بين الإنتحاريين وحرس

المبنى، إلا إن الحراس لم يتمكنوا من ردع المسلحين، ليقتحموا المبنى المكون من أربعة طوابق، وحال دخولهم المبنى قاموا بإطلاق النار على مقدمة البرامج وسن العزاوي التي أصيبت في منطقة الرأس ما أدى إلى مقتلها في الحال. وتبلغ العزاوي من العمر 34 عاما، وهي متزوجة وأم لطفل ضرير، وتعمل كمقدمة برامج ومذيعة أخبار في القناة منذ تأسيسها.

ويضيف المسؤول: قام المسلحون بإعدام الفني جمال عبد الناصر بعد إقتحام غرفته في الطابق الأول وأطلقوا عليه وابلا من الرصاص". وكان الناصر يعمل مونتيرا في القناة، ويبلغ من العمر 24 عاماً، ولم يمر على زواجه سوى ثلاثة أسابيع.

كما وإقتحم المسلحون الطابق الثاني من المبنى، وتمكنوا من كسر باب غرفة الأخبار وإلقوا قنبلة يدوية فيها، ما أدى إلى مقتل مدير قسم الأخبار رعد ياسين البدي وأحمد خطاب عمر الذي يعمل مصححاً لغوياً. ويعد رعد ياسين البدي من المصورين التلفزيونيين المخضرمين، حيث كان يعمل في تلفزيون بغداد، ويبلغ من العمر 63 عاما وهو أب لأربعة أولاد.

أما أحمد خطاب عمر، فيعد من أقدم المصححين اللغويين العاملين في الصحافة العراقية، إذ تحمل بطاقة عضويته في نقابة الصحفيين رقم 72، وكان يعمل مصححاً لغوياً في جريدة الجمهورية، ويبلغ من العمر 73 عاماً.

وقام المسلحون بعدها بإقتحام الطابق الثالث الذي يضم قسمي التنسيق والأرشيف، وقاموا بقتل مدير القسم محمد عبد الحميد بعد إلقاء قنبلة يدوية عليه، ما أدى الى مقتله في الحال. ويبلغ محمد عبد الحميد من العمر 48 عاما، وهو من سكان العاصمة بغداد ويعمل في قناة صلاح الدين منذ 5 أعوام.

وإستخدم المسلحون أساليب عنيفة لملاحقة موظفين هربوا منهم الى سطح البناية، وحين عجزوا عن كسرالباب المؤدي الى سطح بناية الفضائية أطلقوا النار على خزانات الأوكسجين المستخدمة في أجهزة التبريد لتفجيرها بهدف قتل من كان يختبئ من الموظفين هناك وقد ظن المسلحون بالفعل إنهم قتلوا.

أحد الناجين من الحادثة قال: إنه وزملاء آخرون له قرروا الهرب بإستخدام سلم الطوارئ الخلفي لمبنى الفضائية، إلا عناصر الشرطة أطلقوا النار بالخطأ عليهم ظناً بأنهم مع المسلحين، ما أدى إلى جرح أحمد إبراهيم وهو أحد الفنيين العاملين في القناة، الذي سقط من على سلم البناية بعد إصابته بطلق ناري، وأصيب إثر ذلك بكسور مضاعفة، كما أصيب أحد السائقين في القناة بطلق ناري في كتفه.

وتبنى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الهجوم الذي نفذه إنتحاريون ضد فضائية صلاح الدين، بحسب ما جاء في بيان نشر على مواقع تعنى بأخبار الجماعات الإسلامية المتطرفة. وأوضح البيان، إن الهجوم جاء "بتوجيه من وزارة الحرب في

الدولـة الإسـلامية في العراق والشـام، وعليـه إنطلق فارسان من فرسان دولة الإسلام مدججين بأسلحتهما صوب مقر فضائية صلاح الدين التي ما فتأت تدس السموم وتشوه الحقائق".

- **مقتـل "عمـر الدليمي" فـي مدينة الرمادي**

بتاريـخ 2013/12/31 قتـل الصحفي عمـر الدليمي مراسـل اذاعة صوت الانبار في اشـتباك مسـلح بين قـوة مـن الجيـش ومسـلحين مجهولين داخـل مدينة الرمـادي. وأعلـن مصدر أمنـي في الانبار عـن مقتل صحفـي خـلال الاشـتباكات المسـلحة في الرمادي. وذكر المصدر أن "الصحفـي عمر الدليمي قتل خلال تغطيته للاشـتباكات المسـلحة بين العناصر الأمنية ومسـلحين في مدينة الرمادي حيث تعرض الدليمي إلى نيران قناص في منطقة الرأس" من دون أن يعطي المصدر المزيد من المعلومات.

- **اغتيـال "كاوة احمـد كرميانـي" في السـليمانية/ إقليم كردستان العر اق**

بتاريـخ 2013/12/6 اغتيـل الصحـافي "كاوة أحمـد كرميانـي" - رئيـس تحريـر صحيفـة رايل، ومراسـل آوينـة نيوز - أمام منزله في قضاء كلار/ السـليمانية من قبل مسلحين.

وفي تفاصيل الحادثة أنه في السـاعة 9:15 التاسـعة والربـع أطلق المسـلحون النـار عـلى الصحفي كاوة كرميانـي مديـر التحريـر لمجلـة (رايـل) ومراسـل لجريـدة الأسـبوعية (آوينـة) في مدخـل منزلـه في قضـاء كلار التابعـة لمحافظـة السـليمانية، وبعـد إصابتـه بطلقـات ناريـة أدت إلى استشـهاده أثناء نقلـه إلى المستشـفى كلار الطـوارئ. وهـذا يأتـي بعـد نـشر عـدة قضايـا وتقاريـر عـن فسـاد إداري ومسـؤولين متورطـين وكمـا أقيـم ضـد الصحفـي كاوة كرميانـي عـدد الدعاوي وكل هـذه الدعاوي كانـت مرفوعة بسـبب عملـه الصحفـي. كما أنه تعـرض لتهديدات من قبل عدد مـن الجهات وعن طريق الشـكاوى أيضاً وفي عام الماضي قام بتسجيل الصوتي المنسوب إلى مسؤول أمني وكان عن طريق التليفون وفيه يشتم ويهدد.

- **مقتل "نورس النعيمي" في شرقي مدينة الموصل**

بتاريـخ 2013/12/15 قتلت مقدمة البرامج في قناة الموصليـة نورس النعيمي بهجوم مسـلح بالقرب من مسكنها في منطقة الجزائر شرقي الموصل ما أدى الى استشـهادها في الحال. فقد قامت مجموعه مسلحة في السـاعه الثالثة عصر يـوم 2013/12/15 باطلاق النـار عـلى الإعلاميه نـورس محمد هاشـم النعيمي بالقـرب مـن منزلها في حـي الجزائر شرقـي الموصل وقـام المسـلحون بإطـلاق النـار عـلى النعيمـي مـن أسـلحة خفيفة (مسدسات) فأصابوها بعدة طلقات في رأسـها وفارقت الحيـاة في الحال قبـل أن يلوذوا بالفـرار. والإعلاميـه نـورس من مواليـد الموصل عام 1994 حيـث تبلغ من العمر 20 عامـاً وتعمل مقدمة برامـج في قنـاة الفضائيـة الموصليه منذ 5 سـنوات وهي تدرس في المرحلة الأولى كلية الإعلام في جامعة الموصل.

فلسطـــين

ما زالت فلسـطين تعد من أكـثر الدول التي ترتكب فيها انتهاكات بحق الإعلاميين والصحفيين، وترجع النسـبة الأكـبر في هـذه الانتهـاكات إلى سـلطات الاحتـلال الإسرائيـلي التـي تنتهـك الحريـات الإعلاميـة وحقـوق الإعلاميين في فلسـطين بشـكل يومـي، والملاحـظ أن سـلطات الاحتـلال ترتكـب انتهـاكات جسـيمة وتنتهـج سياسـة الإفـلات من العقاب.

ولم تكتف شـبكة "سـند" برصد وتوثيق الانتهاكات التـي ترتكب من قبل سـلطات الاحتلال فحسـب، ولكنها حرصت كذلك على رصد وتوثيق الانتهاكات التي ترتكبها السلطة الفلسطينية، وحكومة حماس المقالـة وأي مصـدر آخـر، سـواء أكان جهـة عامة أو خاصة.

وفيمـا يأتي جدول يبين شـكل الانتهـاك المرتكب، وعدد مرات ارتكابه والجهة المسؤولة عنه:

الانـتـهـاكـات الـتـي ارتـكـبـتـهـا سـلـطـات الاحـتـلال الإسرائـيـلي

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الاعتداء الجسدي	84	قوات الاحتلال الإسرائيلي	81	18%
		الشرطة الإسرائيلية	3	%0.6
المنع من التغطية	84	قوات الاحتلال الإسرائيلي	82	%18.3
		الشرطة الإسرائيلية	1	%0.2
		المخابرات الإسرائيلية	1	%0.2
احتجاز الحرية	79	قوات الاحتلال الإسرائيلي	78	%17.4
		المخابرات الإسرائيلية	1	%0.2
الإصابة بجروح	50	قوات الاحتلال الإسرائيلي	50	%11.2
الاستهداف بالإصابة	41	قوات الاحتلال الإسرائيلي	41	%9
المضايقـــة	21	قوات الاحتلال الإسرائيلي	21	%4.7
الحبس والاعتقال الإداري	17	سلطات الاحتلال الإسرائيلي	17	%3.8
التهديد بالإيذاء	15	قوات الاحتلال الإسرائيلي	14	%3
		الشرطة الإسرائيلية	1	%0.2
الخسائر بالممتلكات	12	قوات الاحتلال الإسرائيلي	12	%2.6
الاعتداء اللفظي	8	قوات الاحتلال الإسرائيلي	6	%1.3
		الشرطة الإسرائيلية	2	%0.4
الاعتداء على أدوات العمل	8	قوات الاحتلال الإسرائيلي	8	%1.7
المنع من السفر والتنقل	7	قوات الاحتلال الإسرائيلي	7	%1.5
الحرمان من المحاكمات العادلة	7	محكمة عوفر العسكرية	4	%0.8
		المحكمة العسكرية المركزية	2	%0.4
		محكمة سالم العسكرية	1	%0.2
مصادرة أدوات العمل	5	قوات الاحتلال الإسرائيلي	4	%0.8
		الشرطة الإسرائيلية	1	%0.2
حذف محتويات الكاميرا	4	قوات الاحتلال الإسرائيلي	4	%0.8
قطع البث الراديوي والتلفزيوني	3	قوات الاحتلال الإسرائيلي	3	%0.6
الاستدعاء الأمني للتحقيق	1	قوات الاحتلال الإسرائيلي	1	%0.2
المجموع	446		446	100%

الانتهاكات التي ارتكبتها أجهزة السلطة الوطنية الفلسطينية

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الاستدعاء الأمني للتحقيق	10	أجهزة الأمن الفلسطيني	10	%16
المنع من التغطية	10	أجهزة الأمن الفلسطيني	9	%14.5
		مسؤولون ومتنفذون	1	%1.6
احتجاز الحرية	9	أجهزة الأمن الفلسطيني	9	%14.5
التهديد بالإيذاء	8	أجهزة الأمن الفلسطيني	7	%11.2
		مجهولي الهوية	1	%1.6
الاعتداء اللفظي	8	أجهزة الأمن الفلسطيني	7	%11.2
		مسؤولون ومتنفذون	1	%1.6
الاعتقال التعسفي	6	أجهزة الأمن الفلسطيني	6	%9.6
التهديد بالقتل	3	مجهولي الهوية	3	%4.8
التوقيف	2	أجهزة الأمن الفلسطيني	2	%3.2
الاعتداء الجسدي	1	أجهزة الأمن الفلسطيني	1	%1.6
الإصابة بجروح	1	أجهزة الأمن الفلسطيني	1	%1.6
حذف محتويات كاميرا	1	أجهزة الأمن الفلسطيني	1	%1.6
المصادرة بعد الطبع	1	كشافة أرثوذكسي بيت ساحور	1	%1.6
الخسائر المالية	1	كشافة أرثوذكسي بيت ساحور	1	%1.6
المضايقة	1	أجهزة الأمن الفلسطيني	1	%1.6
المجموع	62		62	%100

الانتهاكات التي ارتكبتها أجهزة الحكومة المقالة في قطاع غزة

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الاعتقال التعسفي	17	جهاز الأمن الداخلي	17	%17.8
احتجاز الحرية	14	جهاز الأمن الداخلي	13	%13.6
		بلدية غزة	1	%1
الاستدعاء الأمني للتحقيق	12	جهاز الأمن الداخلي	12	%12.6
الاعتداء الجسدي	11	جهاز الأمن الداخلي	8	%8.4
		بلدية غزة	2	%2
		مجهولي الهوية	1	%1
الحبس	8	جهاز الأمن الداخلي	8	%8.4
التهديد بالايذاء	6	جهاز الأمن الداخلي	2	%2
		كتائب القسام	2	%2
		مجهولي الهوية	2	%2
مصادرة أدوات العمل	5	جهاز الأمن الداخلي	3	%3
		بلدية غزة	2	%2
المنع من التغطية	4	جهاز الأمن الداخلي	4	%3
الاعتداء على أدوات العمل	4	جهاز الأمن الداخلي	3	%3
		بلدية غزة	1	%1
الاعتداء اللفظي	3	بلدية غزة	2	%2
		مجهولي الهوية	1	%1
المنع من العمل	3	جهاز المباحث العامة	3	%3
الخسائر بالممتلكات	3	جهاز الأمن الداخلي	2	%2
		مجهولي الهوية	1	%1
مسح محتويات الكاميرا	2	جهاز الأمن الداخلي	1	%1
		بلدية غزة	1	%1
اختطاف	1	مجهولي الهوية	1	%1
المضايقة	1	مواطنون عاديون	1	%1
الاعتداء على مقار العمل	1	جهاز الأمن الداخلي	1	%1
المجموع	95		95	%100

وفيما يأتي عرض لأبرز هذه الانتهاكات:

- **الاعتداء على "أشرف أبو عمرة"**

بتاريخ 2013/1/20 قام أحد الأشخاص بالاعتداء على الصحفي أشرف أبو عمرة أثناء تغطيته لفعالية تضامنية، وأفاد أبوعمرة قائلاً: "لقد تلقيت دعوة من الجبهة الشعبية لتغطية اعتصام تضامني مع أحد أسرى الجبهة في السجون الفرنسية أمام القنصلية الفرنسية في القطاع. وأثناء الاعتصام جاء أحد المعتصمين وقام بالضحك أمام الصحفيين، فطلبنا منه التحلي بالطابع الجدي للاعتصام أو بالوقوف بعيداً عن الصحفيين، ولكنه بدأ بالبصق وتوجيه الشتائم لنا، ومن ثم تدخل بعض المتعصمين وأبعدوه عنا. بعد الاعتصام اقترب مني وقام بضربي وأهانني أمام الجميع".

- **الاعتداء على "شادي حاتم" من قبل قوات الاحتلال**

بتاريخ 2013/1/21 قامت قوات الاحتلال بالاعتداء على الصحفي "شادي حاتم" مراسل إذاعة "راية اف ام" ومنعته من تغطية احداث اخلاء قرية باب الكرامة، وفي تصريح له قال حاتم: "هاجمت قوات كبيرة من جنود الاحتلال القرية وتم الاعتداء على المتضامنين بالضرب، وخلال تصويري ما يحدث قام الجنود بدفعي بقوة وأرغموني على وقف التصوير، قبل أن أغادر المكان تحت تهديد السلاح".

- **إصابة "عامر عابدين" برصاصة مطاطية**

بتاريخ 2013/2/11 أصابت القوات الإسرائيلية مصور وكالة بال ميدي "عامر عابدين" برصاصة مطاطية في قدمه، وقال عابدين "كنت أقوم بتغطية عملية هدم بيت فلسطيني نفذها جنود الإحتلال في بلدة بيت عوا غرب مدينة الخليل، عندما استهدفني أحد الجنود برصاصة مطاطية بشكل مباشر في قدمي اليسرى". وأضاف عابدين: "لقد أصابت اللحم وسببت لي رضوضاً خفيفة وتورّماً، وتلقيت العلاج في الميدان".

- **اعتقال "محمد سباعنة" من قبل قوات الاحتلال**

بتاريخ 2013/2/16 اعتقلت القوات الإسرائيلية، رسام الكاريكاتور الفلسطيني محمد سباعنة أثناء عبوره جسر الكرامة، قادماً من الأردن الى الأراضي الفلسطينية، حيث تم التحقيق معه نحو خمس ساعات قبل أن يتم اعتقاله، كما ومنعت السلطات الإسرائيلية في مركز تحقيق الجلمة، محامي نادي "الأسير" جواد بولص من زيارته، وقال شقيقه عادل سباعنة: "أخبرنا نادي الأسير أنه تم رفض زيارة المحامي لشقيقي، من دون توضيح الأسباب، وكل ما نعرفه عنه أنه يتم التحقيق معه في مركز تحقيق الجلمة"، ويعتبر سباعنة، من ابرز رسامي الكاريكاتور الشباب في الأراضي الفلسطينية، وقد اشتهر برسومه اللاذعة على المستوى السياسي والإجتماعي عبر شخصيته الكرتونية المبتكرة "أبو فايك" الذي يحاكي شخصية رجل فلسطيني من الطبقة المتوسطة، يناضل ليعيش بكرامة منتقداً الواقع السياسي والإقتصادي الفلسطيني. وهو يعمل رسام كاريكاتور في صحيفة "الحياة

الجديدة"، وله مشاركات عربية ودولية واسعة في رسم الكاريكاتور، ومنذ تفاعل قضية الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، قدّم سباعنة اكثر من رسم لاقى نجاحاً جماهيرياً كبيراً. وسبب اعتقاله يعود لرسوماته الكاريكاتيرية، لقد كان يسافر بكل حرية ولم يسبق أن تم اعتقاله من قبل.

- **استهداف "جهاد القاضي" برصاصة من قبل قوات الاحتلال**

بتاريخ 2013/3/1 استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي المصور الصحفي جهاد القاضي أثناء تغطيته لمواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال أمام معتقل عوفر، قرب مدينة رام الله، وأصيب القاضي برصاصة دخلت من بطنه وخرجت من ظهره، وتسببت له بجروح كبيرة في القولون والطحال وجرح خفيف في الكبد ورضوض في عظمة الصدر السفلى، الأمر الذي شكل خطراً كبيراً على صحته واستدعى إخضاعه لعملية جراحية طارئة استغرقت حوالي أربع ساعات ونصف، حسب إفادة شقيقه خالد القاضي والذي وصف العملية بأنها كانت صعبة واضطر الأطباء إلى استئصال جزء من القولون.

- **منع صحفيين من تغطية اعتصام تضامني مع الأسرى**

بتاريخ 2013/3/7 منع الصحفيون من تغطية اعتصام تضامني مع الأسرى من أمام سجن عوفر في بيتونيا. وأفاد رائد الحلو مصور تلفزيون سكاي نيوز عربية بان مجموعة من الصحفيين منهم فراس لطفي مراسل تلفزيون سكاي نيوز عربية، ومراسل تلفزيون معا فراس طنينة ومصور معا اشرف كتكت، ومصور وكالة اسوشيتيدبرس مجدي اشتية، ذهبوا لتغطية اعتصام تضامني مع الأسرى أمام سجن عوفر غرب رام الله حيث اطلق جنود الاحتلال قنابل الغاز والصوت باتجاههم، وأضاف الحلو" كان هناك تواجد مكثف للصحفيين، الضابط الاسرائيلي المسؤول هناك أمهلنا 5 دقائق فقط (صحافة ومعتصمون) من أجل إخلاء المكان كما طلب منا الابتعاد لما بعد مكعبات الحجر والتي تبعد 60 متراً تقريبا، استمر اطلاق قنابل الصوت والغاز على المتواجدين في حين تولت مجموعة مكونة من3 جنود موضوع الصحفيين، الذين ابتعد معظمهم، حتى أن مراسل وكالة معا اصيب في ظهره بينما وقعت قنبلة غاز بين ارجلنا وأخرى على سيارة البث الخاصة بالوكالة والتي لو اصابت خزان البنزين لكانت احترقت إضافة إلى أن مهندس البث الذي كان بداخلها كاد أن يختنق، وتوجهت للضابط وسألته بماذا يضايقه وجودي؟ فقال لي ابتعد وإلا اعتقلتك.. ولما رآني مستمر في نقاشه ابتعد عني، وقد استمرت هذه الأحداث لمدة نصف ساعة".

من جهته أفاد مصور تلفزيون معا أشرف كتكت "كنا متواجدين لتغطية فعالية الاعتصام مع الأسرى أمام سجن عوفر، وكان هناك عدد من المتضامنين بالإضافة لعدد كبير من الصحفيين، وكان مجرد اعتصام سلمي أمام بوابة السجن.

جاءنا حوالي 10 جنود ومعهم 3 ضباط وطلبوا من جميع المتواجدين من صحفيين ومتضامنين إخلاء المكان خلال 5 دقائق، وكان الطلب موجهاً للصحفيين قبل المتضامنين بإخلاء المكان. رفضنا الابتعاد عن البوابة لأنه من حقنا أن نقوم بتغطية الحدث". وقال كتكت بأن أحد الجنود بدأ بالعد العكسي حتى نبتعد وأثناء ذلك بدأوا بتجهيز قنابل الغاز والصوت حيث لاحظوا الاستهداف المباشر للصحفيين حيث تم دفع الصحفيين للخلف قبل المتضامنين على الرغم من أنهم كانوا يبعدون عن الجنود 500م تقريبا وهذا مثبت في تصوير الفيديو، وبعد انتهاء مهلة الخمس دقائق تم اطلاق 4 قنابل صوت وغاز على مكان تواجد الصحفيين مباشرة، حيث أصيب طاقم معا بهذه القنابل إضافة إلى تكسر المعدات الخاصة بهم، وقد تكرر استهداف الصحفيين 3 مرات، كل مرة استمرت 3 دقائق .

• اعتقال "طارق خميس" من قبل جهاز المخابرات الفلسطيني

بتاريخ 2013/4/20 اعتقل جهاز المخابرات الفلسطيني مدير تحرير شبكة قدس طارق خميس من داخل مستشفى الرعاية الطبية في رام الله. وكان خميس في المستشفى يستعد لإجراء عملية "ناظور"، إلا أنهم اعتقلوه قبل العملية دون إبراز مذكرة اعتقال ولا توجيه أي تهمة بحقه. وأفاد خميس بإنه تم التحقيق معه حول عمله وعن تقارير أعدها حول "مخيم جميع" وأسبوع النقب الإعلامي. وأضاف خميس قائلا: "تم الإفراج عني في تمام الساعة الخامسة عصرا مع تبليغي بالحضور يوم الثلاثاء ولكنني لن استجيب لأي استدعاء من أي جهاز أمني".

كما ذكر خميس: "كنت أقوم بإجراءات التسجيل لعملية ناظور لمعدتي في مستشفى الرعاية العربي، وبعد دقائق باغتني أشخاص بالزي المدني وطلبوا مني الذهاب معهم، وعندما سألتهم عن هويتهم أجابوا أنهم من جهاز المخابرات الفلسطيني، لكن لم يكن معهم أي إذن أو ورقة رسمية لاعتقالي". ووصف خميس التحقيق معه الذي استمر من العاشرة والنصف صباحاً حتى الثالثة بعد الظهر بـ"الخشن"، حيث تركز على مادة على شبكة "قدس نت" عن "مخيم جنين وتنظيم أسبوع النقب الإعلامي"، ولم يتم توجيه أي تهمة له. وختم بالقول: "قاموا بالاطلاع على قائمة اتصالاتي الهاتفية وسألوني عنها، وفي نهاية التحقيق اطلقوا سراحي وطلبوا مني العودة لمقابلة المخابرات يوم الثلاثاء 23 نيسان/ أبريل الجاري".

• تهديد "ربى النجار" بالاغتصاب والقتل

بتاريخ 2013/5/9 قام أحد المجهولين بتحميل فيديو على موقع اليوتيوب يهدد مقدمة برنامج "عين على" في تلفزيون فلسطين ربى النجار بالاغتصاب ثم القتل، وذلك بعد قيامها ببث حلقة عن ظاهرة التسوّل في فلسطين، والتي احتوت على تحقيق استقصائي حول هذا الموضوع، وكشفت تورّط أشخاص يشغلون وظائف عامة في هذه القضية. وأفادت النجار بأنها قدمت شكوى

رسـمية للشرطة الفلسـطينية حول التهديد، حيث بـدأوا على الفـور بالتحقيـق في أمر التهديـد لمعرفة الفاعلين.

- **اســتدعاء "إبراهيم أبــراش" من قبل الأجهزة الأمنية في غزة**

بتاريـخ 2013/5/25 تم اسـتدعاء الأجهزة الأمنية في غـزة الكاتب ووزيـر الثقافة السـابق ابراهيم ابراش للتحقيـق معـه عـلى خلفية كتابتـه مقـالاً انتقد فيه زيارة الشيخ يوسف القرضاوي لقطاع غزة . وفي نفس اليوم أفاد إبراهيم بأنه تسـلّم استدعاءً للتحقيق معه في مركـز الأمن الداخلي وعندمـا ذهب إلى هناك تم استجوابه عن المقال واحتجازه حوالي 5 ساعات، ومن ثـم أطلقوا سراحه عـلى أن يعود لمركـز الأمن في اليوم التـالي. وأضاف أبـراش: "لم أذهب في اليـوم التالي، فقامـوا بالحضـور إلى منـزلي واعتقـالي، وبعـد حوالي سـاعة من الاحتجاز أطلقوا سراحـي بناءً على تدخل العديـد من أعضـاء المجلـس التشريعي ومؤسسـات حقوق الإنسان".

- **تهديد "ناصر أبوميالة" بالقتل وعثوره على قنبلة داخل حقيبة**

بتاريـخ 2013/5/25 عـثر الصحفي نـاصر أبوميالة عـلى قنبلـة داخـل حقيبـة وبداخلها رسـالة تهديد أمام منزله الكائن في ضاحية الشرفى بمدينة البيرة، وهو يعمل ضمن طاقم برنامج "عين على" للإعلامية ربى النجار، والذي يبث عبر فضائية فلسطين. وفي نفـس اليوم أفـادت الصحفية ربـى النجار بإن أحد المجهولـين قام بوضع حقيبة بداخلها قنبلة ورسـالة تهديـد أمـام منـزل زميلهـا ناصر أبـو ميالـة صباح يـوم السـبت الموافـق 2013/5/25. وكُتـب بداخل الرسـالة: "إذا قمتـم ببث الحلقة يوم الأحد سـوف تنفجـر المـرة القادمـة القنبلة بـك وبزميلتك ربى". وأضافـت النجار بأنها وزميلها قاما بتقديم شـكوى رسمية إلى أمن المباحث الذين بدأوا بدورهم بإجراء التحريات اللازمة.

- **اعتقال سعيد القاق ووضربه من قبل قوات الاحتلال**

بتاريـخ 2013/6/28 اعتقلـت قـوات الاحتـلال الإسرائيـلي مصـور وكالة APA سـعيد القـاق بعد أن قام أحد الجنود بالبصق عليه، فور انتهائه من تغطية اعتصام احتجاجي على مهرجان "الانوار الإسرائيلي" في البلدة القديمة بمدينة القدس، وذلك بعد مشـادة كلامية وقعت بينه وبين شرطي إسرائيلي قام بعدها الشرطـي بضربـه، واقتيد إلى مركـز التحقيق ومكث فيـه سـاعة ونصف السـاعة وأطلق سراحـه في اليوم نفسه.

وقـال القاق: "بعد تغطيتي التظاهرة الشـبابية التي انطلقـت احتجاجاً على مهرجـان الأنوار التهويدي، جلسـت أسـتريح على درجات باب العمود، فمرّت مجموعـة مـن عنـاصر القـوات الخاصـة وقـام أحد أفرادهـا بالبصق نحوي بشـكل مقصود، اسـتفسرت منـه لم قام بهـذا التصرف فأطلق ألفاظـاً نابية وبدأ بتجريحي بشكل شخصي، ما جعلني أشعر أنه يجب أن أدافـع عـن نفسي، ووقفـت لأتحدث معـه وجهاً لوجـه لكنه قـام بضربي، وحين حاولـت الدفاع عن

نفسي هجم أفراد الشرطة عليّ وأمسكوني وأبعدوني إلى منطقة أخرى واقتادوني إلى مركز الشرطة في شارع صلاح الدين، حيث أوقفوني ساعة ونصف الساعة، انتظرت خلالها حوالى نصف ساعة وأنا مكبل ومن دون أن أتحرك.

جاء بعد ذلك ضابط وحقق معي واستفسر عن الأسباب التي أُحضرت لأجلها إلى مركز الشرطة، أجبته بدل أن تسألني إسأل من أحضرني إلى هنا فأنا لم أعتدِ على أحد ولم يكن هناك أي داعٍ للاحتكاك والشرطي هو من استفزني. تركني بعدها ورجع بعد نصف ساعة واعتذر مني على اعتقالي وأبلغني أن الأمر حدث بصورة غير مقصودة وأعاد لي الكاميرا وأغراضي وأطلق سراحي من دون أن يفتح أي ملف ضدي".

- **اعتقال "عبد الله عبيد" و"أمجد ياغي" من قبل الحكومة في غزة**

بتاريخ 2013/8/1 اعتقل الأمن الداخلي التابع للحكومة المقالة مراسل الشبكة الفلسطينية عبد الله عبيد ومراسل قناة كربلاء العراقية أمجد ياغي، أثناء تغطيتهما لفعالية ضد الاستيطان بالنقب في ساحة الجندي المجهول. وأفاد عبيد بأنه في حوالي الساعة الرابعة عصراً جاءت مجموعة من رجال المباحث واعتقلوه، كما قاموا بضربه أثناء وجوده معهم في السيارة، وبقي محتجزاً في مقرهم لغاية الساعة السادسة مساءً. وأضاف: "بعد ذلك افرجوا عني واخبروني بان الفعالية المنظمة كانت لحركة تمرد وهم يستهدفون هذه الحركة وليس الصحفيين".

أما ياغي فقال: "جاءت مجموعة بلباس مدني واقتادوني لمركز شرطة الجوازات وهم يعلمون أنني صحفي. ومن ثم احتجزوني في زنزانة لا يوجد بها تهوية أو إضاءة وصادروا جهازي المحمول وهاتفي النقال، وأفرجوا عني حوالي الساعة السادسة مساءً واعتذروا مني".

- **اعتقال "محمد منى"**

بتاريخ 2013/8/7 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مراسل القدس برس "محمد منى" من منزله في مدينة نابلس بالضفة الغربية. وأفاد شقيق الصحفي محمد منى لمركز بأن قوات الاحتلال جاءت إلى منزلهم وقامت بالاستفسار عن أخيه محمد، كما قامت بتفتيش المنزل ومن ثم اعتقلته، بالإضافة إلى مصادرة جهازه الحاسوب وجواله الشخصي وبعض الأوراق. وتم تحويل منى إلى الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر يوم الثلاثاء الموافق 2013/8/13، دون توجيه أي تهمة له.

- **اعتداء قوات الاحتلال على "نضال اشتية" ومصادرة كاميراته**

بتاريخ 2013/9/12 اعتدت قوات الاحتلال على مصور وكالة الأنباء الصينية "نضال اشتية" وصادرت كاميراته أثناء تغطيته لعمليات تجريف أراض زراعية من قبل المستوطنين في قرية سالم قرب مدينة نابلس. وأفاد اشتية لمركز بأنه ذهب لتغطية ذلك، حيث تحوّلت المنطقة إلى مواجهات بسبب إطلاق المستوطنين النار على المزارعين الذين بدأوا بالصراخ عليهم للخروج من أراضيهم، وبعد

لحظـات جاءت قـوة من جيـش الاحتـلال وقامت بالاعتـداء عـلى المزارعين بالـضرب وقنابل الصوت ممـا أدى إلى اشـتعال النـيران. وأضاف اشـتية: لقد قمـت بتوثيـق جميـع هـذه الانتهـاكات، وعندمـا شـاهد الجنـود ذلـك قامـوا باحتجـازي ومصـادرة كاميراتي، وبعد تدخـل الارتباط المدني أفرجوا عني ولكـن لم يعيدوا الكاميرات. لقد رفعت دعوى عليهم بمساعدة منظمة بيتسيلم واعترفوا بقيامهم بتحطيم الكاميرات ودفنها تحت التراب، وأعادوها لي ولكنها غير صالحة للاسـتعمال، علما انني اشتريتها بحوالي 5800 دولار أمريكي.

- **استدعاء "مصطفى الخواجا" من قبل الأمن الوقائي في مدينة الخليل**

بتاريخ 29/9/2013 استدعى الأمن الوقائي في مدينة الخليـل مراسـل فضائيـة القدس مصطفـى الخواجا للتحقيق. وأفاد الخواجا بأنه اسـتلم الاسـتدعاء قبل يـوم واحد، حيث تم إرسـاله مع إحدى السـيارات. وعندمـا ذهب إلى هناك تم التحقيق معه حول عمله في القنـاة، والأخبـار التـي يكتـب عنهـا ومصدرها، وعـن مسـؤوله في العمـل وجهـة التمويـل والراتب. وأضـاف الخواجا: "بالإضافة إلى ذلك اسـتفسروا عن أمور عائلية وشـخصية جداً. لقد بقيت هناك لمدة 3 سـاعات ونصف، طوال هذه الفـترة احتجزوا هاتفي خارج غرفة التحقيق".

- **اعتقـال "جـورج قنواتـي" مـن قبل شرطة بيت لحم**

بتاريخ 2013/11/10 اعتقلت شرطة بيت لحم مدير راديـو بيت لحـم 2000 "جـورج قنواتي" مـن منزله، وذلك على خلفية برنامجه الإذاعي الأسبوعي "عمار يـا بلد". وأفاد قنواتي بأن حـوالي 20 شرطيا وشرطية يرتـدون الزي المدني والشرطي قاموا بمداهمة منزله برفقـة مديـر مكتب شرطـة بيت لحم بـدون مذكرة تفتيش، وقاموا بتفتيش المنزل بالكامل. ومن ثم قاموا باعتقالـه ومنعـوه من التحـدث بالهاتـف، كما قال بأنه تم الاعتداء عليه بالضرب وبالعصي على رأسـه وظهره وشتمه أمام زوجته وأطفاله.

وأضـاف قنواتـي: "اسـتمروا بضربـي حتـى وقعت أرضـاً، كما قام مديـر مكتب الشرطـة بدفع والدتي مـا ادى الى اصابتها برأسـها وبعد ذلـك تم وضعي في سيارة الشرطة وواصلوا ضربي لمدة خمس دقائق قبل تحرك السـيارة، وعنـد وصولنا إلى مركـز الشرطة تم انـزالي بقوة وجاء أحدهم وضربنـي من الخلف وآخر مـن الأمام. وأكد قنواتي بأنه تـم عرضه على طبيب بعد 3 سـاعات مـن الاحتجاز ولكـن الطبيب رفض إعطاءه أي مسـكن مع أنه كان يعاني من آلام حادة، وبقـي في السـجن لغاية صباح اليـوم التالي حيث تم عرضه عـلى النيابة وتم التحقيق معـه حول برنامجه الإذاعـي "عمار يا بلد" وبأنه اسـتخدم الفاظاً بذيئة بحـق مدير شرطة بيت لحـم، وتم توجيه تهمتين لي: الأولى الـذم والتحقير والثانيـة مقاومة رجال الشرطة أثنـاء الاعتقـال. وأفـاد قنواتـي: "تـم توقيفـي على التهمـة الأولى لمـدة 48 سـاعة من قبـل النيابة وعلى الثانيـة طالب وكيل النيابة توقيفي لمدة 24 سـاعة، وبعد ذلك تمت إعادتي للسـجن، وفي حوالي الساعة 12:30 مـن صباح يوم الاثنين، تم الإفراج عني بوجود

نقابة الصحفيين بقرار من النائب العام ورئيس نيابة بيت لحم بضمان محل إقامتي، كما مثلت في تمام الساعة 9 من صباح يوم الثلاثاء أمام المحكمة بخصوص تهمة مقاومة رجال الشرطة، وأدليت بإفادتي بعدم الاعتداء على الشرطي وتم تأجيلها لتاريخ 2-12-2013 بضمان مكان اقامتي، وقد تقدمت بشكوى ضد الذين اعتدوا علي".

- **اعتقال "مجدي طه" من قبل جهاز المباحث الفلسطيني**

بتاريخ 2013/11/1 اعتقل جهاز المباحث الفلسطيني في سلفيت مدير إذاعة "صوت الغد" مجدي طه على خلفية كتابته لتقرير صحفي عن اختفاء فتاة في قرية بديا. وفي تفاصيل الحادثة: "اعتقلت المباحث الفلسطينية في سلفيت، يوم الجمعة 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، مدير إذاعة "صوت الغد" الصحافي مجدي طه، ووجّهت له تهمة "انتحال صفة صحافي"، إثر خبر بثه على الإذاعة ونشره كذلك على موقعها الالكتروني، حول اختفاء فتاة في قرية بديا قرب محافظة سلفيت، وأطلق سراحه يوم الأحد، لتسقط عنه التهمة بعد ثلاثة أيام من المتابعة القانونية التي قام بها محامي مركز "سكايز" محمد النمر الموكل الدفاع عنه.

وقال مجدي: "تم اعتقالي من قبل جهاز المباحث التابع للشرطة الفلسطينية، الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الجمعة، واقتيادي الى مقر شرطة بديا حتى الثامنة مساء، وبعد ذلك تم نقلي الى مقر شرطة سلفيت وبقيت هناك حتى الثالثة من فجر اليوم التالي، حيث تم إطلاق سراحي على أن أمثل أمام المباحث يوم الأحد 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013". وأضاف: "في البداية لم أعرف ما هي التهمة الموجهة إليّ، وكل ما عرفته أن الأمر يتعلق بسبب تغطية صحافية حول اختفاء فتاة من البلدة والتي ظهرت في اليوم التالي، حيث شكرتني عائلتها على متابعتي الإعلامية". وأشار إلى أنه تم التحقيق معه وإطلاق سراحه بكفالة شخصية بلغت 3000 دولار، على أن يقدم الأوراق التي تثبت أنه صحافي ويعمل في حقل الإعلام.

من جهته، قال المحامي النمر: "لم يتقدم أي طرف بشكوى ضد الصحافي طه، ولا نعلم بالضبط على ماذا ارتكزت المباحث العامة في قضية احتجازه وتعطيل عمله طيلة أربعة أيام، أن الأمور واضحة فالصحافي طه يمارس عمله الإعلامي منذ سنوات عبر الإذاعة وعبر الموقع الإلكتروني التابع لها".وأضاف: "بعد التحقيق معه ودفع كفالة شخصية وتقديم الأوراق القانونية التي تثبت عمله في الحقل الإعلامي على مدار 13 عاماً، تم إطلاق سراحه يوم الأحد 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، وتم إسقاط التهمة عنه وإغلاق الملف يوم الاثنين وعدم تحويله الى النيابة".

- **اعتداء قوات الاحتلال على "عطا عويسات" أثناء تغطيته اقتحام المسجد الأقصى**

بتاريخ 2013/12/6 اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مصور صحيفة يدعوت أحرنوت عطا عويسات، أثناء تغطيته لمواجهات اندلعت

بين الفلسطينيين والمستوطنين إثر اقتحاماتهم المتكررة للمسجد الأقصى. وأفاد عويسات بأنه ذهب لتغطية المواجهات وأثناء ذلك قام أحد رجال الشرطة الإسرائيلية بالاعتداء عليه وضربه بقوة مما أدى إلى وقوعه على ظهره وارتطام رأسه بالأرض وإصابته ببعض الكدمات في أنحاء مختلفة من جسمه. وأضاف عويسات: "عندما حاولت إبعاد الشرطي عني، تدخّل رجال الشرطة الآخرون وهجموا علي، كما قاموا برش غاز الفلفل في عيني ففقدت البصر لحوالي ساعتين. وبعد حوالي أسبوع تلقيت اتصالاً من مركز الشرطة للذهاب إلى مقرهم، وعندما ذهبت إلى هناك تم التحقيق معي حوالي ثلاث ساعات وكانت التهمة الموجهه لي الاعتداء على شرطي أثناء تأدية وظيفته بالزي العسكري، دون الاخذ بالاعتبار ما تعرضت له من اعتداءات، وتم منعي من دخول الاقصى لمدة أسبوعين".

- **اعتقال طاقم تلفزيون فلسطين من قبل قوات الاحتلال**

بتاريخ 2013/12/10 اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي طاقم تلفزيون فلسطين المراسلة يارا الفارس، المصور صلاح الهندي والسائق إياد البرغوثي أثناء تواجدهم في قرية عين يبرود بعد إجراء مقابلة مع رئيس المجلس القروي حول الأراضي المصادرة في القرية. وأفادت الفارس بأن قوات الاحتلال قامت بإيقافهم ومصادرة بطاقاتهم الشخصية وهواتفهم والكاميرا، كما قامت باحتجازهم لمدة نصف ساعة حيث قاموا بمسح المواد الإعلامية عن الكاميرا، ومن ثم قاموا بإعادة جميع أغراضهم وإطلاق سراحهم.

قطر

لم يكن من اليسير على الشبكة أن ترصد وتوثق انتهاكات ارتكبت في قطر، لأسباب عديدة منها أن حرية الإعلام مكفولة في قطر ما لم يكن الأمر يتعلق بقطر ذاتها وبنظام حكمها، وثمة رقابة ذاتية واضحة في هذا المجال. أما فيما يتعلق بالشأن غير القطري، فإن حرية الإعلام مكفولة إلى حد ما.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
احتجاز الحرية	1	السلطات القطرية	1	%25
الاعتداء الجسدي	1	السلطات القطرية	1	%25
الاعتداء اللفظي	1	السلطات القطرية	1	%25
المنع من مغادرة البلاد	1	السلطات القطرية	1	%25
المجموع	4		4	%100

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- **احتجاز "نبيل شرف الدين" من قبل السلطات القطرية**

بتاريخ 2013/12/19 احتجزت السلطات القطرية الكاتب الصحفي نبيل شرف الدين في مطار الدوحة رافضين مغادرته المطار عائدًا للقاهرة. وفي نفس اليوم من الواقعة نشر موقع "البوابة نيوز" خبراً جاء فيه "كان الكاتب الصحفي تلقى دعوة من قناة الجزيرة منذ أسبوع وبالفعل قبل الدعوة ولكنه اعتذر عن تكملة الحلقات بعد خلاف بينه وبين حاتم عزام نائب رئس حزب الوسط والمقيم بالدوحة وإصرار الكاتب الصحفي على أن حكم الإخوان كان علامة سوداء في تاريخ مصر وأن 30 يونيو انتفاضة للشعب المصري ضد حكم الإخوان".

ويذكر أن الصحفى نبيل شرف الدين كان أحد الضيوف الدائمين بقناة الجزيرة وتركها بسبب سياستها تجاه مصر وقام فى الفترة الأخيرة بالهجوم على جماعة الإخوان المسلمين أثناء إقامته بالدوحة.

- **مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية في قطر**

أقر مجلس الوزراء القطري مشروع قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الذي من شأنه فرض قيود على حرية التعبير على شبكة الإنترنت من قبل المواقع الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي الإلكترونية.

ومن شأنه كذلك أن يحظر طائفة من الأمور من بينها نشر "أخبار غير صحيحة" تُعرّض "سلامة الدولة أو نظامها العام" للخطر؛ ونشر مواد تتعدى على أي من "المبادئ أو القيم الاجتماعية"؛ ونشر معلومات حول الحياة الخاصة والعائلية للأشخاص. فهذه الأحكام الغامضة ستتيح التطبيق التعسفي للقانون وستؤدي إلى إشاعة الخوف في الخطاب العام.

الكويت

مما لا شك فيه أن الصحافة الكويتية تتمتع بأعلى معدل حرية صحافة وضمان سلامة الصحافيين في المنطقة. والكويت متقدمة بفارق كبير على العديد من جيرانها الإقليميين وحتى دول الربيع العربي. وقد تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام من رصد عدد من الانتهاكات يوضحها الجدول الآتي:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الفصل التعسفي	4	وزارة الإعلام	2	%11.7
		مؤسسات إعلامية	2	%11.7
المنع من النشر	3	مؤسسات إعلامية	3	%17.6
المضايقات	3	وزارة الإعلام	2	%11.7
		السلطات الكويتية	1	%5.8
الحق في محاكمة عادلة	2	محكمة الجنايات الكويتية	1	%5.8
		محكمة الاستئناف الكويتية	1	%5.8
المنع من العمل	2	السلطات الكويتية	1	%5.8
		وزارة الإعلام	1	%5.8
الاعتقال التعسفي	1	الأجهزة الأمنية	1	%5.8
المنع من دخول البلاد	1	السلطات الكويتية	1	%5.8
الرقابة اللاحقة	1	وزارة الإعلام	1	%5.8
المجموع	17		17	%100

وفيما يلي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- **الحكم بإغلاق قناة سكوب مدة شهرين وبغرامة مالية باهظة**

بتاريخ 2013/1/2 أصدرت محكمة الجنايات الكويتية حكماً يقضي بتغريم النائب البرلماني السابق "محمد الجويهل"، وقناة سكوب الفضائية 10 آلاف دينار لكل منهم، وإغلاق القناة لمدة شهرين، بتهمة الإساءة لفئة معينة من المجتمع، وهي قبيلة المطران، وذلك على خلفية الندوة التي نظمها "الجويهل" وقامت القناة ببثها حصرياً، وقد استأنفت القناة الحكم.

- **الحكم بحبس "زايد الزيد" رئيس تحرير جريدة الآن الألكترونية**

بتاريخ 2013/2/20 أصدرت محكمة الاستئناف الكويتية في جلستها المنعقدة حكمًا يقضي بحبس رئيس تحرير جريدة الآن الإلكترونية والكاتب بها "زايد الزيد" لمدة شهر مع الشغل والنفاذ، على خلفية الدعوى المقدمة من الوزير السابق "عبدالمحسن المدعج" بسبب مقال له بعنوان "فاسدون يتحدثون عن الفساد" نشرت خلال شهر أكتوبر 2011.

ويذكر أنه بتاريخ 27 فبراير/شباط 2013 ألقت قوات الأمن الكويتية القبض على ناشر ومدير تحرير جريدة الآن الإلكترونية الصحفي زايد الزيد بعد وصوله مطار الكويت الدولي قادما من

واشنطن حيث تم اعتقاله عند باب الطائرة رغم قدومه بارادته على أثر وفاة والده وبالرغم من ذلك تم منعه من لقاء أشقائه لتعزيتهم بوفاه والدهم. ولقد تم ذلك الإجراء تنفيذا لحكم صدر بحبسه لمدة شهر مع النفاذ وذلك في القضية التي رفعها ضده وزيرالنفط السابق عبدالمحسن المدعج متهماً إياه بالسب والقذف على خلفية مقال منشور أبدى فيه الزيد رأيه متحدثاً عن ضرورة مكافحة الفساد.

وكانت محكمة الاستئناف قد أيدت بتاريخ 20 فبراير/ شباط 2013 الحكم الصادر ضده حيث تم نقله عند عودته للكويت إلى السجن المركزي لقضاء مدة المحكومية.

- **منع "عبدالله بن حمد العذبة" من دخول الأراضي الكويتية**

بتاريخ 2013/4/9 وضعت السلطات الكويتية اسم مدير تحرير صحيفة العرب القطرية الصحفي "عبدالله بن حمد العذبة" ضمن قائمة المنوعين من دخول أراضيها على خلفية مقالات وتدوينات قصيرة له انتقد فيها حال الديمقراطية في الكويت، وذكر العذبة أن السلطات الكويتية قد أدرجت إسمه ضمن قوائم المنوعين من دخول أراضيها، وذلك بسبب تدوينات له علي حسابه الشخصي علي موقع التدوين القصير "تويتر"، ومقالات له بالجريدة انتقد فيها سياسة شخصيات سياسية كويتية من الديمقراطية التي كانت تتمتع بقدر كبير منها الكويت حتى وقت قريب جدًا مقارنة بباقي دول الخليج العربي.

- **إيقاف بث برنامج "توك شوك" لمحمد الوشيحي بقرار من وزارة الإعلام**

بتاريخ 2013/5/14 أصدرت وزارة الإعلام أمراً بايقاف برنامج "توك شوك" وقد ذكر الوشيحي أن إدارة القناة أبلغته بأن وزارة الإعلام أصدرت أمرا بايقاف برنامجه الذي يقدمه "توك شوك" وإحالته إلى النيابة استنادا إلى قانون "الوحدة الوطنية".

وقال الوشيحي في حسابه على تويتر: "بحسب علمي هذه المرة الأولى التي تقوم فيها الوزارة بإيقاف برنامج في قناة خاصة". وذكر الوشيحي أن قرار الإعلام جاء بعد حلقة يوم أمس الأول من برنامجه. مقطع الفيديو المرجح أن يكون السبب في إيقاف البرنامج وإحالة الوشيحي للنيابة بسببه.

- **مشروع قانون جديد يعزز العقوبات على وسائل الإعلام في الكويت**

وافقت الحكومة الكويتية على مشروع قانون جديد للإعلام ينص على إنزال عقوبة السجن 10 سنوات على التجاوزات المتعلقة بالدين، وعلى غرامة قد تزيد عن مليون دولار لمن يتطاول على أمير البلاد أو ولي العهد.ولم تنشر الحكومة الكويتية، التي تواجه ضغوطا من المعارضة، رسميا ما يعرف بـ"قانون الإعلام الموحد"، إلا أن صحفا محلية نشرت تفاصيله.

ويشمل مشروع القانون إضافة إلى الصحف والتلفزيون، التجاوزات الإعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تويتر والمدونات.

ولا يصبح مشروع القانون نافذا إلا بعد إقراره في مجلس الأمة (البرلمان) الذي يهيمن عليه الموالون للحكومة، فضلا عن توقيعه من قبل أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح.

لبنـــان

تتصف البيئة الإعلامية في لبنان بأنها أفضل منها في العديد من الدول العربية، وقد تراجعت حرية الإعلام خلال عام 2013 لأسباب كثيرة داخلية وخارجية.

ويوضح الجدول الآتي الاتجاهات الأساسية للانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الاعتداء اللفظي	11	أنصار الشيخ أحمد الأسير	5	%6.9
		الأجهزة الأمنية	2	%2.7
		مواطنون عاديون	2	%2.7
-	-	مجهولي الهوية	1	%1.3
		مسلحون مجهولون	1	%1.3
المنع من التغطية	10	الأجهزة الأمنية	5	%6.9
		أنصار الشيخ أحمد الأسير	4	%5.5
		مواطنون عاديون	1	%1.3
الاعتداء الجسدي	7	مواطنون عاديون	4	%5.5
		مسلحون مجهولون	2	%2.7
		الأجهزة الأمنية	1	%1.3
التهديد بالإيذاء	7	أنصار الشيخ أحمد الأسير	4	%5.5
		مجهولي الهوية	2	%2.7
		الأجهزة الأمنية	1	%1.3
الإصابة بجروح	6	مجهولي الهوية	3	%4
		مواطنون عاديون	2	%2.7
		الأجهزة الأمنية	1	%1.3
احتجاز الحرية	5	حزب الله	3	%4
		الأجهزة الأمنية	1	%1.3
		مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية	1	%1.3
الاعتداء على أدوات العمل	5	مجهولي الهوية	3	%4
		مواطنون عاديون	2	%2.7
الخسائر بالممتلكات	4	مجهولي الهوية	3	%4
		مواطنون عاديون	1	%1.3
الاستدعاء الأمني للتحقيق	4	مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية	4	%5.5
الاستهداف بالقتل	3	مسلحون مجهولون	3	%4
المضايقة	3	الأجهزة الأمنية	3	%4
احتجاز أدوات العمل	3	الأجهزة الأمنية	1	%1.3
		مواطنون عاديون	1	%1.3
		أنصار الشيخ أحمد الأسير	1	%1.3
مسح محتويات الكاميرا	2	الأجهزة الأمنية	1	%1.3
		مواطنون عاديون	1	%1.3
الاعتداء على الممتلكات الخاصة	1	حزب الله	1	%1.3
الاعتقال	1	حزب الله	1	%1.3
المجموع	72		72	%100

وفيما يلي عرض لابرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة:

- **إهانة "حسام مشيمش" ومصادرة كاميرته**

بتاريخ 2013/1/24 تعرض المصوّر في مجلة "المفكرة القانونية" حسام مشيمش للإهانة ومصادرة كاميرته الخاصة ومحو محتوياتها من قبل عناصر من قوى الأمن، وجرى ترهيبه مع إعلاميين ومصورين آخرين، خلال قيامهم بتغطية مؤتمر صحافي في منطقة رياض الصلح أقامته جمعية "شمل" عن القانون المدني للأحوال الشخصية.

- **تهديد فريق عمل تلفزيون الجديد في طرابلس**

بتاريخ 2013/3/5 تعرض فريق عمل تلفزيون "الجديد" للتهديد في مدينة طرابلس فور إنتهاء المراسلة من قراءة رسالتها المباشرة للنشرة المسائية نحو الساعة الثامنة مساء.

وأفادت مراسلة التلفزيون "راشيل كرم" بأنه ما إن إنتهت من نقل رسالتها على الهواء مباشرة، حتى فاجأها شاب ملتح مسلح يطالبها بإعطائه الكاميرا والمعدات المستخدمة خلال التغطية، مضيفة أنه في أثناء ذلك كان المصور والمساعد إلى جانب السيارة المخصصة للنقل المباشر.

وبعد مشادة كلامية، إستولى الشاب المسلح على السيارة وفر بها مسرعاً إلى جهة مجهولة، ولا يزال قيد الملاحقة من قبل الأجهزة الأمنية في طرابلس. يشار إلى أنّ الزملاء الثلاثة نقلوا إلى سرايا طرابلس للادلاء بافاداتهم بعد الحادثة التي تعرضوا لها.

- **الجيش يمنع وسائل الإعلام من تغطية اعتصام أهالي الموقوفين الإسلاميين في سجن رومية**

بتاريخ 2013/4/21 منعت عناصر الجيش اللبناني، وسائل إعلام محلية من بينها فريق عمل محطة (LBCI) من الوصول إلى مدخل سجن رومية وتغطية "اعتصام التكبير السلمي" الذي أقامه الموقوفون الإسلاميون في باحة السجن، إضافة إلى العشرات من أهاليهم الذين تجمّعوا بدورهم أمام مدخل مبنى السجن، احتجاجاً على تأخّر إخلاءات سبيل الموقوفين ومحاكماتهم.

وإثر ذلك، قدم وفد من أهالي الموقوفين الى طريق بياقوت - رومية، والتقى مراسلي وسائل الإعلام، وأعلن أنه "يطالب بتوضيح لسبب رفض الجيش وصول الإعلام إلى مدخل السجن وتغطيته اعتصام الأهالي، وخصوصاً أن سبعين بالمئة من الموقوفين يجب أن يخرجوا من السجن".

وكانت محطة "LBCI" قد ذكرت في نشرة الظهيرة نقلاً عن مصادر في الجيش، أن "المنع يعود لاعتبارات أمنية". يُذكر أن تلاسناً سُجّل بين عناصر من الجيش تواجدوا على حاجز على الطريق المؤدي الى السجن، وسائقي أحد الباصات والأهالي الموجودين داخله والذين أتوا للمشاركة في الاعتصام، إلا أن الحادث

طُـوّق، لكنّ منـع وصول الإعلام إلى مـكان الاعتصام استـمر، وعـلى الرغـم مـن ذلـك، حصلـت محطـة "LBCI" عـلى صـور حصريـة لهتافـات الموقوفين في باحـة السـجن، إضافـة إلى توافـد أهـالي الموقوفـين للمشـاركة في الاعتصـام، وقدّ بثّتهـا في تقرير متلفز ضمن نشرات الأخبار.

- **ضرب الصحافي "حبيب بطّاح"**

بتاريـخ 2013/5/14 ضرب الصحـافي حبيـب بطّاح وتـم إجباره على محو صور التقطهـا عن هدم آثار في وسط بيروت.

فقـد أصيـب الصحـافي حبيـب بطّـاح بكدمـات في الصـدر وخـدوش في اليديـن ورضـوض في أنحـاء جسـده، جرّاء الاعتداء عليه بالـضرب من قبل عدد مـن العاملـين في مشروع "ديسـتركت أس (District S) في وسـط مدينـة بيروت، في محاولـة لإجباره على محـو صور التقطهـا لهدم آثار خلال بنـاء المشروع في المنطقة المذكورة.

وبتاريـخ 2013/5/15 أشـار بطّاح إلى أنـه توجّه إلى المـكان لتصوير الآثار الموجودة هناك، للحفاظ عليها في صورٍ من أجل الذكرى عبر وضعها في موقع "بيروت ريبـورت"، ففي لبنـان لا أحد يسـتطيع ضمان بقاء هذه الآثار أو الحفاظ عليها".

وأضـاف: "حـين رآنـي العاملـون في المـشروع صرخوا بـي قائلـين أننـي لا أسـتطيع الدخول لأنـه مشروع خـاص، فأجبت إنها آثار وتاريـخ فكيف تكون ملكاً خاصاً؟ فاقترب منّي مدير المشروع وعرّف عن نفسـه قائـلاً "لا شيء هنـا"، فأجبتـه دعنـي أرى إذاً، ففتح البـاب وأدخلنـي مسـافة لا تزيـد عن المـتر فرأيت للحظـات، تلـةً وآثاراً قليلـة لم أتمكّن مـن تفحّصها بنظـري جيـداً، حاولـت الاقتراب أكـثر وأخذ صور بكامـيرا هاتفي الخلـوي، فنهرني العمـال على مرأى ومسـمع من مديرهم "ممنـوع التصوير، إمـحِ الصور الآن" وهاجموني، فطلبت مقابلة مدير الشركة، هنا زاد عدد الشـبان وصاروا ستة أشخاص أقفلوا الباب الـذي أُدخلـت منـه وحاولـوا انتـزاع الهاتـف مني بالقوة، بمهاجمتي وضربـي ووضع يديّ وراء ظهري مع شتمي وتهديدي".

وتابـع: "أزالـوا الصـور الخاصـة بالموقع وتلـك التي صوّرتها في وقت سابق، وبعد ترهيب وجدال ركلت البـاب وهربـت من الموقـع، إلا ان أحدهـم لحق بي حتـى السـيارة، لكنـي تمكنت مـن الإفـلات منه"، مؤكـداً "كانـت تجربة مريعـة، لكأن تصويـر الآثار صار جريمة".

ولفـت إلى أنه "قبل أسـبوعين كانـت هناك آثار في الموقع لم أرها خلال نظرتي الخاطفة الى المكان، وهي موثقـة بصور على صفحـة "Save Beirut Heritage" على موقع التواصل الإجتماعي "فايسـبوك "ولا نعلم ان كانـت قـد أزيلت، أو مـاذا فعلوا بهـا ومن أصدر الأمـر بذلـك". يُذكـر أن بطّـاح يعمل صحافيـاً حرّاً، تُنشر مقالاته في عدد من الصحف ومنها The Daily Star، وكذلك إذاعة BBC وموقع "الجزيرة" إنكليزي، وهو فائز بجائزة سمير قصير عامَي 2006 و2011.

- **الإعتداء على طواقم محطات "أو. تي. في" و"أم. تي. في" و"الجديد" و"المستقبل" في عبرا**

بتاريخ 2013/7/5 تعرّضت طواقم المحطات التلفزيونية التي تواجدت في منطقة عبرا في صيدا، للإعتداء من قبل متظاهرين غاضبين يقومون بمسيرة باتجاه دوار الكرامة بعد صلاة الجمعة في مسجد بلال بن رباح والاعتصام أمامه.

فقد أجبر المتظاهرون مراسلة محطة (OTV) لارا الهاشم على وقف البث المباشر وشتموها ورموا كاميرا المحطة أرضاً عند مفرق الخروبة، ثم كسروا كاميرا مراسل المحطة في صيدا حسن حنقير عند دوار الكرامة، كما تمّ إجبار مراسلة محطة "الجديد" راشيل كرم على وقف البث المباشر، وكذلك رمي كاميرا محطة (MTV) أرضاً والاشتباك بالأيدي مع مصورها جورج أبو كرم وصفعه وتهديده، والاشتباك بالأيدي والتعرّض لمراسل تلفزيون "المستقبل" منير الربيع وزميله المصوّر وكسر زجاج سيارة النقل المباشر الخاصة بالمحطة ومحاولة خلع أبوابها.

وكانت الفرق الإعلامية التابعة لـ"الجديد"، "المستقبل"، "أو.تي.في"، "أم.تي.في"، "المنار" و(LBCI) قدّ تجمّعت بالقرب من المصورين وسيارات البث المباشر عند مفرق الخروبة الذي يبعد عن مسجد بلال بن رباح حوالى المئة متر، بعد أن علمت أن هناك مسيرةً للمتظاهرين باتجاه دوار الكرامة بعد صلاة الجمعة في المسجد.

وقالت الهاشم: "كان الإعلاميون متجمعين عند مفرق الخروبة، وخلال قيام المتظاهرين بالمسيرة باتجاه دوار الكرامة صرخ بعضهم (هذه محطة "أو. تي.في" أوقفي البث المباشر!) وقاموا بشتمي.

فابتعدت قليلاً عنهم، ثم تحت الصراخ أوقفت الحديث عبر المذياع وأكملت الحديث عبر الهاتف، فما كان منهم إلا أن رموا كاميرا المحطة والقاعدة الثلاثية الأرجل التي تثبّت عليها أرضاً، كما أتت نساء محجبات باتجاهي وصرخن في وجهي "احكوا كلمة حق حاج تكذّبوا".

وحين نزول مراسلنا في صيدا حسن حنقير الى دوار الكرامة لمتابعة المسيرة هجموا عليه وكسروا الكاميرا وحاولوا أخذ شريط التصوير منه إلا انهم لم يُفلحوا في ذلك". وتابعت: "بعد صراخهم عليّ لوقف البث ورميهم لكاميرا المحطة أرضاً، ضربوا سيارة البث المباشر لـ"المستقبل" وهاجموا مراسلها ظناً منهم أنه مراسل "الجديد"، وإثر ذلك طلب الجيش من الإعلاميين الخروج من صيدا".

من جهته، أشار مدير العمليات في محطة "أم.تي.في" فرنسوا زيادة إلى أن المتظاهرين "رموا كاميرا المحطة أرضاً وتدافعوا مع مصورها جورج أبو كرم وصفعوه وهدّدوه وصرخوا في وجهه".

أما راشيل كرم فأوضحت ما جرى بقولها: "نزعت شعار المحطة عن الميكروفون كي أحتاط من عدم تعرضنا لأي اعتداء، لكن المتظاهرين عرفوني من

وجهي، فهجم حوالى عشرة منهم عليّ وبدأوا بالصراخ "أوقفوا التصوير، إذهبوا من هنا!" على الرغم من اننا كنا على الهواء مباشرةً، ما اضطرنا الى وقف البث المباشر".

وتابعت: "اعتدوا على سيارة النقل المباشر التابعة لقناة "المستقبل" ظناً منهم أنها تابعة لمحطة "الجديد" وكوني كنت بالقرب منها، كما اشتبكوا بالأيدي مع مراسلها منير الربيع الذي تحدثت معه اثر الحادثة وأشار إلى أنه بخير".

وأكّدت كرم أنه "بعد الاعتداء على بعض الصحافيين من قبل أول مجموعة من المتظاهرين والتي تقدّمها رجال وتواجدت فيها بعض النسوة أيضاً، أتى عدد آخر من المتظاهرين التابعين لـ"حزب التحرير"، وكنت أهمّ بالتصوير عندما طلب مني عناصر من مخابرات الجيش التوقف عن ذلك، فقلت لهم أتوقف عن البث والتصوير شرط منع كل الاعلاميين أيضاً من التصوير وليس محطّتنا فقط، وهكذا كان، فطلب الجيش من الإعلاميين وقف التصوير".

وأشارت إلى أن أحداً من المتظاهرين لم يعتدِ على الصحافيين بالعصي، بل اكتفوا بالصراخ عليهم بوقف التصوير، وإبعادهم بالأيدي، وأبدت عتبها على القوى الأمنية "التي رأت تجمّع الصحافيين لنقل الخبر ولم تبادر الى حمايتهم عبر تأمين عناصر كافية من الجيش بالقرب منهم، أو وضع عناصر مكافحة الشغب على مقربة من مكان تواجدهم".

- **قنص سيارة تابعة للمؤسسة اللبنانية للإرسال في طرابلس**

بتاريخ 2013/10/26 تعرضت سيارة تابعة للمؤسسة اللبنانية للإرسال للقنص في طرابلس كان يستقلها كل من المراسل إدمون ساسين والمصوّر بيار يوسف حوالي الساعة الخامسة؛ بُعيد قيام الفريق بتصوير ميداني في منطقة جبل محسن في مدينة طرابلس. ولم يتعرض أفراد الطاقم المكوّن من المراسل إدمون ساسين والمصور بيار يوسف لأي أذى.

وقال ساسين: "كنّا عائدين من تصوير ميداني في جبل محسن وبينما كنا نمر في طلعة الشمال في جبل محسن تعرضنا لرصاصة قناص دخلت من خلف السائق وخرجت من الزجاج الخلفي للسيارة، ولو تأخرنا ثانية واحدة لكنّا أصبنا".

- **إصابة المصور "إبراهيم بيكال" خلال تصويره إخراج المفتي قباني من جامع الخاشقجي**

بتاريخ 2013/12/29، أصيب مصور جريدة "المستقبل" إبراهيم بيكال، بشعر في الجمجمة، خلال تصويره لحظة خروج المفتي محمد رشيد قباني بملالة الجيش من جامع الخاشقجي والاعتداء عليه من قبل محتجين على حضوره تشييع الشاب محمد الشعار، الذي كان أحد ضحايا الانفجار الذي استهدف الوزير السابق محمد شطح.

وقال بيكال: "عندما تحركت ملّالة الجيش التي كانت تقل المفتي لإخراجه من المسجد شرعت

أصورها وإذ بي أحس بنفسي ملقى على الأرض وكأن جدار المسجد قد سقط على رأسي.

لقد أُصبت بوابل من الحجارة والأحذية التي قذفها شبان غاضبون وكانت تستهدف المفتي احتجاجاً على حضوره جنازة الشاب محمد الشعار، وتم نقلي بعدها الى مستشفى المقاصد حيث مكثت ما يقارب الست ساعات، ثم أبلغني الطبيب أني اصبت بشعر بسيط في الجمجمة. ما زلت أشعر ببعض الدوار والغثيان ولكني بخير. ما حصل معيب جداً.

إتصل بي مخفر طريق الجديدة وفرع المعلومات لسؤالي عما إذا كنت أود أن اتقدم بشكوى، ولكني رفضت لأن ما جرى كان خلال معمعة الاحتجاج ولا يمكن لأحد أن يحدد من هم الفاعلون".

ليبيا

رصدت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام جملة من الانتهاكات للحريات الإعلامية في العام 2013، ويبين الجدول الآتي طبيعة الانتهاكات المرتكبة وعددها:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الاعتداء الجسدي	10	الأجهزة الأمنية	3	%3.6
		ميليشيات مسلحة	3	%3.6
		رجال أمن وحماية	3	%3.6
		مواطنون عاديون	1	%1.2
الاعتداء على مقار العمل	9	ميليشيات مسلحة	9	%10.9
احتجاز الحرية	9	ميليشيات مسلحة	9	%10.9
الاختطاف	8	ميليشيات مسلحة	8	%9.7
الاعتداء اللفظي	8	ميليشيات مسلحة	4	%4.8
		رجال أمن وحماية	3	%3.6
		مواطنون عاديون	1	%1.2
الخسائر بالمتلكات	8	ميليشيات مسلحة	7	%8.5
		مواطنون عاديون	1	%1.2
التهديد بالقتل	6	ميليشيات مسلحة	6	%7.3
مقتل	5	ميليشيات مسلحة	5	%6
الإصابة بجروح	5	ميليشيات مسلحة	5	%6
التهديد بالايذاء	4	ميليشيات مسلحة	4	%4.8
المضايقات	3	ميليشيات مسلحة	3	%3.6
محاولة اغتيال	2	ميليشيات مسلحة	2	%2.4
الاعتداء على أدوات العمل	2	ميليشيات مسلحة	1	%1.2
		مواطنون عاديون	1	%1.2
الحبس	1	القضاء الليبي	1	%1.2
محاولة اختطاف	1	ميليشيات مسلحة	1	%1.2
مجهولي المصير	1	ميليشيات مسلحة	1	%1.2
المجموع	82		82	%100

وفيمـا يأتي عـرض لأبرز الانتهـاكات التي رصدتها الشبكة في العام 2013:

- **الاعتـداء بالضـرب على طاقـم قناة العاصمة الفضائية**

بتاريـخ 2013/2/1 تعـرض فريـق صحفـي تابـع لقنـاة "العاصمـة" الفضائية الليبيـة للاعتداء عليه بالـضرب والـركل والدفـع من قبـل عناصر حراسـة تابعـين للمؤتمر الوطنـي، يرتدون زيًـا مدنيًا، وذلك أثناء قيـام أفراد الفريـق بتغطية إحدى الجلسـات الاسـتثنائية لبعض أعضـاء المؤتمـر الوطني، وذلك رغـم إبرازهـم للتصريحـات والمسـتندات المطلوبـة لدخولهم للمؤتمر.

فقـد أعلـن مسـؤول في قنـاة "العاصمـة" الفضائيـة الليبيـة أن فريقا من القنـاة الخاصة تعرض للضرب من جانب عناصر حراسـة تابعـين للمؤتمر الوطني العام.

وقال مديـر مركز الاعلام في قنـاة "العاصمة" فتحي بـن عيـسى أن: "فريقـا مـن قناتنـا توجـه بعـد ظهر الجمعـة إلى المؤتمر العام لتغطية اجتماع ودخل المقر بشـكل قانوني. وبعدما أجرى مقابلة مع احد اعضاء المؤتمر، اعتدى على الفريق حراس للمؤتمر الوطني العام يرتدون زيا مدنيا".

وأضـاف أن "النائـب العـام قـرر فتـح تحقيـق في الحادث". وبـث على مواقع التواصـل الاجتماعي شريـط مصور يظهـر مصـور للقناة يتعـرض للدفع والضرب من جانب أشخاص في زي مدني. واعتبر عـشرات الصحافيـين في بيـان أن هـذا الاعتـداء يعكـس "رغبـة محمومـة لقهر الصحـافي والإعلامي الليبـي، وتكـراره لا يفـسر إلا سياسـة ممنهجـة في ظـل صمـت المؤتمـر الوطني العـام وعـدم ادانته لهذا السلوك".

ودعا إلى "إصدار تشريع يحمي الصحافي والإعلامي الليبي ويضمن له حق الحصول على المعلومة وتجريم الاعتداء عليه بكل الأشكال".

- **توقف قنـاة ليبيا الرسـمية عن البث بسبب مضايقات من مليشيات مسلحة**

بتاريخ 2013/3/15 توقفت قناة ليبيا الرسـمية عن البث بسبب استياء الموظفين والعاملين والصحفيين مما يتعرضون له من أعمال الشـتم والتشهير من قبل مليشيات مسلحة منذ شهر.

فقـد قـال رئيـس قسـم المذيعـين في القنـاة هشـام الناجح، إن قرار وقـف البث، جاء بعد أن نفد صبر العاملـين والصحفيـين والمذيعـين، لمـا يتعرضـون له من أعمال تهديد وشـتم من قبل إحدى المليشـيات يرتدون ملابس عسـكرية ولديهـم لحى طويلة، على حد قوله.

وقـال هشـام الناجـح "نتعـرض منـذ شـهر للتهديد والشتم، ويتم وصفنا بأزلام النظام السابق، ويفرضون علينـا عـدم جلب ضيـف معـين، وإلا سـيتم قتلنا، ويتهموننا بأننا نتحيز ضد قانون العزل السياسي".

- **الاعتداء بالضرب على "محمد الغرياني"**

بتاريخ 2013/4/20 تعرض مراسل "أخبار الآن" الصحفي "محمد الغرياني" في العاصمة طرابلس للضرب إثر مناوشات حدثت أمام مؤتمر للصلح عقد بين قبيلتين، في مدينة طرابلس.

- **الهجوم بالقنابل على مقر قناة ليبيا الحرة**

بتاريخ 2013/5/15 تعرضت أول محطة تلفزيونية ليبية مستقلة لهجوم بقنبلة. وأعلنت قناة ليبيا الحرة أنها قررت نقل مقرها من منطقة الحدائق اعتبارا من يوم 2013/5/15 وذلك "نظرا لاستهداف القناة بهجوم إرهابي، والذي سبب أضرارا مادية ومعنوية للعاملين والجيران، وحفاظا على الأرواح وتحسبا لأي طارئ إرهابي جديد" على حد تعبير القناة. وقد سبب الانفجار أضرارا مادية ومعنوية للعاملين والجيران.

وقد سمع طارق العيسوي المذيع بالتلفزيون "دويا هائلا" لما كان على الهواء.

وقال العيسوي: "خرجنا فوجدنا الزميل محمد العقوري قد أصيب على إثر إلقاء قنبلة يدوية على واجهة القناة". الهجوم كان هو الثالث على الأقل في سنتين الذي يستهدف المحطة، التي تُعتبر بأنها قناة الثورة.

وفي أكتوبر، خرب المتظاهرون مقر المحطة. وكان قد أسسها محمد نبوس الذي قُتل خلال الثورة المناهضة للقذافي. وقد استنكر وزير الثقافة الحبيب الأمين هذا الاعتداء الأخير واعتبره اعتداء على حرية التعبير.

- **اغتيال "عزالدين قوصاد" برصاص مجهولين**

بتاريخ 2013/8/9 قتل المذيع في تلفزيون "ليبيا الحرة" عزالدين قوصاد، برصاص مجهولين أطلقوا عليه النار بعد أن استقل سيارته التي كانت متوقفة أمام بنك للدم" في بنغازي. فقد تم اغتيال الصحافي في قناة تلفزيون "ليبيا الحرة"، الجمعة، في بنغازي شرق البلاد، كما أعلن مصدر أمني.

وقال المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه "قتل عزالدين قوصاد، المذيع في تلفزيون "ليبيا الحرة" برصاص مجهولين أطلقوا عليه النار بعد أن استقل سيارته التي كانت متوقفة أمام بنك للدم" في بنغازي. ووقع الحادث بعد صلاة الجمعة، كما أضاف هذا المصدر الذي لم يقدم المزيد من التفاصيل. وكان قوصاد، وهو أساساً طبيب، عمل في إذاعة "المنارة إف إم" قبل أن يلتحق بتلفزيون "ليبيا الحرة"، أول قناة خاصة تفتح بعد انتفاضة بنغازي، مهد الثورة التي أطاحت بنظام القذافي عام 2011. وقال صحافيون في بنغازي لفرانس برس: "كان يقدم برنامجاً عن التنمية البشرية ولا علاقة له بالسياسة".

- **اختطاف "الطاهر التركي" من قبل جماعة مسلحة**

بتاريخ 2013/9/27 اختطف رئيس تحرير صحيفة الرواسي "الطاهر التركي" على يد جماعة مسلحة،

وذلك بعد أن أطلقوا عليه النار وأصابوه بساقه، بينما كان يقود سيارته على طريق السواني باتجاه مدينة الزنتان برفقة زوجته وابنتهما وأخيه. وتمت عملية الاختطاف بعد اعتراض سيارته من قبل مجموعة من المسلحين في المنطقة الواقعة بين العزيزية والسواني، ونقله إلى جهة مجهولة .

ويشار إلى أن الطاهر أصيب بأربع طلقات نارية في رجليه أثناء اختطافه، وأن عملية المفاوضات تدار اجتماعيا ولاعلاقة لأجهزة الدولة بذلك .. وأفاد التركي بأنه لم يتلق العلاج اللازم.

- **مقتل "رضوان الغرياني"**

بتاريخ 2013/12/1 قتل صاحب إذاعة "طرابلس إف إم" الموسيقية الخاصة التي تبث بالإنكليزية "رضوان الغرياني" بالرصاص في حي "غوط الرمان" بضواحي العاصمة الليبية طرابلس لأسباب لم تعرف حتى الآن وفق ما أعلن مسؤول في الإذاعة. وعثرت دورية من الجيش على رضوان الغرياني (40 سنة) مقتولا في سيارته. وقال ربيع الدهان مدير البرامج والمشارك في تأسيس الإذاعة إن "صاحب الإذاعة رضوان الغرياني قتل بالرصاص في حي غوط الرمان" بضواحي طرابلس. وأضاف قائلا: "لا نعلم في الوقت الراهن سبب هذا الاغتيال والأكيد أنه ليس بدافع السرقة" موضحا أن الإذاعة توقفت عن البث حدادا عليه.

وأكد أن الغرياني وهو أب لخمس بنات أنه لم يتلق تهديدات بالموت. وبدأت أذاعة طرابلس إف إم تبث في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 بعد شهر على سقوط نظام العقيد معمر القذافي وتبث خصوصا موسيقى غربية وبرامج ترفيهية ومنوعات. وكانت الإذاعات الخاصة ممنوعة طيلة أربعة عقود في عهد النظام السابق.

- **محاولة اغتيال "عمر البدري"**

بتاريخ 2013/12/19 تعرض الصحفي عمر محمد البدري بصحيفة الراوسيبطرابلس إلى محاولة اغتيال بمنطقة غوط الشعال غرب العاصمة طرابلس، وذلك إثر استهدافه بوابل من الرصاص وإصابته بطلقة في الحنجرة. وأكد النقيب العام للصحفيين مصطفى فنوش، أن جهود النقابة وهيئة دعم وتشجيع الصحافة تمكنت من نقل الصحفي إلى إحدى مستشفيات تونس لخطورة حالته.

المغـــرب

رصدت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام جملة من الانتهاكات للحريات الإعلامية في العام 2013.

ويبين الجدول الآتي طبيعة الانتهاكات المرتكبة وعددها:

نوع الانتهاك	التكرار	الجهة المسؤولة	التكرار	%
الاعتداء الجسدي	21	الأجهزة الأمنية	13	%14.6
		مسؤولون ومتنفذون	5	%5.6
		مواطنون عاديون	3	%3.3
الاعتداء اللفظي	19	الأجهزة الأمنية	12	%13.4
		مسؤولون ومتنفذون	5	%5.6
		مواطنون عاديون	2	%2.2
المنع من التغطية	10	الأجهزة الأمنية	8	%8.9
		مسؤولون ومتنفذون	2	%2.2
الإصابة بجروح	7	الأجهزة الأمنية	4	%4.5
		مسؤولون ومتنفذون	2	%2.2
		مواطنون عاديون	1	%1.1
احتجاز الحرية	7	الأجهزة الأمنية	3	%3.3
		مسؤولون ومتنفذون	3	%3.3
		مواطنون عاديون	1	%1.1
التهديد بالإيذاء	6	مسؤولون ومتنفذون	4	%4.5
		مواطنون عاديون	2	%2.2
الحق في محاكمة عادلة	6	إدارة الأمن الوطني	2	%2.2
		محكمة الاستئناف في الرباط	1	%1.1
		الشرطة القضائية بولاية فاس	1	%1.1
		محكمة الاستئناف في بسلا	1	%1.1
		المحكمة الابتدائية في الرباط	1	%1.1
التهديد بالقتل	3	مسؤولون ومتنفذون	3	%3.3
الاعتداء على أدوات العمل	3	الأجهزة الأمنية	2	%2.2
		مسؤولون ومتنفذون	1	%1.1
الاعتقال التعسفي	2	الأجهزة الأمنية	2	%2.2
الاستدعاء الأمني للتحقيق	2	الأجهزة الأمنية	2	%2.2
مسح محتويات الكاميرا	2	مسؤولون ومتنفذون	2	%2.2
الحبس والتوقيف	1	الأجهزة الأمنية	1	%1.1
المجموع	89		89	%100

وفيما يأتي عرض لأبرز الانتهاكات التي رصدتها الشبكة في العام 2013:

- **تهديد "هشام الصميعي" بالاعتداء عليه**

بتاريخ 2013/2/12 تلقى مراسل فاس نيوز بصفرو هشام الصميعي تهديدا بالاعتداء عليه جراء نقله لخبر يتعلق بخروقات رافقت ملف توزيع مأدونيات النقل الطرقي بصفرو والتي كانت مخصصة لمعطلين ومعاقين. وقد جاء التهديد مباشرا من طرف الصحفي المزور الذي أنعم عليه عامل الإقليم بمأدونية للنقل كانت من حق معاقين ومعطلين وذلك جراء خدماته لرئيس الشؤون العامة السابق، وقد كان المعتدي في حالة هستيرية حيث تعرض له وهدد مراسل فاس نيوز هشام الصميعي بأحد المقاهي قائلا: والله حتى نسيفط ليك أولد ... لي غادي يخسر ليك وجهك وحتا يلا ماكينش لي يقدر .. أنا غادي نديرها وردد العبارة الأخيرة بعد أن أخرج سكينا من تلابيبه أظهره في مقهى البحيرات التي كان الصحافي يحتسي بها فنجان قهوته كما هدد هذا المعتدي الذي يحظى بتعامل خاص من عامل صفرو مراسل فاس نيوز إن هو كتب مقالات أخرى حول مقالع الرمال بصفرو ورخص النقل وهي المواضيع الساخنة التي نشرتها فاس نيوز في السابق، الشيء الدي يظهر أن المعتدي مسخر من طرف جهات معينة تصبغ عليه حصانة خاصة.

وفي اتصال فاس نيوز بمراسلها أكد أنه لا يخاف من التهديدات ولا يأبه بالمسخرين وبأن رسالته أنبل من أن توقفها تهديدات جبانة صادرة من أحد أصحاب

السوابق، كما طالب الجهات القضائية المعنية بفتح تحقيـق في موضوع التهديـدات. من جانب آخر ندد الكسير شعيب رئيس تنسيقية حقوق الإنسان بصفرو بهذه التهديدات التي وصفها بالاعتداء السافر على حرية الصحافيين.

وأضاف أن التنسـيقية تدرس الموضوع بجدية قصد القيـام بالخطوات اللازمـة منبها الشرطة الى ضرورة الحـرص على سـلامة الصحافيـين وردع التهديدات التي يتلقونها من جهات مسخرة.

- **اعتداء أحد أعوان السلطة على "محمد وراق"**

بتاريـخ 2013/3/5 تعرض المصـور الصحفي بجريدة الأحـداث المغربية "محمـد وراق" لاعتداء من طرف عون سلطة على اثر تغطيته لتفكيك السلطة المحلية لسـوق عشـوائي وقـد أصيـب بكدمـات وإصابات متفرقـة بجسـمه وبرضـوض عـلى مسـتوى الرقبـة والـذراع، حيـث نقل على متن سـيارة إسـعاف تابعة للوقايـة المدنية إلى مسـتعجلات مستشـفى سـيدي عثمـان لتلقـي الإسـعافات الأوليـة، ثـم أحيل على مصحة خاصة لتلقي العلاج كما استمعت له مصالح الشرطة في محضر رسمي وسجلت شكايته ضد عون السلطة المعتدي.

وكان وراق في مهمة إعلامية لتغطية وقفة احتجاجية للتجـار، وقد تعـرض الوراق للضرب بواسـطة هراوة ظـل أحد أعوان السـلطة ينهال بها عليـه مع توجيه مجموعـة من الشـتائم في حـق الصحفـي في محاولة لنـزع آلة تصويره، وقد نقل الزميل على وجه السرعة إلى إحـدى المستشـفيات الطبيـة، قبـل أن يتم نقله لإحـدى المصحـات الطبية الخاصـة بمدينـة الدار البيضاء.

- **الاعتـداء على "سـمير الديدي" في ندوة الدار البيضاء**

بتاريخ 2013/5/27 تعـرض الصحفي بجريدة الخبر "سـمير الديـدي" لاعتـداء لفظـي وجسـدي خـلال ندوة صحافية عقدتها الجامعة الملكية المغربية للكرة الحديدية بأحد فنادق الدار البيضاء من طرف عضو جامعي وبعـض الحراس من الأمن الخـاص للفندق. فقد قام سـمير ديدي بطرح سؤال محرج على محمد عرشـان رئيس جامعـة البادمينتون، لـم يرق للأخير، فأمر بإخـراج الصحفي مـن القاعة التـي احتضنت لندوة، ما أدى إلى اشتباك بينه وبين الأمن الخاص.

- **اعتقـال "مصطفـى الحسـناوي" والحكم عليه بالحبس**

بتاريـخ 2013/5/27 اعتقلـت السـلطات المغربيـة الصحفـي "مصطفـى الحسـناوي" مبـاشرة بعـد عودتـه مـن رحلـة الى تركيا لإجـراء ريبورتـاج حول "اللاجئين السـوريين"، وهو مدوّن وصحفي بصحيفة السـبيل المغربيـة، وعضـو في منتـدى الكرامـة لحقـوق الإنسـان. وبتاريـخ 2013/7/11 نـشر موقع "لكـم" الإخباري خبراً جـاء فيه "قضت إسـتئنافية الرباط، بعد ظهر الخميس 11 يوليو، في حق مصطفى الحسـناوي، الصحفـي بجريـدة "السـبيل" المغربية، وعضـو منتـدى الكرامـة لحقـوق الإنسـان بأربـع سـنوات نافذة على خلفية تهم تتعلـق بـ"الإرهاب".

ووجهت المحكمة للحسناوي تهمة: "تكوين عصابة إرهابية للقيام بأعمال تخريبية تمس أمن الدولة والاستقرار في البلد" ونفى الحسناوي خلال المحاكمة كل التهم الموجهة إليه في محضر الشرطة القضائية، مشيرا إلى القاضي بأن "رفضه للتعاون مع المخابرات المغربية، كان سبب وقوفه أمامه في المحكمة ". كما نفى الحسناوي أمام رئيس الجلسة علاقته ببعض الجماعات "الإرهابية"، معتبرا بأن لقاءه ببعض الشخصيات الإسلامية كان بـ"صفة صحفية وحقوقية".

وسبق لمصطفى الحسناوي أن قاد بالمغرب الحملة التي طالبت بمحاكمة الناشط الأمازيغي أحمد عصيد، وكان المفجر لقضية "التلميذات المحجبات بطنجة".

وعرف الحسناوي بعمله الصحافي والحقوقي المدافع عن المعتقلين الإسلاميين بالمغرب. وكتب العديد من المقالات اللاذعة التي تنقد نظام الحكم في المغرب". ويعمل الحسناوي بجريدة السبيل المعروفة بتناولها لقضايا المعتقلين المتهمين بالإرهاب بالمغرب منذ سنة 2003 والاضطهاد الذي يتعرضون له، وقام السيد الحسناوي في إطار عمله الصحفي ودفاعه عن حقوق الإنسان بتوثيق وفضح العديد من حالات الاعتقال التعسفي والتعذيب. وكان قد توجه إلى تركيا في 11 مايو 2013 لكنه منع من دخول البلاد دون أن تبدي له السلطات التركية أسباب ذلك ليعود إلى بلده المغرب في نفس اليوم. وهناك أوقفته السلطات المغربية وتم الاستماع إليه مطولا قبل أن يخلى سبيله.

ولبى استدعاء جديدا لشرطة مركز المعاريف بالدار البيضاء صباح 16 مايو، معتقدا أنه إجراء روتيني تقوم به الشرطة من حين لآخر مع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وطُلب منه العودة ظهر نفس اليوم ليعتقل دون أن يطلع على الأسباب. وحسب قوله، دار التحقيق معه حول جوانب عدة من حياته العملية والمهنية وانتمائه السياسي وعمله الحقوقي وتواصله مع عائلات المعتقلين المتهمين بانتمائهم للسلفية الجهادية دون أن يوجه له اتهام محدد، اللهم معاتبته على رفضه التعاون مع الشرطة وتزويدها بأخبار عن شخصيات قريبة من الأوساط السلفية نظرا للثقة التي يحظى بها في إطار عمله الصحفي وهو ما رفضه وكان دائما يرفضه رغم تهديدات بالانتقام.

ودامت الحراسة النظرية للسيد الحسناوي 12 يوما، بينما يحددها قانون الإجراءات في 48 ساعة، و 96 ساعة في قضايا الإرهاب قابلة للتجديد مرتين، إلا أنه في هذه القضية تم الاعتقال وتمديده دون تبرير أو أساس قانوني لذلك. وفي اليوم الأخير للحراسة النظرية طلب منه ضابط توقيع أوراق المحضر مخبرا إياه أن الإجراء انتهى وأنه سيفرج عنه بعد التوقيع، وهو ما قام به دون الاطلاع على محتوى الوثائق بعد أن تعب نفسيا وجسديا. وعرض على وكيل الملك في 27 مايو 2013 والذي قدمه للمحاكمة في نفس اليوم بسبب أنشطته الإرهابية دون تحديد وقائع معينة واكتفى بسؤاله عن سفره إلى تركيا وعلاقاته

بالأوساط السلفية ووجه له تهمة تكوين عصابة إرهابية تهدف إلى المساس بالأمن العام وأمر بسجنه في سجن سلا. وفي جلسة 11 يوليو نفى الحسناوي جميع الاتهامات الموجهة إليه وبرر علاقاته مع الأوساط السلفية بسبب عمله الصحفي ودفاعه عن حقوق الإنسان.

ورغم غياب أدلة تورط السيد الحسناوي في أي من القضايا المتهم فيها إلا أن المحكمة أصدرت في حقه عقوبة 4 سنوات سجنا بتهمة تشكيل عصابة إجرامية من أجل تهديد الأمن العام. وقضت محكمة الاستئناف بمدينة سلا قرب العاصمة المغربية المكلفة جرائم الإرهاب، الاثنين، بالسجن ثلاث سنوات مع النفاذ في حق صحافي بعد إدانته بـ"تكوين عصابة إجرامية وعدم التبليغ عن جرائم إرهابية"، حسب ما أفاد محاميه.

وقال خالد الإدريس محامي مصطفى الحسناوي الذي يلاحق بموجب قانون الإرهاب إن موكله ملاحق بتهمة "تكوين عصابة إجرامية للقيام بأعمال إرهابية وعدم التبليغ عن جرائم إرهابية". واعتقل الصحافي مصطفى الحسناوي في 27 مايو الماضي مباشرة بعد عودته من رحلة الى تركيا لإجراء ريبورتاج "حول اللاجئين السوريين" حسب ما قال، وفي 11 يوليو حكم عليه بالسجن أربع سنوات مع النفاذ بتهمة "عدم التبليغ عن جريمة"، ليتم تخفيضها إلى ثلاث سنوات الاثنين في حكم الاستئناف. وأوضح المحامي لوكالة "فرانس برس" أن موكله "لم يتمكن أصلا من دخول تركيا حيث طلب منه في المطار العودة إلى المغرب، حيث وجد الأمن في استقباله لاعتقاله والتحقيق معه". ومن بين الأدلة التي اعتمدتها النيابة العامة لإدانة موكله على ما أوضح المحامي "جملة على فيسبوك شاركها شخص ما مع موكلي على حائطه، وقال فيها إنه ذاهب إلى سوريا للجهاد ضد نظام الأسد"، مؤكدا أنه سيلجأ إلى النقض ضد هذا الحكم الاستئنافي.

وقال بيان سابق للحسناوي "إن تقييد حقي في السفر وحقي في التواصل، وهما من مقومات العمل الصحافي، يخفيان رغبة في تقييد حريتي في التعبير"، موضحا أن "السبب في محاكمته يعود إلى رفضه التعاون بخصوص تقديم معلومات للأجهزة الأمنية عن مغاربة يسافرون للجهاد في سوريا".

- **الاعتداء على "عبدالله حفري" بعصا كهربائية من قبل قوات التدخل السريع**

بتاريخ 2013/7/9 تعرض الصحفي "عبدالله حفري" لاعتداء بواسطة عصا كهربائية على يد أحد مسؤولي قوات التدخل السريع، وقد وقع الاعتداء على مرمى من مواطنين عاينوا الحادثة. ففيما كان الصحفي يقوم بواجبه المهني في تغطية مسيرة عمال سيتي باص أعطيت أوامر من طرف مسؤول بالإشارة لضابط من قوات التدخل السريع للاعتداء على الصحفي ورغم أن هذا الأخير أشهر بطاقته المهنية للتعريف بمهمته إستمر رجل الأمن في تعنيف الصحافي بواسطة عصا كهربائية الشيء الذي نجم عنه أضرار جسدية غالب عبد الله آلامها .

ضرب "عبدالرحمن المختاري" من قبل رجال الأمن بتاريخ 2013/9/7 تعرض مصور جريدة الصباح "عبدالرحمن المختاري" والذي كان يتابع فعاليات مهرجان طانطان لاستفزازات يجهل أسبابها من طرف عناصر محسوبة على الأمن، وحسب ما تناقلته مصادر إعلامية محلية، فإن المختاري تعرض للضرب على مستوى الرأس وتم نقله على وجه السرعة إلى المستشفى من أجل تلقي العلاج .

- **إهانة "نورالدين ميموني" ومصادرة كاميرته**

بتاريخ 2013/10/2 تعرض الصحفي بشبكة العيون 24 الإخبارية "نورالدين ميموني" إلى اهانة ومحاولة سلب آلة التصوير التي كانت معه بالقوة من طرف عامل إقليم تاوريرت وكذا بعض عناصر القوات المساعدة التي كانت رفقته. كان ذلك حين كان ميموني منهمكا في أخذ تصريحات بعض العمال الناجين من حادث انهيار سقف قبة في طور البناء بمقر الزاوية العلوية وسط مدينة العيون الشرقية. ففي حدود منتصف النهار، وبينما كان الزميل نورالدين ميموني منهمكا في أخذ تصريحات بعض العمال الناجين من حادث انهيار سقف قبة في طور البناء بمقر الزاوية العلوية وسط مدينة العيون الشرقية، وذلك من أجل نقل تفاصيل هذا الحادث المأساوي لزوار الموقع داخل وخارج أرض الوطن بكل مهنية واحترافية، وبينما كان الزميل نورالدين ميموني يباشر عملية التصوير لاستجلاء الحقيقة كاملة، تعرض لاعتداء جسدي ولفظي من طرف عامل إقليم تاوريرت شخصيا، الذي جاء لمعاينة الحادث، حيث قام هذا الأخير بدفع الزميل نورالدين ميموني محاولا سلب آلة تصويره بدون أي مبرر قانوني، رغم حمله لشارته الصحفية على عنقه، قائلا للزميل نور الدين ميموني لا يحق لك التصوير، ولم يتم استدعاؤك لهذا الغرض، ليتدخل بعد ذلك أفراد من القوات المساعدة وبعض رجال السلطة ويجبروا الزميل نور الدين ميموني على مسح الصور الخاصة بعامل الإقليم من آلة التصوير .

- **الاعتداء على "جلال رفيق" من قبل رجال الأمن**

بتاريخ 2013/11/3 تعرض الصحفي بجريدة المساء "جلال رفيق" لاعتداء من طرف قوات الأمن التي تدخلت بعنف لمنع مسيرة الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بدرب عمر بالدار البيضاء. ولم تكتف عناصر من قوات الأمن بتعنيفه جسديا ولفظيا وإلحاق أذى بالغ به، بل اعتقلته واحتجزته ولم تفرج عنه إلا بعد مرور زهاء الساعتين.

وقد أوضح جلال رفيق في تصريح لموقع "فبراير.كوم" أنه قد تعرض للاعتداء من قبل عناصر أمنية، كانت تحاول تفريق مسيرة عمال الفندق المذكور. وقال أن عميدا ممتازا منعه من أداء واجبه المهني في تغطية المسيرة، وقام بجره بعنف وتصفيد يديه. وعزا جلال سبب اعتقاله إلى قيامه بتصوير جانب من المسيرة الاحتجاجية التي كان عمال فندق ريفيولي يقومون بها انطلاقا من مقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل باتجاه إدارة الشركة المشغلة الكائن مقرها بشارع مولاي يوسف.

التوصيـــات:

في ضوء الاستنتاجات والحقائق التي تمكنت شبكة المدافعين عن حرية الإعلام من استخلاصها حول انتهاكات الحريات الإعلامية في العالم العربي في العام 2013 ونظرا للتشابه الكبير بين الدول العربية في هذا المجال، ارتأت الشبكة أن تذيل هذا التقرير بعدد من التوصيات التي تشبه إلى حد كبير نسبيا توصياتها في العام الماضي بسبب استمرار اتجاهات الانتهاكات ذاتها التي كانت سائدة في هذا العام، وهي توصيات تعتقد شبكة سند أن حكومات الدول العربية قاطبة، بما فيها الحكومة الأردنية والمصرية والتونسية واليمنية، مدعوة للعمل لتحسين أوضاع الحريات الإعلامية وحقوق الإعلاميين الإنسانية في السنوات القادمة.

ولم تقم الشبكة بتخصيص توصيات لكل من الأردن وتونس ومصر واليمن بسبب التشابه الكبير بينها في الاتجاهات الأساسية المتعلقة بانتهاك الحريات الإعلامية، وبينها وبين الدول العربية الأخرى ومنعا لتكرار لا مبرر له. وفيما يأتي أهم توصيات الشبكة:

1. وجوب التوقف عن سياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها سائر الحكومات العربية إزاء الانتهاكات الجسيمة للحريات الإعلامية والتي تتم من خلال القتل والتعذيب وإساءة المعاملة ايا كان مصدرها. والمباشرة بالتحقيق في سائر الانتهاكات الجسيمة المذكورة في التقرير تحقيقا مستقلا يفضي إلى ملاحقة المتورطين ومحاكمتهم.

2. التفكير جديا بإنشاء محكمة عربية جنائية يكون من بين اختصاصاتها محاكمة المتورطين بانتهاكات جسيمة بحق الإعلاميين، خاصة عندما تعقد الدول العزم على الاستمرار بسياسة الإفلات من العقاب التي تتبعها.

3. مراجعة سائر التشريعات سواء المتعلقة بالإعلام بكافة أشكاله أم التشريعات الجزائية لإزالة كافة النصوص المقيدة للحريات الإعلامية منها ولتصبح متوافقة مع المعايير الدولية المعمول بها في مجال الإعلام والحريات الإعلامية.

4. تفعيل الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالنسبة للدول العربية الأطراف بهذه الاتفاقيات، ووجوب قيام الدول العربية غير الأطراف بها بالانضمام إليها صونا للحقوق والحريات المعترف بها دوليا في مجال ممارسة العمل الإعلامي.

5. التوقف عن السيطرة على وسائل الإعلام أو احتكارها، وإشاعة أجواء الحرية والتعددية داخل الجسم الإعلامي. والامتناع عن ممارسة التدخل في وسائل الإعلام وفرض السياسات والتوجهات الحكومية الرسمية عليها.

6. ينبغي على الحكومات العربية والأجهزة المختصة وفي مقدمتها الأجهزة الأمنية، أن توفر الحماية اللازمة للإعلاميين أثناء قيامهم بعملهم، وبالذات

في الأوقات الحرجة والخطرة مثل الاحتجاجات والمظاهرات والنزاعات الداخلية أو الدولية.

7. دعوة جامعة الدول العربية إلى العمل من أجل إقرار اتفاقية عربية لحماية الصحفيين في الأوقات الخطرة، والاتفاق على قواعد حماية واحدة يتم العمل بها من الدول الأعضاء في الجامعة كاملة.

8. التوقف عن اشتراط التسجيل في نقابة الصحفيين للتمتع بصفة الصحفي عملا بالمعايير الدولية المعمول بها في هذا الخصوص، خاصة وأن هذا الشرط السائد في الدول العربية يخالف الحق في عدم الإجبار على الانتماء لجمعية أو نقابة وهو من الحقوق المعترف بها دوليا.

9. تدريب رجال الأمن والدرك على المعايير والقواعد المتعلقة بالحريات والحقوق الإعلامية وكيفية مباشرة صلاحيات إنفاذ القانون دون التعرض للإعلاميين أو عرقلة عملهم وأنشطتهم المهنية.

10. وجوب توقف الحكومات العربية عن استخدام القانون والإحالة للقضاء كوسيلة لتكميم أفواه وأصوات الإعلاميين، ولمنعهم من القيام بعملهم بحرية أو لمحاسبتهم على أعمال إعلامية قاموا بتنفيذها بمهنية ووفق ضوابط ومعايير العمل الإعلامي.

11. ينبغي على حكومات الدول العربية أن تتوقف فورا عن العمل بالتدابير الاحتجازية (القبض والتوقيف) وبالعقوبات السالبة للحرية (الحبس) في جرائم النشر والإعلام والصحافة. وكذلك التوقف عن العمل بالغرامات المالية الباهظة وغير المعقولة والتي من شأنها أن تعرقل حرية ممارسة العمل الإعلامي نتيجة التبعات المالية الثقيلة التي قد تقع على الإعلاميين بسبب ذلك.

12. العمل بفكرة حرمة مقر وسائل الإعلام المرئي، والمسموع والمقروء والالكتروني وتحريم دخولها أو اقتحامها من قبل رجال الأمن والشرطة إلا بعد قيام أدلة واضحة ومعقولة تدعو إلى الاعتقاد الفعلي بممارسة أنشطة جرمية وغير إعلامية داخلها وبقرار قضائي مسبب على النحو المذكور.

13. أن تتوقف التنظيمات السياسية والمليشيات التابعة لها عن التعرض للإعلام والإعلاميين ومنعهم من القيام بعملهم، أو تهديدهم بالقتل أو ضربهم بشكل سافر بسبب ما ينشره الإعلام من مواد قد لا تتفق مع توجهاتهم، وبالذات عندما تكون هذه التنظيمات والحركات على رأس الحكومة وفي السلطة.

14. قيام المؤسسات الإعلامية العاملة في العالم العربي بإقرار مدونات للسلوك المهني وأن تتوقف عن ممارسة الرقابة المسبقة وغير المهنية لحساب الممارسة الواسعة والحرة للعمل الإعلامي.

15. من الضروري أن تقوم منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المدافعة عن الإعلام والإعلاميين في العالم العربي باستخدام الآليات

الدوليـة الخاصـة بـالإشراف والرقابـة عـلى احترام الـدول لحقـوق الإنسـان، والتنسـيق مـع الهيئـات العالمية ذات الخبرة في هذا المجال. وكذلك التنسـيق على المستوى الإقليمي وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينها لإنجاح هذا المسعى.

16. إنشـاء قائمـة إقليميـة سـوداء تضـم أهـم الشـخصيات والمؤسسـات والأجهـزة والجهات التي تقـترف أو تدعـو إلى انتهـاكات متكررة أو جسـيمة بحـق الإعلاميـين والحريات الإعلاميـة أو تدعو إلى تقييدها والحد منها.

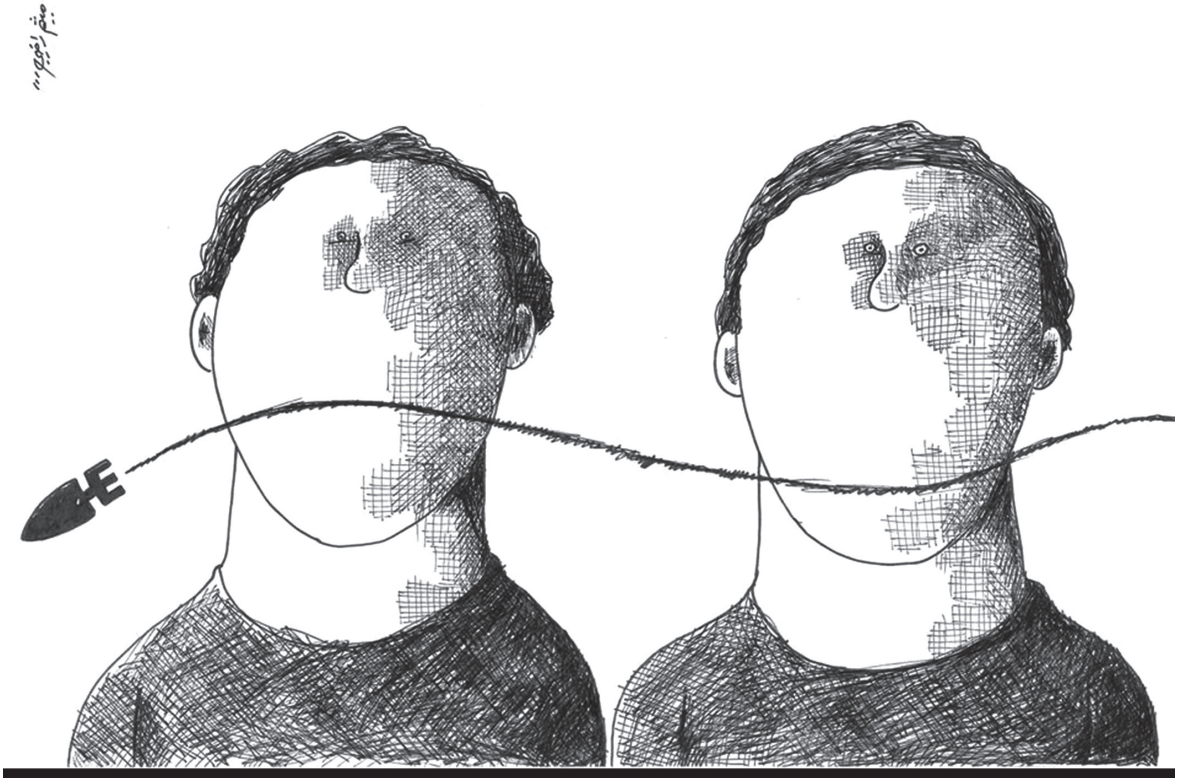

بريشة الفنان : ميثم راضي - العراق

الباب الثالث

الانتهـاكات الواقعـة عـلى حريـة الإعـلام في العالـم العربـي:

مؤشرات وإحصائيات عامة

جدول رقم (1): أشكال وأنماط الانتهاكات ومعدلاتها العامة

الجداول الإحصائية المرفقة تعكس فقط المعلومات التي استطاعت شبكة «سند» التوصل إليها عن الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الدول العربية، وهي لا تعبر بالضرورة عن مؤشر يكشف عن كل الانتهاكات الفعلية التي حدثت، وإنما ما تمكن فريق الباحثين من إحصائه

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
المنع من التغطية	601	الأولى	%15.5
الاعتداء الجسدي	532	الثانية	%13.8
حجب المواقع الإلكترونية	393	الثالثة	%10.2
الاعتداء اللفظي	271	الرابعة	%7
احتجاز الحرية	195	الخامسة	%5.1
الاعتقال التعسفي	194	السادسة	%5
الضغوطات والمضايقات	192	السابعة	%4.9
التهديد بالإيذاء	181	الثامنة	%4.6
الخسائر بالممتلكات	150	التاسعة	%3.8
مصادرة أدوات العمل	117	العاشرة	%3
الإصابة بجروح	114	الحادية عشرة	%2.9
الحبس	98	الثانية عشرة	%2.5
محاولة اغتيال	60	الثالثة عشرة	%1.5
الاغتيال والقتل	56	الرابعة عشرة	%1.4
الاختطاف	52	الخامسة عشرة	%1.34
الاستدعاء الأمني للتحقيق	51	السادسة عشرة	%1.3
الاعتداء على أدوات العمل	44	السابعة عشرة	%1.1
المنع من مزاولة المهنة	41	الثامنة عشرة	%1
الاعتداء على مقار العمل	34	التاسعة عشرة	%0.9
الرقابة المسبقة	34	التاسعة عشرة	%0.9

المصادرة بعد الطبع	34	العشرون	%0.9
الحرمان من محاكمة عادلة	32	الحادية والعشرون	%0.82
الرقابة اللاحقة	31	الثانية والعشرون	%0.8
حجب المعلومات	30	الثالثة والعشرون	%0.7
التهديد بالقتل	24	الرابعة والعشرون	%0.6
الفصل التعسفي	21	الخامسة والعشرون	%0.54
التحريض واغتيال الشخصية	20	السادسة والعشرون	%0.51
حذف محتويات الكاميرا	20	السادسة والعشرون	%0.51
تعليق إصدار مطبوعة	20	السادسة والعشرون	%0.51
التعذيب الجسدي	17	السابعة والعشرون	%0.44
الاعتداء على الممتلكات الخاصة	16	الثامنة والعشرون	%0.41
مجهولي المصير	16	الثامنة والعشرون	%0.41
المنع من التنقل والسفر	15	التاسعة والعشرون	%0.38
القرصنة الإلكترونية	14	الثلاثون	%0.36
المنع من النشر والتوزيع	13	الحادية والثلاثون	%0.33
المنع من البث	12	الثانية والثلاثون	%0.31
الاستخدام المتعسف للسلطة في منح الترخيص	5	الثالثة والثلاثون	%0.12
المنع من دخول البلاد	3	الرابعة والثلاثون	%0.07
إيقاف برنامج تلفزيوني	2	الخامسة والثلاثون	%0.05
التمييز على أساس الجنس	2	الخامسة والثلاثون	%0.05
الترحيل	1	السادسة والثلاثون	%0.025
المجموع	3860		%100

جدول رقم (2): جداول بيانية توضح المعدلات العامة لأشكال وأنواع الانتهاكات التي وقعت على الإعلام والإعلاميين حسب وقوعها في كل دولة

المنع من التغطية

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
مصر	160	الأولى	%26.6
العراق	101	الثانية	%16.8
تونس	100	الثالثة	%16.6
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	84	الرابعة	13.9%
اليمن	45	الخامسة	%7.5
الأردن	42	السادسة	%7.0
السودان	12	السابعة	%2.0
لبنان	10	الثامنة	%1.7
السلطة الوطنية الفلسطينية	10	الثامنة	%1.7
المغرب	10	الثامنة	%1.7
الحكومة المقالة في غزة	9	الثامنة	1.5%
البحرين	7	السابعة	%1.2
الإمارات	4	الثامنة	%0.7
السعودية	4	الثامنة	%0.7
الجزائر	3	التاسعة	0.5%
المجموع	601		%100

الاعتداء الجسدي

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
مصر	194	الأولى	%36.4
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	84	الثانية	15.8%
اليمن	63	الثالثة	11.9%
العراق	50	الرابعة	9.4%
تونس	37	الخامسة	7.0%
المغرب	21	السادسة	4.0%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	11	السابعة	2.1%
ليبيا	10	الثامنة	1.9%
لبنان	7	التاسعة	1.3%
الصومال	4	العاشرة	0.8%
البحرين	3	الحادية عشرة	0.6%
السودان	3	الحادية عشرة	0.6%
الجزائر	2	الثانية عشرة	0.4%
السلطة الوطنية الفلسطينية	1	الثالثة عشرة	0.2%
قطر	1	الثالثة عشرة	0.2%
المجموع	532		100%

الاعتداء اللفظي

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
مصر	71	الأولى	%26.2
تونس	50	الثانية	%18.5
اليمن	35	الثالثة	%13.0
العراق	28	الرابعة	%10.3
المغرب	19	الخامسة	%7.0
سوريا	16	السادسة	%6.0
لبنان	11	السابعة	%4.0
السلطة الوطنية الفلسطينية	8	الثامنة	%3.0
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	8	الثامنة	%3.0
ليبيا	8	الثامنة	%3.0
الأردن	8	الثامنة	%3.0
الجزائر	4	التاسعة	%1.5
الحكومة المقالة في قطاع غزة	3	العاشرة	%1.1
البحرين	1	الحادية عشرة	%0.4
قطر	1	الحادية عشرة	%0.4
المجموع	271		%100

احتجاز الحرية

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	79	الأولى	%40.5
مصر	29	الثانية	15.0%
اليمن	16	الثالثة	8.2%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	16	الثالثة	8.2%
العراق	14	الرابعة	7.2%
السلطة الوطنية الفلسطينية	9	الخامسة	4.6%
ليبيا	9	الخامسة	4.6%
المغرب	7	السادسة	3.6%
الصومال	5	السابعة	2.6%
لبنان	5	السابعة	2.6%
ليبيا	8	الثامنة	4.1%
الأردن	4	التاسعة	2.0%
البحرين	2	العاشرة	1.0%
تونس	2	العاشرة	1.0%
قطر	1	الحادية عشرة	0.5%
المجموع	195		%100

الاعتقال التعسفي

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
مصر	35	الأولى	18%
العراق	25	الثانية	%13
اليمن	23	الثالثة	%11.9
سوريا	22	الرابعة	%11.3
الحكومة المقالة في قطاع غزة	17	الخامسة	%8.8
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	17	الخامسة	%8.8
السودان	16	السادسة	%8.2
الصومال	14	السابعة	%7.2
البحرين	11	الثامنة	%5.7
السلطة الوطنية الفلسطينية	6	التاسعة	%3.1
الإمارات	2	العاشرة	%1.0
السعودية	2	العاشرة	%1.0
المغرب	2	العاشرة	%1.0
الكويت	1	الحادية عشرة	%0.5
لبنان	1	الحادية عشرة	%0.5
المجموع	194		%100

الضغوطات والمضايقات

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
مصر	41	الأولى	%21
تونس	37	الثانية	%19.1
اليمن	32	الثالثة	%16.5
السودان	29	الرابعة	%15
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	21	الخامسة	%11
الأردن	12	السادسة	%6.2
العراق	4	السابعة	%2.1
السعودية	4	السابعة	%2.1
الكويت	3	الثامنة	%1.5
لبنان	3	الثامنة	%1.5
ليبيا	3	الثامنة	%1.5
الجزائر	1	التاسعة	%0.5
السلطة الوطنية الفلسطينية	1	التاسعة	%0.5
الحكومة المقالة في قطاع غزة	1	التاسعة	%0.5
المجموع	194		%100

التهديد بالإيذاء

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
اليمن	44	الأولى	%24.3
مصر	31	الثانية	%17.1
تونس	28	الثالثة	%15.5
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	15	الرابعة	%8.3
الأردن	14	الخامسة	%7.7
السلطة الوطنية الفلسطينية	8	السادسة	%4.2
لبنان	7	السابعة	%3.9
الحكومة المقالة في قطاع غزة	6	الثامنة	%3.3
المغرب	6	الثامنة	%3.3
سوريا	5	التاسعة	%2.8
ليبيا	4	العاشرة	%2.2
العراق	4	العاشرة	%2.2
البحرين	3	الحادية عشرة	%1.7
الجزائر	3	الحادية عشرة	%1.7
السودان	2	الثانية عشرة	1.1%
السعودية	1	الثالثة عشرة	%0.55
المجموع	181		%100

الخسائر بالممتلكات

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
السودان	41	الأولى	%27.3
اليمن	24	الثانية	%16
العراق	15	الثالثة	%10
سوريا	14	الرابعة	%9.3
مصر	12	الخامسة	%8
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	12	الخامسة	%8
تونس	10	السادسة	%6.6
ليبيا	8	السابعة	%5.3
لبنان	4	الثامنة	%2.6
الأردن	3	التاسعة	%2
الحكومة المقالة في قطاع غزة	3	التاسعة	%2
البحرين	2	العاشرة	%1.3
الجزائر	1	الحادية عشرة	%0.6
السلطة الوطنية الفلسطينية	1	الحادية عشرة	%0.6
المجموع	150		%100

مصادرة أدوات العمل

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
اليمن	35	الأولى	%30
مصر	23	الثانية	%15.3
تونس	15	الثالثة	%13
العراق	11	الرابعة	%9.4
الصومال	10	الخامسة	%8.5
سوريا	8	السادسة	%7
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	5	السابعة	%4.2
الحكومة المقالة في قطاع غزة	5	السابعة	%4.2
الأردن	3	الثامنة	%2.6
السودان	2	التاسعة	%1.7
المجموع	117		%100

الإصابة بجروح

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	50	الأولى	%44
سوريا	23	الثانية	%20
العراق	11	الثالثة	%9.6
المغرب	7	الرابعة	%6.1
الصومال	6	الخامسة	%5.3
لبنان	6	الخامسة	%5.3
ليبيا	5	السادسة	%4.4
البحرين	3	السابعة	%2.6
الجزائر	2	الثامنة	%1.8
السلطة الوطنية الفلسطينية	1	التاسعة	%0.9
المجموع	114		%100

حجب المواقع الإلكترونية

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
الأردن	291	الأولى	%74
البحرين	70	الثانية	%17.8
السعودية	21	الثالثة	%5.3
السودان	8	الرابعة	%2
الإمارات	2	الخامسة	%0.5
سوريا	1	السادسة	%0.25
المجموع	393		%100

الحبـــس

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
العراق	25	الأولى	%25
سوريا	22	الثانية	%22
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	17	الثالثة	%17
البحرين	11	الرابعة	%11
الحكومة المقالة في قطاع غزة	8	الخامسة	%8
السودان	7	السادسة	%7
الصومال	5	السابعة	%5
الأردن	2	الثامنة	2%
الإمارات	1	التاسعة	%1
ليبيا	1	التاسعة	%1
المغرب	1	التاسعة	%1
المجموع	100		%100

محاولة اغتيال

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
اليمن	26	الأولى	%43.3
سوريا	10	الثانية	%17
مصر	10	الثانية	%17
الصومال	5	الثالثة	%0.83
العراق	4	الرابعة	%6.6
لبنان	3	الخامسة	%5
ليبيا	2	السادسة	%3.3
المجموع	60		%100

الاغتيال والقتل

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
العراق	22	الأولى	%39.2
سوريا *	17	الثانية	%30
الصومال	6	الثالثة	%10.7
مصر	6	الرابعة	%10.7
ليبيا	5	الخامسة	%8.9
المجموع	56		%100

* هذا الرقم محصور فقط بالصحفيين المحترفين، ولا يشمل من يصنفوا بـ"النشطاء الإعلاميين"

الاختطاف

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
سوريا	32	الأولى	%61.5
اليمن	10	الثانية	%19.2
ليبيا	8	الثالثة	%15.4
مصر	1	الرابعة	%1.9
الحكومة المقالة في قطاع غزة	1	الرابعة	%1.9
المجموع	52		%100

الاستدعاء الأمني للتحقيق

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	12	الأولى	23.5%
السلطة الوطنية الفلسطينية	10	الثانية	19.6%
السعودية	8	الثالثة	15.6%
لبنان	4	الرابعة	7.8%
الأردن	3	الخامسة	5.8%
المغرب	2	السادسة	3.9%
الجزائر	1	السابعة	1.9%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	1	السابعة	1.9%
المجموع	51		100%

الاعتداء على أدوات العمل

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
العراق	12	الأولى	27.2%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	8	الثانية	18%
لبنان	8	الثالثة	18%
سوريا	8	الثالثة	18%
المغرب	3	الرابعة	6.8%
ليبيا	2	الخامسة	4.5%
مصر	1	السادسة	2.2%
اليمن	1	السادسة	2.2%
المجموع	44		100%

المنع من مزاولة المهنة

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
السودان	16	الأولى	39%
البحرين	12	الثانية	29.2%
الصومال	5	الثالثة	12%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	3	الرابعة	7.3%
الكويت	2	الخامسة	4.8%
السعودية	1	السادسة	2.4%
سوريا	1	السادسة	2.4%
الأردن	1	السادسة	2.4%
المجموع	41		100%

الاستهداف المتعمد في الإصابة

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	41	الأولى	100%
المجموع	41		100%

الاعتداء على مقار العمل

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
سوريا	9	الأولى	26.4%
العراق	7	الثانية	20.5%
الصومال	4	الثالثة	11.7%
اليمن	2	الرابعة	5.8%
تونس	1	الخامسة	2.9%
مصر	1	السادسة	2.9%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	1	السابعة	2.9%
المجموع	34		100%

الرقابة المسبقة

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
السودان	17	الأولى	50%
مصر	10	الثانية	29.4%
اليمن	3	الثالثة	8.8%
الأردن	2	الرابعة	5.8%
الجزائر	2	الرابعة	5.8%
المجموع	34		100%

المصادرة بعد الطبع

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
السودان	29	الأولى	85.2%
اليمن	2	الثانية	5.8%
السلطة الوطنية الفلسطينية	1	الثالثة	2.9%
تونس	1	الرابعة	2.9%
مصر	1	الرابعة	2.9%
المجموع	34		100%

الحرمان من محاكمة عادلة

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	7	الأولى	21.8%
سوريا	6	الثانية	18.7%
المغرب	6	الثانية	18.7%
البحرين	3	الثالثة	9.3%
الصومال	3	الثالثة	9.3%
تونس	3	الثالثة	9.3%
الكويت	2	الرابعة	6.2%
الجزائر	1	الخامسة	3.1%
اليمن	1	الخامسة	3.1%
المجموع	32		100%

الرقابة اللاحقة

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
السودان	22	الأولى	70.9%
الأردن	8	الثانية	25.8%
الكويت	1	الثالثة	3.2%
المجموع	31		100%

حجب المعلومات

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
تونس	17	الأولى	56.6%
الأردن	5	الثانية	16.6%
اليمن	5	الثالثة	16.6%
مصر	3	الرابعة	10%
المجموع	30		100%

التهديد بالقتل

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
ليبيا	6	الأولى	25%
سوريا	5	الثانية	20.8%
العراق	4	الثالثة	16.6%
السلطة الوطنية الفلسطينية	3	الرابعة	12.5%
المغرب	3	الرابعة	12.5%
الإمارات	1	الخامسة	4%
البحرين	1	الخامسة	4%
الجزائر	1	الخامسة	4%
المجموع	24		100%

الفصل التعسفي

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
البحرين	12	الأولى	57%
الكويت	4	الثانية	19%
السعودية	2	الثالثة	9.5%
اليمن	2	الثالثة	9.5%
مصر	1	الرابعة	4.7%
المجموع	21		100%

التحريض واغتيال الشخصية

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
مصر	8	الأولى	40%
اليمن	8	الأولى	40%
تونس	4	الثانية	20%
المجموع	20		100%

حذف محتويات الكاميرا

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
العراق	6	الأولى	20%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	4	الثانية	13.3%
السودان	2	الثالثة	6.6%
لبنان	2	الثالثة	6.6%
المغرب	2	الثالثة	6.6%
الحكومة المقالة في قطاع غزة	2	الثالثة	6.6%
الجزائر	1	الرابعة	3.3%
السلطة الوطنية الفلسطينية	1	الرابعة	3.3%
المجموع	20		100%

تعليق إصدار مطبوعة

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
السودان	14	الأولى	70%
الجزائر	2	الثانية	10%
اليمن	2	الثانية	10%
تونس	1	الثالثة	5%
مصر	1	الثالثة	5%
المجموع	20		100%

التعذيب الجسدي

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
سوريا	15	الأولى	88.2%
البحرين	2	الثانية	11.8%
المجموع	17		100%

الاعتداء على الممتلكات الخاصة

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
البحرين	9	الأولى	56.2%
السودان	3	الثانية	18.7%
اليمن	3	الثانية	18.7%
لبنان	1	الثالثة	6.2%
المجموع	16		100%

مجهولي المصير

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
سوريا	15	الأولى	93.7%
ليبيا	1	الثانية	6.3%
المجموع	16		100%

المنع من التنقل والسفر

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	7	الأولى	46.6%
السودان	3	الثانية	20%
الإمارات	1	الثالثة	6.6%
البحرين	1	الثالثة	6.6%
الجزائر	1	الثالثة	6.6%
السعودية	1	الثالثة	6.6%
قطر	1	الثالثة	6.6%
المجموع	15		100%

القرصنة الإلكترونية

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
السعودية	7	الأولى	50%
سوريا	6	الثانية	42.8%
اليمن	1	الثالثة	7.2%
المجموع	14		100%

المنع من النشر والتوزيع

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
السودان	12	الأولى	92.3%
الصومال	1	الثانية	7.7%
المجموع	13		100%

المنع من البث

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
الصومال	5	الأولى	41.6%
العراق	3	الثانية	25%
سلطات الاحتلال الإسرائيلي	3	الثانية	25%
مصر	1	الثالثة	8.4%
المجموع	12		100%

الاستخدام المتعسف للسلطة في منح الترخيص

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
الأردن	5	الأولى	100%
المجموع	5		100%

المنع من دخول البلاد

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
الإمارات	2	الأولى	66.6%
الكويت	1	الثانية	33.4%
المجموع	3		100%

إيقاف برنامج تلفزيوني

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
السعودية	2	الأولى	100%
المجموع	2		100%

التمييز على أساس الجنس

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
الأردن	2	الأولى	100%
المجموع	2		100%

الترحيـــل

شكل ونوع الانتهاك	عدد مرات تكراره	المرتبة	%
البحرين	1	الأولى	100%
المجموع	1		100%

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

تأسـس مركز حماية وحرية الصحفيين عام 1998 كمؤسسـة مجتمع مدني تنشط في الدفاع عن الحريات الإعلامية في الأردن بعد سلسلة من الانتكاسات على الصعيد المحلي بدأت من إصدار قانون المطبوعات والنشر المؤقت في عام 1997 والذي وضع قيوداً متزايدة على الإعلام وتسبب في إغلاق العديد من الصحف. ويعمل المركز من أجل صيانة الحريات وتجذير البناء الديمقراطي في الأردن والعالم العربي بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان والعدالة والمساواة والتنمية في ظل مجتمع منفتح مبني على أسس من الحوار واللا عنف. ويحافظ المركز على دور مستقل شأنه شأن منظمات المجتمع غـير الحكومية، ولا يدخل طرفاً في العمل السـياسي بأي شـكل من الأشـكال، ولكن في سـياق دفاعه عـن حرية الإعلام والإعلاميين يتصدى المركز لكل السياسـات والتشريعات والإجراءات التي تشـكل قيداً على حرية الإعلام. وينشـط المركز كمؤسسـة غير حكومية في العالم العربي من أجل تطوير حرية الإعلام وتعزيز قدرات واحتراف الإعلاميين عبر برامج وأنشطة متخصصة، كما ويعمل مع الصحافة ومؤسسات المجتمع المدني على حماية البناء الديمقراطي واحترام مبادئ حقوق الإنسان.

رؤية المركز:

بنـاء وتعزيـز الديمقراطيـة وعملية الإصـلاح بما يدعم حريـة التعبير والإعلام في العالـم العربي، وبمـا يكفل الالتزام بالمعايير الدولية لحرية الصحافة.

رسالة المركز:

مركز حماية وحرية الصحفيين مؤسسـة مجتمع مدني غير ربحية تسـعى إلى الدفاع عن حرية الإعلام وتوفير الحماية للصحفيين العرب والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها، وتعمل على تطوير مهاراتهم المهنية وتمكينهم من الوصول الحـر للمعلومـات وتغيير وتطوير التشريعات التي تفرض قيوداً على حريتهم وبناء بيئة سياسـية واجتماعية وثقافية داعمة لإعلام حر ومستقل.

الأهداف الرئيسية للمركز:

- دعم حرية واستقلالية وسائل الإعلام والإعلاميين.
- توفير الحماية للإعلاميين وأمنهم والتصدي للانتهاكات التي يتعرضون لها.
- تعزيز مهنية واحترافية الإعلام والارتقاء بدوره في الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة والإصلاح.
- تطوير البيئة التشريعية والسياسية والاجتماعية والثقافية الحاضنة للإعلام.

محاور عمل المركز:

- أولاً: حماية الإعلاميين
- ثانياً: تطوير مهنية واحترافية الإعلام.
- ثالثاً: تطوير البيئة الحاضنة للإعلام.

عمّان - شارع الجامعة - شارع سعيد التميمي - بجانب وزارة الزراعة

P.O Box 961167 Amman 11196 Jordan Tel. (+962 - 6) 5160820/5 Fax. (+962 - 6) 5602785

E-mail: info@cdfj.org Web: http: www.cdfj.org

مركـــز حماية وحـــرية الصحفيين

Center for Defending Freedom of Journalists

Center for Defending Freedom of Journalists [CDFJ] was established in 1998 as a civil society organization that works on defending media freedom in Jordan; the center was established after a series of major setbacks on a local level, starting with issuing the temporary press and publication law in 1997, which added more restrictions on media and caused many newspapers to shut down.

CDFJ works on protecting freedoms and democracy in Jordan and the Arab world, in addition to respect of human rights, justice, equal rights, and development in the society encouraging non-violence and open dialogue.

CDFJ always maintain an independent role like any other civil society organizations, and is not part of the political work, but in terms of defending media and journalists freedoms CDFJ stands against all policies and legislations that may impose restrictions on media freedom.

CDFJ is active on regional level to develop media freedom and strengthen the skills and professionalism of journalists in the Arab countries , through specialized and customized programs and activities, in addition CDFJ works with media and the civil society on protecting the democracy and promoting respect of human rights principles.

CDFJ Vision:

Creating a democratic environment in the Arab Countries that protects media freedom and freedom of expression and enhances the society's right in knowledge through building professional Journalists committed to the international standards of independent and free media.

CDFJ Mission:

CDFJ is a non-government organization, committed to defending the freedom and security of journalists through addressing the violations to which they are exposed, and building sustainable professional capacities as well as enabling them to have free access to information, along with developing and changing restrictive media related legislations, and building a supportive political, social, and cultural environment for free and independent media.

CDFJ main Goals are:

- Supporting the freedom and independence of media organizations and journalists.
- Defending journalists, protecting their safety, and stand against the violations committed against them.
- Strengthening the professionalism of media and its role in defending democracy, freedoms and reform.
- Developing the legislative, political, social, and cultural environments that embrace media and journalists.

CDFJ Pillars:

- FIRST: Protection of Journalists
- SECOND: Developing Professionalism of Media
- THIRD: Developing the Environment Surrounding Media

Amman – University Street – Saeed Tamimi St. - Near Ministry of Agrculture
P.O Box 961167 Amman 11196 Jordan Tel. (962 - 6) 5160820/5 Fax. (962 - 6) 5602785
E-mail: info@cdfj.org Web: http: www.cdfj.org